جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس - فاس
شعبة التاريخ

مركز دراسات الدكتوراه
اللغات والتراث والتهيئة المجالية
تكوين التراث والتاريخ
محور التاريخ

أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ
في موضوع

النخبة السياسية المغربية وتصوراتها للحماية والمقاومة والاستقلال 1912-1956



اعداد الطالب:
عبد الخالق كموني

إشراف الدكتور :
سمير بوزويتة

تاريخ المناقشة(

لجنة المناقشة

الدكتور عبد اللطيف مروة	كليـــــة الآداب والعلوم الإنسانية،سايس/فاس (رئيسا)
الدكتور محمد حاتمي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايـــــس /فاس (عضوا)
الدكتور ميمون أزيزا	كـــــــلية الآداب والعلوم الإنسانية / مكناس (عضوا)
الدكتور سمير بوزويتة	كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس/ فاس (مشرفا ومقررا)

السنة الجامعية
2017-2018 م
1438-1439 هـ



أهدي هذا العمل الى:

- والدي العزيزين أطال الله عمرهما
- زوجتي الغالية
- ولدي العزيزين جاد واياد

كلمة شكر

كل الشكر والتقدير للدكتور سمير بوزويتة الذي تفضل بالإشراف على هذه الاطروحة، وكان يلح دائما على مواصلة العمل الجاد، لإخراج الاطروحة في أحسن حلة.

الشكر موصول للجنة العلمية التي قبلت تصويب ومناقشة هذه الاطروحة، الدكاترة:

- عبد اللطيف مرون
- محمد حاتمي
- ميمون حاتمي

عبد الخالق كموني

مقدمة

أخذت الدراسات التاريخية الوطنية اتجاهات جديدة في إطار التقسيم الثلاثي للمناولة التاريخية (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي)، بانفتاحها على امتدادات معرفية أخرى تتقاطع معها في موضوعاتها، انسجاما مع المتغيرات التي لحقت الحقول المعرفية الكونية وخصوصا الدراسات التاريخية التي انسلخت من طابعها السردي والإخباري الوصفي إلى تجلي جديد سمته معانقة هذه الدراسات للبعد النقدي التأويلي. وارتباطا مع ذلك برزت أهمية اختيار مواضيع نجد لها صدى في الوقت الراهن بمعنى انتقاء مواضيع تكون لها راهنية في النقاش السائد اليوم ولعل اختيارنا لموضوع "النخبة السياسية المغربية وتصوراتها للحماية والمقاومة والاستقلال 1912-1956، يعكس الرغبة في مواكبة النقلة النوعية التي تعرفها البحوث التاريخية، والمساهمة في إبراز إحدى المداخل الأساسية التي شكلت ولا تزال العقل السياسي المغربي، وأثرت في المؤسسات السياسية المغربية بل ووجهت الاختيارات الإستراتيجية للدولة خلال القرن 21، بمعنى أن فتح النقاش ضمن هذا الموضوع قيد الدراسة سيسمح برصد مجموعة من المكونات والعناصر التي واكبت المرحلة الزمنية المقترحة 1912-1956 كمرحلة عرف المغرب خلالها ظروف سياسية ودبلوماسية وتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية، وتحركات عسكرية ومقاومة ...مما يعني أنها تركيب لمجموعة من الأحداث التي أسست للفعل الكولونيالي وتجلياته (العسكرية، الاقتصادية، الثقافية ...) ولفعل المقاومة وتفاعلاته وتغيراته في الشكل والمضمون (المقاومة المسلحة /المقاومة السياسية).

فكل هذا الحراك سيكون سياقا خارجيا لمضمون الأطروحة وهي تتتبع مسار النخبة السياسية في مغرب 1912-1956 وترصد أفعالها وردود أفعالها وتلمس امتداداتها الفكرية ومرجعياتها الثقافية (الشرقية/الغربية) في إطار دراسة الخطاب الذي أنتجته هذه النخبة خلال هذه المرحلة، فالمقصود هنا ليس دراسة التصورات المتعلقة بالنشاط السياسي من خلال المذكرات والجرائد والمجلات والوسائل الأخرى، وإنما مناولة الخطاب كبنية فكرية إذ عملنا على تفكيكها من أجل فهم سلوكيات هذه النخبة والمعايير التي تؤسس لهذا الخطاب من حيث الانتماء الاجتماعي والتكوين المعرفي والبناء النفسي والوعي السياسي واللاوعي السياسي والهياكل التنظيمية التي انطوت داخلها النخبة والمواقف المتخذة وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها والممارسة السياسية لديها إزاء كل الفاعلين (الإقامة العامة، السلطان، المجتمع) أي أننا حاولنا من جعل هذا الخطاب مدخل لفهم شموليات التحول في تصورات النخبة والذي يتغير مع متواليات الأحداث والمراحل ووصفه كيف يوطن ذاته بين الحماية والمقاومة والاستقلال. مما يجعل في النهاية خطاب النخبة السياسية تعبيرا عن كل الأمور. ويطرح السؤال التالي: ما هي راهنية وما القيمة المضافة التي يمكن أن يحملها هذا البحث؟.

إن الجواب على هذا السؤال يجرنا مباشرة للحديث عن مدى أهمية البحث في هذا الموضوع مما يحيلنا لإبراز النقط التي تبدو أكثر قوة من حيث ما يمكن أن يأتي به، خصوصا وأن النقاش الذي طغى طيلة مرحلة ما بعد الحماية الفرنسية على المغرب، وما أثير حول فترة الحماية وجدال الاستقلال وبناء الدولة الوطنية المغربية كمحاور أساسية واجهت الدارس والباحث والمتتبع للشأن المغربي خصوصا في المرحلة التي تلت 1956م.

وتبعا لذلك، وارتباطا بهذه المحددات فإن أهمية الموضوع تبرز من خلال قدرته على الكشف عن أهم القنوات والنوافذ الأساسية التي يمكن من خلالها أن نطل على السياق التاريخي والمسار الشامل الذي رسم معالم المرحلة المقترحة للدرس والبحث، والمراحل التي تبعتها بل حتى مرحلة اليوم التي نعيش فيها ما يشبه "المصالحة مع الماضي" عبر النبش في مجموعة من الحساسيات والمواقف التي كان يحرم الحديث فيها من قبل، كما أن دراسة تصور النخبة السياسية المغربية في زمن الاستعمار ومواقفها من الحماية والمقاومة والاستقلال، باعتبارها المرحلة التي ستؤسس لما يمكن أن نسميه ب "البنية التحتية" للفكر السياسي والممارسة السياسية المعاصرة بالمغرب، وستخلق رموزها ورجالاتها الذين سيصبحون مرجعيات تاريخية يستمد منها العمل السياسي مشروعيته.

إن هذا العمل هو محاولة لدراسة نمط من الكتابة التي اهتمت بالمغرب في فترة زمنية محددة، هذه الكتابة التي نقلت لنا مجموع الأحداث المؤلمة والتضحيات الجسام للنخبة المغربية في مواجهة الاستعمار، في وقت متأخر عن الأحداث، وفي ظروف ما بعدها، اللهم كتاب واحد الذي كتب في 1948 وهو كتاب علال الفاسي "الحركات الاستقلالية"، وأخرى كانت تنقل الأحداث كما هي وتعتمد لغة اللحظة التي عاشتها النخبة المغربية والشعب في آن واحد (الكتابات الصحفية) والتي تغيرت طبيعتها وأهدافها إتباعا لتغير الظروف السياسية والدبلوماسية التي شهدتها العلاقات المغربية بدول العالم.

وهدفنا من هذا البحث، هو تحديد موقف النخبة السياسية المغربية من مجموع القضايا المرتبطة بالمرحلة المدروسة وكيفية تصورها لمغرب الاستقلال، والآليات التي استعملتها من أجل ذلك، مما يجعلنا نميط اللثام عن جزء مهم من تاريخ المغرب المعاصر، هذا التاريخ الذي أطر لفعل النخب اللاحقة أي كان الأرضية الأساس لما لحق المغرب من علاقات ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية ودبلوماسية فيما بعد، كما كان الموجه لكل السياسات التي بنيت فيما بعد والتي خلفت مجموعة من المآسي انضافت لمآسي المرحلة المدروسة. ولبلوغ هدفنا كان لا بد من الاعتماد على خطاب النخبة الذي انعكس على صفحات الجرائد التابعة لها، لما لهذه الكتابة من أهمية في الكشف عن حقيقة الخطاب الذي سوقته النخبة السياسية المغربية للرأي العام الوطني والدولي، ومدى تعاطيها مع الأحداث وفق المستجدات الدولية، واستكمال الصورة من خلال مذكرات رموزها.

هذه النخبة السياسية التي تشكلت في صيرورة تاريخية وظروف صعبة، هذه الأخيرة تميزت بالسيطرة الفرنسية على المغرب، والقضاء على المقاومة المسلحة. فتكون جيل من الوطنيين المغاربة الذي درس بالخارج وتربى تربية إسلامية وعربية، استطاع في مطلع العقد الرابع من القرن العشرين في وضع تصور لمغرب الحماية، ونظم نفسه في تنظيمات سياسية تطالب بالإصلاح، نتيجة الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الشعب المغربي، وتطورت الخبرة السياسية والتنظيمية، وكذا الخلاف السياسي بين زعماء هذه النخبة وكان المفترق، وتشكلت أحزاب سياسية، تحمل تصورات، وبرامج عمل، ومشاريع مجتمعية، مما أدى إلى تبني النضال السياسي الجماهيري لبعضها، وذلك ببلورة الهدف المتمثل في الاستقلال.

عند اشتغالنا على موضوع النخبة السياسية المغربية وتصوراتها للحماية والمقاومة والاستقلال 1912م–1956م، تحكمت فينا مجموعة من المنطلقات والأهداف في هذا الاختيار، فالفترة الزمنية المدروسة ترتبط أساسا بحدثين بارزين في تاريخ المغرب المعاصر. 1912م جسدت توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب، وإخضاعه بالقوة استنادا عليها، مما خلف مجموعة من التحولات في النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالمغرب، حيث انتقل المغرب تدريجيا من مجتمع قبلي صرف إلى مجتمع يسود فيه البعد الوطني والقومي بشكل أكبر ضد الاستعمار الفرنسي، مما كرس بعدا آخر للهوية المغربية والمتمثل في الوطنية.

أما سنة1956م، فهي السنة التي تم فيها الإعلان عن التصريح المشترك بين فرنسا والمغرب، وإلحاقه بالبروتوكول الذي وضع الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين البلدين، عبر مفاوضات قادتها النخبة السياسية المنظمة في إطار حزبين استطاعا فرض تصوراتهما على الفرقاء السياسيين في تلك المرحلة، كما استطاعا التوغل ولو بشكل متفاوت في المجتمع. وبذلك فإن الأهداف تتمثل في معرفة طبيعة تصورات النخب السياسية ومدى مساهمة الإعلام في تجميع قوى المغاربة قصد الحصول على الاستقلال، وتتبع طبيعة المفاوضات المغربية الفرنسية من أجل رسم العلاقات المستقبلية.

يتبين من خلال استحضارنا للفترة المدروسة أنه كان لزاما علينا دراسة وتتبع تطور حركة المقاومة السلمية التي تشكلت في عدد من الحواضر بتزامن مع حركة المقاومة المسلحة في البوادي، هذه الحركة السلمية التي قادتها نخبة امتلكت رؤية يمكن اعتبارها واقعية عن قوة الغرب، مما جعلها تهتدي إلى نوع من المقاومة الذي يدخل في إطار المناورة للاستفادة بشكل أو بآخر من النظام الجديد، لقد تأكدت نخبة المدن تدريجيا من التفوق العسكري الفرنسي والاسباني، ومن التفوق الاقتصادي والتقني الغربي، مما جعل رواد هذه النخبة يقتنعون بأن تجاوز هذا التفاوت لن يتم إلا من خلال التكيف مع الواقع والاستفادة من التقدم العلمي مستحضرين الهوية الدينية التي تخلق الفارق مع الغرب. وبدأت موجة من المطالب الإصلاحية المصحوبة بما يشبه النقد الذاتي والدعوة إلى إصلاح الذات.

لقد كان تفكير النخبة يستقي من المرجعية السلفية تصوراته لكل مرحلة، معتمدا على التراث والتاريخ الإسلامي، ومتطلعا للأفكار الغربية الحديثة، قصد بلورة وعي وطني جمعي، يمكن أن يساهم في تنظيم الشعب المغربي، والتطلع للترقي، والاستعداد لإعادة بناء المجتمع المغربي على أسس متينة تهيئ لتفريش الشروط الذاتية والموضوعية للمطالبة باسترجاع ما ضاع من استقلال وغيره.

إذا كانت النخبة السلفية قد فرشت الأرضية لبروز الوعي الوطني وعمل روادها بشكل فردي، فإن الجيل الثاني من النخبة والذي انفتح على الثقافة والتعليم الأوربيين، بخلفية سلفية قد استطاع أن يخلق أنوية، تكون الحلقة الرابطة بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، في سعي حثيث للانتقال من "الشعور الوطني" إلى "الحركة"، ومن الانفعال إلى الفعل، وقد ساهمت مجموع العوامل المتمثلة في دعوة السلفيين وحركة المدارس الحرة وحرب الريف في هذا المسعى.

وقد كان في طليعة هذا التحول مجموعة من الشباب المتوثب بالوطنية الحقة، والمتطلع لغد أفضل، مما جعل مبادراتهم ومطالبهم الإصلاحية تختلف في جزء منها عن الشيوخ والكهول من العلماء الذين تمركز عملهم ببعض المدن كفاس وتطوان، عكس النخبة الشابة التي اعتمدت في قاعدتها البشرية على طلبة وتلاميذ شباب من مشارب تعليمية تقليدية وعصرية، في مدن كفاس وسلا والرباط وتطوان والدار البيضاء ومكناس...، وأظهرت رغبة في التنظيم، وشغفا بالخطب التعبوية وتوقيع العرائض الاحتجاجية والمطلبية المرفوعة إلى المسؤولين، كما وظفت الكتابة الصحفية كآلية إلى جانب الآليات الأخريات في فضح سياسات السلطات الاستعمارية ومخاطبتها بوجوب تطبيق الإصلاحات، مما جعل منها نخبة سياسية وطنية.

ويكتنف تاريخ المغرب المعاصر عموما وتاريخ النخب السياسية الكثير من الغموض، مما يفرض الإجابة على مجموعة من الأسئلة والاستفسارات التي لازالت معلقة، وهو ما نسج مجموعة من التشابكات والإشكالات التي تحتاج إلى البحث والتنقيب لإزالة الركام عنها، وتتبعها ومناقشتها، وعلى رأسها إشكالية ما أحاط بالنخبة السياسية المغربية في فترة الحماية، من تشكل وتطور في مسارها منذ 1912م، علما بأن مجموع الكتابات كانت تقدم لنا الفترة الممتدة بين 1912م و1956م، مقسمة إلى مرحلتين منفصلتين، الأولى بين 1912م و1934م والتي عرفت بالمقاومة المسلحة في البادية بالموازاة مع الاستسلام أو الخضوع التام للمدن، والثانية هي التي اعتبرت سنة 1930م منطلقا لها، والتي تميزت باستنهاض الفكر والهمم الوطنيين وبداية بروز حركة وطنية تواجه سياسات الحماية الفرنسية والاسبانية بموازاة استسلام للبوادي وخضوعها بالقوة.

ومن ذلك يمكن القول بأن راهنية الموضوع الذي أنجزناه واردة بقوة، إذ فرض علينا تحديات من حيث المناولة والجانب المعرفي، الأمر الذي أدركنا معه ضرورة الانفتاح على كل المقاربات حتى يتسنى لنا الإلمام بكل جوانب هذه الدراسة.

هذا الموضوع يجعلنا أمام الإشكالية المركزية التي تتمثل في "تشكل النخبة السياسية المغربية ومواقفها من الحماية والمقاومة، وتصورها لاستقلال المغرب"، إذ تتفرع إلى عدة استشكالات نطرحها على الشكل التالي:

- ما هي النخبة من حيث المفهوم والدلالة؟
- كيف تشكلت النخبة السياسية المغربية؟
- ما أصولها ؟ وتصوراتها خلال الفترة المدروسة؟
- ما موقفها من بعض السياسات الإستراتيجية الفرنسية؟
- ما موقف النخبة السياسية المغربية من :

* الحماية وساستها؟

* المقاومة وتجلياتها العسكرية والسياسية؟

* الاستقلال ومميزاته؟

– ما هي الآليات التي وظفتها في مواجهتها للحماية الفرنسية؟

– وما هي التضحيات التي قدمتها من أجل الحصول على الاستقلال؟

وللإجابة على هذه الأسئلة يفرض تحليل النقط التالية:

✓ مواقف الأمة المغربية من توقيع الحماية، والاختلافات فيما بينها.
✓ موقف النخبة السياسية المغربية من السياسة الاستعمارية
✓ العوامل التي ساهمت في بروز الوعي الوطني.
✓ المبادرات التنظيمية الأولى للنخبة الوطنية
✓ تشكل موقف نهائي للنخبة السياسية المغربية من الحماية
✓ موقف النخبة السياسية من المقاومة بشقيها السياسي والمسلح.
✓ موقف النخبة السياسية المغربية من المطالبة بالاستقلال وتصورها لمغرب الاستقلال؟
✓ عمل النخبة السياسية في مسعى تدويل القضية الوطنية.
✓ موقف النخبة السياسية المغربية من المفاوضات حول الاستقلال

وسوف نحاول الارتباط بهذه الإشكاليات لنبين وجهات نظر النخب السياسية منها الوطنية، وكذا الموالية للاستعمار، لأن هناك فرق ما بين الوطنية والسياسة، وفي هذا الصدد يقول أحد زعماء الحركة الوطنية: « **إذا كانت الوطنية من أسمى المبادئ التي لا يمكن الطعن فيها فإن السياسة قد تكون سليمة أو خبيثة، وقد ترمي إلى أهداف لخدمة الصالح العام أو يكون الغرض منها مصلحة خاصة أنانية، بل أنها قد تكون ضد مصلحة شعب بأكمله.**».[1]

يتبين من خلال رصد طبيعة الموضوع قيد الدراسة أنه يخضع لانجذابات عديدة مرتبطة بحقول معرفية مختلفة (العلوم السياسية، العلوم الاجتماعية، الانتروبولوجيا الثقافية والسياسية...) ومن الضروري أن يتموقع بينها وبالتالي تتعدد المقاربات مع هذا الانفتاح، الأمر الذي يفرض الاطلاع على هذه الحقول المعرفية من خلال المراجع التي تتقاطع في الدراسة مما يدفعنا إلى اعتماد مناهج عديدة تكون في خدمة المنهج الأساسي أي المنهج التاريخي، والذي سنحاول التركيز فيه على بعدين أساسيين:

- البعد التحليلي للتصورات السياسية والفكرية للنخبة السياسية المغربية والمرتبطة بالقضايا الأساسية: الحماية والمقاومة والاستقلال.
- البعد الكرونولوجي للقضايا والأحداث المتداخلة في صناعة المواقف السياسية للنخبة من الحماية والمقاومة والاستقلال.

كما أننا سنستفيد من المنهج المقارن في كثير من الأحيان لمقارنة الروايات التي خلفتها النخبة حول الأحداث المدروسة في الأطروحة.

ولأجل خدمة الإشكالية المطروحة فقد اعتمدنا الخطة التالية في معالجتها، قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة:

المدخل: تطرقنا فيه للمحددات النظرية للنخبة السياسية بشكل عام، والتي تتمثل في مسألتين أساسيتين وهما: التدقيق في المفهوم الذي خصصنا له جزء مهم للتعرف على أصله والاختلاف حوله. ثم بينا ماهية النخبة كوحدة للتحليل السياسي، وذلك من أجل تحديد النخبة السياسية داخل المجتمع ومميزاتها، فانتقلنا إلى دراسة الإطار النظري للنخبة السياسية المغربية، وتتبعنا الاختلاف بين المقاربات النظرية للنخبة. ثم قمنا بتحديد النسق السياسي المغربي عندما نضجت شروط بروزه بشدة.

الفصل الأول: رصدنا فيه حيثيات توقيع الحماية والمواقف التي خلفها الوضع الجديد، وقد ميزنا بين مجموع المواقف منها الموقف الرسمي، والذي يمثله السلطان وحاشيته، والمواقف الشعبية والتي ميزنا من داخلها بين الموقف الإيجابي المواجه للحماية الفرنسية، والموقف السلبي المتمثل في الرفض بطرق

[1] – *"الوطنية لا السياسة"*، **جريدة الأمة**، العدد 727، 5 يناير 1956.

أخرى كالانعزال بالبيت والهجرة..، وثالثها موقف النخبة المغربية المشكلة من العلماء، ورصد الاختلاف فيما بينها فمن مؤيد لنظام الحماية دون التعبير عن ذلك بشكل مباشر ومن معارض للحماية والدعوة لمناهضتها وتكريس الجهود لمواجهتها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى العوامل المساهمة في تبلور الوعي الوطني، وكذا بعض المذكرات المطلبية التي رفعها بعض العلماء إلى الإقامة العامة، كما لم تفتنا الفرصة لتتبع المبادرات التنظيمية الأولى في تاريخ مغرب الحماية والتي كان الهدف منها خلق جسور التواصل بين النخبة الشابة، لمواجهة الوضع القائم. ثم مواجهة النخبة المغربية للسياسة البربرية، والدخول في مرحلة أخرى من المقاومة، وذلك بعد انهزام زعماء المقاومات المسلحة في الجبال.

الفصل الثاني: عملنا في الفصل الثاني على تتبع مواجهة سياسة الحماية الفرنسية بالمغرب، عن طريق تقديم برامج إصلاحية توجت بتأسيس كتلة العمل الوطني ورفع برنامج الإصلاحات_ "مطالب الشعب المغربي"_ للسلطات الاستعمارية بالمغرب وفرنسا، وكذا رفعه للسلطان مرورا بتلخيصه على شكل مطالب مستعجلة، وانتهاء بالمواجهة بين النخبة السياسية المشكلة من روافد كتلة العمل الوطني (الحزب الوطني لتحقيق المطالب، والحركة القومية) والمقيم العام نوجيس من خلال الصراع حول تحويل مياه بوفكران، وكذا تأجيج العمل الوطني بالمدن المغربية، ومن خلال ذلك رصدنا المواقف التي خلفتها هذه الأحداث في أجندات النخبة السياسية المغربية بالمنطقتين الخليفية والسلطانية.

كما انطوى عملنا في هذا الفصل على إبراز العوامل الدولية الممهدة للانتقال من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال، والتي تمثلت في الحرب العالمية الثانية والموقف الذي عكسته في برامج الأحزاب السياسية بالمنطقتين، وكذا الإنزال الأمريكي بالشواطئ المغربية وما خلفه من مواقف، ثم لقاء أنفا وما قدمه من دعم معنوي للنخبة في اتخاذ قرار القطيعة مع فرنسا وعدم الرضا بأقل من استقلال المغرب كشرط للجلوس على طاولة المفاوضات. كل ذلك ساهم كما سنرى في هذا الفصل في انصهار الوحدة الوطنية بزعامة السلطان سيدي محمد بن يوسف ومواجهة الحماية الفرنسية، عبر مطالبتها بإلغاء نظامها القائم.

الفصل الثالث: تحدثنا فيه عن مواقف متعددة للنخب السياسية المغربية التي تشكلت في ظل التحولات الدولية التي طرأت في أربعينيات القرن الماضي. وفي هذا الفصل رصدنا لمواقف خمس تنظيمات سياسية من الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب، ومن المقاومة بشقيها السياسي والمسلح. كما رصدنا موقف هذه النخب من وثيقة 11 يناير 1944 والمطالبة بالاستقلال، وتصوراتها لمغرب الاستقلال.

الفصل الرابع: تمكنا من خلال هذا الفصل من تتبع مجموعة من الأحداث التي ساهمت في استقلال المغرب، ومنها التطور التاريخي لمطلب الاستقلال وعرائض المطالبة بالاستقلال، وفي صلبها وثيقة 11 يناير 1944، والمواقف التي خلفتها في برامج النخب السياسية، والأحداث الناجمة عنها في كل المدن المغربية وموقف النخب منها. وبعد ذلك انتقلنا إلى التنقيب في دور النخبة السياسية في تدويل القضية الوطنية عربيا وفي هيأة الأمم المتحدة، وموقفها من النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة في المغرب والذي ساهم بدوره في تدويل القضية. كما تطرقنا إلى موقف النخبة السياسية المغربية من المفاوضات الفرنسية المغربية من أجل الحصول على الاستقلال.

وفي الأخير سجلنا مجموعة من الخلاصات والاستنتاجات على سبيل الخاتمة.

ولأجل هذا البحث اعتمدنا على مادة ببليوغرافية مهمة، تمثلت في مجموع المذكرات التي كتبها رموز النخبة السياسية المغربية على عهد الحماية، ومجموعة من المخطوطات التي خلفها بعض العلماء الذين كانوا من صناع القرار أو بالقرب من دائرة صناعة القرار في مغرب الحماية نذكر من هذه المصادر ما يلي:

- "أهم الأخبار عن حرب الثأر والاستعمار"، الجزء الثامن، مخطوط الخزانة الوطنية، الرباط، يحمل رقم ح122، لصاحبه محمد بن الحسن الحجوي وهو عبارة عن تقرير يتحدث فيه صاحبه عن الاوضاع العامة بالعالم عشية المطالبة بالاستقلال، ويتتبع فيه المرحلة منذ 11 يناير 1944 مرورا بكل المحطات التي تلتها وانتهاء بالأحداث الدامية بالمدن المغربية خصوصا فاس، ونتائج الأحداث المؤلمة التي خلفت المئات من الشهداء، وكذا التراجعات في مجال الحقوق والحريات.
- "تقاييد تاريخية"، وهو مخطوط بالخزانة الوطنية تحت رقم ح 128، لصاحبه محمد بن الحسن الحجوي، هذا المخطوط موسوم بالمجتمع السياسي المغربي عشية فرض الحماية الفرنسية على المغرب، ويبين حيثيات الحماية والصراع العزيزي الحفيظي، والضغوطات الأوربية على المغرب، ومذكرة المطالب المغربية التي قدمها مولاي حفيظ لفرنسا منذ 17 أكتوبر 1911.
- "حالة المغرب والحماية"، وهو مخطوط الخزانة الوطنية يحمل رقم ح 254، لصاحبه محمد بن الحسن الحجوي، وهو يتطرق لحالة المغرب قبيل الحماية، والتطورات التي أدخلتها معاهدة الحماية على المغرب، ويستعرض فيه الحجوي موقفه من مجموعة من القضايا كالاقتصاد والعدل والسياسة البربرية، والحالة الاجتماعية للمغاربة...
- "مذكرات حياة وجهاد"، ستة أجزاء، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، 1982. باستثناء الجزء الأول من دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982. لصاحبها محمد حسن الوزاني، وهي عبارة عن مؤلفات تاريخية غطت الفترة المدروسة، مبينة مواقف صاحبها ومواقف حركته

القومية وحزب الشورى والاستقلال من مجموع القضايا الوطنية والدولية خلال فترة الحماية الفرنسية بالمغرب وعشية استقلاله.

- كما أنه تم الاعتماد على مجموعة من المنشورات التي خلفها الوزاني كمؤلفه المكون من ستة أجزاء كذلك "حرب القلم"، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، 1982. ويحتوي المؤلف على مجموع المقالات التي نشرها الوزاني في الصحف الوطنية قبل وبعد الاستقلال.

- "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي" لصاحبه علال الفاسي، من منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة السابعة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2010، هذا الكتاب الذي وإن استفدنا منه للتأريخ في المرحلة المدروسة فإنه يعتبر بحق كوثيقة تدافع عن مواقف حزب الاستقلال بشكل يعتبر أن حزب الاستقلال هو الحركة الوطنية وهو النخبة دون غيره.

- "تاريخ الحركة الوطنية المغربية من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء"، لصاحبه عبد الكريم غلاب في جزأين: الجزء الأول، مطبعة الرسالة، ط 2، الرباط، 1987. أما الجزء الثاني، مطبعة الرسالة، الطبعة الثالثة، الرباط، 2000، وهذا الكتاب يغطي تاريخ الحركة الوطنية منذ نشأتها إلى حدود الحصول على الاستقلال، كما يغطي مجموع الأحداث التي مر بها المغرب في هذه الفترة، والمواقف التي خلفتها...

- «ذكريات.. شهادات.. ووجوه.." لصاحبه عبد الهادي بوطالب، في جزأين، نشرته الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1992. وقد غطى هذا المؤلف الأحداث الوطنية للمغرب منذ 1912 إلى 1956، وتعتبر ذكرياته مهمة في التأريخ باعتباره عايش الأحداث داخل وخارج القصر.

- "ذكريات ومذكرات" لصاحبها الحاج أحمد معنينو، نشرتها مطبعة سبارطيل، 1991، واعتمدنا على الأجزاء الأربعة الأولى منها.

- "التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير" لصاحبه عبد الكريم الفيلالي، ويتكون من إثنى عشر جزءا، نشرته شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، وقد اعتمدنا على الأجزاء التي ساهمت في إغناء هذه الأطروحة، من الجزء السابع إلى الجزء الحادي عشر، وتكمن أهمية هذا المصدر لاحتوائه على وثائق مهمة، وضعها صاحبه في هوامش كتابه، وهي عبارة عن عرائض أو رسائل أو مطالب، قدمتها النخبة المغربية للسلطات الاستعمارية، كما تكمن أهميته باعتبار صاحبه أعطى مواقف متعددة وجريئة من بعض رموز النخبة وممن انتموا إلى الأحزاب السياسية المغربية في عهد الحماية.

كما اعتمدنا في هذه الأطروحة على مجموعة من المقالات التي نشرت في الجرائد الناطقة بأسماء الأحزاب السياسية المغربية الوطنية (جريدة العلم، جريدة الرأي العام، جريدة الأمة، جريدة الوحدة المغربية، جريدة الحرية...) في الفترة المدروسة، وجريدة القيامة الناطقة باسم حركة المعارضة والإصلاح وجرائد أخرى باللغتين الفرنسية والعربية. وعموما اعتمدنا عل أكثر من ثلاثمائة مقال باللغة العربية موزعة على

إثنى عشرة جريدة، وما يناهز المائة مقال باللغة الفرنسية مأخوذة من خمسة جرائد، واعتمدناها كمادة مصدرية لما تكتنزه من لغة آنية للأحداث مما مكننا من معرفة التمثلات الآنية للنخبة اتجاه مجموع الأحداث والقضايا.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات الحديثة المتقاطعة مع دراستنا نذكر على سبيل المثال: "أصول الحركة الوطنية بين السلفية المجددة والسلفية الجديدة" لصاحبه الدكتور محمد معروف الدفالي، منشورات أمل، مطابع الرباط نت، 2014. والذي غطى المرحلة الأولى من الحماية الفرنسية أي 1912–1934. ثم بعض الكتابات المتعلقة بالعلوم السياسية، منها الكتب والأطروحات والمجلات والجرائد، وقد اعتمدناها لما لها من أهمية في إغناء الموضوع.

كما طعمنا هذه الأطروحة بمجموعة من الأبحاث التاريخية التي نشرت على شكل مقالات في مجموعة من المجلات المحكمة المهتمة بالبحث التاريخي خصوصا في الفترة المعاصرة، كمجلة أمل والذاكرة الوطنية ومجلات كليات الآداب بالجامعات المغربية، ثم المجلات التي كانت تصدر في ثلاثينيات القرن الماضي كمجلة مغرب، وقد اعتمدنا على بعض الأطروحات الجامعية التي نوقشت في الجامعات المغربية، سواء منها أطاريح دكتوراه أو دبلوم الدراسات العليا.

وقد مكننا هذا الكم الهائل من المصادر والمراجع والوثائق المعاصرة للفترة المدروسة من الإحاطة ببعض الجوانب التي تناولتها أطروحتنا وتسليط الأضواء على بعض المحطات المهمة من تاريخ المغرب المعاصر.

مدخل: المحددات النظرية للنخبة السياسية

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة، تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلعب أدوارا طلائعية داخل النسق السياسي، وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات والتأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وأخرى واسعة محكومة ولا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صياغة هذه القرارات.

وهكذا زاد الاهتمام بمختلف النظريات والمناهج التي تسعى لإيجاد تفسير لمختلف التطورات والتغيرات التي تلحق ببنية الأنساق السياسية القائمة.

وتعتبر نظرية النخبة، من بين النظريات التي ازداد الاهتمام بها، باعتبارها من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، ووحدة للتحليل السياسي، ويعود الاهتمام بها، لأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة، وليست لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

إن نظرية النخبة هي في الأساس نظرية تجاذب القوى بين طرفين أو أكثر لاحتكار وسائل التأثير، لكن هذا التأثير والتغيير تتجاذبه جملة من المقولات والإطارات النظرية.

إذن: ما هو الإطار المفاهيمي لنظرية النخبة؟

كيف يمكن تحديد النخبة السياسية؟

هذا ما سنحاول التطرق إليه قدر الإمكان في هذا المدخل؟

أولا: نظرية النخبة، الإطار المفاهيمي

يعتبر المنهج والنظرية من أهم المفاهيم المؤطرة للبحث العلمي بشكل مختلط، فالنظرية تشير إلى مجموعة من التعليمات المرتبطة بصورة منظمة، والمنهج هو الإجراء أو العملية التي تتضمن تكتيكات وأدوات تستخدم في فحص واختبار وتقويم النظرية، وان المنهجية تتكون من المناهج والإجراءات ومفاهيم العمل. وكثير ما يفرق بين النظرية والمنهج باعتبار أن المنهج يتعامل مع المتغيرات التي تكون وتشكل

وتؤثر في الظواهر في حين أن النظرية تبدأ بتحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وتبني علاقات بينهما ولذلك قد تستخدم النظرية ذاتها مرة كنظرية وأخرى كمنهج[1].

تأتي أهمية هذا التحديد لإعطاء نوع من الصرامة المنهجية عند الحديث عن نظرية النخبة، فكثيرا ما يتم الخلط عند الحديث عن النخبة باعتبارها تارة نظرية وتارة أخرى منهج للتحليل والتفسير، فنظرية النخبة هي الإطار العام الذي يستوعب المقولات الأولى التي أسست عليها لتأتي مختلف التطورات التي لحقت لسد بعض الفراغات التي أغفلتها فيما بعد[2].

1- مفهوم النخبة

نجد مفهوم النخبة، قد استخدم في بداية ظهوره في القرن السابع عشر لوصف البضائع والسلع ذات المستوى المرتفع الجودة، ثم استخدم في مرحلة لاحقة للإشارة إلى الجماعات ذات المستوى المتميز والمرتفع في السلم الاجتماعي،[3] تعتبر نظرية النخبة من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، فالنخبة وحدة للتحليل السياسي ونظرية للتفسير، ويعود ذلك إلى محاولات معارضة نظرية الطبقة، وتقديم بديل يحل محلها، فقد أسهم كارل ماركس وماكس فيبر في تأسيس علم الاجتماع السياسي من خلال دراستهما لتطور النظريات السياسية وصلة ذلك بالمجتمع، إلا أن تطور هذه النظرية قد وجه سهام النقد للنظرية الاشتراكية فضلا عن النظريات الديمقراطية، لأن نظرية النخبة تشكك بالصحة العلمية لكلا النظريتين، وتبني تحليلها السياسي انطلاقا من حقيقة القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة، لذلك سنحاول أن نقف عن المصطلح والمفهوم.

يذهب فلفردو باريتو، عالم الاجتماع الإيطالي، إلى أن النخبة هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في مباراة الحياة، وحين يجد أن هذا التعريف مستوف يستدرك الأمر وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم جماهيري لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب[4].

---

[1]– نصر (محمد عارف)، **ابستملوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية والمنهج**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2002، ص.73.

[2]– بن جبارة (عادل)، **الملكية والنخبة السياسية المغربية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول وجدة، 2007، ص.13.

[3]– المشاط (عبد المنعم)، *"الهفوة السياسية والتنمية السياسية"*، **مجلة الوحدة**، عدد66، مارس 1990، ص:126...140.

[4]– *"النخبة ودور الوسيط والمصادر"*، **جريدة الصحوة الإلكترونية**، العدد 49، فبراير 1996.

ويضيف الرائد الثاني موسكا على تعريف باريتو قائلا "**إن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة –وهو هناك لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة– هو قوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منتظمة**"، إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضا الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية الديمقراطية عكس ما انتهى إليه باريتو[1].

انطلق ميشال روبرتو في تعريف النخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية ليكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات بدءا من الحزب إلى الدولة، فهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد، لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية[2] تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية[3].

وبالرغم من الخلافات القائمة، على مستوى طبيعة النخبة فإن كل الدراسات تتفق على القول بأن النخبة ظاهرة ملازمة لكل المجتمعات بل أصبحت ضرورة مؤكدة بالنسبة للمجتمعات الحديثة التي تحتاج بالضرورة إلى نخبة تسيرها[4]، ورغم الاختلافات على مستوى التعريف فإن هناك قواسم مشتركة تربط مختلف هذه التعريفات ويمكن إجمالها فيما يلي:

–تنتظم كل المجتمعات دائما حول قيم معينة منها الثروة والقوة والهيئة والمكانة، وأن هذه القيم تختلف من مجتمع لآخر، ومن فرد لآخر داخل المجتمع الواحد، واختلاف توزيع القيم يوجد عملية تصنيف تراتبي في المجتمع بناءا على حيازة كل قيمة من هذه القيم.

–تنقسم كل النظم السياسية إلى شريحتين هما: الذين يحكمون، وأولئك المحكومين والشريحة الأولى هي النخبة وهي الأكثر أهمية في النظام السياسي، لأنها تمتلك القوة السياسية، ومن خلال فهم وتحليل هذه الشريحة يمكن فهم النظام السياسي[5].

---

[1]– بن جبارة (عادل)، م س، ص:14.

[2]– الأقلية: ضد الأغلبية. جماعة تربطها أواصر القرابة والأصل لغة ودينا ووطنا، تعيش وسط شعب يفوقها عددا، مثل: الأقلية اليهودية في المغرب.

[3]– *"النخبة ودور الوسيط والمصادر"*، **جريدة الصحوة الإلكترونية**، م س.

[4]– مخوخ (عبد النبي)، *"المجتمع المدني والنخبة السياسية"*، **النبأ شهرية ثقافية عامة**، العدد 79، تشرين الثاني، 2005، ص.1.

[5]– نصر (محمد عارف)، *"ابستملوجيا السياسة المقارنة..."*، م س، ص.224.

–في كل مجتمع هناك مجموعة محددة من النخب، وليست نخبة واحدة، فكما يرى "ريمون آرون" أن وجود نخبة واحدة موحدة يعني نهاية الحرية، ووجود نخب متعددة مشتتة يعني نهاية الدولة[1].

2- تحديد ماهية النخبة كوحدة للتحليل السياسي

ارتبطت نظرية النخبة بعالمي سياسة إيطاليين هما، باريتو وموسكا ثم انضم إليهما فيما بعد ملز، وبذلك وضع الثلاثة الإطار العام للتحليل النخبوي، فقد قدم باريتو أول نظرية عضوية كاملة للنخبة انطلاقا من أفكاره الأساسية حول طبيعة الإنسان وبيئته وطبيعة المجتمع[2].

قسم باريتو المجتمع إلى شريحتين أساسيتين طبقا للقيمة الشخصية: الشريحة الدنيا، وهي ليست بنخبة، والأقل ذكاء، والشريحة العليا وهي النخبة والأعلى ذكاء وهي بدورها تنقسم إلى نخبة حاكمة وأخرى غير حاكمة حيث أن الحصول على درجة عالية من الذكاء والاندراج في النخبة لا يعني تلقائيا أن الفرد قد أصبح ضمن النخبة الحاكمة، وإنما يعني أنه أصبح ضمن النخبة التي قد تكون حاكمة أو غير حاكمة، طبقا لمعيارين[3]

أولهما: التفوق من خلال استخدام القوة للحصول على الإجماع والقبول من قبل المحكومين.

ثانيهما: توازن القوى بين جماعات النخبة.

لقد حاول باريتو تأسيس نظرية في النخبة تنسخ أفكار ماركس أكثر مما تعارضها من خلال تجاوز فئات ماركس التحليلية، وإحلال مفهوم النخبة محل الطبقة[4]، ويستعمل المفهوم في صيغة المفرد أو الجمع، ويعممه ليشمل الصيغتين معا، ويربطه بالمجال المعرفي الذي تتحرك داخله، وبتعدد المجالات المعرفية تتعدد النخب. هذا إضافة إلى العلاقات التي يمكن أن تسود بين النخبة الواحدة أو النخب مع غيرها من النخب، أو مع الجمهور... إيجابية كانت أو سلبية.

مقابل ذلك ظهر تأثير التحليل الطبقي على موسكا إذ لم يستخدم حتى مفهوم النخبة، وإنما استخدم مفهوم الطبقة السياسية، محاولا الخروج بهذا المفهوم من التحليل الاقتصادي الماركسي إلى

[1]– بن جبارة (عادل)، م س، ص.15.

[2]– بن جبارة (عادل)، م س، ص.15.

[3]– نفسه.

[4]– الطبقة: جماعة من الناس في زمن واحد أو في أزمان مختلفة على مستوى واحد من العلم أو الحرفة أو الصناعة.

التحليل السياسي النخبوي، فقد رفض موسكا النظريات السيكولوجية، والعنصرية القائلة بأن تفوق النخب الأقلية يعود إلى عوامل نظرية سيكولوجية، وبالمقابل أرجع أسباب التفوق إلى اعتبارات اجتماعية وثقافية[1].

ينطلق هذا الاتجاه الذي يتزعمه موسكا، من القوة التنظيمية، والتقدير الدقيق لمصادر القوة في المجتمع، التي تمتلكها النخبة، وبذلك فهي تتماسك بفعل هذا التماسك والتعاضد ضد كل أشكال المعارضة القائمة[2].

استعمل بوتومور مصطلح نخبة، أي الفرد بدل الجمع، ويتحدث عن نخبة مسيرة أو (موجهة)، واعتبر تفسير موسكا قريبا من الماركسية[3]، لكن موسكا يؤكد على الأسس السياسية المتعلقة بالقدرة التنظيمية للطبقة، وليس الأسس الاقتصادية الماركسية، وقد اعتبر موسكا أن مفهوم الطبقة السياسية وسيلة لتفسير التاريخ الذي هو تاريخ النخب، أو الطبقات السياسية الحاكمة التي توجد في كل المجتمعات والتي تتميز بأنها أقلية من حيث العدد ولكنها أكثر تنظيما وتحكما في القوة السياسية والقرار السياسي، ومثل باريتو أكد موسكا على مفهوم الدوران الداخلي والدوران الخارجي.

تمت الإجابة على مجموعة من التساؤلات، حول طبيعة النخبة أو الطبقة السياسية، وكذلك مسألة التغيير والاستمرار في النخبة. ورأى موسكا أن أسس النخبة تختلف من مجتمع لآخر، لكن رغم ذلك فإن هذه الأخيرة تنجح في توفير الاستقرار لحكمها بجعله مقبولا لدى الجماهير، وهو تعاقد يأتي عن طريق صيغة أو وثيقة سياسية، وهو مصطلح، يمكن اعتباره يعادل بالتقريب الإيديولوجية التي تتبناها الطبقة الحاكمة عند ماركس، ويعرف عند ماكس فيبر بشرعية القوة[4].

إن طبيعة النخبة –حسب موسكا– تختلف من مجتمع لآخر، فمفتاح المكانة في المجتمع البدائي يتمثل في القوة العسكرية، ويتمثل في المنافسة في استخدام وتوظيف الرموز الدينية بشكل أكبر في المجتمعات الأكثر تطورا، ثم هناك كذلك الثروة والبيروقراطية... أما بقاء النخبة واستمرارها فقد ربطه موسكا بعوامل خمسة هي حسب –بن جبارة عادل–[5]:

1–وجود هوية موحدة بين أعضاء النخبة.

---

[1]– أبراش (إبراهيم)، **علم الاجتماع السياسي مبادئه وقضاياه الأساسية**، الطبعة الأولى، لجوهري محمد، صص.119–120.

[2]– بوتومور، **الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة الجوهري محمد، دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولى، الإسكندرية 1972، صص.7–8.

[3]– نفسه، ص.203.

[4]– إسماعيل (علي سعد)، **نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1990، ص:156–157.

[5]– بنجبارة (عادل)، م س، ص.17.

2-استخدام المعادلة السياسية بصورة مثلى.

3-التقاليد.

4-دوران النخبة.

5-تأييد الجيش.

يربط موسكا نجاح كل نظام سياسي لقدرته على وضع الصيغة الملائمة مع معتقدات الطبقة المحكومة[1] وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى بقاء واستمرار النخبة السياسية، ويستدرك ريمون آرون بإضافة أمرين أساسيان يستوقفان الباحث، الأول: عدم الوضوح الكافي للمقاييس التي تسمح بتمييز أعضاء النخب فقد يوجد هناك تعارض بين حكم المجموعة وحكم الجمهور، فقد يتمتع فيزيائي أو عالم اقتصاد أو أجناس بشهرة واسعة لدى الجمهور، بينما يكون عمله موضوعا لأحكام تشكيكية من طرف نظرائه... الثاني: أن حقول النشاط المختلفة غير متساوية من حيث التقييم، ومن ثم فهي ليست غير قابلة للتحديد خلافا لما يقترحه باريتو وموسكا، وهذا الاعتراض الثاني يعود إلى سؤال مهم، وهو هل التقييم غير المتساوي لقطاعات النشاط يشير إلى وجود نظام موحد للقيم؟. ثم هذا النظام الموحد للقيم إذا وجد هل يمكن لطبقة مهيمنة ذات قدرة أن تعرض سلم قيمها الخاصة على المجتمع؟.[2]

وفي نفس الفترة جاءت أطروحة ميشلز في نظرية النخبة، حيث اهتم بخصائص تشكيل النخبة في المنظمات ذات البنيات المركبة، ورأى أن التفرقة من نخبة وغيرها داخل المنظمة لا تتم من خلال الخصائص الشخصية، وإنما من خلال الموضع الذي يحتله الشخص والجماعة داخل المنظمة، لقد عمل ميشلز على الربط بين القدرات التنظيمية للأقلية وبين وصولها إلى مرتبة الطبقة الحاكمة فالقدرة التنظيمية تعطي القوة وهو ما دفع ميشلز لرفع شعاره، المعروف " **من يقول التنظيم يقول الأوليغارشية أي الأقلية ومن ثم النخبة**"[3]

---

[1]- المشاط (عبد المنعم)، م س، ص.133.

[2]- *"النخبة ودور الوسيط أو المصادر"*، **جريدة الصحوة الإلكترونية**، العدد 49، فبراير 1996.

[3]- المشاط (عبد المنعم)، *"الصفوة السياسية والتنمية السياسية"*، م س، ص.133. ويقصد ب الأوليغارشية (Oligarchy) أو (الأوليغاركية)يقصد بها حكم الأقلية أو هي فئة صغيرة من المجتمع تسيطر على مقاليد الحكم، وتتميز بالحسب، والنسب، والنفوذ، والثروة، والسلطة العسكرية. ويرادفها في القرآن لفظ (الملأ). وغالبا، ما تحكم الحكومات الأوليغارشية عائلات وراثية ذات النفوذ المالي والسياسي والعسكري. ويعد أفلاطون أول من أشار إلى النخبة الأوليغارشية في كتابه(الجمهورية)، عندما صنف أنظمة الحكم إلى ثلاثة: الدولة المثالية (الجمهورية)، والدولة الديمقراطية، والدولة الأوليغارشية. وتبعه في ذلك تلميذه أرسطو الذي قسم الدول، في كتابه (السياسة)، إلى ستة أصناف: ثلاثة تحترم القانون وتتقيد به، وثلاثة لا تلتزم بالقانون، ومنها حكم الأوليغارشية. ومن ثم، فالأوليغارشية عند أرسطو هي حكومة الأثرياء، لأنها تتمتع بسلطة المال والثروة والجاه والملكية الخاصة.

استعمل ميشلز مفهوم الأوليغارشية بدل النخبة والطبقة الحاكمة، وذلك لاعتبارات مهمة، إذ قام بقراءة عصرية للمفهوم اعتمادا على وقع الديمقراطية الحديثة، وخلص إلى أنه حتى بوجود نظام ديمقراطي فإن هناك قلة منظمة تتركز في يدها مقاليد الأمور وهو ما أطلق عليه ميشلز بالقانون الجديد للأوليغارشية[1]، وعلى الرغم بأن ميشلز أكد في كتابه "الأحزاب السياسية" على أن الأحزاب منظمة بطريقة أوليغارشية، إلا أنه قد استخدم هذا المفهوم بخمسة معان، تقوم بنفس الدور الذي أعطاه موسكا للطبقة السياسية وهي: استخدامها للمبادئ الأخلاقية، الاستقلال المالي لأعضاء النخبة، الاعتماد الداخلي، القدرة على تجاوز الصراعات الداخلية العميقة، والقدرة على امتصاص واستيعاب الأفراد والأفكار الجديدة والقادمة من الجماهير[2].

ثانيا: النخبة السياسية المغربية دراسة للإطار النظري والسياق التاريخي

1- دراسة الإطار النظري

احتلت ظاهرة النخبة السياسية المغربية، حيزا هاما من الدراسات التي أنجزت خصوصا تلك التي تنتمي إلى الحقل الأنجلوسكسوني، فأبحاث كل من زرتمان وجون واتربوري وريمي لوفو... حول النخبة السياسية المغربية، ما زالت تعتمد إلى الآن كأرضية للعمل لكل من أراد البحث في موضوع النخبة السياسية في المغرب[3].

هذا ما دفع مجموعة من الباحثين المغاربة الحديثي العهد إلى إنجاز أعمال جديدة عندما لاحظت التعثر في مسيرة النخبة السياسية المغربية، وما واكبه على المستوى الأكاديمي من طغيان لأطروحة الجمود، وذلك نتيجة السجن المنهجي الذي خلقته الأعمال الأنجلوسكسونية بخلقها لإطار نظري محدد وهو ما أدى إلى وجود إطار نظري مرتبط بظاهرة النخبة السياسية المغربية.

ويمكن تقسيم محددات طبيعة النخبة المدروسة إلى ثلاث أطروحات:

[1]– ابراش (إبراهيم)، **علم الاجتماع السياسي...**، م س، ص.123.

[2]– نصر (محمد عارف)، م س، ص.230..

[3]– بن جبارة (عادل)، م س، ص.26..

أ-المقاربة الانقسامية

ينقسم هذا الطرح إلى تيارين: تيار يتزعمه جون واتربوري والآخر يتزعمه أوكتاف ماري، حيث يقوم الأول على فكرة تشرذم النخب السياسية المغربية في حين يذهب الثاني إلى فكرة تجانس النخبة، لكن يبقى القاسم المشترك بينهما وهو تبنيهما لمقاربة اختزاله في تحليل ظاهرة النخبة السياسية في المغرب[1]

هذا الطرح أو النظرية على الأصح تبناها عدد كبير من الباحثين الأجانب الذين درسوا النظام السياسي المغربي ونخبته، وارتكزوا بالخصوص على النظرية الانقسامية أو التجزيئية، كما تبلورت في الأبحاث الأنثروبولوجية، حيث يعتقدون أن النماذج النظرية التي طبقها الباحثون الغربيون في دراسة قبائل منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تساعد على فهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المغربي، وهكذا يعتقد واتربوري أن هناك تشابها بين السكونية الداخلية التي تطبع الحياة الداخلية لبعض قبائل الشرق الأوسط وسكونية النخب السياسية المغربية مع إضافة عامل الانقسام والتشرذم كطابع مميز لهذه النخبة[2].

يعتقد جون واتربوري أن النخبة المغربية، تتصرف تجاه السلطة والموارد المادية بنفس تصرف القبائل، إضافة إلى امتلاكها نفس الخصائص وعلى رأسها التشرذم والانقسام، حيث أن هذا الأخير لا يقوم على محددات ثقافية فقط بل أيضا على محددات سياسية تكمن أساسا في طبيعة النظام السياسي المغربي ذلك أن هذا النظام يتميز قبل كل شيء بأنه نظام انقسامي يخضع لهرمية سياسية بين فروعه وأجزائه[3]، ويرجع أصول النخبة المغربية كمثيلاتها في الشرق الأوسط إلى النهضة الدينية السلفية التي قيل عنها، أنها مثال آخر لنموذج تاريخي كلاسيكي، أي نموذج الحركة المتزمتة التي تتحمس لها الفئات الشعبية المهددة ذات الأوضاع المتدهورة في أثناء مراحل الاضطرابات والتحول الاجتماعي، سواء في المدن أو البوادي[4].

لقد أدى هذا المنظور الذي طرحه واتربوري حول النخبة السياسية، إلى الاقتراب من منظور ماري الذي يذهب إلى تحديد آخر، يقول بعدم تجانس النخبة السياسية المغربية التي ينطلق في تحديدها إلى

---

[1]- شقير (محمد)، "*مساهمة في رصد ظاهرة النخبة السياسية بالمغرب*"، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العدد 10/9، 1989، ص.92.

[2]- قرنفل (حسن)، **النخبة السياسية والسلطة- أسئلة التوافق-**، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، أكتوبر 1997، ص.50.

[3]- شقير (محمد)، "مساهمة في رصد ظاهرة ..."، م س، ص.95.

[4]- واتربوري (جون)، **أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم وآخرون، مؤسسة الغنى، الرباط، ص.86.

بعدين أساسيين[1]: يتعلق الأول بالتحكم في دواليب الدولة العليا بينما يتحدد الثاني في التكوين الفكري المشترك، فاستنادا إلى هذين البعدين، يظهر أن ماري يحصر أعضاء الطبقة الحاكمة في عدد محدود يتحرك من خلال نسيج تنظيمي قيادي محدود ويرتبط بخيوط علائقية محصورة، الشيء الذي يجعل من الطبقة الحاكمة المغربية طبقة مقفلة، غير أن التعمق في هذا المنظور يؤكد على وجود ثغرات مفاهيمية ونظرية يمكن تركيزها في الآتي[2]:

1- الاختزال المفاهيمي في تحديد الطبقة الحاكمة.

2- العلاقات القائمة بين النظام السياسي المغربي والطبقة الحاكمة.

هذه الثغرات جعلت من المنظور الأوكتافي بأكمله يعيش اختلالات نظرية ومنهجية مادام أن النتائج التي وصلت إليها جعلت من الطبقة الحاكمة المغربية غير حاكمة وأن تجانسها يتحول إلى تنافس دائم حول المصالح.

كل هذا يجرنا إلى الحديث عن العيب الأساسي للمقاربة التجزيئية المرتكزة على الدراسات الأنثروبولوجية، والذي يكمن في إغفال البعد المقارن للظاهرة السياسية، أي محاولة دراسة النظام السياسي داخل محيطه الداخلي، وكذلك الخارجي، لا باعتباره يعيش منقطعا عن العالم وبالتالي كافة المؤثرات الموجودة داخل أي مجتمع من المجتمعات[3].

ب- المقاربة التقليدية

يقوم هذا الطرح في تحديده للنخبة السياسية المغربية -حسب لوترنو- على الاهتمام ببعض المحددات الوظيفية وكذلك التقليدية، بحيث أن ما يجمع بين مختلف أعضاء النخبة السياسية المغربية هو تسلمهم لوظائف سياسية كبرى داخل الدولة.

استند لوترنو في فرزه للنخب التقليدية المغربية على معيارين: النشاط الممارس ونوع النخبة الممارسة لهذا النشاط، ففيما يخص المعيار الأول قسم لوترنو مختلف النشاطات الموجودة إلى نشاطات سياسية واقتصادية وفكرية ثم إدارية.

[1]- بن جبارة (عادل)، م س، ص.27.

[2]- شقير (محمد)، م س، ص.94.

[3]- بن جبارة (عادل)، م س، ص.28.

ولكل نشاط من هذه النشاطات فئة تزاوله، فالسياسي تزاوله العائلة الحاكمة بينما يسير الجهاز الحكومي من طرف الوزراء...[1].

يتبين أن لوتورنو يعتمد في مقاربته لتحديد النخب السياسية المغربية على مقاربة تقليدية، إذ يعتمد على وصف النخب وصفا يقترب إلى حد كبير من المنوغرافيات، ولعل ميزة هذا الطرح تتجسد في تجاوزه للطرح الاختزالي الانقسامي والتجانسي ليكشف عن تعدد النخب المغربية، هذا التعدد الذي يفرضه بالأساس التصور الوظيفي الذي اعتمده لوتورنو، لكن هذا التصور يجد حدوده في الطابع الوصفي الذي يغفل في طبيعة العلاقات سواء العمودية أو الأفقية التي تربط بين مختلف هذه النخب ويجعل منها إطارات جامدة تفقد ذلك الطابع الدينامي الذي يحدد أية ظاهرة نخبوية.[2]

في المقابل يرى محمد معتصم أن تواجد النخبة السياسية ينطلق بالأساس من المحدد التقليدي للنظام السياسي المغربي الذي يرتكز على جملة من الحقول (التحكيم –أمير المؤمنين...) لتأكيد طابعه التقليدي، فالممارسة التقليدية للنسق السياسي المغربي قائمة على تركيز السلطة في يد واحدة مع العمل على احتواء واحتراق باقي القوى الأخرى وعلى رأسها النخبة السياسية[3].

تعرضت هذه المقاربة للانتقادات، وذلك لمزجها بين النسق السياسي المغربي ونخبته السياسية، على اعتبار أن تقليدانية الأول لا تعني بالضرورة تقليدانية النخب السياسية المحيطة به[4].

ج- المقاربة الموجهة

اكتشف عبد الله حمودي طبيعة صوفية النسق السياسي المغربي، وذلك بالرجوع إلى دراسة هذا النسق من خلال خطاطة "الشيخ والمريد"، إذ تتبع تطور الحركة الصوفية المغربية منذ ق 15[5] ومساهمتها في لعب أدوار مهمة في نشوء النخبة السياسية المغربية، وخصوصا خلال فترة الحماية الفرنسية بالمغرب.

يذهب عبد الله حمودي –حسب ابن جبارة– إلى أن العلاقة بين الشيخ والمريد هي نفس العلاقة التي تربط النظام السياسي المغربي بنخبته السياسية والتي تعتمد في جوهرها على منطق القهر والاستبداد الذي يحيل على خصوصية المصالح وكذا منطق التعاقد الذي كلفته به الجماعة والمصلحة المشتركة

---

[1]– بن جبارة (عادل)، م س، صص.28–29.

[2]– شقير (محمد)، *"مساهمة في رصد ظاهرة النخبة..."*، م س، ص.17.

[3]– بن جبارة (عادل)، م س، ص.29.

[4]– ضريف (محمد)، **الحقل السياسي المغربي**، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1998، ص.89.

[5]– ضريف (محمد)، **الحقل السياسي المغربي**، مرجع سابق، ص.89.

والذي يحيل على الأخلاقيات الإسلامية. لقد حاول حمودي رسم علاقة موجهة في تحديده للنخب السياسية هذه العلاقة تعتمد على التحديد المسبق لأي نسق سياسي.[1]

في مقابل ذلك تأتي أطروحة الفرنسي "Remy leveau " التي بلورها في كتابه "الفلاح المدافع عن العرش"[2] حيث أن النخب المحيطة بالسلطان (القصر) تعمل على الدوام على الحفاظ على استمرارية النسق، فاستقرار النظام السياسي سيؤدي بالضرورة إلى بقاء المصالح التي تسمح ببقاء النخب التي تستفيد منها.

يصنف الباحثون هذه المقاربة ضمن المقاربة الموجهة للنخب السياسية المغربية، أي أن النخبة تعمل على استقرار النظام واستمراره، لأن تواجدها رهين بشكل وطبيعة النسق وأن عملها ووظائفها تستلهمها من تواجده.

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هل يمكن اعتماد أي مقاربة من هذه المقاربات، لتبين طبيعة النسق السياسي المغربي خلال فترة الحماية؟ وما هي النخبة السياسية المغربية خلال فترة الحماية؟ ومتى تشكلت؟ وكيف ساهمت في الحصول على الاستقلال؟

2- السياق التاريخي للنخبة المغربية

سارت معظم الدراسات التي انصبت على دراسة موضوع النخبة السياسية في المغرب –في اتجاهين– الأول: يذكر وجود نظرية للنخبة السياسية (عربيا ومغربيا) نظرا لارتباطهما بالمفهوم الغربي ومقوماته سواء في أبعاده التاريخية الماركسية أو الديمقراطية، والثاني أكد هذا الوجود سواء بالاعتماد على التاريخ السياسي للمغرب أو من خلال ربط ظهورها بالوجود الاستعماري[3].

إن مقاربة موضوع النخبة السياسية في المغرب ينطوي على صعوبات شتى، نظرا لتأثرها بمجمل التحولات التي شهدها المغرب من جهة وبمواقف النظام السياسي من جهة ثانية، مما يتطلب استحضار مختلف المحطات السياسة الكبرى في تاريخ المغرب المعاصر.[4]

---

[1]– بن جبارة (عادل)، م س، ص.30.

[2] –Rémy (Leveau), **Le fallah marocain défenseur du trône**, presse de la fondation nationale de science politique, édition, 1985, P.23.

[3]– لكريني (إدريس)، *"الولاء أولا... والكفاءة عاشرا النخبة السياسية في المغرب.. أي رهانات؟"*، **جريدة العرب الأسبوعية الإلكترونية**، السبت 2008/02/9، ص.140.

[4]– لكريني (إدريس)، *"الولاء أولا... والكفاءة عاشرا النخبة السياسية في المغرب.. أي رهانات؟"*، **جريدة العرب الأسبوعية الإلكترونية**، السبت 2008/02/9، ص.140.

وبالعودة إلى التاريخ نجد النخبة السياسية في البلاد، كانت تتكون من عنصرين رئيسيين: المخزن والخاصة،[1] وضمن هذا السياق نجد فئة العلماء والشرفاء وشيوخ الزوايا التي تستمد قوتها وشرعيتها من وظائفها الدينية، هذا بالإضافة إلى رؤساء الحرف والقواد... قبل أن تتراجع هذه النخبة بفعل الاحتلال الفرنسي، وبعد عمل هذا الأخير على تهميش إدارة المخزن، بالشكل الذي انعكس بالسلب أيضا على أدوار الخاصة من علماء وشرفاء وشيوخ الزوايا[2].

وفي هذا الصدد، يقول حسن قرنفل: " **ظلت النخبة [المغربية] لعدة قرون تتشكل أساسا من عنصرين أساسيين: المخزن والخاصة.أما المخزن فكان يتكون من السلطان أمير المؤمنين الذي يملك كل الصلاحيات، ومن بعض الوزراء والكتاب يتقدمهم الوزير الأول أو الصدر الأعظم. وكانت هذه الإدارة المصغرة تهتم أساسا بالقضايا الأمنية والدفاعية والعلاقات الخارجية وبعض الأمور التجارية. ولهذا، فإن المخزن كان يتكون من نخبة قليلة العدد، يتم اختيار أعضائها من أسر مخزنية كانت أغلبها، في الأصل، تنتمي إلى قبائل الجيش التي كانت تقيم على مشارف المدن، وتشكل العناصر الأساسية للجيش الذي يرافق السلطان في حركاته وتنقلاته، ولأن هذه القبائل انتهت بإقامة علاقات وطيدة مع الحكم، فإن عددا من أعضائها أصبح يتقلد مناصب عليا داخل المخزن، وقد انفصلت هذه الأسر فيما بعد عن قبائل الجيش،وأصبحت تقيم في فاس وتطوان وسلا والرباط ومكناس، وقد كادت هذه الأسر أن تشكل طبقة أرستقراطية لاحتكارها مناصب الحكم والمسؤولية لعدة أجيال.**

ولم يكن أعضاء المخزن يتمتعون بتعليم كاف ومؤهل لقيادة أمور الدولة، بل غالبا ماكانوا يكتفون ببعض سنوات الدراسة في القرويين أو في بعض الزوايا المنتشرة في مختلف مناطق المغرب.كما لم يكن ولاء هذه الأسر المخزنية للسلطان قارا ونهائيا، فكثيرا ما تورط أعضاء المخزن في علاقات صداقة وطيدة مع القوى الأجنبية، حيث أصبحت الدول الأوروبية، خصوصا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تسعى لاستمالتهم من أجل الحصول على الامتيازات التجارية."[3]

وبناء على ما سبق، فقد ظهرت، في تلك الفترة بالذات، مجموعة من النخب هي: نخبة الشرفاء والأعيان، ونخبة العلماء، ونخبة المحتسبين، ونخبة المحميين من قبل الاستعمار، ونخبة الأولياء

[1] – الخاصة: خلاف العامة. ويقصد بها ما هو مقصور ومحصور على فئة من الناس، دون العامة كلهم.

[2] – نفسه.

[3] – قرنفل (حسن)، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2000، ص.155.

والأقطاب والصلحاء، ونخبة الفقهاءوالمفتين،ونخبة شيوخ الزوايا، ونخبة قواد الجيش، ونخبة قواد القبائل، ونخبة الوزراء، ونخبة الكتاب، ونخبة الأمناء، ونخبة كبار المخزن، ونخبة كبار التجار وأرباب الحرف...[1]

3- النخبة السياسية المغربية خلال فترة الحماية

في ظل ظروف الاستعمار سيطغى الطابع الوطني على هذه النخبة في سياق مواجهة المستعمر، كما ستعزز الحركة الوطنية بفئات سبق وان تلقت تكوينا عصريا، الأمر الذي أسهم في تعزيز الوعي الوطني ببعض القيم الليبرالية المرتبطة بتقديس الحريات واعتماد أساليب الديمقراطية في تدبير الخلافات السياسية[2].

انخرطت هذه الفئة في العمل السياسي، وبذلك عرفت النخبة السياسية بالمغرب تغييرات جذرية بعد الاستقلال، وقد شملت هذه التغييرات أصول النخبة ومستوياتها الثقافية وهيكلتها وطرق اختبارها، وقد شمل التغيير العمل الوطني إذ انتقل من عمل غير منظم إلى منظم ثم إلى عمل حزبي، إذ شكلت الأحزاب السياسية أكبر مدرسة لإنتاج النخب[3].

وتعود طبيعة المتغيرات إلى أن دولة الحماية تمثلت لخصوصية ظاهرة الدولة الأمة في نسختها الفرنسية وللثقافة الإدارية لنخبتها والوضع الداخلي للبلاد، إن تمفصل هذه المتغيرات حددت مجتمعة كيفية اشتغال مؤسسات الحماية على مبدأي الإصلاح والمراقبة، مما أفضى إلى بناء نسق سياسي –إ داري يمكن نعته بالبيروقراطية– يمكن التمييز من داخله بين المنطق والدينامية المتمثل في الاستئثار باتخاذ للقرار ورسم السياسات الهادفة إلى إعادة إنتاج النظام[4]

وبفرضها لمعاهدة الحماية ما بين 1912و1956م، ظهرت نخب أخرى، إذ اعتمد المستعمر على نخبة المعمرين، والنخبة العسكرية، والنخبة الإدارية المرافقة للمقيم العام، وقد قرب المستعمر إليه أيضا مجموعة من النخب الموالية، مثل: نخبة اليهود، ونخبة الأعيان المغاربة، والنخبة الأرستقراطية المغربية المتفرنسة، ونخبة القواد والباشوات...

---

[1] – جفري (سعيد)، *"النخبة وسؤال الإصلاح في مغرب القرن 19م"*، ضمن نخب مغاربية: الخلفيات، المسارات والتأثير، **أعمال المنتدى المغاربي الثاني**، منشورات مدى، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2012م، ص.44-56.

[2] – قرنفل (حسن)، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، م س، ص.159.

[3] – مخوخ (عبد النبي)، *"المجتمع المدني والنخبة السياسية"*، م س.

[4] – كولفرني(محمد)، **التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية المغربية، محاولة لنقد أطروحة الجمود**، ملخص دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق، الرباط، 2005، ص.7.

ومن جهة أخرى، فقد كانت هناك نخب وطنية مضادة ومعارضة للمستعمر، مثل: نخبة المقاومين الكبار(محمد بن عبد الكريم الخطابي، ومحمد الشريف أمزيان، وعسو أوبسلام، وموحا أو حمو الزياني، والشيخ ماء العينين، ومربيه ربه...)، ونخبة السلفيين المغاربة الذين تخرجوا من جامع القرويين، ونخبة الحركة الوطنية، ونخبة المثقفين والمبدعين، ونخبة جيش التحرير، والنخبة المقربة من القصر...

وفي هذا السياق، يقول حسن قرنفل: " **لقد عرفت النخبة السياسية المغربية تراجعا كبيرا خلال فترة الحماية، وهذا راجع أساسا لتهميش إدارة المخزن من طرف الإدارة الفرنسية، وتراجع أدوار الخاصة من علماء وشرفاء وشيوخ زوايا، فعلى الرغم من كون عقد الحماية نص على الاحتفاظ بالمؤسسات المغربية الموجودة، فإن الإدارة الفرنسية في عمليتها التحديثية عمدت إلى التقليص من دور المخزن، بحيث أصبح الوزراء مجرد موظفين يوقعون بين الفينة والأخرى على قرارات الإدارة الفرنسية.أما أعضاء النخبة الآخرين، فقد تراجع دورهم بشكل كبير، بعد إدخال الإصلاحات الحديثة، وتوجه الدولة نحو اقتصاد رأسمالي عقلاني، كما أن البيعة التي كانت تشكل رهانا قويا تلعب فيه الخاصة دورا أساسيا قد فقدت قوتها وأهميتها السابقة، وأصبحت عملية يتم الإعداد لها وتنظيمها بشكل مضبوط.**

وأمام تراجع هذه النخبة التقليدية أصبحت تلوح في الأفق ملامح طبقة سياسية جديدة، تتكون من مجموعة من الشباب الذين واصلوا تعليمهم في المدارس الحديثة في فرنسا أو في دول الشرق الأوسط. وقد امتازت هذه النخبة برغبتها في تحديث العمل السياسي في المغرب وعصرنته، وهكذا أخذت تعمل على تكوين الجمعيات والوداديات ثم الأحزاب السياسية فيما بعد، سالكة في ذلك سلوكا عقلانيا عصريا تبدو بصمات الاحتكاك بالوجود الفرنسي في المغرب واضحة عليه. وستشكل هذه النخبة الجديدة أهم عنصر من عناصر المقاومة للوجود الفرنسي، وستكتسب من خلال نضالها في سبيل الاستقلال رأسمالا رمزيا مهما ستعمل على توظيفه وتسخيره والاستفادة منه بكثير من الذكاء في مرحلة ما بعد الاستقلال".[1]

وبالرغم من ذلك فقد تكونت نخبة سياسية فاعلة بالمغرب على عهد الحماية تطورت منذ العشرينات، وقادت العمل الوطني ثم بعد ذلك رفعت راية المطالبة بالاستقلال، وأصبحت لها أبعاد جماهيرية، إذن ما هو النسق السياسي المغربي على عهد الحماية؟ وخصوصا ما هي النخبة السياسية الفاعلة؟

يمكن الإشارة إلى قوتين بالخصوص، الملك وحزبي الاستقلال والشورى والاستقلال دون إهمال الجمعيات السياسية الأخرى التي لعبت أو طلب منها أن تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية.

[1] – قرنفل (حسن)، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، م س، صص.159-160.

أ- السلطان

يعتبر السلطان أهم قوة سياسية في البلاد، إذ ترسخت بفعل حنكته السياسية وطموحه الجارف للحرية والإنعتاق، فقد تولى السلطان محمد بن يوسف العرش في سنة 1927 عندما كان سنه لا يتجاوز 17 سنة، لقد جاء محمد الخامس ليمثل الضمان الوحيد للاستقرار والسلم ويرجع ذلك إلى الدور الريادي الذي لعبه في شد المغاربة بمختلف أطيافهم، السياسيين والعاديين نحو النضال السياسي المتحكم في المشهد السياسي المغربي. وتعتبر المرحلة الممتدة من 1937 إلى 1947 هي سنوات الاستعداد، التي كان السلطان محمد بن يوسف يدرك بأن وجوده في أماكن الظل هو قدر ظرفي[1]. لقد شكلت هذه المرحلة الاتجاه الرئيسي للسياسة التي اتبعها السلطان محمد الخامس، حيث انخرط في المطالبة بالاستقلال بعد موافقته على وثيقة الاستقلال التي قدمها حزب الاستقلال في 11 يناير 1944، إذ تقوت عقيدته بأن بلاده لن ترضى عن شيء غير الاستقلال.

يقول ولي العهد في خطاب له وهو يدشن إحدى المدارس:« **يقطع اليوم مغربنا العزيز مرحلة ذات أهمية قصوى في تاريخه الحافل، مرحلة الانتقال من طور التقهقر والانحطاط إلى طور التقدم والازدهار، إلى عهد النشاط واليقظة والإتحاد، إن الحياة والعزم والقوة أخذت تلهم الشعب من جديد.**»،[2] إن محمد الخامس أطلق العنان لبناء مغرب حديث متحديا الاستعمار، وسيتخذ موقفا علنيا بالمطالبة باستقلال البلاد في خطابه التاريخي بطنجة في 10 أبريل 1947 بعدما أكد كذلك تشبث المغرب بالعالم العربي، ومنذ هذا التاريخ وهو يلح في مختلف أنشطته على المطالبة بالاستقلال.

عمل السلطان على المطالبة بتمتيع شعبه بالحرية، فأرسل مذكرة إلى الحكومة الفرنسية سنة 1950، مما أدى إلى احتداد الأزمة « **أما في المغرب فإن التوتر تزايد منذ المذكرة الأولى التي قدمها جلالة السلطان إلى الحكومة الفرنسية في أكتوبر 1950 ومنذ ذلك العهد ونحن نعيش في جو من الريبة المفتعلة التي يخلقها أنصار العنف فالدسائس التي يحبكها هؤلاء في العلانية أو الخفاء وحركات التحدي والاعتقالات الاستبدادية كل ذلك لم يؤثر في هدوئنا ورباطة جأشنا**»[3]. وبالغرم من ذلك بقي السلطان متشبثا بحقوق شعبه، فقام بمبادرة أخرى هي الثانية من نوعها،إذ أرسل مذكرة للحكومة الفرنسية عبر فيها عن رغبته الأكيدة في إدخال بعض التعديلات على معاهدة الحماية، هذه التعديلات لا يمكن تطبيقها في ظل استمرار السياسة الاستعمارية، « **وقد أنعشت المذكرة الجديدة الآمال في قلوب المغاربة**

---

[1]- بوزويتة(سمير)، *"محمد الخامس في الكتابات الأجنبية"*، **ندوتان علميتان، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط، 2010، ص.89.

[2]- *"نص خطاب ولي العهد"*، **جريدة العلم**، العدد 70، 3 دجنبر1946.

[3]- *"حول المذكرة الملكية للحكومة الفرنسية"*، **جريدة المغرب**، العدد الأول، 7 أبريل 1952.

حيث تسامى ملكنا عن هذه السفاسف اليومية فأكد من جديد ثقته في مصير المغرب وقد برهن عندما طالب باستئناف الحوار بين المغرب وفرنسا...من أجل الخروج من هذه الحالة».[1]

لقد ضاقت فرنسا من إلحاح السلطان عليها، والتشبث بالحرية والاستقلال، فدبرت خلعه في 20 غشت 1953، وذلك بتحالفها مع الإقطاعيين تحت إشراف الباشا التهامي الكلاوي، ليحل محله بنعرفة الذي كان يتوفر على الشروط التي تلاءم السلطات الفرنسية أي "عجوز، غير مؤذي..."[2]

غير أن عمل السلطات الفرنسية سيعطي للسلطان شعبية لا مثيل لها، وسيعبر الشعب عن غضبه وسيطالب بدون انقطاع بعودته الفورية إلى الوطن. وهو ما سيتحقق إذ سيعود إلى المغرب يوم 16 نونبر 1955 حاملا معه بشرى الاستقلال، والكل ينتظر ماذا سيعمل السلطان، « **علينا أن نعلم كيف سيستطيع السلطان أن يوفق بين طموح بلاده وبين تصريح لاسيل سان كلو...**»[3].

فالشعبية التي كان يتمتع بها، دفعته بأن لا يقتصر على عمله الديني بل أن يلعب كذلك دورا سياسيا من أجل توجيه النظام السياسي في الطريق الذي يضمن له السيطرة الحقيقية على السلطة.

ب- حزب الاستقلال

كان أول تجمع للوطنيين في لجنة العمل المغربية التي كونوها سنة 1934 والتي قدمت إلى سلطات الحماية مقترحات إصلاحية، غير أن عملهم السياسي المنظم، سيؤدي بهم إلى تأسيس حزب الاستقلال في دجنبر 1943 الذي قدم وثيقة 11 يناير 1944، سيضم حزب الاستقلال الوطنيين المنحدرين من مختلف فئات المجتمع، وسيكون أهم جمعية سياسية في البلاد حيث أن أعضاءها يعد بالآلاف[4].

إذا كان حزب الاستقلال إلى غاية 1945 حزب أطر، فسيتحول بعد ذلك وخاصة بعد 1947 إلى حزب الجماهير[5] سيقلق الحزب سلطات الإقامة التي لم تتردد في قمع مناضليه وإلقاء القبض عليهم ومنع الحزب سنة 1952.

---

[1] – *"حول المذكرة الملكية للحكومة الفرنسية"*، **جريدة المغرب**، العدد الأول، 7 أبريل 1952.

[2] –Jully (P), **Une république pour un roi**, Fayard, Paris, 1974, p.14.

[3] – *" بمناسبة عودة جلالة الملك إلى بلاده"*، **جريدة العلم**، العدد 1995، 18 نونبر 1955.

[4] – بندورو (عمر)، **النظام السياسي المغربي**، سلسلة القانون العام، الطبعة الأولى، 2002 ص.17.

[5] –Rezette (R), **Les partis politiques marocaines**, F.N.S.P., Paris, 1955, P.306.

كان موقع الحزب جد مهم لكونه يعتمد كذلك في سياسته الاجتماعية إلى نقابة ذات نفوذ، "الاتحاد المغربي للشغل" التي تكونت في السرية من مناضلي حزب الاستقلال فباختصار، يعتبر حزب الاستقلال أهم قوة سياسية بعد السلطان نظرا لنفوذه في مختلف مناطق البلاد وتأثيره على المغاربة إلى حد أن بعض زعمائه كانوا يتمتعون بشعبيته والتي قد تنافس شعبية السلطان[1].

ج- حزب الشورى والاستقلال

تأسس حزب الشورى والاستقلال في سنة 1946 بمبادرة من محمد بن الحسن الوزاني هذا الزعيم الوطني الذي كان مساهما في تكوين كتلة العمل الوطني وبعد انشقاقها، ترأس الحزب القومي، وليؤسس بعد ذلك حزب الشورى، ليصبح اسمه بعد الاستقلال الحزب الدستوري الديمقراطي، تميز الوزاني بثقافته العصرية والغربية وسلوكه المعتدل والمحبذ للحوار مع سلطات الإقامة، إذا كان هدف الحزب، كحزب الاستقلال، وهو استقلال المغرب، فإنه يختلف عنه لكون تنظيمه يوازي حزب أطر في حين أن حزب الاستقلال كما أشرنا إلى ذلك فيرتكز على تنظيم حزب الجماهير، لذلك لم يتكون حزب الشورى والاستقلال إلا من أطره يشكلون قيادته، ولا يتعدى نفوذه فاس وسلا باعتبارهما أصل أطره القيادية[2]، يعتبر حزب المثقفين دون تأثير على الفئات الشعبية، الشيء الذي أدى بسلطات الحماية بعدم منعه حتى يتسنى لها الدخول في مفاوضات معه إذا كانت مجبرة على ذلك[3] فهذا السلوك هو الذي سيجعله موضع انتقاد من طرف حزب الاستقلال الذي يتهمه بالتعاون مع الحماية، كما كان الملكيون يؤاخذونه على توجهه العلماني ومناداته بإقامة ملكية دستورية يسود فيها الملك ولا يحكم[4].

د- حزب الإصلاح الوطني

تأسس حزب الإصلاح الوطني، بالشمال المغربي، وخصوصا بتطوان سنة 1936، طالب بالإصلاحات في بدايته، شأنه شأن مختلف تيارات الحركة الوطنية، طالب بالاستقلال إلى جانب الحركة الوطنية بالشمال، التي قدمت عريضة المطالبة بالاستقلال يوم 14 فبراير 1943[5]، كان يتزعم الحزب عبد الخالق الطريس، وعلى امتداد مسيرته التاريخية (1936-1956)، اهتم بالقضية الفلسطينية من خلال مشاركته النشيطة والفعالة في أشغال الجامعة العربية وتوطيد علاقته بهذه المنظمة بتبادل الرسائل والمذكرات والتقارير حول قضايا الأمة العربية وحضور أشغال مؤتمر المغرب العربي سنة 1947، وإحرازه

---

[1]- بندورو (عمر)، م س، ص.17.

[2] - Rezette (R), Op.cit., PP.357-358.

[3] - Ibid, P.206.

[4] - Ibidem.

[5]- *"وثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة (14 فبراير 1943)"*، **ملفات من تاريخ المغرب**، العدد17 يناير 1998، ص.3.

صفة العضوية الدائمة في مكتب المغرب العربي بالقاهرة ومساهمته في إخراج مشروع لجنة تحرير المغرب العربي إلى حيز الوجود في سنة 1948[1].وقد ساهم في الدعاية للقضية الوطنية سواء بالداخل أو الخارج، وفي سنة 1956 التحق زعيمه بحزب الاستقلال.

هـ- حركة الوحدة المغربية

حركة الوحدة المغربية هي حركة وطنية إسلامية في شمال المغرب، ساهمت بشكل كبير إلى جانب الحركة الوطنية المغربية في المطالبة بالاستقلال، لم يكن لها تأثير جماهيري لكنها ساهمت بشكل كبير على المستوى الإعلامي، في فضح المخططات الاستعمارية، رئيسها محمد المكي الناصري، يشرف على لسان حالها عبد السلام التمسماني، هي حركة قومية، إسلامية، تتشبث بقيام دولة ديمقراطية في إطار الملكية، كانت تطمع إلى ذوبان مكونات الحركة الوطنية في تنظيم واحد.

و- حركة المعارضة والإصلاح

هي حركة تتكون من مجموعة من الأعيان ورؤساء الزوايا وبعض العلماء، والقواد والباشاوات، ارتبط عملها السياسي، بالمطالبة بالإصلاحات من داخل نظام الحماية وفي أحسن الأحوال كان هدفها هو الحكم الذاتي، لسان حالها جريدة القيامة، انتعش عملها، بعد نفي السلطان وتعيين بنعرفة، لأنها كانت متحالفة مع سلطات الإقامة في هذا القرار، إذ طالبت بزعامة الباشا الكلاوي بعزل السلطان، هاجمت الأحزاب الوطنية، وكذا كل العمليات الفدائية ضد المستعمر.

كانت هذه أهم مكونات النخبة السياسية المغربية على عهد الحماية، إذ اندثر معظمها في الفترة الانتقالية وكذا بعد الاستقلال، إذ لم يبق منها إلا حزب الاستقلال وكذا حزب الشورى، كفاعلين في صنع القرار السياسي إلى جانب السلطان في المفاوضات.

[1]– الصفار (حسن)، **حزب الإصلاح الوطني 1936–1956**، دراسة تحليلية، منشورات المندوبية السياسية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، صص.3–4.

الفصل الأول: حيثيات الحماية وتطور موقف النخبة المغربية من الذهول إلى مواجهة السياسية الاستعمارية

سنعمل في هذا الفصل على الكشف عن حيثيات توقيع معاهدة الحماية، والمواقف التي خلفتها سواء منها الرسمية والشعبية، كما سنكتشف موقف النخبة المغربية المتمثلة آنذاك في العلماء. وسنرصد تطور هذا الموقف في اتجاه تهيئ الشروط لبلورة الوعي الوطني، قصد مواجهة الأوضاع الجديدة القائمة، كما سنتطرق للمبادرات التنظيمية الأولى التي أنشأها الشباب الوطني قصد مواجهة سياسة الحماية، وسنكتشف دور النخبة في مواجهة السياسة البربرية بعد ظهير 16 ماي 1930.

أولا: توقيع معاهدة الحماية وموقف الأمة منه.

1- الموقف الرسمي من الحماية

أ- قبيل عقد الحماية

كان المغرب يعيش أوضاعا صعبة عشية مبايعة السلطان مولاي عبد الحفيظ سلطانا يقول الحجوي: "... **فثار بوحمارة سنة 1320 وتبعه ثوار آخرون واشتعل المغرب نارا واضطربت جهاته وانقطعت المادة عن الدولة العزيزية بانقطاع كل جباية عدى دخل المراسي ومكس المدن وذلك لا يكفي للموظفين ومونة السلطان التي لم يكن فيها نظام فكانت الدائرة تلتهمها فاحتاج المغرب لعقد السلف من أوربا والسلف مبدأ التلف فأوجب الرهن والتداخل في أحوال المرهون مما هو معلوم إلى أن كان مؤتمر الجزيرة الخضراء المعلوم أمره ثم كملت المصيبة بالثورة الحفيظية وصارت تنشر في البلاد دعاية أن مولاي عبد الحفيظ العالم العامل هو الذي ينقد البلاد من سقوطها طبق عهوده ووعوده فالتف عليه الشعب ثقة بوعده ودانت له البلاد من أدناها إلى أقصاها سنة 1326 غير أنه لما تم له الأمر ظهر من الجور والاختلال والخور ما هو أفج وأشنع فندم الشعب على تفريطه في أخيه وفي وزارته وتمنى عودة تلك الأيام إلا أن مولاي عبد العزيز طلق الملك طلاق ثلاث وأعرض عنهم وتركهم لحلول المثلاث ثم أن الظلم نشأ عنه اختلال الأمن مثل ما سبق بمثلث رواية مولاي عبد الحفيظ على المسرح الذي قبلت عليه رواية أخيه بأشنع وأفج وفجت الثورة في كل جهة.**

ولشدة حنق الشعب عليه وعلى دائرته أنهم صاروا يتمنون احتلال فرنسا الذي لأجل مواجهتها ثاروا على مولاي عبد العزيز وانتشرت في البلاد دعاية لفائدة الاحتلال ووجدت قلوبا قابلة لذلك حيث أدماها الظلم واختلال الأمن ".[1]

[1]- الحجوي (محمد بلحسن)، **حالة المغرب والحماية**، مخطوط المكتبة الوطنية، ح 254، الرباط، ص ص.8-9.

إن بداية السلف التلف، أي أن الدولة التي فقدت أموالها وقبلت بالسلف، فطبعا ستكون فاقدة لسيادتها ولو تدريجيا، وهذا ما وقع للمغرب، فأوضاعه الداخلية وفساد إدارته، جعلت منه لقمة صائغة للدول الامبريالية المتربصة بخيراته.

إن هذه الأوضاع عجلت بالانتفاضة، التي عمت البلاد كلها ضد عبد العزيز، وكان ذلك بعدما صادق على عقد الجزيرة الخضراء وفتح الباب أمام التدخل الأجنبي، وكان ذلك أيضا سببا في تنصيب المولى عبد الحفيظ سلطانا للبلاد، وظهر هذا الأخير كبطل للاستقلال الوطني وتم استلامه مقاليد الحكم بمظاهر واضحة من الحماس الشعبي.[1] إلا أن مولاي عبد الحفيظ ما إن استلم الحكم، حتى وجد نفسه في وضعية صعبة، تتمثل في استمرار الأزمة المالية، وكثرة الثورات والفتن، والتواجد الفرنسي الذي وصل إلى فاس من أجل فك الحصار على السلطان.

سارعت الدبلوماسية الفرنسية إلى إعطاء الضوء الأخضر للجيش الفرنسي للتدخل في فاس في إطار التعاون العسكري الفرنسي المغربي ومبررة ذلك بأن السلطان طلب من فرنسا بسط حمايتها على المغرب.[2]

وتنفيذا لشروط البيعة، اتخذ السلطان موقفا صريحا ورسميا مما روجته الدعاية الفرنسية حول طلب الحماية من فرنسا، وكذب ذلك بواسطة ممثله والناطق باسمه محمد المقري الذي كان في مهمة مخزنية بباريس، وتحدث إلى وكالة الأخبار الفرنسية (هافاس) يوم 29 مايو 1911 مكذبا تكذيبا قطعيا كل ما نسب إلى السلطان عبد الحفيظ من أنه طلب من فرنسا أن تبسط حمايتها على المغرب.[3]

ويذكر المقري أن " **جلالة السلطان في جميع الظروف السابقة سواء في فاس أو في باريس، وفي محادثاته الخاصة مع الجنرال موانى أعلن أنه إنما استدعى الجنود الفرنسية لتعيد الأمن إلى فاس، ولتساعد على حفظ الجاليات الأوروبية، وأعلن جلالته مغتبط بالمعونة الخالصة التي قدمتها له فرنسا بالمساعدة التي بذلتها في ظروف شاقة، لكن جلالته أعلن في نفس الوقت استمراره في عهدته السياسية على أساس عقد الجزيرة الخضراء الذي يقوم في أساسه على مبدأ ثلاثي: . أولا سيادة**

---

[1]– عياش (ألبير)، **المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الاستعمارية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المغرب، 1985. ص.89.

[2]– الشاوش (محمد العربي)، *"أسرار عن موقف المولى عبد الحفيظ من معاهدة فاس "*، **دعوة الحق**، عدد 246، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط ، 1995، ص.171.

[3]– الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، الجزء 5، مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، الرباط، 1982، ص.87.

السلطان ونفوذه وثانيا على استقلال المغرب ووحدته، وثالثا على المساواة الاقتصادية بين جميع الأمم، ولقد كانت في كل مناسبة ستبقى مخلصة له على الدوام".[1]

بعدما تأكد السلطان استحالة جلاء القوات الفرنسية عن فاس، فتح المجال أمامها لمزيد من الضغط على المخزن وإثارة المزيد من الفتن، وتمكنت من عزل السلطان دبلوماسيا، لكنه ظل متشددا في أمر الاحتلال الأجنبي لبلاده.[2] وأبدى قلقه من أهداف التواجد العسكري الفرنسي بالمغرب وحث الحكومة الفرنسية على الالتزام بتعهداتها، لكن الجانب الفرنسي كان مصرا على جعل الجانب العسكري مكمل للدبلوماسي، فقد كان قواد البعثة يطالبون في تقاريرهم بضرورة تدخل عسكري لإرغام السلطان على التعاون مع فرنسا أي قبول هيمنتها والتخلي عن المطالبة بالجلاء.[3]

أمام هذا الوضع اقتنع السلطان بالرغبة الأكيدة لفرنسا في احتلال المغرب إذ أصبح مصير البلاد المحتوم، إذ ليس للمغرب القدرة على المواجهة وبدأ يفكر منذئذ في التنازل عن العرش، فقدم في 17 أكتوبر 1911 مذكرة إلى الحكومة الفرنسية يستفسر عن مستقبله إذا ظل سلطانا ومدى سلطته، ومستقبل خلفه على العرش إن هو تنازل عنه، مطالبا بضمانات خاصة لهذه الأمور، ولحريته إذا استقال للبقاء في المغرب أو الإقامة خارجه وضمان أملاكه.[4] كانت النتيجة هي أن رفضت فرنسا مذكرة السلطان لأنها تعاكس خططها الاستيلائية على المغرب.[5]

عشية تقديم مذكرة المطالب المغربية، كانت المفاوضات جارية بين باريس وبرلين، وتم توقيع الاتفاق الفرنسي الألماني في 4 نونبر 1911 وبدأت فرنسا تطلب من السلطان المصادقة عليه، وأمام اعتقاده بأنه لا مفر من المصادقة على هذا الاتفاق، كتب في إحدى رسائله إلى وزارة الخارجية الفرنسية ما نصه : " **إن شرف الإمبراطورية (المغربية) واعتبارها، واحترام تقاليدها يلزم أن يبقى كما كان في الماضي كاملا غير منقوص، بحيث لا يمس بحال من الأحوال، والحكومة الفرنسية لا تجهل أن السلطة**

---

[1]– الناصري (محمد المكي)، *" معاهدة الحماية كما يرويها الأجانب"*، **مجلة السلام**، الجزء الرابع، السنة الأولى، 1933، ص.2. ينظر كذلك: الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد**، الجزء 5، ص.87 وما بعدها.

[2]– كانت مهمة المقري في باريس العمل على جلاء القوات الفرنسية مقابل المساعدة، لكن الجلاء لم يتحقق عن وجدة والدار البيضاء طبقا لمعاهدة الجلاء المبرمة بين المغرب وفرنسا في 23 فبراير 1910، ومعاهدة الجلاء بين المغرب واسبانيا في 17 فبراير 1910. ينظر: الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد..، الجزء 5**، م س. – الخديمي (علال)، *"الحملة الفرنسية على فاس 1911 المقاومة والانعكاسات الدولية "*، **ندوة المقاومة المسلحة والحركة الوطنية الوسطى الشمالية ما بين 1911-1956**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط،1997، ص.73.

[3]– الخديمي (علال)، *" الحملة الفرنسية على فاس 1911 المقاومة والانعكاسات الدولية "*، م س، صص.74-75.

[4]– حجي (محمد)، *"وثيقتان جديدتان حول ملابسات إبرام معاهدة الحماية ومعاناة السلطان عبد الحفيظ "*، **كتاب التاريخ والفقه**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، مطبعة الجناح الجديدة، الدار لبيضاء، الطبعة الأولى، 2002، ص.60.

[5]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد..، الجزء 5**، م س، ص.88.

الحاكمة لم تزل موضوعة بين أيدي العائلة العلوية مند أربعة قرون، فلا بد من أن تحفظ لها هذه الحرمة، وأستلفت نظر الحكومة الفرنسية إلى الحقيقة الواقعة، وهي أن المغرب مند الفتح الإسلامي لم ينضم إلى أي دولة أجنبية كمستعمرة من المستعمرات، وإنه مند ثلاثة عشر قرنا لم ينقطع عن التمتع باستقلاله التام، ولهذا السبب لا يمكن أن تعتبر الإمبراطورية الشريفة أرضا مستعمرة ".[1]

وفي رسالة أخرى بعث بها السلطان عبد الحفيظ يوم 9 نونبر 1911 إلى وزير الخارجية الفرنسي دوسليف كتب عبد الحفيظ: " **نحن واثقون بأن هذا الاتفاق سينتج عنه كل ما نرجوه من الدفاع عن مصالح مملكتنا الشريفة، وعندما يصل ممثل حكومتكم لدى جلالتنا ليعرض علينا الإصلاحات التي هي ضرورية لضمان رفاهية بلادي، ونموها، وتقدمها في طريق الخير العام، سيجد عند جلالتنا مساعدة ومعونة طبقا لتصريحاتنا الصادرة عن إخلاص وحسن نية، وهكذا سنحقق رغبتنا في نفع حكومتنا الشريفة وتحسين حالتها**".[2]

جاءت مذكرة فرنسا الجوابية التي حملها السفير رينو الذي قدم إلى فاس لعرض مشروع المعاهدة على السلطان وتتضمن الخطوط العريضة لفكرة الحماية، وتؤكد احترامها للإسلام والإبقاء على نظام الأوقاف والمحافظة على هيبة العرش وامتيازات السلطان، وأن المسائل العامة التي تهم سياسة الدولة ستكون موضع اقتراحات، يعرضها ممثل فرنسا على السلطان ويدرسها معه، على أن تسلم شؤون المغرب الخارجية إلى فرنسا لتدليل الصعوبات التي يتعرض لها السلطان آنذاك.[3] كان هذا المشروع مسبوقا بمشروع مغربي قدمه المقري في 17 أكتوبر 1911، وبلغ عدد فصوله 27، وهو المشروع الذي ضربته فرنسا عرض الحائط.[4] وبعد خمسة أشهر عارضته بمشروع من تسعة فصول شبيهة بفصول معاهدة باردو.

ومند أن تسلم السلطان المولى عبد الحفيظ هذه المذكرة، وأثناء المفاوضات مع الوفد الفرنسي في مارس 1912، دخل في صراع حاد مع المفاوض الفرنسي رينو، وقاومه مقاومة عنيفة، وتروي الوثائق الرسمية السرية الفرنسية حسب الوزاني أن مما صارح به السلطان مفاوضه، في غضب واستنكار، قوله: " **إنني سلطان الاستقلال ولا يمكن أن أكون سلطان الحماية**".[5]

---

[1]– الناصري (محمد المكي)، *" معاهدة الحماية...."*، م.س،ص.60. – ينظر كذلك: حياة وجهاد، الجزء 5 ص.89.

[2]– الوزاني (ممد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد..، الجزء 5**، م س، صص.89-90.

[3] – حجي (محمد)، *"وثيقتان جديدتان حول ملابسات ابرام معاهدة الحماية...."*، م .س، ص .60.

[4]– للاطلاع على المشروع ينظر **كناش الخزانة الحسنية رقم 827.**

[5]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية،الجزء 1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ص.154.

فقد كان السلطان يتحفظ أحيانا، ويتحدى أحيانا، ويعبر في رغبته في التنازل على العرش أحيانا أخرى، مما كاد أن يؤدي إلى إفشال الخطة الفرنسية،[1] لكن المفاوضين الفرنسيين وعملائهم في حكومة المخزن كانوا يلاطفونه ويرغبونه في الاستعمار مراعاة لمصالح البلاد والرعية، وما هذا في الواقع إلا دعم للخطة الاستعمارية التي كانت تخشى أن يؤدي تنازل السلطان عن العرش في دلك الظرف إلى أزمة دولية جديدة أو قيام ثورة عامة في البلاد [2].

يقول عبد الحفيظ: " **إني أفضل التخلي عن الملك على التسليم لكم، الأمر الذي يصيرني في حكم التاريخ مسؤولا عن إدخال فرنسا إلى بلادي**".[3]

كان السفير رينو يعرف جيدا أن استقالة السلطان إحباط لمهمته الاستعمارية، ولذلك مارس كل الضغوط لبقائه في الحكم مع مواصلة المحادثات في موضوع الحماية،[4] وصرح في 29 مارس أن تعنت السلطان ومعارضته ستدفع فرنسا إلى استخدام قوتها العسكرية المحيطة بفاس لفرض الحماية بقوة المدافع، وهو ما جعل السلطان يستدعي في وقت متأخر من هذه الليلة ابن غريط والوزير محمد المقري وإبلاغهم بعزمه على توقيع العقد في اليوم الموالي.[5]

وفي حديث للقنصل العام الفرنسي كايار بفاس أن عبد الحفيظ عند تنازله عن عناده وتصلبه وتصميمه على التخلي عن العرش، أجابه: " **لست أدري أن أكون سلطان الحماية، إذ في هذا مخالفة لماضي كله، ولحاجتي إلى الحرية والاستقلال، ولا أستطيع أن أنسى وكل شعبي يتذكر أني فرضت نفسي في مراكش كمدافع عن بلادي ضد كل تدخل أجنبي، فلست بقادر، من غير خيانة ضميري، على قبول والتماس نير قمت ضده في موقف استحققت من اجله العرش فلا أريد أن أخون الثقة التي وضعها شعبي في نفسي، ومن جهة أخرى... لا أستطيع الاقتناع بقبول رقابة تحد من إرادتي، وتخضع أعمالي لمصادقتها وإقرارها، كلا ليس هذا بممكن حقا، فلست بالرجل الذي يلزم بلعب دور سلطان الحماية، ومن العبث الإلحاح على هذا، فقراري غير قابل للتراجع عنه**".[6]

---

[1]– ابن الحسن (محمد)، *"السلطان المولى عبد الحفيظ وانتفاضة فاس من خلال وثيقة أجنبية أبريل – يونيو 1912"*، **ندوة المقاومة المسلحة والحركة الوطنية الوسطى الشمالية ما بين 1911–1956**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 1997، ص.67.

[2]– حجي (محمد)،*"وثيقتان جديدتان حول ملابسات إبرام معاهدة الحماية ...."*، م .س، ص.60.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، الجزء 1**، م س، ص.154.

[4]– الشاوش (محمد العربي)، *"أسرار من موظف المولى عبد الحفيظ من معاهدة فاس ...."*، م س، ص.171.

[5]– أسارة (حسن)، **أحداث فاس 1911–1912** ،أطروحة لنيل الدكتورة في التاريخ المعاصر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2003، ص.433.

[6]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، الجزء 1**، م س، ص.155.

وفي الليلة الأخيرة استمر يناقش المشروع الفرنسي من الساعة السادسة مساءا إلى منتصف الليل،[1] ولكن تحت الضغط والتهديد الدبلوماسي والعسكري تم توقيع عقد الحماية في 30 مارس 1912 في ظروف غامضة وفي جو يضرع بالإكراه والابتزاز، وقد أعرب عن ذلك روم لاندو في كتابة تاريخ المغرب في القرن العشرين بقوله : " **إن السفير رينو قاد هذه المفوضات المضنية باللجوء إلى الوعد مرة أخرى، وبفضل أسلوبه هذا انتهت المفاوضات التي طال أمدها بالنجاح وتوجت بتوقيع المعاهدة** "،[2] وأمام هذا الضغط والإكراه وقع السلطان ساخطا غاضبا عازما على مفارقة العرش نهائيا احتجاجا على ظلم وخداع فرنسا. [3]

وقبيل التوقيع كان السلطان يصارع حاشيته من أجل عدم القبول بالحماية ويقول: "...**آه ! يا ليتني لم أطلب منهم عونا! ويا ليتهم لم يكونوا ورائي في هذا الوقت العصيب الذي يتطلب المزيد من العمل، إني أريد الاستمرار في الكفاح، إني أريد أن أجعل المسلمين في مأمن من هذه الكارثة التي تهددهم من جراء هذه الوصاية الأجنبية وهذا النفوذ المسيحي دمره الله ومحقه**".[4]

يذكر أن جل الحاضرين أطرقوا رؤوسهم أرضا، إلا الصدر الأعظم الحاج محمد المقري الذي عبر عن الانكسار بقوله: "**إنا لله وإنا إليه راجعون**"، واستمر في اقناع السلطان وكل الحاضرين بأن لا مفر من قبول الحماية، مذكرا بالقوة العسكرية والصناعية لفرنسا، ونفوذهم القوي، وختم بقوله: " **لله من قبل ومن بعد**"، ولم يجبه أحد إلا السلطان الذي عبر عن رغبته في الالتحاق بالجبال لمكافحة الطغاة، فما كان على المقري إلا أن عبر له عن أن ذاته الشريفة هي الأمل الوحيد الذي بقي للمغاربة.[5]

وبتوقيع معاهدة الحماية انطلقت مسيرة أخرى من المواجهة والصراع بين السلطان وسلطات الحماية.

---

[1]– الشاوش (محمد العربي)، *" أسرار من موقف المولى عبد الحفيظ من معاهدة فاس ...."* ، م.س، ص.171.

[2]– روم (لاندو)، **تاريخ المغرب في القرن العشرين 1900–1955**، ترجمة نقولا زيادة، نشر وتوزيع دار الكتاب، الدار البيضاء، 1963، ص.102.

[3]– ابن الحسن (محمد)، *" السلطان المولى عيد الحفيظ من معاهدة فاس ....."*، م س، ص.67.

[4]– **الحماية الفرنسية، بدؤها – نهايتها، حسب إفادات معاصرة**، تعريب عبد الهادي التازي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط 1، 1980، ص.9.

[5]– نفس المرجع السابق، ص.10.

ب - مواقف ما بعد التوقيع على المعاهدة

بعد توقيع معاهدة الحماية من طرف السلطان عبد الحفيظ رفض كل تسليم واستلام وكل تعاون مع سلطات الحماية، بالرغم من انصياعه للضغوط،[1] لكنه صرح قائلا: " **احذروا أيها السادة إني أمثل شعبا لم يسبق أن كان مستعمرة، ولم يسبق له أن كان شعبا خاضعا ولا مستبعدا.** [2]

لقد تم الاكتفاء بالترجمة الفرنسية لنص المعاهدة التي لا تقبل التعديل.[3] بالرغم من أن السلطان قد اشترط أن يكون نص المعاهدة بالعربية وحدها، هذا النص الذي ظل سرا مكتوما إلى وقتنا الحاضر دون نشره.[4]

فعلا إن التساؤل لا زال مطروحا إلى حد الآن حول مصير النص العربي الموقع من طرف السلطان، والذي جعل هذا السؤال ملازم لكل باحث في تاريخ المغرب المعاصر هي الأحداث التابعة لتوقيع المعاهدة من طرف السلطان، كالتنحي عن العرش، ومساندته للاحتجاج ضد الحماية...

وتجدر الإشارة حسب الوزاني إلى أن أمهات الصحف الألمانية روجت في سنة 1937 خبرا، لقي صدى عند الصحف الأوربية عامة، مفاده أن السلطان عبد الحفيظ الذي كان في إقامته الجبرية بفرنسا بمدينة انكان ليبا القريبة من باريس، كان يعتزم تقديم طلب العودة إلى عرشه في 30 مارس 1937، وهو تاريخ انتهاء الحماية الفرنسية على المغرب.[5]

ومما لا جدال فيه أن السلطان عبد الحفيظ قبل اندلاع ثورة الجنود المغاربة كان غير راض ولا مرتاح للسياسة الفرنسية في المغرب، فتوقيعه على معاهدة الحماية تم تحت الإكراه والضغط الدبلوماسي والوعيد للفرنسيين.[6]

إن أولى الاعتراضات التي واجهت السلطان في تطبيق معاهدة الحماية هي الشكوى التي تقدم بها زهاء 20 جنديا، حيث دخلوا عليه يقولون: " **الشكوى على الله وعليك أمولاي حفيظ، ...إن ضباطنا ضغطوا علينا غاية الضغط، فإن كنا معك في الخدمة فارفع ضررهم، وإن كنا معهم فنحن لا نقبلهم ولا**

---

[1]- الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج 1**، م س، ص.155.

[2]- فارس (محمد خير)، **تنظيم الحماية الفرنسية بالمغرب** ، د. ط، دمشق، 1972، ص.87.

[3]- الخديمي (علال)، *" المولى عبد الحفيظ ومقاومة الاحتلال الفرنسي خلال الحرب العالمية الاولى 1912- 1918"*، **ندوة السلطة والمجتمع في عهد السلطان مولاي يوسف**، جامعة مولاي علي الشريف، مركز الدراسات والبحوث العلوية ، الريصاني،2005، ص.97.

[4]- الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج** 1، م س، ص.156.

[5]- الوزاني(محمد حسن)، نفس المرجع السابق، ص.157.

[6]- نفس المرجع السابق، صص.40-41.

نخدم مع النصارى".[1] فما كان إلا أن كانت تلك الشرارة الأولى بفاس لاندلاع الثورة (ثورة الجنود) ضد كل ما هو متعلق بفرنسا.

لقد حمل الحزب العسكري الفرنسي مسؤولية حادثة ثورة فاس للسلطان والصدر الأعظم ووزير الحرب، إذ زعم الفرنسيون أن ما حدث كان بإغراء من السلطان الذي ندم على إبرام معاهدة الحماية، ومنهم من يقول أنه سمع العلاف يغري العسكر بالقتل،[2] فحسب التقرير لجنرال موانيي فإن "**السلطان كان وراء هذه الثورة وأنه هيأ الأسباب منذ وقت بعيد**". لكن ما يفسر غضب المغاربة هو إحداث تنظيمات جديدة من طرف الفرنسيين، أجبرت الجندي المغربي على الانصياع لها، وتأثر الجنود بمشاعر الكراهية التي كان يكنها المغاربة للفرنسيين بعد توقيع معاهدة الحماية بالضغط على السلطان، مصرين على أنهم ليسوا جنود اليهود وأنهم جنود السلطان.[3]

لقد كان السلطان مساندا لهذه الثورة، وأبدى تعاطفه معها ومع الجنود المغاربة، وحمل مسؤولية ما وقع من أحداث للجنرال برولار Brulard ومساعديه العسكريين، وذلك عبر الشروع في إصلاح عسكري متسرع لم يؤخذ فيه رأيه ولا استشارته فيه، وعزله عن جيشه بصفة نهائية،[4] لقد كان رأي الفرنسيين أن يخرج السلطان إلى الناس ويسكن "الفتنة" ولو أدى الأمر إلى قتله، فكان جوابه أنه ما احتمى بهم إلا من أجل الحماية لا من أجل الموت،[5] فبدلا من أن يتخذ السلطان أي إجراء رادع للثورة، أمر العسكر بالاختباء في جامع المولى عبد الله، هذا فضلا عن أن البعثة الفرنسية كانت غصة في حلقه بسبب تجاوزها المهام الموكولة إليها، كما أن الإصلاحات التي فرضتها على الجيش المغربي كانت تهدف من ورائها تأسيس جيش مغربي يقوده ضباط فرنسيين، وذلك من أجل استخدامه في احتلال المغرب دون أن تجازف فرنسا بأبنائها معتمدة في ذلك على احتلال المغرب بواسطة المغاربة.[6]

ظل السلطان نادما على ما حل بالبلاد من بلاء وأبدى مقاومة سلمية عنيفة ضد الوجود الفرنسي بالمغرب بعد توقيع معاهدة الحماية، وكان دائما يبرئ ذمته مما حل بالبلاد منتقدا بطانته بسبب ما آل إليه المغرب بسقوطه تحت الاستعمار، وفي خطاب وجهه إليهم قبل مغادرته فاس قائلا: "**أما نحن فقد كانت نيتنا حسنة، وكانت جلالتنا تنوي إصلاح البلاد والرفع من معنوياتها والدفاع عن مصالحها بالتي هي أحسن، وأن هذه الحماية في نظرنا هي شبيهة بالاستقلال ولو طبقت شروطها وهي أخف**

---

[1]- حجي (محمد)، *" وثيقتان جديدتان حول ملابسات ابرام معاهدة الحماية ....."*، م س، ص.72.

[2]- حجي (محمد)، *" وثيقتان جديدتان حول ملابسات ابرام معاهدة الحماية ....."*، م س، ص .58.

[3]- أسارة (حسن)، **أحداث فاس...**، م س، ص.502.

[4]- نفس المرجع السابق، ص.503.

[5]- حجي (محمد)، *" وثيقتان جديدتان حول ملابسات ابرام معاهدة الحماية ....."*، م س، ص.58.

[6]- ابن الحسن (محمد)، *" السلطان عبد الحفيظ وانتفاضة فاس...."*، م س، ص.64.

الضررين، أخف من الاستعمار والاحتلال، إن فرنسا كانت تنوي الاحتلال، ولكن الله لم يقدر ذلك، فبدلا من الاحتلال قدر الله الحماية وهكذا شاءت قدرته، وأخبركم أيها الخونة فبمجرد وصولنا إلى الرباط نتنازل عن العرش لنبرهن للعالم أننا غير راضيين بأعمال فرنسا ".[1]

عمل ليوطي منذ تعيينه مقيما عاما بالمغرب، لمدة ثلاث أشهر يقاوم عداوة السلطان، ولم يستطع فك شفرات عداوة الموقع على معاهدة الحماية لما تم التوقيع عليها،[2] واستمر الصراع على أشده بين السلطان وليوطي أول مقيم عام كلف بالإشراف على تنفيذ شروط الحماية وترويض السلطان على الانقياد لها، إلا أن السلطان رفض رفضا قاطعا التعاون معه، فكانت كل المشاريع التي تقدم بها لا تلقى الرضا، ورفض كل عمل رسمي يضفي على النظام الجديد طابع الشرعية في أعين الشعب، وأصر على التنازل عن العرش وانتقل إلى الرباط تمهيدا لتنفيذ تنازله، ذلك مع العلم وأن السلطان قبل أن يوقع على معاهدة الحماية أصر على الاعتراف له بحق التنازل إن رغب في ذلك.[3]

وفي 7 يوليوز صرح السفير دوسان أولير، أن الأزمة بين السلطان وسلطات الحماية انفجرت، وأنه امتنع عن تنفيذ بنود المعاهدة، وبعد ذلك بأربعة أيام أعلن ليوطي لحكومته أنه من المستحيل أن يضمن تعاونا من السلطان ومخزن لا ينفذان التزاماتهما، واستمرت هذه المعارضة إلى أن تنازل عن العرش في 12 غشت 1912.[4]

لقد أبدى السلطان معاكسته للإقامة العامة، بل كان يمتنع عن توقيع الظهائر التي كان يرسلها له موظفوه، والظاهر أنه كان لذلك ما يبرره، وكان يزكي موقفه بقوله: " **ليس لدي أي سلطة، ولا أكاد أستطيع أن أعطي النصائح لقد غلوا يدي وقالوا لي احكم**"،[5] ويتضح جليا أن عبد الحفيظ وجد نفسه في وضعية السلطان الشكلي الذي يجب عليه تنفيذ قرارات الحكومة الفرنسية، وذلك ما لم يستطع فعله باعتباره سلطان الجهاد لا سلطان الحماية، مما يفسر مساندته لكل عمل يهدف إلى محاربة العدو.

لقد كان مثلا في الجهاد، وكيف لا وهو الذي وقف صامدا أمام التغلغل الفرنسي بالمغرب، صحيح أنه لم يوفق بين التزاماته إزاء الذين بايعوه سلطانا للجهاد، وبين التزاماته الدولية نظرا للضيق الذي

---

[1]– أسارة (حسن)، **أحداث فاس** ....، م س، ص.506.

[2]– الناصري (محمد المكي)، **موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية، كيف عرفت فرنسا جميع التعهدات الدولية الخاصة بالمغرب، فصول مغربية وأجنبية عن صك الحماية الفرنسية**، حركة الوحدة المغربية، تطوان، 1946، ص.65.

[3]– الخديمي (علال)، *" المولى عبد الحفيظ ومقاومة الاحتلال الفرنسي ...."*، م س، ص.98.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 1**، م س، ص.155.

[5]– فارس (محمد خير)، **تنظيم الحماية الفرنسية بالمغرب** .....، م س، ص.138.

كان يعانيه المخزن مما جعله في عجز تام،[1] ولكن رغم ذلك كان ذا روح وطنية قوية وغيرة دينية، فحتى الأجانب وصفوه بالتعصب وكرهه للأجنبي.[2]

يتحدث السلطان وفي قلبه غصة بعد مغادرته لثغر طنجة في بداية الحرب العالمية الأولى ويحكي المعاملة التي عومل بها قائلا: " **والإهانات التي تجرعت غصصها ولم أزل مدة انتقالي من ذلك الثغر أتجرع ألم الهجرة لأن شأنها عظيم، وأنتظر انفراج الأزمة بانتهاء الحرب**"،[3] ورغم تنازله عن العرش لم يسلم من المضايقات الفرنسية والإذلال هو وأسرته وأن مطالبه بحريته وحرية عائلته لا تلقى إلا أجوبة شفوية لا كتابة، ولقد اشترطت عليه السلطات الفرنسية الإقامة بباريس، وكان جوابه بأنه لم يتنازل عن الملك إلا ليتمتع بحريته، وكان احتجاجه شديد اللهجة حيث أنه جاء في إحدى رسائله ما يلي: " **وأشهدكم أنني ما أتيت بجريمة شرعية تستوجب استحلال مالي ومفارقة أهلي وتركي عرضة للضياع وإنني أحفظ حق القيام بالظلم فيما أخذ مني من قبل ومن بعد وفي أهلي ، وأمر من كل دعوى تجعل وسيلة منعي مما ذكر، وسأكتب لسائر المسلمين بالانحناء بشرح القضية لأن الجامعة الإسلامية والإخوة الدينية تلزمنا بالتصريح دون التلويح، وتسمح لي بإظهار ما كان السبب في مفارقة الأهل بغير ذنب مبيح**".[4]

وبعد تنازله على العرش توجه إلى فرنسا ومنها إلى المشرق للقيام بمناسك الحج، وخلال هذه الرحلة تمكن من نسج علاقات مع العلماء وزعماء حركة الجامعة الإسلامية في مصر وبلاد الحرمين الشرفيين، وأبدى استعداده للانخراط في حركة النضال ضد الهيمنة الفرنسية خاصة بشمال إفريقيا،[5] وذلك يوضح أن سبب التنازل عن الملك هو التحري من كل القيود التي تمنعه من النضال إلى جانب شرفاء البلاد ضد تطبيق الحماية بشمال إفريقيا، لكن فرنسا وعت الخطر الآتي من عبد الحفيظ مما عجل بمحاولة عزله عن المغاربة.

وبالرغم من ذلك فإنه استغل تواجده بإسبانيا وشكل شبكة تحالفات واسعة هدفها عرقلة الاحتلال الأجنبي للمغرب، ضمت هذه الشبكة ألمانيا والجامعة الإسلامية والأتراك،[6] وكانت هذه التحالفات خاصة مع الألمان تنزل على ليوطي كالصاعقة بسبب ما أثرته من متاعب للحماية.[7]

---

[1]– ابن الحسن (محمد)، *" السلطان عبد الحفيظ وانتفاضة فاس ...."* م س، ص.66.

[2]– حركات (إبراهيم)، **المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1993، ص.325.

[3]– حجي (محمد)، *"وثيقتان جديدتان حول ملابسات ابرام معاهدة الحماية ....."*، م س، ص.56.

[4]– نفس المرجع والصفحة.

[5]– الخديمي (علال)، *" المولى عبد الحفيظ ومقاومة الاحتلال الفرنسي ...."*، م س، ص.98.

[6]– المرجع نفسه، ص.101.

[7]– ابن الحسن (محمد)، *" السلطان عبد الحفيظ وانتفاضة فاس ...."*، م س، ص.69.

تمسك عبد الحفيظ بنهجه الايجابي باعتباره سلطان العمل، وعزم على تنظيم المقاومة المسلحة،[1] وقام بالاتصال بزعماء الجهاد في الجبال وإمدادهم بالمال، وحثهم على الصمود في وجه المحتلين الغزاة اعتمادا على شبكة التحالفات التي تمكن من ربطها مع مجموعة من الأطراف المناوئة لفرنسا خاصة ألمانيا، فحسب تقرير وجهته الاستخبارات الفرنسية إلى سلطات الحماية بالرباط وإلى القنصل الفرنسي بطنجة بتاريخ 8 أكتوبر 1915 كان من ضمن ما جاء فيه : "**لأجل إحداث ثورة في المغرب، اختار الألمان كقاعدة للعمليات بلدا محايدا ولكنه مناسب لأعمالهم هو اسبانيا، التي أرسلوا إليها ضباطا ألمان وأتراك كلفوا بهذه المهمة، وقد وصلت طائفة منهم إلى المغرب عبر الريف، وبقيت طائفة أخرى على علاقة دائمة بمولاي عبد الحفيظ ببرشلونة، وتبعا للاستخبارات الألمانية فان المغرب سيفرغ من القوات الفرنسية ولن يبقى به إلا حوالي أربعين ألف رجل تحت قيادة الجنرال ليوطي، إن البلاد معادية للفرنسيين بصفة عامة، والألمان يعدون المغاربة بإعادة عاهلهم السابق حفيظ إليهم**".[2]

لقد كان عبد الحفيظ مهتما بما يجري في المغرب خاصة فيما يتعلق بحركة الجهاد والمقاومة، إذا عمل على الاتصال بزعماء المقاومة المسلحة أحمد الهيبة وموحى وحمو الزياني، فقد عثرت السلطات الفرنسية عبر مخابراتها على مجموعة من المراسلات بخنيفرة بين زوجة السلطان وأبيها موحى وحمو الزياني، والتي كانت تصل عبر الرقاص الحنصالي، الذي كان مكلفا بالبريد بين موحى وحمو الزياني وزعماء المقاومة في الشمال.[3]

كما أن الدكتور علال الخديمي أشار إلى أن عبد الحفيظ كان دائما على اتصال وتنسيق بثائر أخر وهو محمد المأمون الذي قاد حرب العصابات بدعم منه ومن الألمان، كبدت جيش الاحتلال خسائر فادحة، كما أنه اهتم بالمجاهدين المغاربة عامة، ولم يتأخر في دعمه لثائر آخر ضد الاحتلال الفرنسي، ظهر بالقبائل الجبلية وهو عبد الملك الجزائري الذي كان يتلقى الدعم من الألمان والأتراك بالمال والسلاح والرجال عن طريق عبد الحفيظ وأتباعه بالريف.[4]

وإذا كان المولى حفيظ قد أزعج الفرنسيين كثيرا وهو سلطان المغاربة فإنه أقلق راحتهم وهو خارج سدة الحكم، بل ظل مزعجا حتى بعد وفاته، مما يفسر أن حقيقة الحماية أرادت فرنسا أن تدفنها مع جثمانه وهو ما تم لها إلى الآن، إذ حرصت يوم وفاته على منع أبنائه من السفر إلى مقر وفاة والدهم،

---

[1]– اسارة (حسن)، **أحداث فاس** ....،م س، ص .506.

[2]– الخديمي (علال)،" *المولى عبد الحفيظ ومقاومة الاحتلال الفرنسي ....*"، م س، ص.102.

[3]– ابن الحسن (محمد)، " *السلطان عبد الحفيظ وانتفاضة فاس ....*"، م س، ص.69.

[4]– الخديمي (علال)،" *المولى عبد الحفيظ ومقاومة الاحتلال الفرنسي ....*"، م س، ص .103.

وعهدت الحكومة الفرنسية إلى قدور بن غبريط مترجم المعاهدة التوجه إلى منزل الفقيد بأنكان والاستيلاء على كل مخلفاته من وثائق ومستندات، وكل الكتب والمخطوطات حتى لا يتسرب شيء منها للعموم.[1]

لا شك أن التعامل الفرنسي مع إرث مولاي حفيظ كان له ما يبرره، وغالبا أن فرنسا استطاعت إلى حدود الآن طمس جزء مهم من تاريخنا حتى لا يتسنى للباحثين المغاربة محاسبة تلك الحقبة المظلمة في سجل جهابدة الاستعمار، والمشرقة في سجل معارضي تلك السياسات.

2- الموقف الشعبي من الحماية .

أ- المظاهر السلبية للمواقف المعارضة للحماية

كانت مواقف الرفض الشعبي كثيرة في التاريخ، فلا طالما أن الإنسان دافع بأغلى ما يملك من أجل حياة مليئة بالحرية والرفاه، ولأن الظلم والعدوان دخلا في العلاقات بين الشعوب منذ فجر التاريخ، ولأن منطق القوة وقانون الغاب كان ويزال يتحكم في العالم، فإن اغلب المواقف الرافضة في التاريخ، هي مواقف الشعوب ضد استعمار أراضيها واستعبادها، وهي دائما تمتاز بروعتها المثيرة للإعجاب والتعاطف من غيرها، لأن وراءها يكمن صراع بين ظالم ومظلوم، بين قوي من هؤلاء مقياسا للحق، ومستضعف لا يرضى بالهوان ويثور لردع الطغيان والانتصاف من عدوه.

يقول أحد مناصري المواقف الرافضة في وصفه لرفض الشعب المغربي للحماية الفرنسية: إن" **معاداة الأمراء والعظماء أفضل من معاداة أفراد انتهكت حرماتهم واغتصبت أراضيهم، لأن الرجال ينسون سريعا مقتل أبائهم وأجدادهم ولا ينسون قط اغتصاب ميراثهم وممتلكاتهم، ولا شك أن هذا المبدأ يصح تطبيقه على قوم لا يعرفون من المدينة نصفها، فضلا عن أنهم يعيشون على الزراعة لا سواها، لا يكره عندهم أكثر ممن يدوس على حقوقهم الملكية وعاداتهم القومية، وما فتحت الأمة أرضا وانتهجت هذا السبيل إلا وباءت بغضب الشعب، فلا يلبث حكمها أن يتقوض وينعيه الباكون** ".[2]

لا أحد يشك في أن الموقف الشعبي من الحماية كان هو الرفض، ولا أحد يستطيع أن يجرد أي شعب من حقه في الدفاع عن بلاده، كان ذلك هو الموقف السائد بكل القبائل المغربية، موقف الرفض، وبلورته على أرض الواقع إلى مقاومة مسلحة ومقاطعة كل ما يتعلق بفرنسا والدول الاستعمارية.

إذ لطالما عرف المغرب في تاريخه العريق بمواقف الرفض، فما أكثر الرجال الذين وقفوا في وجه الاستعمار ليقولوا: لا، وأجهروا قولهم بالكفاح الطويل والجهد المتواصل، من أجل الذود عن حرمة الوطن ووحدته.

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، الجزء 1**، ص.157.

[2]– *" الثورة في مراكش"*، **جريدة الحق**، عدد 85، 4 غشت 1912.

إن هدف فرنسا من القدوم إلى المغرب لم يكن حبا في جعله يلتحق بركب الدول المتقدمة بقدر ما كان هو اغتصاب أرضه واستغلال خيرات سكانه، لذلك لم يتوان المغاربة في التعبير عن غضبهم وسخطهم ضدا على هذا التدخل، وازداد التذمر الشعبي في مختلف الأوساط المغربية خاصة في أوساط القبائل المجاورة لفاس عندما اشتد الضغط الفرنسي على المغرب سنة 1912،[1] وذلك لما لهذه المدينة من أهمية باعتبارها عاصمة المغرب، وأن جميع القرارات الاستعمارية المفروضة على المخزن كان لابد لها من المرور عبر هذه المدينة للمصادقة عليها من طرف السلطان الذي كان يقيم بها، وذلك من أجل إضفاء طابع الشرعية عليها في نظر العامة والخاصة.

لقد كان لفاس والقبائل المجاورة النصيب الأكبر في الرفض والمواجهة لكل الدسائس الاستعمارية، إذ عبرها عقد المغاربة العزم على المواجهة وعدم القبول بالأجنبي المحتل، وذلك بالوقوف في وجه الحملة العسكرية الفرنسية على فاس 1911 التي مثلت أوج الضغوط الفرنسية الدبلوماسية والعسكرية ضد المغرب، فلقد عرفت هذه الحملة مقاومة عنيفة بالرغم من أن المغاربة خاضوا غمار معارك غير متكافئة، وبينوا بصمودهم أن احتلال فاس وإخضاع السلطان ما هو إلا بداية وليس نهاية.[2]

وبعد توقيع معاهدة الحماية طلب السلطان أن يبقى أمر توقيع المعاهدة سرا لبضعة أيام حتى يتمكن من إعداد الرأي العام المغربي على قبولها،[3] ولكن على عكس رغبة السلطان، فان خبر التوقيع سرعان ما انكشف وانتشر.[4] كان للقبائل المجاورة لفاس موقفا صريحا ضد الحماية فهبت لمحاصرة العاصمة، اعتقادا منها أن محاصرة فاس هي محاصرة للمعاهدة، إذ تحدثت الجرائد عن ذلك باستفاضة ومما جاء في إحداها أن "...**القبائل مضطربة في كل ناحية وهم يجتمعون للمسير نحو فاس، فهذه الحركة جاءت نتيجة ليعرف العالم مدى قوة المقاومة المغربية**"،[5] عملت السلطات الفرنسية على تكذيب ما سمته الإشاعة حول أحداث فاس.

ولم تعتمد على التكذيب وفقط إذ عملت على توظيف الإعلام وتزييف الحقائق محاولة إظهار مدى قبول المغاربة للحماية وارتباطهم بها، وأنهم جد مسرورين بقدوم فرنسا وبالنظام الجديد: "**المغرب اليوم غير المغرب الأمس... حدثت في المغرب حوادث عديدة هددت أركانه، وزعزعت كيانه، وأضرت بحياة أمته حتى أصبحت الفوضى ضاربة أطنابها ناشرة أعلامها في كل صقع ومكان ...غير أن**

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب، ج 1**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص.223.

[2]– الخديمي (علال)، *" الحملة الفرنسية على ....."*، م س، ص.84.

[3]– اسارة (حسن)، **أحداث فاس** .....، م س ص.433.

[4]– المرجع نفسه والصفحة 436.

[5]– *" فتنة فاس"*، **جريدة الحق**، 16 يونيو 1912.

القضاء قدر لهذه البلاد زمنا سعيدا وعصرا مجيدا، وعيشة هناء، وحياة رخاء وتنظيم في الدوائر، والفلاح في الأعمال، والمعاونة على التقدم في سبيل الفلاح والكمال، قيض الله للمغرب حالة أفضل بكثير من الحالة التي يتمرغ فيها، فجاءت الحماية بحنائها ورأفتها ورغبتها في إصلاح البلاد، وإعانة الأمة، ومد الطرقات، وإماء الثروة وتهذيب الأخلاق وبث العلوم والمعارف، وإجراء العدل بين الناس، جاءت الحماية بعزم وإقدام فأمنت الطرقات وأخمدت نيران الفتن وضربت على أيدي العصاة فتنفس القوم طمأنت القلوب، رأى المغربي تغيير الحالة ففرح وسر ودعا وشكر وأثنى على هذه الإصلاحات العديدة التي حصل عليها وتمتع بها.[1]

وإذا كان الهدف من الحماية هو الإصلاحات، ولنفرض أن المغاربة قبلوا بها _أي بالإصلاحات_ فإن فرنسا أضعفت حكومة المخزن باستلاب سلطاتها تدريجيا، مما أنتج الإدارة المباشرة، وإهمال جانب مهم من طموحات المغاربة،[2] يقول غلاب: " **وكان طبيعيا أن تقود سياسة كهذه إلى اضطراب النفوس وانزعاج الخواطر بشكل يكاد يسبب الضغينة والبغضاء...**".[3]

ولكن على العكس من ذلك، فبمجرد شيوع خبر التوقيع على المعاهدة استنكرتها مختلف الشرائح الاجتماعية، فكل مدينة استنكرت العقد الذي باع بموجبه الإمام أمير المؤمنين الذي بويع أربعة أعوام سلطانا للجهاد دار الإسلام للمسحيين،[4] وساد صمت رهيب كالذي يسبق العاصفة ولم يعد الأوروبيون يرون ابتسامة في الشوارع، وصار المغاربة ينشدون عند مرورهم: " **النصارى في الصنارة واليهود في السفود وشيخنا في الجنة ونحن عليه شهود**".[5] وانطلقت ثورة غضب ضد الاحتلال وضد الوجود العسكري والمدني لفرنسا بالمغرب.[6]

وهكذا يمكن القول إن إعلان عقد الحماية لم يكن بالخبر العادي، فقد كان له وقع الصاعقة على المغاربة في المدن كما في القرى، فقد كان السواد الأعظم من المغاربة غير راضين عن ذلك العقد

---

[1]– *"المغرب في سبيل"*، **جريدة الترقي**، 11 نونبر 1916.

[2]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، من نهاية الحرب الريفية...حتى استرجاع الصحراء**، ج 2، مطبعة الرسالة، ط 2، البيضاء، 1987، ص.7.

[3]– نفس المرجع السابق، ص.7.

[4]– فارس (محمد خير)، **تنظيم الحماية الفرنسية....**، م س، ص.517.

[5]– اسارة (حسن)، **أحداث فاس .....**، م س ص.443.

[6]– غلاب (عبد الكريم)، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي...، ج 1**، م س، ص.231.

باعتباره تدخلا سافرا في أمور الحكم والأمور الداخلية للبلاد،[1] " **فالمغاربة بأجمعهم يرفضون الحماية رفضا باتا، حيث إن كل منهم تقريبا يقول نحن لا نريد حمايتهم لنا** ".[2]

إن 30 مارس 1912 هو اليوم الذي فقد فيه المغرب استقلاله، وفرضت السيطرة الأجنبية على أرض الوطن، فقد أضرب المغاربة كافة عن العمل وأعلنوا الحداد، وصاموا ولجؤوا إلى المساجد يدعون الله عز وجل أن يكشف عنهم هذا العجاب الذي يسمى الحماية.[3] تبعا لذلك انتقل السلطان من فاس إلى الرباط، مما خلف استياء لدى الوطنيين المغاربة، الذين لم ييأسوا بعد من مقاومة الأجنبي، ومازالوا يدخلون معه في مناوشات حربية من حين لآخر، وصوت المكاحل منذ خروج السلطان لم ينقطع، حيث اثر سفر السلطان في نفوس الوطنيين المغاربة ظنا منهم انه تركهم طعمة للجنود الفرنسيين.4

لقد كان فرض الحماية فاجعة كبرى للمغاربة، الذين لم يتحملوها رغم ضعفهم، فبرزت حركة مقاومة في الجبال والسهول، وكانت ثورة مدينة فاس من أعظم ثورات المدن التي برهنت على الموقف الشعبي من الحماية، وأكدت للفرنسيين أن المغاربة لن يرضوا الخضوع والخنوع للأجنبي مهما كانت ظروفهم قاسية،[5] ولعل هذا الموقف الشجاع للمغاربة كان من وراء دفاع بعض الفرنسيين عن القضية المغربية داخل برلمان فرنسا أمثال جون جوريس الذي قال: " **إن عقد الحماية أو عقد المغامرة والخيانة كان سببا في ظهور حركة المقاومة والاحتجاج، خفقت لها قلوب المغاربة أجمعين**".[6]

إذا كان المغاربة أبدوا مقاومة شديدة لعقد الحماية فإن واقع فرض الحماية وواقع دحر المستعمر من البلاد ولد لدى العديد من الناس مجموعة من الانطباعات المختلفة حول هذا النظام الجديد، تأرجحت بين الدهشة والحيرة من أمرهم، فأصيب العديد منهم بشرود وذهول، جعل منهم يتخذون موقفا سلبيا من العالم المحيط بهم، حال دون قيامهم بأي رد فعل بما في ذلك مجرد التساؤل، فقد بلغت بهم درجة التأثر

---

[1]– الدفالي (محمد معروف)، *" مظاهر من المقاومة السلية في عهد السلطان المولى يوسف "*، أعمال الدورة الثانية عشر لجامعة مولاي علي الشريف، **ندوة الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف**، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 2005، ص.248.

[2]– *" الشعب المستميث محال ان يموت عالم مراكشي يقرر سلطة المراكشين"*، **جريدة الحق**، عدد 10، 15شتنبر 1912.

[3]– كنون (عبد الله)، **معارك**، مطبعة ديسبريس، تطوان، بدون تاريخ، ص.22.

[4]– *" بعد سفر السلطان"*، **جريدة الحق**، 16 يونيو 1912.

[5]– القادري(أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940، ج1**، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، البيضاء، 1992، ص.33.

[6]– نفس المرجع السابق، ص.33.

والانفعال، أن أصبح لا يفرق بينهم وبين الأطفال إلا بما في وجهوهم من لحى وعلى رؤوسهم من عمائم، لقد طال هذا الذهول شرائح مجتمعية عديدة من مختلف المدن بسبب هول الصدمة. [1]

يتذكر عبد الله كنون كيف أثر ضرب مدينة فاس بالمدفعية في منتصف أبريل 1912، بشدة على نفسية والده مما انعكس على علاقتهما، تلك العلاقة التي كانت مبنية على معالم السرور والفرح والابتهاج، وكيف تحولت إلى نوع من الفتور والسكون الذي خيم على البيت، وكيف انفرد أبوه في مكان معين جالسا على سجادته ولاحظ منع والدته له كلما أراد الاتجاه نحو والده، ولما استطاع التسلل رده والده غير المعتاد ولم يكلمه ولا علمه بالعطف الذي عهده منه، [2] وما هذا إلا مثال يثبت عنف درجة هذا الذهول، الذي استمر ملازما أذهان العديد من الأطفال الذين عاشوا المرحلة، وأحسوا رغم طفولتهم بعنف وطأتها عليهم.

وإلى جانب الذين أصيبوا بالذهول، شعر آخرون باضطراب ذهني جعلهم في وضع اغتراب عن الذات فدخول الجيوش الأجنبية للبلاد لم يكن مألوفا لدى المغاربة، ولقد وصف المختار السوسي الإحساس بهذا الاغتراب قال فيه: " **وفي هذا اليوم دهم علينا الاستعمار بخيله ورجله بلونه وفكره بسياسته ومكره بحضارته المشعة بعلومه الحيوية المادية، بنظامه العجيب، بمعامله المنتجة السريعة، بكل شيء يمت إلى الحياة الواقعية، فوقع لنا كما وقع لأصحاب الكهف يوم رجعوا إلى الحياة فوجدوا كل ما يعرفونه قد تغير تاما** ". [3]

وإلى جانب مواقف الذهول والاغتراب والدهشة فإن هناك ممن فضلوا الهجرة تعبيرا منهم على عدم الرضا بالحكم النصراني تشبثا بالتراث الإسلامي الذي يحرم الإقامة مع المشركين والخضوع لأحكامهم، تخفيفا من حيرتهم ونوعا من التعبير عن رفض الحماية، فضلا عن أنه نوع من الامتثال للدين، فالهجرة بمعنى الخروج من دار الحرب إلى دار السلم، [4] فالمغاربة لما عبروا عن رفضهم للحماية بهذه الطريقة لم يكونوا يستطيعون فتح أعنيهم فيروا علم النصرانية قد احتل مكان الإسلام، ورفعت في فاس الراية الفرنسية المتحدية للإسلام والمسلمين. [5]

وهكذا فقد كانت الهجرة أهون على المغاربة من التفرج على الواقع الذي آلت إليه البلاد فبقدر حبهم لوطنهم لم يقدروا على مشاهدته وقد أصبح جثة، ولذلك فقد كانت أغلبية هذه الهجرات نحو المدينة

---

[1]– الدفالي (محمد معروف)، *" مظاهر من المقاومة السلبية ....."*، م س، ص.255.

[2]– كنون (عبد الله)، **مذكرات غير شخصية**، جمعية مكتبة عبد الله كنون، طنجة، 2000، ص.14.

[3]– الدفالي (محمد معروف)، *" مظاهر من المقاومة السلبية ....."*، م س، ص.257.

[4]– الدفالي (محمد معروف)، *" مظاهر من المقاومة السلبية ....."*، م س، ص.249.

[5]– الوزاني (التهامي)، **الزاوية**، مراجعة وتقديم عبد العزيز سعود، جمعية تطاوين أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2008، ص.78.

المنورة وبلاد المشرق عموما، هذا مع العلم أن هذه الهجرات لم تقتصر على المشرق فقط وإنما كانت هجرة داخلية أحيانا في اتجاه البوادي أو في اتجاه مدن أخرى [1].

لقد كان لتوقيع معاهدة الحماية صدى سيئ في نفوس المغاربة فرفضوا التعامل مع الأجنبي منذ ما قبل التوقيع وكانوا يحثون على الهجرة، وحتى بعد التوقيع فمن خانته صحته ولم يستطيع تحمل مشاق السفر أوصى أولاده بالهجرة، وحضهم على عدم الإقامة في بلد يحكمه كافر، ومن أمثلة هؤلاء محمد بن جعفر الكتاني الذي هاجر إلى المدينة أيام عبد العزيز وعاد إلى المغرب أيام عبد الحفيظ، لكنه عاد إلى المدينة صحبة أسرته سنة 1910 بعدما تضاعف الخوف من استيلاء الأوروبيين على المغرب.[2] كما أن العالم العتابي هاجر المغرب سنة 1913 إلى الشرق واستقر بالاستانة سنة 1915، وقبل مغادرته كان يشغل منصب كاتب في الحكومة المغربية وكان سبب هجرته الأزمة التي تعرض لها وزير العدلية المغربي بوشعيب الدكالي من لدن الفرنسيين، فهاج وثارت ثائرته، ولم يتحمل البقاء في المغرب.[3]

ومن أشكال التعبير الأخرى التي عبر بها المغاربة عن رفضهم للحماية، هو أنه حتى من لم يستطع الهجرة، فبإمكانه البقاء ببلده شريطة أن يكون حبيس ببيته ملازما له، بمعنى أن يتخذ بيته كالثوب الذي يستر به عورته،[4] والاعتكاف على العبادة حتى يصير كالغائب عن الواقع ولقد تبنى من الناس هذا الموقف الرافض لأي تعامل مع الأجنبي ومن أمثلة ذلك أن هناك من عاش تحت الحماية مدة من الزمن لم ير فيها رئيسا واحدا ولا حتى الطبيب.[5]

ومن المواقف المثيرة التي تبناها المغاربة جراء الحماية ما رواه عبد الهادي بوطالب من أن أحد أفراد عائلته وهو الحسن بوطالب الذي كان يمارس مهنة العدل بفاس قبل الحماية، قدم استقالته من المهنة عندما بدأت سلطات الحماية تبسط نفوذها على المرافق الإدارية والشرعية، ونذر الله أن لا يرى وجه كافر وغير بيته إلى بيت آخر وعكف على العبادة وقراءة القران ولا يغادره إلا خمس مرات في اليوم لأداء الصلوات بالمسجد مرخيا على وجهه في الطريق أطراف كسائه، حتى لا يرى أحدا وحتى يتجنب رؤية الأوربيين، الذين بلغه أنهم بدؤوا يجوبون المدينة، فبالإضافة إلى هذا كان يصوم عن الكلام بعد صلاة العشاء وينقطع للذكر، لا ينام إلا ساعات قليلة ليبيت قائما متهجدا لا يتوقف عن ذلك إلا من أجل الخروج لأداء صلاة الفجر، واستمر على ذلك مدة ثلاثين سنة. [6]

---

[1]- الدفالي (محمد معروف)، *" مظاهر من المقاومة السلبية ....."*، م س، ص.250.

[2]- المرجع نفسه، ص.251.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 1**، م س، ص.227.

[4]- الدفالي (محمد معروف)، *" مظهر من المقاومة السلبية ....."*، م س ، ص.251.

[5]- المرجع نفسه، صص.251- 252.

[6]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..شهادات..ووجوه..، ج 1**، الشركة السعودية لأحداث والنشر، الرباط، 1992، صص.84-85.

وشبيه بهذا الموقف ما ذكره أحمد بنسودة من أن جده جمع بناته بعد عقد الحماية وأدخلهن كهفا مظلما في بيته احترازا من أن يرى الأوربيون وجوههن وتكتشف عوراتهن، وعكف مع بناته في بيته إلى أن لقي ربه.[1]

إن هول صدمة الاستعمار أثرت على هؤلاء وغيرهم، فالمغاربة لم يعرفوا في تاريخهم العيش خارج الاستقلال، فما كان بمقدورهم إزاء عجزهم عن المواجهة سوى تحصين النفس والذات وراء سياج سميك من الرفض الذي وجد ترجمته في نوع من الاعتكاف الباطني، إن الزهد في الدنيا نوع من الجهاد في عرف الصحابة وقذف بالحق في وجه الباطل من أجل إزهاقه. [2]

وهكذا يمكن القول أن صدمة الحماية أصابت الجميع في الصميم لأنها لم تكن من قبيل الصدمات العادية، وصف روجي لوتورنو درجتها على مدينة فاس بقوله :" **لم يسبق لها قط أن تلقت مثل هذه الصدمة**"،[3] فلم يسبق أن جرح شعور المغاربة من قبل بهذا القدر المعمق الذي تسببت فيه معاهدة 1912، ومن الطبيعي أن يختلف الناس في درجات القدرة على تحمل الصدمة، وبالتالي في ترجمة جوانبهم إزاءها، فعبر كل بطريقته عن رفض الامر الواقع، فهناك من سببت له نوع من الانفعال والكدر الذي انعكس في النفوس والوجدان والانفعالات، مولدة حزنا عميقا ما عرف المغاربة نظيرا له طوال ثلاثة عشر قرنا. [4]

ومن مظاهر هذا الحزن تفرق العديد من مجامع اللهو والانشراح بالمدن، وباع أغلب أصحابها آلات لهوهم وطربهم، وانتشر اليأس في العديد من الأوساط ولم يتمالك الكثيرون أنفسهم فجعلوا من البكاء لغة تعبير لهم مما أصابهم.[5]

أما الفرنسيون فبعد دخولهم المغرب، عملوا على تشييد الإدارات، والمدارس _ لتعليم أبنائهم_ وأبناء الوطن يحشرون بدورهم في هذه المدارس التي لم ترقهم ، واتخذوا موقف عدائي منها، إذ كانوا يفرون منها فرار السليم من المجذوم على حد تعبير عبد الله الجراري، وكان الآباء والأولياء يشفقون على أبنائهم وفلذات أكبادهم من الإلحاد أو التنصير والوقوع فيما حذر منه علماء المسلمين ومصلحوه،[6]

---

[1]– الدفالي (محمد معروف)، *" مظهر من المقاومة السلبية ....."*، م س، ص.252.

[2]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات ، شهادات ....ووجوه ....،الجزء الاول**، م س ص.81.

[3]– لوتورنو (روجي)، **فاس قبل الحماية، الجزء الأول**، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص.139.

[4]– الجراري (عبد الله)، **من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا**، مطبعة الأمنية، الرباط،1971، الجزء الأول، ص.48.

[5]– الوزاني (التهامي)، **الزاوية**، م س، ص.88.

[6]– الجراري (عبد الله)، **من أعلام الفكر المعاصر...**، الجزء الأول، م س، ص.48.

وبالإضافة إلى ذلك انتاب الناس كذلك شعور بالألم إذ لم يكن بوسعهم أن لا ينتابهم شعور من هذا القبيل نتيجة الضلال الذي انتشر ببلاد المسلمين، وسقوط المغرب وغيره من البلاد الإسلامية تباعا.[1]

لقد ولدت هذه الظرف لدى المغاربة بالإضافة إلى حالة الألم والحزن ردود أفعال أخرى تمثلت في التخلص من الأسلحة العاجزة عن رد العدوان والدفاع عن حرمة الوطن، كما علق البعض آمالهم على تدخل قوى أجنبية وخاصة الأتراك لتخلص المغرب من الاحتلال، في حين اقتصر بعضهم على رفع أكف الضراعة إلى الله ليخلص المغرب من الاحتلال، وقد وصل إلى حد شيوع قرب فناء الدنيا خاصة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية.[2]

ب - مواقف المعارضة الايجابية (المقاومة العملية)

إذا كان بعض المغاربة قد أصيبوا بالدهشة والخوف، واتخذوا من الانعزال ومعاقبة النفس موقفا من الحماية، فإن أغلبهم اتخذوا مواقف عملية عبروا من خلالها عن رفضهم للمستعمر، ففي صباح يوم 17 أبريل، أي ثمانية عشر يوما فقط على توقيع معاهدة الحماية، اندلعت ثورة الجنود المغاربة،[3] وقد عرفت هذه الانتفاضة في الأدبيات الفرنسية باسم أيام فاس الدامية تارة،[4] وتارة أخرى باسم الأيام الحمراء، التي ذهب ضحيتها عشرات من الضباط والمواطنين الفرنسيين،[5] كما استرخص المغاربة دماءهم فيها من أجل التعبير على عدم القبول بمعاهدة الحماية.

وفي وصف آخر للموقف الشعبي بفاس ضد الحماية، أنه يوم 17 أبريل "**كان جنود مغاربة يتجولون في المدينة... وكانت الشوارع تموج بالمغاربة يرفعون أصواتهم، فيما كان عدد من الجنود المسلحين ينزلون إلى داخل المدينة القديمة. هاجم الجمهور الفرنسيين وكان عدد الجنود يكثر من حين لآخر، وقد قتلوا ضباطهم قبل أن يغادروا الثكنات العسكرية، الجنود هم الذين بدؤوا الثورة، والسكان التحقوا بالثورة**".[6]

لقد كان لهذا الرد العنيف صدى مهم في صدور واضعي الحماية، وعند كل الفرنسيين المقيمين في المغرب، باعتباره يقظة مرعبة عبر عنها الجنرال مونييي في تقريره المرفوع إلى الحكومة الفرنسية،[7]

---

[1]– بنجلون (عبد المجيد)، **جولات في مغرب أمس بعيد الحماية، الجزء الأول**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1971، ص.48.

[2]– الدفالي (محمد معروف)، *" مظاهر من المقاومة السلبية ....."*، م س ص.254.

[3]– الورديغي (عبد الرحيم)، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 أصولها..تغيراتها..حالتها الاجتماعية والسياسية**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 1992، ص.16.

[4]– **الحماية الفرنسية بدئها نهايتها حسب إفادات معاصرة...**، م س، ص.13.

[5]– المرجع نفسه، ص.12.

[6]– غلاب (عبد الكريم)، **قراءة جديدة...، ج 3**، م س، ص.223.

[7]– أسارة (حسن)، **أحداث فاس** ... ، م س، ص.436.

خاصة وأن الفرنسيين كانوا يعتقدون من خلال ما كان يروجه ساساتهم أن سكان فاس سيستقبلونهم بالتمر والحليب،[1] وفعلا لقد استقبلوهم بما يستحقون مما دفع بالجنرال مونيي أن يعبر عن نوايا فرنسا الحقيقية اتجاه المغاربة عامة ومدينة فاس خاصة، حيث أطلق في إحدى خطبه على فاس المدينة المجرمة،[2] كما أن أحد الصحفيين قال ما لم يقله مظلوم في ظالمه في حق ساكنة فاس"...**بيد أن الفاسيين خانوا الأمانة وتنكروا لقواعد الضيافة المقدسة حتى لدى الشعوب البدائية فقتلوا وفتكوا بالرجال والنساء الذين لا يتوفرون على وسائل تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم...أولئك أهل فاس القتلة الفجرة ! وتلك هي فاس التي يجدر بحق أن تسمى المجرمة**".[3]

وقد أكدت المصادر الفرنسية أن الطبقات الدنيا من المدينة من رجال ونساء وأطفال، شاركوا إلى جانب الجنود في المعارك التي شهدتها أزقة فاس وسطوح منازلها التي أصبحت ساحات معارك حقيقية، وشاركوا أيضا في أعمال النهب والسلب التي تعرض لها الملاح انتقاما من اليهود الذين رحبوا بالقوات الفرنسية وقدموا لها كامل المساعدة والدعم.[4]

وهكذا فقد حدث على عكس ما كانت تخطط له الحكومة الفرنسية وممثلوها في المغرب لنهب خيراته وتسخير طاقته، فان مدينة فاس ومعها باقي المدن والبوادي المغربية لم تقف مكتوفة الأيدي، ليقع الفرنسيون في المحظور الذي نبههم إليه النائب جوريس Jaurés بقوله: "**غادروا المأزق، اسحبوا جيوشكم، اتركوا المغرب يتحكم في مصيره، هناك في المغرب شعب متحفز ومستقل، وهو ذو أنفة وفخور، وسيهب يوما لمقاتلتكم**"،[5] كما أن السلطان عبد الحفيظ بعد توقيع عقد الحماية مرغما حذر الفرنسيين بقوله:" **احذروا أيها السادة إني أمثل شعبا لم يسبق له أن كان مستعمرة، ولم يسبق له أن كان خاضعا ولا مستعبدا**"،[6] وفي نفس السياق تساءل اندريه كولييه Colliez. A قائلا :" **كيف ينتظر من المغرب الذي ظل خلال ثلاثة عشر قرنا ليس فقط دولة مستقلة، ولكن أيضا آخر وطن إسلامي حافظ على التقاليد الإسلامية الطاهرة، أن يدخل تحت الحماية دون احتجاج**".[7]

إن الوقائع التاريخية تقر بمعارضة المغاربة للحماية، بل إن الفرنسيين أنفسهم كانوا يقرون أن المغاربة يرفضون الحماية، وهو ما دفع الجنرال كاترو المساعد الأيمن لليوطي إلى الإقرار بأن معاهدة

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، م س، ص.224.

[2]– التازي (عبد الهادي)، **الحماية الفرنسية**....، م س، ص.23.

[3]– المرجع نفسه، ص.24.

[4]– أسارة (حسن)، **أحداث فاس** ...، م س، ص.513.

[5]– المرجع نفسه، ص.436.

[6]– فارس (محمد خير)، **تنظيم الحماية** ....، م س، ص.87.

[7]– اسارة (حسن)، **أحداث فاس** ...، م س، ص.443.

فاس رفضها الشعب المغربي بأكمله، وأدت في الحال إلى القيام بثورات دامية قتل في فاس لوحدها مئات الجنود الفرنسيين، واكتسحت المغرب موجة من فوضى اتجهت ضد الفرنسيين.[1]

ولقد ذكرت بعض التقارير الفرنسية، أن الفرنسيين تكلفوا في مدة خمسة وعشرين سنة، من مقاومة المغاربة لحملاتهم العدوانية 575 حملة مسلحة، أسفرت عن 8928 قتيلا، ومن الجرحى 13324، وقعت من الحملات 103 ما بين 1914 و1918 أثناء الحرب العالمية الأولى.[2]

تذكر المصادر أن ثورة فاس كانت ثورة تلقائية ينقصها التنظيم والاستهداف، فلم يكن القائمون عليها قد نظموا أنفسهم، ولا أفكارهم ومطالبهم،[3] وبالرغم من عدم التهيؤ وعدم التنظيم فقد أبانوا عن حس وطني منقطع النظير وواجهوا الذبح والتقتيل بصدور مليئة بالايمان بعدالة القضية : "**وقعت المذبحة المهولة الفظيعة بفاس، والتي قضي فيها على خلق كثير، وجرح آخرون، وهدمت الحكومة الفرنسية العاتية بعض البنايات كقبة ضريح الشيخ علي بوغالب، وفي هذا الظرف المشؤوم اتخذ مسجد باب عكيسة مربطا لدواب الجيش الفرنسي، عرفت هذه المذبحة عند العامة بفاس بوقعة دخول الفرنسيين، وقد أظهر فيها أهل فاس بمعونة من الأعراب المجاورين لها شجاعة وقوة، بيد أنه كان يعوزها النظام الذي هو روح الأعمال أيا كان نوعها**".[4]

يذهب المنصوري إلى أن الشعب المغربي قاسى الويلات جراء موقفه من الاستعمار ومن الحماية الفرنسية والاسبانية، فقد قاتلوا، ودافعوا عن دينهم، وترابهم شبرا شبرا، حتى ضاق عليهم السهل بما فيه، ولجؤوا إلى الجبل وفيافيه، ثم ولجوا الكهوف والمغارات، ...فقتلوا نساء ورجالا، شيوخا وأطفالا.[5]

وزادت حدة الأشياء والغضب وسط سكان مدينة فاس، وكان من وراء هذا الاستياء شعور المغاربة بالواجب نحو وطنهم وتعصبهم لدينهم، إذ هناك من الأسباب ما زاد من اشتعال جدوة غضبهم وثائرة نفورهم،[6] هذا فضلا عن مسرحية تنازل السلطان عن العرش والسفر للرباط، هذا الخبر قدم لسكان مدينة فاس والقبائل المجاورة لها كنوع من وقوع السلطان أسيرا للفرنسيين،[7] ومما لاشك فيه أن سفر السلطان إلى الرباط قد أثر في هؤلاء الثائرين تأثيرا سيئا، حيث أنهم ظنوا أنه تركهم طعمة للجنود

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي** ...، م س، ص.227.

[2]– المنصوري (أحمد)، **كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر**، تحقيق محمد بن لحسن، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط 1، الرباط، 2004، ص.191.

[3]– غلاب (عبد الكريم)، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي** ...، م س، ص.227.

[4]– الجراري (عبد الله)، **شذرات تاريخية من 1900 إلى 1950**، مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، الدار البيضاء، 1976، ص.29.

[5]– المنصوري (أحمد)، **كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر**، م س، ص.191.

[6]– *" الثورة في مراكش"*، **جريدة الحق**، عدد 85، 4 غشت 1912.

[7] – أسارة (حسن)، **أحداث فاس** ...، م س، ص.444.

الفرنسيين،[1] وساد في فاس أن السلطان قد حقق أمنيته التي طالما تمناها، وهي سفره من العاصمة وتركهم على هذه الحالة المضحكة المحزنة، ولهذا يمكن القول إنه قد "**حدثت هدنة عقلية في فاس، أي أن العقول قد اندهشت وتحيرت، والرأي العام قد وقع في سبات عميق كأنه قد أنذر بنذير من السماء، أو كأنه يرسم لنفسه الخطة التي يجب أن يتمشى عليها بعد أن وصل إلى هذه الحالة**".[2]

إذا كانت الجرائد لا تلتزم بموقف واحد وتعطي الخبر ونقيضه حول هذه القضية نظرا لكثرة الإشاعات وقلة المعطيات إلا ما ظهر منها، فإن رئيس الاستعلامات الفرنسية بفاس كتب أن ما زاد من غضب واستياء الطبقات الشعبية، هو استيلاء الفرنسيين على قصبة الشراردة، ومنع المتاجرة في المعدات الحربية، والإعلان عن السفر المقبل للسلطان إلى الرباط، إضافة إلى خيبة أملهم في إقصائهم من المفاوضات حول عقد الحماية، وبذلك مالوا إلى أصحاب الأقاويل والإشاعات الأكثر عداء للفرنسيين، والتي تأكدوا منها إثر إعلان السلطان عن رغبته في التنازل عن العرش لرفضه الشروط التي فرضها الفرنسيون عليه.[3]

بعد الهدوء والاستقرار الذي حصل عليه الفرنسيون، أخذوا يجمعون السلاح عند أهل فاس على اختلاف أنواعه وأشكاله خوفا على أنفسهم، ولم يقفوا عند هذا الحد بل أعلنوا أن من أخفى شيئا من ذلك سيعاقب أشد العقوبات.[4]

ورد مقال بجريدة الحق يصف ثورة سكان فاس ضد القرار القاضي بتغريمهم مليون فرانك لاشتراكهم في الثورة إلى جانب الجنود ،ويؤكد صاحب المقال أن" **سلوك الأهالي في تلك المدينة مع الجنود الرعاع كان حسنا، ولم يعرف أن أحد من السكان قد اشترك فيها، ويعتبر الأهالي هذه الغرامة مخالفة للعدالة وجائرة، وليس فيها شيء من حسن السياسة**".[5]

وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1912 وفي يوم فاتح يوليوز يوم صادق البرلمان على معاهدة الحماية بأغلبية 443 صوتا ضد 86، أعلن أحمد الهيبة نفسه سلطانا بتزنيت، وسرعان ما اعترفت به وبايعته القبائل المجاورة وغيرها من قبائل سوس منطوية كلها تحت لواء الجهاد المقدس في سبيل الوطن وكان هذا رد فعل وموقف صريح من الحماية، وصار الهيبة يلقب بالمهدي المنتظر ،[6] وأصبحت "...**المناداة في ولاية سوس بابن ماء العينين، ويظهر أن كثيرين من كبار القبائل في جنوب مراكش قد**

---

[1]– *"وقعت بعد سفر السلطان"*، **جريدة الحق**، عدد 78، 16 يونيو 1912.

[2]– المرجع نفسه .

[3]– أسارة (حسن)، **احداث فاس ...**، م س، ص.444.

[4]– الجراري (عبد الله)، **شذرات تاريخية ...**، م س، ص.29.

[5]– *" الإفرنسيون في مراكش"*، **جريدة الحق**، ع 78، 16 يونيو 1912.

[6]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج 1**، م س، ص.420.

انضموا لنصرته، واخذوا يعدون الدفاع عن حرمة البلاد، وبالجملة فالحالة في الجنوب على غير ما يرام ...، بوادر الاضطراب كانت ظاهرة منذ تعيين ولد الحاج منوا حاكما لمدينة مراكش في العام الماضي بناء على طلب مستشاري السلطان الفرنسي ...، كرهت القبائل الحالة التي وصلت إليها تلك المدينة ....، ولو لم يحافظ رجال الاجلاوي على النظام بقوة سلاحهم في مدينة مراكش لكانت العاقبة أوخم لما ألت إليه لان منوا لا نفوذ له ....،الحالة سيئة في الجنوب كما هي كذلك في الشمال، وكراهة المغاربة للفرنسيين تزداد يوما عن يوم، وستستمر هذه الكراهة حتى يظهر الحكام الفرنسيين علامات حبهم لمصالح المراكشيين".[1]

واستمرارا في متابعة الموقف الشعبي من الحماية كتبت جريدة الحق مقالا تابعت فيه الغضب الشعبي في الشمال والجنوب والربط بينهما جاء فيه: "**... وقد ثار المغاربة ثورة جديدة لمناسبة قرار قائد جيش الاحتلال القاضي بتغريم أهالي مدينة فاس مليون فرنك لاشتراكهم في الثورة، والمذبحة الأخيرتين مع أن سلوك المغاربة في تلك المدينة مع الجنود الرعاع كان حسنا، ولم يعرف أن أحدا من السكان قد اشترك فيها، ويعتبر المغاربة هذه الغرامة مخالفة للعدالة وجائرة وليس فيها شئ من حسن السياسة ...، وينتقدون كذلك صدورها باسم الجنرال موانية عوضا عن صدورها باسم السلطان، ويقضي على واجب الصحافة أن تشترك في شكوى المغاربة من جور الفرنسيين الذين يغتصبون أراضيهم والمعروف عند المغاربة الآن انه محال أن يقضي لهم القانون من فرنسي ويخشى من تعسفهم مع المغاربة، وعلى الخصوص في مسائل الأراضي، إلا أن تقوم ثورة لا يمكن إخماد نارها بعد، وستكون هذه ضد الفرنسيين لا ضد الأوربيين، والحالة في جميع المحلات على غير ما يرام، ويتحفف الفرنسيون أنهم بسياستهم هذه سيجرون على أنفسهم البلاء وسيستمر القتال بينهم وبين المغاربة بشكل أعظم مما لا قوة عند دخولهم انه لا فائدة في إنكار الحقيقة على أن مركز الفرنسيين في مراكش مركز مزعزع ...، غير ثابت والسبب في وصول الحالة إلى هذه الدرجة السيئة من جهة تعضيد الحكومة الفرنسية للمخزن المكروه، وعدم مبالاته مصالح جميع المراكشيين"**،[2]

ذلك ما يفسر أن موقف المغاربة من الحماية الفرنسية كان واحدا سواء بالجنوب أو الشمال تبعا لذلك أحرزت مقاومة أحمد الهيبة تقدما كبيرا بالجنوب خاصة بمنطقة تارودانت، وذالك راجع إلى دخول عدد من القبائل لحركته رافعة راية الجهاد في سبيل الله، من اجل مناهضة الاستعمار الفرنسي، هذا التقدم الذي أربك حسابات فرنسا السياسية والعسكرية، كما ساهمت في هذه الحركة فئة التجار نتيجة لتضرر مصالحها،[3] إن مناشدة الهيبة للمشاعر الدينية للوطنيين بالجنوب، لم يرض قوات الاحتلال واعتبرتها

---

[1]– *"الإفرنسيون بمراكش"*، **جريدة الحق**، العدد 78، 16 يونيو 1912.

[2]– المرجع السابق.

[3]– *"الشعب المستميت"*، **جريدة الحق**، 15 سبتمبر 1912.

مؤامرة من اجل زعزعة فرنسا بالمغرب، وعدم وصولها إلى ما تصبوا إليه، وفي هذا الإطار ستتدخل فرنسا لاحتلال مراكش مستغلة عدم وجود رجال المخزن، و مدعية حماية البلاد من التجزئة والتفرقة التي ينادي لها الهيبة.[1]

إن جل المغاربة يعرفون أن كل القبائل هبت لمقاومة المستعمر، وقد اتخذت قبائل زيان موقف الجهاد المستميت بقيادة موحى وسعيد وموحى وحمو الزياني ودام القتال 8 سنوات، وأثناء انسحابهم من خنيفرة أشعل المجاهدون الحرائق حتى لا يجد فيها العدو غير الخراب، وهذا ما يسمى في الحروب الضارية بالأرض المحروقة التي لا تسلم العدو إلا التراب الخالي من كل شيء.[2]

كانت قبائل زيان تقوم بشن هجومات قوية على المناطق التي تتواجد بها الحاميات الفرنسية، كما يشير المقال الذي نشر بجريدة La vigie Marocaine تحت عنوان موحا وحمو الزياني إلى "**أن الجنرال مانجان تلقى هزيمة قوية من طرف منطقة زيان عندما هاجموه في مقره الحربي، مما اضطره إلى الهرب حتى لا يتم قتله من طرف موحا وحمو الزياني، ورجاله المحاربين**".[3]

ولا أحد يجهل موقف الريفيين من الاستعمار إلى درجة أن الريف اشتهر وأصبح مدرسة للمقاومة بقيادة المعلم محمد بن عبد الكريم الخطابي وكانت الصحافة الفرنسية تتبع حركة ابن عبد الكريم الجهادية متخوفة منها وجاء في إحدى مقالاتها: إن انتصار عبد الكريم على الاحتلال الاسباني، يهدد الكيان الفرنسي هو الآخر من خلال محاصرة القوة الريفية لعدد من المراكز الفرنسية[4] كما أن الماريشال ليوطي كان على اقتناع من أن معارضة الريفيين لاسبانيا تشكل خطرا على فرنسا، وبالتالي عمل الجنرال على توفير كل الوسائل المالية والعسكرية لمواجهة عبد الكريم قبل الوصول لمنطقتها والتي يهدد بالدخول إليها"[5].

تعددت أشكال المقاومة ضد الحماية فبعد نهاية الحرب الكبرى الأولى وعندما فرضت ضريبة الكياب[6] كان الموقف الشعبي واضحا ألا وهو الرفض والمقاومة وتجمهر سكان الرباط وسلا بباب دار المخزن، واقتحموها للمناداة في رحاب القصر برفع الضريبة، وألقت سلطات الحماية القبض على البعض

---

[1] – " *autour du Maroc*", **la dépêche marocaine**, N°2299, 19 juillet 1912, P.1.

[2]– الوزاني، **مذكرات...، ج 1**، م س، ص.424.

[3] –"*les msiguina s'empacent du neveu de hiba*", **la vigie marocaine**, 1035, 24 février 1913, P.1.

[4] – "*Si les Rifains méditaient une aventure contre nous*", **LE NORD MAROCAIN** , N°1128, 25 avril 1925, P.1.

[5] –"*Le beau-frère d'abd-el-krim est à Gibraltar*", **Le petit Marocain**, 13 novembre 1924 , P.1.

[6]– الكياب جمع كيب وهو السترة من خشب أو غيره تعلو باب المنزل أو الدكان من الخارج للوقاية من المطر أو الشمس.

من وجهاء المدينتين، ورفضوا الاستجابة لعرض الضريبة، وامتنع الجميع عن المصادقة عليها، وأوعزوا إلى عموم الشعب بتحرير العرائض المستنكرة لها، وانطلقت المظاهرات مما أدى إلى الاعتقال والنفي.[1]

والتحق بهذه التظاهرات مجموعة من التلاميذ بعد أن استنجد بهم ممن كانوا في الحدث فما كان على الفقيه إلا أن استجاب لذلك وزكاها وطلب من التلاميذ الالتحاق بعموم الشعب.[2]

ولقد كان رد فعل حادث الكياب في وسط الأهالي مثار شعور وطني، وتظاهر سياسي تجلى في الحركة الاحتجاجية التي نظمها تجار الرباط على فرض ضريبة الكياب التي تعلو الدكاكين للوقاية من الشمس والمطر.[3]

إن فرض الحماية على المغرب أثار المغاربة في السهول والجبال، فكانت المقاومة المسلحة في مختلف أنحاء المغرب، وبرز أبطال مقاومون، لا زال التاريخ يذكرهم، أمثال: محمد بن عبد الكريم الخطابي وأحمد الهيبة وعسو وبسلام وموحى وحمو الزياني وزايد أوسكنتي...، ودامت المقاومة المسلحة أزيد من عشرين سنة، وكانت هذه المقاومة هي الأرضية التي انطلقت عليها المقاومات اللاحقة من سياسية ومسلحة، إذ شكلت المقاومة المغربية سلسلة ذهبية من مواقف الرفض التي أيقظت الشعور الوطني لدى الشعب المغربي وغذته باستمرار، وذلك من خلال إنزال الحقد الدفين للاستعمار في صدور المغاربة إلى أرض الواقع وترجمته ماديا، فمن المغاربة من لم يرضوا بأن تكون مقاومتهم مجرد انفعالات وأحاسيس سلبية، ولم يجد بدا من نهج البندقية وتبني منطق الجهاد، لأن من أتى بالقوة لا يمكن انتزاعه إلا بالقوة المثيلة، وفي هذا الباب لا بد من الاستشهاد بحركة المجاهدين بزعامة محمد بن عبد الكريم الخطابي التي مثلت، إلى جانب حركات المقاومة الأخرى، حركة رفض الاستعمار بكامله، واعتبر أن الحل الصحيح يكمن في تصفية هذا الاستعمار والحصول على الاستقلال التام.[4] بل إن الخطابي كان لا يرى استقلال المغرب خارج استقلال كل بلدان شمال إفريقيا، وكل الأمم المستعمرة.

لا ننسى أن المستعمر كان يراهن على كسب عطف سكان البوادي وجعلهم في صفه ضد المدن، من أجل السيطرة عليها في بادئ الأمر، فكان لا بد من أن تنتقل الشرارة من المدن إلى البوادي، لتفتح جبهات أخرى، وتكسر تكتيكات العدو من الأساس، وهذا ما تم بالفعل، واصطدمت خطة المستعمر بما كان لا يخطر على بال.

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 1**، صص.249-250.

[2]- نفس المرجع السابق، ص.250.

[3]- نفس المرجع السابق، ص.251.

[4]- نوبير (محمد)، **صفحات من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990، ص.43.

لقد اتخذت المرأة المغربية مواقف بطولية، إنها مواقف الشرف ضد الحماية في مرحلتها الجنينية، وتمظهرت مواقفها في تجليات كثيرة فالموقف الايجابي تجلى في المعارك، وذلك بتقديمها الدعم اللوجستيكي للمحاربين بنقل السلاح لهم أو إخفائهم وتضميد جراحهم ورش المتخاذلين بالحناء لحثهم على الجهاد والمقاومة،[1] لقد كانت المهمة صعبة وبالرغم من ذلك لم تتخاذل المرأة المغربية وسجلت اسمها إلى جنب الرجل في مواجهة الاستعمار، وإلى جانب المشاركة الفعلية للمرأة في المعارك، فقد كانت النساء تستعملن الزغاريد لحث المقاتلين على الصمود، إذ عبر قادة الاستعمار أن الزغاريد كانت أقوى أناشيد المعارك التي نشبت في أبواب فاس، مما جعلهم يمنعونها لأنهم رأوا فيها شكلا من أشكال التمرد.[2]

لقد أبان الشعب المغربي على مجموعة من المواقف المختلفة اتجاه الحماية، وإذا كان الموقف الغالب هو موقف المواجهة، بالرغم من اقتناعه بأنها غير متكافئة، فإن صدمة الاستعمار ولدت لدى الكثير من الناس أحاسيس وانفعالات أخرى يمكن إجمالها في الذهول والاغتراب والانطواء على الذات، كانت هذه بعض مظاهر الموقف الشعبي من الحماية.

3- موقف أهل الحل والعقد من الحماية

أ- بعض المواقف المؤيدة للحماية

ارتبط العلماء الفقهاء بالمسألة السياسية في تاريخ المغرب، بحكم موقعهم في المجتمع، بأشكال مختلفة، وتحدثت كتابات كثيرة عن مواقفهم المتباينة من مجموعة من القضايا، وعن توزعهم بين الدائرين في فلك السلطة السياسية لتبرير مواقفها كيفما كانت، ومعارضين لآرائها ومواقفها ولو كانت منسجمة مع مصلحة الأمة، ولو عرضهم ذلك إلى المحنة.[3] إلا أن مؤسسة العلماء كما يحلو للبعض أن يسميها كانت تعرف انحلالا وأزمة مثلها مثل المؤسسة المخزنية ويقدمها الحجوي بقوله أن "مؤسسة أهل الحل والعقد"، قد أصابها ما أصاب المؤسسة المخزنية من الانحلال والتفسخ، وإذا كانت له آراء فيما يخص المؤسسة المخزنية وإعادة تنظيمها وإصلاحها، فانه لم يقدم مقترحات أو نصائح فيما يخص الخلل الذي أصاب مؤسسة أهل الحل والعقد واكتفى بتقييم ما وصلت إليه الحالة الدينية في البلاد وفي مستويات مختلفة.[4]

يرى الحجوي أن الفقهاء والعلماء، وهم عقل المؤسسة المفكر، الذين أوجدتهم الساحة من أهمهم الفقيه الحاج محمد بن المدني جنون، والقاضي مولاي احمد العلوي، والقاضي سيدي الهادي الصقلي، ولما

---

[1]- العيساوي (فاطمة)، *" المقاومة النسائية بالمغرب بين سنتي 1912 – 1927 "*، أعمال الدورة الثانية عشر لجامعة مولاي علي الشريف، **ندوة الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف**، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 2005، ص.326.

[2]- المرجع نفسه، ص.327.

[3]- الدفالي (محمد معروف)، *"القروبين والصراعات السياسية في مغرب الحماية"*، **مجموعة الأبحاث في التاريخ الديني، محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني**، تنسيق وتقديم محمد العيادي، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996، ص.91.

[4]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **تقاييد تاريخية، ح 128**، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط، ص.102.

توفي هذا الأخير وتقدم السن بالآخرين برز محمد بن عبد الكبير الكتاني لأنه لم يجد منافسا وذلك ابتداء من سنة 1311هـ.

"**والكتاني هذا لم يدع أبوه القطبانية إذ كان أول أمره يتعاط للعلم ومجالسة أهله مع التنسك والعبادة مما اكسبه شهرة، ثم إن ابنه الذي تربى في حجر الوالد كان ذا جرأة، انقطع إلى التدريس... يتكلم ويأتي بألفاظ غير متعارفة عند الحاضرين يدهشهم بها كاللاهوت والناسوت، والواحدية والأحدية، ذلك أن الحاضرين عوام ما أحوجهم لقراءة ابن عاشر بالمختصرات ومعرفة العقائد السنية والعبادات والمعاملات لكن كما قيل اصنع لنفسك ناموسا تعيش به**".[1]

على عهد السلطان عبد العزيز تم التصدي للمعارضة الدينية بزعامة الكتاني بأسلوب حضري استمد أسسه من الشريعة الإسلامية نفسها وعقد للمعارض مجلسا بمدينة مراكش لمناظرته ومعرفة ما يدعيه في الدين والدنيا. أمكن الاطلاع على مضمون هذه المناظرة في رسالة جوابية بعث بها الوزير الأعظم احمد بن موسى جوابا على رسالة الكتاني الأب متشفعا لولده محمد لدى السلطان عام 1311هـ. أورد الحجوي الرسالة الجوابية في كناشته،[2] باعتبار أنها تؤرخ لبداية المعارضة الكتانية ولأهميتها نورد ملخصا لها:

" **احتج له العلماء الذين جالسوه بأدلة عقلية وشرعية وذوقية على أن الله تعالى خلق عالم غيب العلويات من غير بناء الأسباب، فخلق العالم السفلي مبنيا على الأسباب، فجعل عمارته منوطة بها، والتكاليف الشرعية مؤسسة عليها، ولما سلمت هذه المقدمة ترتب عنها مقدمة أخرى وهي أن من سعى في إحداث تعطيل الأسباب واوهم بناؤه على الحقيقة دون الشريعة فهو منازع له في حكمه وسعى في خراب العالم وانقطاع عمارته،**[3] **فاعترف الكتاني بهذا كله وثاب إلى الله من ذلك مصرحا بأنه رجع عما كان يعتقده مما هو باطل والتزم بذلك**".[4]

لقد حاول الحجوي أن يعطي تصورا لما وصل إليه الإسلام في القطر وذلك من خلال الحكم الذي أصدره على سكان المدن والقرى بقوله:" **...والحال أنهم لا دين لهم على الحقيقة وهم أظلم الظالمين، أما كونهم لا دين لهم فأمر ظاهر أما البدو فلا صلاة ولا زكاة ولا نكاح شرعي ولا وقوف عند حد من حدود الشرع، وأعظم معصية في الدنيا التي هي قتل النفس أسهل عندهم من شربة ماء، والحواضر إن كان فيهم تظاهر بالتدين كالصلاة والصوم وترك مثل القتل لعجز أو جبن، لكن هناك**

[1]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **تقاييد تاريخية**...، م س، ص.103.

[2]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **تقاييد**...، م س، ص.105.

[3]- نفسه.

[4]- نفسه، ص.106.

جور القضاة والمداهنة في أحكام العمال والمجاهرة بالرشوة والربا والسحت وشهادة الزور والكذب ونبش المقابر فلم ينج منهم ولا أمواتهم، ومع تعاطي الربا للكبير والصغير يعيبون على المخزن فتح البنك، وأما كونهم اظلم الظالمين فها أنت ترى هؤلاء البربر بدعوى التذمر من ظلم الاكلاوي وإخوته ومع ذلك دخلوا مكناس بعد أن تحالفوا على ألامان مع أهلها لكن سلبوا ونهبوا ما قدروا عليه وقطعوا سبل فاس وألحوا في الحصار عليها ونهب الموانئ وحصد الزرع وهذا اظلم الظلم مع كونهم يقبطون الزطاطة من بعض القوافل ويتركونها تدخل فاسا مع كونها تحت الحصار ... فهذه الأفعال مما يدفعونني إلى الحيرة والشك في إيمان القوم".[1]

لذلك يرى الحجوي أن دعوة أهل الحل والعقد إلى الجهاد أصبح مشكوكا فيها نظرا لما وصل إليه المغاربة من الانحطاط في حياتهم الدينية حتى أن سكان مدينة فاس وهم افقه الناس علقت بأفكارهم أوهام جملتها أن أضرحة صلحاء فاس تقوم مقام القوة الجهادية بل أعظم ولم يحصل في المدينة وهي تحتل من طرف الفرنسيين ادني قلق وحصل للدائرة المخزنية ظهير لا مزيد عليه.[2]

بل إن الحجوي ذهب في تحليله إلى كون انشغال المعارضة الدينية بأزمة الحكم التي نشبت بين السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ إنما كان انشغالا ظرفيا مرتبطا بالمصالح الشخصية، وفي مقدمتهم السلطان نفسه الذي استعمل الجهاد لأجل الوصول إلى الحكم والواقع انه لم يقم بذلك على خلاف ما يشاع: "...**والواقع انه بسبب احتلال مدينة وجدة، ومدينة الدار البيضاء هاج المغرب وخصوصا عمال الحوز الذين بلغت فيهم دسائس فرنسا متمناها في السلطان عبد العزيز الذي عارض سياستها في المغرب ومال لألمانيا وفتح مؤتمرا بالخزيرات الذي ضمن فيه استقلال المغرب كما هو في مطالعة عقده... وفي 11 ذي القعدة ثار أهل فاس وأبطلوا الحكومة وفي 25 منه خلعوا مولاي عبد العزيز بالضريح الإدريسي بمحضر الفقهاء والقضاة ووقع الاقتداء بذلك في مكناس... لما بويع عبد الحفيظ بمراكش واحتل بهيئته بمشرع الشعير... واصلت فرنسا احتلالها للشاوية حيث استولت على قصبة مديونة وقصبة بني راشد وقصبة مزاب، وقصبة سطات والشاوية كلها... هذا كله ومولاي عبد الحفيظ بمشرع الشعير يشيع انه يجاهد ويجمعون له الإعانة بفاس ويقولون انه انتصر، فلما كملت الشاوية بالاحتلال وخاف انقطاع الطريق بينه وبين فاس نصح له صهره موحى وحمو الزياني أن يتوجه عن طريق بلاده إلى فاس فنهض ليلا**"[3].

---

[1]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **تقاييد تاريخية...**، م س، ص.54.

[2]– نفس المرجع السابق، ص.45.

[3]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **تقاييد تاريخية...**، م س، ص.43.

ويضيف الحجوي "...**أنه بعد احتلال السلطان بفاس وحصول البيعة أنكر على العلماء ما كان قد بلغ به إلى الحكم بالأمس القريب وهكذا يكون أول ضحية موقف السلطان الجديد من المعارضة الدينية الكتاني نفسه**"، لقد عمل السلطان على تبرير تعذيب الكتاني حتى الموت لمن لامه في اتخاذه ما اتخذ بواسطة قصيدة شعرية سماها "الطامة الكبرى" تعطي بكل تدقيق أسباب التحول الذي طرأ الفكر الحفيظي وقد أصبح ممارسا للسلطة وعارفا بأوضاع البلاد الداخلية والخارجية.على حد تعبير الحجوي.

اتخذ الحجوي موقفا صارما ضد السلطان مولاي عبد الحفيظ الذي تنكر لماضيه وتجلبب بجبة السياسي، ويحمله المسؤولية في التوقيع على معاهدة الحماية وذلك لكونه لا بليدا ولا أحمقا ولا فاقدا للشعور، بل أنه كامل الإدراك والميز فيما يقوم به في أعمال السياسة والمعاهدات التي عقدها ومن بينها معاهدة الحماية وبرهن على ذلك بقوله: " **إنه...لو كان فاقد التمييز لأغفل صوالح شخصه كما أضاع صوالح أمته، وإنه لما رأى استيلاءهم على الملك ونزعوا ما بيده وخانوا كل العهود والتمنيات التي كانوا يمنونه بها طلب التنازل في وقت حرج** "[1].

لقد برر الحجوي في مواقفه من المؤسسة المخزنية والمؤسسة الدينية، أن المرض يكمن في الذات والمجتمع أولا[2]، مما يحتم على المغاربة التفكير في العلاج والذي لن يكون حسب الحجوي إلا هو إدخال إصلاحات، ولو من طرف فرنسا، لأن المغرب أصبح بضعفه قابلا للاستعمار. ويقول الحجوي عن الحماية أنه: " **بعد الاحتلال شاءت فرنسا أن تبسط حمايتها على المغرب فنشرتها وأعلنتها رسميا وقبلها السلطان والمغاربة أيضا إلا من فر منهم فوقع إخضاعه باليسر وسيلة لما رأوا من عدالتها ومتانة نظامها الإداري والعسكري والمالي وأنها ما جاءت أولا للحماية، وإنما جاءت لتسكين الثورة ودفع كل الخطر عن شخص السلطان فالمغرب مال بالرأي العام كله لفرنسا ولاحظها أنها منقذته من الظلم والفتن وألقى عليها بقياده وما مضى على احتلال فاس سنة حتى انتشرت طاعتها في كل مكان وأحبتها جل الأوطان**".[3]

إن كل الباحثين المغاربة الذين اشتغلوا على مواقف الحجوي لم يستطيعوا الحسم في موقعه فمن قائل أن آراءه كانت مبنية ومؤسسة وفق ما كانت الشروط التاريخية والسياسية والثقافية للمرحلة.[4] ومن قائل أنه خط اسمه باعتباره ليس موظفا مخزنيا شغل مندوب الصدارة العظمى في العلوم والمعارف، وإنما

---

[1]– الصولي (حميد)، *" نازلة الحماية في نظر الفقيه المغربي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي"*، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش**، عدد 16 – 17، 2001 –2002، ص.86.

[2]– اليزيدي (محمد)، *" محمد بن الحسن الحجوي ومندوبية الصادرة العظمى في العلوم والمعارف على عهد الحماية الفرنسية "*، **مجلة دعوة الحق**، عدد 380، السنة 45، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2004، ص.106.

[3]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية، ح 254**، مخطوط المكتبة الوطنية، الرباط، ص.11.

[4]– الصولي (حميد)، *" نازلة الحماية في نظر الفقيه المغربي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي ...."*، م س، ص.80.

بأطروحاته وأفكاره التحديثية التي أكد من خلالها أن النهوض بالمغرب لن يتأتى بمجابهة الحماية، لكن بالمضي قدما في المشروع الإصلاحي، والتركيز على التربية والتعليم، حيث علق أمالا كبيرة على فرنسا للقيام بإصلاحات في هذا المجال،[1]

في كل انتقاداته للفوضى التي عاشها المغرب، يقول الحجوي في مسألة النظام: "... **ثم أدخل النظام على جميع الإدارات شيئا فشيئا ونظمها بنظام الحمايات أو المستعمرات ملطفا...غير مفاجئ ولا مبالغ في التنظيم بل يكتفي باسم النظام وشبهه شيئا فشيئا إلى أن يكمله ويوصله إلى ما يريد فتنسم المغرب نسيم النظام الطيب الشذى العنبري المسكي وقد بعد عهده به منذ قرون حتى ظن أنه لم يكن لسلفه نظام فادخل النظام للمالية والعسكرية فأتقنها إتقان فرنسا والدول العظام النظامية**".[2]

وهذا ما جعل الباحثة أسية بنعدادة تستخلص أن خبرة الحجوي بالمجتمع المغربي جعلته يستخلص أن سبب ضعفه هو افتقاده للنظام، فالنظام الذي يسير عليه المغرب منذ أقدم العصور – في نظره – كان قد هرم ونخرت عظامه وتشوه وجهه،[3] ولذلك كان مقتنعا أنه لا مدخل إلى الرقي بالمجتمع المغربي إلا بإدخال إصلاحات عميقة في بنيات المجتمع المغربي، حتى ولو كانت موجهة باختيار استعماري،[4] ويقول الحجوي في هذا الصدد: "**إن الجنرال ليوطي جاء إلى المغرب فوجدها في جنون من الفتن...وشرع في إصلاحات عظيمة يعرفها له أهل المغرب وغيرهم..**"،[5] ولذلك لم يتوان عن دعوة المغاربة إلى التعاون مع فرنسا ومصادقتها، حتى يستطيع المغرب النهوض من كبوته مؤكدا على ضرورة تحقيق وحدة الفكر والثقافة والتفكير.[6]

ويرى محمد معروف الدفالي أن موقف الحجوي من الحماية لا يمكن فصله عن موقفه من السياسة بشكل عام، إذ أنه يفرق بين الشريعة والسياسة، وبذلك فإن مواقفه تلتقي في مضمونها مع المواقف التي انتهى إليها أستاذه محمد عبده وذلك باقتصارهما على الدعوة إلى العقيدة والإصلاح، إذ أنهما معا لم يكن لهما حرج في التعامل مع الاستعمار والتعاون معه من منطلق الأمر الواقع الذي لا يرتفع، ولم يدخر

---

[1]– اليزيدي (محمد)، *" محمد بن الحسن الحجوي ومندوبية الصادرة العظمى ....."* ، م س ص.107.

[2]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب....**، ص. 11-12.

[3]– بنعدادة (اسية)، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية – محمد بن الحسن الحجوي نموذجا**–، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003، ص.157.

[4]– الحسني (اسماعيل)، *" سؤال التحديث والاختيار الاستعماري في شخصية محمد بن الحسن الحجوي "*، **ندوة المقاومة بين الفعل الفردي والجماعي، مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد 6، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2001، ص.29.

[5]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية...**، ص.24.

[6]– اليزيدي (محمد)، " محمد بن الحسن الحجوي ومندوبية الصدارة العظمى ...، م س ص.107.

جهدا في هذا الباب قصد إصلاح التعليم.[1] يقول في الأوضاع التعليمية المتردية: "... **وقد سدت أبواب العلم في وجوههم _أي المغاربة_ والحال أن غيرهم من الأمم يتقدم وهم محرومون.**".[2]

لقد كان الحجوي معجبا بعلمانية فرنسا، وبمقيمها العام ليوطي، وبالرغم من ذلك فإنه لم يتوانى في انتقاد ما لم يعجبه ومراسلة المقيم العام في ذلك وفي مخاطبته للمقيم العام يقول:" **لقد مضى على المغرب عمر جيل وهو في حضن فرنسا العلمانية الديمقراطية ومع ذلك لا تزال الوظائف توزع حسب الوجاهات من غير اعتبار كفاءة علمية أو نزاهة أو مقدرة أحوذية ومن غير اعتبار إجازة علمية أو امتحان أو مسابقة أو مناظرة أو تدرب تدريجي من أصغر وظيف إلى أعظمه والحال أنكم قد أنشأتم في البلاد نشأة مثقفة ثقافة فرنسية عربية وبجانبها نشأة القرويين**".[3]

إلا أنه كان مقتنعا بأن الحماية أصبحت تكتسح الإنسان المغربي، مما دفعه إلى الدعوة لتأسيس مدارس تنشر العلم للمحافظة على الشخصية المغربية عن طريق الانفتاح على الثقافة الغربية، وأن ذلك هو السبيل للخروج من العزلة والانكماش، مبينا أن فرنسا عملت منذ دخولها المغرب على التفكير في الثقافة العقلية والثقافة الأهلية، وأن نظرتها لم تقتصر على الانتفاعية كعادة الشرهين من المستعمرين،[4] لذلك نجده علق آمالا عريضة على فرنسا لإدخال علوم عصرية تعود بالنفع والخير على المغاربة.[5]

علق الحجوي آمالا كبيرة على فرنسا من أجل النهوض بالمغرب ووضعه في ركب الدول المتقدمة يقول: "**فمن مصلحتنا الأكيدة أن نجعل في يدها، وأن نضفيها ونتحد معها حتى تنهض بالمغرب من كبوته للمستوى اللائق بمجده التاريخي ومكانته بين الأمم، تعاون يفرضه العصر، بل يفرضه منطق التقدم والقوة اللذان أصبحا إلى جانب فرنسا الدولة الحامية**"، وفي وصفه للحالة المالية بمغرب الحماية تشجيعا للمغاربة بالقبول بالحماية: " **وبعد الحماية صارت الميزانية تتضخم شيئا فشيئا فلما صارت مائة مليون فرنك قلنا هذا الفلس أما الآن فقد جاوزت الألف مليون للميزانية الكبرى فإذا أضفت ميزانيات البلديات فزد نحو ثلث ذلك فميزانية الدار البيضاء وحدها تقارب ميزانية المغرب القديمة أو تزيد عليها وزد على ذلك فاسا أو مراكش الكل متقارب بل كل مدينة أو قرية لها ميزانية خاصة بها تقبض على الأهالي**"[6]

---

[1]– الدفالي (محمد معروف)، *" القرويين والصراعات السياسية..."*، م س، ص.98.

[2]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب** ...، م س، ص.24.

[3]– المرجع السابق، ص.28.

[4]– بنعدادة (اسية)، *"مفهوم الحماية عند الحجوي"*، **هسبريس تمودا**، العدد 39، الجزء1، منشورات كلية الآداب، الرباط، 2001، ص.110.

[5]– اليزيدي (محمد)، *" محمد بن الحسن الحجوي ومندوبية الصدارة العظمى .."*.، م س، ص.108.

[6]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب** ....، م س، ص.16.

لقد اقتنع الحجوي بحماية فرنسا، بالرغم مما تحمله كلمة حماية في نفوس المغاربة ووجدانهم من وقع سئ، والتي ترمز إلى الاستعمار، مما جعله متعاونا مخلصا لفرنسا إذ تبدلت نظرته للفرنسيين منذ أن عينه المولى حفيظ على رأس المندوبية العظمى للعلوم والمعارف، مما جعله يطلع على النوايا الحسنة للفرنسيين على حد تعبيره اتجاه الأمة المغربية، باعتبارهم رجال يحبون تلاقح الحضارات، ولو مع أمة ضعيفة مثل المغرب." **وعلمت أن رجال الحماية ليسوا هم أولئك المحتلين العتاة الشرهين، بل هم رجال يحبون أن يختلطوا بالأمم الضعيفة ولو كانت من أصل سامي غير أصلهم، وعلى دين غير دينهم... فنحن نريد أن نرقى، وهم يريدون أن يأخذوا بيدنا ليصلوننا لمستوى هذا الرقي، فيتقارب بعضنا مع بعض لنتمكن من التعارف بقلب واحد، لأن التقارب المبني على العلم علاقة لا تنقطع... وهي الوصلة التي إذا كملت بين أمتين ارتقت ودا صادقا** "[1].

من خلال ما سبق يتبين أنه لم يستطع الباحثون في مواقف الحجوي من الحماية أن يضعوه في موقع واحد فمن يعتقد أن نية الحجوي كانت صادقة في التعامل مع فرنسا، وأن ذلك كان قصد الرقي بالمغرب من وضع الانحطاط إلى وضع التقدم، وبذلك فهو كان يعي ما يفعل، مستعملا الحماية كأداة لإدخال الحداثة إلى المغرب، وتجاوز الركود،[2] وهناك من وضعه في قفص الاتهام معتبرا تعيينه في منصب مندوبية المعارف كان استجابة للسياسة الاستعمارية القاضية باستغلال النخب المحلية، وأن فرنسا هي التي استخدمته من أجل القيام بأدوار الوساطة والدعاية للمدرسة الفرنسية بالمغرب،[3] مستغلين كتاباته عن الاصطدامات والمعانات التي عاناها والشتائم التي تعرض لها ممن كانوا ضد التعليم الفرنسي بالمغرب.[4]

وإذا كان موقف الحجوي هو موقف من السياسة بشكل عام، وينحاز إلى الحماية الفرنسية مع عدم الجزم بسوء نيته، فإنه من خلال كتابات محمد بن محمد الأعرج السليماني، يتبين أن هذا العالم قد انحاز ما مرة للحماية الفرنسية، فموقفه من حصار القبائل لمدينة فاس، كان سلبيا، واعتبر أن طلب السلطان المعونة من الجيش الفرنسي، هو طلب مشروع لردع القبائل الثائرة، متهجما على قبائل بني مطير بقوله: " **وجاهرت بني مطير بالعدوان، ونسوا قديم الإحسان، وشددوا الحصار على المدينة، وأحاطوا بها إحاطة**

[1]– الصولي (حميد)، *" نازلة الحماية في نظر الفقيه المغربي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي ...."* م س ، صص.83-84.

[2]– بنعدادة (اسية)، *"مفهوم الحماية عند الحجوي.."*، م س، ص.113.

[3]– اليزيدي(محمد)، *"محمد بن الحسن الحجوي ومندوبية الصدارة العظمى ..."*، م س، ص.109.

[4]– بنعدادة (اسية)، *"مفهوم الحماية عند الحجوي..."* ، م س، ص.110.

الموج بالسفينة، وعمت الأكدار، وغلت الأسعار، وحار الدليل، وعز ما تلافي ما دبر بليل، وكانت مطالب القبائل الثائرة بعيدة الإجابة، وعديمة الإصابة".[1]

لقد برر السليماني هذا الموقف بحكم الضرورات تبيح المحظورات، مشيدا بالأمن والآمان الذي كان يسود الدول الامبريالية آنذاك ومنبهرا به، ولذلك فقد اعتبر أن دول الاستعمار في ذلك الزمان كلما "**.... عمروا بلاد ونزلوا بساحاتها، بثوا فيها الأمن واستنتجوا خيراتها، وربطوا بين مدنها أسلاكا تلغرافية، لجلب الأخبار، وفتحوا طرقا جادة مرصفة للتجارة، والعربات المركبات وغيرها، وبنوا على مجاري المياه والشعاب جسور في غاية الإتقان".**[2]

إن انحيازه لفرنسا كان واضحا كذلك في أحداث فاس الدامية، فإذا كان جهابذة الاستعمار نعتوا فاس بالمجرمة فإن السليماني برر الإجرام إذ اعتبر الدفاع عن المدينة إجراما والثورة ضد الاحتلال فتنة، والمسبب للأحداث مظلوما ومما قاله في ذلك: " **جاؤوا بما لا يسوغ شرعا ولا مروءة، ولم يقتصر صنيعهم على الضباط فقط، بل تعدوا إلى الملكيين فقتلوا منهم جماعة، ولم يسلم من القتل إلا من آواهم الأهالي إلى بيوتهم، ودافعوا عنهم بكل مروءة، و كثرت الغوغاء، وانخرط فيها أرذال السفهاء، ومدت الأيدي إلى حارة اليهود (الملاح) فنهبتها، ولم يسع الإسرائيليين إلا الفرار لقصر السلطان لصف بيوتهم، فامنوا على أروحهم، وجعل ذوو مروءة من أهل فاس يحملون إليهم القوت مدة الفتنة، واشتد الكرب وعم الحزن واستفحل الداء وعز الدواء ... وعلى كل حال كان الخطب عظيما والمصاب أليما"**،[3] لم يخف في حديثه أن يصور أن فاس وساكنتها تعاطفوا مع المستعمرين والمؤيدين لهم، ولو أخذنا عنه فقط لاعتبرنا أن فرنسا كانت محبوبة، وأن محبيها أكثر من المناهضين لها.

لقد كان السليماني مثله في ذلك مثل الحجوي، إذ كانا منبهرين بالنظام العلماني وفي ذكره لمحامد وانجازات الإدارة الاستعمارية لم يخرج على ما قاله الحجوي في ذلك، وفي وصفه للتغيرات التي طرأت يقول: " **سائر مدن المغرب اتسعت وتبحر عمرانها، زهت أطرافها، ولولا المحافظة على حارات الأهالي كآثار قديمة لتغير شكلها ..... ومنها فتح مكاتب التهذيب بسائر المدن والقرى وأحياء القبائل، وفتح مدارس ثانوية وعالية بالعواصم، ونشر اللغة الفرنسية...ومما زاد بسائط المغرب بهجة وجمالا،**

---

[1]– السليماني (محمد ابن الاعراج)، **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، تحقيق عبد الرزاق بنواحي، رسالة لنيل دبلوم الدرسات العليا في التاريخ المعاصر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز، فاس،1997، ص.426.

[2]– السليماني (محمد ابن الاعراج)، **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**، مطبعة الأممية، الرباط، 1981، ص.17.

[3]– السليماني (محمد ابن الاعراج)، **زبدة التاريخ** ...، م س، ص.429.

وجود المعمرين الفرنسيين بأنحائها ...لقد لبست هذه المنطقة الفرنسية ثوب الكمال، وأخذت زخرفتها وزينت، وسحبت على غيرها مطارق الجمال".[1]

ب- بعض المواقف المعارضة للحماية

وبعد الاطلاع على موقفي الحجوي والسليماني لا بد من التطرق لموقف الكتانيين ونورد موقفين لعالمين من هذه الأسرة التي استأثر المغرب بأبنائها، وهما محمد بن عبد الكبير ومحمد بن جعفر.

كان الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني يحارب أصحاب الامتيازات الأجنبية، والموالين للكفار، ويصرح لهم بأنهم نذر الشر على المغرب، ويقاطعهم، ويدعو الناس لفعل ذلك، ويتجنب المرور على الأحياء التي يقطنونها.[2]

ومن المواقف المشهود بها لمحمد بن عبد الكبير الكتاني، موقفه من الفرنسيين، ومخاوفه من السيطرة الفرنسية على السيادة المغربية، وتحذيره للسلطان من ذلك، أعطت صدى في جريدة السعادة التي قالت: " **إن السيد محمد بن عبد الكبير الكتاني قابل السلطان، وخوفه محذرا إياه من إدخال الإصلاحات بالإيالة، وقيد عقل مولانا بالزهد القولي".**[3]

وقد أشار على السلطان عبد العزيز بمعاكسة حكومة فرنسا، ومعارضتها فيما تطلبه من إقامة الإصلاح الواجب جعله في الظروف الحاضرة حسبما كان شائعا ومعلوما، كما حذره من الأطماع الفرنسية في الزحف عل الحدود الشرقية المغربية واقتطاع جزء من الأراضي المغربية وضمها للجزائر الفرنسية.[4]

لقد كان للكتاني شجاعة فائقة وكان رجل دين وسياسة، إذ كان يتدخل في سائر الأمور والقضايا والشؤون، علمية كانت أو سياسية، داخلية أو خارجية. مما جعل مواقفه تتأرجح بين الدفاع عن السلطان وإزعاجه في كثير من الأحيان وهو ما يفسر سجنه وموته على يد السلطان.

وفي موقفه من مؤتمر الجزيرة الخضراء، كان الكتاني يلح على السلطان بعقده في فاس بدلا من أي دولة أوربية، وذلك قصد التحكم فيه وتوجيه الأعضاء المغاربة وجهة سديدة، إلا أن المغرب لم يستطع إقناع الدول الأوربية بذلك، فكان للعلامة الكتاني رأي آخر يتمثل في اختيار "...**ممثلي المغرب من ذوي**

---

[1]- السليماني (محمد ابن الاعراج)، **زبدة التاريخ** ...، م س، ص.436.

[2]- الكتاني (محمد الباقر)، **أشرف الأماني بترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني**، تحقيق نور الهدى عبد الرحمان الكتاني، ط1، بيروت، 2005، ص.335.

[3]- **جريدة السعادة**، الاثنين 29 ذي الحجة 1322.

[4]- الكتاني(محمد الباقر)، م س، ص.354.

الغيرة على دينهم ووطنهم، والكفاءة في ميدان السياسة والمعرفة، وذكر أسماء شخصيات هامة، من بينها: تلميذه باشا سلا –إذ ذاك– أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد السلاوي".[1]

انعقد المؤتمر بالجزيرة الخضراء سنة 1906، وانتهى بتأكيد حق الدول الأوربية التدخل في شؤون المغرب، مما اضطر الكتاني إلى مقابلة السلطان والإلحاح عليه بعدم الموافقة على الشروط المفروضة فيه، إذ ترك للوفد المغربي فرصة الموافقة من عدمها، لكن دعاة التدخل نجحوا في إقناع المخزن قصد ذلك، حسب الكتاني.[2]

يسجل للكتاني مواقف مهمة ضد الاستعمار، إلى درجة المعاداة إذ قيل أنه لو اعتمدت خططه لنجا المغرب من الاستعمار، وهذا ما لا يمكن تصديقه لان المغرب كان في وضعية مهترئة على جميع المستويات، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكانت الدولة تعرف ضعفا كبيرا مما يجعل الكفة مائلة في اتجاه القوى العظمى آنذاك وبالتالي ستطبق سياستها الدولية والمتضمنة للمشروع الاستعماري.

ومع بدء الجيوش الفرنسية في احتلال المغرب من الدار البيضاء ووجدة، نتيجة مقتل الطبيب الفرنسي موشان بمراكش لأنه رفع الراية الفرنسية من على بيته، وعلى اثر قلب قطار بالشاوية كان يحمل عمالا أجانب ومواد لازمة لبناء مرفأ مرسى الدار البيضاء من طرف شركة فرنسية.[3] ثار الكتاني، وكرس ليله ونهاره للنضال والكفاح، وكانت دعواته وتحريضه على الجهاد نابع من رؤية دينية لرد الكفرة عن بلاد المسلمين بعدما رأى تقاعس الحكومة المغربية في الدفاع عن المغرب بتجنيد الجنود.

وقد أرسل رسائل لتلامذته بالشاوية يثمن فيها جهادهم في سبيل الله جاء فيها: " **ولو لم يكن في فعلكم إلا أنكم أحييتم فريضة الرباط في سبيل الله، كان لكم الثناء الحسن والذكر الجميل، والمحمدة والعز ولسان صدق في الآخرين، فكيف وقد أحييتم فريضة الجهاد الذي لا يقوم الدين إلا به، وما صلح أمر أول الأمة إلا به، ولا يصلح آخرها إلا به".**[4]

وفي وصفه لبسالة المقاومة بالشاوية وتشجيع صمودها قال: "**وقد تعجب الخلائق من صبركم، وثباتكم، وقالوا: إنما هذا الصبر على عهد الصحابة الكرام، وتحقق الناس زيادة المدد المحمدي وفيوضه، وعناية أمته، وحفظه لهم ورعايته لهم، على ما كانوا عليه من عمل وإن أساؤوا وفرطوا وعصوا، ووقع لهم الفتور في الأوامر والنواهي".**[5]

---

[1]– الكتاني (محمد الباقر)، **أشرف الأماني بترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني..** ، م س، ص.355.

[2]– نفسه، ص.356.

[3]– الكتاني (محمد الباقر)، م س، ص.356.

[4]– الكتاني(محمد الباقر)، **أشرف الأماني بترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني..**، نفس المرجع السابق، ص.359.

[5]– نفس المرجع السابق، ص.362.

لقد قدم مجموعة من الوصايا لمجاهدي الشاوية من قبيل الحفاظ على الصلوات والآذان وقراءة القرآن، وقدم نداءا إلى عموم المسلمين يدعوهم فيه إلى الائتلاف والاتحاد والقيام بفريضة الجهاد معيبا عليهم عدم إعانة إخوانهم في الشاوية جاء فيه: "...**يا معشر المسلمين، كيف بكم سمعتم منذ مدة أن العدو فاجأ الدار البيضاء، وحاصره المسلمون حقا وصدقا، الأبطال الموحدون الشجعان...القائمون بأنفسهم وأموالهم ورجلهم وخيلهم لقتال أعداء الله تعالى وأعداء رسوله، ومدافعتهم عن بلاد المسلمين، فلم تعينوهم ولم تأتوهم ولم تفرضوا لهم فرضا من عندكم، مع أنكم أيضا شجعان، وفرسان موحدون أهل مال وقوة ونجدة وإقدام، وغيرة على الدين...**".[1]

وقد ساهم الكتاني في الأحداث السياسية لمغرب عشية الحماية وكان من المساهمين، بل من مهندسي البيعة الحفيظية المشروطة بالجهاد والشورى، وكان سندا قويا للسلطان عبد الحفيظ، وحتى بعد أن وقع الجفاء بينهما بتهمة أنه يريد الملك لنفسه، ومما زاد في شك المولى حفيظ فيه هو انه كان من وضع شرط إلغاء مؤتمر الجزيرة الخضراء.[2] مما دفع بالشيخ الكتاني إلى التفكير في الهجرة خارج فاس والسكن بدار متواجدة بقبائل آيت يوسي متواضعة بجبال الأطلس، فكانت هناك آراء متضاربة حول هجرته فمن قائل من أنه يدبر لانقلاب على عبد الحفيظ ومن قائل بأنه يريد الاعتزال للعبادة.[3]

وهو في طريقه مهاجرا هو وعائلته ألقى عليهم جنود المولى عبد الحفيظ القبض وأرجعوهم إلى فاس، وبعد مناقشة مع السلطان أمر باعتقاله، وبعد ذلك أمر السلطان بجلده ألفي جلدة أمام قصر الخصيصات، مما أدى إلى مرضه إلى أن توفي،[4] وبموت الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني لم تنتهي مقاومة الكتانيين للاستعمار بل هناك العديد من شيوخهم الذين أبانوا عن مواقف واضحة من الحماية الفرنسية على المغرب. إذ استمر الأب عبد الكبير الكتاني في الدعوة إلى الجهاد.

وبعد دخول فرنسا بموجب معاهدة الحماية استمر الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في الدعوة إلى الجهاد، واتخذ موقفا معاديا للحماية وأتباعها يقول: "**انه يا امة محمد (ص)، قد نزل بنا من قبل أعداء الله تعالى، وأعداء رسوله (ص)، وأعدائنا، ما هو غير خاف عليكم، بل هو معلوم بالتواتر والعيان لديكم، فإنهم دمرهم الله قاموا على ساق الجد والاجتهاد، في أخذ الأهبة والاستعداد، وقصدوا بلاد المسلمين في كل جهة، وانتحوا نحوها على كل وجهة، لا يرون فرصة في الإسلام إلا انتهزوها، ولا شاردة فيه إلا أخذوها واقتنصوها، ولا حكومة ضعيفة إسلامية ليس لها حام إلا محوها وضبطوها، ولا حيلة أو خديعة تضر بالمسلمين، وتوهن قواهم إلا أجروها وفعلوها، ولا طائفة من جهل المؤمنين أمكنهم إدخالها في**

---

[1]- الكتاني(محمد الباقر)، **أشرف الأماني بترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني**..، نفس المرجع السابق، ص.369.

[2]- نفسه، ص.394.

[3]- نفسه، ص.420.

[4]- نفسه، ص.420 وما بعدها.

التنصير إلا نصروها وكفروها، ولا طريق تنتهي إلى معادن الثروة ومنابع الغنى الا سلكوها، لا يقفون في ذلك عند حد، ولا ينتهون فيه إلى عد"[1]

عمل الشيخ على التأصيل لأفكاره ومواقفه من الحماية الفرنسية، إذ أنه كان يتنبأ قبل دخول الاستعمار، بدخوله وأرجع ذلك التفسخ الذي أصاب الأمة والى اختلاف كلمتها، مما جعله يؤكد أن الجهاد واجب بقول العلماء والفقهاء دون الرجوع إلى السلطان بقوله: "... **إذا نزل العدو بأرض الإسلام أو قريبا منها مريدا الدخول إليها ، فإن الجهاد يتعين على أهلها وعلى إمامهم، شيوخا وشبابا ، أحرارا وعبيد، بل ولو على النساء إن كانت لهن قوة، ولا يتوقف قتالهم للعدو النازل بهم على مشورة الامام، ولا على إذنه، لا سيما إن بعد منهم**".[2]

ولقد أورد مجموعة من المواقف المؤيدة لموقفه من الاستعمار بشكل عام، ومن الجهاد وأورد قول ابن الحاجب " **ويتعين _ أي الجهاد_ على من نزل بهم عدو وفيهم قوة عليه، فإن عجزوا ، تعين على من قربهم منهم حتى يكتفي**".[3]

وبذلك فان الشيخ الكتاني اتخذ موقفا واضحا مما يصيب الأمة الإسلامية عامة والأمة المغربية بشكل خاص بقوله: " **فأهل قطر تلمسان والجزائر والأندلس مثلا حيث لم يقدروا على دفع العدو عنهم، كان يجب على من والاهم من أئمة المشرق والمغرب، أن يعينوهم بالجيوش والعدة ونحوها، وحيث عصى من والاهم ولم يعن، أو عجز عن الإعانة، تعين على من والاهم... وهكذا**".[4]

ولقد عدد الكتاني مجموعة من الأسباب التي أدت إلى القبول بالمذلة والهوان عند المسلمين، وعدم نصرة إخوانهم مما حل بهم من الاستعمار والضغوط، ومنها حسب الشيخ ضعف الإيمان، وانتشار الرشوة ، والطمع وقبول الهدايا، وتشتت الكلمة...وحمل المسؤولية إلى الإمام في الاستعداد للجهاد بقوله: "**ويلزم الإمام _أي: السلطان_ أن يأمر أهل القدرة بالاستعداد والتأهب للعدو، وباقتناء الخيول والآلات، وتعلم الرماية والسباحة...وغير ذلك من كل ما فيه تدريب وتمهيد للقتال، ونفع في جهاد العدو الكافر، وعليه هو أيضا أن يتأهب بما يمكنه من تحصين الثغور والحصون وسدها...**".[5]

---

[1]- الكتاني (محمد بن جعفر)، **نصيحة أهل الإسلام بما يدفع عنهم داء الكفرة اللئام**، تحقيق محمد حمزة الكتاني، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، صص.57-58.

[2]- نفس المرجع السابق، ص.77.

[3]- نفسه، ص.78.

[4]- نفسه، ص.77.

[5]- نفسه، ص.89.

وفي تحريضه للمغاربة وتحميلهم مسؤولية الجهاد أمر الشيخ بوجوب تدريب الشعب كله وعدم الاكتفاء بجيش السلطان، ويذكر أن من يدعي أنه إذا وقع دخول عدو بلادنا فإن جيش السلطان يكفي، فذلك جبن وكسل،[1] وبذلك فابن ابي جعفر الكتاني كان يهدف من خلال كلامه بأن العدو لا يرد إلا بالحرب الشعبية لا بالجيوش النظامية.

لقد أكثر العالم في الحديث عن التكتيكات العسكرية، وكيفية الاستعداد للحرب، وكرس حياته للرد على العلماء الذين اختلفوا معه في مسألة الجهاد مع عدم ذكر أسمائهم، وذلك بذكر البراهين الدينية لراهنية الجهاد في تلك المرحلة.

لقد كان لهذين الشيخين الجليلين مواقف مناهضة للحماية وللامتيازات الأجنبية ولا يخافون في الحق لومة لائم، ومن المواقف الأخرى المناهضة للحماية لكنها أكثر علمية موقف الشيخ العتابي الذي عمل على فضح الحماية والبحث عن الدعم اللوجستيكي للمقاومة المسلحة.

من المواقف المشهود لها عند العلماء ضد الحماية الفرنسية، موقف الشيخ العتابي الذي كان له موقف صريح من الحماية، ومارسه إذ أنه بعد أن توغلت الحماية واستولت على المؤسسات وهمشت رجال المخزن، ثارت ثائرته، بعد ما رأى الشيخ الدكالي يهان من طرف الفرنسيين،[2] لقد كرس العتابي حياته في الاستانة، التي حظي فيها بترحاب وتكريم من الشخصيات الشرقية والمغربية النازلة بها، وربط صلاته بعلي باش حامية، مما سهل له، حتى أنه حضر عند الخليفة محمد رشاد الخامس، فأحاطه علما بالأوضاع العامة بمغرب الحماية، وبطولات المغاربة في مقاومة الاستعمار.[3]

كان العتابي سفير المقاومة المغربية بالآستانة، إذ بلغ للعالم رفض المغاربة للاستعمار الفرنسي، ورفضه للحماية مما يفسر أكاذيب فرنسا على العالم كله بأن المغرب خاضع للحماية بإرادته، وبذلك يكون العتابي من الأوائل الذين اتخذوا من النضال الدبلوماسي واجهة حقيقية لمواجهة المستعمر.

وبعد حلوله ببرلين، حاولت ألمانيا أن تستغله من أجل أن يقود واجهة سياسية وحربية ضد فرنسا في المغرب، لكنه رفض خطط ألمانيا، مبينا أنه لا يريد المقام فيها، ولن يرض استبدال الآستانة بالعمالة، وبذلك رفض كل ما لا يتفق وخطته الوطنية التحريرية الهادفة إلى الاستعانة بألمانيا لصالح المعارضة والمقاومة بالمغرب، وعاد إلى الآستانة، من أجل المشاركة في المؤتمر الإسلامي المنعقد بها، وكان

[1]– الكتاني (محمد بن جعفر)، **نصيحة أهل الإسلام بما يدفع عنهم داء الكفرة اللئام...**، م س، ص.91.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 1**، م س، ص.227.

[3]– نفسه، ص.227.

يسعى لدى دولة الخلافة وجمعية الاتحاد والترقي للاعتراف باستقلال المغرب، والتعهد بإخراج المحتلين منه فرنسيين وإسبان.[1]

وبعد انتهاء أشغال المؤتمر، بدأت الترجمة الفعلية لمواقفه عوض الاحتفاظ بها حبرا على ورق، فتكون وفد من أعضائه ليبلغ الرسالة إلى العالم المحايد عن الحرب العالمية الأولى كالدنمارك والسويد، لقد عمل الأعضاء وهم العتابي وشكيب أرسلان وعبد العزيز جاويش وعلي باش حامية على تقسيم مهامهم، تولى العتابي مهمة الدعوة للقضية الوطنية المغربية، وفضح خطط فرنسا واسبانيا في المغرب، ضمن المهمة المركزية المتمثلة في تنوير الرأي العام بخصوص قضايا العالم الإسلامي عامة، والأقطار المغلوبة على أمرها خاصة ومن بينها تونس والجزائر والمغرب ومصر وليبيا، واستغل الوفد ما كانت تسود بهذه البلاد من أنظمة ديمقراطية.[2]

لقد ساعده الوفد المرافق في ترجمة بياناته وكتاباته إلى اللغات الأجنبية، ولقيت دعوته للقضية الوطنية صدى كبيرا في الصحافة العالمية، ووردت في صحافة باريس نفسها، أصداء الحملة ضد العدوان الفرنسي والاسباني، لم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي في ما يقوم به الوفد الإسلامي عامة والعتابي خاصة، مما دفع المحكمة العسكرية الفرنسية أن تدينه، وتحكم عليه غيابا بعدم العودة إلى المغرب، واستولت على ممتلكاته تشفيا وانتقاما من أعماله المزعجة.[3]

إن هذا الحكم لم يزده إلا إصرارا على مواصلة الكفاح والدفع بالقضية المغربية إلى الأمام، وذلك باستصدار قرارات هامة في المؤتمر المنعقد في اسطوكهولم عاصمة السويدية 1917، ويمكن إجمالها في: إعلان استقلال المغرب التام، وضم إقليم شنغيط إلى المغرب، ومناشدة كل دول الحياد للعمل حتى يصبح الاستقلال المغربي مطلبا نافذا.[4]

ازداد نشاط العتابي، وعمل للاتصال برجال الدولة في بعض الأقطار الأوربية، بما في ذلك ألمانيا آملا أن يكون النصر حليفها في نهاية الحرب، ولم يقطع العتابي صلته بكل المهتمين بتحرير البلاد من داخل المغرب، وفي طليعتهم رجال المقاومة المسلحة، ليعلم المجاهدون أن لهم أنصارا بالخارج، يخوضون معركة أخرى من أجل استقلال المغرب، وذلك قصد تثبيتهم وتقوية عزيمتهم.[5]

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 1**، م س، ص.228.

[2]– نفسه، ص.229.

[3]– نفسه، ص230.

[4]– المرجع نفسه، ص.230.

[5]– نفسه، ص.230.

لم يقتصر العمل الذي يقوم به الشيخ العتابي على الجهاد الدبلوماسي والسياسي، بل كان يعمل جاهدا من أجل تدبير الأمور اللوجستيكية من عتاد وجنود لمقاومة الاحتلال، وكاد أن ينظم المقاومة، بعدما ضمن دعم دولة الخلافة رجالا وعتادا، وعرض السلطان عبد الحفيظ أن ينظم المقاومة ويعلن الجهاد، لكن عبد الحفيظ رفض لأسباب لم يتم الكشف عنها.[1]

في نهاية الحرب العالمية الأولى اضطر الشيخ أن يقيم في مصر، بدعوة من ملكها محمد فؤاد، واستمر في منفاه من أجل القضية الوطنية، وبذلك فان العتابي، قد اتخذ موقفا عدائيا للحماية الفرنسية والاسبانية مبكرا، وترجمه إلى أرض الواقع، بل لقد أسهم باسم العلماء والنخبة الواعية المخلصة، في جميع حركات النهضة الإسلامية.

إلى جانب الحجوي والكتاني والعتابي يمكن اعتبار شيخ الإسلام **محمد بن العربي العلوي** في طليعة العلماء والمثقفين الذين يجب الوقوف عند مواقفهم الشجاعة من الحماية الفرنسية، فشيخ الإسلام له مرجعتيه سلفية، وهذه ستكون فيما بعد الأرضية الأساس التي شكلت الحركة الوطنية المغربية، اشتد الصدام بينه وبين فرنسا في مناسبات عدة، أدت به إلى النفي مرارا والتضييق على حريته.[2]

فأول موقف اتخذه من الحماية بعد تنازل المولى حفيظ عن الملك ومغادرته فاس في اتجاه طنجة، أنه قرر هو الأخر مغادرة المدينة، وينوي الهجرة إلى أرض لم تحكمها أيادي الاستعمار مثل العديد من العلماء الذين فضلوا الهجرة على القبول بالحماية، لكن الغدر الفرنسي بعبد الحفيظ وظروفه، جعلته يبقى في المغرب مجبرا،[3] لكن بقاءه في المغرب لم يزده إلا كرها لفرنسا، واتخاذ جميع التدابير لإطلاق الدعوة إلى الجهاد والثورة ضد المستعمر، ففكرة الجهاد مرتبطة بصميم فكره السلفي، فهي ليست جديدة عليه وهو العالم الشاب الذي قرر بدون تردد عند احتلال مدينة الدار البيضاء الالتحاق بجيش المقاومة، وعرض كتب خزانته للبيع لتجهيز نفسه للالتحاق بصفوف المقاومة.[4]

لقد عمل الشيخ على الإفتاء بالجهاد ووجوبه ضد الاستعمار، إذ استقبل وفدا من تافيلالت في هذا الشأن، بعد لومهم على قدومهم من تافيلالت إلى فاس من أجل هذه الفتوى، مع العلم بوجود علماء أكفاء ذكر منهم محمد بن أبي القاسم المدغري الإمام الراتب بقصر أصرغين تافيلالت، وهو من المتحمسين

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 1**، م س، ص.231.

[2]– العلوي (محمد الفلاح)، *"السلفية المغربية بين محمد بن الحسن الحجوي ومحمد بن العربي العلوي "*، **مجلة المناهل**، عدد 24، شتنبر 2000، منشورات وزارة الشؤون الثقافية المغربية، الرباط، ص.200.

[3]– الفلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 9**، الطبعة الأولى، شركة الناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص.151.

[4]– السراج (أحمد)، *"الفكر السلفي عند الشيخ محمد بن العربي العلوي"*، **ندوة الحركة السلفية في المغرب العربي**، مطابع ميثاق، الرباط، 1989، ص.219.

للجهاد ومقاومة الفرنسيين منذ أن كانت القوافل تتجه نحو توات،[1] أشار عليهم بأخذ الفتوى شفاهية دون كتابة، وأكد صحة فتوى تافيلالت، وزاد عليها أن المتقاعس عن الجهاد مأثوم ويلقى غضب الله، وبالإضافة إلى هذا العمل، فان الشيخ عمل على توجيه طلبة القرويين وقدماء ثانوية مولاي إدريس، بالرجوع إلى البوادي التي جاؤوا منها حاملين معهم خطبا تحريضية.[2]

إن مواقفه الوطنية يعترف له بها أعداؤه قبل أصدقائه، فإذا كانت مواقفه قد عرفت تطورا تدريجيا، قصد تحرير البلاد والعباد، من الإصلاح الديني إلى الإصلاح الاجتماعي، ثم الإصلاح السياسي، إلى الموقف الثوري ضد الاستعمار، فإنه قال حسب تقرير السلطات الحمائية: " **أفضل أن أرى المغرب صحراء قاحلة يتمتع بالحرية والاستقلال، على أن أراه يسير في ركب الحضارة مقيدا بأغلال الاستعمار، لقد قبل المغرب حضارة على شكل عبودية، وثورة على شكل استعمار**"،[3] اتضح موقفه أفضل عندما بدأت مدرسته تخرج الرعيل الأول من الوطنيين المناهضين للحماية وقال عنه شارل اندري جوليان: " **أن وطنية السلفي أصبحت رمز التفكير لدى الشبيبة المغربية** ".[4]

ويذكر الفيلالي أن ابن العربي قد فكر ما مرة في المشاركة في حركة المقاومة المسلحة ضد الاستعمار وأنه "... **ذاع وانتشر أن الشيخ ابن العربي قد اشترى حصانا ثم هيأ نفسه للالتحاق بالمجاهدين في الشمال، مما كان له الأثر في نفوس الشباب من اجل الجهاد والمقاومة ضد العدو الاسباني كذلك وإذا كانت الحماية قد جندت علماء لتجريم الجهاد فإن الشيخ وقف ضدهم بالمرصاد، وأفتى بأن من مات وهو يقاتل تحت راية الكفار فهو كافر، ومن لم يقاتل ضمن صفوف المجاهدين فانه يلقى نفس المصير**".[5] لقد كانت هذه الفتوى نصرة لحركة محمد بن عبد الكريم الخطابي.

وبالرغم من تنامي أفكار الشيخ العلوي فإن السلطات الفرنسية لم تكن في غفلة عن تنامي هذه الأفكار ومتتبعيها إلى درجة تكون تيار بدأ يزعج الحماية، ويهدد أركانها بالزوال، لهذا كان ليوطي يطمح إلى توجيه السلفيين وفق طموحه وهواه، واستخدمهم كورقة يركز بها شيئا من نفوذه، لذلك كان يعمد إلى استخدام إحدى الشخصيات من السلفية الكبرى واسطة بينه وبين المخزن، وبينه وبين المثقفين والعلماء وعامة الشعب، وما إسناده بعض المناصب الحساسة لبعض أقطاب السلفية إلا دليل على ذلك، وإذا كان الحجوي قد أبدى استعدادا كبيرا لنوع من التعامل النفعي مع سلطات الحماية لمصلحة البلاد آملا في

---

[1]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 8**، ط 1، شركة الناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص.93.

[2]– نفسه، ص.94.

[3]– مستير (المصطفى)، *"تقرير سري للسلطات الحماية الفرنسية حول النخبة المغربية في بداية عهد الحماية "*، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 126، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2007، ص.140.

[4]– العلوي (محمد الفلاح)، *"دور الفكر السلفي..."*، م س، ص.185.

[5]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..، ج 8**، م س، ص.95.

تمرير نوع من الإصلاح التربوي والاجتماعي، فإن ليوطي كان يخطط لإسناد هذه المهمة لمحمد بن العربي العلوي لما له من حظوة ومكانة في نفوس الخاصة والعامة.[1]

وخلافا لمنهج الحجوي الذي فصل بين العقدي والسياسي، فان ابن العربي مزج بين ما هو اجتماعي وسياسي وديني وإصلاحي، حيث نجد أن الباعث الديني كان من وراء كل أعماله، ونسج خيوط ملحمة متكاملة عنوانها السلفية ضد الطرقية،[2] لقيت دروسه في القرويين إقبالا منقطع النظير، فكانت مجالسه لا تخلو من المخبرين والجواسيس، وذلك لعلم الفرنسيين بأن الشيخ يعتبر أن كشف السياسة الاستعمارية والتصدي لها من مهام العلماء، لدرجة أنه كان يرى معها علم العالم وعلم الشيطان إذ لم يرفض العالم مسايرة الاستعمار ضد أمته.[3]

مافتئ الشيخ العلوي يعتبر النضال ضد الطرقية من النضال ضد الاستعمار، وتمكن من خوض المواجهة على جبهتين، ضد الطرقية وضد الاستعمار، خاصة في أوساط التلاميذ والأنصار، واستطاع بنهجه هذا إيقاظ شعلة الوطنية والدفع بالشباب إلى العمل السياسي.[4] مع العلم أنه بدأ نشاطه واتصاله بالعمل من أجل التكوين ونشر الوعي الوطني وإصلاح العقيدة في وقت مبكر جدا.[5]

لقد خاض الشيخ حربا ضروسا ضد الطرقية، وكان لصدى دروسه ترددا بين طائفتين، الذين أدركوا أن الدين المفترى عليه تعرض للشعوذة والدجل من طرف أشباه المتصوفة، ويجب على الشبان محاربته فيهم. والذين تحكمت فيهم العادة، وأصبحت أسيرة لجماعة ممن انتحلوا صفة الطوائف واتخذوها وسيلة لتحقيق أغراضهم.[6] والمقصود بالطوائف هم الكتانيون الذين ارتموا في أحضان الحماية بقيادة زعيمهم عبد الحي. وانتشر فكر الشيخ بهذه الطريقة، محاربة الطرقية ونشر الفكر السلفي وبعدها الوعي السياسي، وكان المستهدف من ذلك هم الشباب.

وهنا يطرح السؤال من الذي دفع عبد الحي الكتاني وغيره من العملاء والرجعيين لمقاومة أفكار الشيخ ابن العربي؟، وبمعنى آخر محاربتهم لمدرسة الشيخ، لعل الجواب واضح ألا وهو التحالف الضمني بين الطرقيين وسلطات الحماية مما عجل بتطور الحركة السلفية إلى حركة وطنية، وهو ما لم يغب عن

---

[1]– الدفالي (محمد معروف)، *"القرويين والصراعات السياسية ..."*، م س، ص.97.

[2]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..، ج 9**، م س، ص.154.

[3]– العلوي (امحمد ابن هاشم)، **من وراء السدود أو الحركة الوطنية بفاس 1937 – 1944**، دار الثقافة، القاهرة، ط 1، 1980، ص.85.

[4]– الدفالي (محمد معروف)، القرويين والصراعات السياسية .... ، م س، ص.99.

[5]– الفيلالي (عبد الكريم)، التاريخ السياسي...، ج 9، م س، ص.153.

[6]– نفسه، ص.156.

إدارة الحماية ومنظريها كون أن مواجهة الطرقية هي حرب ضد عملائها وأعوانها وبالتالي فهي حرب ضد الاستعمار.[1]

لقيت الدعوة التي قام بها الشيخ محمد بن العربي العلوي صدى في عمق الشعب المغربي مما أدى إلى تبنيها من طرف مجموعة من الشباب، وكانت هذه الدعوة بسند من علماء أجلاء نذكر منهم: عبد السلام السرغيني، أحمد الشبهي وغيرهم، وتطورت هذه الحركة السلفية الدعوية إلى حركة وطنية سياسية قادت المعارك الطاحنة ضد الاستعمار.

كانت هذه بعض المواقف التي استأثر بها مغرب الحماية، والمعلوم أن طبقة العلماء كان لها دور كبير في توجيه الأحداث، هذه الطبقة التي كانت منتشرة في المغرب كله، وليست مقتصرة على فاس يقول عبد الكريم الفيلالي: " **أما في بقية المغرب فقد عرفت مدينة الرباط نشاطا موازيا في هذه المرحلة....لأنها كانت تتوفر على صفوة من العلماء، أبو شعيب الدكالي، ومحمد بن عبد السلام السايح، والمدني بن الحسني...**"[2] لقد كان هؤلاء وغيرهم بعضا من رجالات الرعيل الأول من الوطنية.

كما أن مدينة سلا عرفت بعلمائها الوطنيين الصادقين الذين كان لهم السبق في مواجهة الاستعمار، يقول الفيلالي: "**تعتبر مدينة سلا في الطليعة قبل كل مدن المغرب.. كانت السباقة قبل غيرها في مجال السياسة الوطنية.**"،[3] إن مدينة سلا كانت السباقة في مواجهة السياسة البربرية، حيث انطلق اللطيف الذي ازعج إدارة الحماية، وسنتطرق لذلك بالتفصيل.

ولقد كان لتطوان دور أساسي في مواجهة الحماية الفرنسية والاسبانية، وكان لهم دور كبير ليس فقط في المواجهة المباشرة للحماية وإنما في كشف الجواسيس، كما أنه كان لعلماء مراكش دور كبير في التصدي للحماية وعملائها، ولقد انخرط جل العلماء في كل المناطق المغربية في المعركة ضد المستعمر، كتافيلالت وسوس، والمناطق الجنوبية...

وإذا كان المغرب يحبل بالشرفاء فإن تاريخه عرف مجموعة من المتعاونين مع الأعداء، ساهموا في عرقلة المهمة الوطنية التي كان يقوم بها المغاربة الأحرار.

---

[1]- الدفالي (محمد معروف)، *"القرويين والصراعات السياسية ..."*، م س، ص.101.

[2]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي...، ج 9**، م س، صص.202-203.

[3]- نفسه، ص.204.

ثانيا: النخبة المغربية الشابة وتهيئ شروط مواجهة الحماية الفرنسية

1- العوامل المساهمة في تبلور الوعي الوطني .

أ- العوامل الموضوعية المساهمة في تبلور الوعي الوطني

إن السياسة الفرنسية المتبعة في مغرب بداية الاستعمار كانت من أهم أسباب بروز الوعي الوطني المنظم المطالب بعدالة القضية الوطنية، فالإصلاحات التي أدخلها المقيم العام ليوطي ساهمت في تهميش المغاربة وإعطاء امتيازات للمعمرين في كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يقول الحجوي: "...**والتجارة الأوربية والإسرائيلية لا الإسلامية وغير ذلك فكل ذالك شؤون لا تهم المغربي ولا يلتفت إليها إلا بابتسامات كاذبة لأنه لا يجني منها ربحا كثيرا وإن كانت من المعجزات الباهرات إذ فائدتها الحقيقة لغيره وهو إن استفاد بعض أفراده منها شيئا ما فبالتبع.**".[1]

يتبين من خلال الحجوي أن التجارة الحديثة التي أدخلتها فرنسا قد همشت المغاربة، ولم يستفد منها إلا المعمرين وبعض التابعين لفرنسا، وقد انتقلت التجارة من يد المغاربة إلى المعمرين يقول: " **وأما التجارة فقد كانت قبل الاحتلال كلها بيد الوطنيين وبالاحتلال خرجت منهم إلى غيرهم تدريجا وأفلست شركاتهم التي كانت قبل في فرانسا وانكلاتيرا وغيرها فكان ترقى التجارة تدليلا لهم لأسفل الحضيض ولم يقدروا على مجاراة غيرهم ولا وجدوا من يأخذ بيدهم أو يساعدهم حتى ذهبت التجارة منهم جملة بعد الحرب حيث فتحت البنوك أبوابها مرحبة بهم تزين لهم احتكار البضائع استجلابا للأرباح الباهضة التي ظهرت بارقتها أثناء الحرب وأيام الهدنة فما التقموا بعض اللقم منها حتى جاءت الأزمة الأولى إثر الصلح والثانية منذ هذه المدة ووقفت حركة البيع فصار البنوك يحتجون**".[2]

إن المدنية التي أدخلتها إدارة الحماية لم تكن تغري المغاربة إلا القليل منهم، فالمغاربة ألفوا حياة هنيئة، ومستقلة عن الأجانب، " **إن المغاربة لم يكونوا مشتاقين للمدنية الحضرية التي جاء الجنرال بمعجزاتها إذ سجيتهم القناعة والرضا بعيشهم البسيط ليسوا مهتبلين بتشييد الأبنية وزيارة السواح وتضخيم المدن وإحداث القرى وغرس الحدائق والغناء وتعبيد الطرق وتقريب كل بعيد وبهرجة كل جديد لعدم مبالاته بالرفه الذي يصير إلى غيره وليس لهم منه النظر فيه والتجسس عليه على أنهم كانوا مدربين على مشاق الأسفار وشظف العيش الذي كان يغني عن كثير من الأطباء والأدوية مكتفين بما في أراضيهم من خصوبة قانعين بزراعة عشرها وإبقاء الباقي للحيوانات مستريحين من التفكير فيمن يشتري منهم فواضل زراعتهم أو يبيعونها برخص لا يفي لهم بمصروفها**".[3]

---

[1]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية...**، م س، ص.13.

[2]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب...**، م س، ص.14.

[3]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب...**، م س، ص.13.

لقد استندت فرنسا في سيطرتها على المغرب على تشريع استبدادي، يسلب المغاربة وحدهم جميع الحقوق والحريات الفردية والعامة، كما تسند هذه السيطرة أنظمة بوليسية تحمي بوسائل القهر والمكر والبطش خطط ومؤسسات الاستعمار الفرنسي الذي يقوم منذ يومه الأول على التسلط العسكري، والاضطهاد السياسي، والاستغلال الاقتصادي، والاستلاب الثقافي، وعامة فإن هذا البرنامج العام كان يهدف لتسخير المغاربة لخدمة حفنة من الفرنسيين.[1]

إذا كانت سلطات الحماية بإصلاحاتها قد نزعت التجارة من يد الوطنيين، فإنها عمدت على استنزاف الأراضي من خيراتها المعدنية وانتزعت الأرض من مالكيها: يقول الحجوي: "...**فالويل كل الويل للمغربي الذي يوجد معدن في أرضه أو بجواره فإنما ذهبت أرضه وحلت به كارثة وليست له في ذلك من فائدة بل خسارة عظمى وطامة كبرى**".[2]

أما الصناعة المغربية فقد عرفت إفلاسا كبيرا إلا ما وجدت فرنسا فيها ربحا لها، يقول الحجوي: " **وأما الصنائع المغربية فقد أبادتها المصنوعات الخارجية ولا ننكر فضل الحماية في الإبقاء على بعض المصنوعات المغربية والأخذ بناصرها ومساعدتها كصناعة الجلد والصفر والفخار فإن الحماية نشطتها وأدخلت عليها تحسينات لا ينكر فضلها ولكن أكثر الصنائع الأخرى كمنسج الصوف والحرير والسباط المغربي قد باد بغلق أسواق الجزائر التي كانت مفتوحة في وجهها بسبب اتفاق عام 1901 وعام 1902 وسبب الإبادة أن الجزائر داست الاتفاق وأخذت منه ما هو نفع لها وأغلقت حدودها في وجه ما هو من صنائع المغرب ومنفع لصنائعه**".[3] ويضيف "... **كما أغلقت مصر والسنغال وغيرها أبوابها بسبب تغير أحوال القطرين المذكورين**".[4] وقد اعترف ليوطي وسجل في تقريره أن مجلس الحرف والصناعات التي كانت منظمة تنظيما محكما من قبل قد اندثرت منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب ما عدى حرف فاس ومراكش، وهكذا تم الانتقال بشكل تدريجي إلى الإدارة المباشرة.[5]

إذا كان القطاع الصناعي والتجاري المغربي قد تطور لصالح المعمرين، وكان المغاربة لا يرون منه إلا تدهورا لأنهم لا يجنون منه إلا الخسارة، فان الفلاح المغربي كذلك عرف تدهورا كبيرا، نتيجة لعوامل كثيرة منها انتزاع أراضيه..كما أن القطاع تأثر كثيرا نتيجة موجات الجفاف، بالإضافة إلى أزمات النظام الرأسمالي المتتالية يقول الحجوي : "**وأما الفلاحة فقد أصيبت بالداء العضال داء الأزمة العالمية فأصبح ثمن الحبوب والخضر وغيرها منحطا لا يساوي ما يصرف على أبحاثها وعلاجها ولم يبق في يد**

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج1**، م س، ص.51.

[2]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب...**، م س، ص.14.

[3]- نفسه، ص.14.

[4]- نفسه، ص.14.

[5]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج1**، م س، ص.203.

الفلاح فضل يؤدي منه في الترتيب والضرائب وفرائض العمال المستبدين فصارت الحيوانات تباع بأبخس الأثمان لأداء الواجبات الدولية ثم يبعث الأمتعة.".[1]

لقد ساهمت أزمة الفلاح المغربي في بيعه لأراضيه التي لم يجد من يشتريها حسب الحجوي بقوله: " **وهاهي الأرض تباع ولا تجد من يشتري فحالة الفلاح أتعس من كل حالة مع أنه المادة الأصلية للمغرب ومنه تتكون الثروة الأهلية وهو عنصرها الأكبر**".[2]

إن تضرر الفلاحة في المغرب لن يكون إلا سببا في انتشار الفقر والبطالة " **فذهاب الفلاحة وبوارها عبارة في الحقيقة عن إفلاس المغرب وصيرورته إلى الفقر والخراب الذي يؤدي إلى فناء الشعب وتلاشي ذاتيته**"،[3] لقد كانت الظروف مواتية لانتشار الفقر ورفض الحالة التي أصبح عليها المغاربة، بالإضافة إلى ذلك يضيف الحجوي "**أن كون بعض البضائع تؤدي في المراسي أكثر من ثمنها الأصلي بين عشور وضرائب كالسكر والأتاي... وعلمت أن المغرب من حيثية الاقتصاد لم يشفع بالحماية كثيرا بل صار إلى الانحلال**".[4]

لقد انتشرت الأزمة في المغرب بعد الحرب العالمية الأولى وازدادت عند الأزمة العالمية لسنة 1929 يقول الحجوي: " **ولكن كل هذا ما تفاحش إلا بعد الحرب العالمية العظمى وما ظهرت كارثة الاجتياح إلا بعد ظهور الأزمة العالمية** ".[5]

وبالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانى منها المغاربة فانهم عانوا من الاستبداد السياسي والتمييز العنصري بينهم وبين المعمرين إذ انه مع ازدياد عدد المعمرين على التراب الوطني، ومع تطور وتغلغل الحماية في أوساط المغرب، وكثرة المخلصين للإقامة العامة، سيتم ضمان مصالح هؤلاء بشكل سافر، مما أثار حفيظة المواطنين المغاربة الذين عانوا من التمييز بينهم وبين المحتلين، وما يلحقه من تبعات القهر والاضطهاد العنصري، وهذا ما أدى إلى كثرة الأصوات المطالبة بالعدالة وتحقيق نوع من الإنصاف في شتى المجالات.[6]

---

[1]– الحجوي (محمد بن الحسن)، حالة المغرب...، م س، ص.15.

[2]– نفس المرجع السابق، ص.15.

[3]– نفس المرجع السابق، ص.15.

[4]– نفس المرجع السابق، ص.15.

[5]– نفس المرجع السابق، ص.15.

[6]–Boubaud (louis), *"Les Marocains veulent des Egards"* , **LA volonté de peuple**, 9 février 1934, p.2.

إن التمييز شمل مجموعة من المجالات، فمنه على مستوى التوظيف ومنه على مستوى العمل، ومنه ما يخص الجانب الصحي والعدلي والاجتماعي، وفي وصف للأوضاع التي يعيشها المغاربة كتب أحد الصحفيين: "... **من لم يعش في المغرب، سيندهش أن هناك عدم تفاهم كلي بين المغاربة والفرنسيين،...وأنه بسبب تشابك المصالح، من الذين قدموا لبلادنا ليحمونا ويريدون احتواءنا، هؤلاء الأشخاص أرسلوا كموظفين أم أنهم يبحثون عن مصالحهم الخاصة؟ في المغرب الألم وصل إلى حد كبير حتى أن المغربي يجد نفسه غريبا في وطنه، وإذا رفع الأجنبي صوته فهو دائما على صواب**".[1]

لقد بدأ الإحساس عند المغاربة بأسباب بؤسهم، حيث أصبحت كابوسا يقلق راحتهم، لذلك بدأ يخالجهم ضرورة الحد من التمييز واتخاذ إجراءات صارمة للحد من ازدياد أعداد الأجانب بالمغرب وما يلحقونه من أخطار بدأت النخبة تحمل المسؤولية للدولتين الحامية والمحمية، واعتبرت أن التسامح من الدولة الحامية والمحمية، جعلت البلاد مرتعا خصبا للأجانب، ينزفون مواردها، ويمتصون دمها، ويسيطرون على منابع ثروتها، ويزاحمون أبناءها على وسائل رزقهم ومنبع عيشهم، بل تعدوا إلى أكثر من ذلك حيث تربعوا على مقاعد وثيرة في مراكز الحكومة،[2] بالإضافة إلى أن الأجانب لهم حظوة في القيام بأعمال كان المغاربة يقومون بها من قبل، مما يدل على التمييز في مجال العمل، "...**فإذا دققت في نوع المهن التي يزاولونها هؤلاء الأجانب لم تجد فيها ما يدخل في نطاق الاختصاص، الذي لا يقدر عليه المغربي، فهذا البناء وذاك الصبان، وذاك صباغ الأحذية ومرقعها، وهذا صاحب المقهى الصغير، إلى غير ذلك من الأعمال التي انتزعوها من أيدي المغاربة بطرق شتى**".[3]

أما الجانب الصحي فانه لم يخلو من التمييز بين الأجانب المستعمرين وبين المغاربة أصحاب الأرض، فالمرضى المغاربة كانوا يعاملون بالقسوة، هذا بالإضافة إلى أن المستشفيات كانت تحتوي على مدخلين، مدخل خاص بالأوربيين ومدخل خاص بالمغاربة، وإذا كان بعض المغاربة يشتكون عنف المعاملة الطبية، فان الجواب على شكواهم كان هو الضرب من طرف الأطباء الفرنسيين ومدير المستشفى.[4] لقد ازدادت مظاهر التمييز بين المغاربة والأجانب واتسعت رقعتها إلى درجة إهمال أحياء السكن التي يقطنها المغاربة من النظافة، عكس الأحياء الأوربية، ففي أحياء المغاربة قد تتعفن الحدائق والبرك المائية، مما يسهم في انتشار كل أنواع المكروبات والحشرات المضرة، والسبب في ذلك إهمال

---

[1]–El Khoulti (Mohamed) , "*La politique des égards* ", **La volonté du peuple**, Vendredi 27 Décembre, 1933, p.2.

[2]– العبدي (صالح)، *"إلى متى والسيل يجرف؟"*، **جريدة الوحدة المغربية**، السنة 1، العدد24، 3 ماي 1937.

[3]– نفس المرجع السابق.

[4]– ع، *"الطب كله إحسان"*، **جريدة الأطلس**، السنة 1، العدد 12، 7 ماي 1937.

النظافة، أما أماكن الأوربيين أو اليهود فانه يتم الاعتناء بالنظافة، وتسخير شركة الكهرباء للقيام بتنظيفها على حساب المستهلكين.[1]

فقد طال التمييز كل المجالات كتوزيع الماء، والاستفادة من بعض المرافق الاجتماعية، وغيرها كثير، مما كان يؤجج الصراع بين الحماية الفرنسية والمغاربة بقيادة بعض النخبة الغيورة، مما أدى في كثير من الحالات إلى اعتقالات، ونفي للوطنيين، وبعض الشباب الذي كان ينظر إلى ما تقوم به فرنسا نظرة حسرة على عدم الإمكانيات، مع عدم فقدان الثقة في تطور الوعي لدى المغاربة، نتيجة هذه الأوضاع، نذكر مثالا للتمييز فيما سبق، ففي مكناس قامت البلدية ببناء مسبح، وجعلت الدخول فيه مقتصرا على الأوربيين واليهود، أما أهل البلاد فحرموا من ذلك باستثناء يوم الخميس من كل أسبوع، وفي يوم الجمعة ينظف المسبح ويتم تغيير مياهه من جديد.[2]

لقد جعلت فرنسا من قانونها ومحاكمها، نصوصا ومؤسسات لردع المغاربة، حتى وان كانوا مظلومين ولجؤوا للمطالبة بحقهم من المحاكم، بل في كثير من الأحيان يتهم المغاربة بتهم ليست حقيقية، من طرف الفرنسيين، وبالرغم من وجود الدلائل والبراهين التي تثبت براءتهم، يتم إيلاجهم السجن، في تمييز صارخ بين المغاربة والفرنسيين أمام القانون.[3] وبهذا فقد "**...غصت السجون بالمظلومين من المواطنين، جورا وعدوانا، وتنوعت الأسباب والمصير واحد، وهذا ما تؤكده العبارة التي يفتتح بها الفسيان الرسمي بكيكو جلسات المحكمة حيث يقول: أنا وسعادة القائد موجودان والسجن والقيد موجودان لكل من لم يرضى بحكمنا**".[4]

استعملت فرنسا القوة في انتزاع الحقوق من أصحابها، وهضمت إلى ابعد الحدود، فقد عانى المغاربة من تعسف الشرطة دون سبب أو اتهام حقيقي،[5] وكذا تعسف الباشوات القواد إذ منحت سلطات الحماية للباشا والقائد سلطات غير محدودة، مما جعلهم يسلطون رجالهم سواء المغاربة أو الفرنسيين على الأشخاص الضعفاء، يقول أحد المتضررين " **أطوف على جميع الأماكن...فأجد كل شئ يمث لهذه الأمة بصلة وكل شئ ضروري لحياتها إلا أولئك الأغراب الذين تسلطوا على هذه الأمة ليفسدوها أعني أولئك الذين يسمون بالولاة أو _بالويلات_ فكأنهم يحتفظون بالطابع الذي طبعوا به دائما ليبقوا خزي هذه الأمة وعارها إلى يوم الدين، ففي سائر الأيام ينشرون الظلم بين الأمة بالرشاوي ويفسدون عليها دينها بالزور والبهتان، وفي الأيام الخاصة يظهرون بالطابع اللائق بهم حتى لا يخفى خزيهم وعارهم**

---

[1]– ع، *"الطب كله إحسان"*، **جريدة الأطلس**، السنة 1، العدد 12، 7 ماي 1937.

[2]– **جريدة الأطلس**، السنة 1، العدد 31، 1937/09/16.

[3]– أ ح، *"جراثيم المستعمرين"*، **جريدة الأطلس**، السنة 1، العدد 33، 1937/09/30، ص.8.

[4]– مولاي ابيه، *"كيكو بين التعسف والإرهاق"*، **جريدة الأطلس**، السنة1، العدد 31، 37/09/16، ص.7.

[5] – **l'action de peuple**, N°8, 22/09/1933.

على أحد هؤلاء الولاة الذين يقومون بحفظ النظام وتنفيذ القوانين هم الذين يرتكبون الموبقات وينشرون المنكرات.".[1]

إن الاستبداد السياسي من طرف رجال السلطة ولاة وعمالا لم يقتصر على القمع والسجن، بل تعداه إلى أخذ أموال الناس بالباطل،[2] إذ "**لا يطمئن لهم بال ولا يهدأ لهم روع إلا إذا انتقموا لشهواتهم بابتزاز الأموال أو بسجن الأبرياء لأسباب واهية يختلقونها، فكم أفقروا من عائلات وكم سجنوا من أبرياء بسبب تصرفاتهم هذه**".[3]

إن أوضاع التهميش الاقتصادي للمغاربة والاستبداد السياسي والتمييز العنصري أدى إلى انتشار البؤس والجوع في أوساط عريضة من أبناء الشعب المغربي، منذ أن وطأت فرنسا قدماها أرض الوطن، كما انتشرت مجموعة من الظواهر الغريبة على المغرب وسكانه كشرب الخمر وتفشي الدعارة.

إن الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي عرفها المغرب إبان الحماية، والاستبداد والتمييز، أنتج بؤسا وجوعا في أوساط عريضة من الشعب المغربي، ما أنهك قواه وضاقت به سبل العيش الكريم، إلى درجة فقدان الأمل في انقلاب الأوضاع وتغيير المصير، لان الجوع عدو يفني الأمل، وتفنى معه الأرواح، على حد تعبير أحد الواعين بخبث الاستعمار.[4]

لقد تحدثت الصحافة عن مظاهر البؤس والجوع التي عاناها الشعب إذ أن هناك ما يناهز 1500000 من المغاربة ماتوا بسبب المجاعة والفقر والبؤس بين سنتي 1927 و1928،[5] كتبت إحدى الصحف ما يلي: "...**أنه كان على قنطرة وادي افران فإذا به يبصر بأشباح تحتها تزيد على الثمانين متوسدين حجارة الوادي فنزل إلى أولئك التعساء بدافع الشفقة متقرح القلب ويقول في نفسه: إن هؤلاء اليوم كما أرى وإن بقيت حالنا على ما هي عليه فسيكون شعبنا كله مثلهم، وصلت إليهم، فتحرك أحدهم فقلت ما هذه الحالة وما ألجأكم إلى هذا الوادي؟ فقال إننا نزلنا هاربين من الجذب والمجاعة فجئنا نتبع مواقع الخصب فلما رأينا البوليس يجمع البائسين ويوثقوهم ثم يحملونهم ركاما بعضا على بعض كالحيوان أو البضائع ليردوهم لبلادهم ليموتوا بها موت السمك عند جفاف الماء كأنهم يريدون أن نموت شر موتة فهربنا لهنا لنموت بين دواوير المسلمين، ولقد خالطني الفزع حين رأيتك ظنا مني أنك من أولئك البوليس الجفاة الذين لا يخافون في إرضاء سادتهم لومة لائم فلما سمع أصحابه**

---

[1]– *"فضائح الولاة"*، **جريدة الوداد**، السنة1، العدد7، 1937/09/16، ص.3.

[2]– **جريدة الوداد**، السنة1، العدد2، 1937/07/08، ص.4.

[3]– وطني مخلص، *"أما لهذا الليل من آخر"*، **جريدة الأطلس**، السنة1، العدد33، 1937/09/30، ص.1.

[4]– *" البؤس بالمغرب"*، **جريدة الأطلس**، العدد4، 1937/03/12، ص.1.

[5] – *" Propose de femme aide-toi le ciel t'aidera, le Comité de Rédaction, Aux congres du parti sociale"*, **L'action populaire**, 26/06/1937, p.1.

محاورتنا جلسوا ونظروا إلينا وكأن أجسامهم لعبت فيها سكين الهزل فلم يجمع بين مفاصلهم إلا الجلود".[1]

ومع هذه الأحوال الصعبة كثرت الجرائم وعظم أمرها، وتعددت أساليب وأشكال الجرائم في البوادي والمدن، وأكثر الجرائم انتشارا السرقة، وأن أكثر المواد التي تتعرض للسرقة هي المواد الحيوية، مما يوحي بأن الحالة التي كان يعيش عليها المغاربة هي الدافع وراء ارتكاب هذا النوع من الجرائم، وهي دافع قوي لانحلال المجتمع وسقوط الأخلاق، لم تعمل سلطات الحماية إلا على مواجهة هذه الجرائم بالقوة وعدم الاهتمام بمطالب الوطنيين والساكنة، التي ما فتئت بين الفينة والأخرى تطالب بتحسين أوضاعها، يقول الهاشمي الفيلالي في هذا الصدد: " **إن هؤلاء اللصوص يتعرضون لشتى أنواع العذاب وأقسى ضروب العقاب إن ظفرت السلطة بهم فهل هم يريدون ذلك لأنفسهم أو يخاطرون بطيب خاطر لمثل هذه ألا يكون المسؤول عن هؤلاء المجرمين من ألجأهم إليها وجعلهم مضطرين لارتكابها، إن هناك الكثير من البوادي والذين سلبت منهم أرضهم وذهبت ثروتهم فأصبحوا عالة يطلبون العمل فلا يجدونه ويسترحمون فلا يرحمون، وهناك غير هؤلاء وأولئك ممن يجوبون الطرقات والشوارع يظل الواحد منهم اليوم أو اليومين والثلاثة لا يجد ما يسد به رمقه أو يعول به صبيانه، ألا يكون هذا الاضطرار دافعا لارتكاب أشنع الجرائم وأحطها، إن الفقر آفة اجتماعية كبرى تستوجب العناية وتستدعي الكثير من الاهتمام.**".[2]

لقد ساهمت هذه الأوضاع في خلق وعي لا بأس به في صفوف المغاربة، مما جعلهم يطالبون الحكومة إلى النظر في هذا الخطر المحدق بالمغرب، وتمكين القوت للجائعين وكسوة العارين، ودعم الأغنياء والمحسنين لهم، ضمن ما يدخل في إطار التكافل الاجتماعي، لان المقاربة الأمنية لن تحد من هذه الظواهر.

وإن من بين الظواهر التي انتشرت في مغرب الحماية والتي ساهم انتشارها في إيقاظ الوعي لدى الناس، لرفض الحماية الفرنسية والاسبانية، ظاهرة انتشار الحانات وشرب الخمر، إذ عرفت انتشارا كبيرا ففي فاس الجديد وحده وصل عدد المحلات التي كانت تبيع الخمر 23، وتواجدت في الأحياء المغربية _أي الأحياء التي يقطنها المغاربة_، وبكل المدن المغربية كالدار البيضاء ومراكش والتي يباع فيها الخمر للجميع، هذا بالرغم من أن القانون يمنع بيع الخمر للمسلمين.[3]

---

[1]– أبو حيات، *"طالبوا محاربة البؤس فحاربوا البائسين"*، **جريدة الأطلس**، ع8، 1937/04/09، ص.3.

[2]– الفيلالي (الهاشمي)، *"الإجرام"*، **جريدة الأطلس**، السنة 1، الدد12، 1937/05/07، ص.2.

[3]– "*Rabat satisfaction*", **L'action du peuple**, N°8, 22/09/1933.

لقد طالب العديد من المواطنين إغلاق الخمارات والحانات، لما جلبته معها من تدهور في الأخلاق وما ينتشر معها من جرائم فظيعة وانتشار الرذائل والمجون وسلب الأموال والعقول والأخلاق، لا سيم في مجتمع يدين بالدين الإسلامي الذي يحرم الخمر، يقول أحد الغاضبين من انتشار الخمر: "...**يجب على السلطة أن تعمل على إبعاد الخمارات عن الأحياء الداخلية وعن المساجد، ومتابعة الباعة الذين يوهمون الناس أنهم باعات طعام وما هم إلا بائعوا خمور**".[1]

لقد ذهب المواطنون إلى المطالبة بمنع الاتجار في الخمور لا بمنع شربها، وإنما القضاء على المنبع المتمثل في الحانات، وذهب البعض منهم إلى الوعظ والإرشاد، بذكر العبر من التاريخ حول انتشار الخمر، وكيف ساهم بالإطاحة بأقوى وأعظم الشعوب، يقول الضرباني: "**الخمر سلاح من أسلحة الحطمة، وشر من أشرار البوار، فان هؤلاء الأبرياء من المسلمين ما لبثوا أن شربوها نهارا جهارا، فالخمر هو الذي هدم أعظم مملكة عرفها العالم حتى اليوم...فقد سلب الخمر من المسلمين عوائدهم وأخلاقهم.**".[2]

إن انتشار الخمر والخمارات كان من الوسائل التي استعملتها فرنسا لتمييع المجتمع ونشر ثقافة بديلة تقبل بالمستعمر، بل تلقى أصحاب الحانات دعما متواصلا لنشر سمومهم في أوساط المسلمين، وعمل المستعمر بشكل جدي لفتح الخمارات بالقرب من دور المسلمين وروج للخمر بكل الوسائل الممكنة، على حد تعبير أحدهم: "**فمن مقاه كبيرة إلى دور بعيدة عن أعين الرقباء إلى حوانيت صغيرة بيد اليهود منبثة في سائر الأسواق، إلى عربات يتجول بها البائعون من يهود ومسلمين في الأزقة والدروب، حتى ولو كان يسكنها المسلمون فقط، كما نشط الأغنياء من الرجال والنساء على تعاطي هذه السموم القاتلة، بلا خوف ولا وجل ومما زاد هذه النجاسة انتشار رخص قيمتها، بحيث صارت في متناول الصغير والكبير، الغني والفقير**".[3]

إلى جانب الخمارات والحانات انتشرت الدعارة، بشكل كبير في مغرب الحماية، وشقت طريقها بتشجيع السلطات الاستعمارية، وأفرزتها بشكل علني، مما سبب في موجة من الاستنكار العام من طرف المواطنين، ودعا المصلحون لتطهير البلاد من رقع الفساد والرذيلة، مخافة الانحلال الخلقي، والتفسخ الأخلاقي، وتفكك أواصر المجتمع الإسلامي، منبهين الشباب إلى معاصي هذه المعضلة، وتم نعت البغاء بالرجس، والفعلة الشنعاء..إلى غير ذلك من نعوت القدح والشتم في الفاعلين، وقد عرف البغاء انتشارا كبيرا بمغرب الحماية في صفوف الشباب والكهول، المتزوجون والغير المتزوجون، ودعا الكثير من

---

[1]– م. ر. ب، *"وجدة"*، **جريدة الأطلس**، عدد 3، 1937/03/05، ص.3.

[2]– **جريدة الأطلس**، العدد 31، 1937/09/16، ص.3.

[3]– و.غ، *"انتشار الحانات"*، **جريدة الأطلس**، العدد21، 1937/07/15.

المغاربة إلى أن القضاء على هذه الظاهرة يعود إلى التربية ونشر العلم والاحتفاظ بالأخلاق وتغذيتها بالمواد الكافية الصالحة حتى يمكنها مدافعة مسار الفساد.[1]

وبالموازاة مع العوامل الموضوعية التي ساهمت في بروز وتبلور الوعي الوطني والتي أنتجتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنظام الحماية بالمغرب، فإن هناك عوامل أخرى ذاتية ارتبطت بانتشار الفكر السلفي، ونشوء المدارس الحرة وكذا انتصار الثورة الريفية التي مزجت بين العمل السياسي والعمل العسكري، وأحداث أخرى.

ب- العوامل الذاتية المساهمة في بلورة الوعي الوطني

ساهمت الأوضاع العالمية العامة بالانعكاس الايجابي على وعي المغاربة، فالحرب العالمية الأولى، وما أنتجت من جسور للمغاربة المشاركين فيها مع مختلف دول العالم، وللمغاربة الرافضين لدعم فرنسا مع العالم الآخر، في نشوء حراك داخلي مغربي من أجل بلورة وعي مناهض للأوضاع التي أنتجها نظام الحماية الاستعماري. فآلاف المغاربة الذين تعلموا في الخارج، عندما سنحت لهم الفرصة، عادوا إلى المغرب متشبعين بأفكار جديدة[2].

أضف إلى اشتداد النزعة الشريرة بين المستعمرين الفرنسيين بعد الحرب، فأصبحت حربا على الكيان الوطني المغربي المشمول بنظام "الحماية" رامية إلى هذا الكيان والنظام معا، الأمر الذي انزعج له أنصار الحماية في فرنسا والمغرب، يتصدرهم ليوطي الذي تصدى لتسفيه دعاة الحكم المباشر، والدفاع عن الوضع القائم في البلاد نتيجة المعاهدات، معلنا في دجنبر 1919 أن نظام الحماية ليس مسألة شخصية، ولا رأي محلي، ولا مسألة رأي حكومة باريس ذاتها، بل هي واقع حددته المعاهدات، وضمنتها الدولة، وأكد استقلال المغرب تحت حكومة السلطان، تضمن فرنسا حمايته واستقلاله.[3]

كما كان لمحمد العتابي دور مهم في سنة 1917 أثناء انعقاد مؤتمر الوفد الإسلامي بستوكهولم، إذ خرج المجتمعون بعدة قرارات مهمة في الدول المحايدة لمساعدته للعمل على تحقيق استقلال المغرب، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التجأ العتابي إلى مصر،[4] بل إن تضافر جهود الغيورين على استقلال البلاد بحماستهم الوطنية، أثار دهشة المقيم العام ليوطي الذي حرر تقريرا سريا بتاريخ 3 دجنبر 1920

---

[1]- **جريدة الأطلس**، ع 14، 1937/05/21.

[2]- الناصري (محمد المكي)، **موقف الأمة المغربية من الحماية...**، م س، ص.38.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...**، **ج 1**، م س، ص.234.

[4]- بوعسرية (بوشتى)، *"الانتقال من المقاومة المسلحة بالجبال الى المقاومة السياسية بالمدن 1927/1934"*، **ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط 2، الرباط، 2008، ص.218.

يخبر وزارة خارجيته بالوضع العام في المغرب، وبضرورة إعادة النظر في أسلوب تسيير البلاد، والعزوف عن سياسة الإدارة المباشرة، إذ اعترف صراحة أن النظام المطبق في المغرب يتنافى وروح الحماية، وإنما تسير البلاد طبقا لنظام الحكم المباشر، وسجل ليوطي ملاحظات واعترافات واقتراحات، حيث تنبأ بنهضة وطنية مغربية خطيرة على الوجود الفرنسي.[1] وختم ليوطي تقريره ب "**إنه لمن الوهم تماما الظن بأن المغاربة لا يحسون بإبعادهم عن الشؤون العامة، فهم يتألمون من هذا، ويتحدثون به، وإنه ليتكون فيهم شباب يشعر بالحيوية، ويريد العمل، وله ميل إلى التعليم، وشغف بالأمور، ويحرم من المناصب التي تعطيها إياه إدارتنا بصعوبة وبشروط مزرية جدا، وان ذلك الشباب سيتكتل من أجل صياغة مطالبه كما وقع هذا فعلا، فمن المستعجل إرسال الصيحة للتنبيه إلى الخطر**".[2]

ومن المبادئ التي غالبا ما أشار ليوطي، إلى المحافظة عليها هي توظيف هبة المخزن، والاستفادة من الأطر السياسية للمغرب وتوظيفها، وذلك قصد التمكن بسهولة من البلاد، ثم العمل على أن لا يعرف المغرب تطورا سريعا كما حدث في البلدان الإسلامية من الشرق، ولذلك أسست مدارس أبناء الأعيان، ومدارس إسلامية في فاس والرباط، ومن أجل تكوين أعوان من درجة دنيا وتراجمة لتسهيل تحقيق هذا البرنامج، ولكن المغاربة لم يستسيغوا هذه السياسة وهو ما يتضح من خلال التقرير السري لروبير مونتاني حيث قال :" **إن هذا البرنامج لم يمر دون أن يثير قلق المغاربة القدامى، فمنذ البداية أخذوا على مؤسساتنا كونها مدارس للجحود والشك** ".[3]

بعدما استعمرت فرنسا المغرب، كان من أهدافها الأساسية فتح المدارس ونشر التعليم الابتدائي الفرنسي بمدارس أعدت لمقاومة مبادئ الإسلام الصحيحة،[4] في حين استعمل الوطنيون المساجد في مرحلة أولى من أجل التعبير عن غضبهم، واستيائهم من السياسة المتبعة من قبل إدارة الحماية في تدبير شؤون البلاد ومعاملة أهلها، وتبين لهم أن الفرنسيون ماضون في تطبيق سياسة الإقصاء والتهميش، وأن كل ما ينجز في مختلف القطاعات والمرافق، فإنما هو مسخر لخدمة الأوروبيين والفرنسيين منهم على وجه الخصوص، وذلك من خلال مجموعة من الدروس التي كان يلقيها من الشبان في عدد من المدن الكبرى كمكناس وسلا والرباط ومراكش،[5] وكانت جامعة القرويين بفاس منبرا مهما لهذه الدروس التي كان

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 1**، م س، ص.237.

[2]– نفسه، صص.187–188.

[3]– فنيتير(المصطفى)، *" تقرير سري لسلطات الحماية الفرنسية حول النخبة المغربية في بداية عهد الحماية"*، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد126، منشورات مؤسسة محمد التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2007، ص 121 .

[4]– الجراري (عبد الله)، **من أعلام الفكر المعاصر، الجزء 1**، مطبعة الأمنية، ط1، الرباط، 1971، ص.54.

[5]– العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1956/1927، فترة الحماية الفرنسية والاسبانية**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، ص.148.

يلقيها طائفة علماء الشباب منهم علال الفاسي، ومحمد بن عبد الله، والحسن بوعياد، وعبد الهادي الشرايبي.[1]

لقد كان للمعاملة الاستعمارية السيئة وقع سئ في نفوس المغاربة الذين رفضوا التعليم الفرنسي، وبعدما يئس المغاربة الراغبين في تعليم أبنائهم من إرسالهم إلى المشرق، وما مرت عشر سنوات على هذه الحالة،[2] حتى تنبه الجيل الأول من الوطنيين المغاربة خاصة الشباب المتنور منهم، وثلة من المتفقهين والمتشبعين بمبادئ وتعاليم الإسلام السامية في مجال العلم والمعرفة، إلى أهمية تعليم وتكوين الناشئة، وتهذيب أخلاقها، وصقل شخصيتها، فراحوا يؤسسوا المدارس والمعاهد الحرة في مختلف المدن المغربية خاصة الكبرى منها كرد فعل ثقافي ضد الاستعمار،[3] وسميت بالحرة تمييزا لها عن المدارس الرسمية لحكومة الحماية.[4]

لقد قوي العزم واشتد الاندفاع الوطني في تأسيس المدارس الحرة من طرف بعض المواطنين، بفاس والدار البيضاء والرباط، وغيرها من المدن، فبفاس المدرسة الناصرية التي كان على رأس مدرسيها الأستاذ محمد بن العربي العلوي، والأستاذ محمد غازي، والفقيه عبد السلام السرغيني، ودرس في أبهائها الأستاذ علال الفاسي،[5] وتأسست سنة 1921، وتم إغلاقها سنة 1927 وأبعد مديرها محمد غازي إلى مدينة مكناس،[6] ومن بين هذه المدارس أيضا، مدرسة سيدي بناني التي قام بتأسيسها احمد مكوار سنة 1919 بالزاوية التي تحمل نفس الاسم وهي أول مدرسة أسست بفاس، ومدرسة رحبة القيس سنة 1920، ومدرسة ابن غازي التي فتحت أبوبها منذ سنة 1924 بفاس والتي أشرف على إدارتها إلى حدود سنة 1928 محمد أشرقي بمساعدة لجنة الإشراف المكونة من محمد بن الطالب الشامي، وعلي الشريف.[7]

وبالرباط مدرسة الزهراء التي كانت تسيرها هيأة من الوطنيين الغيورين على بلادهم، وكان على رأسها الوطني الحاج الفاطمي بركاش، والمعطي بوهلال، ومدرسة الزاوية المباركية التي كان على راس

---

[1]– الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية**، دار العرب للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، 1978، ص.50.

[2]– الجراري (عبد الله)، **من أعلام الفكر المعاصر، ج1**، م س، ص.55.

[3]– ديمس (جون جيمس)، **حركة المدارس الحرة بالمغرب 1919 – 1970**، ترجمة السعيد المعتصم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991، ص.51.

[4]– الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية** ....، م س، ص.14.

[5]– الجراري (عبد الله)، من أعلام الفكر المعاصر، ج1، م س، ص.55.

[6]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، الجزء الأول**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987، ص.37.

[7]– اليزيدي (محمد)، **التعليم بمدينة فاس على عهد الحماية 1912 – 1956، ج 1**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2003، ص.332.

إدارتها محمد بن احمد بناني الرباطي، والمدرسة الكتانية وكان يديرها الشدادي محمد، وغيرها من المدارس التي عرفت انتشارا بالمدن المغربية.[1]

ساهمت هذه المدارس الحرة بشكل كبير في خلق توجه وطني عن طريق التأطير السياسي لمجموعة من الشباب، فمثلا عند دراسة التاريخ المغربي كان المدرسون يتحاشون الحديث عن نظام الحماية، كما أن حصة الأناشيد كانت تخصص للتغني بالوطن،[2] وهو نفس ما ذهب إليه الباحث الأمريكي جون ديمس إلى أنه كان للمدارس الحرة دور كبير في بث الروح الوطنية في صفوف التلاميذ، إذ كان المنهاج الدراسي يتضمن بعض القصائد الوطنية التي كان التلاميذ يرددونها، والتي كانت تؤكد على عروبة المغرب واستقلاله العريق حتى في الفترة التي كانت فيها البلدان العربية خاضعة للحكم العثماني، تحاول إثبات أن الحماية مجرد سحابة صيف، ولقد كانت هذه القصائد والأناشيد تشكل ركيزة المنهاج الدراسي، وتجسد علة وجود هذه المدراس.[3]

لقد أزعجت المدارس الحرة سلطات الحماية الفرنسية، مما جعلها تنصب العراقيل والحواجز لطمس هذه البذور الثقافية الأولى، التي أصبحت تراها كعرقلة لسير سياسة مدارسها الاستعمارية بالمغرب، لا سيم وأنها أدركت إدراك المغاربة خاصة المخلصين منهم مرمى المدارس الحرة، وميلهم إلى تسييرها بشكل نوعي ومنظم.[4]

لم تكن سلطات الحماية في غفلة على ما يجري في المغرب، وبالذات في أوساط الشباب المتعلم، فقد سجلت التقارير السرية تطور حركة الشباب، ومنها إشارة روبير مونتاني في تقريره إلى بعض الأحداث وسط تلاميذ المدارس الإسلامية قبل 1925، مثل النزاع الذي نشب بين تلاميذ الثانوية الإسلامية بفاس وعبد الحميد الكتاني، بسبب موقفهم من الزوايا، وتقديس الأولياء، وزيارة وفد من خريجي المدارس الإسلامية لمصر وهم العربي الديوري، و محمد قسارة، والمهدي الفاسي، وتصريحاتهم لدى عودتهم والصخب الذي أحدثه في مراكش سنة 1923، وتصرفات مجموعة من الشباب قدماء تلاميذ مدرسة الأعيان بالدار البيضاء الذين بعثوا برقية متحمسة إلى مصطفى كمال.[5]

---

[1]– الجراري (عبد الله)، **من أعلام الفكر المعاصر، ج1**، م س، ص.55.

[2]– اليزيدي (محمد)، *" مساهمة المدارس الحرة في مقاومة الغزو العسكري الاستعماري، مدرسة بنغازي نموذجا "*، ضمن **ندوة دور المدارس الحرة للحركة الوطنية في النضال الوطني من اجل الاستقلال والسيادة الوطنية**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص .91.

[3]– ديمس (جون جيمس)، **حركة المدارس الحرة بالمغرب 1919 – 1970** ..، م س، ص.44.

[4]– الجراري (عبد الله)، **من أعلام الفكر المعاصر، ج1**، م س، ص.56..

[5]– فينيتير(المصطفى)، *" تقرير سري لسلطتي الحماية الفرنسية حول : النخبة المغربية في بداية عهد الحماية "*، **المجلة التاريخية المغاربية**، م س، صص.123 – 124.

ويضيف حسن الوزاني إلى أن هذه الحركة ساهمت في أن بدأت بعض الكتاتيب القرآنية في تطوير ذاتها، إذ دخلت في منافسة مع المدارس الحرة، هذه الأخيرة التي كانت تلبي رغبة التطور، والتجديد في المجتمع المغربي، وتقوم بدورها في تغذية الروح الوطنية، والنهضة، وإذكاء الحماس في الناشئة، وبسبب قيام المدارس الحرة أكرهت السلطة الفرنسية على تكثير المدارس الابتدائية، وتحسين البرامج التعليمية فيها، كما تطورت بعض الكتاتيب القرآنية بالمدارس الحرة.[1]

بالإضافة إلى شباب المدارس الحرة فإن شبيبة المدارس التي أنشأتها الحماية الفرنسية قامت في عشرينات القرن الماضي بثورة صامتة عندما تلقت التعليم الفرنسي وتفتحت عليه، واعتبرته مشربا معرفيا لا غنى عنه لمواجهة تحديات العصر وتطوراته، وفي نفس الوقت رفض النظرة الغربية التي كانت من ذلك التعليم، أو بعبارة أخرى إنها انفتحت على التعليم الغربي لكنها انغلقت على تربيته،[2] وبذلك تكون فرنسا قد كونت رعيلا أولا لمعارضة سياستها في بداية الأمر، ومطالبتها بالرحيل فيما بعد.

إن هذه الشبيبة المتعلمة والمسيسة، قد استعملت مجموعة من الآليات التنظيمية والدعائية، فأنشأت الجمعيات الثقافية، والفرق المسرحية، وشجعت المغاربة متعلمين وغير متعلمين على الانخراط فيها، والإسهام في تنشيطها، وتطعيم برامجها، بما يقوي الدفاع عن الهوية المغربية ووحدة أمتها،[3] ، وكان ذلك رد فعل على إهمال سلطات الحماية للتعليم يقول ليوطي في تقريره السري: " **وأما التعليم فبواسطته يمكن أن يتم العمل الأكثر عمقا، والأشد تأثيرا في تطوير الفكر المغربي الجديد. وأن في هذا الميدان لشغل كبير يلزم الاعتناء به حينا، لأنه أهمل غاية الإهمال، فبواسطة المدارس وحدها يمكننا أن نهيئ النخبة المتأهلة للمشاركة معنا، ونكون العنصر الحي والأهم في موظفي الحماية.**"،[4] ولذلك كان المسرح العربي هو الفرصة التي مكنتهم من التذكير بوجودهم وطموحاتهم عن طريق تقليد العديد من المسرحيات.[5]

وإلى جانب تأسيس المدارس الحرة، كان للحركة السلفية دور مهم في تأطير الشباب المغربي، مما أسهم بشكل كبير في بروز الوعي الوطني، فازدهار هذه الحركة في المشرق على يد جمال الدين

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...، ج1**، م س، ص.379.

[2]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات .. شهادات...ووجوه..، الجزء الأول**، م س، ص.138.

[3]– العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الاول الى عهد الحسن الثاني .....**، م س، ص.126.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...، ج1**، م س، ص.209.

[5]– فنيتير (المصطفى)، *" تقرير سري لسلطتي الحماية الفرنسية حول : النخبة المغربية في بداية عهد الحماية "*، **المجلة التاريخية المغاربية**، م س، ص.124.

الأفغاني والشيخ محمد عبده ورشيد رضا، جعلها أداة توصيل رائدة للأفكار الإصلاحية الإسلامية في كافة أرجاء العالم الإسلامي.[1]

ويجمع الباحثون أن من بين الروافد الأولى للحركة الوطنية والتي ساهمت بشكل كبير في بروز الوعي الوطني وسط الشباب المغربي السلفية إذ "**ترجع أصول الحركة الوطنية المغربية كمثيلاتها في المشرق العربي إلى النهضة الدينية السلفية**"،[2] وكان من الأوائل الذين نشروا السلفية في المغرب بين صفوف العلماء وعامة الناس هو الشيخ عبد الله السنوسي، وكان ذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكان من علماء القرويين، وبعد سفره إلى المشرق رجع إلى المغرب متشبعا بالأفكار السلفية، لقي معارضة من زملائه الفقهاء واتهموه بالابتداع والخروج عن المألوف، وبالرغم من ذلك عرفت مجامعه الدراسية إقبالا منقطع النظير، وبدأ التأثير في طلبته، وكان من بين طلبته محمد بن العربي العلوي.[3]

لقد كان من رواد الحركة السلفية بمغرب الاستعمار الشيخين أبي شعيب الدكالي ومحمد بن العربي العلوي، اللذين سرعان ما وسعوا دائرة الأنصار وسط الشباب المغربي الذين آمنوا بالسلفية، وحاولوا إخراجها من ميدان التنظير إلى ميدان التطبيق، بالرغم من الصعوبات التي اعترضت سبيلهم وسط أمة يغلب عليها الأمية نتيجة ما زرعته الطرقية من خرافات وممارسات رديئة بعيدة عن الدين الإسلامي.[4]

ولعبت الدعوة السلفية بالمغرب دورا فعالا في مكافحة الاستعمار، وذلك بمحاربة دعاة الطرقية، ومنتحلي الشعوذة من الدجالين، الذين اتخذهم الاستعمار مطية لخدمة أغراضهم والوقوف في وجه المد الصاعد المتمثل في حركة الشباب الداعي إلى إصلاح الأوضاع، وتبصير الشعب بمكامن الخلل ومكايد الاستعمار.[5]

لقد عمل العلماء السلفيين والأساتذة المتشبعين بالفكر السلفي إلى نشر هذا الفكر في أوساط الفئة المثقفة، مما أدى إلى تأطير الكثير من المواظبين على دروسهم، وكان بعضهم لا يتردد في نقد الواقع المزري الذي يعيشه المغاربة ولو تلمحا وهمزا، رافعين لهمم الطلبة، ومقوين لعزائمهم، متهجمين على

---

[1]– جميس (جون)، **حركة المدارس الحرة** ...، م س، ص.26.

[2]– واتربوري (جون)، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة بيروت، 1982، ص.47.

[3]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتقال من المقاومة المسلحة بالجبال إلى المقاومة السياسية بالمدن 1927/1934"*، **ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط 2، الرباط، 2008، ص.221.

[4]– نفسه.

[5]– الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية** .....م س، ص 50 .

الفكر الخرافي، متشبثين بالهوية المغربية من جهة، ومن جهة أخرى منددين بالقمع والتعسف الاستعماري، الذي يتعرض له المطالبين بإنصافهم.[1]

ولقد انتقد الشباب الوطني السياسة الفرنسية في المغرب علانية سنة 1926 معبرين عن غضبهم من الاستعمار الفرنسي، وكان " **تأبين بوشعيب الدكالي سنة 1926م،...أول فرصة وجهت فيها انتقادات علنية لنظام الحماية، وظهر بهذه المناسبة الارتباط الشديد بين الإصلاح الديني للأمة الإسلامية والدعوة إلى طرد الغزاة الأجانب، واتضحت رؤية الحركة الوطنية بقيادة مجموعة من الشباب البورجوازي حيث كان يمتزج القلق الديني والحقد الوطني، وهذا الارتباط أصبح قضية مشتركة...**".[2] وتجدر الإشارة إلى أن مدينة فاس كانت تضم سنة 1927 حوالي 100 عالم وطالب،[3] ويعتبر محمد بن العربي العلوي واحد من العلماء المغاربة الذين سبق لهم أن ارتووا من معين السلفية في الحجاز وفي المشرق، ثم عادوا إلى المغرب، وبدؤوا يبثون الدعوة في مجالسهم العلمية، وفي ثانوية مولا إدريس خاصة،[4]

إلى جانب العمل الذي كان يجري في المغرب فقد تطعمت الحركة السلفية ودعواتها ضد الحماية الفرنسية، ونشر الوعي الوطني في صفوف المغاربة، بالشبان المغاربة الذين انهوا تكوينهم في الجامعات والمدارس العليا في المشرق العربي كمصر وسوريا وفلسطين ولبنان، وبالرغم من قلة عددهم ساهم هؤلاء الشباب المغاربة الذين عادوا إلى وطنهم حاملين معهم تجربة وخبرة ثمينة في شتى المجالات بعد أن أتموا دراستهم.[5]

وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم انتشار الصحافة ومطبوعات أخرى كانت تروج لأفكار تدعو إلى اتحاد العرب والمسلمين في تسرب الأفكار السلفية إلى المغرب، مما ساهم في خلق ما يشبه رأي عام عربي يواجه المخططات الاستعمارية، فأفكار النهضة العربية كانت شائعة بالمغرب خلال العشرينات، وكانت معروفة في الدوائر الفكرية والأدبية عبر الصحف والمجلات المستوردة أو المهربة من الجزائر وتونس والمشرق العربي.[6]

إذ هناك من ذهب إلى أن مثل هذه الكتابات التي كانت ترد على المغرب عامة وفاس على الخصوص هي مصدر توعية الشباب المغربي " **إن هذه المجلات ...هي مصادر التوعية التي يستقي**

---

[1]– العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني** ...، م س، ص.134.

[2]– واتربوري (جون)، **النخبة السياسية**...، م س، ص.48.

[3]– فنيتير (المصطفى)، *" تقرير سري لسلطتي الحماية الفرنسية... "*، **المجلة التاريخية المغاربية**، م س، ص.134.

[4]– الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية** ...، م س، ص.10.

[5]– العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني** ...، م س، ص.136.

[6]– دميس (جون جيمس)، **حركة المدارس الحرة** ...، م س، ص.38.

منها الشباب المغربي الذي بدأ يأخذ على عاتقه القيام بدور توعية الجماهير الشعبية وحضها على التمسك بمظاهر الدين الحنيف، ورفض الخرافات والبدع التي انتشرت في أوساط العامة، وغدتها بعض الطرق الضالة التي كان الاستعمار يقف وراءها ويساند كيانها ".[1]

إن تزايد العلاقات مع الخارج خاصة البلدان شمال إفريقيا والمشرق العربي، دفع المغاربة إلى الخروج من دائرة مغلقة لأفكارهم، ولقد تفطن رجال الإدارة الاستعمارية بدورهم لهذا الأمر، فهذا المارشال ليوطي يقر بذلك في تقريره حيث اعتبر أن " **الحواجز قلت من ناحية الشرق شرق المغرب فدخل إلى المغرب سيل من الأهالي الجزائريين والتونسيين وذوي العقليات الغريبة، وهؤلاء على العموم لا يعطفون على حكمنا وسلطتنا، وقد أصبحوا شيئا فشيئا أصحاب القضايا المهمة، ودخلوا الإدارات العامة وانتشروا في كل مكان، وهكذا أصبحت هذه المؤثرات كلها تعمل عملها في شعب هو أذكى الشعوب في إفريقيا الشمالية كلها وأكثرها استعدادا للمقاومة والصراع ".**[2]

لعل الباحث في تاريخ المغرب المعاصر يصعب عليه الفصل بين السلفية والوطنية المغربية، فالرعيل الأول الذي تتلمذ على يد العلماء السلفيين، يرى في السلفية والوطنية شيئان متكاملان، يغذي أحدهما الآخر، وأن السلفية تلازم كل عمل سياسي بل هي أساسه، " **وإذا بنا في سلفية ووطنية في وقت واحد، حيث سلفية لأنها تريد إقرار الشرع الإسلامي، وتثبيت دعائمه في البلاد، وهي وطنية لأنها تقاوم السيطرة الأجنبية وبرامجها للامتلاك الأبدي لبلادنا...".**[3]

وبذلك فإن السلفية كانت هي الإطار المرجعي لعمل الشباب في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، والوطنية هي الإطار العملي الذي عملت به في المرحلة اللاحقة لتجدر الوعي الوطني من أجل المطالبة بالإصلاحات من داخل نظام الحماية، وهو المقدمة والأرضية التي كان لا بد من المرور منها قصد تحقيق الاستقلال.

لم تكن السلفية هي الرافد الوحيد للوعي الوطني، بالرغم من أهميتها القصوى، باعتبارها المرجعية التي أسس عليها هذا الوعي، ولكن هناك روافد متعددة كالتعليم كما سبقت الإشارة إلى ذلك، والمقاومة المسلحة بالجبال عامة، وبالريف بشكل خاص، فقد شكلت الحرب الريفية التحريرية قدوة للشباب الطموح للحرية والاستقلال، وكانت ملهمة ليس فقط للشعب المغربي، بل لكافة الشعوب التي كانت في معاركها ضد الاستعمار في العالم كله.

وباعتبار حرب الريف كانت من العوامل الأساسية في انبعاث الروح الوطنية في صفوف المغاربة عامة والشباب المثقف بشكل خاص، فإنها كانت حربا مقدسة ضد الاستعمار ومنبتا للوطنية الحقة، وبشهادة أولئك الشباب أنفسهم يقول الوزاني: "**وفي فترة ما بعد الحرب الكبرى الأولى، وفي زمن المقاومة**

---

[1]– الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية** ...، م س، ص.10.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...، ج1**، م س، صص.198–199.

[3]– الفاسي (علال)، **حديث المغرب في المشرق**، المطبعة العالمية، ط1، القاهرة، 1956، ص.12.

المسلحة ضد الاحتلال، وأثناء الحرب التحررية القومية بقيادة آل الخطابي في الريف، كان المغاربة، وشبابهم خاصة، يتتبع أحداث وأخبار تلك المقاومة بكل اهتمام وأمل، ويتأثرون بها أعمق وأقوى التأثر، وينشد فيها شعراؤهم أروع الأشعار إشادة بالبطولة والتضحية من أجل الحرية ".[1]

كانت الحرب الريفية بمثابة الشرارة التي أحرقت السهل، فما إن بدأت أصداء انتصارات ابن عبد الكريم الخطابي، حتى ألهبت حماس الشباب الوطني، الذي وجدها فرصة مواتية لنشر الدعاية وسط السكان لإبعادهم عن المشعوذين المتلاعبين بعواطفهم ومعتقداتهم الدينية من جهة، ومن جهة أخرى إلهاب حماسهم للتعاطف مع الحرب التحريرية في مراحلها الأولى تمهيدا للالتحاق بها، والمشاركة فيها،[2] وبالفعل فقد التحق عدد منهم، ومقابل ذلك سارع عدد من الأعيان والأغنياء إلى سحب أبنائهم من المدارس الفرنسية تحسبا لكل الاحتمالات.[3]

لقد خلقت انتصارات حرب الريف نوعا من التحالف بين المدن وحركة ابن عبد الكريم الخطابي، لدرجة أن بعضا من ساكنة المدن المهمة بدأت تتوق لوصول الجيوش الريفية إليها لتحررها من السيطرة الاستعمارية، كما كان بعض الأهالي يزودون زعيم الثورة بمعطيات دقيقة حول تحركات الجيوش الفرنسية بشكل مباغت، وبتنسيق مع الاسبانيين، لتطويق الريف وحصاره والانقضاض عليه بقوة وعنف، كما أن بعضهم أخبر الخطابي بمتمنيات الفاسيين وشبيبتهم على وجه الخصوص إحاطة الجيش الإسلامي بهم، قصد تحقيق الثورة في أوساط جميع القبائل، معتبرين أن فاس هي المغرب كله،[4] يقول روبير مونتاني: "**إن الانتصارات التي حققها عبد الكريم الخطابي خلال فترة أبريل – يونيو 1925 أدت فعلا إلى إيقاظ سكان المغرب الفرنسي من الفتور والسلبية التي أظهرها أمام تقدم حمايتنا، وكانت المدن بطبيعة الحال أكثر حساسية لهذه الصدمة، وهكذا نلاحظ في فاس على الخصوص بعض مظاهر التعصب**".[5]

لقد انتشرت الدعاية ضد فرنسا من طرف التلاميذ وفي أوساط الأهالي، ولم يبق في مخيلة المغاربة أن الجيش الفرنسي جيش لا يقهر، إذ أن "**هناك عدد من الشباب قدماء تلاميذ الثانويات الإسلامية الذين لم يستطيعوا إخفاء مشاعر تعاطفهم الشديد مع بطل الاستقلال ...وهكذا انتشرت في كل مكان إمكانيات الاعتراض على سياستنا وانهارت القناعة الثابتة بتفوقها العسكري، واختمر الغليان في عقول شباب الأهالي من خلال سنة من الاضطراب غذتها القراءة المشجعة بالنسبة لهم – والتي**

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد ... ، ج 1**، م س، ص.360.

[2]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتقال من المقاومة المسلحة بالجبال إلى المقاومة السياسية بالمدن 1927/1934"*، **ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955**...، م س، ص.225.

[3]– أشقرا (عثمان)، **في سوسيولوجيا الفكر المغربي الحديث**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007، ص.133.

[4]– بوعسرية (بوشتى)، *الانتقال من المقاومة المسلحة بالجبال الى المقاومة السياسية ...*"، م س، ص.225.

[5]– فنيتير (المصطفى)، *" تقرير سري لسلطتي الحماية الفرنسية... "*، **المجلة التاريخية المغاربية**، م س، ص.116.

أصبحت عادية – للصحافة الشيوعية أو الاشتراكية، ولن يتوقف ذلك التحول عن التطور فيما بعد ذلك إلى شعور بالثقة لم يكن معروفا حتى ذلك الوقت ".[1]

وفيما بعد اكتشفت سلطات الحماية أن هذا التأثر بثورة الريف، لم يكن إلا نتيجة عمل منظم، ففي سنة 1924 كشفت السلطات الفرنسية مركزا للدعاية الريفية بالدار البيضاء، وألقت القبض على جل مسيري هذا المركز، وصادر البوليس كميات من المناشير تحرض المغاربة على الثورة، لم يقتصر الأمر على الدعاية بوسط الأهالي، ولكن بعضهم التحق بصفوف المجاهدين وبالضبط بعاصمة الريف أجدير وفي مقدمة هؤلاء الشاب إدريس بن سعيد ابن الوطني عبد الله بن سعيد بسلا، وهو رفيق الخطابي في الدراسة عندما كانا بفاس مابين 1905–1909 وقد اغتالت اسبانيا هذا الشاب سنة 1921 وهو يقوم بدور الوساطة بين الريف والاسبان.[2]

لقد كانت الحماية الفرنسية ترى في هزيمة الجيوش الفرنسية والاسبانية، بداية اندحارها إذ صرح المقيم العام ليوطي:" **ليس هناك ما هو أسوأ على مستقبل نظامنا من قيام دولة مسلمة مستقلة وعصرية في منطقة قريبة جدا من مدينة فاس، لأنها ستجعل من عبد الكريم مركز جذب لا للخارجين علينا فحسب، بل لكل العناصر المغربية أيضا ولا سيم للشباب منهم، لأن أحداث الشرق وسعت من نظرتهم وزادت من حدة استلهامهم مشاعر الكره للأجانب**".[3]

لقد كانت الدول الاستعمارية كلها ترى في نجاح ابن عبد الكريم وحصول الريف على الاستقلال خطرا يهدد الاستعمار العالمي، ويكون نذيرا لتصفية الاستعمار، وبالرغم من هزيمة ابن عبد الكريم في الريف فإنها تعالت الأصوات داعية إلى جمع الشمل والاعتماد على النفس والخروج من دائرة الانحطاط والخمول والدعوة إلى التقدم بخطوات ثابتة لتنوير الأذهان ونشر التعليم وبث روح النهضة في النفوس في نوع من التحدي ، بالرغم مما كان يصادفهم من مصادرة .[4]

ومما لاشك فيه فقد ساهم ثلة من المفكرين والسياسيين العرب في بلورة وعي وطني قادر على مواجهة المستعمر، وفي مقدمتهم الأمير شكيب أرسلان، الذي ساهم بدوره في نشر الأفكار الإصلاحية، وقدم خدمات جليلة من نصائح وتوجيهات كانت وراء بلورة وعي وطني قادر على الانتقال من مرحلة الاحتجاج والتنديد إلى مرحلة التنظيم المنظم، والدفاع عن القضية المغربية والتعريف بها في المحافل

---

[1]– نفسه، ص.117.

[2]– بوعسرية (بوشتى)، *الانتقال من المقاومة المسلحة بالجبال الى المقاومة السياسية ..."*، م س، ص.226.

[3]– زنيبر (محمد)، **صفحات من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990، ص.62.

[4]– الدفالي (محمد معروف)، *" دور حرب الريف في يقظة نخبة المدن"*، **مجلة أمل**، عدد 38، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2012، ص.13.

الدولية،[1] وعن هذا الدور يقول القادري: "...**لا يمكنني أن أغفل الدور العظيم الذي قام به أمير البيان شكيب أرسلان... فهذا الرجل خدم المغرب خدمة تسجل له بمداد الذهب**".[2]

إجمالا فقد ساهمت مجموعة من العوامل في تبلور الوعي الوطني، هذا الوعي الذي تطور من وعي حسي إلى وعي إدراكي منظم، مما عجل بظهور مطالب أحرجت السلطات الفرنسية، وكذا ظهور تنظيمات سرية تطورت إلى حركة سياسية ألهبت الجماهير وطالبت بالحرية والاستقلال، وانقسمت هذه العوامل إلى موضوعية أنتجها الوضع القائم الذي أنتجته السياسة الاستعمارية، وذاتية تمثلت فيما هو مرتبط بالتعليم والمرجعية السلفية، والمقاومة المسلحة، والتي ألهبت حماس الشباب المتعطش لقيادة بلاده نحو الأمان.

2- المطالب الوطنية المبكرة للشعب المغربي (نماذج من العلماء السلفيين)

يعتبر خطاب المطالب، الذي رفعته النخبة المغربية منذ العقود الأولى للحماية من العوامل التي تبرر شعورها بالحيف الذي لحق الشعب المغربي، وبانحراف مقصد الحماية عن جادة صوابه، وكذا الوعي بضرورة عودة الأمور إلى نصابها من خلال تحقيق إصلاحات تصوب ما فسد وانحرف. وهذا الخطاب يكون بمثابة بداية النهضة، بعدما فهمت النخبة أن ما لا يترك كله سيكسب كله، وهو ينبه ويدعو إلى الالتزام بالعهود والمواثيق.[3]

وفي هذا الصدد، سجلت العقود الأولى من القرن العشرين تقديم العديد من المشاريع الإصلاحية والمطالب الوطنية التي قدمها أصحابها إلى السلطات الفرنسية، استجابة لإلحاح مسألة الإصلاح التي فرضتها الظرفية التاريخية للبلاد. وبهذه المطالب يؤرخ البعض لبادرة النهضة المغربية وبداية مقاومة سياسية ضد الحماية الفرنسية، وقد تم الربط بينها وبين نهاية الحرب الكبرى الأولى.[4]

لقد استطاعت النخبة أن تضع البوادر الأولى للعلل التي كانت تنخر المجتمع المغربي، وذلك بنقد انحرافات السلطات الفرنسية، ولم تقف عند النقد بل قدمت اقتراحات، تمثلت في المطالبة بإصلاحات متعددة، وفي شتى المجالات، وقد سبق لأجهزة الحماية أن لاحظت هذه الحيثيات والنتائج، وأبدت منها تخوفا، ومن العواقب الوخيمة التي قد تنجم عنها، إذ أنها تشكل خطرا على الاحتلال الفرنسي.[5]

---

[1]– العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني** ...، م س، ص.140.

[2]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية من 1930ألى 1940، ج1**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1992، ص.93.

[3]– الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة الوطنية بين السلفية الجديدة والسلفية المتجددة**، منشورات أمل، مطابع الرباط نت، ط1، 2014، ص.195.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد** ...، **ج 1**، م س، ص.249.

[5]– الدفالي (محمد معروف)، **أصول** ...، م س، ص181.

لقد تنبه ليوطي في تقريره المؤرخ ب 1920 لهذه النهضة المغربية، مبديا تخوفاته مما سيلحق بنظام الحماية في حالة إغفالها، ".. **ويجب الاحتراس التام من اعتقاد أن المغاربة لا يتأثرون أو يتأثروا بهذه الحركة العامة إلا بعد زمن طويل، وإذا كانت عزلة المغرب وروحه الاستقلالية العنيفة قد وضعتا بينه وبين بقية العالم حاجزا لا ينفذ منه شئ أثناء عدة قرون فإن ذلك الوقت قد مضى وانقضى**".[1]

لقد كانت تخوفات ليوطي منصبة على ما يمكن أن يخلقه الوضع الداخلي والوضع العام الجديد في العالم، من صدى في أوساط الشبيبة المغربية، وما يمكن أن يخلق من حركة مناهضة للفرنسيين ونظامهم المفروض على المغرب، إلا أن تخوفات ليوطي كانت في محلها، فإن التأثر لم يمس الشبيبة فقط بل لحق حتى العلماء الذين كانوا منبهرين بإنجازات الحماية في بدايتها، إذ بدأ خطابهم منذ نهاية الحرب، يميل نحو التوازن.[2]

لقد كان المغاربة على بينة من النوايا المبيتة للسلطات الاستعمارية، فلم تغريهم المظاهر ولم ينخدعوا للأقوال بل كانوا ينظرون إلى الحقائق والوقائع ويتخذونها معيارا للحكم والتقدير، وعملا بهذا أخذوا يعملون في كل مناسبة للمطالبة بالحقوق والحريات، والدفاع عن كيانهم ضد الطامعين والكائدين، وكردة فعل على خطاب رئيس الغرفة الفلاحية الفرنسية بناحية الشاوية أقدموا في يونيو 1920 على تقديم بعض المطالب إلى المقيم العام ليوطي، فكان مما طالب به المغاربة وقتئذ حرية الصحافة، وإصلاح التعليم.[3]

إن مبررات المطالب حسب ليوطي هو انحراف الحكم الاستعماري من الحماية إلى الحكم المباشر، يقول: "**إن إقامتنا في هذا الوطن مؤسسة على مذهب الحماية، نعلن ذلك وتعلنه الحكومة الفرنسية في كل مناسبة، ولكن أليس ذلك سوى كذب وتلفيق؟ وفي أثناء هذه الثمان سنوات هل تقدمنا في الأمر أم نحن واقفون إن لم نكن تقهقرنا في عدة نقط؟**".[4]

لقد كثرت العرائض والمطالب التي رفعتها النخبة المثقفة، فما إن أكمل ليوطي تقريره حول الأوضاع العامة بالمغرب والتنبؤ بحركة مطلبية مغربية منظمة، وأن المغاربة لم تعد تفصلهم سوى خطوة واحدة على اليوم الذي يصبحون فيه مؤهلين لتلقي الإيعاز بالمطالبة بحقوقهم، وأن حركتهم بدأت تجمع كلمتها وتوحد صفوفها وتحاول صياغة مطالبها،[5] حتى رفع دعاة الإصلاح من وجهاء وعلماء فاس عريضة مطالب للجنرال حاكم الناحية، وكان ذلك في غشت 1921.[6]

---

[1]– تقرير ليوطي لسنة 1920، انظر الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.198.

[2]– الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة...**، م س، ص.182.

[3]– الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد ...، ج 1**، م س، ص.237.

[4]– تقرير ليوطي لسنة 1920، انظر الوزاني محمد حسن، مذكرات...، ج1، م س، ص.201.

[5]– نفس المرجع السابق، ص.204.

[6]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.259.

ومما جاء في لائحة المطالب "**إن الساعة تحتم علينا أن نطرق بابكم لنعرض عليكم هذه القضية التي أصبحت من أهم الضرورات والتي هي في حاجة إلى أن تقوم على أسس متينة...وأنكم لا تعارضون تقدم وازدهار العلوم الإسلامية... ونرجو من الله أن يتسم إنجاز هذا الإصلاح تحت إشرافكم وبمساعدتكم.**".[1]

ومع مجئ المقيم العام ستيغ عرفت حركة المطالب المغربية اتساعا وانتشارا وتطورا نتيجة ارتفاع وثيرة تغول نظام الحماية، وضد هذا التغول بانحرافاته، وكبحا لجشع المعمرين الذين طمعوا في المزيد من السيطرة والاستغلال، بعد التأكد من أن المقيم العام الجديد هو الرجل المنشود الذي لا يرفض لهم طلبا،[2] تولت النخبة الواعية العاملة تقديم لائحة المطالب المغربية إلى ستيغ نفسه، وكان ذلك يوم 5 نونبر 1925.[3]

ففي تلك المرحلة كانت هناك مراكز للدعاية للأمير عبد الكريم في كل المدن المغربية، وتم اكتشاف أحدها في الدار البيضاء سنة 1924 كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كما قام العمال المغاربة في فرنسا سنة 1925 بعدة مظاهرات تضامنية مع ابن عبد الكريم وعقدوا مؤتمرا عاما وجهوا منه التحية للثورة الريفية ومعلنين تآزرهم مع المغاربة المجاهدين على طرد المستعمرين الاسبان.[4]

تضمنت المطالب المرفوعة إلى ستيغ من طرف النخبة العاملة بعضا من الاستياء من الأوضاع والمعاملات، وبعضا يعرب عما كانوا يعتبرنه من حقهم ومصلحتهم في ذلك الوقت، وهكذا أبى المغاربة إلا أن يبرهنوا على يقظتهم، وحيويتهم ومعارضتهم.[5]

تتلخص مضامين تلك المطالب في إصلاح التعليم وتعميمه مع إنشاء مدارس ابتدائية كافية وتسهيل مسطرة التحاق أبناء المغاربة بالمدارس الثانوية الفرنسية، وإحداث مدارس صناعية وفلاحية، وجعل أحكام عمال البادية غير نهائية، ومنع تقسيم أراضي الجماعات القبلية وكف الأيادي عن الترامي على الأراضي الأهلية وتأهيل الضرائب عموما مع تخفيفها على أرباب الحرف خصوصا، وإحداث ملاجئ خيرية لضعفاء المسلمين من الأحباس الإسلامية،[6] وبالرغم من تواضع المطالب واقتصارها على بعض الحقوق المحدودة فإنها عبرت على حس وطني راقي، وشعور قوي بالحرمان، وعلى حيوية الشعب المغربي ووطنيته الصادقة.

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.259.

[2]– نفسه، ص.238.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.239.

[4]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط7، الرباط، 2010، صص.132-133.

[5]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.239.

[6]– المرجع نفسه والصفحة نفسها.

إذا كانت النخب أو النخبة التي قدمت المطالب التي تحدثنا عنها، غير معروفة، وكذا نصوص المطالب غير متواجدة، فإن الأمور تبقى مفتوحة للبحث عن إمكانية وجود مطالب أخرى قد قدمت في كل ربوع الوطن، وفي إطار حركة المطالب هذه، جاءت لائحة المطالب الوطنية التي قدمها عالم من علماء مدينة فاس إلى المقيم العام ستيغ نفسه سنة 1926، العالم والأديب أحمد بن محمد النميشي الحسني الفاسي، والجدير بالذكر أن تاريخ هذه اللائحة، حدده الأستاذ المنوني بعد أن تأكد من أنها منفصلة عن لائحة 1925، وأعطاها تاريخ 1926، لكون العالم النميشي قد نشر في جريدة السعادة يوم 9 شتنبر 1926 مطالب مشابهة.[1]

ومن حيث المضمون ركز النميشي في هذه اللائحة على مجموعة من المحاور، فتناول فيها بعد افتتاحيته المرنة، سرد الأزمة التي يعانيها المغاربة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، واقترح مجموعة من الإجراءات الإصلاحية قصد تصحيح الاوضاع، كانت على شكل مطالب، وإذا كانت هذه اللائحة تعبر عن رفضها لواقع الحال، فإن صاحبها استعمل لغة مرنة في مخاطبته للمقيم العام ستيغ.[2]

لقد كان النميشي واعيا بأن المدخل الحقيقي للإصلاح هو المدخل القانوني والانتخابي لذلك طالب بضرورة توسيع نطاق المجالس البلدية، وإعادة النظر في طرق الانتخابات السائدة بها، للتمكن من تجاوز ما كان يشوبها من فوضى وخروقات في اختيار المنتخبين، قصد الحصول على أعضاء أكفاء قادرين على تحمل المسؤولية والدفاع عن مصالح منتخبيهم،"...**توسيع نطاق المجالس البلدية، والسعي في أن يكون الرجال المنتخبون للذب عن المصالح أكفاء للقيام بما طوقوا بالنافع والضار، اما الطريقة التي يسير عليها الانتخاب الآن فلا تأتي بالنتيجة المقصودة**".[3]

ونفس الشيء بالنسبة للمجلس الأعلى للشورى، قد طالب بضرورة أن" **يكون أعضاؤه في غاية التيقن والنباهة، وممن حنكتهم التجارب واشتهروا بين الأمة بأعمال تؤهلهم لتمثيلها والذب عن رغائبها، ورجال كهؤلاء يخدمون أمتهم وحكومتهم في أن واحد، أما إذا كانوا بعكس هذه الصفة فضررهم عائد على الشعب وعلى حكومتهم كذلك، يضرون الشعب من حيث كتم رغبتهم التي لا يجدون لسانا بليغا للتعبير عنها، ويضرون الحكومة بخطابهم في تطوير أمال الأمة التي تبني أحكامها عليه**".[4]

ويعتبر هذا العالم من السلفيين المجددين على حد تعبير الأستاذ الدفالي، وأن هذه السلفية آمنت بضرورة الإصلاح وجدواه انطلاقا من قناعتها، لأن المطالبة بالإصلاح في نظر السلفية المجددة خطوة

---

[1]– الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة...**، م س، ص.197.

[2]– الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة...**، م س، ص.198.

[3]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية مبكرة يقدمها عالم من فاس إلى المقيم العام سيغ سنة 1926 "*، **وثائق عهد الحماية رصد أولي**، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 1996، ص.129.

[4]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ..."*، م س، ص.130.

في طريق الإنقاذ، وهو واجب تفرضه ضرورة إفساح الأهالي بها لأولي أمرهم، لذلك لم يتركوا فرصة دون التعبير عن مواقفهم فيما وجب إصلاحه.[1]

أما على المستوى الإداري فقد عرض العالم لحالة الموظفين الإداريين والعمال، من حيث الرواتب وظروف العمل، وركز على معاناة فئة العمال نظرا لاستنزاف طاقتها من طرف المخزن وموظفيه، وإثقال كاهلها بالكلف والوظائف، مقترحا كحل لمشاكلها تنظيم نقابات حزبية على غرار ما في أوروبا للدفاع عنها والحفاظ على حقوقها، أما على مستوى الوظائف الدينية فقد حدد مشاكلها في ضعف رواتبهم، مشيرا إلى تراجع الرواتب الحبسية عما كانت عليه قبل الحماية، إذ إنها لم تكن تسمن ولا تغني من جوع وقد أرجع ذلك إلى استنكاف المجلس العلمي الحسني رفع شكوى المتضررين لسلطات الحماية قصد النظر لحل مشاكلهم،[2] وجعل مسالة الأجور"**في طليعة المسائل التي يجب النظر إليها بعين السرعة**"[3].

ولقد لفت النميشي نظر المقيم العام إلى حاجة البلاد إلى مثل هذه النقابات العمالية والأحزاب السياسية التي تسهر على حماية مصالح العمال والدفاع عنها، فالمغرب لا زال سائرا في أن يكون فيه مثل هذه النقابات والأحزاب، ذلك أن "**في كل بلد من البلدات المتمدنة يوجد حزب لهذه الفئة التي يجب أن ينظر لها بعين الشفقة والرأفة والاحترام ، لقيامها بجهود عظيمة ، وتحملها لمصاعب جسيمة، أما هذا القطر فهو خال من هذا الحزب ومن بقية الأحزاب ، لكونه لازال حديث العهد بالرقي العصري، ومادام محروما من هيأة تمثله وتدافع عن حقوقه ، فالأليق أن تدبر الحكومة أعماله بواسطة رجال أحرار يقدرون الإنسانية – من أي جنسية كانت – حق قدرها** ".[4]

أما على المستوى الاقتصادي فلقد طالب السلفيون المجددون بتحسين الفلاحة باعتبار الفلاح المغربي أحق بالتسهيلات من طرف الحكومة، وضمن المطالب التحسينية للفلاحة طالبوا بإرجاع الأراضي المغتصبة لأصحابها،[5] ولقد تمنى النميشي في لائحته من المقيم العام ستيغ أن يحد من الاستيلاء على الأراضي الفلاحية من طرف المعمرين، متحدثا باستفاضة عن هذا المشكل، سواء أراضي الجموع أو أراضي خاصة، ونظرا لاشتداد نزعها على عهد ليوطي،[6] بل أشار عليه أن يجعل على رأس الإصلاحات في المغرب مسألة البث في شأن ملكية أراضي المخزن المستغلة من طرف بعض القبائل. وهناك مشكل آخر عانى منه الفلاحون خاصة في البوادي، تمثل في ثقل الضرائب وجور العمال والقواد

---

[1]– الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة...**، م س، ص.198.

[2]– الهيرور (بديعة)، "قراءة تحليلية للائحة مطالب وطنية مقدمة لسلطات الحماية الفرنسية سنة 1926"، **ندوة السلطة والمجتمع في عهد السلطان مولاي يوسف**، جامعة مولاي علي الشريف، الدورة الثالثة عشر، منشورات وزارة الثقافة دار المناهل، الرباط، 2006، ص.253.

[3]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ..."*، م س، ص.124.

[4]– نفس المرجع السابق، م س، ص.122.

[5]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية**، م س، ص.28.

[6]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.253.

المخزنيين، لذلك طالب النميشي بضرورة تدخل المقيم العام ستيغ لدرء تلك المفاسد وتخصيص "**جزء من وقته للنظر في أمثال هذه الحوادث التي هي المنبع لكل شر، والمواد الالتهابية المهيجة لبراكين الفتن، وهي السبب الوحيد لخروج بعض القبائل عن الجادة المثلى والصراط السوي المستقيم**".[1]

وهناك من المطالبين بإرسال مرشدين فلاحيين للفلاحين المغاربة قصد تدريبهم على أساليب جديدة لتطوير حرثهم وغرسهم، وتنظيم عمليات الري خصوصا في الأراضي التي تمر منها أودية، بل طالبوا بتأسيس المدارس الفلاحية الابتدائية لتخريج التلاميذ، في الميدان، لقد كانت هذه المطالب كلها تهدف إلى النهوض بالفلاحة وتصحيح ما اعترى واقعها، وحال أصحابها من انحرافات وتعديات، كانت عثرة في طريق تقدمها.[2]

لقد اهتم المصلحون المغاربة بالميدان الاقتصادي، إلى درجة أن هناك من نادى بضرورة التحرر الاقتصادي قبل التحرر السياسي،[3] وهناك من ذهب إلى إدخال إصلاحات على هذا الميدان بمعاونة فرنسا، ومن هذا المنطلق طالب النميشي الإدارة الاستعمارية بإصلاح الاقتصاد المغربي، ولم يفته أن ينوه بمجهودات فرنسا في إحياء مجموعة من الحرف كالتسفير والخزف والنقش والنسيج، مشيرا في مقابل ذلك إلى الحالة المزرية التي كانت عليها حرف أخرى كالحرارين والدباغة والخرازين وغيرهم، مطالبا بتخفيف الضرائب عن أصحابها قصد إزاحة أحد أسباب تأخرها.[4]

أما التجارة فهي الأخرى لقيت اهتماما من طرف السلفية المجددة، في كل مطالبهم، إذ تحدث الحجوي عن نكوصها بحيث أن معظم البضائع يتم تعشيرها بأكثر من ثمنها، كما أن الضرائب أثقلت كاهل التاجر، مشيرا إلى أن هذه الأزمة التي مست القطاع تفاحشت بعد نهاية الحرب الكبرى الأولى،[5] وقد اتفق النميشي مع الحجوي واقترح التخفيف من الضرائب المجحفة، وإبقاء منها حسب إمكانية التاجر.[6]

لقيت المالية كذلك اهتماما من طرف المصلحين أو على الأصح المطالبين بالإصلاح، فإذا كان النميشي قد طالب بترشيد النفقات، وتوجيه الميزانية للأمور الهامة وتجنب التبذير في أمور رآها غير ذي جدوى كبناء الصروح الإدارية، واقترح إعفاء نصف الموظفين لأن عددهم ضخم، ورواتبهم تثقل الميزانية،[7] فإن الحجوي استعرض في مخطوطته تشخيصا لمالية الدولة المغربية، وأعطى مقارنة بين عهد ما قبل الحماية وعهد الحماية، وإذا كان قد أشار إلى ضخامة المالية في عهد الاستعمار مقارنة بما قبل، نتيجة

---

[1]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ..."*، م س، ص.122.

[2]– الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة الوطنية...**، م س، ص.199.

[3]– زيادي (أحمد)، **الاتجاهات الوطنية في النشر المغربي الحديث في عهد الحماية 1912 – 1956**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة ، البيضاء، 1999، ص.70.

[4]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.253.

[5]– الحجوي (محمد حسن)، **حالة المغرب والحماية..**، م س، ص.15.

[6]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.253.

[7]– المرجع نفسه، ص.254.

النظام الذي ادخل على حد تعبيره، فانه استدرك ذلك ووضح كيف أن الميزانية تضخمت نتيجة جشع الدولة المستعمرة التي فرضت ضرائب خيالية.[1]

لقد استدرك الحجوي مدحه لميزانية الدولة الحامية، أو على الأصح فان الحجوي كان يصف ما وقع وقال: "... **أن المغرب تحمل تعبا عظيما في ماليته التي ذهبت بعد الحرب وفي أنفس أهله الذين ذهب نخبة شبانه وشجعانه ضحية الدفاع عن أم الوطن وكان الجنرال يعي أثناء الحرب بأنه بعد الانتصار يجني مع فرنسا ثمرة النصر فتشيد له من مال الغرامة الحربية المدارس والمستشفيات وتعبد له الطرق والسكك الحديدية ويصير جنة الدنيا ودار النعيم ويصير أهله أرقى الأمم وينال تجديدا مديدا، لكنه صار إلى الفقر والقلة فهذا ثمن ما ناله من الأمن الذي نشرته الحماية في ربوعه وليس برخيص**".[2]

وفي مجال التعليم فقد تعالت الأصوات مطالبة بإصلاحه منذ البدايات الأولى للحماية، فقد تمكن الفرنسيون من جعل التعليم أداة سياسية من أجل إخضاع البلاد للإدارة الفرنسية، ويتجلى هذا التسييس المبكر في وضع إدارة التعليم العمومي تحت إشراف موظف فرنسي خاضع عمليا للمقيم العام بمقتضى ظهير 5 غشت 1914،[3] ومحاصرة اللغة العربية ومقوماتها، وإضعاف إشعاعها الحضاري وسلب قدرتها على إذكاء الروح الدينية والعاطفة القومية، وتهميش الثقافة الوطنية والقومية،[4] ونشر اللغة الفرنسية وتقوية اللهجات البربرية،[5] وحصر الغاية من التعليم في إمداد الحماية بما هي في حاجة إليه من موظفين مغاربة من أبناء النخبة، متعلمين تعليما متوسطا لتكون وسيطا بينها وبين الشعب.[6]

لقد كان هم السلفيين هو بناء المدارس وتعميم المعارف بين طبقات الشعب، والزيادة في رواتب الموظفين الدينيين من مدرسين وأئمة مساجد ومؤذنين، والاهتمام بالقرويين،[7] إذ اعتبر النميشي أن مسألة إصلاح التعليم تستدعي ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية من شأنها الرقي بالأمة وأن "**الدواء الوحيد لذلك هو السير بالعلم على الأنظمة العصرية التي تسير عليها غالب كليات الشرق**"،[8] وعرض للتعليم بجامع القرويين وما شابه من تأخر وتراجع، وعدد أسبابه في جمود عقليات رجاله نظرا لعدم الأخذ

---

[1]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية...**، م س، ص.16.

[2]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية...**، م س، ص.17.

[3]- زيادي (أحمد)، **الاتجاهات الوطنية في النشر المغربي...**، م س ، ص.81.

[4]- الناصري (محمد المكي)، **موقف الأمة المغربية...**، م س، ص.47.

[5]- زيادي (أحمد)، **الاتجاهات الوطنية في النشر المغربي...**، م س، ص.82.

[6]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد ...، الجزء الأول**، م س، ص.207.

[7]- الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة...**، م س، ص.200.

[8]- المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ...."*، م س، ص.126.

بالأنظمة العصرية شأن نظرائهم بجامع الزيتونة الذي قطع أشواطا متقدمة في ظل الحماية والإصلاح الفرنسيين.[1]

لقد أشار النميشي في معرض حديثه عن أزمة التعليم إلى التخلف الذي ضرب المجتمع المغربي نتيجة التخلف عن دراسة العلوم العصرية، وشجع المغاربة على إلحاق أبنائهم بالمدارس الأجنبية،[2] وآخذ القائمين على المعاهد والمدارس الفرنسية الكبرى بالمغرب على" **عدم إعطاء اللغة العربية لغة الدين والبلاد ما تستحقه من كامل العناية**"،[3] ولقد دق النميشي ناقوس الخطر منبها إلى أن صرح العلم سيقوض وتترك معالمه في أقرب وقت إذا لم يتم إدخال الإصلاحات اللازمة للكلية القروية وسائر المعاهد بالمغرب.[4]

لقد طالبت النخبة فيما طالبت به من إصلاح للتعليم لدى السلطات المخزنية العليا أو الحمائية، بالسير بالعلم على النحو العصري الذي تسير عليه معظم كليات الشرق، وكان النموذج الأقرب هو الأزهر والزيتونة، ملاحظين أن القرويين كانت تسير جنبا إلى جنب مع الزيتونة، إلا أن الأحوال تبدلت فأصبحت القرويين مقيدة الرجلين ترى أخوختيها (الأزهر والزيتونة) تسيرا عدوا ولا تقدر على النهوض والسير وراءهما.[5]

كما أن المطالبين بالإصلاح رأوا أن إصلاح التعليم مرتبط بتقدم الإسلام والدين والثقافة والأدب، كما ربطوا تأخر القرويين بتأخر المغرب ثقافة وأدبا،[6] وفي نفس السياق فقد لاحظ النميشي افتقار البلاد لجمعيات أدبية تكون منبرا ومتنفسا للشباب المغربي، يكشف فيه عن مواهبه وطموحاته، وتكون أيضا مجالا لإحياء اللغة العربية، لذلك دعا إلى إنشاء بعض منها ولو بدعم فرنسي.[7] كما أنه رأى حاجة البلاد إلى صحافة طلابية، الهدف منها إرشاد السكان وخدمة مصالحهم اليومية، وتكون منبرا إعلاميا لعرض مشاكلهم، واعتبر أن " **غاية ما يرجوه هذا القطر أن يكون له جرائد وطنية تشتغل بالمسائل التي تهم البلاد، وترشد الأهالي إلى الطريقة المثلى التي يجب أن يسيروا عليها في تجارتهم وصناعتهم**

---

[1]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.254.

[2]– المرجع السابق، ص.254.

[3]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ..."*، م س، ص.127.

[4]– الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة...**، م س، ص.165.

[5]– المرجع السابق، م س، ص.165.

[6]– نفسه.

[7]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.254.

وفلاحتهم، وتقوم من جهة أخرى بشرح أحوالهم الاجتماعية للحكومة وبيان ما يضرهم وما ينفعهم"،[1] وفي مقابل ذلك أشار إلى استغناء الساحة الصحفية عن الجرائد ذات البعد السياسي.[2]

وفي إطار المطالبة بتحسين الأحوال الاجتماعية صارح المصلحون سلطات الحماية بأن ضالة المغاربة تكمن في العدل يقول الحجوي: "... **ولذلك يجب علينا أن نصارح الحكومة بأن المغاربة لا يريدون تشغيبا ولا تشويشا فضلا عن الفتنة التي يلعنون موقظها، وإنما ضالتهم المنشودة العدل، العدل، العدل، فهم متعطشون له هائمون بحبه ميل جميع الأمم فهم يريدون عدلا منظما راقيا لا كرقي العدالة في فرنسا وإنما يريدون إصلاح العدلية إصلاحا يناسب حالتهم الفكرية يكون في الحواضر أولا ثم في البوادي ويضرب على أيد المرتشين والجابرين ويريدون عدلية مستقلة عن السياسة بحيث يكون رجال العدالة أكفاء لا يدخلون السياسة ولا مراعاة خواطرها في أحكامهم يريدون تنظيما حقيقيا راقيا للعدلية سواء العمال والقضاة وتقييدهم تقييدا محكما بنصوص محكمة صريحة شرعية موافقة لشريعتهم غير مناقضة لها ولا ماحية لرسومها موافقة لعوائدهم. يريدون تقييد العمال بمجالس عدلية تتركب من طلبة وتجار وفلاحين وصناع يصونون الحقوق ويوفونها حقها** ."[3].

لقد وضع الحجوي رؤية إصلاحية متكاملة للعدل والمحاكم أساسها مؤسسات واضحة تحكم بقوانين واضحة، وطالب بإصلاح المحاكم، وبناء محاكم شرعية منتقدا الحالة التي هي عليها،[4] وقد ذهب النميشي في انتقاد العدالة في منحى الحجوي وتحدث عن معاناة الأهالي من احتقار الموظفين الفرنسيين، وأشار بوضع كناش للشكاوي خاص بكل إدارة لتقييد الشكاية بكل موظف تجاوز حدود وظيفته،[5] وأكد على أنه" **من السهل على الحكومة أن ترشد موظفيها إلى حسن معاملة الأهالي بإصدار إنذار عام لهم، ويجعل كناش بكل إدارة لتقييد الشكاية بكل موظف تجاوز حدود وظيفته وأساء معاملة أخيه الوطني، وبذلك يرتدع الموظفون عن غيهم وتذهب الأسخام والحفائظ من الصدور**".[6]

كما أشار النميشي إلى تراجع مؤسستا الإفتاء والقضاء بعدما آل أمرهما لرجال غير مؤهلين لذلك، مطالبا بتدخل فرنسا للحسم في هذه المسألة الحيوية التي لها علاقة مباشرة بالمجتمع، مقترحا إيكال مهمة القضاء لمن يستحقها، وإلغاء الإفتاء بعدما أصبح مجلس الاستئناف مكلفا بمراقبة القضاء،[7] وطالب

---

[1]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ..."*، م س، ص.128.

[2]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.254.

[3]– الحجوي (محمد حسن)، **حالة المغرب والحماية...**، م س، ص.20.

[4]– نفسه، ص.21.

[5]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.255.

[6]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ..."*، م س، ص.133.

[7]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.255.

بالكف عن ضرب المواطنين وإلغاء طرق العقاب السائدة في مجالس القواد والباشوات، مذكرا فرنسا بمناداتها بالمبادئ الإنسانية.[1]

لقد طالب هذا العالم بتحسين حالة السجون والعناية بها، بعد أن بسط في عرض حالتها المتردية حيث أنها كانت تؤول بالمقيمين بها إلى الهلاك، ومعتبرا الاهتمام بها مظهرا من مظاهر الرقي،[2] وواصفا حالة السجناء ومعاملتهم بالمزرية يقول: "...**ورثة ملابسهم وفرشهم يؤسف لها غاية الأسف، أما القسوة التي يتخذها ضدهم الموكلون بهم، فحدث عن بلوغها النهاية ولا حرج** ".[3]

ولتدارك ما يحصل في المستشفيات طالب المصلحون بحضور بعض أخيار الأهالي أثناء عمليات التشريح للمسلمين، حتى تكون العملية جارية على حفظ مقتضى الحرمة في حقوق الدماء وعدم استغلال الأبدان في التجارب والاختبار، وبتخصيص سيدات فرنسيات في كل مستشفى توكل إليهن مهمة الوقوف مع رئيس المستشفى ساعة مباشرته العمل بقسم النساء، "**يخصص بكل مستشفى سيدات فرنسيات تقف مع رئيس المستشفى ساعة مباشرته للعمل بقسم النساء**".[4]

ولقد تحدث النميشي عن تفشي الزبونية والمحسوبية في التعامل مع المرضى وفي تزويدهم بالأدوية، إضافة إلى سوء الأخلاق والتحرشات التي كانت المريضات تتعرضن لها من طرف الممرضين، الأمر الذي استحال معه ذهاب أغلبهن للعلاج. [5]

لقد نحا المجددون في صياغة مطالبهم، منحى الهدوء والأدب، وتحاشوا في كل ما كتبوه كل ما يفهم خطأ من طرف الفرنسيين، إذ استعملوا لغة الاستجداء والرجاء متنبهين إلى الضعف الذي لحق الشعب المغربي، بالرغم من ذلك فإن رفع مطالب إلى السلطات الفرنسية حتى بلغة الرجاء والاستجداء لم يكن هينا خصوصا مع المقيم العام ستيغ، الذي عرف بنزعته الاستيطانية، واعتبرت الجالية الفرنسية حلوله بالرباط تحقيق للعهد الذي طالما حلمت به، وتطلعت إليه ليكون عهد استيلائها التام سياسيا واقتصاديا على البلاد وذلك بتلبية جميع مطالبها، وإرضاء كل حاجياتها مهما كثرت وتضاعفت.[6]

وبالرغم من عمق الرؤية التي تميزت بها مطالبهم، في تشخيص الواقع، واقتراح الحلول، التي كان من شأنها أن تنقذ المجتمع المغربي مما عاناه من تأخر وتقهقر، فإن مصير تلك المطالب ظل حبيس

---

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.254.

[3]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ..."*، م س، ص.131.

[4]– المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية ..."*، م س، ص.133.

[5]– الهيرور (بديعة)، " قراءة تحليلية للائحة مطالب ...، م س ، ص.254.

[6]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، الجزء الأول**، م س، ص.237.

الأدراج التي وضعت فيها،[1] ويمكن أن يجد ذلك تفسيره في عدم إدراج سلطات الحماية لما طالب به المصلحون في أجندتها مخافة الإسراع في وعي الناس، وطمع المغاربة في حقوق أخرى.

وباستثناء التعليم فإن فرنسا لم تستجب لأي مطلب آخر لما للتعليم من أهمية في السياسة الفرنسية داخل المغرب، وكان من أولى ما عملت في إصلاح القرويين، هو إبعاد الشيوخ من العلماء عن التدريس الذي اكتسى صبغة رسمية باسم التنظيم،[2] كما أنها عملت على التضييق والتحديد في دائرة وأمد تدريس الفقه، وهو ما لم يرق الطلبة والعلماء، والناس بصفة عامة، بل شاعت بينه اتهامات لنظام الحماية بمضايقة التعليم الديني الأصيل، وتنشيط العناصر الميالة إلى العلمنة بل إلى ما يشبه الإلحاد.[3]

وإذا كان التصور الإصلاحي اعتمد على التعليم كوسيلة مساعدة على النهوض وعلى تحقيق التقدم والتطور، وذلك بالمطالبة بتجديد برامجه ومناهجه العتيقة، قصد مسايرة العصر، دون التفريط في الموروث الديني والثقافي واللغة، فإن فرنسا كذلك اعتمدت عليه من أجل خلق نخب تابعة تكون واسطة بينها وبين الشعب، تعمل على توظيفها في الدعاية لمشروعها الاستعماري.

3- النخبة الشابة والمبادرات التنظيمية الأولى للحركة الوطنية.

أ- جمعيات قدماء التلاميذ بالمدن المغربية

إذا كان الأساس الفكري للشباب الوطني الحي الطامح للاستقلال والحرية هو السلفية التي تجددت بمستجدات الواقع، وبرنامجهم السياسي منذ عشرينيات القرن الماضي أو قبل هو تحقيق مطالب وفق إمكانياتهم الذاتية، نظرا لما أبانت عليه فرنسا من وحشية في قمع المقاومة المسلحة، فإن ذلك كله لن يستقيم خارج إيجاد تنظيم ملائم لكل مرحلة، قصد الاستمرار في المقاومة وتطوير الذات وتربية الوطنيين.

فإذا اعتمد العمل الوطني في بداياته على أشخاص لهم وزنهم، وكلمتهم ولا يخافون في قول الحق لومة لائم أمثال محمد بن العربي العلوي، أبو شعيب الدكالي...، ومن بعدهم شباب طموح أمثال علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، فإن هذه التجارب الأولى لم تكن خالية من التفكير في التنظيم، واستقطاب الطلائع اللائقة للعمل السياسي، كل حسب طاقته، فكانت البداية للتنظيم من طرف التلاميذ والطلبة، فتأسست سنة 1920 بفاس جمعية قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية الإسلامية الفاسية،[4] كانت هذه الجمعية قانونية، إذ وضع مؤسسوها قانونا، تمت الموافقة عليه من طرف إدارة الشؤون السياسية بالرباط بتاريخ 1921/09/15.[5]

---

[1]– الهيرور (بديعة)، *" قراءة تحليلية للائحة مطالب ..."*، م س، ص.259.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات....، ج1**، م س، ص.264.

[3]– نفسه، ص.265.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد.....، ج1**، م س، ص.353.

[5]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي ...، ج9**، م س، ص.196.

وتعود فكرة إنشاء هذه الجمعية إلى سنة 1919، عندما ارتأى بعض الخريجين الأوائل من ثانوية مولا إدريس ناد أدبي ثقافي، يجمع الطاقات ويعمل في الدعاية لنشر التعليم وتشجيع التلاميذ، وحملت اسم آخر هو قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس، وقد عملت السلطات الفرنسية على نهج سياسة الاحتواء، بدل المنع.[1]

لقد كانت جمعية قدماء التلاميذ بفاس هي القدوة التنظيمية، وما إن تأسست حتى عمل التلاميذ والطلبة في جل المدن المغربية إلى تأسيس جمعيات قدماء التلاميذ، فأسست جمعية قدماء ثانويات الرباط، ومثلها في سلا والدار البيضاء ومراكش، كما أنهم أصدروا لهم جريدة باسم "نشرة" تتكون من ثماني صفحات، كانت توزع مجانا، وبالرغم من شدة الرقابة فإنها كانت توحي بأفكار المستقبل وتطلعات الشباب،[2] يقول الوزاني: " **وعلى منوال جمعية فاس تأسست جمعيات أخرى في مدرسة مولاي يوسف بالرباط، وفي مدارس الأعيان الابتدائية بسلا، وفي هذه المدينة سميت الجمعية بالنادي الأدبي، وكان تأسيسه في 3 شتنبر 1927...والدار البيضاء ومراكش.**".[3]

وقد أكد ذلك الحاج أحمد معنينو وتحدث عن تأسيس جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي يوسف بالرباط، وجمعية قدماء تلاميذ أبناء الأعيان بالدار البيضاء، وجمعية شبيهة لها بمراكش، وأخرى بسلا لكنها رأت تغيير الاسم وسميت بالنادي الأدبي السلوي، وأرجع الأسباب في ذلك إلى الخليط الذي كانت تضمه الجمعية، وكذا رغبتهم في تغيير الاسم النمطي الذي انتشر.[4]

لقد كان وراء تأسيس جمعية فاس أحد عشر شخصا كلهم شباب تتراوح أعمارهم بين 19 و23 سنة، ستة منهم تجار وأربعة كانوا موظفين وواحد فلاح، وتم انتخاب عبد الوهاب لحلو، الذي كان عمره لا يتجاوز 20 سنة، ويشتغل بالتجارة رئيسا مؤقتا للجمعية،[5] فيما ذهب الفيلالي إلى أن الرئيس العملي للجمعية كان هو محمد الزغاري، الذي كان وفيا للشيخ محمد بن العربي العلوي، وأن المكتب يتكون من: محمد التازي كرئيس للجمعية، وعبد السلام التويمي كاتبها، ومحمد بن التهامي لحلو فهو صاحب الصندوق ومحمد بردلة خليفة الرئيس والمهدي المنيعي خليفة الكاتب، والعربي قصارة قيم الخزانة.[6]

حسب الفيلالي فإن عبد الوهاب لحلو لم يكن في مكتب الجمعية كما جاء عند اليزيدي أنه رئيسها المؤقت، لكنه كان من بين أول المفكرين في تأسيس الجمعية إلى جانب محمد السليماني وآخرون، ويتبين

---

[1]- الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة...**، م س، ص.282.

[2]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي ...، ج9**، م س ، ص.196.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، صص.355-356.

[4]- معنينو (الحاج أحمد)، **ذكريات ومذكرات 1920-1931، ج1**، مطبعة سبارطيل، طنجة، 1991، ص.113.

[5]- اليزيدي (محمد)، *"مجهودات قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس في النهوض بالوضع الثقافي بمدينة فاس 1919-1944"*، **مجلة أمل**، عدد30، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2004، ص.93.

[6]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي...، ج9**، م س، صص.196-197.

من خلال طريقة انتخاب المكتب بالاقتراع السري أن هؤلاء لهم ثقافة تنظيمية عالية، وتجربة في ذلك، كما أنهم وضعوا لها قانونا أساسيا يتكون من 15 بندا.[1]

إن هذه الجمعيات لم تأتي فجأة هي الأخرى بل سبقها حديث وحلقات، ويشير عبد الكريم غلاب إلى أن التلاميذ في القرويين، وهم نخبة من طلبة مدينة فاس والواردين على فاس من أنحاء المغرب من سوس إلى تطوان، كانوا عنوان نشر فكر الحركة الوطنية في جل أنحاء المغرب، وكان تلاميذ المدارس الثانوية والمعاهد في الرباط وسلا وفاس وتطوان يلتقون لمراجعة دروسهم، وللتفكير فيما يتحدث به الأساتذة المصلحون، وكان النقاش يتطور في هذه الحلقات من مستوى التعليم إلى المستوى السياسي، علما أن دروس الإصلاح كانت تتصل بالمجتمع فربطت السلفية بالتطبيق العملي لها في تطهير المجتمع من الأفكار الخاطئة في الدين والسلوك وفي الحياة جميعها.[2]

تحدثت جل المذكرات الوطنية والمصادر التاريخية عن هذه المرحلة، باعتبارها مرحلة إخصاب، فخلالها تكونت النخبة التي سيكون لها شأن عظيم في تاريخ المغرب، حيث كان هدف هذا الرعيل الأول من الوطنين هو ربط العلائق الحبية بين أعضاء الجمعيات التي تم تأسيسها، وإثبات الألفة والمساعدة فيما بينهم في جميع ما يرجع بالنفع عليهم وتنمية المعارف، والانكباب على مطالعة الكتب والمجلات والصحف، وقد أشارت إلى ذلك جمعية فاس في قانونها الأساسي.[3]

لقد قامت هذه الجمعيات بأدوار عظيمة في ظل عدم وجود الأحزاب السياسية، ففي فاس قامت الجمعية الإدريسية بنشاط إيجابي لصالح الشباب المتعلم، كما حافظت على الروابط بين الشباب الوطني، وتنظيم الصفوف، وجمع الشمل والرفع من معنويات الوطنيين ثقافيا واجتماعيا،[4] ومن أمثلة أعمالها قدمت العديد من المساعدات للمحتاجين لمغالبة صعوبات الاستمرار في التمدرس، وأشرفت على دروس خاصة للكبار بالثانوية واهتمت بتعليم اللغة العربية للفرنسيين واللغة الفرنسية للمغاربة، ولاقت إقبالا كبيرا من المتراوحة أعمارهم بين 25 و60 سنة.[5]

حظيت هذه الجمعيات باهتمام كبير من طرف السلطات الاستعمارية، فقدمت لها المساعدات، ففي صيفي سنتي 1922 و1923، نظمت رحلتين ثقافيتين إلى باريس لفائدة قدماء التلاميذ، واستفاد منها تلاميذ من فاس والرباط، عددهم 10 في السنة الأولى و8 في السنة الموالية، واستمرت كل رحلة 5

---

[1]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي...، ج9**، م س، ص.197.

[2]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج1**، م س، صص.36-37.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص353.

[4]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج1**، م س، ص.254.

[5]- الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة...**، م س، ص.284.

أسابيع، زاروا فيها مختلف المرافق العلمية ومقرات كبريات الصحف والمسارح الشهيرة، وحضروا مهرجانات علمية وفنية.[1]

وما إن وضع القدماء أقدامهم إلى جانب التلاميذ من خلال هذه الجمعيات، حتى استعادوا وضعهم كتلاميذ لحضور الدروس، والاشتغال بالمدارس الحرة كأساتذة للغة الفرنسية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه للمطالبة بتحسين الأوضاع في التعليم، وسهرت الجمعية بفاس على إنشاء مكتبة للمطالعة بالثانوية الإدريسية وشرعت في الحصول على عدد من المجلات العربية، مثل الهلال المصرية، والفجر التونسية، والمشرق اللبنانية...إثراء للمكتبة، وكان ذلك عن طريق الاشتراك، وقدمت أيضا المطالب والمقترحات لبناء وتأسيس مدارس جديدة وإحداث بكالوريا مغربية، وإدخال إصلاحات مهمة على ميدان التعليم، اقتنعت بضرورتها لصالح المواطنين المغاربة.[2]

وهكذا استطاع هذا التكتل والتعاون في سبيل أهداف وطنية غير جلية الطابع السياسي، وهذا لا يعني أن هذا الشباب المتعلم كان بعيدا عن السياسة بقدر ما كان في صلبها، سواء في اجتماعات الجمعيات أو خارجها، وأثناء الحرب الريفية كان منخرطو الجمعيات في وضع شبهة من طرف السلطات الاستعمارية، إذ كانت تعتبرهم من دعاة الحرب التحريرية، فتعرضوا للتهديدات والتحذيرات بشتى الوسائل، واتهم الشباب الحي بكل التهم، ومنها الاتصال بابن عبد الكريم والدعاية له، خصوصا وأن الاستخبارات أكدت وفود رسل ابن عبد الكريم على فاس.[3]

وقد أكدت المراجع تعاطف الكثيرين من مسيري الجمعية الإدريسية مع الثورة الريفية، إذ وضع أحد قادتها البارزين وهو عبد القادر نفسه وأخويه أحمد والحسن رهن إشارة بطل الثورة، بعدما سافروا إلى الريف، لمناهضة الاحتلال فعلا، كما أن بعضهم كالعربي الديوري والعربي قصارة ومحمد بن المهدي الفاسي، توجهوا إلى مصر حيث كانت الحركة الوطنية المصرية بقيادة سعد زغلول باشا في صراع مع الانجليز.[4]

ولقد سجلت المراجع تأخر تلاميذ القرويين عن المبادرة يقول المختار السوسي: "**وكانت فاس إذ ذاك لا تزال متأخرة عن الرباط وتطوان خصوصا جامعة القرويين التي كانت لا تزال تغط غطيطها قبل دروس موقظ الهمم أستاذنا المفكر سيدي محمد بن العربي العلوي.**"[5]

وبالرغم من هذا التراجع فقد أشار المختار السوسي إلى تأسيس جمعية سميت بجمعية الحماسة، يقول السوسي: "**كنت أنا مع الأخ مولاي الصديق العلوي، أول من دعا إليها، لنتلو فيها بيننا لتستقيم**

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج1**، م س، ص.279-280-281.

[2]- اليزيدي (محمد)، *"مجهودات قدماء تلاميذ ..."*، م س، صص.93-94.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج1**، م س، صص.354-355.

[4]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج1**، م س، ص.355.

[5]- السوسي (محمد المختار)، **الإلغيات**، **ج2**، مطبعة النجاح، البيضاء، 1963، ص.226.

ألسنتنا العربية...وقد اتخذني الأعضاء رئيسا لأنني أنا أول من دعا إلى ذلك"،[1] لم يذكر تاريخ تأسيسها وحدد الأهداف في تعلم اللغة العربية والسيرة النبوية وحفظ شعر ديوان الحماسة، وتمت الإشارة إلى معاقبة من لم يلتزم بالحفظ تأخرا أو تكاسلا عن طريق الغرامة.[2]

إذا كانت هذه الجمعيات هي التجربة التنظيمية الأولى في تاريخ النخب المغربية بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب، فإن المغرب عرف كغيره من البلدان الطامحة للحرية والاستقلال تجربة التنظيمات السرية، والتي كان الهدف منها رفع الهمم وتنظيم الشبيبة المغربية لمقاومة الاستعمار، واختارت السرية لظروف القمع البوليسي التي كانت تمارسه السلطة الاستعمارية ضد كل تحرك سياسي، وبالرغم من قلة المصادر والمراجع في هذا المجال، فإننا سنسلط الضوء على بعض التجارب التنظيمية السرية.

ب- التجارب التنظيمية السرية

يرجع الوزاني فكرة العمل التنظيمي السري بمدن مغرب الحماية إلى فترة الحرب العالمية الأولى، ويربطه بالتطور وظهور ظروف جديدة أنتجت تيارات فكرية واجتماعية وسياسية، نتج عنها تقلبات وتحركات بل ثورات وانقلابات في العالم المغلوب على أمره شرقا وغربا، وفي خضم هذه الظروف فكر الشباب المغربي في طرح الفكرة متأثرا بالصحف والكتب وغيرها التي كانت تتداول كيفية تأسيس التنظيمات السرية لمواجهة الاستبداد والاستعمار.[3]

إن بداية ظهور التنظيمات السرية بالمغرب يرجع فعليا إلى الحرب الريفية التحريرية، هاته الأخيرة التي أيقظت الشعور الوطني والحماسة وسط النخب المغربية عامة ونخبة المدن على وجه الخصوص، إذ شعرت زمرة من الشباب الحي في بعض المدن المغربية، مثل فاس والرباط وسلا وتطوان وغيرهما، أن الواجب يدعوها لتنظيم صفوفها، ولم شملها للمساهمة في تحرير وطنها، فكانت فكرة تأسيس الجمعيات السرية من أهم الأعمال التي ساعدت المثقفين المغاربة على القيام بمهمة إيقاظ الوعي الوطني والانبعاث النهضوي ومكافحة الأباطيل والخرافات التي شجعها المستعمرون، وتنوير الأذهان بالأفكار التحررية الرشيدة والدعوة الى القيام بنهضة شاملة في مختلف مجالات الحياة السياسية والإنسانية وتطهير العقيدة من الضلالات والأوهام والخرافات والحفاظ على القيم الإسلامية المثلى التي تربط حاضر الأمة المغربية

[1]- المرجع نفسه، ص.227.

[2]- المرجع نفسه، ص.227.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج1**، م س، ص.359.

بماضيها المشرق والمضيء، والاستفادة من كل تطور حضاري ومعرفي لسير المغرب في طريق الرقي والتقدم.[1]

إن تلك الجمعيات لم تكن سوى مجرد دوائر سياسية أدبية، حيث يلتقي شباب القسم الكبير من المجتمع المغربي للمناقشة وتبادل الأفكار، وينتج عن هذه الاجتماعات الكثير من التردد بدون أي برنامج محدد، اللهم الكثير من الاستياء نتيجة الأوضاع القائمة بدون أي مبادرة، لكن الرغبة الغامضة في القيام بأدوار مهمة في الحياة السياسية للبلاد كانت طاغية في مثل تلك الدوائر.[2]

لقد كان لبداية هذه النهضة في أوساط الشباب تأثير في دواليب السلطة الاستعمارية

إذ دقت ناقوس الخطر، وبدأت تتوجس من ظهور أية أفكار تناهض الوجود الاستعماري، فقد كان لتلك اللقاءات التي ينظمها الشباب المغربي مع بعضهم البعض أثرا كبيرا قضت مضجع مسؤولي الحماية وجعلتهم يخشون من تفتح الأفكار سواء منها التي برزت في شكل محاربة الشعوذة والخرافات والدعوة إلى الرجوع إلى ما كان عليه سلف هذه الأمة، أو الأفكار المتحررة التي فرضتها الظروف المتطورة [3].

لقد كانت توقعات ليوطي من تنامي الوعي الوطني، خاصة عندما ظهرت مجموعة من الاحتجاجات، من أن هناك فئة شابة تعمل أشياء قد تعصف بنظام الحماية إن استمر في الحكم المباشر، والتنبيه لإشراك المغاربة في تسيير شؤونهم، وما إن أشرفت الحرب الريفية على الانتهاء حتى قدمت للسلطات الاستعمارية مجموعة من العرائض واللوائح المطلبية، وكانت إنذارا من النخبة الواعية بأنها تنظم نفسها، وظهر جليا انتشار مجموعات في كل المدن كان ينقصها التنسيق.

وفي نفس السياق، آمن الرعيل الثاني من شباب ورواد السلفية الإصلاحية بضرورة إيجاد حركة تقود عملا يبلور التيار الفكري السائد، والانتقال من مرحلة التفكير إلى مرحلة البلورة وإيجاد تنظيم يستوعب الأنصار الوطنيين، وبذلك بدأت تنشأ شبه تنظيمات محدودة الحجم والمدى في كبريات المدن بين ذوي الصلات الشخصية المنسجمة فكريا والتي تحظى بالثقة المتبادلة فيما بينها،[4] وهي جمعيات انصبت مقاصدها واهتماماتها على التثقيف الذاتي ومساندة التعليم الحر والإصلاح الاجتماعي والتوعية الفكرية وأمور إصلاحية أخرى إضافة إظهار التضامن اتجاه قضايا وطنية وأخرى عربية وإسلامية، مع الرغبة الجامحة في التغيير.

يذهب إبراهيم الكتاني إلى أن أولى هذه التنظيمات السرية انطلق من فاس في بداية العشرينيات في اجتماع ثلاثي ضمه إلى جانب علال الفاسي ومحمد غازي، وأقسم خلاله الثلاثة على المشروع في

---

[1]– القادري (أبوبكر)، **المجاهد محمد اليزيدي ضمير حزب الاستقلال ورجل الصدق والوفاء والوطنية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999، ص.13.

[2]– Rezett (R). **les partis politiques...**, op. cit, p.66.

[3]– القادري (أبوبكر)، **المجاهد محمد اليزيدي ضمير حزب الاستقلال** ...، م س، ص.15.

[4]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...شهادات...ووجوه..، الجزء الاول**، م س، ص.139.

تنظيم الحركة الوطنية واستقطاب الأنصار لها،[1] في حين تحدثت مراسلة تحمل طابع السرية، توجهت من الكتابة العامة لحماية الجمهورية الفرنسية بالمغرب إلى رؤساء الأقاليم الفرنسيين، عسكريين ومدنيين، بتاريخ 17 دجنبر 1923، عن جمعية مغربية باسم "العهد الجديد"، ويظهر من خلال المراسلة أن مقرها يتواجد بطنجة، كما تأكد من خلال المراسلة أن من وراءها هو ابن عبد الكريم الخطابي الذي يكلف رسلا في اتجاه المدن المغربية للدعاية لها، وتشير المراسلة إلى أن "العهد الجديد" جمعية مغربية هدفها الاستقلال التام وإجلاء الأوربيين، وتضيف المراسلة أن هذه الجمعية تحمل رمزا لها عبارة عن نجمة خماسية مكتوب فيها "الله وحده ينصرنا على الكفار".[2]

وفي إطار الحديث عن تأسيس هذه الجمعيات روى محمد المكي الناصري أنه كان في بداية العشرينات أمين جمعية تحت اسم "الرابطة المغربية" التي كانت تضم القيادات الوطنية التي اشتهرت أسماؤها بدءا من الثلاثينات، وكان مكان تأسيسها الرباط، وتضم فروعا خارج الرباط.[3]

وتذكر عدة مذكرات وشهادات الدور الذي لعبته الزاوية الناصرية بفاس في تأسيس وإنشاء عدد من الجمعيات السرية للدعاية لحركة ابن عبد الكريم الخطابي والدعاية للتعليم الحر وللتثقيف الذاتي وللعمل السياسي كذلك، ومما يمكن ذكره في هذا الباب جمعية سرية أشار إليها المختار السوسي عندما تحدث عن جمعية الحماسة التي سبق الحديث عنها، يقول: "...**والثانية جمعية سياسية سرية أسسناها في 12 رجب 1344هـ ورئيسها الأخ علال أصغرنا، وأعضاؤها: الفقيه الغازي، وأبو المزايا الكتاني وعبد الهادي مكوار ومولاي الصديق وسيدي المدني والجابري والفرسيوي والمختار، وقد كان لهذه الجمعية فروع، أو هي بنفسها فرع لجمعية أخرى أصلية.**"[4]

ويظهر البحث في هذه المرحلة أن عددا من الجمعيات الشبيهة قد تأسست بمختلف المدن المغربية، ومن اهتماماتها التربية على القيم الثقافية الوطنية وإصلاح البلاد، ففي سنة 1927 كون مجموعة من طلبة القرويين بفاس برئاسة المشرف على صحيفة "القمر" الخطية وعضوين آخرين مشرفين على صحيفتي "السيف القاطع" و"الإسلام" جمعية تهدف إلى تثقيف الأذهان بالثقافة العربية الإسلامية والدعاية للمذهب الإصلاحي ونشره وسط الناس،[5] وكانت هناك جماعة في طنجة تفكر في تأسيس جمعية وطنية بنفس الأهداف واجتمعت لهذا الغرض في 11 يناير 1927.[6]

---

[1]- نفسه، ص.140.

[2]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات....،ج1**، م س، ص.364.

[3]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...،ج1**، م س، ص.140.

[4]- السوسي (محمد المختار)، **الالغيات، ج2**، م س، ص.227.

[5]- المنوني (محمد)، **المصادر العربية لتاريخ المغرب، الفترة المعاصرة 1790- 1930، ج2**، سلسلة الدراسات الببليوغرافية رقم 1، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989، ص.289.

[6]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج1**، م س، ص.38.

وأشار أبو بكر القادري إلى أنه في مدينة سلا تأسست جمعيات مماثلة، فسعيد حجي الذي كان تلميذا بإحدى المدارس الحرة، قد أسس هو وأصدقاءه جمعية أطلقوا عليها اسم "الجمعية الودادية"، وحددوا لها من الأهداف التربية الثقافية والإصلاحية بل ذهب أحد أعضائها بأنها أسست بإلهام من الله وأن الدافع كان هو الغيرة الوطنية، وكان من بين أهدافها التنظيمية هو الانتشار على المستوى الوطني وتأسيس فروع لها بكل الأنحاء، واعتبرت نفسها أم السياسة في المغرب منتقدة شعار محاربة الطرقية التي رفعته جمعيات فاس، متخذة من "الوداد شعارا".[1]

إذا كانت العشرينيات من القرن الماضي قد عرفت تأسيس مجموعة من الجمعيات السرية المتناثرة أخبارها هنا وهناك، فإن صيف سنة 1926 عرف تأسيس جمعية سرية بالرباط سوف يكون لها شأن عظيم، وتعتبر نقلة نوعية في تاريخ المغرب إذ استطاعت بعملها الدؤوب وانتشارها، وتوسعها من خلال تصورها السياسي الإصلاحي، ضم مختلف الأعمار شبابا وكهولا، وجمعت بين تلاميذ التعليم العصري وطلبة التعليم التقليدي، ويعتبر مؤسسوها من القيادات التي تبوأت مكانة في قيادة الحركة الوطنية في الثلاثينيات وتأسيس الأحزاب السياسية في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات.[2]

ففي نفس الوقت الذي انتشرت فيه الجمعيات السرية كانت تجتمع جماعة صغيرة من تلاميذ ثانوية مولاي يوسف بالرباط،[3] كان حديثها يلتقي حول نتيجة واحدة هي العمل السياسي لإنقاذ البلاد، وتفكيرها بدور حول الفشل الذي انتهت إليه الحركة التحررية الكبرى بقيادة الأمير الخطابي، وكانت تبحث في نفسها عن بديل لهذه الثورة، وانطلاقا من هذه الحركة تكونت جمعية سرية تسمى أنصار الحق.[4]

لذلك فقد شكلت 1926 بزوغ بوادر سقوط الثورة الريفية، الشيء الذي دفع بالوطنيين إلى التعجيل بالدخول في طور التنظيم السياسي، إذ في هذه السنة كان ابن عبد الكريم يستسلم للحكومة الفرنسية، وفي الوقت الذي كان فيه بعض الوطنيين يلتقون بالرباط ليؤسسوا النواة الأولى للتنظيم الوطني التي تتحدثت عنه وثائق الحركة الوطنية مرة باسم "أنصار الحق" وتارة باسم "أنصار الحقيقة" وأخرى باسم "حماة الحقيقية"، وقيل عنه أن اسمه الحقيقي كان الرابطة المغربية،[5] ولم يجزم عبد الهادي بوطالب في علاقة هذا الاسم بالجمعية التي أشار إليها الناصري، فيما أشار إلى اختلاف تسمية هذه الجمعية الأستاذ

---

[1]- القادري (أبو بكر)، **صفحات من تاريخ الحركة الوطنية المغربية، سعيد حجي دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي 1912-1942**، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1979، ص.26.

[2]- الدفالي (محمد معروف)، **أصول...**، م س، ص.295.

[3]- بوعسرية (بوشتى)، *"أحمد بلافريج من كتلة العمل الوطني إلى حزب الاستقلال 1934-1944"*، ضمن **ندوة مع رموز الوطنية اللامعة، الحاج أحمد بلافريج ذاكرة الأمة**، منشورات جمعية رباط الفتح، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 1997، ص.153.

[4]- غلاب(عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، الجزء 1**، م س، ص.38.

[5]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...شهادات...ووجوه، الجزء 1**، ص.142.

الدفالي وأضاف اسما آخر للتسمية السرية ألا وهو "العصبة المغربية" مقابل "الرابطة المغربية"،[1] ولم تسعفنا المصادر في حسم التسمية وبذلك تبقى كل الأسماء التي أشرنا إليها تطلق على نفس الجمعية.

وبالرغم من أن هذه الجمعية تأسست بمبادرة من الشباب الرباطي الوطني، إلا أنها ضمت مجموعة من الأعضاء خارج الرباط، "**من بينهم عبد القادر التازي من جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس، وعلال الفاسي، ومحمد غازي والمختار السوسي من طلبة جامع القرويين، والحاج عبد السلام بنونة، وشقيقه الحاج محمد ومحمد داود من تطوان**".[2]

ويقول محمد بنونه عن حضوره في الجمع التأسيسي: " **لقد ولدت هذه الجمعية تامة كاملة من أول يوم كأحدث ما تؤلف به الجمعيات الوطنية فقد وضعنا لها قانونا ينظم الوسائل ويفي المقاصد لها رئيسا يديرها ويمثلها، ووكيلا يدعو لها وينوب عنها، وكاتبا يسجل محاضرها ويكتب رسائلها وأمينا ينظم دفاترها ويجمع ماليتها، وأعضاء تنعقد بهم جلساتها ويقوم كل واحد بما أنيط به من العمل، وقد قررنا أن نجعل لها ظاهرا نسيمه جمعية أنصار الحقيقة ونقصر فيه العمل على محاربة البدع الضارة والأعراف الفاسدة ونسعى لدعوة الناس إلى إحياء السنن وإتباع طريقة السلف الصالح، وباطنا نسميه الرابطة المغربية ويكون هذا الباطن بئر الأسرار ونجعل شعار: نموت ويحي الوطن، ونشقى ويسعد الوطن، الاستقلال التام أو الموت الزؤام** ".[3]

بل يذهب بنونة إلى أنه هو من أسس هذه الجمعية بقوله: "**قمت برحلة في المغرب فاجتمعت بكثير من الناس ما بين شباب وكهول واستطعت أن أؤلف جمعية متواضعة سرية تعمل لنصرة الحقيقة نعم أنا الفت هذه الجمعية بالرباط ثم سافرت إلى فاس وبعد محاولات استطعت بمعونة الأخ الغازي وعلال أن نؤلف جمعية أخرى ربطناها بالتي الفت أنا بالرباط ثم سافرت إلى البيضاء وأسست أنا والأخ القباج فرعا آخر بها ورجعت إلى الرباط ثم رجعت إلى طنجة وفاتحت الأخ أحرضان في الأمر فأعانني حتى أسست هناك فرعا، هذه الجمعية التي سعيت في تأسيسها هي نواة الجمعية الوطنية الحالية، الأشخاص الذين تعبت في جمعهم وتأليفهم هم الذين يكونون اليوم كتلة العمل الوطني**".[4]

وفي مقال لمحمد داود نشره بمجلة الشهاب الجزائرية سنة 1927 تحدث عن جمعية "حماية الحقيقة"، واعتبر تأسيسها مرحلة مهمة في تاريخ المغرب وتطور وعيه الوطني، بعدما تشبعت النخبة بأفكار دنيوية، واقتبس منها عدد قليل منهم لقيادة الأمة ووضعها في المكان اللائق بها، وتم الانتقال إلى

---

[1]– للاطلاع أكثر على اختلاف التسمية ينظر الدفالي، **أصول...**، م س، ص.295.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.362.

[3]– أشقرا (عثمان)، **الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2007، ص.98.

[4]– زكي (مبارك) والخلوفي (محمد الصغير)، **الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993، ص.11.

مرحلة المعارضة، ونشر أفكارهم، لتظهر الحقيقة وأنصارها، وأثنى على رجال تلك المرحلة الذين أحسنوا الاختيار، بإظهار طرق النجاح والاحتياج للإصلاح.[1]

لقد كان للكتابات المتأخرة التي أشارت إلى هذه الجمعية، في ظروف عرفت فيها النخبة السياسية المغربية تشتتا وانفصالا فيما بينها، مما يفسر عدم التطابق في التأريخ لها، فمصادر حزب الاستقلال التي تؤرخ لهذا التنظيم اعتبرت أحمد بلافريج رائد تأسيس الجمعية ولعب دور أساسيا فيه، بل ربطت أن مقر اجتماع هذه الخلية السرية كان في عرصة جسوس خال أحمد بلافريج التي بنيت فيها بعد مدرسة جسوس الحرة[2]، كما تعزو إلى هذا الشخص الدور الأساس في تبني خط الاعتدال الذي خالف الحماسة التي ركبها الآخرون المطالبون بالاستقلال، وأنه أقنع الحاضرين برأيه، وأن ذلك لم يكن لحكمته بل لقدرته على الإقناع، وبذلك ورغم أنه كان أصغر الحاضرين فقد انتخب بالإجماع رئيسا للجمعية.[3]

وخلاف لذلك يتحدث محمد حسن الوزاني عن مشاركته في هذا التنظيم، مؤكدا أن الاجتماعات " **كانت تعقد مساء يوم الأربعاء، عشية الجمعة من كل أسبوع، وكان مقر اتصالاته في مكتبة محمد القباج بشارع القناصل، ولكنه أضاف أن روض القباج بأعلى شارع ضريح مولاي المكي بنفس المدينة، كان مقر اجتماع الجمعة، في حين كانت حجرة ملحقة ببيت محمد جسوس مقر اجتماع يوم الأربعاء**".[4]

إذا كانت المصادر المحسوبة على حزب الاستقلال أبرزت قيادة بلافريج للجمعية السرية، وأكد ذلك روم لاندو، فإن محمد حسن الوزاني يشير في مذكراته إلى أن هذه الجمعية لم يكن لها رئيس، "..**ولم يكن للجمعية السرية أي رئيس ولا مسؤول خلافا لما ادعاه بعض الكتاب الأجانب الذين كتبوا عن الحركة الوطنية المغربية فحرفوا، وشوهوا، ومسخوا كثيرا من الحقائق والأحداث كما أغفلوا أخرى تتعلق بغير الشخصيات التي اقتصروا على الاتصال بها...ولا أدل على أن بعض أولئك الأشخاص المغرضين الذين كتبوا عن الحركة الوطنية لم يجرؤوا على أن ينسبوا لهم أية رئاسة ولا زعامة لتلك الحركة السرية، بل تركوا هذا لأقلام أجنبية زودوا أصحابها بالأباطيل...لإلصاقها بالحركة الوطنية، ...بل إن من بين أولئك الأشخاص من كتم خبر الجمعية السرية كأنها لم توجد بتاتا**".[5]

لا بد من أن الوزاني لم ترقه كتابات بعض المحسوبين على حزب الاستقلال حول الجمعية، ولا شهاداتهم للأجانب، لكونها ألصقت الزعامة والريادة ببلافريج منذ التأسيس وفي هذا الصدد يذكر أن الجماعة التي أنشأت جمعية أنصار الحقيقة في الرباط لم تكن معزولة تماما عن جماعة فاس، فإن رائد

---

[1]- الدفالي (محمد معروف)، **أصول..**، م س، ص.296.

[2]- خالص (عبد اللطيف أحمد)، *"الزعيم أحمد بلافريج الرائد الأول للحركة الوطنية المغربية"*، ضمن **ندوة مع رموز الوطنية اللامعة، الحاج أحمد بلافريج ذاكرة الأمة**، منشورات جمعية رباط الفتح ، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 1997، ص.96.

[3]- لاندو (روم)، **تاريخ المغرب في القرن العشرين...**، م س، صص.184-186.

[4]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، الجزء 1**، م س، صص.360-361.

[5]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج1**، م س، صص.362-363.

الجماعة أحمد بلافريج كان يتردد على فاس وكان يجتمع ببعض طلبة القرويين، ويحضر في اجتماعات السر التي تعقد في بيوت الطلبة، وخاصة بيت محمد المختار السوسي، كما كان فوج من جماعة تطوان كالأخوين بنونة يفدان على فاس ويتصلان بالطلبة ويحضران أسماءهم في بيوتهم وبالمدارس وغيرها. كما كانوا يترددون على الرباط ويتصلون بالجماعة التي تكونت فيها.[1]

كما أن مجموعة من الكتابات دائما كانت تربط فاس بالرباط، وخصوصا عند الحديث عن تأسيس جمعية أنصار الحقيقة، وبذلك تم اعتبار أن سنة 1926 كانت الانطلاقة الفعلية للعمل السياسي الخلوي السري، في كل من فاس والرباط لينتشر فيما بعد في باقي المدن المغربية.[2] وأن مساهمة مدينة فاس بفضل جامعها العامر في تجذر الفعل الوطني الذي حمل مشعله المقاومون القياديون الذين أشرفوا على العمل السياسي السري، حيث اكتشفوا هويتهم في مآثر الأجداد، وعزموا على أن يكونوا استمرارا لماضي يشخص وجودهم بجوانبه المضيئة، وبتأثيره الروحي ويربط وجدانهم بعصر البطولة في التاريخ القديم والحديث.[3]

وكان أعضاء الجمعية، يستعملون آليات تواصلية، فبعض المصادر ركزت على دور بعض الأشخاص وتنقلاتهم من الرباط إلى فاس ومن تطوان إلى فاس، وأن الوطنيين وظفوا الدين والتاريخ المجيد من أجل تعبئة مناضليهم وشرعنة قضيتهم، بحيث أن الزعيم علال الفاسي في نظر المغاربة هو من أصبح الزعيم الروحي للحركة في شقها السلفي، فلقب أتباعه ب " العلاليين " طبقا للورع الذي أضفى عليه إلى حد أنه نعت بمريد زاوية دينية،[4] ومن بين مظاهر الاتصال بين الشباب الوطني بالرغم من تباعد المدن، أقام شباب القرويين حفل تكريم لشباب المدرسة الثانوية في فاس بالمناسبة التي حضرها بعض جماعة الرباط كأحمد بلافريج والناصري، وكان هذا الحدث من بين أسباب الاتصال بين الشباب في المدارس والمدن المتباعدة آنذاك، [5] في حين أشار الوزاني إلى أن أعضاء الجمعية السرية بالرباط كانوا يتنصلون بالشباب المغاربة دون علم هؤلاء بالجمعية، وأن عملية الاتصال كانت تتم عن طريق البريد الانجليزي الذي كان في الرباط.[6]

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج1**، م س، ص.39.

[2]– خالص(عبد اللطيف أحمد)، *"الزعيم أحمد بلافريج الرائد الأول للحركة الوطنية المغربية"* ، ...، م س، ص.96.

[3]– رشد (عبد الله)، **كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية 1953-1973**، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، ط1، الدار البيضاء، 2004، ص.39.

[4] – Le tourneau (Roger), **Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane 1920-1961**, Ed Amand Colin, Paris, 1962, p.206.

[5]– بركاش (علي)، *"كيف تم الاتصال بين شباب الرباط وشباب فاس"*، ضمن **ندوة مع رموز الوطنية اللامعة، الحاج أحمد بلافريج ذاكرة الأمة**، منشورات جمعية رباط الفتح، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 1997، ص.131.

[6]– الوزاني (محمد) حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.362.

لقد عمل الشباب الحي على تأسيس الفرق الرياضية والمسرحية، والقيام بحركة إصلاح وتجديد، لا في التعليم فحسب، ولكن في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاضطلاع بدور التوعية الذي يتعين الشروع فيه لمقاومة التخلف ودفع عجلة المغرب لمسايرة التطور دون التنكر للقيام الوطنية أو المساس بالتقاليد المغربية السلمية لا في الرباط فحسب، بل في سائر أرجاء البلاد،[1] لصقل هذا العمل داخل الجمعية السرية وتطويره فإن الوطنيين كانوا في اجتماعاتهم يتبادلون الأخبار والمعلومات، ويطلعون على ما جد من كتب ومطبوعات وعلى أهم ما ورد في الصحف والمجلات،ويهتمون بكل ما يتعلق بالحركة الوطنية، وقضايا الحرية في الخارج، وبعدها يتخذون القرارات،[2] بعدما كانت هذه الجمعيات تفكر في العشرينات في الوضع المتردي الذي أصبح يعيشه المغرب، وكانت تعمل على بث الشعور الوطني في عامة الشعب والاتصال به عن طريق المحاضرات والمقالات، والاتصالات الخاصة.

ولقد فكرت الجمعية السرية في آليات أخرى للدعاية، وذلك بعدما فكرت في مشروع مجلة، يقول الوزاني: " **وقد نظمنا مشروع المجلة، وتوزعنا تحرير أبوابها التي أسندت إلي منها السياسة الخارجية، مع تعريب ما يهم الاطلاع عليه مما ينشر بالفرنسية في مختلف المواضيع، وفعلا حررنا مواد الأعداد الأولى من المجلة في انتظار الحصول على الإذن من الجهة الرسمية المختصة طبقا للتشريع الاستثنائي الخاص بالصحف والنشرات العربية التي يخضعها للترخيص المشروط قبل الصدور..أجابت بالرفض دون تعليل**".[3]

وإذا كان المنع قد طال هذه المجلة التي تحدث عنها الوزاني دون ذكر مشرع اسمها ولا من أسندت إليهم المهام اللهم المهام التي أسندت له، فإن معظم الجماعات في الرباط وسلا وفاس لم تقتصر على مجرد المناقشة والتفكير، ولكنه بدا يظهر في أعمال ايجابية، فقد كان علال الفاسي مثلا يشرف على مجلة خطية تصدر في فاس، " **ثم أسست مع ثلة من إخواني مجلة شهرية باسم " أم العينين" كانت تصدر بانتظام في أربعين صفحة، وتكرر على "البولي كوبي" ثم توزع على هذه الجماعات السرية بفاس والرباط ومراكش وطنجة وتطوان**".[4]

في حين اتجه نشاط جماعة الرباط إلى النشر في الصحف التونسية والجزائرية وإصدار نشرة تتضمن مقالات مكتوبة أو منقولة من مجلات الشرق وصحفه،[5] توزعها على الشباب، وكان سعيد حجي

---

[1]– خالص (عبد اللطيف)، *"الزعيم أحمد بلافريج..."*، م س، ص.100.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.361.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج1**، م س، ص.361.

[4]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.159.

[5]– اشقرا (عثمان)، **في سويولوجيا الفكر العربي...**، م س، ص.119.

يشرف على مجلة خطية في سلا، فقد اهتم بالصحافة منذ أن كان ابن خمسة عشر سنة، وأصدر مع جملة من رفاقه جريدة خطية سنة 1927 هي جريدة " الوداد " ثم أصدر عدة جرائد أخرى خطية.[1]

لم تكن السلطات الفرنسية في غفلة عما يجري في الساحة السياسية المغربية، إذ أن هناك مجموعة من المراسلات التي أشارت إلى العمل الوطني في هذه المرحلة، وفي مراسلة من المفوض المعتمد بالقامة العامة، إلى رؤساء الأقاليم الفرنسية، مؤرخة ب 7 مارس 1929، ومرفقة بمراسلة مؤرخة بفاتح فبراير 1929،[2] جاء فيها أن الشباب المغاربة، من قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية الإسلامية بالرباط، ومعهد الدروس العليا، سيجتمعون في السادسة من هذا المساء في مقهى لاكوميدي، بحضور أبناء كبار الأعيان ومن بينهم التهامي المقري، ومحمد اليزيدي، والعربي بن الجيلالي، ومحمد الباشا، ومحمد بركاش، وأن الهدف من ذلك هو تحقيق اتفاق بين مختلف العناصر الشابة من التقليديين والإصلاحيين، ومن المقربين للفرنسيين والكارهين للأجانب، وقد أكدت مراسلة أخرى مؤرخة ب 2 فبراير 1929،[3] أن وقوع الاجتماع قد تم فعلا في السادسة والنصف بنفس المكان، وأن الحضور بلغ عشرة أعضاء، وظهرت ثلاث اتجاهات: تيار الباشا الذي دافع عن التعليم الفرنسي كوسيلة للارتقاء إلى الحياة العصرية، وتيار اليزيدي الذي ناصر تطور المغرب في ظل الحضارة العربية الإسلامية مع تدريس العلوم الأخرى، بينما كان تيار الناصري المؤمن بالوهابية والذي يرى خلاص الأزمة يكمن في الرجوع إلى المذهب الإسلامي الأصيل.

وفي مراسلة سرية أخرى بتاريخ 16 فبراير 1929، جوابا على رسالة 2 فبراير،[4] جاء فيها أن الهدف من الاجتماع الأول لم يكن سوى تحقيق اتفاق بين مختلف العناصر المتعلمة، وأن الاتفاق قد تم، وكان ذلك بفضل الشيخ الدكالي أبي شعيب، الوزير السابق للعدلية، وأن ذلك جاء نتيجة اجتماعات عديدة ببيت عبد اللطيف الصبيحي بسلا، وعند محمد اليزيدي، وعبد الكبير الفاسي بالرباط، وأن الشبان المغاربة نالوا الموافقة والتشجيع من عدة شخصيات مسلمة من الرباط، وتحدثت المراسلة عن عزم الحركة المغربية الفتية الذهاب إلى فاس حيث تصدر مجلة قدماء تلاميذ الثانويات الإسلامية، وأن تلك النشرة هدفها تحقيق اتحاد قدماء التلاميذ، وتربيتهم.

وعموما فقد كان تأسيس هذه الجمعيات السرية انعكاسا للوعي الوطني الذي تطور بين أوساط الشباب، واتخذت من أنشطتها الرقي بالتنظيم الوطني لمناهضة الاستعمار، والتهيؤ لكل الاحتمالات التي تنوي فرنسا القيام بها قصد تشتيت الصف المغربي، وتحقيق المطالب الملحة، في انتظار الظروف الملائمة للمطالبة بالاستقلال.

---

[1]- القادري (أبو بكر)، **صفحات من تاريخ الحركة الوطنية المغربية...**، م س، ص.26.

[2]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج 1**، م س، ص.365.

[3]- المرجع نفسه، ص.366.

[4]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج 1**، م س، ص.367.

ثالثا: النخبة المغربية في مواجهة السياسية البربرية

لقد بدأ الوعي السياسي بحقيقة دوافع المحتل يعمق الإيمان بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها عامة المغاربة، والنخبة الشابة بشكل خاص، يتأكد أكثر مع صدور الظهير البربري، وتصدت النخبة المغربية الشابة لما سمي السياسة البربرية، التي نهجتها فرنسا بالمغرب، من أجل تنصير الايمازيغن، واعتبرتها حربا ضروسا ضد السلطان والإسلام وبالتالي ضد الهوية المغاربية. وبذلك تم التعبير عن موقف وطني، دفاعي وهجومي في بعض الأحيان، بعد أن تأكدت النخبة من دعوات بعض الفرنسيين وخصوصا الرهبان والمبشرين لتنصير الايمازيغن.

حددت سنة 1930 قفزة نوعية في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، إذ استغلت النخبة الوقت المناسب للانتفاض وكان للفرنسيين فضل كبير في ذلك، إذ أنهم عجلوا بإيقاظ العقول النائمة للتنبيه إلى مخططات الاستعمار وما ينوون القيام به بالمغرب[1]، وتربط جل الكتابات المهتمة بتاريخ الحماية بالمغرب بين الظهير البربري الصادر خلال هذه السنة، والحركة الوطنية السياسية، ربطا جعل بعضها يعتبر ذلك الظهير بمثابة صك تعميد الوطنية المغربية[2].

وبالرغم من أن السياسة البربرية لم تنفضح إلا بعد نهاية مدة إقامة الجنرال ليوطي 1912-1925، فإن تجذرها وبناء أسسها كان وليد مدة إقامته، ذلك أن هذا المقيم لم يكن معارضا لغلاة السياسة البربرية كما كان شائعا، وإنما كان ينتظر تنوع الصيغ والطرق من أجل تكييف هذه السياسة مع أوضاع المغرب،[3] إلا أنه في ماي من سنة 1928، تمت المصادقة على مبدأ إنشاء مصلحة جديدة، سميت بمصلحة مراقبة القضاء البربري، من طرف إدارة الشؤون الشريفية، كما بقيت مصلحة الأهلية، التي تتوفر على الأطر المؤهلة، وحدها تشرف على إطار قانوني للقضاء البربري بصفة مؤقتة.[4]

غير أن المقيم العام الجديد سان لوسيان، الذي كان يريد إنهاء عملية التهدئة بطريقة سريعة، أقنعه مستشاروه بوضع حد لما كان يطلق عليه " التردد" فيما يتعلق بقضية القضاء البربري، " لقد حان الوقت لتنظيم الأمور قليلا"، كما أعلن ج سوردون " دقت ساعة رجال القانون"، فباستطاعة إدارة كبيرة للقضاء البربري، أن تنجز وتعمم نظاما متجانسا،[5] ولقد حدد شارل أندري جوليان أسس ميلاد هذه السياسة

---

[1]- الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية** ... ، م س، ص.33.

[2]- الدفالي(محمد معرف)، *الظهير البربري وتجذير الحركة الوطنية*"، **مجلة أمل**، العدد الأول، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1992، ص.34.

[3]- الدفالي(محمد معرف)، *الظهير البربري وتجذير الحركة الوطنية*"...، م س، ص.39.

[4]- Ageron (C.R), *« La politique berbère du protectorat marocaine1913-1930 »*, **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, Tom 18, janvier mars 1971, p.74.

[5]- Ibidem.

بدافع المصلحة السياسية لدى البعض وباقتناع لدى الآخرين، وبنوع من المثالية عند بعض ضباط الشؤون الأهلية، وبدأ يتشكل تصور عن المجتمع المغربي، يقيم تعارضا بين البربري الطيب والعربي الضال الشرير[1]، تلك السياسة التي بدأت باحتشام، وأخذت وقتا كبيرا في دواليب السلطة الاستعمارية، إذ ارتأى رجال القانون، بأن يكون القضاء مباشرا على الطريقة الجزائرية، بيد قاض يتمتع بصلاحيات واسعة، وهذا الأخير هو قاض القبايل، فلماذا لا يعين هذا الأخير قاضي البربر؟، وكان رئيس مصلحة الدراسات القانونية، ونقيب المحاميين الأستاذ برينو الأكثر اقتناعا بالفكرة،[2] ثم أخذت صبغة علنية بالظهير الصادر في 16 ماي 1930 الذي لم يكن مجرد مصادفة، بل لتنفيذ مشروع فصل البربر عن العرب في المغرب[3].

1- ردود الفعل اتجاه الظهير البربري

لقد كانت السلطات الاستعمارية تعي موقف المغاربة المسبق من السياسة التي تنوي تطبيقها وفي يوم 13 مارس 1930 طمأن رئيس اللجنة معاونيه قائلا : " **كلنا حاضرون للمساهمة روحا وقالبا، في هذا الإصلاح المهم الذي يهدف لإقامة محاكم فرنسية عند البربر**"، غير أنه أشار إلى استحالة إقامة تنظيم أو نظام قضائي منبثق عن الإدارة الفرنسية وحدها " **إن إنشاء نظام قضائي فرنسي مباشر دون إشراك المغرب، ولو بموافقة السلطان، فذلك يعني الطلاق ما بين فرنسا والسلطان، وسيأتي اليوم الذي سيحتج فيه السلطان علينا لأننا تحدينا سلطته**"،[4] وبالرغم من ذلك تم إنزاله، وقد اشترط هذا الظهير في الفصل السادس أن تبقى المخالفات الجنحية المرتكبة في المناطق البربرية من اختصاص المحاكم الفرنسية فقط، تلك المحاكم التي أنشأت بظهير 13 غشت 1913، وترك قضاء الحق العام من اختصاص المحكمة العليا الشريفة[5]، وبالتالي فإن هذا البند يفرنس المناطق البربرية ويجعلها كالتراب الفرنسي خاضعة للقضاء الجنائي الفرنسي، ولم تكن هذه السياسة لفرنسا في المغرب وحده، بل تعدته إلى أقطار أخرى في الشمال الإفريقي،[6] فيما نص البند الرابع على إلحاق لجنة قانونية دائمة بالوزير الأول،

---

[1]– Julien (Charles André), **Le Maroc Face aux impérialismes**. Edition Jeune Afrique, Paris.1987, p.99.

[2] – Ageron (C.R), op. Cite, p.75.

[3]– مالكي (امحمد)، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،1993، ص.189.

[4] – Ageron (C.R), op. Cite, p.76.

[5]– جوزيف (لوسيوني)، *" تهيئ الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930"*، ترجمة محمد المؤيد، **مجلة أمل**،العدد الأول، السنة الأولى،1992، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ص.3.

[6]– العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية عن حياة محمد بن الحسن الوزاني وتاريخ الحركة الوطنية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1996، ص.24.

بينما يوسع البند الخامس صلاحيات المحاكم الفرنسية لتشمل المنازعات العقارية التي تهم المواطنين الفرنسيين.[1]

وبالتالي فإن فرنسا واسترشادا بتجربتها في كل من الجزائر وتونس، لم تتقاعس عن خرق شرعية المعاهدات التي جمعتها بالمغرب، وهو أمر طبيعي طالما أنها حركة استعمارية قبل أن تكون شيئا آخر، وكان من المتوقع أيضا إنشاء مصلحة مستقلة للقضاء البربري، مستقلة عن إدارة الشؤون الأهلية، لكن رجال القانون رفضوا أن يبث القضاة البربري في الجرائم والمخالفات الخطيرة، وتبنوا حلا يقضي باختصاص القانون الفرنسي بالنظر في القضايا الكبرى، كما هو الشأن للمعاملات العقارية،[2].ولذا ضمن سياق المقاومة الشعبية لمختلف مكونات المجتمع المغربي، لذا ستستمر سلطات الإستعمار في توسيع مجالات السياسة البربرية وتنويع مظاهر تطبيقها، استعدادا لظهير 16 ماي الذي زامن صدوره لحظة فرح احتفاء بحصيلة قرن من الحضور الفرنسي في الشمال الإفريقي[3].

وكما كان متوقعا انخرط الشباب الوطني بكل حزم وعزيمة في التصدي للمخططات الاستعمارية الهادفة إلى تقسيم الشعب المغربي، وتزكية النعرات العرقية، إذ اعتمد عبد اللطيف الصبيحي في مقاومته للظهير البربري على الشباب الطموح، وصار يدعوهم لاستنكار المخطط الاستعماري الذي أتى به ظهير 16 ماي 1930، مما ساهم في تأثر الكثير بفكر المقاومة، وانضموا إلى المقاومة السياسية مع عبد اللطيف.[4]

لقد شق الشباب المقاوم طريقه في اتجاه رفض السياسات الاستعمارية، وأبدع طرقا وأساليب للمقاومة مراعاة لشروطه وإمكانياته، وبعد مضي أيام وشهور ثبت على الطريق نفر قليل منهم، وذلك لأسباب عدة نهجتها الإدارة الفرنسية كالترغيب والترهيب، والدعاية المضادة ضد دعاية المقاومين، وبالرغم من ذلك فإن الثابتون على طريق المقاومة يرجع لهم الفضل في تكوين النواة الأولى للحركة الوطنية في مجموعة من المدن كسلا والرباط وفاس ومراكش والدار البيضاء، وهم الذين حملوا مشعل التغيير السياسي المنشود، وهم الذين وضعوا اللبنات الأولى لإصلاح المجتمع المغربي، وإخراجه من غفلته، والأخذ بأسباب النهوض به، وهكذا بدأت الانطلاقة الوطنية السياسية الأولى تأخذ طريقها ابتداء من حركة مقاومة الظهير البربري.[5]

---

[1]– Ageron (C.R), *« La politique berbère du protectorat marocaine1913-1930 »…*, op. Cite, p.76.

[2] –Ibidem

[3]– مالكي (امحمد)، **الحركات الوطنية والاستعمار** …، م س، ص.202.

[4]– القادري(ابو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941إلى 1945، الجزء الثاني**، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1997، ص.17.

[5]– القادري(ابو بكر)، **مذكراتي في الحركة …، ج 2**، م س، ص.17.

يقول القادري: " **لم تكن لدينا أفكار معينة، مضبوطة، للإصلاح الاجتماعي، والسياسي والثقافي، أوائل حركتنا الوطنية، وإنما كانت أفكارا عامة، تتجلى في مكافحة الاستعمار ومناهضته، ورفض المخطط الذي أتى به، فيما يتعلق بالأعراف البربرية، بما فيه محاربة الإسلام، والقوانين الإسلامية، ومحاربة اللغة العربية، وتجلت أيضا في المطالبة بإصلاح التعليم في القرويين، وروافدها، في بعض المدن**".[1]

لقد كانت النخبة الوطنية واعية بعواقب المخططات الاستعمارية، تنظر إلى الأمور في مضمونها السياسي، وبذلك فالهدف من مواجهة السياسة البربرية هو حفاظ المغرب على سيادته السياسية ورفض التبعية أو الاندماج. وبذلك استطاعت النخبة السياسية أن تحلق بها مجموع طبقات الشعب المغربي، وخلقت لنفسها علاقات مع الزعماء الوطنيين بكل أقطار العالم الإسلامي.[2]

يقول القادري: "... **إنني لا أنكر الدور الذي قام به بعض الأحرار الفرنسيين لمناصرتنا في القضية البربرية، والذين كتبوا وأيدوا في مجلة 'مغرب'، أو غيرها، ولكن الدور الفعال في إحباط تلك السياسة، كان لمقاومة المغرب في الداخل، ومناصرة العالم الإسلامي في الخارج، وخصوصا في مصر وأعلامها الأعلام..**"[3]

إن فرنسا واعتمادا على سياستها الاستعمارية الرسمية، أرادت أن تضرب على الوتر الأمازيغي كواقع اجتماعي ملحوظ ولبلورة هذا الواقع تم اللجوء إلى سن قوانين ومقتضيات إدارية خاصة بهذه الفئة السكانية.

ويتضح ذلك من خلال أحد أقطاب الفكر الاستعماري بالقول: " **إن وضعية فرنسا بالمغرب كي تأخذ صورتها النهائية عليها أن تعتمد على العنصر البربري بعد أن تعمل على إحداث تحولات فيه، مغذاة بطريقة وبفكر فرنسيين**".[4]

ولقد سلكت نخبة الشباب المغاربة اتجاه الظهير البربري مسلكين مختلفين[5]:

- مخاطبة العالم الأوربي والمسيحي بلغة العصر السياسية وبمضامين عقائدية وأفكار تستمد مقوماتها من الفكر الغربي الحر.

---

[1]– المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه، ص. 19.

[3]– المرجع نفسه، ص.21.

[4] – paul (Marty), *« le Maroc de demain »*, **publication comité de l'Afrique française**, paris, 1925, p.225.

[5]– زكي (مبارك) والخلوفي (محمد الصغير)، **الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي..**، م س، صص.8-9.

- مخاطبة العالم العربي الإسلامي إذ طرح الظهير البربري على انه مشروع سياسي جديد يستهدف الأمة في هويتها العربية الإسلامية وتشجيع عملية التنصير من طرف الكنيسة مدعمة بجيوش الاحتلال.

هذا من جهة، أما المعركة الأساسية فقد كانت في المساجد، والساحات، والشوارع، وأمام مقرات المسؤولين، بل في المنافي والسجون.

ففي فاس اتفقت جماعة من الزعماء الوطنيين على إخراج اللطيف بجامع القرويين، ولذلك تعهدوا وحلفوا على المصحف الشريف بان يضحوا بكل ما لديهم من وسائل، ولو بأرواحهم في سبيل تنفيذ ما اتفقت عليه الجماعة من المشروعات النافعة لوطنهم[1].

ولقد بدأت التجمعات في مساجد فاس يوم 4 يوليوز وبدأ متزعمو الحركة يلقون الخطب في الجماهير المحتشدة يوم 18 يوليوز في مسجدي القرويين ومولاي ادريس،[2] وكان اليوم جمعة، وإثر صلاة الجمعة ألقى عبد السلام بن ابراهيم الوزاني خطبة دينية حماسية وعظية نعت فيها الظهير البربري بالكارثة العظمى[3]، وختم الخطبة بدعوة المجتمعين إلى التوجه إلى الضريح الإدريسي للتوسل إلى الله، وهناك قرأ المجتمعون اللطيف وسورة طه، ثم خطب محمد بن فاتح الصفريوي خطبة دينية تحريضية حث فيها الناس على الإتحاد، ومقاومة الظهير البربري، وأعمال فرنسا العدوانية[4].

ثم خرج الجمع المحتشد في مظاهرة كبرى انضم إليها حشد كبير من الناس، كانت هذه المظاهرة تجربة حماسية رائعة عبرت عن الاستجابة الشعبية انطلقت من جامعة القرويين إلى ضريح مولاي إدريس، وبالرغم من أن مسافتها كانت قصيرة إلا أنها عرفت نجاحا كبيرا وأخذت اقتراحا جديدا وهو أن يخرج الجمهور من ضريح مولاي إدريس ويتجه في تظاهرة إلى مكان سكنى رئيس المجلس العلمي وقتئذ العالم السيد أحمد بن الجيلالي ليأخذوا رأيه ورأي العلماء في هذا الظهير الذي يمس أقدس المقدسات المغربية[5]، وجابت المظاهرة شوارع المدينة مرددة شعارات وطنية مثل "**يحيا الإسلام تحت راية الإمام**"[6].

يقول عبد الكريم غلاب: "**... وخرج المصلون متظاهرين يحتجون وذهبوا في شكل تظاهرة إلى منزل رئيس المجلس العلمي للاحتجاج، ومنه إلى مقر الباشا البغدادي (حاكم المدينة) وهناك طلب من**

---

[1]- زيادي (أحمد)، **الوطنية في النثر المغربي الحديث** ...، م س، ص.275.

[2]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.61.

[3]- الدفالي (محمد معروف)، *"الظهير البربري وتجذير الحركة الوطنية ..."*، م س، ص.49.

[4]- زيادي (أحمد)، **الوطنية في النثر المغربي الحديث** ...، م س، ص.275.

[5]- العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية عن حياة محمد بن الحسن الوزاني** ...، م س، صص.23-24.

[6]- زيادي (أحمد)، **الوطنية في النثر المغربي الحديث** ...، م س، ص.166.

المتظاهرين تعيين وفد للمحادثة مع الباشا، فاعتقل الباشا الوفد وجلد أفراده وعذبوا ثم سجنوا ومنهم عبد العزيز بن إدريس، والهاشمي الفيلالي، ومحمد بن الحسن الوزاني، وعبد السلام الوزاني، ثم اعتقلت جماعة أخرى من بينهم الأستاذ علال الفاسي...واستمرت المظاهرات وقراءة اللطيف في المساجد إلى يوم 25 يوليو حيث احتل الجيش الفرنسي عدة نقط وسط المدن، ودخلت وحدات من الجيش الاحتياطي الى المساجد لمنع قراءة اللطيف وأقفلت أبوابها ولكن قراءة اللطيف لم تتوقف في القرويين إلا في الثلاثاء 2 شتنبر".[1]

ويذهب الوزاني إلى أن حركة اللطيف بفاس اكتست أهمية بالغة، لما رافقها من إحداث وتطورات، وترددت حركة اللطيف في بعض المساجد وفي جامع القرويين بشكل خاص وذلك ابتداء من رابع يوليوز 1930، وكان اليوم المشهود هو يوم 18 يوليوز حيث عرفت المدينة مظاهرات صاخبة اشتركت فيها عشرات الآلاف، ويشير إلى أن الطلبة بفرنسا كانوا يتبعون الحركة من هناك ويناصرونها لأنها تزامنت مع الامتحانات،[2] وكانت تلك سنة تخرج الوزاني حيث أتيحت له الفرصة في المشاركة في هذه المعركة، وجمع من الكتابات والمعلومات قبل العودة ما يؤهله لمواجهة وفضح السياسة البربرية،[3] وبعد عودته في منتصف يوليوز، بدأ عمله بالقيام باجتماع سري حضره العشرات من شباب القرويين، وتم الاجتماع في مصرية بمدخل دار سيدي إبراهيم الشاهدي الوزاني، وكان هذا المكان خاصا بالطالب عبد السلام بن إبراهيم الوزاني، وفي الاجتماع تقرر الاستمرار في حركة اللطيف بفاس بقيادة الشباب.[4]

يبين الوزاني أن ما تم يوم 18 يوليو كان مقررا وفق برنامج مسطر بما في ذلك الخطبة الحماسية التي ألقاها عبد السلام الوزاني، ويوضح أنه عمل خلال اجتماعاته على تعرية مضامين السياسة البربرية، فأبدى الشباب الحماسة والرغبة في التضحية بكل غال ونفيس، وتم الاتفاق على اتخاذ يوم الجمعة 18 يوليوز، يوما مشهودا، وتقرر الحضور الوازن في القرويين، والتجمهر، ولما حضر الجمع الغفير، وما إن انتهت صلاة الجمعة حتى انطلقت حركة اللطيف، واستمرت الخطة كما قررها الاجتماع فصعد عبد السلام بن إبراهيم الوزاني إلى كرسي التدريس وألقى خطبة حماسية، كانت قد كتبت خلال الاجتماع، ألهبت الحماس في الجموع.[5] وكان عبد السلام محميا من طرف الشباب. مخافة اعتقاله أو منعه من إكمال الخطبة، وجاء فيها:

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.61.

[2]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، مرحلة الانطلاق والكفاح، 1930-1934، ج 3**، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، ط 1، 1984، ص.77.

[3]- المرجع نفسه، ص.81.

[4]- المرجع نفسه، ص.82.

[5]- المرجع نفسه ، ص.83.

" إخواني المسلمين.

مالي أراكم عن الهدى معرضين، وعن التدبر فيما يحيق بكم من المصائب مقلعين؟ ألم يبلغ مسامعكم صدور الظهير القاضي بنسخ الشريعة الإسلامية في ثلاثة أرباع المغرب والاستعاضة عنها بأوضاع جاهلية لم ينزل الله بها من سلطان أم تعرفوا الخطر النازل بكم والقضية الدهماء حلت بساحتكم وأنتم لا تشعرون؟ إنه يا قوم إن لم ترفعوا أصواتكم ضد هذه الكارثة العظمى لم تمض سنوات قلائل حتى تروا المغرب وليس به من يقول ربي الله ولا من يجيب داعي الإسلام إذا دعاه، إياكم يا قوم أن تفتروا بمجدكم اعتقادكم إنكم مسلمون وتظنوا أنكم يكفيكم من الإسلام أن تقولوا لا إله إلا الله فو الذي نفسي بيده إنكم لا تؤمنون حق الإيمان حتى تقوم بحق كلمة الشهادة وحسبكم الله. إن هذا الظهير يلزم إخواننا البربر جميعا أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به. وعما قريب يعمنا ذلك الإلزام فنصبح وقد حرفنا من الدين كما يحرف السهم من الرمية إن من لم يتحاكم إلى شريعة نبينا عليه الصلاة والسلام ليس من المسلمين ولا حظ له من الإسلام لأن الله تعالى يقول :" فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم"، يقول: ومن لم يحكم بما نزل الله فأولئك هم الفاسقون.

فالله الله في دينكم أيها المسلمون والله الله في شريعة نبيكم التي يكاد لها ويراد نسخها من البلاد ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله إثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل. يا قوم هلموا إلى الدفاع عن دينكم والمناضلة عن شريعة نبيكم. وقوموا قومة رجل واحد واصرخوا بصوت متحد وقولوا إننا لا نرضى نحن ولا إخواننا من البربر أن نتحاكم بغير ما أنزل الله ولا نقبل أي شيء يراد منه فصلنا عن ديننا الحنيف وشرع نبينا الشريف ولا نخضع لأي قانون يقضي بتجزئة كلمتنا ولإضعاف لسلطة ملكنا المعظم وسلطاننا المقدس مهما كان مصدره وكيفما كانت صفته والأمر به.

هلموا أيها المسلمون وتقدموا إلى الاحتجاج ضد ما أرادته الحكومة بكم واعلموا أنكم إذا قلتم كلمة واحدة وصرختم صرخة واحدة نلتم ما تطلبون وفزتم بكل ما تريدون لأن الله مع الجماعة وصوت الشعب هو كلمة الله ولا تهنوا ولا تدعوا إلى السلم والله معكم ولن يترك أعمالكم وتقدموا إلى الأمام غير خائفين ولا وجلين وكونوا من الذين قال الله فيهم إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة. واعلموا أنكم إذا سجنتم في سبل الدفاع عن الدين أو أصابتكم مصيبة في ذلك الميدان فإن الله يدافع عنكم ويجزيكم عن دينكم الحنيف بجنات عالية قطوفها دانية.حينئذ تكونون قد فزتم بخير الدنيا ونلتم ثواب الآخرة جزاء بما صبرتم فنعم عقبى الدار. تقدموا وإن لكم في تاريخ نبيكم عليه السلام وسيرته وأصحابه من بعده وتابعيهم بإحسان قدوة تحدوكم إلى التضحية بأنفسكم وأموالكم في سبيل الله وتدعوكم إلى الثبات في خدمة دينكم الطاهر إلى آخر رمق في حياتكم وكل واحد منكم ينشد:

ولست أبالي حين أقتل مسلما على أي جنب كان في الله مضجع

وذلك في ذات الله وإن يشاء يبارك على أوصال تعلو المحزن

فاعملوا أيها المسلمون فسير الله عملكم ورسوله والمؤمنون وهيا نخرج بصوت واحد متضرعين إلى الله تعالى بقلوب خاشعة وقلوب دامعة حتى نصل إلى ضريح مولانا إدريس نتوسل إليه تعالى بإيماننا الصادق ويقيننا المبين أن يلطف بنا ويثبت أقدامنا وبحفظنا في دنيانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون".[1]

يحكي الوزاني أنه كان ينوي ختم المظاهرة في الضريح الإدريسي مخافة القمع وأنها كانت على سبيل التجريب السياسي، يقول "...**ولما خرجت الجموع على الصفة المطلوبة غادرت مع بقية الإخوان المسجد لننضم إلى المظاهرة التي كانت الأولى من نوعها في فاس، بل في المغرب كله، وأثناء مرورها كان التجار والصناع، ينضمون بحماس إلى صفوفها، ثم دخلنا الضريح الادريسي، وكان في نيتي أول الأمر أن نكتفي بهذه المظاهرة القصيرة على سبيل التجربة في مجال العمل السياسي**".[2]

وفي نفس السياق يذكر الوزاني شراسة الباشا البغدادي الذي تعامل بالقسوة مع المتظاهرين، واعتقلهم وجلدهم بالسياط، وأن أول من جلد هو عبد السلام الوزاني، ثم الصفريوي ثم الوزاني، وكانت تسمى تلك العملية بعملية "الماعون"، وتتابعت عملية الجلد، ثم تم نقلهم إلى السجن، وقد ذكر أن والده كان هو أول المعتقلين بفاس، وكان طعما لاعتقاله ويقول: "**ولما وصلنا إلى سجن القطانين وجدت والدي جالسا مع الحارس ابن المعطي، فتأثرت حتى أدمعت عيني، فقبلت يده وقلت له، سامحني، لقد أوذيت في سبيلي، فقاطعني في الحين قائلا: بل في سبيل الله، إن الخير فيما اختاره الله لنا جميعا**".[3]

توالت الأحداث وكان لردة فعل الساكنة الأثر البالغ في تأزم الأوضاع والضغط على السلطات الاستعمارية التي رأت في الحوار، سبيلا لتهدئة الأوضاع، وانبعث عن الحشود القارئة للطيف وفد من وطنيي فاس للدعاء للتفاوض باسم المتظاهرين مع الإدارة الفرنسية مكون من السيد محمد بن عبد السلام لحلو، وحمزة الطاهري، وأحمد مكوار، وأحمد أبي عياد، ولكن هذه المفاوضات لم تحقق أي شئ،[4] وبذلك تم الاتفاق على تقديم عريضة إلى جلالة السلطان، وتم ذلك يوم 23 غشت 1930.[5]

---

[1]– "*خطبة عبد السلام بن ابراهيم الوزاني بالقرويين ضد الظهير البربري*"، **مجلة أمل**، العدد الأول، السنة الأولى، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1992، صص.143-144.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات ...، ج 3**، م س، ص.84.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات ...، ج 3**، م س، ص.92.

[4]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية ...**، م س، صص.148-149.

[5]– مما جاء في العريضة :" فالقصد منا بهذا الكتاب، والتضرع المستطاب استعطاف ذلك الجانب، واستمناح مواهبه السابغة الجلباب، بمناسب المسألة البربرية، التي أهم شأنها بإيالتكم الشريفة كل البرية، رغبة في دين الإسلام، إذ من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم، كما قال عليه السلام، وتمسكا بأذيال كلمة الله العليا دون تفرق في الوحدة المغربية أو انقسام، وتشبثا بالعروة الوثقى وجريا على سنن السلف الصالح أهل الديانة والتقى، واعتصاما بحبل الله تعالى للنجاة وتضرعا، لئلا نكون من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا، راجي من جنابكم العالي السامي المقدار، ذي الماجدة والفخار، أن تلتفتوا لهذه المسألة بهمتكم العلية، وفكرتكم الذكية، التفات تبصر واعتبار، واهتمام ذي شهامة واقتدار، حتى ينجلي عن رعيتكم المخلصة في طاعتكم الكرب الذي حزبها، وينكشف الغم الذي نابها، بمد يدكم الشريفة لمناولة هذه اللائحة التي توافي جنابكم الرفيع، وتؤم ربع ناديكم البديع، مشتملة على رغبات هي أجدر أن تحظى من سيادتكم

يقول غلاب "**وقد تطور التفكير من مجرد قراءة اللطيف والتظاهر إلى تكوين الوفود وإمضاء العرائض فاجتمع ممثلو الرأي العام في فاس وكونوا وفدا من سبعة عشر عضوا ليفاوض نائب الجنرال بيتان حاكم ناحية فاس في يوم 29 يوليوز**"، لقد دخل الوفد في مفاوضات معه ومن المطالب إطلاق المعتقلين ورفع الحصار على المدينة، ومقابل ذلك طلبت الإدارة الاستعمارية إيقاف قراءة اللطيف والمظاهرات، وفي يوم 11 غشت قرئت رسالة باسم الملك في القرويين بعد صلاة العصر تدعو إلى الهدوء وعدم اتخاذ مساجد الله للمظاهرات، وتم إطلاق المعتقلين، وتكون وفد لمقابلة الملك في الرباط يحمل إليه عريضة، مقابل توقيف المظاهرات، وتوقفت يوم 13 غشت المظاهرات، انتخب 100 من الأعيان ممثلي المدينة الذين سيقابلون الملك، تم انتخاب 13، رفضت فرنسا منهم 6، فذهب وفد مكون من 7 أشخاص، [1] ويذهب الوزاني إلى انه في يوم 22 غشت عقد اجتماع في المجلس البلدي بالسياج، فتم اختيار 20 من الشخصيات والشباب، ومن بينهم تم تعيين وفد مكون من 10 أعضاء للمثول بين يدي السلطان، منعت السلطة منهم علال الفاسي و محمد حسن الوزاني.[2]

يذكر غلاب أنه كان على رأس هذا الوفد وكيل المجلس العلمي بجامعة القرويين وقاضي الجماعة بفاس ووزير الحقانية العلامة عبد الرحمن القرشي رئيس الوفد، وهو شيخ وقور ومهاب الطلعة قوي الإيمان صريح اللسان، فخطب هذا الرئيس بين يدي السلطان يشرح له آثار الدول المغربية في الإسلام ويعرفه مآثر الأجداد الكرام، ويذكر له ما نال الأمة المغربية بعد ظهور هذا المرسوم المشؤوم من الأوصاب والآلام،[3] وكانت المطالب تتكون من توحيد التعليم في سائر المدارس سواء في المدن أو القرى، تعميم اللغة العربية، تعميم التعليم الديني الإسلامي، احترام اللغة العربية في الإدارات والمحاكم.[4]

ولقد وصفت جريدة النداء المغربي استقبال السلطان للوفد بتاريخ 22 نونبر 1930 وقالت بأن خطاب القرشي كان عبارة عن مأساة مؤلمة، ولم يتمالك معه السلطان أن يكف دموعه من شدة الأسى والألم، ولقد تأثر من منظر هذا الشيخ الحزين البائس.[5]

بجوائز الإجازة والمساعدة، وأن تصادف من شيمكم السامية دون الاستحسان والإجادة، بظهير شريف تلقونه يوم القيامة كتابا منشورا،وعملا متقبلا == مشكورا وجزاء موفورا ...". من كتاب بوعياد (الحسن)، **الحركة الوطنية والظهير البربري**، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1979، ص.234-235.

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.62.

[2]- الثمانية الآخرين هم: عبد الرحمان القرشي، محمد بن عبد السلام لحلو، الهادي بن المواز، محمد بن المفضل بن جلون، إدريس بن محمد الوزاني، عبد الواحد الفاسي، محمد الديوري، وعمر بن عبد الجليل. الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 3**، م س، صص.98-99.

[3]- الناصري (محمد المكي)، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**، طبع شركة بابل، ط 2، 1993، ص.57.

[4]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.62.

[5]- الناصري (محمد المكي)، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**، م س، ص.57.

كانت نتيجة اللقاء سلبية، وضاقت السلطات الاستعمارية ذرعا لما وقع بالرباط في الاتصالات بين الوطنيين، فانذر القرشي من طرف الصدر الأعظم بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى الرباط وعاد إلى فاس صباح يوم 30 غشت، فاستؤنفت المظاهرات وقراءة اللطيف لمدة ثلاثة أيام، وعادت الإدارة إلى استعمال العنف، فألزمت رئيس الوفد بالإقامة الإجبارية في منزله واعتقلت جماعة من الشباب والشيوخ نفت بعضهم وسجنت الآخرين، وكان الرد أن أغلقت الأسواق والمتاجر أي أضربت المدينة بشكل عام فكان الرد عسكرة المدينة ومنع حركات الاحتجاج واللطيف، وكان أخر يوم قرأ فيه اللطيف هو يوم 2 شتنبر بعدما تسربت جماعات للمساجد وقرأته تم اعتقال الكثير منهم.[1]

أما في تطوان فقد اجتمعت الحركة وتضامنت مع منطقة الجنوب، وقرأت اللطيف في المساجد،[2] وإذا كانت منطقة الشمال لم تقم بالاحتجاج ضد الظهير البربري لأن الإدارة الاسبانية لم تفكر في تطبيق الظهير البربري فإنها عبرت عن هذا الاحتجاج بقراءة اللطيف في المساجد ثم استمرت في تأييد مقاومة الظهير البربري والدعاية في الخارج وطبع النشرات وإرسالها إلى المنطقة الجنوبية.[3]

وكانت تطوان من أقوى المدن المغربية احتجاجا على القضية البربرية،إذ منها وجه احتجاج المنطقة الخليفية في دفتر مملوء بمئات التوقيعات، وعلق أغلب السكان شارة الحداد، وأغلق التجار حوانيتهم وخرج ما يقرب ثلاثة ألاف شخص إلى باب المقابر حيث قرئ القرآن وذكر اسم الله اللطيف،وهتف بحياة **المغرب** والإسلام وسقوط السياسة البربرية[4]، كما قرئ اللطيف بالمسجد الأعظم التطواني احتجاجا ضد الظهير البربري.[5]

أما في سلا والرباط فتذهب جل الكتابات إلى أن الفضل في مقاومة الظهير البربري في مدينتي الرباط وسلا يرجع إلى الأستاذ عبد اللطيف الصبيحي، الذي أطر نخبة من الشباب السلوي لقراءة اللطيف بالمسجد الاعظم بالمدينة، وانتقلت الحركة إلى مدينة الرباط، ومنها إلى فاس، إن هذا السبق الذي حققته سلا راجع بالأساس إلى اطلاع عبد اللطيف على الظهير البربري قبل إصداره، وذلك بحكم وظيفته في إدارة الشؤون الإدارية والسياسية بالإقامة العامة.[6]

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.63.

[2]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص61.

[3]– المرجع نفسه، ص.64.

[4]– الشاوش (العربي)، *"موقف شمال المملكة من السياسة البربرية"*، **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، العدد19، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،الرباط، 1988، ص.65.

[5]– ابن عزوز (محمد حكيم)، **أب الحركة الوطنية الحاج عبد السلام بنونة،حياته ونضاله، ج 1**، مطبعة الساحل،الرباط،1997، ص.403.

[6]– زكي (مبارك) والخلوفي (محمد الصغير)، **الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي...**، م س، ص.11.

ويذهب أحد الباحثين الفرنسيين إلى أنه في البداية لم يحدث الإعلان عن الظهير ضجة كبرى، ولكن عندما ظهر بأنه يرمي لعزل البربر، وحينما لم يعد بإمكان الفقهاء الذين تعودوا الذهاب إلى عند القبائل للتدريس في المدارس القرآنية، وطلب منهم البقاء في أماكنهم، كما واجه المحصلون صعوبات في الحصول على التصاريح للذهاب إلى الجبل، في نفس الوقت اندلعت موجة من الاحتجاجات المتتالية في كل من الرباط يوم الجمعة 20 يونيو، ويوم 27 من نفس الشهر بالرباط وسلا، ويوم 4 يوليوز بفاس وسلا والرباط.[1]

لقد سبق الاحتجاجات والعمل الميداني مناقشات حادة حول سبل مواجهة الظهير البربري وبرز من خلال المناقشة رأيان: أحدهما يدعو إلى مقاومة الظهير البربري بالمظاهرات والاحتجاجات، ونادى به عبد اللطيف الصبيحي، وثانيهما دعا فيه محمد اشماعو إلى الرجوع إلى الله، فتساءل أحد المناقشين عن كيفية ذلك، فقال له عبد الكريم حجي بقراءة اللطيف،[2] في حين ذكر أبو بكر القادري في مذكراته أن العلامة المؤرخ عبد الله الجراري هو الذي أطلق لأول مرة هذا الشعار الدعاء.[3]

اهتدت جماعة سلا بعد مناقشة شبه حادة في جدوى ما اهتدت إليه إلى أن يجتمع المواطنون في المسجد وان يجهروا بذكر الله (اللطيف) جماعة، واقنعوا خطيب المسجد الشيخ عواد – وكان شيخا وقورا ذو نفوذ ديني كبير في المدينة– فخطب في موضوع الظهير ودعا المصلين الى قراءة اللطيف، وكان ان عمت هذه الحركة بعد ذلك في الرباط وفاس ومراكش وانطلقت في شبه مظاهرة شعبية عامة، بدأت بقراءة اللطيف جماعة، وتطورت الى الخطب والمظاهرات في الشوارع والاحتجاج لدى رجال السلطة، وبلغ انتشارها ان المساجد الكبرى كانت تضم ما يقرب من خمسة آلاف مواطن كلهم يجهرون باسم الله اللطيف بلسان واحد.[4]

لقد كان رد السلطات الفرنسية بأن اعتقلت الذين خطبوا في المساجد بالرباط، وفي سلا اعتقل وابعد إلى مراكش الذي تزعم حركة التظاهر وهو عبد اللطيف الصبيحي،[5] ولم يلبث عبد اللطيف بمراكش إلا أسابيع ثم نقل إلى أزيلال ومنها إلى تزنيت حيث بقي معتقلا هناك أزيد من سنتين، كما ألقي القبض

---

[1]– Ageron (C.R), *« La politique berbère du protectorat marocaine, 1913-1930 »*, **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, Tom 18, janvier mars 1971, p.79.

[2]– زيادي (أحمد)، **الوطنية في النثر المغربي الحديث من مقدمات الحملات الاستعمارية إلى نهاية الحماية 1830– 1956، الأصول والمفاهيم والعوامل**، مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2010، ص.273.

[3]– خالص (عبد اللطيف أحمد)، *"العلامة النموذج عبد الله بن العباس الجراري أحد الرواد الأوائل للحركة الوطنية المغربية"*، ضمن **ندوة الوطني المجاهد العلامة عبد الله الجراري واجهات وطنية متعددة**، منشورات جمعية رباط الفتح، الطبعة الأولى، الرباط، 2002، ص.28.

[4]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 1**، م س، ص.61.

[5]– المرجع نفسه.

على الأستاذ عبد الله الجراري بعد إلقائه خطبا ببعض مساجد الرباط وبقي معتقلا بضعة أيام والقي القبض على صهر الصبيحي الحاج بوبكر المالقي وزج به في سجن الرباط بتهمة تمرده على السلطة، وبعد الحكم عليه أضرب عن الطعام لمدة سبعة أيام.[1]

ولقد كانت الإدارة تحاول إقناع الوطنيين بإيقاف قراءة اللطيف عن طريق الإنذار والتهديد تارة وبطريق الإقناع تارة أخرى، ولكنها لم تفلح فاستمرت قراءة اللطيف في المساجد لان الوطنيين كانوا يشترطون إطلاق سراح المعتقلين ولم يسع الإدارة الفرنسية إلا آن لجأت للعنف والاعتقال والنفي ومن بين المعتقلين والمنفيين إضافة إلى الصبيحي هناك محمد اليزيدي، واحمد الشرقاوي وعبد اللطيف العتابي وغيرهم.[2]

ويذهب الوزاني كذلك إلى أن تاريخ حركة اللطيف حافل بالأحداث والصراعات ففي 20 يونيو، كانت أول مظاهرة بالمسجد الكبير في سلا وأخرى في المسجد الكبير في الرباط، وتم توجيه التهديد إلى بعض أنصار حركة اللطيف من حاكم الناحية الفرنسي باسم الإقامة العامة، وفي 30 يونيو صام سكان سلا وقاموا بمظاهرة في المسجد الكبير.[3]

وهناك من الكتابات من ربطت هذا الحادث بحسن حظ المغرب لأنه تم اكتشاف هذه المؤامرة من طرف أحد أبناء سلا، وهو عبد اللطيف الصبيحي*،[4] الذي كان منتظما منذ سنة 1927 في جمعية ثقافية تحت اسم "النادي الأدبي السلوي"،[5] وكان يشتغل في الإدارة الشريفة، هاله هذا المشروع بعد اطلاعه عليه واستيعاب مضمونه، فبادر بأخذ نسخة منه ودرسه دراسة مستفيضة مع أصدقائه الوطنيين، وذلك من أجل اتخاذ موقف صارم من هذه المؤامرة المدبرة من طرف سلطات الحماية ضد الوحدة العقائدية للبلاد[6].

---

[1]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...، ج 1**، م س، ص.57.

[2]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 1**، م س، ص.63.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة ...، ج 3**، م س، ص.74.

[4]– القادري (عبد الرحمان)، *" عقد الثلاثينيات من هذا القرن صفحة مجيدة في كفاحنا الوطني"*، ضمن **ندوة أبو بكر القادري.دراسات وشهادات**، إعداد وتنسيق المريني نجاة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1994، ص.72.

*عبد اللطيف الصبحي: ازداد بسلا سنة 1897، وبعد دراسته العربية والقرآن صار يدرس الفرنسية، فنال شهادة الدبلوم العربي، ثم التحق بمدرسة اللغات الشرقية بباريس، فحصل على دبلومها، ودرس الحقوق بكلية الحقوق، واشتغل موظفا بقسم الأبحاث التشريعية والمستندات بإدارة الشؤون الشريفة، وعزل من منصبه إثر قيامه بمناهضة الظهير البربري، ونقل إلى مراكش ثم أزيلال وتيزنيت، توفي سنة 1965.

[5]– الدفالي (محمد معروف)، *"الظهير البربري وتجنير الحركة الوطنية ..."*، م س، ص.48.

[6]– القادري (عبد الرحمان)، *"عقد الثلاثينات من هذا القرن..."*، م س، ص.72.

يذكر القادري أن الصبيحي كان أول من اطلع على الظهير البربري وهو مشروع وقبل نشره في الجريدة الرسمية نظرا لكونه كان موظفا في إدارة الأمور الشريفة، وبمجرد الاطلاع عليه بدأ يعلن استنكاره له في صفوف أصدقائه وإخوانه وأتباعه في الرباط وسلا، وبعد صدوره جن جنونه وبدأ يطوف على المجتمعات والأندية شارحا أخطاره وموضحا أضراره، داعيا إلى مقاومته بكل الوسائل الممكنة.[1]

وفي يوم 19 يوليوز وهو اليوم الموالي للحركة الصاخبة بكل المغرب وبعد قراءة اللطيف بالمسجد الأعظم بالرباط قصد الشباب السلوي والرباطي منزل الزعيم الصبيحي لمواساة أمه عائشة بنت الحاج علي زنيبر، فألقت كلمة في حضرة الشباب قائلة: " **أبنائي إني والله لمسرورة جدا بجهادكم في سبيل الدين والوطن، أعانكم الله وقواكم، وزاد في مددكم، واني لمغتبطة كذلك بمشاركة ابني عبد اللطيف في هذه الحركة، وتعاونه معكم، واحتجاجه ضد السياسة البربرية، وإبعاده من أجل أفكاره الوطنية، واني معكم مستعدة لان أضحي بنفسي ومالي وأولادي في هذا السبيل.**

أبنائي جاهدوا في سبيل الدين والوطن، فإن الله معكم ولا تخافوا فتفشلوا وتذهب ريحكم، إن الموت في سبيل الدين الوطن خير من الحياة في الذل والهوان

لا تخافوا فان الموت واحدة، وليس للمجاهدين إلا الجنة في الحياة الأخرى، واعلموا أن الله مع الصابرين، وهو الذي ينصر الحق بإيمانكم وتمسككم بالدين الحنيف".[2]

ومن هنا كان الاحتجاج ضد السياسة البربرية، ورفضها ممثلة في ظهير 16 ماي 1930، ذلك الظهير الذي كان يوصف بالمشؤوم،[3] دفاعا عن أهم مقومات الوحدة بين عناصر الشعب المغربي، ودفاعا عن الهوية المغربية في جل أبعادها، بشكل كان له دور فعال في ترتيب وتنظيم العمل الوطني السياسي.[4]وفي هذه الأثناء كان المغاربة خاصة الشباب، يتبعون كل ما يقوم به الاستعمار ويراقبون أعماله عن كثب، لذلك تكتل الشعب المغربي للوقوف في وجه هذا الخطر الداهم للدفاع عن الكيان المغربي بالمعرفة ومقارعة حجج المستعمر وإبطال أباطيله.

ولقد كان لمدينة سلا السبق في تصدير الحركة نحو مساجد الرباط بواسطة مجموعة من وطنيي هذه المدينة وعلى راسهم محمد اليزيدي، فأضحت المدينتان مركزا للحركة الاحتجاجية، مايزيد عن شهر، قبل أن تنتقل إلى باقي المدن المغربية الأخرى،[5] وسرعان ما استجابت العديد من المدن المغربية مثل

---

[1]– القادري (ابو بكر)، **مذكراتي في الحركة...، ج 1**، م س، ص.50.

[2]– القادري (ابو بكر)، **مذكراتي في الحركة...، ج 1**، م س، ص.58.

[3]– القادري (ابو بكر)، **المجاهد محمد اليزيدي** ...، م س. ص.23.

[4]– الدفالي (محمد معروف)، *"الظهير البربري وتحذير الحركة الوطنية ,,,"*، م س، ص.35.

[5]– الدفالي (محمد معروف)، *"الظهير البربري وتحذير الحركة الوطنية ,,,"*، م س، ص.49.

الرباط وفاس والدار البيضاء ومراكش وتطوان، إلى قراءة اللطيف الذي صار يذكر في المساجد طيلة أيام الأسبوع.[1]

كما أن مدينة سلا قدمت عريضة لترفع إلى السلطان وعين الوفد الذي يقدمها، وكان من أعضائها الشيخ أحمد الجريري، والعلامة أبو بكر بن الطاهر زنيبر، وأحمد الصابونجي، والشريف أحمد بن الحارثي حجي والشريف الحاج محمد الطالبي والأستاذ االحاج أبو بكر الصبيحي، لكن الإدارة الفرنسية تعرضت فبقي الوفد ينتظر موعدا دون نتيجة.[2]

ولقد رفع أهل الرباط عريضة احتجاج على هذا الظهير إلى الصدر الأعظم، طالبين منه رفعها وتعضيد فحواها لدى السلطان محمد بن يوسف، ومما جاء في هذه العريضة نسخ الظهائر والقرارات القاضية بفصل البربر عن الشريعة الإسلامية، احترام نفوذ صاحب الجلالة في الايالة الشريفة، توحيد برنامج التعليم في سائر المدارس، وتعميم اللغة العربية واحترامها وعدم إعطاء أي لهجة غيرها صبغة رسمية، وإيقاف حركة التبشير والمبشرين على اختلاف جنسياتهم، وعدم السماح لهم بإحداث ملاجئ للأيتام واللقطاء، وعدم التعرض للفقهاء والقراء والمشارطين بالقبائل، وإسقاط جوازات التنقل بداخل الإيالة الشريفة، ... إلخ[3].

وبذلك فإن هذه السياسة البربرية خلقت نواة حركة وطنية، قادتها نخبة شابة من مختلف المدن المغربية، أساسها محور ثلاثي هو فاس، الرباط، وسلا، في المنطقة الفرنسية، إضافة إلى تطوان في المنطقة الخليفية، وقد كان لهذه النخب الشابة مواقف معارضة للسياسة البربرية خاصة، ولنظام الحماية بشكل عام، وإلى جانبهم مجموعة من العلماء الذين أبوا إلا أن يسجلوا أسماءهم في تاريخ الحركة الرافضة للسياسة البربرية.

2- مواقف النخبة المغربية والعربية الإسلامية من السياسة البربرية بالمغرب

لقد كان لشكيب ارسلان الدور البارز في فضح السياسة البربرية وكان موقفه ينم عن نباهة وفطنة لما تريده فرنسا بسياستها تلك، وكانت له مجموعة من التحركات في ذلك المسلك يقول شارل روبير أجيرون: "**في الواقع بدأ الأمير شكيب أرسلان "مجاهد القلم" بالتحرك، وأرسل نداء لدار الإسلام، خاصة بعد أن أبلغه الطلبة المغاربة بباريس، والذين ذهبوا للقائه في سويسرا، ترك شكيب أرسلان لوزان يوم**

---

[1]- الوارث (أحمد)، *"قراءة اللطيف في مقاومة الاستعمار"*، **مجلة الذاكرة الوطنية**، العدد4، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2002، ص.54.

[2]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، صصص.77-79-83.

[3]- الجراري (عبد الله)، **شذرات تاريخية** ... ، م س، صص.61-62. و القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.من 83 إلى 86.

18 يونيو 1930، متوجها لباريس لمقابلة أحمد بلافريج ومحمد الفاسي، وبعدها توجه لطنجة، فتم طرده منها فقصد تطوان للإقامة عند صديقه، وزير العدل السابق الحاج عبد السلام بنونة، والذي أطلق عليه منذ ذلك الحين " أب الوطنية المغربية "، فألقى بعض المحاضرات عن الأندلس العربية، وخطابا ناريا ضد فرنسا".[1]

في 19 غشت غادر أرسلان المغرب، بعد الاطلاع على الوضع هناك عن كثب، وفي أقرب وقت بعد ذلك أثارت زيارته جدلا ثقافيا كبيرا ومحترما، بجريدته، وكانت مقالاته ذات بعد سياسي كبير، وقدم الظهير البربري كأنه الخطوة الأولى لتنصير البربر، كما أعلن عن اعتقال 600 شخص وقيام انتفاضات دموية بكل من وجدة وتافيلالت ودرعة والأطلس، إذ قامت فرنسا بقمعها بأسلحة حديثة استعملت فيها الطائرات، كما تحدث عن المبشرين المكلفين بتنصير البربر، والذي بلغ حسبه 1000 مبشر.[2]

لقد تمكن شكيب أرسلان من تحريك مشاعر المسلمين، بدعوته للقومية العربية الإسلامية "**نحن العرب لم نمت، لا كعرب، لا كمسلمين**" ولقيت هذه الدعوة صداها في جريدة المغرب الأقصى، وفي مصر قامت جمعية الشباب المسلم النشيطة، وكذلك جمعية الشباب المسلمين لعبد الحميد باي سعيد، بالإضافة للجنة الدفاع عن المسلمين المغاربة، التي يترأسها الأمير عمر توسون، بتحريك الرأي العام ضد ما عرف ب "**سعي فرنسا الغير المعقول لإجبار الملايين من الناس على اعتناق دين آخر وترك دينهم**".[3]

كتب رشيد ريداح رئيس تحرير جريدة المنذر رسالة استنكارية عنيفة، ووقعها عدد من علماء الأزهر والمحامين المصريين. جاء في آخر نص الرسالة دعوة إلى المسلمين، وهي بمثابة دعوة للجهاد ضد فرنسا، وفي الواقع الدعوة موجهة لجميع الجمعيات الإسلامية بالعالم.[4]

سمع صدى المظاهرات التي عمت كل أرجاء دار الإسلام، وفي الوقت ذاته أجمعت كل الصحف في القاهرة ودمشق، وفي فلسطين والحجاز، وأيضا في تونس وطرابلس على كلمة واحدة، تدفقت البرقيات المنددة بهذه السياسة من العالم أجمع على وزارة الخارجية الفرنسية، وضد "تكرار التراجيديا الأندلسية".[5]

---

[1] – Ageron (C.R), *« La politique berbère du protectorat marocaine, 1913-1930 »*, **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, Tom 18, janvier mars 1971, p.81.

[2] – Ageron (C.R), *« La politique berbère du protectorat marocaine, 1913-1930 »*, **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, Tom 18, janvier mars 1971, p82.

[3] – Ibidem.

[4] – Ageron (C.R), *« La politique berbère du protectorat marocaine, 1913-1930 »*, op cite, p.83

[5] – Ibidem.

شارك في هذه الحملة علماء العراق، و 12 جمعية إسلامية من يافا، وشيخ الإسلام بتركيا، بالإضافة لجريدة الدستور التونسية نجم شمال إفرقيا، والعديد من الجرائد الأخرى، وانضمت لهذه الحملة الأوساط الشيعية، والمزابيين الذين تضامنوا مع المسلمين السنة.[1]

ولقد انعكست هذه الحركة على المغرب، بحيث وصل له العديد من الجرائد والمناشير من مصر والهند، عن طريق البريد البريطاني، وخصوصا من المنطقة الإسبانية، ففي مجموعة من الدول كانت الدعوة لمقاطعة البضائع الفرنسية، وفي الهند لصنع القطن المحلي، غير أن هذه المشاريع لم تفض لشيء.[2]

لقد كان لهذه المواقف المؤيدة لحق الشعب المغربي في الحفاظ على هويته صدى طيبا في أوساط الشعب ونخبه، ونظرا لما حققته حركة اللطيف من التفاف حول الحركة الوطنية الفتية، ومن استجابة شعبية ووحدة بين سائر فئات الشعب المغربي، فقد قابلتها إدارة الحماية بالمنع والاعتقال والتعسف والسجن، وبالرغم من المنع والقمع الذي تعرض له المغاربة فإن موقف الشعب المغربي من الظهير كان موقفا مشرفا للغاية، يقول الحسن بوعياد :" **أما الشبان الذين لم يتعلموا شيئا تقريبا من الفقه والدين، فهم الذين قاموا بهذه الحركة، وهم الذين كانوا يضربون بالسياط وكلما ضربوا سوطا يهتف الواحد منهم فليحيا الإسلام**"،[3]ولم يتخلف التلاميذ عن جموع الراشدين من الوطنيين المتعلمين في المعاهد الدينية والمدارس الفرنسية، في إبداء سخطهم وتذمرهم من هذا الظهير، بترداد دعاء اللطيف بعد خروجهم من مدارسهم، بالرغم مما كانوا يتعرضون له من قمع واضطهاد.[4]

لقد كان **السلطان المولى يوسف** يعارض السياسة البربرية معارضة شديدة، بالرغم من أنه هو الذي وقع على ظهير 11 شتنبر 1914، لكن المؤامرة الاستعمارية كانت لم تتكشف بعد، وكان السلطان غير عارف بدسائس الاستعمار الفرنسي،[5] ولقد أشار أوربلان بلان المعتمد بالإقامة العامة، إلى الصعوبات الحادة المتسمة بالسخط والغضب التي أثارها ظهير 1914 من جانب المخزن المركزي.[6]

ويذهب الوزاني إلى أن هناك ما يشير إلى مقاومة السلطان المولى يوسف للسياسة البربرية، وهو أن كلا من ليوطي وستيغ لم يستطيعا أن يحققا أي تقدم في طريق تشريعها، وكتب عن ذلك المستشار الفرنسي للحكومة المغربية "**إن السلطان، بصفته رئيسا روحيا لدين منزل، لا يمكنه أن يصدر نصا يهدم**

---

[1] – Ibid, p.84.

[2] – Ageron (C.R), *« La politique berbère du protectorat marocaine, 1913-1930 »*, op cite, p.84.

[3]– بوعياد (الحسن)، **الحركة الوطنية والظهير البربري**، دار الطبعة الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1979، ص.88.

[4]– المرجع نفسه، ص.86.

[5]– الناصري (محمد المكي)، **فرنسا وسياستها البربرية...**، م س، ص.47.

[6]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج 3**، م س، ص.55.

القانون الاسلامي"،[1] وتحدثت كتابات كثيرة عن موقف المخزن اليوسفي وأشارت أنه لما توفي المولى يوسف في خضم توتر شديد بينه وبين المقيم العام ستيغ، أقدمت الإقامة العامة على الانتقام من حاجبه التهامي اعبابو وذلك بعزله من منصبه، وفرض الرقابة عليه، لأنه حسب اعتقادها كان يحرض السلطان على إبداء أشد أنواع المواقف المناهضة للسياسة الفرنسية ولاسيما ما تعلق بالمسألة البربرية[2].

ولقد أورد الوزاني ما سماه دليلا لا يقل أهمية على سابقه موردا قول ريبو: "**لما سلم نص الظهير للسلطان والوزير الأكبر قابلاه هما معا بمقاومة حادة مؤكدين أن كل قبيلة شملتها التهدئة يجب أن تكون خاضعة للشرع الإسلامي كما هو الأمر في بقية تراب المملكة**"،[3] وبموت السلطان مولاي يوسف وعزل حاجبه التهامي اعبابو والذي تميز بخصلة شريفة هي مقاومة الظهير البربري، اقتنعت فرنسا أن المغرب لم يعد فيه من يقاوم السياسة البربرية،[4] وهو عكس ما رأته فرنسا إذ لقي الظهير معارضة في الميدان، ومواقف رافضة في المغرب وخارجه.

ويذهب عبد الله الجراري إلى أن السلطان محمد بن يوسف بدوره عارض هذه السياسة، وأمضى ظهيرا من الظهائر الصادرة في شأنها، والرسالة التي وجهت إلى المغاربة وتليت على المنابر والمؤرخة في 16 ربيع الثاني 1346 تنبئ في مفهومها عن هذا المعنى الكامل، وهو أن جلالة السلطان كان مثال الصمود والاستماتة في الدفاع عن حوزة الدين، ومن المتمسكين به من كافة المغاربة ومن عرب وبربر.[5]

وبالرغم من المواقف المشينة التي اتخذها بعض العلماء، والذين عارضوا الدعاة الوطنيين، وامتنعوا عن تنفيذ توقيف الدروس في القرويين، وصرح بعضهم أن الناس مخطئين في احتجاجهم، وأن عمل الفرنسيين هو الصواب،[6] كما كان بعضهم يوبخون الشباب والعامة على هيجانهم، وروي عن آخرين منهم أنهم كانوا يزكون مشروع التنصير، ويقولون إن البربر هم أكفر من الإفرنج،[7] فإن المغرب يفتخر بمواقف مجموعة من العلماء، التي حفرت في التاريخ بمداد من ذهب.

---

[1]– المرجع نفسه، ص.55.

[2]– مكاوي (أحمد)، *"بعض مواقف السلطان مولاي يوسف من خلال كتابات وطنيين مغاربة"*، **جامعة مولاي علي الشريف،أعمال الدورة الحادية عشر**، مركز الدراسات والبحوث العلوية الريصاني، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط، 2004، ص.67.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 3**، م س، ص.56.

[4]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 8**، شركة ناس للطباعة، ط 1، القاهرة، 2006، ص.373.

[5]– الجراري (عبد الله)، **حياة بطل التحرير محمد الخامس**،إعداد وتقديم مصطفى الجوهري، المطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2006، ص.33.

[6]– زيادي (أحمد)، **الوطنية في النثر المغربي الحديث** ...، م س، ص.279.

[7]– بوعياد (الحسن)، **الحركة الوطنية والظهير البربري** ...، م س، ص.88.

ولقد كان للعلماء مواقف مشرفة في ذلك يقول الوزاني: "..**من علماء المغرب الأفذاذ، ومن الشخصيات البارزة _أمثال عبد الرحمان القرشي، ومحمد الحجوي، وأبي شعيب الدكالي_ كانوا من أشد حماة الشريعة والكيان القومي**".[1]

ويعتبر شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي، من أشد العلماء معارضة للظهير البربري، وهو الذي كان يبكي في دروسه بالقرويين عند صدور الظهير البربري، معلنا أن الاستعمار قد أعلن الحرب ضد القرويين وعلومها في الظرف وبالتالي ضد الإسلام والعرب[2]، وكان يردد أمام تلامذته بحكم هول الصدمة، أنهم " **عبثا يضيعون الوقت في تحصيل علوم القرويين من لغة عربية أو شريعة إسلامية، فالاستعمار قد أعلن الحرب ضدهما بهذا الظهير، وإذا أتيح له أن ينجح، فإنها لن تكون إلا البداية، أما النهاية ففي القضاء النهائي على اللغة العربية، وعلى الشريعة الإسلامية في هذا البلد**".[3]

ولقد أشار الفيلالي في مؤلفه أن شيخ الإسلام وجه الضربات القوية للظهير البربري يقول الفيلالي: "**ووقت ظهور الظهير البربري كان الشيخ الإمام قد سبق له أن عرف كيف يوجه الضربات القاتلة إلى الاستعمار الفرنسي بواسطة دروسه التي لم تعرف التوقف أنى حل وارتحل..وقد نجح بشكل لم يسبق لغيره ولا لمصلح معاصر في المشرق العربي أن كان له ما كان لشيخ الاسلام محمد بن العربي العلوي من تأثير في الشعب المغربي**".[4]

إن أعمال الشيخ ودوره في تأطير الشباب بفاس بكل من الثانوية الادريسية وجامعة القرويين، كما سبق وأن رأينا، هو الذي جعل الفيلالي يستنتج دور الشيخ في التحريض ضد الظهير البربري، وربط الحركة القوية بسلا بوجود الشيخ بسلا منذ 1928، حيث كان على رأس محكمة الاستيناف.[5]

أما محمد بن الحسن الحجوي فقد ندد بسياسة التفرقة التي حاولت فرنسا بثها في المغرب عن طريق هذا الظهير الذي اعتبره تتويجا لسياستها البربرية،[6] يقول الحجوي: "**صدر ظهير شريف بتنظيم المحاكم البربرية وفصلها عن الشريعة الإسلامية رسميا وشهرة هذا الظهير وما ترتب عليه كافية عن الإفاضة فيه فلا نطيل"**،[7] فمجئ "مسيو سان" – حسب الحجوي – أيقض الفتنة التي كانت نائمة بالظهير البربري، وهذه خطوط حمراء لا يمكن السكوت عن خرقها، لأن الأمر أصبح يتعلق بهوية المغاربة وعقيدتهم،

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، الجزء الأول**، م س، ص.496.

[2]– العلوي (محمد لفلاح)، *"دور الفكر الفلسفي ..."*، م س، ص.185.

[3]– الدفالي (محمد معروف)، *"القرويين والصراعات السياسية ..."*، م س، ص.81.

[4]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..، ج 8**، م س، صص.374-375.

[5]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..، ج 8**، م س، ص.374.

[6]– بنعدادة (أسية)، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية ...**، م س، ص.186.

[7]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية...**، م س، ص.41.

فالفقيه الحجوي لم يتوان عن تذكير الدولة الحامية بخطورة المشكل ليس فقط على المغرب، بل حتى على النفوذ الفرنسي بالمغرب، يقول الحجوي: "...**وإنا نرجو من جناب مقيمنا العزيز " لوسيان سان" الذي جمع فيه الله خصال الخير والسعادة والكياسة والسياسة، والذي يؤلف بين الأمتين أن يتدارك بتعجيل إصلاح حقيقي غير مموه للمسالة البربرية**".[1]

لقد تحدث الحجوي عن تفاحش الحماية بالسياسة البربرية، فإذا كان الكل، شرقا وغربا وآباء الجيل الصاعد يخافون على مستقبل أبنائهم من التنصير، وكلهم "**في حيرة من أمرهم وكيف يكون إذا تفاحش الأمر، فإنه يكون قضاء على الإسلام، لكن الحق سبحانه نجى الدين من التلف بالتلف فالظهير البربري الذي يتحيز، المسلم المتدين فيه هان، يقول إنه مشؤوم أو ميمون، لما ظهر قامت قيامة الشباب المغربي وعلموا أن فيه تحريفا للمغرب لم يعرفه من قبل إذ يصير هذا عربي تجري عليه أحكام الشريعة الإسلامية وهذا بربري مخروج منها فيقع في المغرب كما وقع في الشام هذا مسلم هذا درزي هذا لبناني هذا علوي فقام الشباب محتجا ضد الظهير البربري**"،[2] لم يكن الحجوي يتوقع مواجهة الشباب المغربي للسياسة البربرية لأنه كان يعتبرهم قد انساقوا وراء ملذات الحياة، متشبعين بالفكر الفرنسي، ولذلك قال "**نجى الله الدين من التلف بالتلف**"، أي بالشباب.

لقد كان الحجوي يعي مخاطر السياسة البربرية ويخاف على مصير الشباب المغربي، وبقيام النخبة الشابة المتعلمة بمعية الشعب المغربي ضد الظهير البربري، يكون قد أصبح مطمئنا على الشباب يقول: " **وأصبح الشباب متدينا يطيل اللحي بعد حلقها ويجعل العمامة بعدما كان يستهزئ بها ويلبس الثياب الوطنية بعدما كان يستقدرها ويوسع ما ضاق منها بعدما كان يستبشعه وأصبح شبابا متطرفا في التدين إلى أقصى حد أكثر من أبائه الذين كانوا قد أظهروا الاعتدال أمام تيار المدنية فتنسك الشباب وتزهد وسرد الصوم ولازم المساجد يقرأوا اسم الله اللطيف فجاء آباؤه والبعد يسألونه فأجابه أننا نطلب اللطف من البلاء النازل بالبربر ألا هو تنصيرهم وجعلهم فرنسيين جنسية ودينا وهم إخواننا ومن أعز الإخوان علينا نصروا الدين وفتحوا الأندلس معنا جنبا لجنب وكان فيهم أشياخنا من علماء وأدباء وأولياء وصلحاء**".[3]

---

[1]– الصولي (حميد)، *"نازلة الحماية في نظر الفقيه محمد بن الحين الحجوي..."*، م س، ص.85.

[2]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب..**، م س، صص.41-42.

[3]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية...**، م س، ص.42.

وقد كان البربر أول من احتج على هذا الظهير، وقد أرسلت قبائل مختلفة عدة وفود للسلطان في الرباط للاحتجاج، وقد أجابتهم الحكومة بالقوة وقبض على ثلاثين من ايت يوسي، وعشرين من آيت صغروشن، عند عودتهم من الرباط، وفي نفس الوقت حظر التنقل بين القبائل بدون جواز خاص.[1]

ولقد أبان أبو شعيب الدكالي عن موقفه المعارض للسياسة البربرية، إذ وقع على عريضة احتجاج ضد الظهير المشؤوم، ورفض دعوة المقيم العام لوسيان سان عندما طلب منه تسكين الحركة الثائرة، فأجابه قائلا: " **إن كل مغربي، بل كل مسلم، مشارك في هذه الحركة لأنها احتجاج على السياسة الرامية إلى هدم الديانة الإسلامية، وأنا نفسي من جملة الذين وقعوا على الاحتجاج المقدم للسلطان، لأن من يفعل ذلك يعد مارقا في الدين**"،[2] كما جابه المقيم العام حينما طلب منه إصدار تكذيب لما ينسب إلى فرنسا من العمل على تنصير البربر، واعدا إياه بإصلاح السياسة البربرية، فقال له: "**ألغوا الظهير حتى نعمل، فأما قبل إلغائه فلا** ".[3]

في حين أن عبد الرحمان القرشي الذي قام في إحدى جلسات العمل برئاسة السلطان بأخذ حذاء هذا الأخير وتقبيله متوسلا به ليعفيه من منصبه، حتى لا يشارك في تزكية تشريع مناهض للشريعة، ولا يتحمل وزر السياسة العرفية البربرية كمغربي مسلم، وكعالم من علماء الإسلام وكوزير مسؤول عن العدلية،[4] وبذلك يكون قد عبر على موقف يحسب له.

لقد كان للشبيبة المغربية الفتية الدور الفعال في قيادة المعارك، البطولية في شوارع المدن وأزقتها، كما تحملت مسؤولية التوعية في صفوف الشعب، وتنبيه الخاصة والعامة لخطورة الظهير البربري، وقد كان للنخبة الشابة دورا أكثر في المدن الكبرى كفاس والرباط وسلا ومراكش والدار البيضاء، وعملوا على الاتصال فيما بينهم وكونوا جماعات المثقفين في كل أنحاء المغرب وكان يسير تلك الجماعات محمد بن الحسن الوزاني وعلال الفاسي وعمر بن عبد الجليل والمختار السوسي والحسن بوعياد وادريس بن عبد الله ومحمد غازي واحمد الزغاري وهم من فاس، وأبو بكر القادري وسعيد حجي ومحمد حصار ومعنينو وزنيبر واشماعو وعبد اللطيف الصبيحي وهم من سلا، وفي الرباط أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي

---

[1]– الحسني (محمد بلبشير)، *"مخططات الاستعمار ضد العربية والإسلام والجهود المبذولة لمقاومتها"*، **ندوة مائة سنة من الاجتهاد والتجديد الفكري بالمغرب 1910–2010، الذكرى المئوية لميلاد زعيم التحرير علال الفاسي**، ج 2، منشورات مؤسسة علال الفاسي، الطبعة الأولى، 2011، ص.126.

[2]– المرجع نفسه، ص.119.

[3]– الفاسي (علال)، "**شيخنا أبو شعيب**"، **جريدة الأطلس**، العدد 24، السنة الأولى، 29 يوليوز 1937، ص.4.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد ...، الجزء الأول**، م س، ص.496.

ومحمد الخلطي ومصطفى الغربي وأحمد بوهلال، وفي تطوان الحاج عبد السلام بنونة والمكي الناصري ومحمد داوود وعبد الخالق الطريس وابن عبود والإخوة بنونة.[1]

لقد عرضت هذه الشبيبة نفسها للخطر، وللاعتقال والنفي والتعذيب، ولم تدخر هذه الشبيبة المغربية جهدا في سبيل فضح مرامي السياسة البربرية، ونسف أسسها ومقاومة مظاهرها، وقال الوزاني في هذا الصدد " **لقد سخر دعاة السياسة البربرية كل ما استطاعوا من الوسائل لخدمة مآربهم العدوانية ضد الشخصية المغربية، ومقدساتها**"،[2] وكأن عبد اللطيف الصبيحي يجيبه عن اقتناع المغاربة عموما بتفاهة الأسس التي انبنى عليها هذا الظهير وهشاشتها وإيمانهم بوحدتهم العربية الإسلامية المتينة قائلا : "**إن ألف سنة ونيف كونت الوحدة المغربية تحت ظلال الإسلام الزاهر، ومن الحقائق التاريخية أنه لم يوجد في العالم شعب تولى عن الشريعة المحمدية طوعا، بعد أن كان له القرآن شريعة، إذا فالمغرب كان ولا زال وسيبقى قطرا إسلاميا ذا مدنية عربية،خاضعا سياسيا وروحيا لسلطان مسلم فمن كابر في هذا فهو على حد قول (سانت بوف) كمن عرض نفسه لسخريات الدهر**".[3]

نبه عمر بن عبد الجليل إلى خطر السياسة البربرية على الثقافة العربية الإسلامية، بالتخطيط لمحوها من القبائل الجبلية، وتعويضها بالثقافة الفرنسية،واستغلال ما ينتج عن ذلك من تفرقة في صفوف الأمة المغربية لمصلحة الاستعمار، يقول ابن عبد الجليل: "..**ليس خطر السياسة البربرية في النظام العدلي المبتدع بدعوى الاحتفاظ للجماعات بحقوقها أو اختصاصها، وليس هو في احترام عوائد وتقاليد القبائل الجبلية، ولكنه في الاتجاه الثقافي الذي يفرض مقاومة الثقافة العربية الإسلامية وإحلال الثقافة الفرنسية محلها**"،[4] وفي مقال له بمجلة مغرب بالفرنسية : "**إننا بمقاومتنا للسياسة البربرية نريد تقريب الشعب المغربي وتوحيده، نريد محاربة مبدأ التجزئة المكيافيلي الذي نشره بتفنن ممثلو فرنسا الحربيون والدينيون، نريد أن نمنع خلق كتلتين ذات ثقافتين ومصالح متناقضة خلقا اصطناعيا، نريد أن نكفل حرية الضمير والتفكير للمواطنين جميعا بكيفية جدية**".[5]

بل ذهب ابن عبد الجليل إلى أنه لا محيد عن استرجاع المغرب لوحدته القومية، يقول: "... **ولكن أنى للمغرب باسترجاع وحدته القومية إذا استطاع المستعمرون أن يربوا أبناء القبائل الجبلية تربية متباينة في مشربها ووسائلها والغاية ترمي من ورائها إلى تثبيت الاستعمار بهذا القطر على أساس**

---

[1]– العلمي (محمد)، **علال الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1980، ص.64.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج 3**، م س، ص.241.

[3]– زيادي (أحمد)، **الوطنية في النثر لمغربي الحديث** ... ، م س، ص.280.

[4]– ابن عبد الجليل (عمر)، *"السياسة البربرية والثقافة القومية–إلغاء السياسة البربرية مسألة موت أو حياة للمغرب"*، **جريدة الأطلس**، عدد 21، 1937/07/15.

[5]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...**، **ج 1**، م س، ص.37.

حفظ التوازن بين العناصر التي يسعى للفرقة بينها، فالمصادر الرسمية والعلمية لا تجد حرجا في التصريح بوجوب محو الثقافة العربية الإسلامية من القبائل الجبلية وتعويضها بالثقافة الفرنسية...إن ظهير 16 ماي لم ينص على مقاومة الثقافة القومية بل كانت تلك المقاومة أساس السياسة البربرية منذ نشأتها".[1]

ويتضح من ذلك، أن السياسة البربرية ترمي إلى التفرقة بين مكونات المجتمع المغربي، وتثبيت الاستعمار بهذا القطر، واعتبر بن عبد الجليل أن "...**الكل يعلم أنها نشأت مع الحماية، وأن المارشال ليوطي الذي أنشأها كان يكتب إلى ضباط الاستعلامات بيانات رسمية يصدر فيها أوامره الصارمة بعدم استعمال اللغة العربية، لأنها وسيلة لنشر الإسلام، ولأنها تقضي بتطوير البرابرة خارج دائرة الإسلام**".[2]

استند ابن عبد الجليل في رأيه على أطروحة الأستاذ دومونبين سنة 1928 حول التعليم بالمغرب وعمل الحماية فيه، والأهداف التي كانت ترمي فرنسا تحقيقها من وراء هذه السياسة، فلقد اعترف المؤلف بالضرورة التي دفعت فرنسا لاتخاذ هذه السياسة، فيقول :" **إن من الخطر علينا أن تتكون جبهة موحدة من الأهالي يتكلمون بلغة واحدة وتكون لهم تشكيلات واحدة، بل يجب أن نتخذ لأنفسنا العبارة التي كان يستعملها المخزن القديم، وهي فرق تسد، إذ وجود العنصر البربري مفيد لحفظ التوازن مع العنصر العربي ويمكن لنا أن نستغله إزاء المخزن**".[3] وطرح ابن عبد الجليل الأسئلة، وهل نحتاج بعد هذا القول إلى زيادة إيضاح؟ وهل نحتاج إلى تبرير موقفنا حين نشك في نيات أنصار السياسة البربرية ونعتبر إلغاءها مسألة موت أو حياة للبلاد.[4]

وتزعم محمد اليزيدي إبان صدور الظهير البربري حركة المعارضة بالرباط، وطالب بمحو هذا الظهير المشؤوم، واعترض على هذه السياسة الجديدة المتآمرة على وحدة المغرب، ووضع يده في يد إخوانه من الشباب الوطني بسلا، وصار يشارك في التجمعات المسجدية التي تقع في سلا لقراءة اللطيف، كما صار الشباب السلوي يشاركونه في التجمعات التي تقام بالرباط، وكان محمد اليزيدي من جملة المنفيين الذين أبعدتهم السلطات الاستعمارية إلى قلعة السراغنة، وظل بها حوالي السنتين ونصف ليعود لمواجهة كل المخططات الإستعمارية الأخرى.[5]

---

[1]– ابن عبد الجليل (عمر)، *"السياسة البربرية والثقافة القومية–إلغاء السياسة البربرية مسألة موت أو حياة للمغرب"*، **جريدة الأطلس**، عدد 21، 1937/07/15.

[2]– ابن عبد الجليل (عمر)، *"السياسة البربرية والثقافة القومية"* ، **جريدة الأطلس**، العدد 19، الستة الأولى، 07 يوليوز 1937، ص.5.

[3]– المرجع نفسه، ص5.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– القادري (أبو بكر)، **المجاهد محمد اليزيدي** ...، م س. صص.24–25.

ومما كتبه اليزيدي حول هذا الظهير مقال بجريدة الأطلس جاء فيه: " **لا نيأس في أن الحكومة الفرنسية ستتنبه في يوم قريب إلى الغلطة السياسية العظمى التي ارتكبتها مع المغرب خصوصا، ومع العالم الإسلامي عموما، فتقلع عنها وتطبق عقد الحماية بصدق وأمانة كما يقتضيه الشرف، فعقد الحماية أجدر بالتطبيق من كل عهد أو التزام آخر (...) وإنا معشر المغاربة نريد منها أن تصرح نهائيا أنها عدلت عن السياسة البربرية، وبأنها ستوحد برامج التعليم، في المغرب كله، وستطبق أحكاما واحدة في جميع نواحيه، أما سياستها هذه فلا تؤدي إلا لمشاكل عويصة يصعب التخلص منها (....) فعساها أن تزيل عن الشعب المغربي هذا الكابوس الذي يحيق به، بأن تمحو السياسة البربرية من الوجود...، ولا ينبغي لرجال الإقامة وغيرهم من أنصار السياسة البربرية أن يعتذروا بأنهم التزموا لرؤساء القبائل عند وضع السلاح بأن يحافظوا لهم على عوائدهم وأعرافهم**"."[1]

أما محمحد الوزاني فقد عمل على نشر كل الأحداث السياسية والتأريخ لها منتقدا السياسة البربرية، وفضح الآليات التي نهجتها فرنسا في فرض سياستها البربرية بالعنف قائلا: " **منذ ثلاث سنوات جرت في المغرب أحداث خطيرة، أحداث من نوع جديد، قصد التصدي لأشكال المظاهرات الجماعية التي وقعت في المساجد، وتأخذ شكل صلوات تسمى اللطيفّ، وكانت ضد السياسة التي أرادت فرض القانون البربري..، وعملت السلطات المحلية في فاس التي دفعت الباشا إلى معاقبة المحتجين بقسوة، ومن ذلك ضربهم بالسياط، كما تمت العديد من الاعتقالات**"،[2] فاعتبر أن ظهير 16 ماي لا يخرج فقط البرابرة المغاربة من القضاء الإسلامي، بل يجبرهم على الخضوع إلى عدليتين غريبتين، العرفية والفرنسية، وليس لهما أساس ولا مبرر لهما، لأن الأولى خاصة بعصور الفوضى المتقدمة، والثانية لا يجوز أن تتطبق بحال من الأحوال على الرعايا المغاربة، ولهذين الاعتبارين الخاطئين فإن الوزاني يرد على من يدعي أن المحافظة على الأعراف البربرية من شأنها أن تثبت أركان الأمن وتقوي أسس النظام في الدولة المغربية، فيدحض هذه الدعوى من داخلها، كما أنه يبرر بالحجة المقنعة كون أن سياسة التفرقة بين العرب والبربر التي حاولت الإدارة الفرنسية أن تنتهجها بالمغرب تتعارض تماما مع نصوص معاهدة الحماية نفسها التي التزمت فيها فرنسا بخدمة مصالح المغرب الحيوية ورعايتها.[3]

ساهم الوزاني في كشف النقاب عن المخططات البغيضة للسلطات الإستعمارية تجاه المغاربة عموما في قوله مثلا: " **الإدارة المباشرة تتنكر في صفة الحماية، وهذه واحدة من الحقائق الأكثر بداهة، وتوجد إلى جانبها حقيقة أخرى لا تقل عنها بداهة، وهي أن نظام الحماية يقوم على القوة ولا يستمر**

---

[1] – محمد (اليزيدي)، *"السياسة البربرية"*، **جريدة الأطلس**، عدد 13، السنة الأولى، 14 ماي 1937، ص.2.

[2] – ouzzani (M.H), *"La politique berbère"*, **L'action u peuple**, N° 3, 18/08/1933.

[3] – فطري (أحمد)، **المقالة المغربية على عهد الحماية** ...، م س، ص.432.

في البقاء إلا بالقوة...وهذا التقديس للعنف، يتبوأ إن عموما مرتبة مرموقة لدى دعاة الاستعمار وخدامه.".[1]

كما أن محمد علال الفاسي ذهب في فضحه للسياسة البربرية إلى اقتلاعها من جذورها وشرح الأعراف بالقول: "...**وهذه أمثلة عن الأعراف التي يلزمنا بها ظهير 16 ماي...نعم يجب أن ننبه إلى أنه لا يوجد عرف عام في القبائل وإنما هي أعراف تختلف باختلاف مجالها، وإلى أن القبائل اليوم شعرت بضرورة الإقلاع عن ما ألزمته وكلها تطلب التحاكم بالشريعة الإسلامية كما كانت عاداتها وقت الأمن والطمأنينة، فهل ستبقى إدارة الحماية مصرة على هذه السياسة البربرية التي كونت استياء عميقا في الأوساط الإسلامية عموما والمغربية بالخصوص، وإذا كان هذا التشريع الذي يلزم شطرا كبيرا من المغاربة بأعراف جاهلية من صنع طائفة من الرجعيين الذين يعملون لأغراض بعيدة، وهل ستقبل الديمقراطية الفرنسية بقاء المرأة مقيدة بهذا العرف المفروض، ومعاملتها بهذه المعاملة القاسية التي تعتبرها ملكا من الأملاك؟**".[2]

وإذا كانت السياسة البربرية تهدف إلى التفرقة بين المغاربة، وتطبيق المشروع الفرنسي الذي كان قائما على فكرة إنشاء اتحاد فرنسي، فإنها كانت بالعكس من ذلك أيقظت الشعور الوطني، وعمقت الوعي في صفوف الشعب المغربي، ويذهب الهاشمي الفيلالي "**إلى أنه ليس هناك شيء كان له تأثير واضح في مجرى حياة الأمة المغربية كالقضية البربرية، فلقد قلبت الوضعيات وحولت الاتجاهات وأحدثت شقة خلاف بعيدة المدى بين الحكومة والشعب بل العالم الإسلامي أجمع، لم تزدد بمر الأيام وتشبث الحكومة إلا خرقا واتساعا، رغم أنها تحاول حصر دائرتها شيئا ما**".[3]

وبكثرة ما كتب عن هذه السياسة من طرف النخبة الشابة وفضحها بشكل كبير يقول الهاشمي الفيلالي: "...**وإن هذه القضية الكبرى قد قتلت بحثا وفحصا، فلو جمع ما كتب فيها ونضد لكان منه مجلدات ضخام وإن ما وصل للحكومة من برقيات الاحتجاج ورسائل المعارضة والتقارير المستفيضة من جميع الأقطار الإسلامية ليملأ القماطر العديدة فهل يا ترى سترجع الحكومة عن خطتها أم ستظل مستمرة في غلطها متشبثة بأخطائها؟**".[4]

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية على الأمة**، ترجمة أحمد بنجلون، مؤسسة محمد حسن الوزاني، ط 1، 1994، ص.35.

[2]– الفاسي (علال)، *"الأعراف الجاهلية التي يفرضها الظهير البربري على قسم كبير من بلادنا، هل ترضى الديمقراطية الفرنسية باعتبار المرأة ملكا؟"*، **جريدة الأطلس**، العدد 18، 1937/06/24، ص.3.

[3]– الفيلالي (محمد الهاشمي)، *"حديث مبشر مسيحي في بلاد البربر"*، **جريدة الأطلس**، ع 14/13، 1937/05/14، ص.2.

[4]– المرجع نفسه.

وبالتالي فإن السياسة البربرية التي نهجتها فرنسا في كل مراحلها، قد أنتجت خلال صدور الظهير البربري رأيا عاما معارضا لسياسة فرنسا في المغرب، بل سهلت الأمر على النخبة الشابة، في تنظيم المغاربة، وتأطيرهم، كما أنها أنتجت آليات مختلفة للاحتجاج والتوعية، إذ كان للصحافة نصيبا مهما في فضح السياسة البربرية، وهو ما أشرنا إلى بعض منه، فقد لجأت النخبة الشابة إلى الدعاية ضد الحماية الفرنسية، من خلال الجرائد، كما أنها رفعت مطالبها من خلاله، وجعلتها منابر للتواصل مع العالمين الإسلامي والغربي، خصوصا الأحرار منهم.

الفصل الثاني: النخبة المغربية من المطالبة بالإصلاحات إلى تأجيج العمل الوطني وخلق شروط المطالبة بالاستقلال.

أولا: الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أجندات النخبة المغربية _التعليم والقضاء نموذجين_

1- الإصلاح في وعي الجيل الثاني من الحماية " تقديم مطالب الشعب المغربي "

ساهمت مجموعة من العوامل في تبني النخبة المغربية للتعامل الإيجابي مع سلطات الحماية، ومن بينها اعتراف العديد من رؤساء الإدارة الاستعمارية وعلى رأسهم المقيم العام الأول الجنرال ليوطي بخروجهم عن روح نظام الحماية وحدودها القانونية[1]، وبارتكابهم لعدة أخطاء في التطبيق، وبذلك كان من الضروري أن ترتفع أصوات المغاربة الذين خاب أملهم في نظام الحماية، مطالبين بتصحيح تطبيقها.

وما إن سمحت سلطات الحماية بإصدار بعض الصحف القليلة، حتى استطاع الشباب الوطني تنظيم المواطنين وتوعيتهم، على اعتبار أن الصحف وسيلة ضرورية للكفاح الوطني، ونشر الوعي بين الجمهور ومخاطبة الغاضب، وإفهام مطامح الشعب ومراميه، لذلك تسلحت النخبة الوطنية في عملها بهذا السلاح، فأنشأت سنة 1933 جريدة "عمل الشعب"، وجمعت حولها كل الطبقات الحية في البلاد، وأعدت لتحريرها أقلام طائفة من الشباب المثقف، وكان يرأس تحريرها حسن الوزاني،[2] كما تم إصدار جريدة أخرى تحت اسم "إرادة الشعب"[3]، ثم "مجلة مغرب" بباريس التي أنشأها محمد حسن الوزاني رفقة مجموعة من رفاقه، وتطوع باحتضانها جماعة من الفرنسيين الأحرار، وكتب فيها الوطنيون سلسلة مقالات عن الحماية وتآمرها، وما تقوم به من أعمال تتنافى وما ينادي به الفرنسيون[4].

إضافة إلى الدور التوعوي للجرائد ساهم الاتصال المباشر بين الوطنيين وعامة الشعب المغربي عبر تأسيس الجمعيات الثقافية والرياضية، وإلقاء العلماء للدروس والمحاضرات العلمية بالمساجد والنوادي، وإقرار الاحتفالات الشعبية السنوية بعيد العرش، في الزيادة من إذكاء الحماس الوطني،[5] وفي تقرير

---

[1]– اعترف بذلك بكل صراحة في تقريره الموسوم بالانعطاف قوله: "إن إقامتنا في هذا الوطن مؤسسة على مذهب الحماية، نعلن ذلك وتعلنه الحكومة الفرنسية في كل مناسبة، ولكن أليس ذلك سوى كذب وتلفيق؟ وفي أثناء هذه الثمان سنوات هل تقدمنا في الأمر أم نحن واقفون إن لم نكن تقهقرنا في عدة نقط؟". الناصري (محمد المكي)، **موقف الأمة المغربية**....، م س، ص.40.

[2]– الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية** ...، م س، ص.53.

[3]– المرجع نفسه، ص.54.

[4]– العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية، عن حياة محمد بن حسن الوزاني** ....، م س، ص.27.

[5]– يرجع علال الفاسي تأسيس عيد العرش في 18 نونبر 1933 إلى رغبة الفرنسيين الدس بين الوطنيين والملك وقد عبر عن ذلك قائلا:" **إن الكتلة الوطنية لم تقف موقف المتفرج من عمل الفرنسيين وقد أرادت أن تظهر عمليا عواطف الوطنيين الحقيقية نحو**

بخصوص هذه الشروط إضافة إلى حرب الريف كتب (Augustin Bernard)[1]: "**من الآن فصاعدا بالمغرب، يتواجد المتمردون في الداخل وليس على الحدود،... في الواقع نعرف أنه منذ أربع سنوات مضت، ومع إصدار الظهير البربري، يقوم الشباب المغربي بالتظاهر في أهم المدن بما فيها فاس، واتخذت هذه الاحتجاجات طابعا سياسيا، لتتطور تدريجيا للتمرد المسلح**". [2]

لم تستسغ سلطات الحماية الفرنسية الوعي المتنامي في صفوف الشعب المغربي، فلجأت إلى التضييق على الحريات العامة، خاصة المتعلقة بالكتابة الصحفية إذ أنه أمام هذا المد الوطني الزاخر، بادرت إلى منع جميع النشرات الوطنية العربية والفرنسية من الدخول إلى منطقة إدارتها، وحضر تداولها، وإلى توقيف جريدة عمل الشعب، ونفي وسجن بعض الوطنيين.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي أفرزها الواقع الجديد، تداولت النخبة الوطنية في إطار التنظيم الجديد "كتلة العمل الوطني" لائحة للمطالب المغربية قصد تقديمها للمسؤولين يقول الفقيه محمد غازي:" **منعت جرائدنا جميعا فكانت صدمة عنيفة، وبلغ استياء الشعب أشده، فالنفوس تغلي غليان المرجل، والوجوه مكفهرة، والألباب شاردة، والناس على أتم استعداد للتضحية في سبيل صحافتهم الوطنية، وكانت الجرائد المغرضة قد كشرت عن نابها، وكشفت عن وجهها القناع، فلم تترك سبة ولا تهمة إلا ألصقتها بنا، وزعمت فيما زعمت أننا رجال هدم وأصحاب فوضى، فتغلب رجال الكتلة على العواطف وأرادوا أن يقضوا على هذه الدعاية الملفقة، ويعلموا أصحابها إن كانوا لا يعلمون أن رجال الكتلة إن أتقنوا هدم الدار، فإنهم يحسنون البناء، وأنهم طلاب إصلاح وأصحاب نظام، وفي الوقت نفسه يخدمون وطنهم وأمتهم بما هو خير (...) ومرت سنة ونصف والكتلة توازي دراسة المطالب، وتأخذ رأي أهل المعرفة ببعض أبوابها وفصولها، وتستشير من ترى فيهم الأهلية والكفاءة، ممن يهمهم أمرها، وربما درس مع الشخص أو الجماعة الباب كله، ولكن بطريقة متكتمة قد لا يشعر معها الشخص أن هناك برنامجا يدرس ومطالب تهيأ، وغاية ما يظن أن ذلك مذاكرة في مصالح الشعب وما يعود عليه بالخير، وعندما تمت دراستها حررت أحسن تحرير، فأنفقت الأيام والليالي في تحريرها وتنقيحها، واختيار أفصح الألفاظ وأسهل التعابير حتى تمت في أبلغ صيغة وأجمل أسلوب، وكان ذلك طبعا باللغة العربية، فترجما إلى اللغة الفرنسية وجعل لها المقدمة والتمهيد، ثم كتبت نسختان رسميتان**

ملكهم العظيم من جهة وتفضح الفرنسيين وتكشف عن نفاقهم من جهة أخرى، فاهتدت إلى فكرة جديدة هي تأسيس عيد العرش المغربي يوم 18 نونبر". الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية** ....، م س، ص.163.

[1] إداري مدني بوزارة المالية، مستشار اقتصادي سابق للحكومة المغربية ما بين 1956 و1961، أعد دكتوراه دولة في موضوع " اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية (1905-1956)

[2] George (Oved), *"La gauche française et les Jeunes-Marocains (1930-1935)"*, **dans cahier Mouvement ouvrier, COMMUNISME ET Nationalismes dans le monde arabe**, N^{0}3, Etudes cordonnées et rassemblées par René GALLISSOT, les Editions ouvrières, Paris, 1987, p.91.

في خط جميل وشكل أنيق وجلدتا جلدا متقنا لتقدم إحداهما إلى جلالة الملك المحبوب، والأخرى لسعادة المقيم العام، ثم سافر عضوان من أعضاء الكتلة لفرنسا لطبع النسخة الفرنسية، وليمهدا لتقديم المطالب هناك، وأرسلت النسخة الفرنسية لتطبع في مصر، وكم لاقى وفد الكتلة من الصعوبات في مهمته، فذللها، بصبر وأناة، وكونا أنصارا لمطالبنا من رجال فرنسا الأحرار، وفي يوم السبت فاتح دجنبر 1934 على الساعة الرابعة عشية قدمت المطالب لصاحب الجلالة الملك وإلى الإقامة العامة ووزارة الخارجية بفرنسا ،فكان ذلك فتحا جديدا لكتلتنا، وسيبقى على مر الأجيال غرة في جبين حركتنا"[1].

يذهب الفاسي إلى أن برنامج الاصلاحات الذي تداولت فيه النخبة المغربية في هيكل كتلة العمل الوطني، لم يكن إلا تعبيرا عما سبق للشعب أن طالب به في مختلف المناسبات، وأن استخلاصه جاء من مجموعة العرائض والشكايات الجزئية التي رفعها الشعب في أوقات مختلفة للسلطان ولحكومته، وأنه قبل تجميعها وصياغتها بشكل نهائي قامت الكتلة بالاتصال بجميع طبقات الأمة في الحواضر والبوادي، وبذلك تمت لها دراسة مطامح الشعب المغربي وحاجياته إلى نظام صالح يحفظ حقوقه ومصالحه.[2]

ويضيف علال في نفس السياق أن هذه المطالب الإصلاحية لم تكن إلا بمضمون الاستقلال وقد علل ذلك بما لاحظته الإقامة العامة في هذا الشأن يقول الفاسي: "**والخلاصة كما لاحظت الإقامة العامة في تقريرها المرفوع للجنة البحر الأبيض المتوسط: "إن دور الحماة يجب أن يحصر بمقتضى برنامج الإصلاحات القومية في المساعدة الفنية ريثما يتمكن المغرب من حكم نفسه بنفسه."**.[3]

وفي نفس السياق فإن مطالب الشعب المغربي لقيت اهتماما كبيرا من طرف النخبة التي عبرت عن رزانتها وهدوئها ورغبتها الأكيدة في تحقيق مطالب المغاربة، يقول محمد المكي الناصري: "**فاجتمعت كتلتنا الوطنية العامة بالرباط، وقررت مواجهة الظروف بالهدوء والرزانة، رغما عن هياج الشعب واضطرابه، وأخذنا نجتمع في جلسات سرية، متتابعة بين الرباط وفاس، ونواصل الليل بالنهار في دراسة حاجات الأمة بشكل عام شامل، ووضع الحلول المناسبة إذاك لأهم شكاياتها، وأخطر أدوائها مما أنتجه النظام الفرنسي القائم على الحيف والجور والاستغلال، ومن تلك الدراسة المستمدة من روح**

[1]– محمد (غازي)، *"مطالب الشعب المغربي"*، **جريدة الأطلس**، عدد 21، السنة الأولى، 15 يوليوز 1937، ص.2.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، صص.169–170.

[3]– المرجع نفسه، ص.170.

الشعب، والملائمة لأمانيه وآماله في تلك الفترة، نشأت مطالب الشعب المغربي، التي هي أوفى مطالب مفصلة وضعت في عهد الحماية الأجنبية للبلاد".[1]

يذكر بوطالب في صدد حديثة عن لائحة المطالب المغربية أن النخبة الوطنية كانت في أمس الحاجة إلى تدوين برنامجها السياسي في وثيقة تقدمها للرأي العام الوطني والدولي، وتركز كفاحها السياسي على محاورها، متخذة من الحوار مع الخصم آلية لإقناعه بلغته ومنطقه، وبذلك تكون قد اختارت أن تواجه السلطات الاستعمارية بالند للند، كما اعتبرت تقديم المطالب للسلطات الحاكمة في كل من المغرب وفرنسا، هو بمثابة رغبة في الحوار على أساس برنامجها الذي يستوجب على الإقامة العامة الإجابة عليه.[2]

لقد أبانت التجربة المريرة التي مرت منها النخبة الشابة المغربية، والبحث المتكامل في القضية المغربية، أن الحماية لا تعني منع المغرب من حكم نفسه بنفسه، لذلك خصصت الكتلة مقدمة برنامجها لتوضيح هذه النظرية من الوجهتين الدبلوماسية والقانونية، وكان من بين ما استدلت به، الحكم الذي أصدرته محكمة النقض والإبرام بفرنسا بتاريخ 13 أبريل 1923 والذي يقول: "**إن المعاهدة التي وضعت بين فرنسا المغرب الأقصى من أجل نظام الحماية الفرنسية بالمملكة الشريفة ليس من مفعولها أن تضيع للمغرب استقلاله الذاتي.**"،[3] كما استدلت ببعض تصريحات كبار المسؤولين الفرنسيين، ومنها تقرير ليوطي لسنة 1920 قال: "**إن نظرية الحماية تعني أن البلاد المحمية تظل تحتفظ بتنظيماتها وتحكم نفسها وتدير شؤونها بنفسها، وذلك بهيأتها الخاصة تحت مجرد رقابة دولية أجنبية. وإن الذي يتحكم في هذه النظرية ويطبعها بطابعه الخاص هو أسلوب المراقبة المتعارض تمام التعارض مع الإدارة المباشرة.**".[4]

لقد امتلكت النخبة من الفطنة والدهاء ما مكنها من تدبير المرحلة تدبيرا حكيما، إذ رامت إلى هذا الفعل، ليس خوفا وإنما إيمانا منها معالجة المشاكل الناجمة عن سوء تطبيق الحماية، وآملة من وراء ذلك تحقيق الاستقلال التام بعض فترة ومما جاء في برنامج الكتلة :" **وعسى أن يكون برنامجنا هذا برهانا للحكومة على حسن الغاية التي ترمي إليها حركتنا، وعلى أن ما نتمناه هو أن تتوفق الحكومة لسلوك سياسة رشيدة تصلح ما أفسدته الغلطات السابقة، وتعيد للأمة الثقة في حسن نوايا الحماية، ونحن لا نشك في أن تلبية هذه المطالب تضمن كل ذلك، وتخطو خطوة واسعة إلى الرقي في ظل جلالة مولانا**

---

[1]– الناصري (محمد المكي)، *"مرور ثمان سنوات على إعلان مطالب الشعب المغربي"*، **الوحدة المغربية**، عدد 300، السنة السادسة،2 دجنبر 1942، صص.2– 3.

[2]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...، ج 1**، م س، صص.212–213.

[3]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية** ...، م س، ص.169.

[4]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...، ج 1**، م س، صص.313–314.

الملك سيدي محمد بن يوسف نصره الله، كما أنها تجعل مهمة فرنسا بالمغرب محسوسة في الواقع، مشرفة للدولة الفرنسية تستحق من أجلها الاعتراف بالجميل، وتسجلها الأجيال القادمة لها خير تسجيل"[1].

ذكر الناصري أن الشعب المغربي قد رحب بالكتلة الوطنية، وابتهج في سائر مناطق البلاد، لهذه المطالب التي استوعبت مشاكله وعبرت عن رغباته، وفي هذا الصدد يقول:" **وأقبل المغاربة من كل صوب وحدب يعلنون ابتهاجهم بهذه الحركة المباركة، ويرفعون رأسهم إلى السماء معتزين بأن الاستعمار الفرنسي لن يستطيع أن يقول بعد ذلك اليوم: إنه يجهل ما تريده الوطنية المغربية، وإنما الوطنيون المغاربة إنما هم دعاة هدم، وعناصر تهييج، وعشاق نقد وجحود، وإنهم لا يعرفون ماذا يريدون، ولا يفهمون ماذا يقصدون.**".[2]

يذكر غلاب أن تقديم هذه المطالب للملك والسلطات الاستعمارية في الرباط وباريس، قد لفت النظر إلى "كتلة العمل الوطني"، إذ صحح النظرة المسبقة للحماية الفرنسية من أن النخبة المغربية هي عبارة عن مجموعة من الشبان المملوءة أدمغتهم بأحلام الشباب وبالحقد السلبي اتجاه الفرنسيين، إذ بهذه المطالب أصبحت الكتلة رقما صعبا في المعادلة السياسية، لها رأي في أسلوب الحكم وفي إصلاح الأوضاع، مما جعل الموقف منها يكون منقسما، فإذا كان من الفرنسيين الأحرار من رحب وتجاوب معها، واعتبرها عملا نبيلا. فإن الاستعماريين سواء في المغرب أو فرنسا قد اعتبروها خطرا على السياسة الفرنسية،[3] ولذلك تعتبر "مطالب الشعب المغربي" ذات قيمة تاريخية في حقل استنهاض الشعور الوطني وبلورة الوعي بظاهرة الاستعمار قطريا وقوميا ودوليا.[4]

لقد قابلت الدوائر الرسمية هذه المطالب بشيء من اللامبالاة العلنية،[5] لذلك سنجد النخبة الوطنية القائدة، ضمن الرؤيا نفسها المؤطرة للنضال الوطني، مؤمنة بمطالبها وبمشروعيتها وصدقها، وتشبثها بضرورة تحقيقها، وتكيفها مع المستجدات الداخلية والمتغيرات الدولية، كل هذا جعلها تختصر مطالب

---

[1]– **مطالب الشعب المغربي 1934**، حضرتها كتلة العمل الوطني الوطنية في المغرب الأقصى باستشارة كل من يهمهم الأمر من سائر الأوساط وقدمها باسم الشعب المغربي مزودا بثقته في وفده الأمين إلى حضرة صاحب الجلالة مولانا سيدي محمد بن يوسف أيده الله ونصره،مطبعة الإخوان المسلمين، مطبعة الإخوان المسلمين، د ت، ص.غ.

[2]– الناصري (محمد المكي)، *"مرور ثمان سنوات على إعلان مطالب الشعب المغربي"*...، م س، ص.1.

[3]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية ..، ج 1**، م س، ص.119.

[4]– مالكي (امحمد)، **الحركات الوطنية والاستعمار**...، م س، ص.264.

[5]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية ..، ج 1**، م س، ص.127.

الشعب المغربي في "مطالب مستعجلة" في 25 أكتوبر 1936،[1] وهي أدنى ما يمكن أن يقوم على أساسه التفاهم والتعاون بين الشعب المغربي والسلطة الفرنسية، وتشمل المطالبة بالحريات العامة وإصلاح مناهج التعليم وتعميمه وإصلاحه، وإصلاح العدلية المغربية إصلاحا جذريا، وإلغاء الاستعمار الفلاحي مع حماية الفلاحين من اعتداءات المعمرين وتمتيعهم بما يتمتع به غيرهم من القروض والمساعدات، والتخفيف من الضرائب على المواطنين، والاهتمام بالمراكز الصحية والمستشفيات،[2] وقد جاء تركيز المطالب ليؤكد انتهاج النخبة لسياسة واقعية وعقلانية، ولدحض وصف الإقامة العامة للوطنيين بالتطرف والثورية، والديماغوجية، والتطلع إلى الحكم بدون وعي سياسي.[3]

اعتبر المكي الناصري هذه المطالب المستعجلة بمثابة المدخل الأساسي للحياة الكريمة، التي تتبني على ثلاث شروط أساسية هي العيش الكريم والعدل والعلم، واعتبر أن الفرنسيين "**إذا ضمنوا للشعب المغربي هذه الأشياء الثلاثة، ضمنوا ولاء وامتنان المغاربة ومحبتهم، وولاء الأجيال الحاضرة والقادمة كلها**"،[4] باعتبار أن هذه الأساسيات الثلاث هي جوهر المطالب المستعجلة التي تبنتها كتلة العمل الوطني في مؤتمرها.

وقصد الدعاية للمطالب المستعجلة قررت الكتلة إقامة مهرجانات خطابية شعبية دعائية في المدن المغربية، وكما تقرر فقد انعقد المهرجان الأول في سلا، ومر في جو عاد، وبحضور وازن لأنصار الكتلة وأعضائها. وكان من المقرر إقامة مؤتمر بالدار البيضاء بتاريخ 17 نونبر 1936، لكن سلطات الحماية منعته، الشيء الذي جعل إدارة الاحتلال تقدم على اعتقال علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني ومحمد اليزيدي.[5]

بعد حدث الاعتقال عزم زعماء الكتلة المتبقين على إقامة مؤتمر صحفي موجه للصحافة الفرنسية في الدار البيضاء، حضره زهاء مائة وخمسين صحافيا، وخطب الحاج عمر بن عبد الجليل خطابا احتج فيه على تصرفات الإدارة، وأعلن أن الكتلة ستتخذ موقفا حاسما جراء اعتقال الزعماء الثلاثة، وقد لقيت تصرفات الإدارة استنكارا واسعا، وطالب ممثلو الأحزاب الفرنسية بإطلاق المعتقلين وإعطاء الحق في

---

[1]- يطابق تاريخ 25 أكتوبر 1936 أول مؤتمر لكتلة العمل الوطني، وقد انعقد بالرباط، وكان الهدف منه تقييم ست سنوات من النضال الوطني، وقد شارك فيه مندوبو فروع الكتلة، وانعقد بدار المرحوم الحفيان الشرقاوي. بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 1**، م س، ص.346. والفاسي(علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.186.

[2]- القادري (أبو بكر)، **سعيد حجي، دراسة عن حياته ونشاطاته ...**، م س، صص.95 -97.

[3]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 1**، م س، ص.347.

[4]- الناصري (**محمد المكي**)، *"مطالبنا المستعجلة، العيش والعدل والعلم"*، **الوحدة المغربية**، عدد 22، السنة الأولى،21 أبريل 1937، ص.1.

[5]- الفاسي (علال)، **الحركات الإستقلالية ...**، م س، صص.187-188.

إصدار الصحف...،[1] وما إن بلغ الخبر لفروع الكتلة حتى قامت قيامتها بالمظاهرات الشعبية، أعقبتها سجون في مختلف الجهات، وبالأخص فاس والرباط وسلا، الأمر الذي أفزع السلطات الفرنسية التي كانت تتلقى التعليمات من الحكومة الفرنسية التي كان يرأسها آنذاك الاشتراكي الكبير ليون بلوم.[2]

حظيت المطالب الوطنية باهتمام كبير في صفوف النخبة المغربية، التي جعلت منها الدخل الرئيسي للعمل السياسي، وبالرغم من أن سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب قد قابلتها في بداية الأمر بالتجاهل، وفي نهايته بالقمع والعنف والاعتقال، فإن النخبة لم تفقد الأمل في تحقيقها للمطالب في تلك المرحلة يقول الوزاني في هذا المجال:" **مرت ثلاث سنوات على تقديم المطالب من غير أن ترى شيئا من الوفاء بالوعود، ودون أن نشاهد قسطا من الإصلاح المنشود ونحن لا نزال صابرين، لا نريد أن نقبر الآن كل أمل، ونغلق ولو نظريا أبواب الرجاء في المستقبل، فربما كانت الأيام حبلى بما هو خير لنا وأجدى**".[3]

وقبل الهجوم على الكتلة الوطنية بقليل، وحلها وتكون الحزبين الوطني والقومي واحتداد الصراع بينهما وبين الإقامة العامة، وفي ظل الشروط المشحونة إثر النقاش الدائر حول تحويل مياه بوفكران لم يستسلم الوزاني في الدعاية لوحدة الشعب حول مطالبه ويقول: " **وعلاوة على ما سبق، فالمطالب الشعبية لا تهم طبقة اجتماعية دون سواها بل هي تهتم بمصلحة سائر الطبقات الاجتماعية المغربية التي إن تفاوتت فيما تتحمله من المظالم، فإنها كلها مضطهدة من لدن الاستعمار السياسي الاقتصادي الذي يلزمها أن تؤلف ضده جبهة موحدة لدرء خطره ومكافحة تياره.**

ومن هذا نستنتج فشو فكرة تطاحن الطبقات بين الشعب المغربي أكبر خطر على قضيته، وأفظع جريمة ترتكب ضد مصيره، ويعمل الاستعمار على استغلالها ضدنا، عملا بمبدئه البغيض فرق تسد.

فمطالب الشعب المغربي تعلن مبدأ تضامن سائر الطبقات في ميدان الحرب المعلنة على الاستعمار الذي لا نستطيع مسالمته دون أن يكون في هذا خطر على قضيتنا القومية العامة، ولسنا نريد دليلا على هذا الأمر الواضح كالشمس في واضحة النهار، والخلاصة أن الشعب المغربي لا يستطيع أن يتحول من وضعيته الحاضرة إلا إذا نبذت الحكومة النظام السياسي الراهن، وأحسنت إدارة شؤون البلاد بكيفية مرضية.

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الإستقلالية** ...، م س، ص.189.

[2]– القادري (أبو بكر)، **المجاهد محمد اليزيدي** ...، م س، ص.51.

[3]– *"سياسة وعود وليس بعدها إعصار"*، **جريدة الدفاع**، عدد4، السنة الأولى، 21 شتنبر 1937، ذكره الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم، الجزء الأول**، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1981، ص.37.

وتحقيقا لهذه الغاية يجب أن يمنح شعبنا وسيلة التدرب على منهاج الحكم والإدارة طبقا لمبادئ الديمقراطية الحديثة الصالحة.

وقد أصبح هذا شيئا ضروريا لكي ينهض المغرب في جميع ميادين الحياة القومية ويرتقي من الوضعية المنحطة التي هو فيها اليوم، – وضعية التكاليف والواجبات – إلى درجة أجدر بكل شعب يتمتع بجميع حقوقه الشرعية، وينتفع من نظامه بقدر ما له من حاجات، وما يبذله من تضحيات مادية ومعنوية".[1]

وبالرغم من أن مطالب الشعب المغربي كانت عبارة عن إصلاحات سياسية وقانونية وقضائية واجتماعية واقتصادية ومالية، وإصلاحات أخرى مختلفة، فإنها كانت بمثابة أرضية سياسية لمحاكمة السياسة الفرنسية في المغرب طيلة اثنتين وعشرين سنة من الاحتلال، وتحديا صارما للإدارة المباشرة، وفضحا لسياسة الامتيازات والممارسات العنصرية في التشريع والإدارة، ودعوة صريحة إلى فتح المجال أمام المغاربة ليديروا شؤون بلادهم بأنفسهم، وإلى كفالة حرية الأفكار لسائر أطراف البلاد واحترام سيادة السلطان، وتشكيل حكومة مغربية من الوزارات الضرورية لتسيير البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتعويض الحكم العسكري بالحكم المدني، وإقرار الديمقراطية عبر الحق بإنشاء مجالس البلديات والدوائر الإدارية في القبائل والقرى والغرف الاقتصادية، وضمان حريات الشخصيات والعامة، وخاصة حرية التعبير كإصدار الصحف، والاجتماع وتأسيس الجمعيات والأندية والنقابات والشركات، وحرية التنقل داخل الوطن والسفر إلى الخارج والمساواة بين جميع المغاربة، وإصلاح القضاء وتوحيده أمام سائر المغاربة وتنظيم المحاكم المغربية.[2]

لقد كانت لائحة المطالب المغربية بحق بمثابة، سياسة نقيضة للسياسة الاستعمارية، إذ ساهمت بشكل كبير في تعرية ما كانت تسوقه الحماية الفرنسية من أنها جاءت للمغرب قصد المساعدة على الإصلاح، كما أنها ساهمت في تجذير الوعي بأنه لا مناص من مقاومة الاستعمار الفرنسي للمغرب حتى النهاية والحصول على الاستقلال، ثم الالتفاف الجماهيري بالأحزاب الوطنية خصوصا الحزب الوطني لتحقيق المطالب (حزب الاستقلال لاحقا). كما أن هذه اللائحة أعطت تعاطفا دوليا خصوصا من طرف الأحزاب اليسارية مع القضية الوطنية.

---

[1]– *"مطالب الشعب المغربي"*، **جريدة الدفاع**، العدد الأول، السنة الأولى، غشت 1937، ذكره محمد حسن الوزاني، حرب القلم، الجزء الأول، م س، صص.18–19.

[2]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية...، الجزء الأول**، م س، صص.301–302. للإطلاع على المطالب المستعجلة التي قدمتها الكتلة ينظر: الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.187.

وصفوة القول، فإن النخبة الوطنية كانت في تلك المرحلة تنظر بازدواجية إلى الحماية، باعتبارها واقعا سياسيا وعسكريا بغيضا ومفروضا يجب التعايش معه والنضال من داخله، كما اعتبرتها فرصة تاريخية لتنمية الوعي بواقع الحال المنحط والنهوض به، وبالتالي تكون النخبة قد امتلكت تصورا لمقاومة الحماية من داخل المطالبة بالإصلاحات المتضمنة في عقد الحماية ذاته، بما يعني أن شعار الاستقلال لم يكن ملغيا، لكنه فقط مؤجل، باعتبار قصور المجتمع المغربي وعدم رشده ككل، وضرورة التدرج في الرقي والتطور، وانتظار تغير الشروط لصالح الشعب المغربي.

كان هذا مجرد نظرة عامة تبين موقع الإصلاح في الأجندة السياسية للنخبة المغربية في ثلاثينيات القرن الماضي، لكن يبقى التساؤل المطروح هو كيفية تعامل النخبة مع المطالبة بالإصلاحات في شتى المجالات. وسنعرض لنموذجين اجتماعيين باعتبارهما مهمين للغاية، نظرا لارتباطهما المباشر بالمواطنين، وهما قطاعي التعليم والعدلية.

2- مشروع الإصلاح في ميدان التعليم.

طرحت مسألة التعليم منذ بداية الحماية الرسمية، وجعل منها ليوطي أول مقيم عام و"مهندس" سياسة الحماية ككل أحد انشغالاته الرئيسية.[1] حيث اعتمد على المدرسة والمعلم كعنصرين أساسيين في "التهدئة"، مما اضطر هذه الإدارة إلى التفكير في إطار تشتغل من خلاله اعتمادا على المدرسة والمعلم، وقد أسست على إثر ذلك مصلحة التعليم خلال سنة 1912م، تطورت إلى مديرية التعليم العمومي بمقتضى ظهير 26 يوليوز 1920.[2]

لقد طرحت سلطات الحماية مسألة التعليم بالمغرب، نظرا لما كان يعرفه النظام الإداري من تحولات كثيرة ساهمت في تراجع سلطة المخزن مقابل تنامي سلطات إدارة الحماية التي أسسها الجنرال ليوطي أول مقيم عام الذي كانت المسألة التعليمية أحد انشغالاته الرسمية.[3] بعدما كان للمغرب قبل الحماية نظام تعليمي خاص، يعمل على نشر الثقافة العربية والوطنية، ويضمن تكوين الأطر والموظفين الضروريين لإدارة البلاد،[4] ولكن بناة الاستعمار ومنظروا السياسة التعليمية للمدرسة الفرنسية في المغرب، أرادوا أن تكون هذه السياسة منسجمة مع نظرتهم إلى المجتمع المغربي، لأن المغرب في نظرهم يتكون

---

[1]– أشقرا (عثمان)، *"التعليم الاستعماري في المغرب والتباس الوضعية الاستعمارية"*، **مجلة المناهل**، عدد 87، يناير 2010، منشورات وزارة الثقافة، ص.176.

[2]– بنشهو (عبد الحميد)، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة 2، 1951، ص.91.

[3]– أشقرا (عثمان)، *"التعليم الاستعماري..."*، م س، ص.176.

[4]– ابن سلامة (عبد الرحيم)، **كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية**، دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، 2006، ص.127.

من شعب وليس أمة تخضع لنفس الحركية والتأثير، وبالتالي فليس هناك مغرب موحد بل مغرب تختلف فيه النماذج، باختلاف الإثنيات وأنماط العيش الخاصة والطبقات الاجتماعية.[1]

ولذلك شكل التعليم الفضاء الذي ترعرعت فيه إستراتيجية الاحتلال وتصلبت، والمجال الحيوي الذي أتاح للكيان الاستعماري الإلمام بخصوصيات المجتمع المغربي.[2] وفي هذا الصدد يقول جورج هاردي[3]: "**إن همنا الأساسي هو أن لا يتخرج من المدارس الأهلية تلاميذ صالحين لكل شيء وغير صالحين لأي شيء، فعند تخرجه سيجد التلميذ فورا الوظيفة التي تناسبه ولن يكون واحد من هؤلاء "العلماء" الزائفين الذين هم بلا جذور والعاجزين عن بذل أي مجهود نافع، والممتلئين بالإدعاءات، والذين – في مستعمرات فرنسية معينة – يبرهنون على أن تعليم الأهالي يمكن أن يتحول إلى أداة لخلق الاضطراب الاجتماعي**".[4]

تعددت الغايات والأهداف من التعليم الذي حاولت فرنسا تطبيقه بالمغرب، ومن هذه الأهداف شن حرب منظمة ضد الثقافة الوطنية، وتنظيم تعليم عصري خال من كل المواد الإسلامية،[5] والعمل على ازدواجية اللغة، وتضييق الخناق على اللغة العربية، واحتكار تلقين العلوم الطبيعية والرياضية والاجتماعية باللغة الفرنسية،[6] غايتها في ذلك تكوين موظفين فرنسيين في الميدانين الإداري والفني، وأعوان ثانويين من

---

[1]– اليزيدي (محمد)، *"النهضة التعليمية على عهد السلطان محمد الخامس"*، ضمن **ندوة محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة كانابرانت، الطبعة الأولى، 2007، ص.121.

[2]– اليزيدي (محمد)، *"المغاربة في مواجهة السياسة التعليمية على عهد السلطان المولى يوسف"*، **ندوة الحماية والمقاومة على عهد السلطان مولاي يوسف**، أعمال الدورة الثالثة عشر، مركز البحوث والدراسات العلوية، الريصاني، 2004، ص.178.

[3]– ولاه ليوطي منصب مدير التعليم العمومي بالمغرب (وهو ما يوازي منصب وزير). وكانت له أراء وأفكار محددة ومبلورة حول "المسألة التعليمة بالمغرب" (وهذا هو عنوان محاضرة ألقاها في عام 1920).ففي هذه المحاضرة يركز جورج هاردي، ومنذ البدء على أن في المغرب مشكلا تعليميا قائم عبر عنه كالتالي: "هناك إذن أيها السادة مشكل تعليمي مغربي، مثلما أن هناك مشكلا سياسيا ومشكلا اقتصاديا ومشكلا عسكريا...."، وأضاف قائلا بعد تشخيص الواقع المزري: "إننا نريد تعليم الأهالي من أجل خوض الصراع الاقتصادي بدون أن نقتلعهم من جذورهم، وعليه سنبدأ بفرض النهج التطبيقي الصارم على هذا التعليم، وسيكون هدفه الأساسي هو تعلم مهنة أو تجديد نشاط محلي، ومن أجل ألا يشوش كل هذا على الحياة الاجتماعية القائمة، فيلزم ألا نبعد التلميذ عن وسطه الأهلي، سيتعلم في عين المكان، ولن نطلب منه غير النتيجة". ينظر: أوري (لحسن)، **التعليم بمدينة صفرو على عهد الحماية 1912-1956**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، ج 1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس، 2004، ص.114.

[4]– أشقرا (عثمان)، التعليم الاستعماري، المناهل، م.س.ص.177.

[5]– ابن سلامة (عبد الرحيم)، **كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية...**، م س، ص.126.

[6]– اجويلل (إدريس)، *"السياسة الاستعمارية والحق في التعليم في عهد الحماية"*، **مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد 17، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011، ص.95.

المغاربة الذين يشكلون فئة الموظفين البسطاء، وتقليل عدد المتعلمين وحصرهم في الطبقات التي تحتاج الحماية على استخدامهم معها.[1]

كانت النخبة المغربية تعي جيدا الهدف الاستعماري من التعليم، فالوزاني اعتبر أن الغاية من المدرسة الفرنسية بالمغرب هي إمداد الحماية بما هي في حاجة إليه من موظفين مغاربة من أبناء النخبة، متعلمين تعليما مزدوجا متوسطا، يكونون وسطاء بينها وبين الشعب، ويحلون محل الفرنسيين، حلا لمشكلة البطالة، وصرفا لهم عن الاتجاه في اتجاهات أخرى فيها ضرر للحماية،[2] وهو ما أكده الأستاذ علال الفاسي معتبرا أن "**هدف المدرسة ومناهجها لا يتعدى العمل على تكوين موظفين معاونين يملؤون الدواوين المغربية، أو عمال فلاحين يشتغلون عند المعمرين في ضيعاتهم العصرية.**"[3]

وقد برر الوزاني موقفه من السياسة التعليمة لسلطات الحماية بأقوال منظريها ومسؤوليها، وأورد ما قاله "جولد هاريماند" الذي تقلد مجموعة من المناصب السامية في العديد من المستعمرات الفرنسية، حيث قال: " **يجب على المستعمر أن يعتني بتجريد برامجه التربوية من كل ما هو متشبع بأعرافنا الاجتماعية، بماضينا وبتقاليدنا الفلسفية والكلاسيكية، وبخلافاتنا السياسية ومواقفنا من الدين، كما يجب عليه ألا يحتفظ من برامج التعليم النظري إلا بجوانبها الإيجابية، وبما هو مطرد وعام**"،[4] وما قاله الجنرال "كاليني" من أن "**الأهم هو تزويدهم ببعض المعارف كي يتعلموا مهنة يحترفونها وتؤمن لهم دخلا وربحا**".[5]

ركزت سلطات الحماية على التعليم باعتباره مدخلا لإلحاق المغرب بفرنسا، وباعتباره مرتعا لتهيئ نخبة قادرة على العمل في مؤسسات الحماية وهو ما أشار إليه ليوطي في تقريره الشهير الانعطاف، يقول: "**بواسطة المدرسة وحدها يمكننا أن نهيئ النخبة المتأهلة للمشاركة معنا، ونكون العنصر الحي والأهم في موظفي الحماية**".[6]

---

[1]– ابن سلامة،عبد الرحيم، **كفاح المغرب من أجل الحرية...**، م س، ص.126.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، الجزء الأول**، م س، ص.207، والناصري (محمد المكي)، **موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية...**، م س، ص.49.

[3]– الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط 9، الرباط، 2010، ص.375.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، الحماية جناية على الأمة...، م س، ص 130.

[5]– المرجع نفسه، ص.131. الجنرال كالييني (Galliéni) ذاع صيته كمسؤول سام على رأس إدارة المستعمرات، وكصاحب مذهب استعماري شهير.

[6]– أشقرا (عثمان)، **في سوسيولوجيا الفكر المغربي الحديث** ...، م س، ص.49.

يتضح مما سبق أن قادة الاستعمار قد أبدوا تخوفهم من نتائج التعليم، منذ وطأة الفرنسيين أرجلهم أرض المغرب، وقد نبه القبطان أدينو إلى "**أن الخطر لاحق بنا في حال ترقية علومنا أو علومهم لأنهم إذا ما تعلموا وتنورت أفكارهم تيقنوا بأنهم غير متفقين على وجودنا ببلادهم، ومجرد ثلاثين سنة كافية لنهضة هذا القطر الفائق أهله حذقا ونشاطا، حتى يصير كاليابان فيقع لفرنسا بأرض المغرب مثلما وقع لانجلترا وأمريكا بطوكيو، إذ يتخذ هؤلاء المسلمون مرشدهم عدوا لهم**".[1] وبذلك أفتى على دولته بأن "**لا نعطيهم من العلم والمعارف إلا ما يكون لهم كافيا ليرضوا بمقامنا جانبهم أبدا**".[2]

إذا كانت السلطات الاستعمارية تعي أن المدخل الأساسي لسيطرتها وبقائها في المغرب هو التعليم، فإن النخبة المغربية المتكونة من العلماء المتنورين، أحست منذ مطلع القرن العشرين بأهمية العلم، وآمنت بأن ما تتخبط فيه بلادهم من بؤس وانحطاط سببه الجهل، وأن ما يطمحون إليه من حرية واستقلال، وتقدم وازدهار سبيله العلم، وللتأكيد على أهمية العلم ذهب البعض إلى تمثيله بالغذاء بل تفضيله عليه.

لقي التعليم مكانة متميزة في تفكير وبرامج الجيل الثاني من النخبة المغربية، فقد اعتبر علال الفاسي التعليم قضية مجتمع بأكمله يقول: "**إن قضية التعليم مسألة حياة أو موت لأن ما نريده للأمة من رفاهية وأمن وحرية، لا يمكن أن يتم إلا إذا أعدته لنفسها بنفسها، وذلك ما لا يتيسر لها إذا بقيت في هذه الحالة يحيط بها الجهل ويعوضها عن الاستفادة من خيرات الوطن ومن موهبة الفكر التي هي ميزة الإنسان**".[3]

أصبحت قضية التعليم خلال فترة الثلاثينات أهم ما اهتمت به الحركة الوطنية ودعت إليه، إذ كانت تؤمن دائما بوجوب قيام الدولة وحدها بالتعليم، وإنفاقها عليه من الميزانية العامة، ورأت أن نظام الحماية لا يمكن أن يؤدي واجبه أو يسمح للحكومة المغربية بأدائه، لأن سياسته لا تتحمل غير ما قرره مصطلحو الشؤون الأهلية من أصول للتجهيل والتفقير،[4] لذلك اعتبرت النخبة الوطنية أنه من الواجب" **الإقبال على العلم والعمل على نفاذة سوقه، وتعميم دوره في المغرب كله حاضرة وبادية، ثم السهر على مصلحة الأبناء فيه بمراقبة سيرهم والمطالبة بإصلاح البرامج حتى تتفق مع رغباتنا، وأما التعليم وحده فلا يكفي، وحرمان العلم من التعليم جريمة كبرى، والتعلل بهذه العلل عذر غير مقبول وانتظار الحكومة**

[1]– زيادي (احمد)، **الاتجاهات الوطنية في النثر المغربي** ...، م س، ص.83.

[2]– المرجع والصفحة نفسهما.

[3]– الفاسي (علال)، **النقد الذاتي** ...، م س، ص.367.

[4]– المرجع نفسه، ص.365.

حتى تفعل من ذات نفسها تضييع للمستقبل، فإن الحكومة لا تفعل ولن تفعل شيئا ما دمنا عنها غافلين ولحقوقنا جاهلين".[1]

يذكر الفاسي أن الحركة الوطنية رأت في خلق ما سماها الصوفية الشعبية، ضرورة ملحة سمحت بالمنافسة بين أفراد الأمة في تأسيس المدارس الحرة والإنفاق عليها من تبرعاتهم، استجابة لنداء السلطان سيدي محمد بن يوسف، واعتبر ذلك مظاهر عظيمة من الشعب تعبر عن رغبته في التعليم وعن استنكاره لتقصير الحكومة في القيام بالواجب، ولقد أطلق الفاسي صرخة الدعوة إلى تعليم جميع المغاربة، معتبرا التعليم حقا مقدسا، يقول: " **إن كل مواطن له الحق في أن يتعلم، ذلك مبدأ لا يقبل الجدال، وأنه ليجب أن يأخذ المواطنون كلهم قسطا واحدا مشتركا من المعرفة التي تساعد كل فرد منهم على أن يتحمل أعباء الواجبات، ويتمتع بما له من حقوق، والدولة هي التي يجب أن تضمن له وسائل الحصول على ما يجب عليه من علم، ولكن لا بأس من أن تقبل مساعدات الذين يريدون الخير من أفراد الأمة وهيئاتها، لا سيما في مرحلة الانتقال الشبيهة بالتي نجتازها اليوم ليتسنى تحقيق ذلك المبدأ في أقرب وقت ممكن.**".[2]

وفي وصفه للأوضاع التعليمية يقول محمد غازي: "**إن الكثيرين من أبنائنا غافلين عن العلم مشتغلين بما لا يعنيهم من اللهو واللعب، والذين يدخلون المدارس من أبنائنا أقلية ضئيلة بالنسبة لسكان المغرب أولا، وبالنسبة لمن يتعلم من الأوربيين والإسرائيليين في المغرب ثانيا، وأكثرهم لا يتم الدراسة الابتدائية، أما من يتابع الدراسة الثانوية فقليل، وأما من يدخل المدارس العليا ويتم الدراسة فيها فأقل**"،[3] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سلطات الحماية أعاقت حركة المدارس الحرة، مما ساهم في تفشي الأمية والجهل، وهو ما عبر عنه الفاسي ب: "...**ولكن الحكومة...قامت بتعويق هذه المزاحمة الشعبية**[4] **التي تفوقت في الكم وفي الكيف، والنتيجة بعد ذلك كله أن مليونين ونصف المليون من أطفالنا ما يزالون ينشأون على أمية فاضحة وجهل مهلك.**".[5]

لقد كثرت الدعوات التي كانت تدعو الشعب المغربي إلى الإقبال على التعليم، وترددت دعوات تطالب الحكومة بضرورة توسيع دائرته لتتلاءم مع النمو الديموغرافي، والاتساع العمراني والوعي المتنامي، والإقبال المتزايد على المدارس، وتطالب الأمة نفسها في المساهمة في هذه النهضة حتى لا تبقى قاصرة على الحكومة وحدها.

---

[1]- غازي (محمد)، *"إهمال التعليم بالمغرب،حضنا في المسؤولية"*، **جريدة الأطلس**، عدد19، 1 يوليوز 1937، ص.6.

[2]- الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**...، م س، صص.365-366.

[3]- غازي (محمد)، *"إهمال التعليم بالمغرب،حضنا في المسؤولية"*، **جريدة الأطلس**، عدد19، 1 يوليوز 1937، ص.6.

[4]- المقصود هنا بالمزاحمة الشعبية مزاحمة المدارس الحرة للتعليم الاستعماري.

[5]- الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**...، م س، ص.365.

عمل محمد غازي على جعل المسؤولية مشتركة بين الحكومة والمغاربة جميعا، واعتبر أن المغاربة يساهمون بالنصيب الأكبر في تفشي وانتشار انحطاط التعليم بالمغرب، ولخص مسؤولية المغاربة في عدم تشجيع المدارس الحرة، باعتبارها تعاني أزمة ولولا صبر القائمين عليها وتضحيتهم لقضي عليها. كما حمل المسؤولية للآباء في قلة المدارس وضيقها وعدم وجود الفصول الكافية فيها، لأنهم لا يقومون بالدور المنوط بهم، ولا يحركون ساكنا ولا تنهال مطالبهم وشكاياتهم فرادى أو جماعات على أولياء الأمر، وأعظم من هذا وذاك عدم مراقبة سيرة الأبناء في التعليم، فلا يبحثون عن هل يؤدون واجباتهم أو يهملونها، وهل يجتهدون في دروسهم أو يتكاسلون عنها، وهل يواظبون على مدرستهم أو يعطلون منها، كما لا يبحثون عن برامج التعليم هل هي صالحة وهل تطبق، وهل تهيؤ التلميذ للعمل وتضمن له المستقبل،[1] وعكس محمد غازي فإن الفاسي حمل المسؤولية للدولة في هذا الشأن، واعتبر أن "**أول ما تتحمله الحكومة العصرية هو ما يرجع لتعليم الشعب وإعداد أفراده ليكونوا مواطنين صالحين**".[2]

عملت النخبة المغربية على استنكار سياسة الميز العنصري المتبعة في ميدان التعليم، وطالبت بالمساواة بين المغاربة وغيرهم فيه، محملة المسؤولية إلى مجلس شورى الحكومة الذي يرى أن الميزانية المخصصة لتعليم المغاربة أقل بكثير من مخصصات تعليم غيرهم، ولم يطالب ولو مرة واحدة بمساواتهم مع غيرهم، مع أن العدل يقضي برفع ميزانية المغاربة أنهم الأكثرية،[3] وقد لقيت هذه المسألة صدى في صفوف نقابة المدرسين التي عقدت مؤتمرا خاصا في 22 فبراير 1937 للنظر في إصلاح التعليم، أعد دراسة بين فيها أن الأوربيين الذين يتعلمون في المدارس الحكومية تبلغ نسبتهم إلى 18% من السكان الفرنسيين، وإلى كون الأقلية الإسرائيلية التي تتردد على المدارس الحكومية أو على مدارس الرابطة الإسرائيلية تبلغ نسبتها 11%، وإلى كون الطلبة المغاربة المسلمين الذين يجدون محلا لهم بالمدارس الرسمية لا تتعدى نسبتهم ثلاثة في الألف من مجموع السكان المغاربة،[4] وهو ما يبن الميز العنصري في التعليم على عهد الحماية.

وقد سجل المؤتمر هزالة مجهود الحكومة في تعليم المغاربة، وطالبوا منها أن ترفع من قيمة الميزانية المخصصة للتعليم، وأن هذه الزيادة في الميزانية يجب أن تستهدف المغاربة حتى يصل تعليمهم لدرجة مشرفة، كما طالب المؤتمر من السلطات أن تعمل على مواصلة ومواكبة إصلاح التعليم وتعميمه وربط الزيادة في الميزانية بتزايد المتمدرسين على أن الزيادة في توسيع التعليم المغربي ينبغي أن تكون مستمرة ومتواصلة، ومن أجل نشر التعليم الصحيح بين المغاربة ذهبت النقابة إلى المطالبة بتغيير

---

[1]– غازي (محمد)، *"إهمال التعليم بالمغرب،حضنا في المسؤولية"*، **جريدة الأطلس**، عدد19، 1 يوليوز 1937، ص.6.

[2]– الفاسي (علال)، **النقد الذاتي...**، م س، ص.363.

[3]– غازي (محمد)، *"إهمال التعليم بالمغرب..."*، م س، ص.6.

[4]– *"إصلاح التعليم المغربي ماذا عملنا نحن؟"*، **جريدة الأطلس**، عدد6، السنة الأولى، 26 مارس 1937، ص.4.

الأساليب التي كانت متبعة في إدارة العلوم والمعارف والتي انتهت إلى هذه النتيجة المزرية، وتم سحب الثقة من رئيس التعليم الإسلامي وطالبوا بوضع برنامج جديد مخالف لأساليبه الرجعية التي يسير عليها.[1]

يذكر الفاسي أنه بالرغم من الاصطدام بالأغراض الاستغلالية للحماية الفرنسية، والتي هدفت إلى سياسة التجهيل والاضطراب المقصودين، فإن ذلك لم يمنع المغاربة من أن يشعروا بالحاجة إلى المدرسة الجديدة وتعميمها، ولذلك طالبوا بجعل التعليم إجباريا لكل أفراد الأمة، وقد انتشرت هذه المطالبة في مؤتمرات طلبة شمال إفريقيا المسلمين، ومن بعد في برنامج الاصلاحات المغربية التي قدمتها الكتلة الوطنية وألبت حوله الشعب زمنا طويلا.[2]

وبالإضافة إلى ذلك عملت النخبة المغربية من خلال الصحافة الوطنية على تحريض الآباء والأولياء على المطالبة بحق أبنائهم في التعليم اقتداء بالأوربيين، وتساءلت عن موقفهم مما يروجون في هذا الميدان، فقالت: "...**إننا لا نعرف شيئا من هذا سوى انتقادات بريئة يرددونها داخل بيوتهم من حين لآخر، فإن كانوا يعتقدون أن تلك التلويحات ستغير سياسة التعليم المتبعة في المغرب، فإنهم مخطئون متغفلون، فليلقوا نظرة على من حولهم من الأوروبيين يجدون أنهم يؤسسون الجمعيات من بين أولياء التلاميذ للمطالبة بتحسين البرامج، ولجلب مصالح أخرى لأبنائهم، وهذا فضلا عن الجهود التي يبذلونها بصفة قوية من بعث رسائل انتقادية للحكومة، ومن نشر مقالات، ومن مساعي يقومون بها لدى الدوائر المختصة، أفلا تقتدي بهم لا سيما ونحن لم نتوصل حتى لعشر ما بلغوه في هذا الباب**"،[3] وبذلك فإن النخبة لم تترك جانبا من جوانب النضال في سبيل تحقيق الغاية المنشودة في الارتقاء بتعليم أبناء المغاربة.

ارتفعت أصوات المصلحين من النخبة، والتلاميذ والطلبة، مطالبين السلطات الاستعمارية تارة بإصلاح التعليم، وتارة بعدم المساس بقدسيته، وفي كثير من الأحيان كان المراد تحصين ما تبقى من مكتسبات في حقل التعليم والمطالبة بتحسين الأوضاع، وفي هذا الصدد يذكر الوزاني أنه أمام أزمة التعليم بفاس، وفي نطاق أهدافها القانونية اضطرت جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس إلى عقد مؤتمر استثنائي في 30 أكتوبر 1932م، وكان من أهم ما قرره بالإجماع بعد التقديم للمشاكل التي تعانيها المدينة مطالبته ب:

- إحداث مدارس ابتدائية بشارع الطالعة بفاس.
- توسيع نطاق المدارس الأخرى حتى ترضي المطالب الحالية.

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**...، م س، ص364.

[3]- *"إصلاح التعليم المغربي ماذا عملنا نحن؟"*...، م س، ص.4.

– تكليف المجلس الإداري للجمعية برفع المطالب للمقيم العام.[1]

وقد تلقت الجمعية جوابا من مدير التعليم بالرباط "كوطلان" ردا على مطالبهم قال فيه: "**لي الشرف بأن أنهي إلى علمكم أن تلك المطالب ستدرس بكل عناية، وأكون سعيدا إن قدر لي أن أنجزها في مستقبل قريب.**".[2]

لقد نشطت جمعية قدماء الثانوية الإدريسية، وعقدت في يناير 1933 جلسة عمومية طارئة لمناقشة موقف يتعلق بإغلاق الثانوية، وبعد المداولة تم بعث برقية إلى السلطان جاء فيها: "..**إن التعليم الأهلي الثانوي الإسلامي مهدد بدعاية المقصود منها إسقاط المدرسة الثانوية الإسلامية الفاسية بدعوى الاقتصاد.**

إن جمعية التلاميذ الثانوية الإسلامية الفاسية ترى من الواجب عليها أن تنتهي إلى علم جلالتكم الشريفة أن مثل هذه الدعايات تحدث أسوأ أثر على معهد علمي طالما اهتمت به جلالتكم اهتماما ظاهرا.

فجمعيتنا وجميع رعاياكم يضعون ثقتهم التامة في جلالتكم حتى لا تسقط هذه المدرسة التي تسمح لنا فيها بالتطور في نطاق تقاليدنا.".[3]

كما تم بعث نفس البرقية إلى المقيم العام الذي أجاب عليها من باريس في برقية، أكد فيها عدم تفكير حكومة الحماية في إسقاط هذه الثانوية، لما لها من أهمية في مواصلة مشروع التعليم كما نظمته فرنسا وكما يقدره المغاربة، ويذكر الوزاني إلى أن الجمعية قد بادرت إلى طرح مجموعة من المطالب قصد تأهيل التعليم، وفي جلستها العمومية طالب قدماء التلاميذ بإحداث مدارس تدرس العلوم المنشودة، وإنشاء مدارس ابتدائية، وطالبوا بإجبارية التعليم في المدن المغربية على الأقل...، وقال أحد المتكلمين: "**وأسفاه، إننا نؤدي الضرائب، ولا نظفر بالتعليم**". وطلب آخر تحقيق ما ينتظره الناس بفارغ الصبر، وهو فتح المدارس الابتدائية على نفقة السكان، يسند فيها التعليم إلى مغاربة، وفرنسيين، وسوريين، وطالب آخر أن تعتني الجمعية بمدرسة البنات عناية كبرى لأن التعليم فيها منحط للغاية.[4]

لقد حذت جمعيات قدماء التلاميذ في المغرب حذو الوطنيين في توحيد الجهود، فعزمت على عقد مؤتمر في سنة 1934 بالرباط، وانعقدت اللجنة التأسيسية "لاتحاد جمعيات قدماء التلاميذ المغاربة" بالدار

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 3**، م س، صص.484-485.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 3**، م س، ص.485.

[3]– المرجع نفسه، ص.487.

[4]– المرجع نفسه، ص.489.

البيضاء، قررت جدول أعمال المؤتمر المزمع عقده بالرباط في 27، 28، و29 يونيو 1934، وجاء في جدول الأعمال عشرة نقط، تهتم بمسألة التعليم، وتحسين أوضاعه المادية والتربوية، والاعتراف بالدبلوم الثانوي، وتوحيد الجمعيات والحصول على الإعانات والنظر في فتح معاهد عليا وتصميم خزائن كتب محلية في مدن المغرب..[1]

لقد أزعجت الأصوات المطالبة بإصلاح التعليم السلطات الاستعمارية، وإذا كانت القرويين من أقدم المراكز العلمية في العالم العربي التي تعدى إشعاعها المعرفي المشرق العربي الإسلامي إلى أوروبا،[2] فإن المستعمرين كانوا يخشونها ويحسبون لها ألف حساب، فقد وصفها أحد الضباط الفرنسيين بالبيت المظلم،[3] لذلك حاولوا تهميشها والحد من إشعاعها الديني والوطني والقومي، وعرقلة كل المحاولات الإصلاحية التي اقترح المصلحون إدخالها على تنظيمها وبرامجها ومقرراتها وكتبها وأطرها.[4]

لقد كثرت الانتقادات الموجهة للقرويين وفي وصف لمحتويات دروسها يقول الحجوي: "**فجل الدروس تذكر فيها مباحثات لفظية والمناقشات الواهية المتعلقة بألفاظ المختصر... حتى أن الطالب يذهب لقراءة الفقه والنحو فيرجع خاوي الوطاب منهما ليس في ذهنه سوى تصحيح لفظه من المختصر أو بيت بحث فيه أبو حيان مع ابن مالك**".[5] ومن ثمة دعا الحجوي فرنسا إلى إحداث تعليم عصري لتنوير أذهان المغاربة عن طريق (عبر) ترميم المدارس الموجودة بفاس وعلى رأسها العنانية وباب الجيسة والسبعيين ومدرسة فاس الجديد وتحويلها إلى مدارس عصرية يستقدم لها أساتذة من تونس ليجعلوا منها مؤسسات على نسق الخلدونية "**لتدرس فيها العلوم العصرية النافعة من حساب وجبر وهندسة وجغرافيا وكيميا وطب وحقوق وتاريخ وتجارة وزراعة،**[6] فالمغرب محتاج للعلوم العصرية النافعة احتياج الجائع للطعام، إذ وصفه الحجوي : "**بان إنسان جائع بلغ سن الجهد مبلغ الموت، فأي طعام قدمته إليه استلذه وانتعش به كيفما كان الطعام، وعلى كل حال أمكن غير أن المقدم للطعام إن كان أبا شفوقا فلأنه يتخير الطعام الجيد النافع...وهكذا رجاؤنا**".[7]

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 3**، م س، صص.491-492.

[2]– *"كلية القرويين أقدم كليات العالم"*، **الثقافة المغربية**، العدد8، السنة الرابعة، يناير–فبراير 1948، ذكره الوزاني (حسن محمد)، **حرب القلم، الجزء الأول**، م س، ص.115.

[3]– الدفالي (محمد معروف)، *" القرويين والصراعات السياسية..."*، **مجموعة الأبحاث في التاريخ الديني، محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني**، م س، ص.93.

[4]– زيادي (احمد)، **الاتجاهات الوطنية في النثر المغربي...**، م س، ص.95.

[5]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **تقرير حول المعارف بالمغرب**، مخطوط بالخزانة الوطنية، رقم ح 129، ص.2.

[6]– المرجع نفسه، ص.1.

[7]– المرجع نفسه، ص.3.

وتوالت الدعوات المختلفة لإصلاح التعليم عموما، والقرويين والمعاهد الدينية خصوصا، وكانت أهمها تلك الدعوة التي سجلتها كتلة العمل الوطني في برنامجها الإصلاحي، وبذلك فقد تبنت الحركة الوطنية المغربية حركة الإصلاح، وجعلتها من مطالبها الملحة الشيء الذي حمل الأوساط الرسمية على الاستجابة للحركة بإدخال التنظيمات والإصلاحات على التعليم بالقرويين.[1]

لقيت القرويين اهتماما كبيرا في كتابات النخبة الوطنية من الجيل الثاني، فمحمد حسن الوزاني من بين الذين أولوا مسألة التعليم عناية متميزة في كتاباتهم الإصلاحية، وخاصة التعليم بجامعة القرويين، فكان يرى بأنها كلية إسلامية صرفة، "**والمتخرج منها تؤهله معارفه الدينية للقيام بوظائف الكتابة والعدالة الشرعية والخطابة الدينية وتدريس علوم الدين والعربية والقضاء الإسلامي والمحاماة الشرعية**"، ولكن بالرغم من ذلك فإن البلاد، إضافة إلى هذه الوظائف الدينية في حاجة كذلك إلى علماء متخصصين في سائر العلوم والفنون المعروفة، مثل الأطباء والمهندسين والأساتذة وعلماء القانون والطبيعة والاقتصاد وغيرهم من الرجال الأكفاء، وهو ما لا تؤهل له الدراسة في جامعة القرويين التي تكاد تكون منحصرة في علوم الدين واللغة،[2] وبذلك يكون الوزاني بشكل ضمني يوجه انتقاداته للقرويين ك"جامعة" مغربية، قصد القيام بأدوارها مثل الجامعات الأخرى كجامعة فرنسا.[3]

وقد وضح الوزاني مراميه من انتقاد القرويين، واقترح في معرض طرحه لإصلاح التعليم، ترقية القرويين لمستوى جامعة لتقوم بأدوارها العلمية لكي يساير المغرب التطورات المستجدة التي تفرضها الحياة يوميا، أما في حالة إن كانت القرويين ستظل كما هي من حيث اقتصار دائرة العلم فيها على الدين والعربية، فقد أوجب الوزاني التفكير في تأسيس جامعة مغربية للعلوم العصرية، وذلك لتخريج ما يدعو إليه تطور المغرب من رجالات العلم الذين تخرج مثلهم الجامعات العلمية الراقية، كما ألفت نظر المغاربة إلى النظر لتوسيع نطاق التعليم القروي بإضافة العلوم العصرية إليه، وتمكينه من جميع الوسائل اللازمة لإعداد العلماء الذين نحتاج إليهم لتكون نهضتنا حقيقة وقادمة على قدم راسخ.[4]

تجلت اهتمامات الوزاني بسائر الأمور التعليمية، وأحاط بكل جوانبها، وفي انتقاده للقرويين وطموحه المشروع في إصلاح التعليم بها أشار إلى أنه لا ينبغي أن "...**تبقى القرويين مجرد معهد لتخريج حاملي الشهادات والألقاب وإعداد المرشحين للوظائف...والقرويين ما تزال أساليب التدريس**

---

[1]– زيادي (احمد)، **الاتجاهات الوطنية في النثر المغربي...**، م س، ص.96.

[2]– *"نهضة العلم بالقرويين"*، **مجلة الثقافة المغربية**، يوليوز 1944، السنة الرابعة، العدد الأول، ذكره الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم، الجزء الأول**، م س، ص.76-77.

[3]– المرجع والصفحة نفسهما.

[4]– المرجع نفسه، ص.77.

فيها عتيقة تحتاج إلى كثير من التعديل والإصلاح...لتوفر لها الشروط اللازمة للزيادة في تدريب طلبتها على الملكة العلمية وتمكينهم من أسباب وفرص جديدة للتثقيف العام.".[1]

وكغيره من النخبة الوطنية فإن الوزاني أظهر رفضه للتعليم الاستعماري الذي تطبقه فرنسا بالمغرب بشكل عام، معتبرا أن السياسة التعليمية الاستعمارية تهدف إلى إبعاد الشعب عن حريته، واعتبر أن المدرسة المخصصة للأهالي لا تهدف إلى تحريرهم ولكنها تقتصر فقط على تأهيلهم للتكيف بالجو الاستعماري مع كل ما يتضمنه من مؤثرات عليهم، وذلك من أجل تهيئهم على قبول العبودية والتأقلم باستغلالهم السياسي والاقتصادي لفائدة الدول المستعمرة، أما تعليمهم فإن المنظرين الاستعماريين يرونه مسألة صعبة محيرة شائكة وخطيرة، وظنوا أنهم وجدوا لها الحل الملائم بتجريد البرامج التعليمية من كل ما قد يكون ضارا ومعرضا سيطرتهم إلى الخطر، وبعبارة أخرى فإن تعليم المستعمرين(بفتح الميم) لا ينظم لفائدتهم إلا بالتقتير، وبعدما تتم تنقيته من المواد والعناصر التي يحرمها المستعمرون والقادة السياسيون والتقنيون على المستعمرين".[2] مما يضمن الخضوع التام واستمرار سلطات الحماية.

لقد اتخذت النخبة المغربية من الإصلاح آلية فقط لبلوغ الهدف المتمثل في الاستقلال في جميع المجالات بما فيها التعليم، وفي الوقت الذي انتظر فيه المغاربة إيجاد مدرسة وطنية مغربية، كانت النخبة تدعوهم إلى استغلال ما بأيديهم من المدارس الفرنسية، والاحتجاج على الحماية الفرنسية من حرمانهم مما هو متاح لغيرهم، وفي هذا الصدد يقول أحد كتاب مجلة مغرب: " **فإن طلبنا فتح أبواب (الليسيات) للأهالي فإنما نريد بذلك حرية التعليم أولا، وثانيا استغلال ما بين أيدينا ما دمنا لم نصل إلى الغاية التي نسعى إليها، أي تعليم عربي قومي يناسب بلادا مجدها في التاريخ عظيم.**"،[3] وبذلك تكون النخبة المغربية قد اتخذت من الالتزام ببرنامجها السياسي الذي وضعته ورفعته للإقامة العامة والسلطان، سبيلا للوصول لكل الاصلاحات التي تعبد الطريق أمام الشعب في الوصول لهدفه النهائي.

لقد بلورت النخبة الوطنية مبادئ أساسية لإصلاح التعليم ودبجتها في برنامجها ونادى بها الوطنيون في كل المناسبات، نذكر منها التعميم، فقد نصت مطالب الشعب المغربي المقدمة لسلطات الحماية سنة 1934 على وجوب جعل التعليم الإبتدائي إجباريا في الحواضر والبوادي تدريجيا وحسب الجهات، ابتداء من ست سنوات إلى إثنى عشرة سنة مع احتفاظ ولي التلميذ بحريته في اختيار المدرسة،[4]

---

[1]– *"نهضة العلم بالقرويين"*، **مجلة الثقافة المغربية**، م س، ص.91.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية على الأمة...**، م س، ص.132.

[3]– مغربي، *"مشكلة التعليم"*، **مجلة مغرب**، عدد 15، أكتوبر 1933، ص.11.

[4]– **مطالب الشعب المغربي 1934**، حضرتها كتلة العمل الوطني الوطنية في المغرب الأقصى باستشارة كل من يهمهم الأمر من سائر الأوساط وقدمها باسم الشعب المغربي مزودا بثقته وفده الأمين إلى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك سيدي محمد بن يوسف أيده الله ونصره، مطبعة الإخوان المسلمين، ص.40.

وقد اتخذت من التعميم مطلبا لكل المغاربة، إذ لم تكن الكتلة الوطنية هي الأولى التي دعت إلى تعميم التعليم بل سبقتها إلى ذلك جمعية قدماء الثانوية الادريسية، هذه الأخيرة التي تعتبر من روافد الحركة الوطنية.

ولقد آمن جل المصلحين بأن من مكملات المدرسة المغربية، ومن متطلباتها إيجاد مدرسة للمعلمين تزود المدارس المغربية بأطر معدة أحسن إعداد للقيام بمهمتها الوطنية، ومن المتيسر أن يؤخذ تلاميذها من جامعة القرويين مثلا، ومن السنة الرابعة من مدرستي فاس والرباط،[1] وقد لقيت مسألة الأطر التعليمية اهتماما كبيرا عند النخبة، يقول الفاسي: "...**نرى أن المعلم أصبح ذا قيمة كبيرة في المجتمع العصري...فيلزم أن يعد إعدادا ويهيأ ليتحمل المسؤولية العظيمة الملقاة على كاهله...**".[2]

عدد الفاسي الخصال التي يجب أن يتصف بها المعلم، وأجملها في صفات عقلية وثقافية وأخلاقية، "**فيجب أن يكون قبل كل شيء حاد الذهن مستنير الفكر قوي الذاكرة ذا ملاحظة صادقة وبداهة سريعة وفراسة نافذة، وأن يكون غزيرا في المادة التي يدرسها،...وأن يكون ذا خلق حسن...كما يجب أن يكون عارفا بطبائع الأطفال، قادرا على السيطرة عليهم عن طريق فهمهم، محبا لهم، عطوفا عليهم محترما، كيسا ضابطا لنفسه، كاظما لغيظه، إلى غير ذلك من الصفات الخلقية والعقلية التي يسجلها علماء التربية.**"[3]

ويذهب الوزاني إلى إعطاء حل مؤقت لمشكلة المعلمين، ويدعو إلى البحث في جميع حواضر المغرب عن الأفراد الأكفاء الصالحين لأن تناط بهم وظائف التعليم في مختلف المدارس، ويمكن إرجاء تسميتهم رسميا في مناصبهم العلمية إلى أن يتمحص أمرهم في مزاولة التعليم وتبرهن الأعمال والنتائج على كفاءتهم التدريبية وجودة أساليبهم في تربية الناشئة، وقد أكد علمه بوجود الكثير من الأفراد الذين مارسوا التعليم بنجاح وتوفيق، لكنه تم استخدامهم في الوظائف الإدارية وحرمت المدارس من جهودهم ومساعيهم، وذكر الوزاني إلى أن هذا الحل إن لم يضمن أساتذة بكل معنى فيمكن أن يسد خللا كبيرا في التعليم لما يكون قريبا من الغاية.[4]

ومن بين ما طالبت به النخبة ووضعته في أولوياتها، إلغاء تعدد التعليم المغربي، لما له من تمييز بين الطبقات الاجتماعية، ولما لتنوع مناهجه وبرامجه من خطر، ولهذا فقد كان هناك إصرار كبير على توحيد برامج التعليم لجميع الرعايا المغاربة المسلمين دون اعتبارات محلية، ولا تفريق بين مختلف

---

[1]– مغربي، *"مشكلة التعليم"*، **مجلة مغرب**، م س، ص.13.

[2]– الفاسي (علال)، **النقد الذاتي...**، م س، ص.380.

[3]– المرجع نفسه، ص.380.

[4]– *"نهضة العلم بالقرويين"*، **مجلة الثقافة المغربية**،.، م س، ذكره الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم..**، **ج 1**، م س، ص.87.

الطبقات الاجتماعية،[1] وفي هذا الصدد يقول الفاسي: "**وأخطر ما يفسد البرامج التعليمية في بلادنا هو هذا التنوع الذي تقصد إليه السياسة قصدا، وهو المدارس التي تخصص لأبناء الأعيان، أو التي تهيأ لأولاد الفقراء كأن المعرفة لونين مختلفين بحسب الطبقة التي ينشأ فيها التلميذ.**"[2]

لقد كان للنخبة مفهومها لتوحيد مناهج التعليم، فهي لا تقصد توحيد في كل مواد الدراسة، بقدر ما تقصد توحيد الأهداف التعلمية، والحق الذي يخول لكل واحد أن يسأله، ووحدة أصول التربية والتعليم الضرورية للخميرة العامة للمعرفة _على حد تعبير علال الفاسي_، ونشر الثقافة العامة وعدم الاعتزاز بالثقافة الاستعمارية التي تهدف لتكوين طبقة يسهل إرضاؤها بتشريكها في الاستفادة من النظام القائم، هذا بالإضافة إلى عدم إهمال التخصص، وعدم العناية به.[3]

حظيت اللغة باهتمام النخبة المغربية في برنامجها المرفوع للإقامة العامة، على اعتبار أنها لم تكن لغة تعليم كامل إلا في المدارس الأصلية وكان المتخرجون من هذه المدارس لا يجدون أمامهم تعليما ثانويا، وهذه الوضعية جعلت مطالب التعريب من أبرز المطالب التي تبنتها حركة إصلاح التعليم بل صار عمادها ومناطها،[4] ولذلك أصرت مطالب الشعب المغربي على جعل تعليم اللغة العربية أساسا، وفي هذا الصدد يقول بوطالب: "**وفي ميدان التعليم طلب الوطنيون إحداث بكالوريا مغربية مساوية للبكالوريا الفرنسية تحتوي موادها على اللغة العربية، والثقافة الإسلامية، والتاريخ المغربي والجغرافيا المغربية بالإضافة إلى مواد برنامج البكالوريا الفرنسية.**"،[5] كما طالبت النخبة بإنشاء فروع في المدارس الثانوية لتخريج مدرسي اللغة العربية.[6]

لقد انتشرت الدعوة إلى التعريب، ولقي هذا المطلب صدى في المجلات والجرائد والعرائض فمجلة مغرب نشرت مقالا لصاحبه دعا فيه الحكومة إلى جعل اللغة العربية لغة التعليم، أي إعطاء اللغة العربية في المدارس الأهلية نفس الدرجة التي للغة الفرنسية في المدارس الفرنسية، وإعطاء البرامج التعليمية روحا قومية، لأن هذه الأخيرة أحسن باعث على ترقي الشعب المغربي ونهضته،[7] بل هناك من اعتبر أن أهم خطوة في سبيل إصلاح التعليم هو جعله بلغة واحدة، هي اللغة العربية لغة البلاد، وذلك هو الهدف

---

[1]- **مطالب الشعب المغربي** ...، م س، ص.40.

[2]- الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**...، م س، ص.376.

[3]- الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**...، م س، صص.376-378.

[4]- زيادي (أحمد)، **الاتجاهات الوطنية في النثر المغربي** ...، م س، ص.105.

[5] - بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات**...، **ج 1**، م س، ص.316.

[6]- المرجع نفسه، ص.41.

[7]- مغربي، *"مشكلة التعليم"*، **مجلة مغرب**، م س، ص.12.

القومي الذي يجب أن يسعى له الجميع،[1] وفي نفس السياق يقول الفاسي: "**إن لغة التعليم في المغرب يجب أن تكون واحدة، يجب أن تكون هي اللغة العربية، فإذا أخذت لغتنا مركزها من كل المدارس لم يعد علينا بأس بعد ذلك.**".[2]

إذا كانت النخبة المغربية قد أعطت لإصلاح التعليم مكانة متميزة، إذ طالبت بتعريب التعليم وتوحيده وتعميمه ومغربة أطره، فإنها قد أعطت في برنامجها الإصلاحي مكانة متميزة للمرأة، فنادى الوطنيون بوجوب تعليمها، ولكنهم لم يؤمنوا جميعا بإتاحة الفرصة لجميع البنات المغربيات، واختلفوا في نوع التعليم المناسب للمرأة وحدوده الدنيا والقصوى،وما ينبغي أن يدرس وكيف وأين، وفي الغاية من تعليم المرأة، ودعوا المجتمع إلى فتح المجال أمامها لتشارك في الحياة، ولكنهم لم يتوقفوا على طبيعة مشاركتها ونوعيتها ومداها، وعلى حجابها أو سفورها، وطالبوا بتمتيعها بحريتها، ولكنهم اختلفوا في ماهيتها وحدودها.[3]

وفي نفس السياق يقول بوطالب: "**وكان البرنامج –مطالب الشعب المغربي_ محافظا وهو يعالج شؤون المرأة فطالب للفتاة بمدارس خاصة تلقن فيها القرآن والعربية والدين ومبادئ الحساب والصحة، وتدبير المنزل وشغل الابرة ووسائل رعاية الأطفال، كما نص تعليم البنات على جلب بعض المعلمات من مسلمات الشرق للتعليم في مدارس البنات ريثما يتم إعداد معلمات مغربيات.**".[4]

وبالرغم من قصور مطالب 1934، فإن هناك من النخبة من دعا إلى المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في كل المجالات بما فيها التعليم، فهذا أحمد الذي طالب بضرورة تعليم الفتاة المغربية، وعدم إتباع الآراء التي تحاول الإبقاء على ما كان، ودعا الشعب والحكومة إلى وضع يد في يد من أجل النهوض بهذه المسألة، ويقول في هذا الصدد:" **والحقيقة تقتضي أن نعالج مشكلة المرأة من ناحية طرق تثقيفها وتهذيبها، وتربيتها...فلا يتسنى لنا أن نخرج نشئا تام الإصلاح دون الاعتناء بها، فالأم عامل جوهري في تكوين الطفل وتهذيبه، ما دامت الأم جاهلة فلا أمل لنا في شاب صالح نزيه، ولا رجاء في إصلاح العائلة التي تتخبط في فوضى واضطراب، على أن نغفل عن محاربة تلك الفئة من الشيوخ التي تقاوم كل حركة إصلاحية، والمكتوب على جباهها إبقاء ما كان على ما كان، فتتخذ سلاحها الاحتفاظ**

---

[1]– الفاسي (علال)، **النقد الذاتي** ...، م س، ص.355.

[2]– المرجع نفسه، ص.353.

[3]– زيادي (أحمد)، **الاتجاهات الوطنية في النثر المغربي** ...، م س، ص.110.

[4]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...** ج **1**، م س، ص.317.

على العوائد تارة، وباسم الدين تارة أخرى حسبما تؤوله وتفرضه علينا من الفهم العقيم للحقائق الواضحة".[1]

أما علال الفاسي فقد نادى بتمتيع المرأة بكل الحقوق شأنها في ذلك شأن الرجل، وأن تقوم بما يقوم به الرجل من واجبات، داعيا إلى إعطائها الفرصة المواتية وتعد للقدرة على أداء ما يطلب منها، كما دعا الرجال إلى التحرر قبل ذلك من الجمود العتيق الذي جعلهم يفضلون التقاليد على الدين منتقصين من المرأة، يقول: "**إن من حق المرأة أن تتساوى مع الرجل المساواة التي لا تتنافى مع طبائع الأشياء، ولذلك يمكنها أن تشارك في الصالح العام.**"،[2] فالفتاة المغربية لها استعداد وذكاء ونشاط يجب أن تقاد إلى المدرسة لتتعلم شؤون بيتها وتهذيب أبنائها وأصول دينها، فيبث في نفسها روح الفضيلة والأخلاق السامية، واحترام تعاليم الدين وحب الوطن ولغة القرآن، بيد أنه لتحقيق ذلك يجب أن تهيئ برامج تضمن للمغاربة ما يتطلبونه منها، عبر مد يد المعونة، وليقم الشعب والحكومة لما يتطلبه منها، ذلك ما يجدر بالمغاربة معالجته في المرأة لمباشرة المسألة من أصولها.[3]

إذا كان هناك العديد من الوطنيين الذين كانوا يدافعون على أن تنال المرأة حقوقها الكاملة مثلها مثل الرجل، وتقوم بواجباتها، بما تقتضيه الوقت، فإن هناك العديد من الوطنيين من كان ضد تحرير المرأة، معتبرين ذلك من مظاهر الفجور والكفر، بل هناك من اعتبر تعليمها الطرز واللغة الفرنسية مخالف لتعاليم الدين الإسلامي، يقول محب الدين: " **فنحن لا نريد لفتاتنا الفرنسية والغناء، ولا نريد أن تعمل خارج بيتها، وإنما نريد لها أن تتعلم دينها، ووسائل ترقية المنزل وترقية النشء، وحقوق الزوجية واللغة العربية لغة آبائها وأجدادها المملوءة بالمواعظ والحكم، وتحفيظ آي العفة والطاعة والدين من القرآن الكريم، فتكون آية الله لقوم يتفكرون للطفل نموذجا خالصا وللبيت عمادا وللزوج قسيمة الحياة، فهل ستلبي الحكومة مطالبنا عن تعليم الفتاة المغربية أم ستبقى المعضلة إلى ما شاء الله".**[4]

وعموما يمكن اعتبار ميدان التعليم من أخطر الميادين التي ارتكز عليها الاستعمار الفرنسي بالمغرب من أجل تحقيق أهدافه الاستعمارية بشكل يظهر فيه التمايز واضحا بين المغاربة بعضهم البعض من جهة، وبينهم وسواهم من أبناء الجالية الفرنسية والأجنبية من جهة أخرى.

---

[1]– النجار (أحمد)، *"المغرب في حاجة إلى أمهات متعلمات"*، **جريدة التقدم**، عدد 26، السنة الثانية، 14 غشت 1939، ص.1.

[2]– الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**.، م س، ص.302.

[3]– النجار (أحمد)، *"المغرب في حاجة إلى أمهات متعلمات"*، **جريدة التقدم**، م س، ص.1.

[4]– محب الدين، *" معضلة الفتاة المغربية"*، **جريدة الأطلس**،عدد 19، السنة الأولى، 1 يوليوز 1937، ص.2.

إذ لم تكن سلطات الحماية ترى في تعليم المغاربة سوى وسيلة لإعداد مجموعة من المساعدين الثانويين بإدارتها كالمترجمين والكتاب وغيرهم، نستشف ذلك من قول ليوطي "**بواسطة المدارس وحدها يمكن أن نهيئ النخبة المتأهلة للمشاركة معنا، ونكون العنصر الحي والأهم في موظفي الحكومة**"[1].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد شكل التعليم حجر الأساس في برنامج النخبة المغربية، فقد نادى الرعيل الأول من العلماء بإصلاحه، ولم تخل أي مذكرة من المطالب المرفوعة من التطرق إلى إصلاح التعليم، وقد اهتم الوطنيون من الرعيل الأول إلى جانب الشباب الوطني في الاعتماد على التعليم في بلورة الفكر الوطني، إذ عملت النخبة على اعتماد التعليم الحر كسلاح ضد التعليم الاستعماري. وعند تشكل كتلة العمل الوطني حظي التعليم في مطالبها بأهمية بالغة، كما أن إصلاح التعليم عرف صراعا مريرا بين النخبة وسلطات الحماية، ووظفت النخبة مجموعة من الآليات للدعوة لإصلاح التعليم، كالصحافة والعرائض، والتظاهر...

لقد كان للنخبة الوطنية مشروعا متكاملا لإصلاح التعليم يهدف إلى استقلال المغرب، تمثل في الشعار الرباعي الذي حمله معه مغرب الاستقلال، والمتمثل في التعميم والتوحيد والمغربة والتعريب.

3- الإصلاح في الميدان القضائي.

يعترف جل الباحثين في تاريخ المغرب بتجدر مؤسسة القضاء وأصالتها منذ دخول الإسلام إلى البلاد في القرن الأول الهجري، حيث ظلت أحكام الشريعة الإسلامية هي المطبقة إلى جانب الأعراف التي لا تتعارض مبدئيا مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث كان القضاة يسيرون على نهجها، ومن أحكامها يستمدون الحلول لمشاكلهم، كما أن استقلال القضاء كان معين القضاة على تنفيذ الأحكام الشرعية، وظل هذا الأمر قائما حتى مرحلة ما قبل دخول المستعمر، حيث كانت مؤسسة القضاء الشرعي ذات ولاية عامة لها اختصاص النظر في جميع القضايا المعروضة عليها.[2]

لقد عرف المغرب قبل الحماية قضاء مستقلا، فإلى جانب المحاكم القنصلية الناجمة عن سياسة الامتيازات، كان المغرب مجهزا بنظام قضائي وطني موحد كان يحتوي إذاك على شيء من النقص الذي كانت تشعر به الحكومة المغربية، غير أن الحماية بدلا من السعي في تجديد وتحديث هذا النظام القضائي – كما التزمت معاهدة الحماية بذلك – شوهته وجعلت منه مهزلة،[3] وفي هذا الصدد يقول الفاسي: "**لقد كان القضاء المغربي كله خاضعا للأحكام الشرعية طبقا لمذهب الإمام مالك...ولهذا كان**

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة ...**، **ج1**، م س، ص.209.

[2]– العمراني (نور الدين)، *" القضاء الجنائي في عهد الحماية وتكريس الفرقة والتبعية الاستعمارية"*، **الذاكرة الوطنية**، عدد 17، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011، ص.23.

[3]– ابن سلامة (عبد الرحيم)، **كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية** ...، م س ، ص.120.

القاضي طبقا لما تقتضيه الشريعة مستقلا في أحكامه لا يخضع لسلطة مهما كانت عالية، ولقد انحط المغرب في عهوده الأخيرة...ولذلك فإن ما آل إليه أمر القضاء اليوم لم يكن إلا وليد تلك الأزمة_ الضغوطات الاستعمارية ثم الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب_ التي ما زلنا نرزح تحت عواقبها إلى الآن ".[1]

أظهرت سلطات الحماية قلقها من جراء قيام نظام قضائي يضمن الملكية والحريات الفردية ويكون مستقلا عن الإدارة، ولهذا جعلت من القضاء في المغرب ميدانا خصبا للتعدي والحيف،[2] ومن ضمن الخصوصيات المميزة للمغرب الكولونيالي في مجال التنظيم القضائي عن التنظيم الذي كان معمولا به قبل دخول الاستعمار، هو النزعة المتزايدة لبلورة نظام قضائي عصري يستجيب بالضرورة لمتطلبات المرحلة الاستعمارية، وليشكل بذلك أداة من ضمن أدواتها التنفيذية لإنجاز المشروع الاستعماري.[3]

ولجعله آلية لخدمة مصالحها الاستعمارية، عملت على تشتيته، وإدخاله في السلطات الأخرى، وقد امتاز القضاء في عهد الحماية بميزات ثلاث: اختلاط السلطات، وتعدد الحاكم وتعدد التشريعات، إذ تفاقم في عهد الحماية اختلاط السلطات الموروث من العهد السابق، وتم تحويل القضاء من قضاء استثنائي إلى قضاء عادي. أما التعدد فتجلى في إقامة نظام قضائي في كل من المناطق الثلاث، وكذا إقامة عدة أنواع من المحاكم تستقل بعضها عن بعض على أساس التمييز العنصري. أما تعدد التشريعات فهو أيضا تجلى في ناحيتين: وجود مجموعة تشريعية خاصة بكل منطقة من المناطق الثلاث، ووجود تشريعات متعددة داخل كل منطقة تختلف باختلاف المحاكم التي تطبقها.[4]

وما إن تبلور وعي وطني متكامل في صيرورة الصراع مع الحماية، حتى بدأت تظهر المطالب المنادية بإصلاح نظام العدلية في إطار إصلاح شمولي، ولذلك كانت مسألة إصلاح القضاء المغربي أو ما كان يعرف بنظام العدلية من القضايا التي أولتها النخبة عنايتها الخاصة نظرا لحيويتها وأهميتها، وطالما أثيرت في المجالس والصحف،[5] ويتضح ذلك من خلال مقال لمحمد الهاشمي الفيلالي الذي جاء فيه: "**طالبنا وبالغنا في الطلب وتكلمنا وأكثرنا في الكلام حول إصلاح العدلية المغربية، وإعطاء المغاربة**

---

[1]– الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**...، م س، ص.169.

[2]– ابن سلامة (عبد الرحيم)، **كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية** ...، م س، ص.120.

[3]– أحداف (محمد)، *" التنظيم القضائي الاستعماري وقضايا السيادة الوطنية وحقوق الإنسان"*، **الذاكرة الوطنية**، عدد 17، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011، ص.109.

[4]– عبود (موسى)، *"النظام القضائي في المغرب"*، **مجلة دعوة الحق**، السنة الثالثة، العدد الخامس، منشورات وزارة الأوقاف، مطبعة فضالة، المحمدية، فبراير 1960، ص.27.

[5]– الناصري (محمد المكي)، *"مطالبنا المستعجلة، العيش والعدل والعلم"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 22، السنة الأولى، 21 أبريل 1937، ص.1.

كغيرهم من بني الإنسان ضمانات كافية عن أنفسهم وأعراضهم وأموالهم أمام هذه المحاكم، ووضع حد لهذه المظالم التي يقاسونها على اختلاف طبقاتهم".[1]

عملت النخبة المغربية في ثلاثينيات القرن الماضي على الانتقاد اللاذع لسياسة الحماية في مجال العدلية، ولقي هذا المجال اهتماما بليغا من طرفها، فانتقد المصلحون تعدد المحاكم وعناية حكومة الحماية بالعدلية الفرنسية، إذ أغدقت عليها الأموال من الميزانية المغربية، وشيدت لها البنايات الشامخة، ونظمتها تنظيما جيدا وأجرت على موظفيها المرتبات العالية، وبذلت لهم التعويضات الشخصية.[2] وفي هذا الصدد يقول أحد الكتاب في مجلة المغرب: "**نرى أقواما كثيرة يشتغلون بمسألة المحاكم الأهلية وما تحتاج إليه من التعديل والإصلاح. يلوحون على الحكومة في المبادرة بالنظر في أمرها، والتعجيل بضبط أحوالها. وكل منهم له في ذلك عرائض عريضة، وتقارير مفصلة ومقالات مطولة، وكل منهم له في القضية مذهب، وله فيها سبيل. هذا ولم تظهر إلى الآن من الحكومة إشارة تنم عن ما تنويه في ذلك وليس عندنا فيه خبر يوثق به أو نبأ نعتمد عليه وحيث الأمر إلى اليوم إنما هو مجرد حديث فقط فلا بأس نرمي فيه سهمنا مع السهام ونخوض فيما فيه الناس يخوضون.**".[3]

عملت النخبة على مؤاخذة السلطات الاستعمارية على إهمالها للعدلية المغربية، وكثرت المطالب من هنا وهناك، ولذلك طالب أحد الأعضاء المسلمين بمجلس شورى الحكومة بتأسيس مدرسة لتخريج قضاة المحاكم المخزنية، كما طالب آخر من الصدر الأعظم أن يبلغ الجناب الشريف ضرورة تلك الإصلاحات التي منها منح ضمانات قانونية كافية لأفراد الشعب في مجال العدلية المغربية.[4]

كثرت المطالب بإصلاح العدلية إلى درجة كبيرة، يقول أحد المطالبين بالإصلاح: "**قرأنا جل ما كتبه الكاتبون. أسفار متراكمة في الخزائن وكراريس لا يحصيها إلا الله ولم نجد فيما كتبه الكاتبون. إلا ما يدل من طرفهم على صدق النية والبحث عن مواطن الصواب... الحقيقة الناس كلهم أجمعون متفقون على أن المحاكم تحتاج إلى تنبه الحكومة إلى أمرها. وإنما السواد الأعظم يقول: المحاكم لها ضوابط الآن موجودة مشهورة. ومع ذلك فهاته الضوابط معطلة ليس بها عمل في كثير من نواحي الإيالة. فلتقم الحكومة أولا بحمل المستخدمين على تنفيذها وإلزامهم بالامتثال إليها ثم بعد ذلك يظهر**

---

[1]– الفيلالي (محمد الهاشمي)، *" أما آن لهذه المظالم أن تنتهي ولولاة الأمر أن يسمعوا؟"*، **جريدة الأطلس**، عدد3، السنة الأولى، 5 مارس 1937، ص.3.

[2]– زيادي (احمد)، **الاتجاهات الوطنية في النثر المغربي** ...، م س، ص.69.

[3]– م، *"المحاكم الأهلية"*، **مجلة المغرب**، العدد 1، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، يوليوز 1932، ص.10.

[4]– *"دعوا الشعب يقول كلمته، فلا خير فيه إذا لم يقلها لكم ولا خير فيكم إذا لم تسمعوها منه"*، **الرأي العام**، العدد 107، 18 رمضان 1386، 15 يوليوز 1949، ذكره الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم، الجزء الرابع**، مؤسسة محمد حسن الوزاني، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1983، ص.115.

ما يكون. هاته الضوابط جعلت فصلا بين ما تحكم فيه المحاكم المخزنية وما تحكم فيه المحاكم الشرعية. ولكن كثيرا ما يخرج القاضي عن دائرة أعماله ويترامى على متعلقات الحاكم المخزني وأكثر من ذلك ما يقع من الحاكم المخزني خصوصا وأن القبيلة غالبا في يد قائدها والقاضي أجنبي عليها ولا يسعه إلا الطاعة أو الرحيل...

وعليه فما دامت الحالة على هذا المنوال فلا معنى لما يطلبه الأقوام الذين ذكرنا من زيادة ضوابط على الضوابط الحاصلة وقوانين علاوة على القوانين الموجودة الآن ما دامت هاته الضوابط وهاته القوانين مهملة ملغاة.".[1]

وقد عملت النخبة على تشخيص أزمة العدلية وأرجعته إلى إهمال نظام الحماية للمحاكم المغربية على الخصوص وحرمانها من ميزانية الدولة وفي عدم ضبطها وتنظيمها وتركها في حالتها البدائية، وعدم الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية، فالقواد والباشاوات يجمعون بين الحكم في القضايا المدنية والجنائية، فتنعدم بذلك كل ضمانة للمترافعين، كما أن تعيين هؤلاء الباشاوات والقواد للحكم بين الناس لا يقوم على أساس معلوماتهم الفنية، كما لا تعتبر النزاهة وحسن السيرة التي يجب أن تتوفر عادة في القاضي،[2] وهو ما جعل الناس يتذمرون كثيرا من المحاكم الأهلية، كما يتذمرون من الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنساوية في الايالة الشريفة لمخالفتها منطوق الشرع.[3]

وقد عملت النخبة على مقارنة القضاء في عصر الحماية بسابقه، واتهمت السلطات الاستعمارية بإهمال القضاة، ومعبرة أن استقلال القضاء ونزاهته لا يتحققان إلا بتحسين وضعيه القضاة، وضمان استقلالهم واحترام أحكامهم، وقال :"**في الزمان الغابر، كان القاضي يرجع إليه النظر في سائر الأحوال، واليوم أصبح ممنوعا، وذلك إنما هو الآن عبارة عن رجل يكتري محلا من ماله إن كان له، أو من دين يتحمله، ويجمع عليه أصحابه، ويجلس على كرسي للفصل في أو الصلح بين ما فضل من الخصوم، ويخاطب على ما جيء به إليه من الرسوم ملبيا للطلبات، مقيدا للشكايات، ممتثلا لأوامر الراقبات، معينا لسائر الإدارات، لا سطو ولا حرية ولا أمر بيده مع هذا، فكيف للقضاة أن يستقيموا كيف يريده المنكرون عليهم، لا أجرة لهم إلا الثلث الذي يأخذونه من أجرة العدول، حتى أصبحوا بذلك طور إشارتهم، لا يلاحظون عليهم شيئا في الشهادات، والملاحظ حسبه أن يبقى مستقلا بأعوانه الأمر الذي**

---

[1]– م، "المحاكم الأهلية"، مجلة المغرب، العدد 1، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، يوليوز 1932، ص.10.

[2]– ابن سلامة (عبد الرحيم)، **كفاح المغرب من أجل الحرية...**، م س، ص.120.

[3]– خ، *"إصلاح المحاكم"*، **مجلة المغرب**، العدد 8، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، مارس أبريل 1933، ص.28.

أوجب عليهم غض الطرف عليهم، وترك الأشغال تتمشى على كيفها إذ لا مسؤولية على من لا أجرة له".[1]

لقد نبهت النخبة مرارا إلى حالة المحاكم الإسلامية، كما نبهت إلى ضرورة إعطاء القضاة والعمال الكفالات التامة التي تجعلهم في أمن من "الأغلاط" التي قد تقع أحيانا من بعض الموظفين المكلفين بالمراقبة عليهم، وألفتت النظر إلى السلطات بأحداث وقعت لقضاة جراء التعسف، في هذا الباب ذكروا بقضية تتعلق بأحد القضاة من ناحية مراكش الذي أعفي من وظيفه بغير استنطاق ولا بحث، وطالبت من جهة أخرى أن يكون للقضاة كغيرهم من الموظفين مرتبات، معتبرين القضاة من أحوج الناس إليها خصوصا في تلك الظروف التي كادت فيها الأزمة أن تقضي على سائر المعاملات حتى أن كثيرا من الحكام الشرعيين صاروا لا يتقاضون من منابهم في أجور الرسوم إلا بعض مئات فرنك في السنة كلها.[2]

ما فتئت النخبة تعتبر مهنة القضاء مهنة شريفة تطالب أهلها باجتناب حتى المباح من الأشياء المباح في المهن الأخرى، وذلك يوجب على الحكومة الاهتمام بأمر القضاة اهتماما زائدا، وفصلت في ذلك مقدمة خطة للسلطات، واقترحت صرف مرتبات على حسب درجات القضاة من ثلاثة إلى سبعمائة فرنك شهريا، واعتبرتها هزيلة لا تستلزم من الميزانية أكثر من أربعة أو خمسة ملايين لا غير، وهي قدر تافه لا يبلغ ما تتقاضاه محكمة واحدة من المحاكم الفرنساوية بالايالة.[3]

لقد حاصرت السلطات الاستعمارية هذه المطالب ونعتت المطالبين بها بكثرة الكلام وقلة العمل، معتبرة النقد المقدم في هذا الصدد من طرف النخبة نقدا هداما، يفتقد لرؤية ومقترحات إصلاحية، وقد ردت النخبة على ادعاءات الحماية، عبر مجلة المغرب. واعتبرت النقد هو المدخل الأساسي الذي يعرض للأمم عند نهضتها لإظهار ما يكون في مؤسساتها من الخلل وتبيين مواطن الضعف منها وإلفات الأنظار إلى ذلك قصد التهيئة لوسائل التعديل ووجوه الإصلاح، واسترسل المقال يذكر من يتهجمون على حركة المطالبة بالإصلاح، بأن أعداد المجلة كانت لا تخلو من الأفكار الإصلاحية والمقترحات النافعة، وما من عدد إلا واقترح أو دعا إلى عمل فيه الفائدة للجميع، وتساءل هل قامت الإدارات بإجابة طلب واحد أو الاعتناء بشيء ولو يسير من الرغائب التي قدمها المصلحون؟.[4]

---

[1]– ابن المؤقت (محمد)، *"القضاء والقضاة"*، **مجلة مغرب**، عدد 13، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، أكتوبر 1933، ص.21.

[2]– *"المحاكم"*، **مجلة المغرب**، العدد 11، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، يوليوز 1933، ص.18.

[3]–*"المحاكم"*، **مجلة المغرب**، العدد 11، م س، ص.18.

[4]– *"العدالة الأهلية"*، **مجلة المغرب**، العدد 13، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، أكتوبر 1933، ص.19.

وفي هذا الإطار ذكرت النخبة من خلال مجلة مغرب بأن السلطات الاستعمارية لا تمتلك الإرادة في تقديم الاصلاحات التي ما فتئ المصلحون يقدمونها، ومن بينهم كتاب المجلة، وفي مجال الإصلاح القضائي ذكرت المجلة أنه "**سبق لنا غير ما مرة تناول مسألة التنظيم العدلي وأبدينا في شأنها اقتراحات كثيرة ولم نر لها إلى الآن من أثر يذكر، فإن أهم ما كان يحتاج إليه المغرب ويتطلبه من الحماية هو الأمن وتنظيم العدلية والتعليم، أما المراسي وأما الطرقات وأما السكك الحديدية وغيرها من الأشغال العمومية فهي لا شك ضرورية إلا أنها في المقام الثاني، وقد قامت الحماية بمهمتها الأولى تماما، ثم أنها بذلت جهودا مشكورة في شأن إصلاح المحاكم وبناء المدارس للتعليم، إلا أن ذلك قليل جدا لما قامت به في غيرها من الشؤون، فلا بدع إذا رجونا منها أن تشرع في مباشرة هاتين المهمتين بأكثر من ذي قبل.**".[1]

وقد عبرت النخبة عن تفهمها في هذا المجال، وأن ما يتعلق بمجال العدلية، فهي لا تطالب بأن يكون التنظيم دفعة واحدة وفي آن واحد، معتبرة ذلك من المحال، واختتمت ردها على المنتقدين لدعاة الإصلاح باقتراحات اعتبرتها نافعة للوصول للغايات المنشودة، وجاءت عبارة عن مطالب ملخصة في سبعة نقط هي كالآتي:[2]

" أولا: قبل كل شيء إجراء العمل بالضوابط الموجودة الآن والتي هي مهملة، فأن ذلك وحده يدخل على الحالة الراهنة تحسينا لا يستهان به.

ثانيا: إنشاء إدارة الشكايات، وقد كان الم. ستيغ حاول تأسيس إدارة لها بعض الشبه بهاته ولم تنجح ولأجل هذا فيتعين أن تكون الإدارة التي نشير إليها موفية ببعض شروط تضمن لها حرية القيام بخطتها والاطلاع التام على حقائق الأشياء التي ترجع لها، ومن ذلك أن تسند إلى جماعة من أهل الخبرة فرنساويين وأهليين يشتركون جميعا في سائر الأعمال من بحث ودرس وفصال وأن تكون علاقتها بالديوان الملكي والمكتب المقيمي الخاص رأسا، وأن تبحث في الشكايات التي ترد عليها مباشرة الأمر الذي يوجب عليها كثرة التنقل في أنحاء الايالة.

ثالثا: تأسيس مجلس تأديبي للقضاة والعمال يكون له الحكم في سائر ما يلاحظ عليهم بعد البحث وسماع المشتكي به والنظر في الحجج المدلى بها.

رابعا: إنشاء مكاتب خاصة لتنفيذ الأحكام تلحق بالمحاكم.

---

[1]– *"العدالة الأهلية"*، **مجلة المغرب**، العدد 13، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، أكتوبر 1933، ص.19.

[2]– المرجع نفسه، ص.20.

خامسا: بما أن الصعب في تنظيم العدالية –كما في إصلاح التعليم– هو وجود العدد الكافي من الرجال الذين تتوفر فيهم شروط القيام بالنظام الجديد فنظن من الأصلح أن تختار الحكومة من الآن عددا من شبان المدارس وطلبة القرويين فنعينهم في مجلس الاستيقاف والمجلس الأعلى بالمخزن الشريف بصفة (مساعدين) يحضرون الجلسات ويتدربون في بنيقات أعضاء المجلسين المذكورين على درس القضايا ويزاد إلى ذلك دروس خاصة تلقى عليهم في نظام المحاكم والقوانين العصرية وغيرها من المعلومات اللازمة، ويكون لهم مرتب يكفي ضرورياتهم طبعا، وبهاته الوسيلة تكون للمغرب في أعوام قليلة طائفة من الرجال الأكفاء يستخدمهم في المحاكم التي يحدثها بعد.

سادسا: وضع برنامج للتنظيم يكون أساسا للإصلاح تدريجيا، وأول شرط في هذا البرنامج أن يكون مبنيا على وحدة المغرب القانونية.

سابعا: إسناد وضع هذا البرنامج إلى لجنة أهلية –فرنسية.

لقد عبر صاحب المقال عن استقلالية هذه القرارات عن نقابات المحامين وغيرهم ممن اشتغلوا بقضية العدلية، مع تقدير الجهود المبذولة من طرف الجميع في هذا الشأن وخصوصا الأستاذ برينو والأستاذ بوسكي وغيرهم من الأحرار الفرنسيين الذين لم يترددوا في التصريح بخلل العدلية والدعوة إلى إصلاحها.".

كانت هذه من المطالب المبكرة التي عبرت عنها النخبة المغربية قبل صياغة "مطالب الشعب المغربي"، هذه الأخيرة التي كانت عبارة عن خلاصة المطالب والعرائض التي رفعها الشعب المغربي من قبل، وهو ما سبقت الإشارة إليه سابقا. وقد لقي إصلاح العدلية المكانة اللائقة به في لائحة مطالب الكتلة، إذ احتلت المرتبة الرابعة بعد الاصلاحات السياسية، والحريات الشخصية والعامة، والجنسية المغربية والحالة المدنية.

اختصت العدلية في برنامج الاصلاحات ب 77 مادة، ارتكزت على توحيد نظام العدلية بالمغرب في سائر المنطقة السلطانية، وتحرير قانون مغربي واحد مستمد من الشريعة الإسلامية، وقد طالبت بتأسيس لجنة من علماء الدين والخبراء وبعض من الاختصاصيين في القانون، كما طالبت بجعل اللغة العربية لغة رسمية في سائر المحاكم المغربية التي طالبت بإنشائها وتقسيمها حسب الاختصاص والمسطرة القضائية، كما طالبت ببناء محاكم كافية في جميع أنحاء المملكة.[1]

أما فيما يخص المحاكم فقد طالبت الكتلة الوطنية في لائحتها بتقسيم المحاكم المغربية إلى قسمين يكون كل منهما راجعا إلى نظر وزارة العدلية، محاكم شرعية: يكون اختصاصها النظر في قضايا الأحوال

[1]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..**، **ج 9**، م س، هامش رقم 7، ص.316.

الشخصية والمواريث والقضايا العقارية طبقا لمعاهدة مدريد وعقد الجزيرة، ومحاكم مخزنية تنظر فيما سوى ذلك من القضايا، كما طالب بقصر اهتمام المحاكم الفرنسية بما كانت تقوم به المحاكم القنصلية، مع تغيير اسمها ليحمل اسم "المحاكم الفرنسية الشريفة".[1]

لقد جعلت النخبة المغربية في إصلاح المسطرة القضائية من بين مطالبها، وذلك بتسهيلها وتقليل تكاليفها، وتحديد أجل النظر في القضايا لحماية المتنازعين، وجعل الجلسات علنية، إلا في حالة قررت المحكمة جعلها سرية رعاية للنظام العام، كما طالب النخبة بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية مع إبقائهما خاضعين لجلالة السلطان، وحماية القضاة من التدخلات الإدارية، وتركهم أحرارا في نظر القضايا وإصدار الأحكام، كما طالبت في الزيادة في عدد القضاة بنسبة عدد السكان ونظرا لحاجياتهم، مع إدخال القضاة والموظفين القضائيين من عدول وكتاب وأعوان في ميزانية العدلية المغربية وإعطائهم أجورا تكفي حاجاتهم وتتناسب ومكانتهم ودفع مصاريف الدعاوي إلى صندوق الدولة.[2]

وعموما فقد طالبت الكتلة الوطنية في برنامجها بإصلاح متكامل للقضاء بما يضمن توحيده، وفصل السلط، وإعطاء مكانة متميز للقضاة، مع التنبيه لصياغة قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، ومسايرة للتطور التاريخي، ولم تغفل في هذه اللائحة كل ما هو متعلق بالعدلية من محاماة وسجون وتنظيم العفو، كما طالب بإنشاء محاكم عليا، ومحاكم عسكرية تقتصر على الحكم في المسائل العسكرية...

وفي نفس السياق ودعما لمطالب الشعب المغربي فقد ذهب علال الفاسي إلى أن "**الاستقلال هو الفكرة الأساسية التي يجب أن تعتبر في احترام القضاة،... ومعنى استقلال القضاء هو أن لا يكون لغير القانون عليه سلطان،... كما يجب أن يكون للقاضي من ميزانية الدولة ما يصلح أحواله دون إجحاف ولا مبالغة، ومراقبته حتى لا يمتلئ بالطمع والتطلع لما في أيدي الناس**".[3]

لقد اعتبر الفاسي الغاية الأساسية للقضاء هي إقامة العدل بين الناس على قدر ما يمكن أن يفعل الإنسان، وقد اشترط القيام بذلك بإصلاح الإدارة التي تقوم به، أي إصلاح القضاء، واستدرك الفاسي بقوله: "..**وما دامت الإدارة جزء من النظام القائم في بلادنا فهي لا يرتجى أن يكون منها خير كبير، لأنها لا تستطيع أن تحصل إلا على تغيير شكلي لا يكون له إلا قليل الأثر في تغيير الذهنيات وإصلاح العقليات.**".[4]

---

[1]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..**، **ج 9**، م س، هامش رقم 7، ص.316.

[2]- المرجع نفسه، هامش رقم 7، ص.317.

[3]- الفاسي (علال)، **النقد الذاتي** ...، م س، صص.168-169.

[4]- المرجع نفسه، ص.171.

يؤكد علال الفاسي عدم جدوى أي إصلاح في مجال القضاء في ظل تعدد المحاكم بالبلاد، مما يفسح المجال لذوي الأغراض في التلاعب بالقوانين وإبقاء ذوي الحقوق يتزحلقون بين مناطق الغرف ومناطق الشرع من جهة، وبين المحاكم المختلطة من جهة ثانية، وإنه من أكبر العار على بلادنا المغربية أن تظل هذه المحاكم العرفية مفروضة على القسم الكبير منها،[1] واعتبر من العار على البلاد أن تبقى المحاكم العرفية مفروضة على جزء كبير من المجتمع، وبذلك دعا إلى مقاومة السياسة الاستعمارية الرجعية التي ألغت الأسس القومية للقضاء المستقل، بينما كان من الواجب عليها أن تقويه وتعطيه الوسائل التي يصبح بها ملائما للتطور الحاصل في الميادين الأخرى.

واعتبر الفاسي المحاكم والقوانين ليست سوى وسيلة لتطبيق العدل المجرد بقدر المستطاع، باعتبار العدل ليس شيئا جامدا، لذلك ربط تطبيق الفكرة الوطنية في القضاء بتجديد الثقة في الأنفس ومعرفة القيمة الحقيقية للحضارة الإسلامية العريقة التي اعتبرها مجموع ما أنتجته الحضارات الإنسانية، مؤكدا على أن الثقة بالنفس هي عماد البناء القومي، وهي الخلق الذي لا يتم بدونه كيان ولا يستقيم مع فقده وجدان.[2]

سار الوزاني في نفس منحى الفاسي في تحليله لقضية العدلية وأثار بدوره قضية القضاء في كتاباته، واعتبر أن العدالة المغربية لم تضفر بما يستحق أن يسمى إصلاحا يتوفر فيه النظام المحكم والتشريع الصالح ما يتضمن الحق والعدالة لسائر الناس على السواء،[3] وقد أشار إلى أن القضاء المغربي تعرض للانتقاص من اختصاصاته لفائدة المحاكم الفرنسية، بل تعرض إلى تدخل المراقبة الشديدة المفروضة عليه من طرف الإدارة الفرنسية، وهكذا يتواجد من بين أعضاء محكمة الباشا ومحكمة القائد، بكل حاضرة وبادية، وكذا بالمحكمة العليا الشريفة عون فرنسي، مدني أو عسكري، منتدب من طرف وزارة العدل ليقوم بمهمة مزدوجة، إحداهما مراقبة سير الأمور بالمحاكم، والأخرى تأدية دور النيابة العامة.[4]

يرجع الوزاني فساد المؤسسة القضائية، إلى فرض نظام الحماية على المغرب، وإنشاء وتنظيم المؤسسات القضائية الفرنسية بالمغرب، والتي أعطتها اختصاصات واسعة على حساب المحاكم المغربية المدنية والشرعية، ويشكل هذا العمل الاستعماري إحدى الضربات التي وجهتها الحماية إلى السيادة الوطنية، بانتهاك اختصاصاتها ومقوماتها،[5] إن هذا التفسير الذي واكب تحليل الوزاني لقضية العدلية

---

[1]– الفاسي (علال)، **النقد الذاتي** ...، م س، ص.170.

[2]– المرجع نفسه، ص.178.

[3]– *" دعوا الشعب يقول كلمته، فلا خير فيه إذا لم يقلها لكم و لا خير فيكم إذا لم تسمعوها منه "*، ***حرب القلم***، ج 4، م س، ص.115.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية على الأمة**...، م س، ص.113.

[5]– نفسه، ص.111.

يجعلنا نستشف اقتناعه بالتغيير الجذري الذي يجب أن يشمل سائر الأوضاع الفاسدة بالبلاد كلها، من جراء ما كانت تعانيه من احتلال وحماية، لكي تنعكس الظلال الإيجابية لهذا التغيير على العدلية المغربية بدورها، فلا سبيل لإصلاح هذا الميدان الحيوي مستقلا عن غيره من الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [1]

لم يكن الوزاني مختلفا عن الفاسي في تحليله لعنصر القضاء، إذ لخص المشاكل المعقدة التي كانت تعانيها المحاكم المغربية في تعدد أنواعها، واختلال أنظمتها وجهل معظم أعضائها وسوء تصرفاتهم، وانتشار الرشوة بينهم وفوضى الأحكام التي تصدر عنهم، ليستخلص "**أن المحاكم المغربية لما فيها من ذلك لفساد وغيره، أصبحت –في نظر العقلاء و المطلعين، وفي الحقيقة والواقع– كأنها والعدم سواء، إذ الكلمة فيها والغلبة لصاحب المال لا لصاحب الحق، السيطرة فيها والحكم للرشوة لا للقانون.**".[2]

بالإضافة إلى مطالبة الوزاني أو بالأحرى دعمه وتبنيه لوحدة المحاكم والقوانين المغربية، فقد طالب بفصل السلط، واستقلال السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، واعتبره مبدءا له فائدتان عظيمتان: تاريخية تحريرية وأخرى سياسية إنسانية، فالأولى هي التي نشأت في الماضي وتنشأ في الحاضر والمستقبل عن هذا المبدأ من تقويض الظلم والسيطرة، وهي السلاح الفتاك للاستبداد والحكم المطلق، أما الثانية في أن هذا المبدأ تتولد عنه الحرية السياسية.[3]

لقد كان موقف الوزاني شأنه في ذلك شأن النخبة المغربية التي تبنت الإصلاح في ثلاثينيات القرن الماضي قصد إحراج السلطات الاستعمارية وتعبئة الشعب لمعركة الاستقلال.

عملت النخبة على طرح مقترحات للإصلاح في الجرائد، ومواكبة لهذه الحركة _حركة المطالب_ من خلالها، فجريدة "عمل الشعب" منذ نشأتها لم تدخر جهدا في تقديم النقد للحماية واقتراح إصلاحات في صالح الأمة، وفي مجال العدلية كثرت اقتراحاتها وطالبت بالعمل بالضوابط الموجودة، وإنشاء دار الشكايات، وتأسيس مجلس تأديبي للقضاة والعمال، مما يمكن اعتباره نواة القضاء الإداري، إنشاء مكاتب خاصة ملحقة بالمحاكم لتنفيذ الأحكام، تعيين لجنة من المغاربة والفرنسيين لوضع برنامج تنظيمي، يكون أساسا للإصلاح بصفة تدريجية، وينبني على أساس وحدة المغرب القانونية، حل مشكلة قلة الأطر القضائية بتعيين عدد من شبان المدارس، وطلبة القرويين في مجلس الإستيناف، والمجلس الأعلى

---

[1]– فطري (أحمد)، **المقالة المغربية على عهد الحماية...**، م س، ص.474.

[2]– *" أمة بدون قانون... ! "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 120، الجمعة 16 شتنبر 1949، **حرب القلم، ج 4**، م س، ص.148.

[3]– *"الدستور و القضاء (2) "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 122، الأربعاء 28 شتنبر 1949، ذكره الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم، ج 4**، م س، صص.165-166.

للمخزن، وغيرهما من المجالس، كالمحاكم والباشاوات والقيادات الكبرى، بصفة مساعدين يتمرنون عمليا على الأحكام بالإضافة إلى تلقي دروس نظرية.[1]

أما جريدة الأطلس، فهي الأخرى كانت مواكبة لهذه الحركة، ولم يخل عدد منها لا يحمل مطالب إصلاحية وغيرها، ومن أجل إصلاح العدالة، فمن بين اقتراحاتها، الاهتمام بالمحاكم الشرعية، واعتبرت أولى الأولويات في ذلك إصلاح المسطرة القضائية، مما يجعل هذه المحاكم تستمد إصلاحها من روح التشريع الإسلامي مع استحضار التطورات حاصلة في الواقع المغربي آنذاك، كما أنها اعتبرت استخلاص أجور القضاة وموظفي العدلية واجب على الدولة مما يضمن لهم حياة كريمة ويجنب المتقاضين جشع بعضهم الذين أصبحوا سلاطين على أموال من تسوقهم الأقدار إليهم وفيهم من يرهق الناس بالمصرفات وتمطيط الدعاوي وتكثير المرافعات، ولذلك ينبغي أن تجعل لسائر موظفي المحاكم الشرعية من قضاة وعدول وأمناء وكتاب وأعوان أجور ثابتة يتقاضونها من الميزانية العامة، كما اهتمت في مقترحاتها بالجانب الشكلي، المتمثل في ضبط أوقات فتح المحاكم، وتحديد أيام العطل، كما أنها ركزت على إنشاء مندوبيات عدلية مغربية لمراقبة حسن سير المحاكم الشرعية، معتبرة أن مراقبة المندوب المخزني أو المراقب المدني غير مجدية، وفي مجال تعيين القضاة طالبت باجراء مباريات علمية طبقا للظهير الشريف المتعلق بالعدلية، كما أشارت على السلطات بإنشاء مجلس تأديبي للقضاة قصد محاكمة المخالفين للقوانين وعدم الملتزمين بمهامهم.[2]

كانت الأطلس ملحة على تطبيق الظهير الشريف المتعلق بتنظيم خطة الوكلاء العدليين، و فتح امتحان الكفاءة المنصوص عليه في وجه من يريد الانخراط في الخطة، و لم يفت الجريدة كذلك أن تلفت نظر الحكومة إلى بعض موظفي المحاكم الشرعية وبعض الوكلاء الذين يفتقدون كل المؤهلات التي تعينهم على القيام بمأموريتهم وخطتهم، وطلبت منها أن تكون جريئة في إبعاد هؤلاء من ساحة القضاة.[3]

وقد اتخذت النخبة من الأطلس منبرا للمرافعة ضد الحماية الفرنسية، مطالبة بضرورة التعجيل بإصلاح هذا المجال الحيوي بالنسبة للمغاربة، وتساءل الهاشمي الفيلالي " **إلى متى ستظل محاكمنا رمزا للظلم والاستبداد مسرحا لألاعيب الجهال وترهات المبطلين، الذين لا يزعجهم ضمير ولا يردعهم وجدان ولا يزجرهم خوف من الله أو البشر؟ أم سيظل المغاربة خاضعين خانعين مستذلين يلاقون الذل أينما**

---

[1]– *« la reforme de la justice chérifien »,* **l'action du peuple**, N°6, 8 Septembre 1933, p.2. Et EL Kholti (Mohamed), *« La reforme de la justice chérifien»* , **l'action du peuple**, N°4, 25 aout 1933, p.3.

[2]– *"اقتراحات في إصلاح المحاكم الشرعية"*، ***جريدة الأطلس***، عدد 2، السنة الأولى، 19 فبراير 1937، ص.2.

[3]– المرجع والصفحة نفسهما.

توجهوا والقهر أينما حلوا ويسامون العذاب الأليم والظلم البراح حيث يظنون الرحمة والإنصاف."،[1] لقد اعتبر الفيلالي أن الوضع أصبح خطيرا، ويجب تغييره لما أنتجه من ظلم وحط لكرامة الناس، وإذلال النفوس، وقهر العباد، مؤكدا على أن السلطة لم تشرع إلا للمساواة بين الناس وإنصافهم أمام وفي المحكمة بما يضمن تقدم وتطور المجتمع.[2]

وعموما فإن البرنامج السياسي الذي رفعته كتلة العمل الوطني في مذكرة سمتها "مطالب الشعب المغربي"، قد حمل في طياته خمسة عشر فصلا تضمنت الرؤية الشاملة للنخبة المغربية آنذاك للإصلاح، وكان الهدف منها هو تطبيق نظام الحماية وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر، وتوحيد النظامين القضائي والإداري للبلاد، ومساعدة المغاربة في الولوج لجميع الإدارات المغربية، كما استهدفت الفصل بين السلط، وإحداث بلديات ومجالس إقليمية وغرف تجارية، ومجلس نيابي للمسلمين والإسرائيليين.[3]

صفوة القول إن ظهور المطالب الوطنية كان حدثا مهما، في تاريخ المغرب السياسي، وقد تحدث الكثير من المهتمين عن البرنامج الذي قدمت الكتلة الوطنية، فبونصو المقيم العام بعد الاطلاع عليه قال: "**إنها أطروحة ممتازة للدكتوراه**"، وعبر كاتب فرنسي عن رأيه في البرنامج قائلا: "**إن الاصلاحات المقترحة لا تغير أصلا التعهدات الدولية للملكية المغربية، لكنها تصر على المطالبة بتطبيقها تطبيقا صحيحا، وسيظل هذا موقفها عشر سنوات (أي من 1934 إلى 1944)، وهي الفترة الزمنية التي أضاعت فيها الحماية حظها السعيد، والتي مكنت الأمة المغربية من إدراك النضوج**".[4]

---

[1]– الفيلالي (محمد الهاشمي)، *" أما آن لهذه المظالم أن تنتهي ولولاة الأمر أن يسمعوا؟"*، **جريدة الأطلس**، عدد 3، السنة الأولى، 5 مارس 1937، ص.3.

[2]– المرجع والصفحة نفسهما.

[3]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.168.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج 4**، م س، صص.101-102.

ثانيا: النخبة السياسية المغربية وتأجيج العمل الوطني بالمدن المغربية.

1- النخبة السياسية المغربية في معركة بوفكران 1 و2 شتنبر 1937.

أ- معركة الماء ببوفكران.

شكلت مشكلة الماء في مغرب الحماية، أهمية قصوى باعتبار الماء كان موضع صراع بين الإقامة العامة وساكنة المدن، إذ عملت سلطات الحماية على تحويل مياه الأنهار إلى ضيعات المعمرين، مما أدى إلى ردود أفعال متفاوتة الحدة خلفت بعضها أحداثا دموية نذكر منها أحداث بوفكران لسنة 1937 يقول غلاب: "**وتأتي مشكلة الماء في مقدمة المشاكل التي اهتمت بها صحف الكتلة والتي اتخذت وضعا حادا في منتصف الثلاثينات. وكانت من أسباب الانفجار الذي حدث في أواخر 1937، فقد دأبت سلطات الحماية على تحويل مياه الأنهر الصغرى _ التي تقع في ضواحي المدن خاصة والتي تمد المدن بمياه الشرب وتمد بساتين الخضر والفواكه في ضواحيها بالسقي_ لصالح المستعمرات الفلاحية أو لصالح الشركات الاحتكارية**".[1]

لم تعمل سلطات الحماية على تحويل ماء ابي فكران فقط فقد حولت ماء وادي فاس من قبل سنة 1928، وقام الوطنيون الذين لم تكن حركتهم قد تبلورت بعد بالدفاع عن الماء وتظاهروا أمام إدارة البلدية وقدموا مذكرة للإدارة يطالبون فيها بسحب هذا المشروع، كما أنها قامت حركة مماثلة في الرباط إثر تحويل عين شالة لصالح المعمرين، وفي سنة 1937، قامت حركة بقيادة قبيلة ايت ايمور بناحية مراكش، عندما حاولت الإدارة احتكار مياه السد لصالح المعمرين، انتهت بقمع حركة الفلاحين، واعتقال الوفد الممثل للحركة.[2]

وتأتي أحداث واد بوفكران بمكناس بأهميتها البالغة، كونها جسدت الحس الوطني والوعي بخطر التسلط الأجنبي التعسفي على الأراضي الزراعية، واحتكار المياه وتحويلها لصالح المعمرين باعتماد سياسة الأمر الواقع لتوطيد الإحتلال العسكري وتأكيد هيمنته، خاصة في السنوات العجاف، واعتبرت جزءا من برنامج تصعيد المعركة ضد الوجود الاستعماري في المغرب.[3]

وترجع هذه الأحداث إلى نهاية غشت من سنة 1937 حيث أصدرت إدارة الأشغال التابعة للإقامة العامة أمرا بتحويل ماء النهر، لصالح أربعة معمرين، متجاهلة أن هذا النهر يروي مكناس وضواحيها، أرضا وسكانا وحيوانات، ولقد ادعت الإدارة في بادئ الأمر أن النهر ملك للدولة، لكن

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.143.

[2]- المرجع نفسه، ص.143.

[3]- المرجع نفسه، ص.144.

الأهالي أثبتوا برسوم قديمة تملكهم له، وتقسيمه بين بساتينهم ومنازلهم بمقتضى وفق عرفي بينهم، فالتجأت الإدارة إلى اعتباره من أملاك الأوقاف الإسلامية، وأن هذه الأخيرة قبلت التعويض من طرف البلدية نقدا، لكن المحكمة الشرعية نظرت في مسألته فرفضت اعتباره وقفا، فلجأت السلطات إلى العنف يقول الفاسي: "...**فلم يبق إلا استعمال القوة في اغتصاب الحق من ذويه**"،[1] ويذهب الوزاني إلى أنه حتى لو كان الماء ملكا للأوقاف، وهي إسلامية، فهل كان يجوز استيلاء السلطة عليه وحرمان المسلمين منه لفائدة النصارى.[2]

ويرجع اهتمام السلطات الاستعمارية بمدينة مكناس، لأهميتها الإستراتيجية، عسكريا واستيطانيا، وكذا نظرا لخصوبة أراضيها ووفرة مياهها، إلا أن ساكنة مكناس عانت قبيل أحداث بوفكران من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة الجفاف واستحواذ المعمرين على أجود الأراضي الفلاحية، مما أدى إلى غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار والنقص في الأجور والزيادة في الضرائب، وكثرت البطالة، مما ساهم في اندلاع انتفاضة شعبية، والتي كان سببها المباشر هو مد المسؤولين اليد على جزء من مياه وادي بوفكران، ومنحه للمعمرين بأرض تانوت، والمرافق العسكرية بحمرية المدينة الجديدة، وذلك بعد القيام بمجموعة من الدراسات، وإصدار العديد من الظهائر في ذلك الشأن.[3]

وتجدر الإشارة أن هذه الانتفاضة الشعبية التي هزت الإدارة الفرنسية أعطت إشارة انطلاق وتصعيد ضد سياسة القهر، حيث حظيت باهتمام الباحثين وكتاب المذكرات المغاربة الذين عاشوا أحداثها، وساهموا فيها وأعطوها نفس الاعتبار الذي كانت تكتسيه نضالات الكتل الشعبية المغربية، وقامت الصحافة الوطنية الصادرة بمختلف المدن المغربية بتنوير الرأي العام، ومتابعة الأحداث عن كثب، وتسليط الأضواء الكاشفة على جرائم فرنسا وفضائعها.[4] يقول الفاسي: "... **وقد احتجت المدينة بسائر الأساليب السلمية، وكتبنا في صحف "الأطلس" و"المغرب" و"العمل الشعبي" عدة مقالات توضح الحق وتطالب الحماية بالإنصاف، ولكن الحماية رفضت اعتبار مطالبنا أو قبول احتجاجاتنا**".[5]

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.210.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...، ج 5**، م س، ص.107.

[3]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس نموذج أحداث بوفكران"*، **أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية 1988**، منشورات كلية الآداب مكناس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، صص.289-290.

[4]– خلوق التمساني (عبد العزيز)، *"أصداء انتفاضة مكناس يومي فاتح وثاني شتنبر 1937 في المنطقة الخليفية"*، **ندوة المقاومة المسلحة بالمنطقة الوسطى الشمالية 1908-1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1997، ص.129.

[5]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.210.

ويصف ألبير عياش ضيق العيش الذي وصل إليه ساكنة مكناس نظرا لشح المياه، وبالرغم من ذلك أقدمت سلطات الحماية على تحويل مياه بوفكران الذي يزود الأحياء المغربية في مكناس بالمياه، وأصبحت المساجد فارغة، ولم يعد بوسع المؤمنين القيام بالوضوء، ولم تتمكن العرائض التي وقعها آلاف الأشخاص من أن تحمل الإدارة عن التراجع عن قرارها.[1]

واكبت الصحف الوطنية أحداث مكناس وتابعاتها، وفي مجمل المقالات المنشورة كانت تذكر بأهمية الماء، عامة وخصوصا ماء بوفكران في حياة المكناسيين، إذ اعتبرته بعضها كل شيء في حياة مكناس، فهو العنصر الأساسي في الحياة نظرا لاستعماله كمادة للطهارة والعبادات، كما أنه هو مصدر اخضرار البساتين والجنانات، وقد أدى تحويله إلى تضرر المدينة وأحوازها، " **فيبست البساتين والحقول، وعطش السكان، وكثرت الأوساخ من تعذر النظافة العامة، فخشي ظهور الأمراض، وأمام هذا ثارت المدينة محتجة بواسطة الوفود والعرائض، ولما لم تستجب السلطة لمطلب السكان احتشدوا يومي فاتح وثاني شتنبر 1937، أمام المراقبة المدنية الفرنسية احتجاجا على سوء تصرف السلطة زمن اشتداد القيظ في سنة جفاف**".[2]

ويذهب علال الفاسي إلى أنه من الطبيعي أن يكون رد الساكنة هو الاحتجاج والإضراب دفاعا عن ممتلكاتهم التي أصبحت عرضة للتلف قائلا: " **ولكن إخواننا المكناسيين حياهم الله أظهروا من الحرص على أمانتهم واليقظة في المطالبة بحقهم، وقد تضافرت مجهوداتهم جميعا في هذا السبيل، لا فرق في ذلك بين قويهم والضعيف، وغنيهم والفقير وكبيرهم والصغير**"[3]. فمنذ اليوم الذي أعلن فيه هذا القرار الذي لم تراع فيه مصالح المغاربة بقدر ما تمت مراعاة مصالح المعمرين الأوروبيين بشكل عام والفرنسيين منهم بشكل خاص، كان مجمل القول بمجالس المدينة ومجامعها حول" **أحقية الملك والتصرف بالوادي منذ قرون، وأي حجة أقوى وأنفع من حجة التصرف**".[4]

وتابع الفاسي دفاعه عن أحقية المكناسيين في التصرف في مياه بوفكران متخذا موقفا عظيما من قضية الماء بشكل عام وماء بوفكران بشكل خاص معتبرا أن: " **مسألة بوفكران ليست مسألة محلية ولكنها مسائل المياه التي توضع كل يوم في جهة من الجهات المغربية بسبب المحاولات التي يريدها المستعمرون والمحتكرون والقول الفصل هو...يجب إبقاء ما كان عليه وجرت به السنون والأعوام، لأن هذه هي القاعدة الشرعية العامة في مسألة المياه وغيرها ... إن ماء بوفكران لا يخلو إما أن**

---

[1]– عياش (ألبير)، **المغرب والاستعمار** ...، م س. ص.394.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 5**، م س، صص.107-108.

[3]– الفاسي (علال)، "*القول الفصل في ماء بوفكران هو إبقاء ما كان فيه على ما كان*"، **جريدة الأطلس**،عدد 22، 22 يوليوز 1937، ص.5.

[4]– ح.غ، "*مكناس،حول ماء أبي فكران*"، **جريدة الأطلس**، عدد 24، 29 يوليوز 1937، ص.7.

يكون أصله ملكا للحائزين له، وهذا ما تشهد حيازتهم المدة الطويلة، وآثار المجاري والسواني الموجودة له، ورسوم االبيع والإبتياع والمناقلات الجارية في الجنات وغيرها بسقيها المعد لها، وحينئذ لا مجال لمساس الماء ولا لمشاركة أربابه فيه، وإذا قلنا الحائزين له فإنا نقصد كل من ملك جنانا أو دارا بنوع من أنواع الملك، ومن بينهم الأحباس التي تمتلك لا محالة بعض ما يجري فيه الماء، وأعظم ما يدل كون هؤلاء الحائزين هم الذين يتولون إصلاحه وترميم ما يحتاج إليه الترميم منه، وهذا منذ الزمن القديم، كما هو معروف تاريخيا ومشاع حسا (...) وليس لأحد أن ينتزع منهم الماء لأن استيلاءهم عليهم القرون المتعددة بمحضر النظار ورجال المسؤولية في الأحباس دليل قاطع على أنهم توصلوا بموجب شرعي...والخلاصة أنه لا وجه للتعرض لماء بوفكران ولا انتزاعه من يد أصحابه أو أخذ قطرة منه ".[1]

منذ صدور القرار القاضي بتوزيع ماء بوفكران إرضاء للمعمرين وتنكيلا بالمسلمين، والشعب المكناسي يرفع احتجاجاته الصارمة، وبرقياته المتتابعة ضد أخذ عنصر من عناصر الحياة، وكثيرا ما عبرت الصحف الوطنية عن ذلك الإستياء الذي عم المدينة،[2]وتكونت لجنة حرة من المواطنين للتفاوض مع اللجنة المكلفة بالماء، يقول الوزاني: "**..وشكلت لجنة للمفاوضة باتفاق مع إدارة البلدية، وعقدت عدة اجتماعات للمفاوضة في هذه القضية، وكان منتظرا أن تحل هذه المشكلة حلا مرضيا يحفظ للمكناسيين حقوقهم في ماء أبي فكران الذي ورثوه عن أجدادهم، ولكن ظهر...اتجاه جديد من إدارة البلدية حيث أغفلت اللجنة الأصلية التي عهدت إليها الأمة بالمفاوضات في قضية الماء، وقد عقد اجتماع من هذا القبيل في 11 غشت لم يحضر فيه الا طائفة خاصة ممن ارتضتهم البلدية**".[3]

لقد بدأ يساور الأمة قلق حول الماء منذ هذا الاجتماع، بعد أن تأكدت نوايا الإدارة السيئة، و بعد الجلسات الكثيرة والمراوغات العديدة، التي أنكرت مطالب وفد الأمة المكناسية فما كان إلا أن" **هاجت وماجت وحصل اضطراب في الأفكار وظلت الأمة تتساءل عن مصير مائها (...) واكتظت الشوارع والحارات ومسجد التوتة بالخلائق تؤكد على اللجنة بألا تتنازل عن جزء من مائها، فوعدتهم اللجنة على أن تقوم جهد المستطاع، وبعد مفاوضتهم لها اتفق رأي الشعب على أن يطلع إلى ساحة البلدية بمظاهرة سلمية، تنتظر لجنتها أن تأتيها بحل مرضي تطمئن به الخواطر فعند الوصول إلى الساحة بلغ لرئيس البلدية أن الناس محتشدون ينتظرون الوفد بتعطش إلى خبر سار، فرفض الجلسة من حينها**

---

[1]– الفاسي (علال)، *"القول الفصل في ماء بوفكران هو إبقاء ماكان فيه على ما كان"*، **جريدة الأطلس**، م س، ص.5.

[2]– محمد (لقومي)، *"مكناس المنكوبة"*، **جريدة الوداد**، عدد7، 16 شتنبر 1937.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.109.

وخرج الوفد يتعثر في أذيال الخيبة(...) وأبلغهم بصفة رسمية أن الماء ستأخذ منه البلدية أجزاء للمعمرين لا محالة".[1]

وفي نفس السياق يذكر الوزاني تماطل الإدارة واستخفافها بمطالب المكناسيين، حيث أن البلدية أحالت الوفد المفاوض على الباشا للبث في المسألة، وفي نفس اليوم استدعتهم للحضور في الغد، وبعد ذهاب الوفد في الوقت المحدد، كانت المناقشة حادة حول المسألة، مما أثار الأفكار وهز الشعور في أوساط الساكنة،[2]فتعالت الأصوات المنددة بهذه السياسة التعسفية لسلطات الاحتلال في حق ساكنة المدينة، فكانت الصحافة الوطنية خير من سبر أغوار هذا المشكل، في محاولة منها الكشف عن خباياه، منددة بهذا الفعل الذي مثل تحديا كبيرا لأهالي المدينة، فوجهت " **نظر السلطة المسؤولة إلى الأخذ بيد ..المكناسيين، وإنصافهم بإعطائهم حقهم الشرعي القانوني الذي لا يصوغ إلى أحد أن يشاركهم فيه".**[3]

لقد توالت جلسات المفاوضات، وتذكر الجرائد مدى صلابة ممثلي الساكنة وهناك من الجرائد من تحدثت عن صدقهم وقوة دفاعهم عن ماء ابي فكران، وفي وصف بليغ لاجتماع 13 يوليوز 1937، يقول ابن جلا في حق الوفد المفاوض،" **كانوا جميعا في وحدة متماسكة يدافعون عن أحقية المدينة في مطالبها، وأنهم بذلوا من المساعي الإقناعية، وبذلوا من الحجج البرهانية على ضرورة الاحتفاظ بحقوق المدينة كاملة في ماء الوادي...أما الأمة فقد كان موقفها في هذا اليوم موقف الحائر المضطرب، وقفت فيه مشرئبة الأعناق، شديدة القلق، ولا سيما بعدما علمت أن هذا الإجتماع لم يسفر عما يشفي علتها، ويروي غليلها، بعدما اطلعت على أن جيرانها المعمرين لا يزالون على أخذ مائها ويستعملون لذلك ضروب الأفانين السياسية التي لا تنضبط بقانون، ولا تندرج تحت معقول"**[4].

لقد لقي تحويل مياه الأنهر في المغرب معارضة شديدة من طرف المواطنين، وحددت سنة 1937، قفزة نوعية في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، من حيث تعدد أساليب الاحتجاج والمقاومة، وكانت نقطة تحويل ماء أبي فكران المنعرج في ذلك، إذ لقيت الإقامة العامة نفسها أمام نخبة من السياسيين الملتحمين بالكتلة الشعبية، ومستعدة للدفاع عن مياه الوطن بكل ما أوتيت من جهد جهيد، وكان من بين الأشكال التي لجأت إليها بمعية الساكنة المكناسية، تقديم العرائض، وفي هذا الصدد رفعت عريضتان، الأولى إلى السلطان، والثانية إلى المقيم العام، وهذه الأخيرة تحمل توقيعات الآلاف من المواطنين، وتكلف وفد من الأعيان بتقديمهما.

---

[1]– محمد (القومي)، *" مكناس المنكوبة"*، **جريدة الوداد**، م س، ص.4.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.109.

[3]– *"مكناس تحتج وتستغيث فهل من مغيث؟"*، **جريدة الوداد**، السنة الأولى، عدد1، 24 يونيو 1937.

[4]– ابن جلا، *"حول ماء بوفكران"*، جريدة الوداد، السنة الأولى، عدد3، 22 يوليوز 1937.

وقد عمل المكناسيون من خلال العريضة المرفوعة إلى السلطان على وصف المعاناة التي يعانونها من جراء تحويل مياه واد ابي فكران تقول العريضة:" **إلى مولانا جلالة السلطان الأعظم، والملاذ الأفخم ... نتشرف بأن نلجأ إلى جلالتكم في بسط الحالة السيئة التي آلت إليها المدينة، وما يحيط بها من حقول وجنات وبساتين، بسبب انحباس واد بوفكران عنها، ومن أجل القرار الوزيري المؤرخ في 12 فبراير سنة 1937 عدد 1286 بالجريدة الرسمية، والذي تمت بمقتضاه المصادقة على أعمال اللجنة المنتدبة من طرف الأشغال العمومية، لتقرير كيفية توزيع مياه هذا الوادي. إننا نرى يا صاحب الجلالة والأسف يملأ نفوسنا أن جناتنا وحقولنا أوشكت على أن يجتاحها الجفاف**".[1]

وقد عبر المكناسيون للسلطان عن سخطهم مما لحقهم ولحق بساتينهم موضحين النعيم الذي يتمتع به المعمرون، ومؤكدين تشبثهم بحقهم في الماء، ومستنكرين الأعمال التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية، طالبين الالتفاتة من السلطان بالقول: "... **في حين أن مزارع جيراننا المعمرين تتمتع بالسقي (...) فهل من المعقول والمصلحة أن ينتزع منها جل مائها في الحين الذي اتسع عمرانها وتزايد سكانها وأصبحت من كبريات المدن (...) كنا نظن أن الإدارة ستكتفي بما أخذته سابقا لفائدة البلدية والمعمرين (...) فإذا بها قد عادت فنقضت مما بقي لنا في هذا الوادي،(...)الشيء الذي أضاق نفوسنا وكدر صفو حياتنا وجعلنا نتحفز لرفع صوتنا وبسط شكاتنا (...) إن نفوسنا لا تسمح بالتنازل ولو عن شيء تافه منه (...) ولهذا فإن رعيتكم المكناسية ترفع إلى سدتكم العلية استنكارها الشديد من هذا القرار وترجوا من جلالتكم أن تعيروا قضيتها هذه التفاتكم الكبير حتى لا يضيع لها شئ من مائها الذي به قوام حياتها ومقدساتها الدينية،وعلى تمام الطاعة والولاء والإخلاص والسلام.**"[2]

وقد ركزت الرسالة المرفوعة إلى المقيم العام، على أحقية ساكنة مكناس في ماء أبي فكران، ولخصت الرسالة مطالب السكان الذين أشارت إلى عددهم بالألوف، في مطلبين: " **أولهما إبقاء جميع ماء واد أبي فكران للمدينة، واعتباره حقا من حقوقها الطبيعية المقدسة، وثانيهما إلغاء العمل بتوزيع هذه اللجنة، والعودة إلى الكيفية التي كان يوزع عليها ماء الوادي منذ أجيال وأحقاب.**"[3]

كما أن الرسالة تم تدبيجها بلغة راقية ملؤها الاستعطاف، والمطالبة من فرنسا العادلة، كما تم ختمها ب: "**ولنا وطيد الأمل وكامل الرجاء في أن مجادتكم ستعير قضيتنا هذه التفاتها العظيم حتى لايضيع لنا شئ من مائنا الذي به قوام حياتنا ومقدساتنا الدينية، وفي الختام تقبلوا خالص تحياتنا واحتراماتنا القبلية والسلام.**"[4] وفي مضامين الرسالة، كانت هناك نبرة اليأس، وعدم الاستسلام،

---

[1]– *"نص العريضتين"*، **جريدة الوداد**، عدد 2، السنة 1، 8 يوليوز 1937. ص.2.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه.

واستصراخ الأحرار الفرنسيين في الوقوف إلى جانب المكناسيين في الدفاع عن حقوقهم، كما تضمنت نوعا من الارتباط بالدين الإسلامي وجاء فيها ما يلي: "... **ولهذا فإننا نستصرخ ما في حكومة الحماية من العدل وما في نفوس رجال فرنسا الأحرار من الشوق إلى العدالة والدفاع عن الإنسانية، نستصرخ الشعور الشريف الذي نراه دائما وأبدا يدفعكم إلى القيام بإنصاف المسلمين والدفاع عن حقوقهم ورعاية مقدساتهم الدينية، ونلتمس منكم أن تسمعوا صوت عشرات الألوف من الناس يتألمون في حياتهم الدينية والمادية.**"[1]

لعل هذه المعركة أخذت وقتا طويلا، وصمودا قل نظيره في تلك المرحلة، إذ كانت السلطات الاستعمارية تلعب على الوقت، للقضاء على تلك الحركة، لكن أهل مكناس بمعية نخبة من الوطنيين، وهذه المرة نخبة منظمة في شبه تنظيمات حزبية، متمثلة في الحزب الوطني بزعامة علال الفاسي، والحركة القومية بزعامة محمد حسن الوزاني، مستعملين آليات مختلفة للدفاع عن حقوق المواطنين عامة والمكناسيين بشكل خاص، خاصة ماء ابي فكران، وبالرغم من أن أهل مكناس لجؤوا إلى كل الحلول الممكنة، كالعرائض، والتتبع في الصحف، والوقفات السلمية..، فإن الإدارة لم تحد عن نهج سياسة الآذان الصماء في تعاملها مع هذه القضية، هذه السياسة كانت سببا في الإسراع بالاصطدام الدموي.

واحتجاجا على تدبير الإدارة لملف الساكنة حول الماء، وسياسة التماطل نظم الوطنيون مظاهرة سلمية يوم 1 شتنبر 1937، قدر الحضور فيها بأربعمائة مواطن، كانت ممثلة لكل طبقات المجتمع المكناسي، ومختلف أنحاء الأقاليم، وبالموازاة مع تلك المظاهرة التي كانت أمام مقر البلدية، حيث كان هناك حوار بين الوفد الممثل للمكناسيين والإدارة حول الموضوع، وتطورت المظاهرة مما أدى إلى مناوشات مع رجال الشرطة،[2] مما اضطر بعض المتظاهرين إلى اتخاذ أساليب أخرى تنم عن روح اضرابية عالية وقد أشارت جريدة La presse marocaine إلى أنه "**اتخذ بعض المتظاهرين في إغلاق محلاتهم طريقة للاحتجاج**".[3]

لقد سلكت المظاهرة مسارا من جامع الزيتونة في تجاه البلدية، رفعت خلالها مجموعة من الشعارات تعكس أهمية الماء في حياة المكناسيين، وكذا تشبثهم بحقهم في التصرف الكامل في ماء أبي

---

[1]– *"نص العريضتين"*، **جريدة الوداد**، م س، ص.2.

[2]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.144.

[3]– *" Les agitateurs essaient a nouveau de brouiller les cartes "*, **La presse marocaine**, N° 7932, 10 septembre 1937, P.3.

فكران، ومن بينها: "**الماء ماؤنا**"،[1] الذي يعبر على أنه لا تراجع عن إرجاع المياه لمجاريها الأصلية، وأن لا أحقية للمعمرين فيه :" **لا قطرة للمعمرين، كل مياه بوفكران لنا**"[2].

لقد اختلفت الروايات حول حدث اليومين الأولين من شتنبر 1937، وذلك نظرا لكثرة الأحداث، وتشعب المشكل وتطوره بشكل سريع، لم تستطع معه السلطات الاستعمارية احتواء الوضع، فلجأت إلى الكذب والبهتان لإطفاء نار الغضب المشتعلة في صدور المكناسيين المدعومين من كل المواطنين، في محنتهم، فقد ذهب الأستاذ بوعسرية إلى انه بعد وصول المتظاهرين إلى مقر البلدية، نادى الباشا على أحد المتظاهرين وهو محمد ابن المهدي الطاهري، وطلب منه أن يبلغ الجمهور الحاضر أن اللجنة المجتمعة وافقت على الاحتفاظ بماء بوفكران كله لساكنة المدينة، مقابل الحفاظ على الهدوء، والواقع أن ذلك كان مجرد تمويه،[3] في حين ذهب الوزاني إلى أن جلسة المفاوضات قد توقفت، وخرج رئيس الجلسة والباشا لتطمين المتظاهرين، وأنهما سيبذلان الجهد لتحقيق رغائب سكان البلد.[4]

تجمع المذكرات والكتابات حول الموضوع إلى أن المتظاهرين اجتمعوا في المسجد، فجريدة الوداد نقلت الخبر مشيرة إلى رجوع المتظاهرين إلى حال سبيلهم، واتفاقهم على عقد اجتماع في المسجد الأعظم عند العصر من نفس اليوم، لانتظار اللجنة التي انتدبوها للاجتماع مع الباشا زوال ذلك اليوم، لكن هذا اللقاء لم يؤد إلى نتائج ايجابية، لأن الباشا أبلغهم بصفة رسمية أن "**الماء ستأخذ منه البلدية أجزاء للمعمرين لا محالة**"،[5] في حين ذهب الوزاني إلى أنه بعد وقف الاجتماع الصباحي قصد المتظاهرون مسجد الزيتونة وقرؤوا هناك آيات من الذكر الحكيم، وأنه تم استدعاء أفراد اللجنة في مساء نفس اليوم على الساعة الثالثة، وكانت هذه هي المرة الثانية التي ستجتمع فيها اللجنة بالإدارة في يوم واحد، وكانت النتيجة، إصرار الإدارة على إعطاء الماء للمعمرين.[6]

ويضيف الوزاني في وصف بديع للحالة التي كان عليها الناس إبان تعنت الإدارة الاستعمارية وموضحا بأن السلطات الاستعمارية لم تراع شعور الرأي العام، وحقوق سكان البلد، الأمر الذي جعل اليأس يتسرب إلى نفوس المسلمين من إرجاع حقهم الشرعي.[7]

---

[1]– Julien (Charles André), **Le Maroc face aux...**, ibid, p.185.

[2]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس..."*، م س، ص.295.

[3]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس..."*، م س، ص.295.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات ...، ج 5**، م س، ص.110.

[5]– محمد (القومي)، *"مكناس المنكوبة"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1973، ص.4.

[6]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.110.

[7]– المرجع نفسه.

يذهب الأستاذ بوعسرية إلى أنه في في فاتح شتنبر تطورت الأحداث بشكل خطير، وفي الساعة الثامنة مساء، وبالاتفاق مع الإقامة العامة بالرباط، اتخذت السلطات الإقليمية بقيادة الجنرال كايو Caillault القائد العسكري للإقليم والمراقب المدني روني برونيل Brunel René والباشا أحمد السعيدي، قرارا يقتضي باعتقال زعماء المتظاهرين،[1] يقول الفاسي في نفس السياق: "**وفي أول شتنبر احتشد جمهور من المكناسيين لتسجيل تعرضهم على مشروع تحويل الوادي بباب الإدارة البلدية، فاعتقل المراقب المدني عددا من الوطنيين**"،[2] في حين يذهب الوزاني إلى تحميل الإدارة مسؤولية الأوضاع وتأجيجها يقول: " **وقد عرفت الإدارة الحالة الفكرية التي عليها الشعب وتوتر الأعصاب الذي دب إلى النفوس، فاحتاطت احتياطات شديدة، وأصبحت الجنود ضاربة الحصار في يوم الخميس، ورجال الشرطة العسكرية والمدنية في جميع أطراف المدينة وشوارعها. وفي الساعة الثامنة بينما الشعب المحتشد أمام إدارة البلدية ينتظر بفارغ الصبر تحقيق آماله وإجابة مطالبه إذ بالإدارة تزيد الحالة تحرجا، وتستدعي بعض أفراد اللجنة فتحكم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر، وكل ذنبهم أنهم كانوا في صفوف المدافعين عن مصالح الأمة والمناضلين عن حقوقها الشرعية العادلة وهم الأساتذة: محمد برادة، ومولاي إدريس المنوني، والسيد أحمد بنشقرون، والسيد محمد بن عزوز، والسيد محمد العلوي**"،[3] هذا الأخير هناك إشارة إلى أن اسمه محمد بن مدان السلوي.[4]

إذا كانت هناك اختلافات حول تاريخ اعتقال المتظاهرين، فهناك من يرى أن عملية اعتقال الوفد تمت يوم 1 شتنبر، وهناك من يرى أنها تمت يوم 2 شتنبر، فإن العرائشي ينحى في اتجاه الوزاني ويقول: "**في صباح يوم الخميس 25 جمادى الثانية 1356هـ موافق 2 ستنبر 1937م طوقت الشرطة المدنية والعسكرية المدينة ونواحيها، واستدعت خمسة أفراد، يوجد من بينهم أعضاء من لجنة التفاوض، فألقت عليهم القبض، وساقتهم الى السجن المدني بمكناس**".[5] كما أن غلاب يؤكد هذا الطرح.

لقد تعاملت سلطات الحماية بلغة التعنت والقمع، ولم تراع العواطف المتأججة، ولم تدرك أن القائمين بتلك المظاهرات هم السد المانع لذلك لتهيج وهم القائمون على النظام والطمأنينة، فعمدت إليهم وألقت بهم في السجن، بعدما حكم عليهم الباشا بثلاثة أشهر سجنا،[6] وفي عشية اليوم أي 2 شتنبر ألقت

---

[1]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.295.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.210.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، صص.110-111.

[4]– محمد (القومي)، *"مكناس المنكوبة"*، م س. ص 4. والعرائشي (امحمد)، *"معركة ماء بوفكران التاريخية"*، **مجلة دعوة الحق**، عدد 226، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، دجنبر 1982، ص.79.

[5]– العرائشي (امحمد)، *"معركة ماء بوفكران التاريخية"*، **مجلة دعوة الحق**، عدد 226، م س، ص.79.

[6]– Julien (Char les André), **Le Maroc face ...**, op. cit. p.186.

القبض على وطنيين آخرين وهما أحمد بن إدريس السكتاني، وعلال المالكي، ونقلتهما إلى سجن القنيطرة، بعدما حكمت عليهما المحكمة العسكرية ب 4 سنوات سجنا.[1]

لقد انتشر خبر اعتقال الوطنيين الخمسة، والحكم عليهم، كالنار في الهشيم، فاجتمع أهل مكناس رجالا ونساء وتوجهوا للمسجد الأعظم، وعينوا جماعة منهم للذهاب عند الباشا يسألونه عن الجريمة التي استوجبت اعتقال الرجال الخمسة ووضعهم بالسجن ومؤكدين على أنه "**إن كان من قام يطلب حقه يعد مجرما ويوضع في السجن، فإن جميع سكان مكناس مجرمون (...) والسجن والموت أحب إليهم من أخذ مائهم.**"،[2] يقول العرائشي: " **وبمجرد ما ألقي القبض على الأفراد الخمسة، قرر المواطنون أن يقوموا بمظاهرة احتجاج واستنكار، فاجتمعوا بالجامع الكبير وخرجوا في مظاهرة سلمية، وبيدهم لافتة كتب فيها "نريد إطلاق سراح إخواننا، الماء ماؤنا، تفديه أرواحنا"، وكان ذلك هو شعار المظاهرة الذي يردد من طرف المتظاهرين بأصوات عالية. وفي ساحة الشرف "ساحة لهديم" التقت الجموع مهللة مكبرة، مرددة للشعار الخالد: "الماء ماؤنا، تفديه أرواحنا"."**[3]

لقد هاجت المدينة وثارت ضد هذا الاعتقال الجبان لقادة المظاهرة السلمية، وأقفلت المتاجر، وتظاهر سكانها جميعهم مطالبين بالإفراج عن المعتقلين، وأصبحت المدينة في قبضة المتظاهرين وتدخل جيش الاحتلال لمحاصرة المتظاهرين داخل المدينة، ولكنهم اندفعوا لمقاومة الجيش بالحجارة وانقضوا على بعض الجنود فجردوهم من أسلحتهم، وتدخلت كتائب أخرى في المعركة وعملت الحجارة في مقاومة رصاص الجيش وسلاحه الأبيض (كتائب من الجيش كانت مسلحة بسيوفها) وانتهت المعركة باستشهاد أحد عشر من المواطنين وجرح 19، وإصابة عدد كبير من الجنود والشرطة بجروح نقلوا بعد المعركة الى المستشفى،[4] وقد أكد ذلك علال الفاسي بقوله: "**...وقعت مظاهرة أشد احتشد فيها أكثر من عشرة آلاف شخص معلنين تضامنهم مع معتقلي الأمس، ووقعت هتافات ضد الاستعمار والمطالبة بإجلاء المعمرين الفلاحيين، وقد اصدر الجنرال حاكم الناحية أمرا باستقدام جحفل كبير من اللفيف الأجنبي والفرنسيين، فاستمر المتظاهرون وأطلق الجيش عليهم الرصاص فقابلوه بالرمي بالحجارة، وقتل 15 شخصا من المغاربة وجرح 100 من الفريقين، واستمر الهياج والتظاهر، وكتبت جرائد ...مقالات تطالب فيها بالبحث عن المسؤولين ومعاقبتهم**".[5]

---

[1]– العرائشي (امحمد)، *"معركة ماء بوفكران التاريخية"*، **مجلة دعوة الحق**، عدد 226، م س، ص.79.

[2]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.296.

[3]– العرائشي (امحمد)، *"معركة ماء بوفكران التاريخية"*، م س، صص.79–80.

[4]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.144.

[5]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.110.

لقد كان يوم 2 شتنبر 1937 يوم حشد، إذ بلغ عدد المتظاهرين 15000 نسمة، اجتمعوا في مسجد التوبة وقرأوا آيات من كتاب الله العزيز، وخطب جماعة من رجال الحركة كالعيساوي المساطي، والعرائشي وغيرهما، وبعد الخروج من الجامع أحاط الجنود بالجميع، وجعل يفرقهم بنكز البنادق محاولا تشتيت جموعهم بشدة وعنف، وإذ لم يكتف بذلك صوب فوهات رشاشاته طالقا نيرانها على الجماهير الشيء الذي ازداد له هياج الجمهور، وصاحت الأطفال والنساء من الرعب، ثم "**ألقي القبض على عشرات المتظاهرين، وحلقت الطائرات في أجواء المدينة، وحوصرت المساجد بالقوة، ووقع إضراب عام احتجاجا على اغتصاب ماء البلد واعتقال طائفة من المخلصين لمصلحة البلاد؟**"[1]

ويحكي العرائشي أن القوات الفرنسية لم تتريث، ولا عملت على تهدئة الأوضاع، وكانت لغتها الوحيدة هي العنف والقتل بالرصاص يقول العرائشي: " **ومنذ ذلك، أعطت قيادة الجيش أوامرها للجنود بإطلاق الرصاص على جموع المتظاهرين، فأخذوا يطلقون نيران قذائفهم على المواطنين، وكان أول شهيد سقط في المعركة برصاص الغدر، هو الشاب أحمد العمراني حامل اللافتة، ثم تلاه شهيد آخر وهو السعيد الإسلامي، ...كما سقط في الساحة شهداء آخرون وفي هذا الجو المفعم بالأسى والحسرة، ووسط هتاف الجماهير بالتكبير والتهليل اختلط الحابل بالنابل، وصار المتظاهرون يزدون على المعتدين بالحجارة والعصي وسط الساحة ومن فوق سطوح المنازل، أما سكان حي الزيتون الذين منعوا من النزول إلى ساحة المعركة، بسبب الحواجز التي نصبت في طريقهم فقد قاموا بدور هام، حيث عمدوا إلى السدود وقنوات ماء بوفكران الممتدة من حييهم إلى حقول المعمرين وحطموها بفؤوسهم.**"[2]

ويجب ألا ننسى ما كان للمرأة المغربية من مواقف مشرفة، فقد كانت بدورها تلقي الأحجار وأجزاء الأرحية من على السطوح ونوافذ الأبنية، على رجال القوة الغاشمة التي لا تعرف هوادة في تنفيذ ما لديها من أوامر أو أكثر،[3] يقول العرائشي: "**كما أن المرأة شاركت بدورها في رد الهجوم على المتظاهرين، حيث ألقت المقاومة (رقية) من فوق سطح منزل بمدخل سيدي عمرو بعوادة رحى على جندي فرنسي فأردته قتيلا**".[4]

لقد أبان أهل مكناس عن استماتة قل نظيرها في سبيل الدفاع عن حقوقهم، وليس غريبا الدفاع عن الممتلكات بالارواح ولو بصدور عارية، ولكن الغريب أن تقابل الإدارة الاستعمارية إرادتهم بالقوة والسلاح، فقد كانت تظن أن قمعهم وتقتيلهم سيثنيهم عن مواصلة الدفاع عن حقوقهم، وأن طلقة واحدة

---

[1]- الجراري (عبد الله)، **شذرات تاريخية** ...، م س، صص.103-104.

[2]- العرائشي (احمد)، *"معركة ماء بوفكران التاريخية"*، م س، ص.80.

[3]- الجراري (عبد الله)، **شذرات تاريخية** ...، م س، ص.104.

[4]- العرائشي (احمد)، *"معركة ماء بوفكران التاريخية"*، م س، ص.80.

كافية لأن ترجع المتظاهرين على الأعقاب، وأن الإرادة الحديدية تذيبها عظمة الدولة والقوة النظامية،[1] ولقد استخدمت قوات الاحتلال سلاحها الناري في وجه المتظاهرين وانقلبت المدينة إلى حالة حرب وتراكمت الجرحى والقتلى[2]، واعتبر محمد اشماعو أن " **أهل مكناس كانوا يستميتون في سبيل الدفاع عن حقهم، ولعلهم قد برهنوا على أن المغرب قد أسرع الخطى في طريق النضج السياسي، واستطاع أن يدعم إرادته ورغبته بالدفاع والإستماتة**"[3].

لقد كانت بحق فاجعة كبيرة إذ روعت النساء والأطفال، وسقطت الأجنة من بطون الحوامل، وانقلبت البلد إلى حالة فتنة واضطراب، وتتابع سقوط الشهداء في الميدان، وبلغ عدد الشهداء إحدى عشر، والجرحى بالعشرات، هذا في يوم الانتفاضة، أما في اليوم الموالي فقد انضاف إلى الشهداء أربعة من الجرحى لفظوا أنفاسهم الأخيرة، مما اضطر الساكنة إلى تكوين وفد والذهاب إلى الباشا لتصوير وتوضيح خطورة الحالة ومطالبين السماح بنقل الموتى والجرحى للصلاة عليهم من جماعة المسلمين، وقد دفن أكثر الشهداء بثيابهم كما هو الواجب في هذه الحالة على حد تعبير الوزاني،[4] كما أن الجرحى كانوا يضمدون في بيت من البيوت (المدرسة الفلالية) الواقعة قرب المسجد الأعظم، وكذا هناك كان يتم تجهيز الأموات للدفن، وقد تم دفن الشهداء عقب صلاة مغرب يوم المعركة، في مشهد مهيب، إذ حملوا على الأكتاف إلى المقبرة العمومية خارج باب البرادعيين، والتي أصبح يطلق عليها مقبرة الشهداء فيما بعد، فيما اعتكف المواطنون بالمسجد الكبير ثلاثة أيام يتلون القرآن.[5]

يذكر الوزاني أنه قد فقد في هذه الانتفاضة عدد من أبناء العائلات ولم يعثر عليهم، وأنه في صبيحة اليوم الموالي للأحداث الدامية بمكناس، وكان يوم جمعة، قابل الجنرال بعض أعضاء اللجنة وحادثهم طويلا، ثم وعدهم بالنظر في القضية في اليوم الموالي أي يوم السبت 4 شتنبر، بعد الاجتماع برجال الاقامة العامة، مما جعل الجماهير تحتشد في المساجد، وتقرأ القرآن، مستمرة في الإضراب العام والشامل.[6]

---

[1]– اشماعوا (محمد)، *"مكناس تتكلم فهل من سامع"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937، ص.1.

[2]– *" يوم التضامن مع مكناس"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937، ص.1.

[3]– اشماعوا (محمد)، *"مكناس تتكلم فهل من سامع"*، م س، ص.1.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، صص.111-112.

[5]– العرائشي (امحمد)، *"معركة ماء بوفكران التاريخية"*، م س، ص.80.

[6]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.112.

وعموما، فإن هناك تضارب في أعداد الضحايا، إذ لم تضبط لوائح الضحايا لأن العديد منهم لم يلتحق بالمستشفى قصد العلاج، يضاف إلى ذلك أن عدد المصابين غادروا مكناس للالتحاق بقراهم أو بمدنهم الأصلية دون أن يتم التعرف على هويتهم[1].

إذا كانت هناك خسائر بشرية كثيرة في هذه المعركة، فإن من بين النتائج أيضا، عملت الإقامة العامة على منع جريدة العمل الشعبي في 4 شتنبر 1937 لأنها نشرت تعليقا لاذعا في شأن أحداث مكناس وأصبح من غير الممكن أن تصدر من جديد، إذ أن الرخصة التي حصلت عليها في يناير 1937 قد تم إلغاؤها، فحاولت أن تصدر من جديد تحت اسم "العمل" وقد تم حجز العدد الوحيد حال صدوره في 6 شتنبر 1937، كما أن مؤتمر جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا الذي كان مقررا انعقاده بالرباط في 15 شتنبر، قد تم منعه مخافة الهيجان الذي كان يعرفه المغرب.[2]

ب- المواقف التي خلفتها معركة بوفكران في المغرب

لقد خلفت انتفاضة بوفكران صدى كبير في الأوساط الوطنية والدولية مما أحرج السلطات الفرنسية، فما كان منها، إلا أن بدأت في دعاية مضادة عن طريق ترويج مجموعة من المغالطات، ذهبت إلى أن أحداث مكناس كانت نتيجة تدخل أجنبي، متمثل في الأنظمة الفاشستية والقوى الخارجة المناوئة لفرنسا، وتزعم أنها قامت بإمداد سكان مكناس بالأسلحة والذخائر الحربية،[3] لكن الصحيح هو أن النخبة الوطنية بالعاصمة الإسماعيلية هي التي هيأت وخططت للرد على السياسة التي اتخذتها السلطات الاستعمارية دون التنسيق مع أي جهة أجنبية، متخذة من الدفاع عن حقها في الحياة قناعة.

ولقد عملت فرنسا على تسخير جرائدها لتشويه مقاومة المكناسيين، ووصفت أحداث مكناس بأعمال الشغب قام بها حوالي 1000 نسمة من ساكنة المدينة بتحريض من بعض مثيري الشغب، الذين قاموا بمهاجمة القوات الفرنسية وتخريب المحلات والأسواق خاصة اليهودية، بل ذهبت إلى تبرير تحويل الماء ومحملة المسؤولية لسياسة الجبهة الشعبية المطبقة بالمغرب تحت إشراف الجنرال نوجيس، وذهب أحد الصحفيين إلى أن رئيس الخدمات بالبلدية أكد أن ساكنة المدينة كلها تستفيد من الماء وأن استفادة مزارع المعمرين منه لا تؤثر على تزويد الساكنة بالماء، إلا أن بعض من سماهم المتطرفين في الجبهة الشعبية قاموا بتحريض الساكنة على فرنسا بذريعة أن استغلال المزارع الواقعة على ضفتي واد بوفكران،

---

[1]- بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.298.

[2]- ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية في المغرب**، ترجمة: محمد ضريف، محمد كرامي ومحمد شقير، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، ط 1، الرباط، 1992، ص.130.

[3]- خلوق التمسماني (عبد العزيز)، *"أصداء انتفاضة مكناس ..."*، م س، صص.127 – 128.

قد يؤدي إلى قطع الماء عن المدينة،[1] وهذا ما نفته الصحافة الوطنية والوفد الذي انتدبته الجماهير للمفاوضة.

وفي نفس السياق يذهب الوزاني إلى نفي ما كتبته الجرائد الفرنسية عبر جريدة الدفاع واعتبر أن "**وصم الحركة الشعبية بشوائب هي منها براء، وتشويه الحقائق التي هي دعامتها الكبرى،والإيقاع بالعاملين المخلصين الذين عاهدوا الله والأمة على أن يستميتوا في الكفاح عن حقها في الحياة، ومن جهة أخرى فلم يكن قصد الاستعمار سوى ستر تصرفاته الشاذة،وإشعار الناس ببراءته من بواعث الضجر والهيجان، وأسباب القلق والانفجار،غير أنه قد أثيب في محاولته الفاشلة، وحركته العدوانية برد فعل ذهب إعصاره بما له من أطماع** "[2].

يشير بوطالب إلى دور الحركة القومية والحزب الوطني في توجيه ودعم الاحتجاجات عن طريق مناضليهم المنخرطين في حركة الاحتجاج الشعبي بمكناس، وأن اهتمام الحزبين الوطنيين بمطالب مكناس كان مهما، وما يدل على ذلك هو أن الوزاني زار مكناس واجتمع بقيادة الانتفاضة بمجرد ما صدر قرار تحويل المياه، بل قد ساهم في تخطيط العرائض المرفوعة من طرف الوطنيين إلى السلطان، والمقيم العام، والحاكم العسكري بمكناس، كما أن علال الفاسي كان على اتصال مباشر مع المنتسبين للحزب الوطني من قادة الانتفاضة، وكانت الحركة ملتحمة في جبهة متراصة، إذ تلاشت كل الخلافات الحزبية.[3]

بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه الانتفاضة خلفت مواقف وطنية في أوساط المغاربة عامة ومن طرف النخبة السياسية خاصة، والمكونة من الحزبين الوطني والحركة القومية، إذ نظم الحزب الوطني من جهته عدة اجتماعات حضرها المسؤولون المتواجدون بمدينة فاس، ففي يوم 2 شتنبر انعقد الاجتماع الأول في منزل الهاشمي الفيلالي على الساعة الرابعة بعد الزوال بدرب الجديد، واجتماعين ابتداء من الساعة التاسعة ليلا إلى منتصف الليل، وفي 3 شتنبر انعقد الاجتماع في منزل الحسن المؤيد لمحاولة احتواء الغضب الذي ينتشر في أوساط المغاربة، أما الاجتماع الثاني الذي انعقد في منزل الهاشمي الفيلالي فقد تدارس الخطة التي يجب اتباعها والتي تشمل أولا على برقية احتجاج للحكومة الفرنسية والإقامة العامة وجلالة السلطان، ثانيا تنظيم مظاهرات في كل المدن المغربية إذا لم تستجب السلطات

---

[1]– *"L'émeute a Meknès"*, **La presse Marocaine**, N° 7925, vendredi 3 septembre 1937, p.1.

[2]– *"الحق فوق القوة"*، **جريدة الدفاع**، 21 رجب الفرد 1365، 28 شتنبر 1937، السنة الأولى، العدد الخامس، ذكره الوزاني (محمد الحسن)، **حرب القلم، ج 1**، م س، ص.43.

[3]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..شهادات..**، **ج 1**، م س، ص.453.

إلى مطالب الحركة الوطنية، ثالثا التعليق على أحداث مكناس بعد صلاة الجمعة في مسجد القرويين، وأخيرا تنظيم صلاة على أرواح ضحايا مكناس يوم 10 شتنبر بعد صلاة الجمعة[1].

لقد قام الحزب الوطني بتنفيذ خلاصات اجتماعاته ونظم في كل المدن المغربية مظاهرات شعبية للاحتجاج على القمع الدموي بمكناس، اعتقل على إثرها 5 وطنيين في مراكش وحكموا ب 3 أشهر سجنا،[2] كما عمل الحزب الوطني على إعلان الإضراب الكامل لمدة يوم واحد في كل المدن المغربية احتجاجا على سياسة القمع المتبعة، كما نظم صلوات عامة في مساجد المغرب ترحما على الشهداء، وضاعفت الصحف الوطنية حملتها، مما عجل بحجز أعداد من الأطلس والمغرب،[3] إضافة إلى الجريدة التي تم توقيفها كما سبقت الإشارة إلى ذالك.

في حين بعث علال الفاسي ومحمد اليزيدي برقية تضامن إلى المكناسيين جاء فيها :" **نتضامن معكم في مقاومة الاستعمار ... نعبر لكم عن شجبنا لما حدث للسكان العزل في مكناس ... نرجو أن تبلغ تعازينا لعائلات الضحايا وتضامننا مع جميع السكان بمكناس**".[4]

وإضافة إلى هذه البرقية أصدر الحزب الوطني بيانا مطولا يتضامن فيه مع سكان مكناس، ومما جاء فيه : " **أيها المكناسيون إننا إلى جانبكم، الاستعمار النهم يثير مأساة دموية، عشرات الموتى ومئات الجرحى ...إننا متضامنون معكم والمصيبة التي نزلت بكم حلت بساحة سائر مواطنيكم فلنثبت جميعا في الكفاح لأن المستقبل لنا**".[5]

وفي هذا السياق يقول الفاسي: " **لقد كانت كل هذه الحوادث وأمثالها عنوانا على اهتمام الحركة الوطنية بالدفاع عن حقوق المغاربة أفرادا وجماعات، وبالأخص على اهتمامها بالفلاحين الذين أصبحوا موطن استغلال الفرنسيين وأذنابهم، وهذه الحوادث المحلية ألزمت الإقامة العامة باعتبار ما كتبناه في عدة مذكرات منذ عهد الكتلة الوطنية الأولى مطالبين باتخاذ سياسة مائية تنظم الأنهار المغربية وتضع لها ما يلزم من السدود، وترمم السواقي التي كانت تتشرب كثيرا من الماء، وقد بدأ الجنرال نوجيس في تنفيذ هذه السياسة بنواحي تادلة في الجنوب، ولكنها لحد الآن لم تؤت النتيجة**

---

[1]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.135.

[2]– المرجع نفسه، ص.130.

[3]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.211.

[4]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.300.

[5]– المرجع نفسه، ص.301.

المقصودة، مع انها هي الحل الوحيد الذي يضمن سقي الأراضي والخروج عن حالات اليبس التي تطرأ على البلاد، وبها من الماء ما يكفي ويشفي".[1]

في هذا الإطار نظمت الحركة القومية التي كان يتزعمها محمد حسن الوزاني أربع اجتماعات يوم 2 شتنبر، الأول على الساعة الثالثة بعد الزوال بدرب المامونية، بحضور مكناسيين جاؤوا خصيصا من المدينة المجاورة في مهمة إخبارية واجتماعية في منزل ادريس بن زاكور، واجتماع أخير بمنزل عبد الجليل الوزاني، وفي كل اجتماع كان زعيم الحركة يحاول إقناع أنصاره بتجنب العنف واعتماد رسائل شرعية ضد سلطات مكناس، التي أمرت الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين،[2] وشهد يوم 3 شتنبر عملية قومية لهذا التيار، الذي جمع حوالي 30 ألف فرنك من تجار المدينة لصالح الضحايا، وعرف يوم 4 شتنبر توجه الوزاني إلى لمطة للإحتجاج على ما وقع في مكناس والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ونظم القوميون صلاة على أرواح شهداء مكناس في مسجد الرصيف وعدد من المساجد الأخرى.[3]

ويذهب بوطالب إلى أن الحركة القومية قد أبانت عن صدقية موقفها الوطني إلى جانب الجماهير، فقد أشار بوطالب إلى مشاركة إبراهيم الهيلالي عضو الحركة القومية ومسؤولها الأول في مكناس، في الانتفاضة بل كان أحد قادتها الميدانيين، وهو الذي قاد إلى جانب أحد زملائه المظاهرة الثالثة بساحة لهديم، وكان على رأس الوفد المحاور للجنرال كايو حاكم مكناس العسكري،[4] كما أن بعض رجال الحركة القومية قابلوا الجنرال ريشير حاكم اقليم فاس، وفاوضوه في شأن الحوادث الجارية بمكناس، وطلبوه بوقف هذا التيار الجارف بتحقيق مطالب المكناسيين، وأنه لا حل لهذه المشكلة التي أثارت شعور الرأي العام المغربي خارج ذلك، كما قابلوا من بعد الكولونيل رئيس إدارة الاستعلامات وحادثوه في نفس الموضوع.[5]

كما أن الحركة القومية بعثت بوفد إلى الرباط لمقابلة رجال الإقامة العامة في قضية مكناس، فقابل الكولونيل عيليي بإدارة الشؤون السياسية، دافع من خلاله الوفد على أحقية المكناسيين من حقهم في استغلال مياه بوفكران، وإرجاع مائه لملاكه الأصليين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعدهم

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.211.

[2]– يخلف (محمد)، *"انعكاسات أحداث بوفكران بمكناس على مدينة فاس ثاني شتنبر 1937"*، **ندوة تاريخ المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في المنطقة الوسطى الشمالية 1908 – 1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1997، ص.153.

[3]– يخلف (محمد)، *"انعكاسات أحداث بوفكران بمكناس على مدينة فاس ثاني شتنبر 1937"*،...م س، ص.136.

[4]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...، ج 1**، م س، ص.452.

[5]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.113.

الكولنيل بأنه سيتم حل المشكل، وأنها_أي إدارة الشؤون السياسية_ تسعى في إيجاد حلول صالحة ضمن تقارير حول مسألة الماء تقدمها للمقيم العام عند حلوله بالمغرب.[1]

لقد تجدد التظاهر يوم 8 شتنبر بالرغم من شدة القمع والبطش، وأمام الضجة التي أثارتها وحشية القمع زيادة على سوء تصرف الإدارة في مياه بوفكران، واتساع رقعة التضامن، كان لا بد من الاعتراف بعدالة المطالب المكناسية، مما اضطر الجنرال نوجيس المجيء إلى بمكناس، بعد عودته من فرنسا، وتولى حل المشكلة بنفسه، وذلك بإرضاء المكناسيين في توزيع المياه، ولكنه لم يتخذ أي إجراء ضد الإدارة المسؤولة عن القمع والتحويل.[2] ولقد كانت معركة أبي فكران نقطة بداية لمرحلة تتمخض في مغرب ضاقت به أرضه بوجود المحتل، فكانت بداية التفكير في المطالبة بالاستقلال، وتوحيد الصفوف، وتنظيم الوطنيين.

إذا كان الحزبان الوطنيان قد أبانا على مواقفهما الوطنية الصادقة فإن المغاربة نحوا نفس المنحى، وانخرطت جميع المدن والقبائل في حركة تضامن، شعبي، أبان عن إجماع المغاربة حول فكرة مقاومة الاستعمار فقد رفع المكناسيون تقريرا مفصلا إلى السلطان من أجل توضيح الحالة التي عاشتها المدينة عقب هذه الأحداث التي برهنت على همجية المستعمر الذي لم يكن همه مصلحة المكناسيين وصيانة أرواحهم وممتلكاتهم، بقدر ما كان همه خدمة مصالح فئة قليلة من المعمرين على حساب الأهالي من ساكنة المدينة، وكانت مطالب الوفد المكناسي الذي قدم تقريرا للسلطان عن مأساة مكناس تتلخص في تسليم جميع كمية الماء للمكناسيين ورفع إدارة الأشغال العمومية عنها، والإفراج عن جميع المعتقلين الذين شاركوا في قضية الماء، وإجراء العدالة في القتلى والجرحى وما ترتب عن تلك الحوادث[3].

ومما جاء في هذا التقرير: " **يا صاحب الجلالة، منذ صدور القرار الوزيري المؤرخ في 12 نونبر 1936، القاضي بتوزيع ماء أبي فكران، والأمة المكناسية في استياء عميق،..وقدمت احتجاجها ممضى بآلاف التوقيعات من علماء المدينة وأعيانها وكهولها وشيوخها، ...وأنه لا يمكن ان تتنازل عن أي جزء من مائها الذي هو ماء طهارتها وقوام حياتها**.."،[4] ذكر المكناسيون بكل التفاصيل التي أدت إلى الأحداث محملين المسؤولية للاستعمار الغاشم في ذلك، ومتشبثين بعدالة مطالبهم.

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.115.

[2]- نفسه، ص.115.

[3]- *" الوفد المكناسي يقدم لجلالة الملك تقريرا عن مأساة مكناس"*، **جريدة الدفاع**، 9شتنبر 1937، ذكره الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم، ج 1**، م س، صص.71-72.

[4]- نفسه، صص.68-69.

لقد اهتز المغرب من أقصاه إلى أقصاه بسبب هذه القضية، وأصبحت الحالة تنذر بالخطر في كل ناحية من المغرب، وأعلنت كل المدن المغربية تضامنها مع مكناس، "**فكان يوم 6 شتنبر، هو اليوم الذي أعلن فيه المغرب بكل طبقاته تضامنه مع مكناس في موقفه وللترحم على الشهداء الذين قضوا في سبيل الدفاع ، وقد ظهرت جميع المدن بالمظهر النظامي، وتغلب رجال الحركة على عواطف الشعب الهتاجة وأبقوها في دائرة حدوده، فكان أول مظهر في المغرب يبرهن على مقدار ما وصلت إليه البلاد من التطور وقد مر يوم التضامن في كل البلاد من وجدة إلى مراكش على أحسن ما يرام**"،[1]، ولقد كان للقيادات الوطنية دور مهم في جل أنحاء المدن المغربية في حشد التأييد لسكان مكناس في حركتهم النضالية وإدانة القوات الاستعمارية على ما ارتكبته من جرائم[2].

كان المغاربة عند سماعهم بأحداث مكناس يشعرون بفورة تماثل فورة أهل مكناس التي جعلتهم يبذلون أرواحهم ولا يبالون، كان المغاربة في حالة جنون تام يعجز الواصف عن وصف تلك الحالة، مما صعب المهمة على رجال الحركة الوطنية، الذين كانوا يعانون مشاقا في رد الفاقدين لشعورهم إلى حالة اعتدال، وفي تعبيره عن هيجان الناس وأحقيتهم في ذلك يقول صاحب مقال في جريدة الوداد: " **وإذا قابلت ذلك بما شاهدته بنفسي علمت مقدار عجز الواصف عن وصف تلك الحالة، وفي ظني أن الحق وحده سلاح بتار وأن السلالة الراقية من البشر تكون أكثر خضوعا للحق وأسرع انقيادا كما أنها تكون أشد مراسا وأقوى هياجا إذا انتهكت حرمة العدل والحق...أما وقد وصلنا اليوم إلى الشيء الملموس المحسوس من كل الطبقات فستكون المواقف خطيرة تماثل خطورة هذا الشعب التاريخية وخطورته النفسية التي تظهر في شجاعته الناذرة**"[3].

لقد عمل الوطنيون على تغذية الحركات الاحتجاجية بالمدن، وعلى اثر ذلك لبت ساكنة المدن النداء، تحركوا في موجة عارمة للتضامن مع أهل مكناس، لدرجة أن جماهير بعض المدن كانت على استعداد للتظاهر مساء الأحداث، فخرجت إلى الساحات العمومية في كل مكان من مراكش والدار البيضاء وأزمور وفاس بصفة خاصة، إلا أن قوات القمع الفرنسية أحكمت قبضتها على هذه المدن.[4]

لقد كان لأخبار أحداث بوفكران صدى كبرا بين القبائل المجاورة لمكناس، ولا سيما في هضبة سايس، وبجبال الأطلس المتوسط وفي جل أنحاء المدن المغربية، وكان الوطنيون بمكناس بعد أحداث بوفكران قد وجهوا دعوة من منابر المساجد بالبوادي للقدوم إلى المدينة للتضامن مع أهلها ضد الفرنسيين، ومن أهم القبائل التي وصلتها أخبار أحداث بوفكران، قبيلتا بني مطير وزيان، فطالب الوطنيون من هاتين

---

[1]– *"يوم التضامن مع مكناس"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937 ص.1.

[2]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.300.

[3]– ع، *" وجها لوجه"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937، ص.2.

[4]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.301.

القبيلتين التوجه يوم 17 شتنبر إلى مساجد المدينة للتعبير عن مساندتهم للأسر المنكوبة، وبالرغم مما قيل عن حصول بعض أفراد هذه القبائل على الأسلحة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى انتفاضة قبلية على السلطات الفرنسية، لأن هذه الأخيرة كانت يقظة، وتسيطر على سكان البادية بعدما جردتهم من سلاحهم،[1] وعموما لقد أشعت مدينة مكناس بحق على كل المدن المغربية بالطفرة التي أحدثتها في الدفع بتيار الوعي الوطني، حيث كانت ولمدة شهرين لا حديث عن شيء سوى الموقف المشرف الذي وقفه رجال الرعيل الأول من الوطنيين بمكناس إزاء تحويل مياه أبي فكران.[2]

وكان لأحداث بوفكران انعكاسات كبيرة على الحياة السياسية يقول الوزاني: "**كانت مأساة مكناس، أو مجزرتها على الأصح، مأساة الشعب المغربي كله الذي أظهر التضامن التام مع إخوانه المنكوبين المعتدى عليهم في مادة حياتهم التي هي مياه أبي فكران، وقد تجلى ذلك التضامن الاجتماعي الرائع لما اهتز المغرب من أقصاه إلى أقصاه استنكارا لذلك العدوان الفظيع، واحتجاجا على ما أدى إليه من الاجرام نتيجة القمع الوحشي بالحديد والنار**"[3]

فمدينة فاس، عرفت تنظيم مظاهرات سلمية تضامنا مع مكناس، فقد تم إقفال المتاجر وتوجه السكان إلى مسجد القرويين، فقرؤوا القرآن وأقاموا صلاة الغائب على الضحايا، ولم يتأخر الفاسيون في جمع المساعدات المالية وإرسالها إلى المكناسيين لإسعاف المتضررين منهم، كما أن الزعيمين علال الفاسي والحسن الوزاني وصلا معا إلى مكناس للوقوف في عين المكان على حقائق مجريات الأحداث.[4]

وبذلك تكون مكناس قد أعطت الانطلاقة للمدن المغربية الأخرى، وإذا كانت فاس مركز الزعماء الوطنيين، فإن سلا لا تقل أهمية عنها فقد كان يوم التضامن " **في سلا يوما رهيبا تجلى فيه غضب الشعب وتضامنت فيه جميع الطبقات، فلم يسع السلطة إلا أن تقف موقف التثبت والتروي، وقد كان لحرج الحالة واشتداد المواقف ما أوجب على العاملين أن يراجعوا سعادة الباشا في عدم التعرض لبرنامج العمل التضامني حتى لا يختل الامن العام**"، وأن يفسحوا المجال لسير ذلك النظام، وفعلا فقد عملت الأمة ضمن النظام المقرر دون أن يتعرض لها أحد ورفعت البرقيات والعرائض إثر الصلاة على أرواح الشهداء، وبرهنت الأمة على مقدار تطورها، وأعطت البرهان الساطع على جهل أولئك الذين يرمونها بعدم التثبت والفوضى،[5] ولقد أبانت ساكنة سلا عن سخطها جراء الاوضاع الاقتصادية الصعبة،

---

[1]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.300.

[2]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ الساسي..، ج 9**، م س، ص.354.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 5**، م س، ص116.

[4]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.301.

[5]– *"صدى مكناس في سلا"*، **جريدة الوداد**، 16 شتنبر 1937، ص.3.

ومشاعر التآزر مع إخوانهم المكناسيين، فقد صارح السكان السلطات المحلية بما في نفوسهم مستنكرين الحالة، مما ينذر ببداية ظهور ملامح التغيير وقرب حلول عهد جديد.[1]

أما في مدينة مراكش فيذكر بوعسرية أن الوطنيين حاولوا تأطير السكان لتنظيم المظاهرات بعد إقامة الصلوات لكنهم لم يوفقوا نظرا ليقظة قوات القمع،[2] لكنهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي فسجلوا مواقف التنديد والاستنكار ضد الأعمال الوحشية التي ارتكبتها أيادي القوات الفرنسية الغاشمة في حق إخوانهم المكناسيين، وبادر أهلها إلى رفع العرائض والاحتجاج حول مسببات الانتفاضة ونتائجها الخطيرة، وكانت العريضة التي رفعها أهل مراكش إلى المقيم العام تحمل توقيع عبد الكبير الزمراني ومحمد الفاضل بن المؤقت، ومما جاء فيها:" **نكتب إلى سعادة المقيم العام وقلوبنا مفعمة بالأسف العميق على ما حل بإخواننا المكناسيين من جراء تصرفات المستعمرين ... ولأجل ذلك فإننا نضم صرخاتنا إلى صرخات المكناسيين في المطالبة أولا بالأخذ بحقهم ممن أهرق دماءهم ظلما، وثانيا سراح المعتقلين البريئين، وثالثا رد ماء أبي فكران إلى ملاكه ومستحقيه**".[3]

عبر البيضاويون بدورهم عن تضامنهم مع مكناس يوم 6 شتنبر، وهذا ما يؤكد وصف أحد الوطنيين لتضامن الوطنيين كما يلي :" **(...)وما وصلت الساعة الثانية عشر موعد الإغلاق (الإضراب) حتى كنت لا ترى إلا تضامنا تاما بين سكان البيضاء (...) الكل يغلق بابه (...) وفي الساعة الثالثة اكتظت مساجد البيضاء بالناس وبعد صلاة العصر أقيمت صلاة الغائب على أرواح شهداء مكناس**".[4]

أما في سطات فقد عملت السلطات على رفع حالة التأهب، والتضييق على المواطنين الذين أبانوا عن حس وطني اتجاه المكناسيين ف "**ابتداء من يوم الجمعة إلى يوم الاثنين كانت مدينة سطات في اضطراب كبير وقلق ما عليه من مزيد بسبب تصرفات باشا المدينة ..ضد الوطنيين الأحرار الذين لا ذنب لهم الا حرية الضمير**"،[5] كما أن الباشا في سطات أطلق عنان الجواسيس وفرض الحصار على الوطنيين، بمعاقبة كل الذين لهم علاقة بهم واستنطاقه، لقد عملت السلطات في سطات هذا الحصار لمنع صلاة الغائب على الشهداء الذين ذهبوا ضحية الاستعمار وطمع المعمرين.[6]

لقد تبين للسلطات الاستعمارية من خلال مختلف المظاهرات التي وقعت في جل الدمن المغربية أنها أمام منظمة مسيرة، وبدأت تتنبأ لبروز حركة أكبر، إذ أن المغاربة احتجوا بنفس الطريقة، ففي مدينة

---

[1]– *"صدى مكناس في سلا"*، **جريدة الوداد**، 16 شتنبر 1937، ص.3.

[2]– بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس ..."*، م س، ص.301.

[3]– الزمراني (عبد الكبير)، *"احتجاج مراكش"*، **جريدة الوداد**، عدد7، 16 شتنبر 1937، ص.4.

[4]– المرجع نفسه، ص.301.

[5]– ابن البادية، *"سطات بعد مراكش"*، **جريدة الوداد**، السنة 1، العدد 7، 1937/09/16، ص.2.

[6]– نفسه.

وجدة كذلك، بمجرد وصول الخبر هاجت المدينة وماجت، واجتمع الوطنيون وأسرعوا إلى رفع برقيات الاحتجاج وتوالت الاجتماعات، وعلى إثر ذلك قابل وفد من الوطنيين حاكم الناحية. فما كان من الحاكم إلا إطلاق العنان للتهديد والتهويل ، فكان جواب الوفد لا يخرج عن شهامة وفد مكناس، إذ عبر على أن قضية مكناس هي قضية المغرب كله، والمغرب كله بطبيعة الحال هو ضد من يريد أن يبتلعه، وأن يقضي على الرمق الأخير فيه، وبنوع من التحدي لقوة فرنسا أبان الوفد لحاكم الناحية أنه ليس للقوة سلطة على الأرواح مبينين له موقفا من الشهامة ومستعدين الدفاع عن مطالبهم حتى الموت.[1]

وبالإضافة إلى ذلك انخرطت وجدة في الإضراب عن العمل، والذهاب إلى المسجد لأداء الصلاة على الشهداء، أما المظاهرات فكان الهدف منها عدول رجال الحكومة عن السياسة الاستعمارية، وهكذا فقد امتلأ المسجد الأعظم بوجدة وقرئت أحزاب من القرآن ثم صلي على الشهداء.[2]

امتدت الاحتجاجات المعبرة عن التضامن مع مكناس، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ومعاقبة المجرمين المسؤولين عن الأحداث، إلى المنطقة الخليفية، إذ قادت النخبة تجمعات شعبية منددة بما تعرض له المكناسيون، ومعتبرة فرنسا عدوا رئيسا للمغاربة،[3] وأقيمت يوم 10 شتنبر صلاة الغائب على أرواح الشهداء التي سقطت في فاجعة مكناس،[4] إذ "**قصد سكان تطوان بسائر طبقاتهم المسجد الأعظم للصلاة على أرواح شهداء مكناس الذين أحدث موتهم ألما كبيرا وقلقا عظيما في نفوس المواطنين بالمنطقة الخليفية، وبمجرد ما التف الجمع أقيمت صلاة الغائب بخشوع وجلاء، عقبها قرأ المصلون بعض سور القرآن وأهدوا ثوابها لأرواح الذين استشهدوا في سبيل الله مدافعين عن حقوق الوطن.**"[5] كما أن الصحافة التطوانية قادت حملة إعلامية مثمرة ضد سياسة القمع التي سلكتها فرنسا، مثل جريدة الوحدة المغربية والريف والحياة وغيرها.[6]

وقد لعب الزعماء السياسيين دورا مهما في التعريف بالقضية المكناسية وألقوا في التجمعات الكلمات والخطب، وتشير جريدة الوحدة المغربية إلى أن عبد الخالق الطريس تناول كلمة "**ثم ذكر الجماهير من جديد بالمأساة المكناسية المحزنة، وتلا صور احتجاجات بقصد إرسالها إلى الدوائر**

---

[1]– *"في وجدة"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937، ص.3.

[2]– *"في وجدة"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937، ص.3.

[3]– بوجداد (أحمد)، *"حول موقف النخبة السياسية بالشمال من أحداث مكناس 1937"*، **ندوة واد بوفكران: البيئة والتاريخ وآفاق التهيئة**، مطبعة فضالة، المحمدية 1995، ص.101.

[4]– خلوق التمسماني (عبد العزيز)، *"أصداء انتفاضة مكناس ..."*، م س، ص.131.

[5]– *"صدى الحوادث المكناسية في تطوان"*، **الوحدة المغربية**، عدد 37، السنة الأولى، 17 شتنبر 1937.

[6]– ابن عزوز (حكيم)، *"موقف شمال المغرب من أحداث بوفكران"*، **ندوة تاريخ المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في المنطقة الوسطى الشمالية 1908-1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة 1997، ص.144.

المسؤولة، وبذلك انفض الجمع وقد شارك فيه بالحضور والدعاية أنصار الوحدة المغربية بتطوان، فكان بذلك احتجاجا اجتماعيا على الاعتداء الاستعماري الأثيم."[1]

ولقد عملت الصحافة الوطنية الحرة باتخاذ مواقف مشرفة اتجاه هذه القضية ومتتبعة أفاعيل الصحافة الفرنسية ومواجهة أكاذيبها التي حاولت تجريم المكناسيين، والوطنيين على وجه الخصوص، "**يهاجموننا فإذا حركنا أيدينا للدفاع عن أنفسنا قالوا إنكم مشاغبون ومشاكسون... نحن قوم هادئون جدا لا تحدثنا نفوسنا بفتنة ولا ثورة...قضية مكناس أرتنا من مكايد الاستعمار ومفترياته، ما ينبوا عن ذكره القلم وعن وصفه البيان، ولم يكن قصده من ذلك سوى وصم الحركة الشعبية بشوائب هي منها براء وتشويه الحقائق التي هي دعامتها الكبرى**".[2]

لقد كان قصد الاستعمار ستر تصرفاته الشاذة وإشعار الناس ببراءته من بواعث الضجر والهيجان وأسباب القلق والانفجار، غير أن الالتفاف الشعبي حول القضية المكناسية، ومواجهة أكاذيبه من طرف النخبة السياسية الواعية، أفشل الحركة العدوانية، تقول إحدى الجرائد: " **لقد تقول الاستعمار ما شاء له هواه أن يقول، فادعى أن ..المغاربة تحركهم أيادي أجنبية، وزعم أن حركة مكناس كأخواتها حركة مدبرة للكيد للاستعمار وهاجت صحافته وماجت، فصورت حوادث مكناس في صورة مظاهرة سياسية قامت على استغلال مصالح الشعب، وتستدل تلك الصحافة السافلة على دعواه بقوله أن باشا مكناس كان هدفا لغضب الشعب الهائج مثل ما كان هدفا لها ولاة فرنسا وجنودها في هذه البلاد...**".[3]

ولقد عمل الوطنيون على رد الهجوم المنظم للحماية الفرنسية بقيادة الجنرال نوجيس، وعموما يمكن القول أن أحداث بوفكران كانت محطة بارزة في تاريخ النخبة السياسية المغربية، إذ استطاعت أن تؤطر الشعب المغربي، مما أدى إلى تفجير غضب الشارع المغربي وإثارة سخطه، وكشفت عن حقيقة نظام الحماية الفرنسية باعتباره اعتداء صارخا على سيادة البلاد التي كانت تئن تحت وطأة الاحتلال الذي مارس الاضطهاد على نطاق واسع.

كما أنها كشفت عن قدرة الشعب المغربي على المقاومة ضد الرصاص الحي، وعدم الاستسلام مما عبد الطريق أمام النخبة السياسية لتنظيم نفسها وتنظيم المغاربة في أحزاب سياسية تخوض معركة الاستقلال في الشروط التي سيفرزها الواقع الدولي والمغربي، وبذلك ارتفعت الأصوات في كل الأصقاع المغربية احتجاجا على ممارسات رجال الاستعمار، وقد أبانت النخبة الوطنية على مستوى عال من المسؤولية وأرخت لمواقف حازمة تجسدت في التنديد بما جرى في العاصمة الإسماعيلية من قمع شرس،

---

[1]– *"صدى الحوادث المكناسية في تطوان"*، **الوحدة المغربية**، م س.

[2]– *"الحق فوق القوة"*، **جريدة الدفاع**، عدد 5، 1937/09/28.

[3]– المرجع نفسه.

وتوجيه الانتقادات الشديدة إلى الإقامة العامة، وشجب سياستها الجانية عن طريق الصحف والبرقيات والبيانات.

كما أن هذه الانتفاضة أماطت اللثام عن وجه الحماية البشع، باستعمالها كل وسائل التشديد على السكان، والقمع والتقتيل والاعتقال والنفي..، وأن الحل أمام جبروت الاستعمار، هو المقاومة والصمود، حتى تحقيق المطالب، والحصول على الاستقلال، مما أدى إلى انتشار الاحتجاج والمقاومة، بكل المدن المغربية، خاصة المدن الكبرى، وبذلك كانت سنة 1937، محطة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية بقيادة النخب التي بدأت تبلور مشروعا سياسيا.

2- النخبة السياسية المغربية والانتفاضات الشعبية بالمدن المغربية.

أ- أحداث مراكش (شتنبر 1937).

لقد استفحل البؤس بمغرب الحماية وكانت الجرائد لا تخلو في أي عدد من أعدادها من مقالة تصف حالة البؤس التي وصل إليها المغاربة، وتبين أسبابه وضرورة الاهتمام به، وكانت تعبر عن مطالب الشعب المغربي المتمثلة في الاهتمام بالطبقات الفقيرة وتحسين حالها، عن طريق القضاء على البطالة، لأن الشعب لا يمكن أن يعيش على الصدقة والإحسان، وفي هذا الصدد يقول الهاشمي الفيلالي في مقالة له بجريدة الأطلس:" **إن الأزمة الحاضرة التي أناحت بكللها على الصانع والتاجر والفلاح والعامل، فأذاقت الجميع كل أنواع البؤس والشقاء، وذهبت بكل ما للمغربي من طريف وتليد، كان الواجب أن تلغى إزاءها كل الاعتبارات والفوارق، وتتضافر جهود رجال الحكومة لإنقاذ الجميع من هول المجاعة وخطورة الحالة**"،[1] وإضافة إلى ذلك عانى المغاربة الاضطهاد والتنكيل في حقوقهم، خاصة منهم من كان بمناطقهم سلطات محلية أكثر تجبرا مثل مراكش.

فما كان للمغاربة إلا الرد على كل أشكال التهميش والاستغلال بالتظاهر وفضح كل أشكال التمييز، وبالمقابل فإن السلطات المحلية على عهد الحماية كانت تحاول تزييف الحقيقة خصوصا عند الزيارات الرسمية التي يقوم بها المسؤولون الكبار لمختلف الجهات في المغرب إذ كانت السلطات المحلية تقوم بحملة تنظيف سابقة للمدينة، وأن تأخذ الأرض زخرفها وتتزين احتفاء بالزائر، وأن يختار لاستقباله من السكان من يلوح على أجسامهم مظاهر النعمة، ومن تحمل وجوههم أمارات الرضى والارتياح، وأن

[1]– الفيلالي (الهاشمي)، *" ماذا فعلت الحكومة لإنقاذ البائسين؟"* ، **جريدة الأطلس**، عدد 29، السنة الأولى، 2 شتنبر 1937، ص.4.

تنحى من المدينة مظاهر البؤس، حتى يأخذ الزائر فكرة زائفة عن الأوضاع، ويعود إلى فرنسا وقد اطمأن إلى نجاح السلطات المحلية في أداء مهمتها.[1]

وفي هذا الصدد يقول بوطالب: "**في أواخر شتنبر 1937 حضر إلى المغرب نائب الدولة الفرنسي في الأشغال العمومية بول رماديى (Paul Ramadier) ونظمت له الإقامة العامة زيارة لمدينة مراكش التي كان وجود الباشا الكلاوي على رأس حكمها، ويؤمن لها الأمن والاستقرار، وكان من المفروض أن تمر زيارة الوزير يوم 24 شتنبر في جو يسوده الهدوء، ويبرز فيه احتفاء المراكشيين بمقدم الضيف الكبير الذي كان يرافقه الجنرال نوجيس**".[2]

لقد تفنن الباشا الكلاوي وخليفته البياز في ترتيب ظروف الاستقبال للزائر بمساعدة ممثلي للإقامة العامة بمراكش، وكان الهدف إبراز حقيقة مغرب آخر، ليس هو مغرب مكناس أو مغرب المدن المتمردة،[3] محاولا إخفاء البؤس عن الرأي العام، يقول الفاسي: " **ولقد اشتدت وطأة البؤس في البلاد إلى حد أصبحت معه الإقامة العامة تشعر بالخجل وتخاف من اطلاع الرأي العام بفرنسا وغيرها على حقيقة الحال...ولما زار المسيو رمادي وزير الأشغال العامة مدينة مراكش صحبة الجنرال جوان في 24 شتنبر 1937 نظمت له الإقامة استقبالا باهرا أزالت منه كل مظاهر البؤس التي مر بها**".[4]

لقد حشد قادة الحزب الوطني بمراكش أكثر من خمسة آلاف من البائسين الجائعين العراة، رجالا ونساء وأطفالا، يلوح عليهم أثار الفقر والجوع، يتخطفهم البؤس، اعترضوا سير موكب الوزير الرسمي وأفلحوا في اختراق الحواجز هتفوا كلهم بسقوط الحماية الذي أبأسهم بانتزاع أراضيهم وتسليط أبناء الاستعمار عليهم[5]، وواجهوا الوزير الفرنسي بصياح " نريد الخبز" و"يسقط الاستعمار"، قاذفين في وجهه شرارات غضبهم.[6] وبذلك يكون الحزب الوطني، وانطلاقا من تجربة مناضليه منذ 1936، قد اتضح له عدم تحقيق المطالب خارج تدعيمها من طرف الرأي العام،[7] فعمل على تأجيج غضبها وتنظيمها في ذلك الاتجاه بغية الضغط على السلطات الاستعمارية.

لقد لقنت الجماهير المراكشية الكلاوي وقادته المستعمرين درسا لا ينسى مبينة عدم قبولها للاستعمار، إذ اعترضت موكب الوزير وهجمت عليه تطالبه بالحقوق، مما اضطر ت معه السلطات

---

[1]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 1**، م س، ص.455.

[2]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 1**، م س، ص.454.

[3]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 1**، م س، ص.455.

[4]- الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.212.

[5]- المرجع نفسه، ص 212.

[6]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 1**، م س، ص 455.

[7]- ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية في المغرب**، م س، ص.130.

المحلية تحويل اتجاه موكب الوزير مرغما على قطع زيارته،[1] ويقول الفاسي في ذلك :" **وقد ذهب مسيو رمادي الوزير الفرنسي بعدما ترك في يد المتظاهرين قطعا من جبته وسراويله، ثم صعد والمقيم لقصر الحماية، وسارت الجماهير هاتفة بسقوط الاستعمار الغاشم، ومطالبة بالخبز والحرية، واعتقلت السلطة في هذه الحادثة مئات المتظاهرين.**"[2]

ويذكر غلاب أنه خلال الزيارة التي قام بها الوزير والجنرال نوجيس لمراكش تقدم تلميذ إلى المقيم العام وضيفه يشرح لهما الوضعية المزرية التي يرزح تحتها سكان مراكش، فتم اعتقاله مما أجج الاحتجاجات، فأضربت المدينة كلها، فتدخل الجيش وهاجم المتظاهرين، واعتقل المسؤولين عن الحركة من الحزب الوطني، وأكثر من 200 مواطن،[3] ويضيف الوزاني أنه احتشدت في ساحة جامع الفنا الخلائق البئيسة، ورجمت مركز الشرطة، فاعتقل الكثير من الناس من بينهم متزعمي المظاهرات الذين قدموا فورا للمحاكمة، فحكموا بعقوبات يقضونها في سجن تارودانت.[4]

لقد كانت السلطات الفرنسية تعي جيدا مدى تنامي الوعي في أوساط الجماهير، وأن مناضلي الحزب الوطني والحركة القومية وراء تأجيج كل الاحتجاجات في جميع المدن، وأنه منذ 1930 طرأت تغيرات كبيرة في التعاطي مع السياسات الاستعمارية، وهذا ما أشار إليه الجنرال نوجيس في تقرير وجهه إلى وزير خارجية فرنسا جاء فيه :" **إن المظاهرة لم تكن لا تلقائية عفوية، ولا لها سبب أو مبرر، وإنما هي مدبرة من الوطنيين بقصد "بهدلة" السلطة والمس ينفوذ الحماية**"[5].

وبالرغم من التعامل السلبي مع مطالب ساكنة مراكش وقمعها بكل الوسائل الحربية فإن قناعة وإصرار الوطنيين فاقت تمثلات الإدارة الاستعمارية، وفي يوم 26 شتنبر استأنفت المظاهرات بالمدينة، وسار فيها جمهور كبير من مختلف طبقات الأمة معلنين تضامنهم مع أولئك البائسين، فأطلق الجند الرصاص عليهم، وجرح منهم العشرات واعتقل المئات، كما قبض على خمسة من قادة الحزب بالجنوب، ونقلوا للأشغال الشاقة بتارودانت.[6]

بالرغم من النهب الذي تعرض له المراكشيون من طرف الجلاوي وزبانيته، وتضييق الخناق عليهم في جميع نواحي الحياة، ومعاناة الحركة الوطنية ورجالها المحن والسجن، ومعاناة الشعب البطالة والفقر،

---

[1]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 1**، م س، ص.455.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية** ...، م س، ص.212.

[3]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...**، **ج 1**، م س، ص.150.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج 5**، م س، ص.118.

[5]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 1**، م س، ص.455.

[6]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية** ...، م س، ص.213.

واشتداد الحال بالطبقات الشعبية،[1] لم تكن سلطات الحماية تتصور أن تدخر لها مدينة مراكش هذه المفاجأة المخيبة، وخاصة بالحجم الكبير الذي تمثلت فيه، لأنها كانت تثق في قدرات باشا مراكش الأمنية حيث كان بفرض على المدينة سلطة لا يحددها القانون، وكان يحكمها بالكلمة يلفظ بها فيسارع أعوانه إلى تنفيذها، وكانت السلطة تتجمع في يده دون توزيع.[2]

يذكر بوطالب أنه حتى عندما أخذ المقيم العام في بداية 1937 يطبق سياسة الانفراج، توقفت هذه السياسة عند حدود منطقة مراكش وكأنها منفصلة عن المغرب، فقد كان الباشا يمنع الصحافة الوطنية المأذون لها بالصدور من الرواج في منطقة نفوذه، وكان يحكم بالجلد المبرح على من يعصي أوامره وتعاليم أعوانه، وكان يؤكد للسلطات الفرنسية أنه بممارسته سلطة الحاكم بأمره، يوفر للوجود الفرنسي شروط الأمان، ويحصن منطقته من كل تمرد وهيجان.[3] وإذا كان المنطق يقتضي سن سياسات تحد من الاحتقان، فإن السلطات الاستعمارية، أعطت تعاليمها للزيادة في التضييق على الوطنيين، عن طريق القمع والسجن والنفي، بعدما ضاقت درعا من الحملات الوطنية ضد سياستهم التفقيرية،[4] وأمروا باعتقال العلامة المختار السوسي ونفيه إلى سوس، مما خلف استياء كبيرا في جل المدن المغربية.[5]

ساهم هذا الأسلوب السلطوي الذي كان يتبعه الجلاوي بمباركة السلطات الاستعمارية في إدخال مدينة مراكش إثر سفر الوزير الفرنسي بول رماديى في مسلسل قمع مارسه الباشا واصطفى له مجموعة من الوطنيين، وقد كان الباشا لأول مرة يمارس قمعا ذا سبب بعد أن ترك الوزير الفرنسي بين يدي المتظاهرين قطعا من جبته وسراويله، ولكن الباشا كان يمارس قمعه على من لم يكونوا مسؤولين عن تلك المظاهرة.[6]

وكالعادة في مثل هذه الأحداث، وبعد التعامل الهمجي للسلطات الاستعمارية، يعمل مناضلو الحزبين الوطنيين على إيفاد تقارير مفصلة إلى السلطان، وإلى الإقامة العامة والسلطات الفرنسية، كما يعمل بعض الوطنيين على إيفاد الأحزاب الاشتراكية بتقارير في هذا الشأن، يقول الفاسي: "**وقد عقد الحزب عدة مهرجانات تضامنية مع مكافحي مدينة مراكش من أهمها مهرجان الدار البيضاء الذي**

---

[1]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...**، **ج 1**، م س، ص.419.

[2]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 1**، م س، ص.455.

[3]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 1**، م س، ص.456.

[4]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...**، **ج 1**، م س، ص.419.

[5]– المرجع نفسه.

[6]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 1**، م س، ص.456.

حشد آلاف المجتمعين، وألقيت فيه عدة خطب، ووجهت عدة برقيات الاحتجاج للخارجية الفرنسية وللإقامة العامة".[1]

في نفس السياق قدم وفد الحركة القومية تقريرا مفصلا حول حوادث مراكش، وقد تضمن الحالة التي كان عليها الشعب المراكشي مستنجدين بالسلطان، وتقول العريضة: " **بعد تقديم ما يجب لمولانا الملك من الإجلال والتعظيم، نتشرف بأن نرفع إليكم هذه العريضة تعرب عن ما ألم بشعبكم المراكشي من التنكيل و الإرهاق، و أصاب رعيتكم في الصميم والفؤاد من جراء التصرفات التي قام بها بعض رجال الإدارة المراكشية وأعوانهم الناقمين.**"[2]

لقد وصفت العريضة الأعمال التي تقوم بها السلطات المحلية بمراكش، ووصفتها بالوحشية، " **يا جلالة الملك في الوقت الذي ينتظر فيه المراكشيون ومعهم المغاربة بفارغ الصبر إيقاف تصرفات البياز الوحشية التي رددت صداها جميع الأقطار، وفي الوقت الذي تصرخ فيه مراكش صرخات المستغيث، وترفع لافتات الاحتجاجات تلو الأخرى، وتحرر العرائض ... وفي الوقت الذي غضبت فيه السماء لظلم الأرض وضربت المجاعة أطنابها ...فقد كان يوم الجمعة 8 رجب يوما مثل فيه البياز العصور المظلمة ، فهجم على كثير من الناس بدورهم و تسلق أعوانه السطوح و فتحوا الحيطان ، و عمت المصيبة مراكش شيوخا و شبانا علماء و عامة ، و لم يكن ذنب لهؤلاء العلماء سوى أنهم امتنعوا عن إمضاء العريضة التي يروجها البياز بأن بعض الشبان مارقون من الدين و لم يكن ذنب للعامة سوى أنهم امتنعوا عن أداء ضريبته الخاصة " الدور " – التي أثقلت كواهلهم و زادت على إفلاسهم و إفقارهم ، كل ذلك يقايسه هذا الشعب المسكين المستثنى من كل عدل و نظام ، و البياز لا يزيد إلا تماديا في ارهاقاته و طغيانه**"[3]

وقد تم ختم العريضة بمطالب مشروعة للسكان المراكشيين خاصة والمغاربة عامة كما احتجت الحركة القومية بشدة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد ومما جاء في هذا الصدد: "**...وبعد، فباسم مراكش و المغاربة عامة نحتج شديد الاحتجاج على تصرفات البياز الجائرة و على إطلاق يده في هتك حرمات الناس والفتك بهم، ونستغرب كيف ترضى شهوة شخص بتقديم أمة إليه، فيها العالم الأشيب والشريف الحسيب ليفعل بهم ما يشاء وشاء له عتوه وفساده ، كما نطلب بكل إلحاح إطلاق سراح جميع إخواننا المعتقلين ظلما وعدوانا، وإعمال اللازم لتحرير الشعب المراكشي من**

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية** ...، م س. ص.213.

[2]– الوزاني (محمد الحسن)، *"من فاجعة إلى فاجعة، وفد الحركة القومية يقدم إلى جلالة السلطان تقريرا عن حوادث مراكش"*، **حرب القلم،ج 1**، م س، صص.65-67.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، *"من فاجعة إلى فاجعة، وفد الحركة القومية يقدم إلى جلالة السلطان تقريرا عن حوادث مراكش"*، **حرب القلم،ج 1**، م س، صص.65-67.

إستبداد البياز وتحكمه في مصير البلاد بما لا يسيغه شرع سماوي ولا قانون ارضي، كما نطلب من الحكومة التعجيل بالنظر في مشكلة البؤس الذي يستفحل مفعوله في الأرواح يوما فيوم بإعطائه الحل الذي يحسم مادته وينقذ الشعب من أخطاره، فبهذا كله تطمئن النفوس على حياتها ومصير أمرها، وترتفع أسباب الضجر والاستياء ولنا ملكنا المفدى وطيد الأمل و السلام."،[1] وتم توقيع العريضة من طرف ممثلي الحركة القومية عبد الكبير الزمراني و محمد الفاضل بن الموقت يوم 26 شتنبر 1937.

ب- أحداث مدينة الخميسات (أكتوبر 1937)

منذ انتفاضة الشعب المغربي ضد الظهير البربري، والوعي يتنامى يوما بعد يوم، وقد كانت الأوضاع تنذر بالاحتقان على طول خريطة البلاد، وخلال سنة 1937 ارتقت النخبة السياسية المغربية من حيث التنظيم والتأطير، واتسعت رقعة الاحتجاج لتعم المدن والبوادي، يقول الوزاني: "**فيوم أخذت البادية تستيقظ، وتتحرك، وتتضامن مع المدن شعر الفرنسيون بالخطر، وتوجسوا خيفة من عاقبة الأمور**"،[2] وبذلك كانت ثورات المدن المغربية، وتضامن البوادي، وهيجان أبطالهما تشتعل في كل مكان، فما كادت تهدأ حركة مكناس، حتى تلتها ثورة قبلية زمور في الخميسات التي مثلت شهادة حية على ما يزخر به المغرب من أحرار.

ويذكر الوزاني أن الخميسات كانت مسرحا للأحداث في يوم 22 أكتوبر 1937، إذ عرفت موجة من الاحتجاجات الرافضة للحماية الفرنسية، وكان ذلك بعد قدوم أربعة من الطلبة كانوا يدرسون بالقرويين أصلهم من قبيلة زمور،[3] وكان ذلك بتزامن انعقاد جلسة الشكايات بمحكمة القائد الجنحية مع السوق الاسبوعي لقبيلة زمور، وتوافد جمهور غفير إلى هذه المنطقة القروية، حيث تجمعوا في مسجد المنطقة، فانطلقت الأحداث بالخطب، يقول رزيت: "..**وقد كان هذا الجمهور مجتمعا في مسجد المنطقة، إذ في نهاية الصلاة، أخذ أحمد بن الجيلالي بوبيا الدكالي، وهو طالب جاء من فاس صحبة ثلاثة من رفاقه، يقرأ بلاغا يطالب فيه بالحرية للمغاربة، وفي معرض مخاطبته لجمع تتكون أغلبيته من البربر كان يعلن تفوق العدالة الإسلامية (الشرع) على العدالة العرفية البربرية التي كانت السياسة الفرنسية ترمي إلى ضمان دوامها، وقد أعطى القائد الأمر بطرد الخطيب محتجا بأن المسجد يعتبر مكانا للصلاة وليس منبرا للسياسة.**"[4]

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، *"من فاجعة إلى فاجعة، وفد الحركة القومية يقدم إلى جلالة السلطان تقريرا عن حوادث مراكش"*، **حرب القلم،ج 1**، م س، صص.65-67.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج 5**، م س، صص.125-126.

[3]– المرجع نفسه، ص.119.

[4]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية...**، م س، ص.20.

لقد حاول رزيت إخفاء الأسباب الحقيقية التي كانت وراء أحداث الخميسات، لكن كل الكتابات الوطنية أشارت إليها، كما تطرقت لها الكتابات الفرنسية المحسوبة على اليسار، ويذكر علال الفاسي في حركاته إلى أن سلطات الحماية كانت تريد إقامة محج رسمي في مدينة الخميسات للقديسة سانت تريز راعية الدعاية الكاثوليكية، وأن ذلك يأتي في سياق السياسة البربرية التي سنتها السلطات الاستعمارية منذ وطأتها بلاد المغرب، يقول الفاسي: "..**وأن واضعي الظهير البربر يقرروا أن تكون _أي الخميسات_ هي المركز الأول لتحقيق سياستهم... ومن المعلوم أنه لا يوجد بها حتى اليوم مسيحي واحد، فقد حج لكنيستها التبشيرية لم يقصد به إلا إقامة مظاهرة من مظاهرات السياسة البربرية.**"[1]

ويذهب بوطالب إلى أن المدينة لم يكن لها أي علاقة بهذا الاحتفال، لكون ساكنتها كلها مسلمة، وأنه لم يكن فيها من الأوروبيين حسب الإحصاء الرسمي لسنة 1937 سوى 227 أوربيا ليسوا جميعا منتمين إلى الكنيسة الكاثوليكية، ولكن اختيار هذه المدينة بالذات يعبر عن التشبث بسياسة التنصير التي كانت سلطات الحماية قد قررت تطبيقها على المنطقة البربرية، وهي السياسة التي لقيت معارضة الوطنيين، والتي كافح السلطان محمد بن يوسف لحمل الإقامة العامة على مراجعتها.[2]

لقد كانت ردة فعل ساكنة الخميسات ضد هذا الحج الديني المسيحي قوية، لاعتباره يدخل ضمن السياسة البربرية الهادفة إلى التنصير، وتقسيم ساكنة المغرب إلى شطرين، في وقت سبق للسلطات المحلية أن منعت بضعة أيام من قبل إقامة احتفال إسلامي بالمدينة، وهو الموسم الذي تعود أساتذة المدارس القرآنية بقبيلتي زمور وزيان أن يقيموه كل عام، وعللت ذلك بعدم قبول قراءة القرآن جماعة وجهرا، وهو ما سهل اقتناع الساكنة بسرعة لهدف هذه التظاهرة.[3]

لقد كان في مقدمة المظاهرة الوطنيون الأربعة القادمين من فاس وهم أحمد بن الجيلالي الدكالي ومحمد بن عمر ومحمد بن حمو وعقا بن شيمان حشدا من الناس يضم 300 متظاهر" **يحملون لافتة حمراء كتب عليها، نريد الشريعة، يسقط يزرف، يحيى الإسلام ويحيى الملك، يحيى المغرب، تحيى الحرية**".[4]

تشير جريدة Le courrier du Maroc إلى أن المتظاهرين توجهوا نحو مركز المراقبة المدنية، وأثناء توقف المتظاهرين لتحميس المواطنين والتعريف بقضيتهم، والتعبير عن مشاعرهم ومآسيهم،

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.213.

[2]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات ...، ج 1**، م س، ص.456.

[3]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات ...، ج 1**، م س، صص.456-457. والفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية ...**، م س، ص.213.

[4]– Julien (Charles André), **Le Maroc face...**, op, cite, p.186.

ورفضهم للسياسة الاستعمارية من خلال الخطب المهيجة التي كان يلقيها أحمد بن الجيلالي ،[1] فاعترضتهم القوات العسكرية المشكلة من المخازنية، الكوم ورجال الدرك، لتمنع الاحتجاج والخطب، فبدأ الاصطدام، واحتدمت المواجهة حيث عمل المتظاهرون على رشق القوات العسكرية بالحجارة، فكان الرد عليها بإطلاق العيارات النارية الإنذارية،[2] لتحتدم المواجهات عقب تدخل القوات العمومية مخلفة 16 جريح على حد تعبير جريدة Le courrier du Maroc .[3]

وفي نفس السياق فإن رزيت يشير إلى أن الاصطدام بدأ منذ أن عملت السلطات الاستعمارية بأمر من القائد طرد ابن الجيلالي من المسجد وهو يقرأ بلاغا يعبر فيه عن مطالب الساكنة والمغاربة عامة، مما اجج الوضع بانحياز أكثر من 250 مؤمنا وتمت مهاجمة عناصر مراقبة المدينة، وبعد ثلاث ساعات من الهيجان أعيد استتباب الأمن بمساعدة قوات إضافية من رجال الأمن والدرك جاءت من الرباط،[4] وبالإضافة إلى وصول تعزيزات عسكرية من رجال الشرطة أثناء المواجهات، فقد شوهدت طائرات عسكرية تحلق فوق رؤوس المتظاهرين، فتمت محاصرتهم وبدأت حملة الاعتقالات التي شارك فيها بعض المتعاونين من سكان المدينة مع السلطات وقاموا بالقبض على المتظاهرين والكشف عن أماكن اختبائهم[5].

انتهت المظاهرات بما كانت تنتهي به مثيلاتها، اعتقالات جماعية وقتلى وجرحى، فقد تم إلقاء القبض على الطلبة الثلاثة المنظمين للتظاهرة إلى جانب العديد من الشبان الذين تعرضوا للضرب واللكم، وقدموا للمحكمة التي أصدرت في حقهم أحكاما قاسية تراوحت ما بين عشرة أيام وسبعة أشهر سجنا، في حين حكم على الطلبة بسنة سجنا، ونقل الجميع تحت حراسة مشددة إلى الرباط،[6] يقول الوزاني حول نتائج هذه المظاهرة "...**وجرح أربعة من المتظاهرين، وسبعة من الشرطيين أحدهم بطعنة خنجر، واعتقل سبعون...، وهكذا اكتست تلك الأحداث صبغة عدائية للسياسة البربرية في إحدى القبائل الكبرى الخاضعة إذاك للعرف**".[7]

---

[1]– *« La gendarmerie de Fès arrête l'instigateur de l'émeute de Khémissét »*, **Le courrier du Maroc**, (Fès) N°3192, 14 nov, 1937.

[2]– *"Echo des événements de Khémissét dans la presse française"*, **le courrier du Maroc**, N°3170, 24 octobre 1937.

[3] –Le Tourteau (Roger), **Histoire du Maroc moderne**, Université de Provence, 1992, p.207.

[4]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية...**، م س، ص.20.

[5]– *« Les événements des villes marocaines »*, **le courrier du Maroc**, N°3169, 23 octobre 1937, p.1.

[6] –ibidem.

[7]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.119.

لقد عمل رجال الدرك على البحث المضني من أجل القبض على الطالب الرابع، وهو ما تم لدركيي فاس الذين تمكنوا من إلقاء القبض عليه بعدما تمكن من الفرار لمدة، ويتعلق الأمر بمحمد بن حمو الطالب بمدرسة الكيسة والذي تمكن من العودة إلى فاس بعد هذه الأحداث، وقام رجال الشرطة باستنطاقه هو ومجموعة من المعتقلين، فانتزعت منهم اعترافا مفاده أنهم قاموا بعملهم ذاك بأمر من علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي الذين كانوا يعتبرون أهم قادة الحركة الوطنية،[1] والذين طلبوا منهم التوجه إلى الخميسات وتوجيه ضربة لسياسة الحماية، وتعبئة السكان على التظاهر ضد السلطات،[2] وبعد هذه الأحداث تم اعتقال علال الفاسي وثلاثة من أهم الزعماء الوطنيين.[3]

لقد تمت هذه الأحداث على عهد المراقب الفرنسي بوسي الذي كان من أكبر وأشهر أنصار السياسة البربرية، ومن رجال الكنيسة الكاثوليكية، ومن رعاة حركة التبشير وتركيز نفوذ الكنيسة في قبائل زمور،[4] لذلك عمل على استكمال مهمته الإجرامية بمحاكمة الوطنيين، وتحسبا لأي رد فعل محتمل عقب المحاكمات، فرضت مراقبة صارمة على الطرق المؤدية إلى كل من فاس ومكناس، خصوصا بعد السخط الذي أبداه السكان المغاربة اتجاه سلطات الحماية، والخوف والتوتر الذي بدأ ينتاب الجالية الفرنسية بالمدينة.[5]

لقد كانت انتفاضة الخميسات فرصة مكنت قبائل زمور من فضح مؤامرة التبشير النصراني، المدبر من طرف الكنيسة وحكام الاستعمار، حيث وصفها الشرايبي بالثورة الشعبية التي عبرت عن رد فعل مشرف لسكان الخميسات الذين أبوا إلا أن يقاوموا سياسة التنصير التي أرادت فرنسا تطبيقها بالمغرب، ونتيجة هذه الأحداث أصاب السلطات الفرنسية السعار من هول ما رأوا من إقدام المغاربة على انتهاك حرمة فرنسا الممثلة في رجال إدارتها المستظلين برايتها،[6] مما اضطر السلطة بالخميسات إلى إلغاء موسم القديسة.[7]

لقد عبر علال الفاسي بصراحة عن تبني الحزب الوطني لهذه الأحداث في إطار برنامج الدفاع عن الحريات الإنسانية وعن الدين، يقول الفاسي: " **ولم يكتف الحزب بهذا النضال عن الحريات الإنسانية**

---

[1]- العلمي (محمد)، **علال الفاسي** ...، م س، ص.78.

[2]- " *La gendarmerie de Fès arrête à la médina un des étudiants instigateurs de l'émeute de Khémisset* ", **le courrier du Maroc**, N°3192, 14 novembre 1937, p.2.

[3]- ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية**...، م س، ص.21.

[4]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات**...، **ج 5**، م س، ص.119.

[5]- « *Echo des événements de Khémisset* », **le courrier du Maroc**, N°3170, 24 octobre 193, p.1.

[6]- الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية** ...، م س، ص.72.

[7]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات**...، **ج 1**، م س، ص.457.

التي تحفظ للفرد والجماعة المغربية ملكها وحقها في الكلام والتشكي بل وجه عمله لتقرير الحرية الدينية التي حاولت السياسة البربرية غصبها من المغاربة"،[1] ويشير غلاب إلى هذا التبني، معتبرا أن هذه التظاهرات قام بها فرع الحزب الوطني بالخميسات، وأن إرسال الأربعة طلبة الذين هم من أصول زمورية، كان بقرار من الحزب.[2]

إذا كانت مدينة الخميسات احتجت على السلطات الاستعمارية، في موسم التنصير، ضدا على السياسة البربرية، وأن لافتات المظاهرات قد عبرت بشدة على ثوابت الأمة، المتمثلة في وحدة المغاربة والتمسك بالملك وبالديانة الإسلامية، كما عبرت عن مطالبها في الحرية والعيش الكريم، فإن جل المدن المغربية قد رفعت نفس المطالب، وأججت الصراع ضد الحماية الفرنسية، وتبقى فاس المعقل الرئيسي للزعماء السياسيين، والقلب النابض للحزبين الوطنيين، إذ عبرت بطرق مختلفة عن رفضها لسياسة الحماية في شخص نوجيس، ولم تمر سنة 1937 بسلام على السلطات الاستعمارية في كل المدن المغربية الكبرى.

ج- أحداث مدينة فاس (أكتوبر 1937)

كانت مدينة فاس في مغرب الحماية، تعتبر القلب النابض للحركة الوطنية المغربية، لكونها احتوت على نخبة سياسية حية من الشباب الوطني ومن العلماء الذين كانوا لا يخافون في الدفاع عن الحق والوطن من جبروت فرنسا المستعمرة، فقد كانت فاس بجامعتها القرويين وبثانوية مولاي ادريس معقلا لتخريج الزعماء السياسيين، ومصنع للوطنية، لذلك فقد انتبهت سلطات الحماية لذلك منذ العشرينات من القرن الماضي، وقد احتد التوتر بين "فاس" وقادة الحماية الفرنسية، منذ صدور الظهير البربري، حيث تصاعدت الاحتجاجات بشكل تدريجي وتطورت بفاس، بل كان لفاس يد في كل الاحتجاجات التي عمت المدن المغربية، خصوصا بعد 1936، وبالإضافة إلى ما ذكرناه من أسباب تقدم فاس وطنيا وريادتها، هو تواجد المقر المركزي للكتلة الوطنية بها، ومعظم قادتها من فاس وأبرزهم علال والوزاني، وبعد انشقاق الكتلة احتضنت مقري الحزب الوطني والحركة القومية الرئيسيين.

يذهب ريزيت شأنه شأن مؤرخي ووثائق الحزب الوطني إلى ربط كل الاحتجاجات التي مرت بها جل مناطق المغرب منذ 1936م، بتوجيه وتأطير من الحزب الوطني، يقول ريزيت: " **كما هو الأمر سنة 1936، ولكن انطلاقا من التجربة التي اكتسبها منذ ذلك الوقت، فإن الحزب الوطني، الذي اتضح له في يوليوز 1937 إخفاق مطالبه، قد أراد تدعيم هذه الأخيرة من طرف الرأي العام بهدف تحقيقها**"،[3]

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.213.

[2]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 1**، م س، ص.149.

[3]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية ...**، م س، ص.130.

وعلى العكس من ذلك يرى بوطالب أن هذه الأحداث كان من وراءها بالإضافة إلى الحزب الوطني، الحركة القومية، ويقول: "**عندما نتجاوز الأحداث إلى تحليلها واستخلاص عبرها يبدوا لنا أن الحزبين الوطنيين انتهيا مع مرور الأيام إلى مأزق حبستهما فيه سياسة الحماية المتصلبة.**".[1]

وبالرغم من أن التوتر عم جل المدن المغربية، فإنه كان بفاس أكثر حدة سنة 1937، حيث أقدم الجنرال نوجيس لأول مرة على تقسيم المدينة، ومحاصرة جامع القرويين، وفي تصريح له، أكد أن تصرفه هذا يحظى " **بدعم من الأحزاب الفرنسية التي عبرت عن إحساسها بالخطر، باستثناء الأحزاب اليسارية، فالكل أحس بالخطر وأيد الإجراء التعسفي للمقيم العام، وأكد الجنرال نوجيس على أنه لم يستعمل القوة والسلاح إلا مجبرا لتفادي اندلاع الاضطرابات في مجموع التراب المغربي.**"[2]

يذكر الوزاني أنه في يوم 31 أكتوبر قام الجنرال نوجيس بزيارة فاس قادما من باريس، وفي اجتماعه مع ممثلي الحرف، اطلق العنان للتهديد والوعيد، وأنه لن يتردد عن اتخاذ أشد التدابير صرامة، وبرر استعمال الأسلحة، لتلافي الثورة التي كانت تتهيأ للاندلاع بكل البلاد بعد شهر، مصرحا لهم بأن تلك الإجراءات تحظى بإجماع الاحزاب الفرنسية التي أدركت الخطر، وفي هذا الصدد يقول الوزاني: "...**ولا شك أنه _يقصد نوجيس_ قصد الحزب الاشتراكي وغيره من أحزاب اليسار.**".[3]

لقد اتخذ الجنرال نوجيس سياسة قمعية، شنتها أجهزة الشرطة والجيش، على كل المدن التي تصاعد فيها المد الجماهيري، ضد المصالح الاستعمارية، وكثف من الحملات، متخذا إجراءات متعددة تمثلت في القمع والاعتقال والنفي، هذه الأساليب التي كان الهدف منها الحد من انتشار الفكر الوطني، الذي بدأ ينمو وينتظم في كل ربوع الوطن، مدنا وبوادي، وما يوضح شراسة الهجوم في سنة 1937، هو اعتقال قيادة الحزبين الوطنيين ونفيها، معتقدا منه أنه بهذه الإجراءات سيقضي على كل التحركات التي تستهدف الحماية الفرنسية في عمقها.

يجمع المهتمون بتاريخ المغرب، إلى أن السبب وراء ذلك يرجع إلى، عدم قبول المغاربة بالذل والهوان، بعدما انتشر البؤس والفقر واستفحل بشكل عام، وبشكل خاص إلى عدم إيفاء السلطات بوعودها بتحقيق المطالب المستعجلة التي قدمتها كتلة العمل الوطني منذ 1936، وهو ما أشار إليه الحزب الوطني في ميثاقه لسنة 1937، حيث جاء فيه: "**ونظرا لكون الحماية لم تحقق ما وعدت به في كثير**

---

[1]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 1**، م س، ص.457.

[2]– Julien (Charles André), **Le Maroc face ...**, op. cit, p.187.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...**، **ج 5**، م س، ص.137.

من المناسبات من تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة."،[1] مما اضطر النخبة السياسية المغربية إلى الرد على ذلك في كل المناسبات المتاحة، وتأجيج الصراع، الذي أدى إلى أحداث كانت غالبيتها دامية.

وباعتبار فاس هي منبع النخبة التي تصنع القرارات التي تحرج الحماية الفرنسية وترد على دعايتها ضد المغرب وهويته الدينية ووحدته، فقد اتخذت مهرجان 13 أكتوبر لسنة 1937، مناسبة للرد على المظاهرة التبشيرية التي كانت تعتزم الإقامة العامة تنظيمها في الخميسات، وذلك بمناسبة الموسم السنوي للمولى ادريس، حيث قام المجتمعون بالضريح الادريسي، بأعمال توحي بيقظة الفاسيين، وكشف خطورة دسائس الحماية، يقول الفاسي: "...**وقام المجتمعون...بصلوات ترحم على أرواح الشهداء بمكناس والخميسات وبني يازغة وغيرها، وأعلن الكل أن مهمة الحركة الوطنية لم تعد مقاومة الطغيان الفرنسي والمطالبة بالحريات السياسية والاجتماعية فقط، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى مقاومة التهجمات الاجنبية على الاسلام وتجديد الدولة المغربية المستقلة التي اسسها المولى ادريس الاكبر**."[2].

كان موسم مولاي ادريس السنوي مناسبة للقيام بحملة دعائية، هدف منها الحزب الوطني الضغط والمطالبة بالحريات الأساسية، كما عمل على إثارة الحماس وتلهيب المشاعر، في المقابل أدلى الجنرال نوجيس بخطاب أثناء زيارته لمدينة زرهون بمناسبة الموسم الإدريسي عبر من خلاله على أن " **أفكاره وأفعاله هي أفكار وأفعال فرنسا العادلة، وإن الفرنسيين لم ينزلوا بأرض المغرب إلا ليحافظوا على النظام والسلم، إذ بغيرهما لا يستقيم الأمر، ولا يثمر عمل، وإن فرنسا عازمة على حفظهما من كل الغوائل والأسرار**".[3]

لقد كتبت La vigie marocaine في 7 شتنبر 1937 أنه " **قد ظهر تنظيم جنيني لكنه اتسع وانتشر بشكل قوي، لأن في كل أنحاء المغرب كانت كلمة تنظيم هي التي تدوي**"،[4] ولقد كان الجنرال نوجيس يعلم ذلك جيدا، وهذا ما جعله يكثف من حملاته القمعية، قصد التضييق على أنشطة الحزبين الوطنيين، معتبرا مدينة فاس مركز قيادة الحزبين، لذلك كان تركيزه عليها.

وبالموازاة مع موسم مولاي ادريس بفاس ارتأى الحزب الوطني عقد مؤتمره العام بالرباط، حضره ممثلو 20 فرعا،[5] وانعقد بمنزل الحاج احمد الشرقاوي، وترأسه علال الفاسي، وقد اعتبره غلاب مؤتمرا

---

[1]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...، ج 1**، م س، ص.431.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.214.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، *"لسنا بهمجيين ولكننا طلاب حق وحماة شعب"*، ذكره الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم، ج 1**، م س، ص.51.

[4]– Julien (Charles André), **Le Maroc ...**, op, cite, p.186.

[5]– الفروع التي حضرت هي: وجدة وتازة وبركان وفاس ومكناس ووزان وسيدي قاسم والغرب والقنيطرة وسلا والرباط والبيضاء ومراكش والجديدة واسفي والصويرة ومولاي بوشعيب ووادي زم وابي الجعد. ينظر القادري، **مذكراتي...، ج 1**، م س، ص.431.

استثنائيا،[1] ويذهب الفاسي إلى اعتبار هذا المؤتمر مهما للغاية، باعتباره تقرر في ظرفية خطيرة وصفها بالقول: " **لم يعد من الممكن لقيادة الحزب الوطني أن تكتفي بتوجيه العاملين المغاربة في مختلف النواحي، ولا أن تظل مكتوفة الأيدي إزاء الاعتقالات العديدة التي تصيب أنصار الحزب وأعضاءه في أقاصي المناطق المغربية، لذلك قررت اللجنة التنفيذية للحزب أن تعقد مؤتمرا خارقا للعادة لدراسة الموقف.**".[2]

لقد كان المؤتمر مناسبة لدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضع خطة للخروج من الأزمة التي فرضها الجنرال نوجيس، افتتح علال الفاسي المؤتمر بكلمة شرح فيها الحالة التي وصل إليها الاضطهاد الأجنبي في المغرب، وطلب من المؤتمرين دراسة القضية المغربية على ضوء الأحداث القائمة،[3] وبعدها تم الوقوف بضعة دقائق ترحما على شهداء مكناس، ووضع الشرقاوي تقريرا باسم الحزب بخصوص أحداث 1 و2 شتنبر بمكناس، ثم تناول الكلمة سعيد حجي عن فرع سلا في موضوع الحرية، ووضح بعد ذلك عمر بن عبد الجليل في عرض اقتصادي حالة البؤس التي أصابت الشعب المغربي، وبعده أكد البيضاوي محمد بن الحسن على روح التضحية، فتلى ذلك مناقشة عامة بخصوص الخطة الواجب اتخاذها لمواجهة الحماية الفرنسية، وانتهى المؤتمر بارسال برقيات احتجاج إلى سلطات باريس والرباط وإلى الاحزاب الفرنسية وإلى سفير الحزب بباريس بلافريج.[4]

تمخض عن هذا المؤتمر ميثاق وطني استنكر فيه المؤتمرون باسم الشعب المغربي جميع أنواع الإضطهادات المفجعة بمختلف المدن والقرى المغربية، ويحتجون على الأعمال الهمجية التي تمثل العصور المظلمة، ويطالبون بالإفراج عن المعتقلين وإعطاء تعويضات عاجلة لسائر المنكوبين وعائلاتهم عما غصب منهم، ويقررون مقاومة كل التدابير والمحاولات المراد منها تعطيل الصحف أو حجزها أو وضع رقابة عليها،ويطالبون للصحافة المغربية نفس الحقوق والضمانات التي تتمتع بها الصحافة الأجنبية بالمغرب، ويستنكرون عدم السماح بتأسيس الجمعيات، ويلتزمون بمقاومة كل تصرفات الإضطهاد، ويقررون أن كل تفاهم مع الحكومة لا يمكن أن يتم إلا بعد العدول عن خنق الحريات، وتنفيذ مطالب المغرب المستعجلة، ويعاهد المؤتمرون الله على تنفيذ هذا الميثاق ويعلنون استعدادهم لتقديم التضحية اللازمة لذلك[5].

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 1**، م س، ص.154.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.215.

[3]– المرجع نفسه، ص.215.

[4]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية في المغرب..**، م س، ص.131.

[5]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية** ...، م س، من ص.216. إلى ص.219.

يذكر القادري أن محمد اليزيدي قد حمل نص الميثاق الوطني إلى الإقامة العامة الفرنسية، فاستقبله "كايا" مدير ديوان الجنرال نوجيس، وما إن اطلع عليه حتى أبان عن غضبه، ويشرح لليزيدي الاخطار التي قد تترتب عليه، واقترح حذف بعض من فقراته، فأبلغه اليزيدي أن ذلك قرار الحزب، وأن كأس الوطنيين قد فاض.[1]

بعد هذا المؤتمر بسبعة أيام عملت السلطات الاستعمارية على الاتصال بعلال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، يقول الفاسي: "...**وفي العشرين من اكتوبر اتصل بي في فاس الكومندان كوجي باسم الإقامة العامة وحاكم الناحية الفاسية للبحث عن حل أخير للمشكلة، أو بعبارة صحيحة للتهديد بقرب الفاجعة، ولكنني رفضت أن اجتمع به إلا في مكتبه، فقبل ذلك واجتمعنا فعلا بمحضر أحد أعوان الإدارة عبد الجليل الوزاني...غير أنني لم أكن في جو يسمح لي بقبول أدنى ملاطفة أو تصنع، ولذلك فإن حديثي معه كان كله حديث الصرامة والغضب والاتهامات للإقامة العامة والحماية والاستنكار لأعمالها ضد الدين وضد الوطن والإنسانية.**".[2]

وفي نفس اليوم تم اللقاء بين كوجي والوزاني، ويحكي هذا الأخير أن اللقاء كان مطولا حول القضية الوطنية، وتناول خصيصا الحركة الوطنية بشقيها، مؤكدا على أن المسؤول الفرنسي كان في مهمة رسمية لاستطلاع آراء الوطنية لدى الحركة القومية والشق الحزبي من الحركة السياسية المغربية، ويقول في هذا الصدد: "**وقد فهمت أثناء الحديث أن مهمة الكومندان كوجي كانت حاسمة في الموقف الذي اعتزمت سلطات الحماية اتخاذه من الحركة الوطنية بشقيها بعدما حدث في المغرب من هيجان، واضطراب، واصطدام، فكأنها أرادت أن تتأكد من حقيقة وجلية الأمور قبل الاقدام على أية خطة خيرا كانت أوشرا، وربما كانت شرا.**".[3]

لقد توالت الأحداث بسرعة في المغرب فكان علم السلطات الاستعمارية، بأن جميع الخيوط تتجمع في فاس، وبعد أحداث الخميسات تقرر اعتقال قيادة الحزبين الوطنيين، يقول غلاب: "**أكدت الأخبار الرسمية أن الإقامة العامة اتخذت إجراءات الاعتقال على إثر حوادث الخميسات**"،[4] وعليه قام الجنرال نوجيس في 25 أكتوبر باعتقال علال الفاسي ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل وأحمد مكوار، الذين يعتبرون الرؤوس الأساسية للحزب الوطني،[5] كما أعلن حربا ضروسا على مدينة فاس، استعمل فيها جميع

---

[1]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...، ج 1**، م س، ص.434.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.218.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد...، ج 5**، م س، ص.121.

[4]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.155.

[5]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية في المغرب...**، م س، ص.132.

تقنيات الحرب، ولكن خاضها ضد سكان آمنين، أصدر تعاليمه للجيش لاقتحام المدينة حيا فحيا، وتطويق مساجدها التي كان يعلم أن الوطنيين سيجتمعون فيها للاحتجاج والانطلاق للتظاهر في الأزقة والشوارع.[1]

بعد هذه الإجراءات وتحسبا لأي رد فعل، قامت السلطات باستنفار قواتها وانتشرت بمختلف الطرق والممرات، في ذات الوقت الذي كان فيه الوطنيون يتحركون لتعبئة الرأي العام لتنظيم المظاهرات الاحتجاجية ردا على هذه الاعتقالات، وهكذا تحولت مدينة فاس إلى موجة صاخبة، حيث بدأت تشحذ الأسلحة وقام البعض بارتداء الكفن استعدادا للشهادة في الحرب المقدسة (الجهاد)"،[2] يقول علال الفاسي: " **وفي فاس عاصمة المغرب الفكرية ومقر المركز العام للحزب الوطني كان التظاهر على أشد ما يتصور، فصدرت أوامر القيادة العليا العسكرية للجنرال بلان حاكم الناحية باحتلال المدينة والدفاع عنها، فكان التصادم قويا بين الجيش والمتظاهرين**".[3]

لقد قامت قوات الأمن بالتعبئة في سرية تامة وانتشرت في مختلف الطرق والممرات وفي أبواب المدينة، كما أحكمت الحراسة التامة على المناطق الحيوية بالمدينة كمقر المجلس البلدي، وفي الصباح الموالي لاعتقال زعماء الحركة الوطنية دعا الوطنيون أصحاب الدكاكين بالمدينة العتيقة (القيسارية، دار الدباغة، الأفران) بإغلاق المحلات كتعبير عن الاحتجاج، كما توقفت الدراسة بمدرسة البنات والثانوية الإسلامية ومدرسة بنات الأعيان، في حين كانت الحركة عادية بفاس الجديد والطالعة بحكم التواجد المكثف لقوات الأمن.[4]

وأمام دعوة الوطنيين إلى استمرار إغلاق المحلات التجارية، فإن بعض التجار بالأسواق بدؤوا يتضايقون من ذلك، وبدؤوا يتوافدون على السلطات ويحتجون بشكل كبير، ويطالبونها بالتدخل لحمايتهم، كما أن السلطات المحلية بدورها كانت منشغلة بشأن التموين الذي بدأ يهدد أغلب أحياء المدينة بعد عملية الإغلاق المستمر، وأدرك ذلك حتى المتمردون الذين سمحوا للأسواق بالتموين في الصباح.[5]

كان الوطنيون في معظم احتجاجاتهم يتخذون المساجد مكانا للانطلاق منذ صدور الظهير البربري وانتشار حركة اللطيف، وبعد اعتقال قيادة الحزب الوطني، اجتمع الوطنيون بمسجد الرصيف والقرويين، وضربوا موعدا للقاء عند قنطرة "بين المدون" التي وصل إليها 1500 متظاهر، كانوا يرددون تلاوة اللطيف، "...**فانطلقت المظاهرة، التي كان في غالبيتها شبان من القرويين تجاه الصفارين، كزيرة،**

---

[1]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات ... شهادات ...، الجزء الأول**، م س، ص.463.

[2] – Taillar, (Fulbert), **Le nationalisme marocain**, Edition du Cerf, Paris, 1974, p.15.

[3]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س ، ص.220.

[4]– *« Emeutes des villes, Fès – Casablanca »*, **le courrier du Maroc**, N°3173, 28 octobre 1937, p.1.

[5]– *« La situation reste critique à Fès »*, **le courrier du Maroc**, N°3174, 28 octobre 1937, p.2.

ثم الصفا وعادت من جديد للقرويين، وخلال طواف الموكب كان الوطنيون يطلبون من التجار إغلاق الدكاكين، كما تخلل المظاهرة حوار صاخب دار بين ابراهيم الوزاني (أشد المعادين لفرنسا) وبين البلغيتي قاضي الرصيف، ولم تتوقف المظاهرة إلا بعد تهاطل الأمطار الغزيرة التي فرقتهم ضاربين موعدا في اليوم الموالي".[1]

عملت إدارة الاستعلامات السياسية على استدعاء محمد حسن الوزاني، بعدما استحضر إلى بيته عبد العزيز بن ادريس والهاشمي الفيلالي ليبلغهما تضامن الحركة القومية في السراء والضراء مع المعتقلين، ويقول في هذا الصدد: "**..ثم نظمت معهما خطة الاحتجاج بالتجمع في القرويين ظهرا لمدة يومين مع الخطابة في الجماهير على أساس خطيب منا وآخر منهم.**"،[2] وتواصلت سلسلة أحداث فاس في 27 أكتوبر 1937، وساعد توقف المطر في تزايد عدد المشاركين في المظاهرات، غير أن السلطات لجأت إلى مضاعفة التعزيزات العسكرية لتطويق الأحياء ومراقبة نشاط الحرفيين، وعند صلاة الظهر تجمع الوطنيون بمسجد القرويين والرصيف حيث استمعوا إلى خطب عبد العزيز العمراني بن ادريس والهاشمي الفيلالي وحسن بوعياد التي تدعو إلى التمرد والعصيان وتنتقد السياسة الفرنسية في المغرب، وبعد صلاة الظهر، انضم إليهم مندوبو التعاونيات وتوجه الموكب في مسيرة حاشدة من الرصيف إلى باب الكيسة، ولم يتم تسجيل أية مواجهات مع قوات الأمن، وانتهت المسيرة بكلمة ختامية تضرب الموعد في اليوم الموالي.[3]

طالت يد الإدارة الاستعمارية الخطيبين بن ادريس والهاشمي الفيلالي، واعتقلتهما، ولم يبق حسب الوزاني من الحزب الوطني إلا الأعضاء الثانويين،[4] ولم ينج الوزاني من قبضة الاعتقال إلا باللجوء إلى قنصل أجنبي، ودعا قائد المنطقة السكان إلى الهدوء ومنع التجار من إغلاق الدكاكين وذلك بفرض غرامة تقدر ب 100 فرنك، وفرضت السلطات الاستعمارية حصارا عسكريا على فاس، تحسبا لأي رد فعل، كان هو الأول من نوعه من حيث الشدة والصرامة منذ إقامة الحماية، وكان ذلك يوم 28 أكتوبر.[5]

لقد جففت سلطات الحماية المواقع التي يتجمع فيها الوطنيون، وفي صباح اليوم الموالي، قامت باحتلال المعقل الرئيسي للوطنيين بالنواعريين واعتقال بعض الوطنيين وتم احتجاز ومصادرة أعداد كبيرة من الجرائد، والوثائق والمراسلات وسلمت للمفوض بالمحاكم الشريفة وكانت للمرة الأولى التي دخلت فيها

---

[1]– « *Emeutes des villes, Fès – Casablanca* », **le courrier du Maroc**, N°3173, 26 octobre 1937, p.1.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد..، ج 5**، م س، ص.128.

[3]– « *La situation reste critique à Fès* », **le courrier du Maroc**, N°3174, 28 octobre 1937, p.2.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة..، ج 5**، م س، ص.128.

[5]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية...**، م س، ص.132.

القوات الفرنسية المدينة منذ سنة 1912،[1] كما تم اقتحام المقر المحلي لجريدة محمد حسن الوزاني عمل الشعب، الواقع بدار بنجلون وألقوا القبض على العديد من الأشخاص تم اقتيادهم إلى محكمة الباشا، وفي خضم هذه التطورات حل وفد من أعيان المدينة يتكون من العلماء، وأعضاء المجلس البلدي وأعضاء الغرف لدى الجنرال بلان Blanc حاكم ناحية فاس للاحتجاج على الحالة المتدهورة التي آلت إليها المدينة، وفي خطوة منه لإظهار التحسن التدريجي للاستقرار بالمدينة قام الجنرال بلان Blanc بجولة استطلاعية بأحيائها في الوقت الذي تم مضاعفة عسكرة المدينة.[2]

وفي نفس اليوم تم إجراء تفتيشات لدى حسن بوعياد والإخوان السبتي بفاس ومحمد اليزيدي بالرباط، حيث زعمت بالحصول على وثيقة سرية تحمل مشروعا لحكومة ثورية مكونة من علال الفاسي ملكا ومحمد اليزيدي صدرا أعظما، وفي المالية أحمد مكوار، ثم بلافريج سفيرا ومحمد بناني (اعتقل يوم 27 أكتوبر) حاجبا، ومحمد كوهن ممونا، وابراهيم الوزاني في الديوان.[3]

يذكر الوزاني أن الشهيد محمد القري كان مراقبا في اليوم الثالث من انطلاق المظاهرات، وهو من أخطب رجال الحركة القومية، وأنه لم يستسلم ولا يبالي بالمراقبة الشديدة قصد اعتقاله، وأن الحراس كانوا يراقبون كل المناطق التي يمكن أن يكون فيها، بما في ذلك بيت الوزاني، الذي كان يتواجد به، وكان القري هو خطيب ذلك اليوم في مظاهرة القرويين، وبالرغم من الحصار المضروب فقد خرج متنكرا بسلهام أسود لصاحبه علال الهواري، وبنظارات سوداء كبيرة، مع العلم أن الشهيد القري كان معروفا بلباسه الصوفي الأبيض، ووصل إلى القرويين وأدى المهمة، فكانت تلك آخر مهمة له في صفوف الحركة الوطنية إلى جانب الشعب، حيث اعتقل وعذب بكلميمة، ومات شهيدا تحت التعذيب.[4]

وفي مساء نفس اليوم أي 29 أكتوبر امتدت أيادي العدوان الاستعماري إلى أحد ابرز قيادات النخبة السياسية المغربية الذي بقي خارج أسوار السجن، وهو محمد حسن الوزاني، يقول هذا الأخير: "**...كنت في بيتي مع أعضاء الحركة القومية، فطرق الباب مقدم الحومة المدعو محمد ولد جوهرة، فلما تقابلت معه قال لي إن الباشا يريد رؤيتي، فدخلت لأستعد للسجن، وأوصيت ذوي وودعتهم كما ودعت رفقائي، وبمجرد ما خرجت من البيت أبصرت على مسافة قريبة منه جماعة من الجند الخيالة وهم**

[1]– Julien (Charles André), **Le Maroc ...**, op. cit. p.186.

[2]– *« La conspiration nationale à Fès »,* **Le courrier du Maroc**, N°3176, 30 octobre 1937, p.2.

[3]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية..**، م س، ص.133.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج 5**، م س، ص.134.

يحملون السلاح، فلما مررت أمامهم أحاطوا بي، واتجهوا بي نحو محكمة الباشا، حيث قابلني الكمندان كوجي بمكتبه، ثم وجهني إلى دهليز تحت الأرض...فوجدت بعض الوطنيين ومعتقلين وغيرهم."[1]

لقد تبين للسلطات الاستعمارية التي كانت تنوي التفرقة بين حزبي الحركة الوطنية، مدى التماسك وتجنيب الخلاف الذي كان بينهما، كما كان الوزاني قد أكده أمام المسؤولين الفرنسيين بقوله: "**لا خلاف بيننا، وقضيتنا واحدة نسمو بها فوق كل اعتبار، وسأقود مظاهرة الاحتجاج إلى أن يطلق سراح المعتقلين**".[2]

ظن الجنرال نوجيس أنه انتقم من الوطنية المغربية وقضى عليها، حيث أعلن للصحفيين يوم 31 أكتوبر 1937 أنه" لن يغض الطرف أبدا عن أعمال الوطنيين"، وقال :" **إني أعلم جيدا الآن أن لي تأييد جميع الأحزاب الفرنسية التي أدركت مقدار الخطر، والتي رأت شيئا فشيئا أن برنامج الثورة قاد في شهر واحد (باسم الحزب الوطني) إلى إثارة البلاد كلها من أقصاها إلى أقصاها، ولكي نقضي على خطط الوطنيين كان واجبا أن نستعمل متى لزم قوة جيشنا، إن هذه قضية سلامة عامة، إذن فقد قمنا بواجبنا واستعملنا القوة وسنستمر في استعمالها**".[3]

لقد أزعجت فاس السلطات الاستعمارية منذ وطأة الفرنسيين أقدامهم أرض الوطن، فمنها تنطلق الشرارة، وإليها ترجع خيوط نيران الاحتجاجات المندلعة في كل ربوع الوطن، وبالهجوم على فاس، واعتقال قادة الحركة الوطنية، كان لزاما أن تشتعل موجة من الاحتجاجات كردة فعل على ذلك في كل المدن المغربية، وأن تخلف مأساة كبيرة، ومواقف متعددة.

د- انعكاسات أحداث فاس على المدن المغربية

لقد خلف اعتقال الأعضاء البارزين من القيادة السياسة للحركة الوطنية بشقيها موجة من الاحتجاجات في كل المدن المغربية، يقول القادري: "**ما علم مسؤولو الفروع الحزبية بإلقاء القبض على علال وصحبه، حتى قامت المظاهرات في كثير من الجهات، في فاس والرباط وسلا والقنيطرة ووجدة ومراكش والدار البيضاء وغيرها.**"،[4] مما اضطر الإقامة العامة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات، قصد تخويف المغاربة من الاستمرار في الاحتجاجات، وبالرغم من ذلك فقد انضمت المدن والبوادي المغربية إلى حركة الاحتجاج الشعبي بفاس.

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، صص.134-135.

[2]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 1**، م س، ص.472.

[3]- الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية ...**، م س، ص.221.

[4]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة..، ج 1**، م س، ص.435.

كانت مدينة سلا من المدن السباقة لاحتضان الاحتجاج ضدا على سياسة الحماية منذ العقد الأول بعد الحماية ضد ضريبة الكياب، وكانت سباقة كذلك في خلق حركة اللطيف والتظاهر ضد الظهير البربري، لذلك فسلا كانت دائما في طليعة المدن المناضلة من أجل الحرية والاستقلال، وما إن بلغ خبر اعتقال قيادة الحزب الوطني في اكتوبر 1937، حتى هاجت المدينة، وقرر وطنيوها عقد تجمع في المسجد الأعظم، أعقبه مظاهرات استدعيت لها جميع الطبقات الشعبية، احتجاجا وتضامنا مع المعتقلين، بل ساهم مناضلو الحزب بسلا في عقد اجتماع بالرباط من أجل التهيئ للتظاهر.[1]

لقد اتخذت الحركة القومية بسلا موقفا وطنيا أصيلا ضد اعتقال قادة الحزب الوطني، ويذكر القادري أن الحاج أحمد معنينو جاء إليه بأمر من محمد حسن الوزاني يخبره تضامن الحركة القومية مع الحزب الوطني في محنته، فتم الاتفاق بينهما على تنسيق العمل، واتخاذ مواقف مشتركة، والمشاركة في التجمع المزمع إقامته بالمسجد الأعظم، وتقرر في الاجتماع إنجاحه عن طريق العمل على الدعاية له في الأسواق، كما تقرر الدعوة إلى إغلاق الدكاكين احتجاجا على الاعتقال الجبان، وبعدما بدأ تفعيل الخطة بالدعاية تم إلقاء القبض على محمد البقالي ومحمد بن المكي القادري، وتم الحكم عليهما بشهر سجنا.[2]

استمرت الاحتجاجات والمظاهرات في سلا ثلاثة أيام، ابتداء من يوم 27 أكتوبر، إذ انضاف إلى المعتقلين أبو بكر القادري عند انتهائه من خطاب بالمسجد الأعظم، حرض فيه الناس على الاحتجاج ضد الاعتقال والمطالبة بالحريات العامة: حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات وحرية الصحافة وحرية النقابة وحرية التظلم، فخرجت مظاهرة في اتجاه دار الباشا احتجاجا على ذلك، وتم اعتقال السيد البشير بايحيا الذي نظم قصيدة، يشكو فيها الله المفر من استبداد السلطات الاستعمارية.[3]

لقد قامت سلطات الحماية بسلا بالتضييق على المظاهرات فاستمرت الاعتقالات، والقمع، إذ اعتقل خطيبي مظاهرات 29 اكتوبر السيدان محمد العزوزي، والشاب عبد السلام بن سعيد، ويذكر القادري إلى أن الحاج أحمد معنينو لم يحضر التجمع بالمسجد، كما تقرر في اجتماع الحزبين، حيث كان من المقررين، وأن سعيد حجي توارى للخلف ولم يخطب.[4]

لم تتأخر الرباط عن الاحتجاج فكانت في الموعد، فبعد ما وصل خبر الاعتقال والاحتجاجات في المدن، اجتمع أبو بكر القادري بأحمد الشرقاوي، وعبد اللطيف العتابي والمعطي الشرقاوي، فكانت تحركاتهم بعد ذهاب القادري إلى سلا ناجحة، فقامت الرباط بواجبها التضامني، وتعرضت احتجاجاتهم

---

[1]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة..، ج 1**، م س، ص.436.

[2]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة..، ج 1**، م س، ص.436.

[3]- المرجع نفسه، صص.436-437.

[4]- المرجع نفسه، صص.436-438.

للمنع والاعتقال، فاعتقل منهم إضافة إلى المنظمين للاحتجاج، الحاج المهدي الزبدي ورودياس ادريس والمختار وعبد النبي البنيوري ومحمد بنموسى ومحمد عليوة وغيرهم.[1]

وقد أشارت جريدة Le courrier du Maroc إلى أن الرباط شهدت مواجهات واضطرابات عنيفة على غرار ما عرفته المدن المغربية حيث نظمت مظاهرتين، الأولى اصطدمت مع قوات الشرطة وتفرقت بعد مواجهات قصيرة، والثانية توجهت نحو مقبرة شالة إلا أن قوات الأمن أجبرتها على التفريق بعد التدخل والقيام باعتقالات بالجملة، إلا أن المتظاهرين هجموا على رجال المخزن والشرطة عند اقتياد السجناء، الأمر الذي دفعها لإطلاق النار والقيام باعتقالات وملاحقات أخرى.[2]

اتخذت سلطات الحماية اجراءات احتياطية في الرباط، إذ عملت على نشر قواتها بكل شوارع المدينة كما قامت بتتبع أثر المتظاهرين ومنعت الخطب بالمساجد، وقام الباشا بإصدار أحكام في حق محمد بن عبد السلام لحلو صاحب الخطبة المحرضة بالمسجد الكبير، وحسن الناصري وولد حماد عليوة ب18 شهرا سجنا بعد قيامهما بالتظاهر وإلقاء خطب حماسية، وتوقفت المظاهرات بعدما أصبحت القوات تجوب شوارع المدينة وتترصد التحركات وتتبع أثر المتمردين والمخالفين لأوامرها، نذكر منهم ميلود بن صلاح الذي حكم عليه بثلاثة أيام لرفضه أوامر القوات.[3]

استجابت مدينة القنيطرة هي الأخرى لنداء التضامن والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، إذ عمل فرع الحزب الوطني على الدعوة لمظاهرة يوم 27 أكتوبر شاركت فيها المدينة بحذافيرها بقيادة مندوب الحزب السيد محمد الديوري، وقع فيها الاصطدام العنيف مع قوات الامن، خلف الكثير من الموتى والجرحى،[4] يقول الفاسي في هذا الصدد: "**ووقع اصطدام عنيف في القنيطرة يوم 27 أكتوبر أثناء التظاهر بين الوطنيين والبوليس أدى إلى موت 14 شخصا وجرح عشرات من المغاربة، وقد اعتقل رئيس مكتب الفرع بالقنيطرة صديقنا السيد محمد الديوري وحكم عليه بالسجن سنتين، ووقع بعد ذلك إضراب عنيف وتظاهر مستمر، كما وقع نسف لم يعرف أصحابه لمستودع السلاح بالمدينة قدر بخسائر فادحة.**".[5]

وقد عرفت مدينة الدار البيضاء هي الأخرى موجة من الاضطرابات نتيجة اعتقال الفاسي وزملائه في القيادة، وبالرغم من الأجواء الممطرة، فقد عبر الوطنيون عن سخطهم واحتجاجهم، فأقفلت المحلات

---

[1]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة..، ج 1**، م س، ص.436.

[2]– *« la conspiration nationale, événement des villes »*, **Le courrier du Maroc**, N°3176, 30 octobre 1937, p.1.

[3] – *« Rabat, Nouvelles arrestations et commanditions »*, **le courrier du Maroc**, N°3177 ;31 octobre1937, p.1.

[4]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة..، ج 1**، م س، ص.440.

[5]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...، م س**، ص.220.

التجارية بالمدينة، وتجمع المواطنون بمسجد الشلوح بشكل كبير جدا، لقد كانت أجهزة أمن السلطات الاستعمارية على أتم الاستعداد لارتكاب جرائم أخرى في حق المتظاهرين، وذلك بتركيز أجهزة الأمن بالمناطق الحيوية بالمدينة، كساحة باب مراكش، وشارع أسفي.[1]

لقد تمت الدعوة إلى التظاهر من طرف أحد الزعماء السياسيين بالبيضاء، بعد انتهاء الصلاة، احتجاجا على الاعتقالات التي طالت المناضلين وأفراد من عامة الشعب على السواء، لقد ألهبت كلمته الحماس في المواطنين الذين لبوا النداء، وخرج الكل إلى شارع إيهلير Ihler، أمام المسجد وكونوا مظاهرة كبيرة باتجاه ساحة فرنسا، عملت قوات الاستعمار على ملاحقة المتظاهرين الذين تفرقوا عبر أزقة المدينة، وبعدها تجمع المئات قرب المقبرة الإسرائيلية بشارع كرانتز Krantz ، ولاحقتهم قوات الشرطة والحرس إلى مكان التجمهر، وتدخلت في حقهم تدخلا قويا نتج عنه وقوع اصطدام عنيف، استعملت فيه قوات الأمن الرصاص، لتفريقهم واعتقلت عددا من المواطنين من بينهم محمد بن داود الملقب بالفقيه التاغي، التي أدخلته السجن بدار المخازني بمعية الآخرين، في حين سجلت ست إصابات في صفوف قوات الأمن ولم يستتب الأمن إلا بعد الخامسة مساء عقب الحملة التمشيطية الواسعة التي قامت بها قوات الأمن بالمدينة العتيقة.[2]

أما المنطقة الخليفية فقد عبرت هي الأخرى عن التضامن مع النخبة السياسية المغربية بالمنطقة السلطانية، فقد احتج حزب الإصلاح الوطني على الاضطهادات التي تعرض لها الحزب الوطني في الجنوب، وعلى اعتقال علال الفاسي في اكتوبر 1937، وخرجت مظاهرات كبرى بتطوان، وأرسل المتظاهرون برقيات احتجاج إلى الجنرال فرانكو والسنيور موسوليني، واستقبل بيكبيدير المندوب السامي في تطوان وفدا عن المتظاهرين.[3]

كما عملت النخبة السياسية بإرسال برقية احتجاج إلى الجنرال نوجيس بطل أحداث 1937 تدعوه فيها إلى التخلي عن سياسة التصلب والانفعال التي توحي بها الأوساط الاستعمارية، وإلى إطلاق سراح المعتقلين، وتنفيذ برنامج الإصلاحات المغربية، كما أعربت البرقية عن التضامن الكامل مع المواطنين بالمنطقة التي تستعمرها فرنسا.[4]

---

[1]– *« Les manifestations nationaux, les événements des villes »*, **le courrier du Maroc**, N°35773, 26 octobre 1937, p.3.

[2]– *« Les événements des villes »*, **le courrier du Maroc**, N°3173 op.cit. p2.

[3]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة...، ج 1**، م س، ص.190.

[4]– نفس المرجع السابق.

وفي هذا الصدد يقول القادري: " **وبمجرد ما ألقي القبض على أعضاء الحزب الوطني ومناصريهم من رجال الحركة القومية، قامت مظاهرات بالمنطقة الخليفية سواء بتطوان أو العرائش أو غيرهما، خطب فيها كل من الأستاذ عبد الخالق الطريس والشيخ محمد المكي الناصري وغيرهما**"،[1] لقد تعددت الاشكال الاحتجاجية من اجتماعات تضامنية بالمساجد، وإقفال المتاجر، والاحتجاج عن طريق البرقيات لدى المسؤولين الفرنسيين والاسبان، كما أن الصحافة الوطنية بالشمال قامت بالواجب الوطني، إذ كانت تشهر بالعمل الإجرامي للسلطات الاستعمارية الفرنسية، معلنة التضامن مع وطنيي الجنوب.[2]

لقد أعطت احتجاجات المدن المغربية لسنة 1937 دروسا في المقاومة والصمود، من أجل الحرية وتحقيق المطالب، بل ساهمت في تجذير الوعي لدى المغاربة، بالرغم من أنها كبدت المغاربة خسائر كثيرة في الارواح والحريات.

ه- نتائج أحداث المدن المغربية

كان لانتفاضة المدن المغربية لسنة 1937م نتائج خطيرة، فقد أدى التدخل العنيف للسلطات الاستعمارية في المظاهرات، واستعمال الرصاص الحي، الى استشهاد العديد من الوطنيين، وبالرغم من أن المصادر لا تسعفنا في معرفة العد الحقيقي للقتلى في هذه الاحداث، فإن جل المذكرات كانت تشير إلى وجود موتى، نتيجة تدخل الجيش الاستعماري، فإن الفاسي علال أشار إلى 14 قتيلا في القنيطرة وحدها.

وبالإضافة إلى التقتيل الذي مارسته قوات السلطات الاستعمارية في حق شعب أبى إلا أن يستمتع بالحرية وبمطالب مشروعة، فقد عملت السلطات عبر قادتها المحليين بكل المدن على فرض الحصار وتجريم قيادة الحزب الوطني، وفي رسالة موجهة إلى باشا سلا من الإدارة الاستعمارية المركزية بالرباط، تخبره بأخذ جميع الاحتياطات، اللازمة وإعلام الأهالي بان زعماء حزب علال الفاسي هم المسؤولين عن ما يحدث،[3] وإطلاق يد الاعتقال في صفوف المخالفين.

يذكر الوزاني أن الإحصاءات الرسمية نشرت أن عدد المعتقلين بلغ 444 حكم عليهم بالسجن، منهم 33 لمدة سنة، و6 لمدة سنة ونصف، و45 لمدة سنتين، والباقون لممدد مختلفة، ولم يبرأ أحد،[4] هذا في فاس وحدها، وهذه الاحصائيات لا تشير إلى المنفيين، ولا شك أنها كانت احصائيات أولية لأنها أخذت تاريخ 31 أكتوبر، مما يؤكد أن العدد مرتفع بكثير عما أشار إليه الوزاني.

---

[1]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي...، ج 1**، م س، صص.444-445.

[2]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي...، ج 1**، م س، ص.445.

[3]- المرجع نفسه، ص.435.

[4]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...، ج 5**، م س، ص.137.

أما عبد الكريم غلاب فقد أشار إلى أن عدد المعتقلين وصل 50000 معتقل، وذلك بقوله في صدد حديثه عن أحداث 1937: "**وأسفرت هذه الحوادث عن اعتقال نحو خمسة آلاف من المواطنين في كل المدن. وعن شن حملة من الإرهاب والاضطهاد والقمع والتعذيب في مختلف المحتشدات الصحراوية والسجون التي غصت بالمعتقلين.**"[1]

لقد كان المقصود من التعامل الصارم لسلطات الحماية هو التخلص من التجربة الحزبية بالمغرب التي بدأت تزعج الحماية الفرنسية، لذلك كان من أهدافها شلها من مضمونها الكفاحي عبر اعتقال قيادتها السياسية، لذلك عملت على اعتقال علال الفاسي، عمر بن عبد الجليل وأحمد مكوار ومحمد اليزيدي ومحمد حسن الوزاني باعتبارهم المسؤولين الرئيسيين عن الاضطرابات فكان هذا الإعتقال ضربة قوية للأحزاب السياسية بالمنطقة السلطانية.[2]

يتبين قصد الحماية الفرنسية في القضاء على الحركة الوطنية بقرارات الابعاد التي اتخذت في حق القيادة، فعلال الفاسي اتخذ في شأنه قرار النفي من البلاد، وحملته طائرة في 3 نونبر 1937 إلى الغابون وبقي تحت الحراسة فيها تسع سنوات،[3] وهم ما كان يعلمه الفاسي ورفاقه، مما استوجب الاستمرار في الدفاع عن القضية الوطنية يقول الفاسي:" **لقد فكر الجنرال نوكيس في كل شئ، ولكنه لم يفكر أبدا أن منفى الغابون سيكون مجالا للقيام بحركة تحريرية لفائدة البلاد ولقد بعثني لهذا المنفى القصري، وهو لا يعتقد إلا أنه قد دفعني على الأقل إلى أمد طويل، ولم يخطر بباله أبدا أنني سأتيح لنفسي الفرصة التي أطالب فيها بالحق، وأعمل لوطني في وقت اشتدت فيه وطأته القاسية على الوطنيين، وحال بينهم وبين أي عمل علني في سبيل البلاد**".[4]

عملت الادارة الفرنسية بالمغرب كذلك على نفي محمد اليزيدي وعمر ابن عبد الجليل وأحمد مكوار ومحمد بن الحسن الوزاني إلى الصحراء، كما ألقت القبض على عدد من أطر الحزب الوطني والحركة القومية في مختلف المدن المغربية التي قامت بها مظاهرات واحتجاجات واعتقالات واسعة النطاق، وأصدرت أحكاما في منتهى القسوة على الوطنيين وامتلأت السجون بالأحرار الوطنيين من شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها وتوتر الجو بين الوطنيين والسلطات الاستعمارية، وحصلت القطيعة بين الجانبين وركدت الحالة بعد الهيجان، وظن الفرنسيون أنهم قضوا على الحركة الوطنية بسجنهم لمناضلي الحزب الوطني.[5]

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة...، ج 1**، م س، ص.158.

[2]– Le tourneau (Roger), **Histoire du Maroc ...**, op.cit., p.207.

[3]– العلمي(محمد)، **علال الفاسي ...**، م س، ص 79.

[4]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية ...**، م س، ص.232.

[5]– القادري (أبوبكر)، **سعيد حجي ...**، م س، ص 125.

يقول غلاب: " **نقل زعماء الحزب الاربعة إلى قصر السوق لبضعة أيام ثم سيق علا الفاسي إلى سان لوي ثم الكابون بإفريقيا الاستوائية حيث قضى تسع سنوات في المنفى ونفي عمر بن عبد الجليل إلى اغبالو نكردوس ثم إلى تنجداد ثم إلى إيتزر. والأستاذ اليزيدي إلى أنيف ثم إلى أسول ثم إلى واويزغت، والسيد أحمد مكوار إلى أسول، ونفي الاستاذ الوزاني إلى أسا ثم إلى إيتزر.**".[1]

كان لتطور الأحداث وخطورتها بالمغرب، أن أثارت اهتمام الحكومة الفرنسية والأوساط السياسية والعسكرية الذين عبروا عن تعاطفهم وتأييدهم للإجراءات التي اتخذها المقيم العام الجنرال نوجيس من أجل ردع المتمردين، ففي مقال نشره أحد مراسلي "Paris – midi" بفاس على لسان الجنرال نوجيس قائلا:" **إن سرعة تحركنا قد قوضت المؤامرة، فقد نادينا على القوات التي ستظل مرابطة بالمدينة وقتا طويلا إلى حين معاقبة المتمردين،لقد عزمت على أن أقضي على كل الاضطرابات في المغرب، لسنا هنا لممارسة السياسة،والحكومة الفرنسية تثني على ما أقوم به وهي تدعم عملي**".[2]

لم تكتف السلطات الاستعمارية بالقتل والاعتقال والنفي في صفوف الوطنيين، بل عملت على تعذيب السجناء حتى الموت، فبالإضافة إلى الجلد فقد لجأ جلادو السجون خصوصا في كلميمة إلى تجويع وتعرية وتعطيش السجناء كآلية للتعذيب، يقول غلاب: "**وكان العذاب يبلغ أشده للذين كانوا معروفين بأنهم أساتذة وطلبة ووصلت إلى مركز التعذيب قائمة بقادة الحركة طلب فيها حاكم ناحية فاس تعذيب أصحاب الأسماء التي وردت فيها حتى الموت ولذلك ضرب الكثير منهم حتى مات بعضهم وأشرف الآخرون على الموت.**".[3]

لقد كان التعامل قاسيا، إذ أعطيت الأوامر للحراس بإطلاق العنان للسب والشتم والإهانة والتحقير، وقد أشار الوزاني إلى أن التعذيب بلغ أشده بضرب مواضع حساسة كالصدر، والعنق والبطن والرأس،[4] وهو ما أكده غلاب، "**فقد ضرب أحدهم بسوط على عينيه حتى سالت دما وشجت رؤوس الكثير منهم وسلخت جلودهم ولحومهم وكسرت أطراف بعضهم من شدة الضرب والتعذيب وتركت عاهات دائمة في أجسامهم،... وقد اشتدت الحمى بالكثيرين وغاب وعيهم فكانوا ينبذون...دون علاج ولا أكل ولا ماء إلى أن يعود وعيهم فيعادون للعمل.**"[5]

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..، ج 1**، م س، ص.158.

[2] – *« Les troubles marocains vus de paris !, le gouvernement approuve entièrement l'attitude énergique du général »,* **Le courrier du Maroc**, N° 3179,2 nov. 1937, p.1.

[3]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..، ج 1**، م س، ص.159.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.152.

[5]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..، ج 1**، م س، ص.159.

لقد بلغ التعذيب أشده في المنافي والسجون، إلى درجة ملء أفواه المعتقلين بالتراب ووضع العصى على حلوقهم قصد خنقهم،[1] وقد أد التعذيب إلى استشهاد الأستاذ القري في سجن كلميمة يقول أحدهم: " **هذا وأنت عليم بأننا كنا في الصحراء في قرية كلميمة وأن القوم هناك عذبونا عذابا أليما، ومكروا بنا مكرا لم يكن يتصوره أحد حتى توفي أحدنا شهيد العذاب والضرب المستمر**."،[2] ولم تعد الإدارة الاستعمارية النظر في التعامل مع السجناء إلا بعد هذا الاستشهاد، يقول غلاب: " **يظهر أن استشهاد الاستاذ القري رحمه الله كان باعثا للادارة على أن تعيد النظر في عملية التعذيب، فقد عرض المعتقلون على طبيب عسكري يوم 14 ديسمبر**."[3].

وبالاضافة إلى ذلك فقد عملت سلطات الحماية على التضييق على العمل السياسي والصحفي، فقد أصدرت قرارا وزاريا قضى بحل الحزب الوطني لتحقيق المطالب الذي لم يكن إلا تأسيسا جديدا لكتلة العمل الوطني،[4] وهكذا منعت الصحف الوطنية سواء منها المكتوبة بالعربية أو الفرنسية ومنها على وجه الخصوص من الصدور، "العمل الشعبي" و "الأطلس". أما "عمل الشعب" فقد توقفت عن الصدور بعد اعتقال مديرها، و"الدفاع" تم توقيفها.[5]

لقد تم تنفيذ العمليات الاستعمارية بالمدن المغربية سنة 1937 بمنتهى الدقة والصرامة، وقد أشار إلى ذلك تقرير أرسله وزير الخارجية الفرنسي إلى وزير المستعمرات، في صدد تنفيذ الجريمة على فاس بالقول: "**إن الجنرال نوجيس قد أحكم عمليته العسكرية على فاس ورتبها بعناية ودقة جعلتنا نتذكر عمليات غزو المغرب التي قمنا بها بنجاح في الماضي**."[6].

إذا كانت أحداث المغرب لسنة 1937 قد خلفت خسائر كبيرة في الأرواح والحريات، فقد كانت نقطة مشعة في تاريخ المغرب، إذ أبان المغاربة عن روح المواطنة والتضامن فيما بينهم، فقد عمت حركة التضامن الشعبي جل المدن والبوادي، مما عجل بتبلور وعي وطني يقر بأن لا إصلاح في إطار دولة الاستعمار، وإذا كانت الشروط قد عملت عملها، في تأجيل الإفصاح به، فإن جل مواقف النخبة السياسية المغربية بعد ذلك كانت تفيد في ذلك الاتجاه. إذن فما هي المواقف التي عبرت عنها النخبة السياسية بعد هذه الإجراءات المتخذة من طرف الحماية الفرنسية؟.

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..**، **ج 1**، م س، ص.160.

[2]- الوزاني (محمد حسن)،)، **مذكرات...**، **ج 5**، م س، ص.150.

[3]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..**، **ج 1**، م س، ص.160.

[4]- ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية...**، م س، ص.132.

[5]- المرجع نفسه، ص.134.

[6]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 1**، م س، ص.462.

ثالثا: النخبة السياسية المغربية والعوامل المساهمة في الانتقال إلى المطالبة بالاستقلال.

1- موقف النخبة السياسية المغربية من الحرب العالمية الثانية

أ- موقف السلطان من الحرب العالمية الثانية

عملت فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية، على تطويق المغرب بمجموعة من الظهائر و القرارات المقيمية، استعدادا للحرب، وتحسبا لأي طارئ وكان أهم تلك الظهائر ظهير 13 شتنبر 1938، الذي يبسط كيفية تنظيم البلاد في حالة حرب إذ يعطي للسلطان الحق في مصادرة الأشخاص والأمتعة والأموال ويطلق يد الإقامة العامة لحيازة كل المؤسسات الصناعية والتجارية، و استغلالها في المجهود الحربي[1].

وبالرغم من الظروف التي كان يعيشها الشعب المغربي، فقد كان للحرب العالمية الثانية التي اندلعت في نهاية سنة 1939 دور مهم في دفع عجلة التاريخ إلى الأمام، فكانت فرصة لا تعوض مكنت السلطان محمد بن يوسف من إخراج المغرب من عزلته الدولية كدولة ذات سيادة ومكنته شخصيا من البروز كرئيس دولة قادر على إسماع صوت شعبه والتذكير بوجود دولة المغرب على مرأى ومسمع من العالم،[2] بعدما كان طيلة الفترة السابقة في الظل، يعمل على توقيع الظهائر فحسب.

وبمجرد اندلاع الحرب أكد السلطان حسا تاريخيا كبيرا، إذ استشعر نهاية الاستعمار المباشر، ونحى منحى الحركة الوطنية ونخبتها السياسية، حيث أضحى ملهمها في التعبير عن المواقف، بعدما تأكدت من عدم القدرة على قيادة الجماهير بدون "رمز"، فاختارت السلطان،[3] فأصدر رسالة إلى الشعب المغربي يحثه على الوقوف إلى جانب فرنسا، كما أنه بعث ببرقية إلى رئيس جمهورية فرنسا يعبر له فيها عن الوقوف بجانبه.

وما إن وصلت أنباء اندلاع الحرب حتى بادر السلطان محمد بن يوسف إلى بعث الرسالة إلى الأمة المغربية دعا فيها رعاياه إلى المشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا وذلك في 18 رجب 1358، الموافق

---

[1]- العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني...**، م س، ص.209.

[2]- الازمي (أحمد)، *"نضال محمد الخامس و الحركة الوطنية مابين 1939-1947"*، **ندوة محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة كانابرانت، الرباط، الطبعة الأولى، 2007، ص.61.

[3]- بوزويتة (سمير)، *"الملك محمد الخامس ورهان الاستقلال"*، **ندوة محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحري، مطبعة كانابرانت، الرباط، الطبعة الأولى، 2007، ص.84.

3 شتنبر 1939 وقرئت هذه الرسالة في جميع مساجد البلاد،[1] وكان ذلك اليوم هو اليوم الذي أعلنت فيه فرنسا وإنجترا الحرب على ألمانيا، مما يؤكد أن السلطان لم يأخذ أي وقت للتفكير في الاختيار، إذ أن اختياره فرنسا كان مسبقا.

لقد اختار السلطان الوقوف إلى جانب فرنسا ودعا في رسالته "النبيلة"، جميع مكونات الشعب، خاصة منهم الأشراف والأعيان والعلماء، إلى الوقوف إلى جانب فرنسا مذكرا بما قامت به من مجهودات اتجاه المغرب، فذكر عمل فرنسا على استتباب الأمن، ومعللا سبب دعم فرنسا في الحرب،[2] كما أنه استعمل سلطته الدينية في تبرير مكافأة فرنسا، مستشهدا بقوله (ص)، "**من أسدى إليكم معروفا فكافئوا، فإن لم تقدروا فادعوا له، و إن المؤمن إذ عاهد وفى.**".[3]

لقد عمل السلطان على ربط مصير المغرب بمصير فرنسا، وكان شبه متأكد من النصر لهذا التحالف المتين يقول: "**...وهذه فرنسا الصديقة التي لم تنال جهدا في المحافظة على السلم، قد أخذت اليوم أهبتها للدفاع عن شرفها وشرفنا وعن مجدها ومجدنا، أو عن مستقبلها ومستقبلنا جميعا، فيجب علينا أن نقوم بواجبنا محافظة العهد المتين، ولا يحافظ على العهود إلا عباد الله المؤمنين.**

ولنقم بشرف عصرنا المجيد وتاريخنا الزاهر ومبادئ ديننا الزكي الطاهر، يتعين علينا اليوم أن نؤدي واجب الشكر للدولة الفرنساوية اعترافا بما أسدته إلينا من إحسان وأن من يخل بذلك الواجب الأكيد يخرج بذلك عن سنن أسلافنا الأماجد، ويخالف أوامر الباري سبحانه، وقد أمر الله تعالى أن نكون من الشاكرين ونفر من حزب الجاحدين. فمن هذا اليوم اتقدت فيه نيران الحرب والعدوان وإلى اليوم الذي يرجع فيه أعداؤنا بالذل و الخسران. يتعين لنا أن نبذل لها الإعانة الكاملة ونعضدها بكل ما لدينا من الوسائل غير محاسبين ولا باخلين، فقد كنا معاهدين لفرنسا ومشاركيها في ساعة الرخاء، ومن الإنصاف أن نشاركها اليوم في ساعة الشدة والبأساء حتى يكلل النصر أعمالها، ويزهر سرور النجاح أيامها والله ولي النصر والتوفيق السلام.".[4]

---

[1]– النجار (أحمد)، *"المغرب بجانب فرنسا في الرخاء و الشدة"*، **جريدة التقدم**، عدد34، السنة الثانية، 11 شتنبر 1939، ص.1.

[2]– *"الرسالة السلطانية النبيلة إلى الشعب المغربي"*، **الجريدة الرسمية**، عدد 1403، 15 شتنبر 1939، ص.1674.

[3]– المرجع نفسه، ص.1675.

[4]– المرجع نفسه، ص.1675. ينظر كذلك: *" الرسالة السلطانية النبيلة إلى الشعب المغربي التريه"*، **جريدة السعادة**، 4745، 6 شتنبر 1939، ص.1. وكذلك النجار (أحمد)، *" المغرب يتضامن مع فرنسا، جلالة الملك يعلن ذلك للشعب"*، **جريدة التقدم**، عدد 28، 11 شتنبر 1939، ص.1.

وفي وصف لموقف السلطان محمد بن يوسف من الحرب العالمية الثانية يقول الحسن الثاني "... **وقف والدي وقفة صادقة إلى جانب فرنسا ودون أن يكون وقع عليه أي ضغط...**"،[1] لا شك أن الظروف التي كان يمر منها المغرب من قمع للأحزاب السياسية ومنع الحريات، بل ضغط فرنسا على النخبة السياسية من أجل تجميد المعارضة، هي ما دفع إبنه لهذا التبرير، إلا أن موقف السلطان لا يحتاج إلى تبرير، لأنه عبر عن الأسباب التي كانت وراء اتخاذه هذا الموقف ودعوة رعاياه لتبنيه، وقد جاء ذلك في بداية رسالته إل الشعب، كما سبق ذكره.

ويبدو أن السلطان جنب كل الحسابات الضيقة، المتمثلة في الظرفية العصيبة التي كانت تمر منها العلاقات بين الجنرال نوجيس والنخبة السياسية المغربية، والتي كانت تدين سياسة فرنسا بالمغرب، وإنما فضل أن يعطي فرنسا قبل أن يأخذ منها بالمقابل، مراهنا على أن تضامنه وتضحيات بلاده بجانب الحلفاء لتعزيز قيم الخير والسلام، وهو ثمن ما ينبغي أن يجنيه المغرب بعد نهاية الحرب من تغيير مصيره إلى أخر أفضل وأمثل، وبذلك أدخل المغرب في شبكة علاقات جديدة، من باب ساحة الحرب العالمية الثانية، والتي أعطته موقعه كشريك كامل متميز عن فرنسا.[2]

كما عمل السلطان على بعث برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يطمئنه فيها، ومما جاء فيها: "..**في هذه الساعة العصيبة التي يجتازها العالم نرغب أن نعرب من جديد لسعادتكم عن شعور الولاء لفرنسا التي يخالج معنا رجال المخزن وجميع رعاياه، وأننا سنكون بجانبها من صميم قلوبنا وسنقدم لها دون قيد أتم وسائل مؤازرتنا.**".[3]

لقد تلقى رئيس الجمهورية الفرنسية "ألبير لوبران" برقية السلطان بسرور، إذ تركت في نفسه أثر خاص خصوصا في تلك الساعات العصيبة، ومما جاء في رده عن برقية السلطان، "...**وإني أشكر جلالتكم على ما كررته باسمها وباسم المخزن الشريف من تأكيد ولاء رعاياها واخلاصهم الوطيد نحو فرنسا، وأن المغرب يمكن أن يعتمد من جهته على مساعدتها التامة.**".[4]

يذهب علال الفاسي إلى أن موقف السلطان كان له الأثر الفعال في توجيه السياسة الوطنية في وقت الحرب، ومؤكدا أنه أظهر رغبته الأكيدة في أن يظهر المغرب مظهر الحليف الوفي، وأنه لم يرد أن

---

[1] – S.M.Hassan II, **le défi**, édition Albin Michel, Paris, 1976, p.29.

[2] – بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات ..شهادات ..ووجوه، ج 2**، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1993، ص.21.

[3] – *"برقية من صاحب الجلالة الشريفة السلطان سيدي محمد إلى فخامة رئيس الجمهورية الفرنسوية"*، **الجريدة الرسمية**، عدد 1403، 15 شتنبر 1939، ص.1675.

[4] – المرجع نفسه.

يكون الجيش المغربي مجرد جيش مقاتل في جيش الخصوم، بل أحب أن يعتبر المغرب كدولة مقاتلة من أجل مقاومة العنصرية واضطهاد الشعوب، حتى يتسنى له أن يطالب باسم هذا المبدأ بعد الحرب.[1]

فيما يذهب العلوي اعتبار ذلك الموقف السلطاني الغير المشروط، كان بمثابة فرض نوعية جديدة من التعامل على فرنسا، إذا ما وعت الظرف الجديد، مآله أن يحرر السلطان مما كان يفرضه عليه المقيم العام، كما أن الحرب شكلت فرصة ذهبية فتحت أمام السلطان منفذا ينفذ منه إلى بعض ما كانت معاهدة الحماية في بندها الخامس قد حرمته منه، وهو سلطته في الشؤون الخارجية[2].

ويضيف أن موقف المغرب المساند لفرنسا في الحرب كانت تمليه اعتبارات شتى، أولها أن المغرب كان مستعمرا من طرف فرنسا كما هو معلوم، ومن ثم فهو مكره لا بطل كما أنه كان يريد أن يظهر بمظهر المقاوم للعنصرية والاضطهاد، على أن هذه المشاركة خلقت بالبلاد أوضاعا جعلت السلطان يغتنم فرصة الحرب، ليظهر كرئيس دولة يملك زمام أموره، و يملك قرار إعلان الحرب.[3]

وعندما كانت فرنسا في وضعية الدولة المنهزمة في يونيو 1940، عبر السلطان عن الاستمرار في موقف الدعم والمساندة لفرنسا، وحافظ على تعهده لها،[4] خاصة بعدما جاء الجنرال يستعطفه كي يستغل الفرصة من أجل تحرير المغرب من السيطرة الفرنسية، وطلب منه سنده من أجل الحيلولة دون رد فعل المغاربة، فأجاب محمد الخامس بقوله:" **ليس من شيمنا طعن الجرحى بالخناجر، إننا لا نخون لا الأصدقاء ولا القضايا التي مات من أجلها أبناؤنا**".[5]

كل ذلك يؤكد الموقف الثابت للسلطان من الحرب العالمية الثانية، وفي هذا الصدد يقول بوطالب: "...**حتى عندما انهزمت فرنسا، لقد وقف السلطان موقف الشهامة والنبل عندما حضر إلى القصر الملكي في ذلك اليوم موريزي (Morizé) الشخصية الفرنسية الثانية بعد المقيم العام وكان يشغل منصب الوزير المعتمد بالإقامة العامة، وينوب عن المقيم العام في غيابه ليبلغ جلالته خبر الهزيمة الفرنسية وهو يبكي، فكان جواب جلالته: "إننا أصدقاء فرنسا، كنا أصدقاءها في أيام قوتها، ونحن ما**

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م.س،ص.265.

[2]– العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني...**م س، ص.212.

[3]– المرجع نفسه، ص.213.

[4]– كرطيط (عبدالرزاق)، *"المحطات التاريخية لمحمد الخامس الوطنية"*، **ندوة محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحري، مطبعة كانابرانت، الرباط، الطبعة الأولى، 2007، ص.106.

[5] – Alaoui (A), **Le Maroc du traité de Fès a la libération (1912-1956)**, édition la porte, Rabat, 1944, p.80.

نزال أصدقاءها وهي تواجه محنتها ومصيبتها، والمغاربة لا يخونون عهود الصداقة، فلتكن فرنسا مرتاحة مطمئنة من جهة المغرب."[1]

كما أنه أكد للجنرال نوجيس، مواقفه النبيلة اتجاه فرنسا، وأظهر مواقف صارمة ضد الاسبانيين، واحتج على طرد الجنرال فرانكو سنة 1940 لجميع مديري الإدارات الأجنبية وكذلك المندوب السامي بالمدينة، وقوى احتجاجه بمظلة الوحدة الترابية للمملكة المغربية،[2] كما رفض تطبيق الإجراءات المضادة للساميين تجاه اليهود المغاربة، وهي إجراءات أملتها حكومة فيشي،[3] كما امتنع السلطان عن استقبال أعضاء لجنة الهدنة الفرنسية الألمانية والتي فرضت على حكومة فيشي وجود لجنة هدنة ألمانية إيطالية بالمغرب للسهر على تنفيذ بنود المعاهدة.[4]

يذهب عبد الله الجراري إلى أن فرنسا عندما وقعت الهدنة مع ألمانيا اتجهت إلى الضغط على الخطباء والمحدثين ليقوموا بمحاضرات عبر الأثير للتقليل من قوة المحور ووقع الهزيمة، والإشادة بأمجاد فرنسا، فخطب الوزراء والقضاة، وفي هذا الصدد يذكر أنه لم يجد بدا من إعفائه من ذلك لتهيئ موضوع لم يكن مرتقبا لدى المسؤولين وأذنابهم من دعاة الفكرة، فألقى محاضرة موضوعها، الزكاة ومفعولها في الإسلام،[5] وإذا كان المغاربة قد استقبلوا انهزام فرنسا دون أن يخلقوا لها متاعب تذكر لأنهم كانوا في حيرة شديدة ولا يعرفون بماذا ستنتهي هذه الحرب،[6] فإن ذلك لم يمنع من كون بعضهم كان يتمنى انتصار ألمانيا، ويرى في ذلك طريقا نحو التحرر من حماية فرنسا،[7] بل هناك من المغاربة من تظاهر سرورا بهزيمتها، خصوصا في المنطقة الشمالية، وهو ما سنتطرق له في موقف نخبة الشمال من الحرب.

وتجدر الاشارة إلى أنه مباشرة بعد انطلاق الحرب العالمية، وبعد الرسالة السلطانية إلى المغاربة انطلقت عملية التجنيد وجمع الحشود لمساعدة فرنسا، ووجهت إلى جبهات القتال سنة 1939، جنود المستعمرات الذين كانوا يشكلون ثلث جيشها[8]، علما من أن فرنسا كانت على علم بصلابة الإنسان

---

[1]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 2**، م س، ص.25.

[2]– بوزويتة (سمير)، *"الملك محمد الخامس ورهان الاستقلال"...*، م س، ص.85.

[3]– الازمي(أحمد)، *"نضال محمد الخامس و الحركة الوطنية مابين 1939–1947..."*، م س، ص.62.

[4]– أصراف (روبير)، **محمد الخامس واليهود المغاربة**، 1997، ص.218. نقلا عن بوزويتة (سمير)، *"الملك محمد الخامس ورهان الاستقلال"...*، م س، ص.85.

[5]– الجراري (عبد الله)، **شذرات تاريخية...**، م.س، ص.120.

[6]– العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول...**، م.س، ص.214.

[7]– CH (A Julien), **Le Maroc face aux**..., op cit, p.189.

[8]– زيادي (أحمد)، **الوطنية في النثر المغربي...**، م.س، ص.381.

المغربي في المواجهة والحرب منذ الحرب العالمية الاولى،[1] وقد ساهم المتطوعون في تطعيم الجيش الفرنسي إذ شارك المغرب بعشرة فيالق بلغ عدد جنودها تسعين ألفا.[2]

وقد اندهش الفرنسيون من تضحيات المغاربة، وعبر المقيم العام الجنرال نوجيس في خطاب حول تضحيات المغاربة ووقوفهم مع فرنسا بجنودهم وأموالهم وشعورهم الصادق وعطفهم الشديد على ما أصابها من محن بقوله: " **إن الشعب المغربي بما فطر عليه من ذكاء و سلامة السليقة ونبل الشعور قد أدرك الحالة كما هي وما تردد في موقفه قط. التف بحركة إجماعية حول جلالة سلطانه المعظم وإمامه المبجل، وحافظ على ثقته الكاملة بفرنسا وولائه التام لحكومتها ولن نغالي مهما أبدينا من ود وامتنان لأصدقائنا المغاربة الذين بدا وفاؤهم لنا في السراء والضراء**"،[3] كما قال الجنرال فيكان في حق الوحدات المغربية" **إن أثاركم المجيدة دليل مطلق على إخلاصكم وتفانيكم في التضحية، إنني أتوجه بالشكر لكم جميعا من أعماق قلبي، وأعبر لكم عن ثقتي بكم**".[4]

وبالرغم من الموقف الذي اتخذه سلطان البلاد باعلان الحرب على ألمانيا والوقوف إلى جانب فرنسا في السراء والضراء، فإنه لم يمنع النخبة السياسية المغربية من اتخاذ مواقف مغايرة لموقف السلطان، خصوصا في المنطقة الشمالية، التي كانت مستعمرة من طرف اسبانيا، ويمكن اعتبار الحزب الوطني هو الحزب الوحيد الذي اتخذ موقفا رسميا ينسجم مع موقف السلطان، بالرغم من الاختلاف الطفيف في صفوفه، أما الحركة القومية، التي اتخذت موقفا رسميا من الحرب، باسم المثقفين، تضامنت فيه مع فرنسا، فإن زعيمها لم يظهر إلا موقفا من موقف الحزب الوطني.

ب- موقف الحزب الوطني من الحرب العالمية الثانية

كان وطنيو الحزب الوطني الذين بقوا خارج السجن، والذين استوفوا مدة سجنهم، في حيرة من أمرهم، إزاء الظروف الجديدة عشية الحرب العالمية الثانية، وبعد اجتماعات مطولة حسب القادري، اهتدت اللجنة التنفيذية المؤقتة، وباستشارة مع الطائفة وبعض المناضلين المتواجدين خارج الوطن (بلافريج)، إلى اتخاذ موقف التضامن مع فرنسا، يقول القادري: "**وأثناء اجتماعاتنا المتوالية عرض علينا السعيد حجي**

---

[1]– متزكي (نوال)،" *موقف السلطان مولاي يوسف من إرسال مغاربة إلى جانب فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى*"، ضمن **ندوة الحماية والمقاومة المغربية على عهد السلطان مولاي يوسف**، جامعة مولاي علي الشريف، أعمال الدورة الثانية عشرة، منشورات وزارة الثقافة دار المناهل، الرباط، 2005، ص.107.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة و جهاد...، ج 6**، م.س، ص.59.

[3]– النجار (أحمد)، " *تقدير حكومة الحماية للمغرب وما تكنه نواياها لمستقبله*"، **جريدة التقدم**، عدد51، السنة الثالثة، 5 غشت 1940، ص.1.

[4] – « *le générale weygand remercie les légionnaires du Maroc pour leur discipline et leur ardent désir de servir* », **Le courrier du Maroc**, N^0 4462, 3 juillet 1941, p.1.

رسالة شخصية كان بعث بها إلى بلافريج لما تعكر الجو الدولي، يقترح عليه فيها مايراه واجبا إزاء الظروف، وبعد أن درسنا الرسالة المذكورة واطلعنا على جواب بلافريج بالموافقة على تلك الاقتراحات، اتفقنا على إعلان تصريح يعبر عن رأينا الوطني في الظروف التي جدت، وهي ظروف نذر الحرب فحرر التصريح وعدل.".[1]

ومما جاء في التصريح الذي ألقي أمام الجنرال نوجيس: " **نتشرف بأن نحيط سعادتكم علما بان الوطنيين الذين يرغبون في العمل على إصلاح شؤون هذه البلاد يتابعون في هذه الظروف العصيبة الحرجة بكل اهتمام تطورات الأزمة الدولية وما يمكن أن يسفر عنه من انقلابات يجب أن يكون المغرب و فرنسا متحدين في درئها... لذلك نرى أن نعلن عن استعدادنا التام للتعاون الذي يعمل له المخلصون... تعاونا نزيها صادقا تسنده الثقة المتبادلة مع سعادة ممثل فرنسا لتدعيم الجبهة الفرنسية... لصد أي انقلاب من شأنه أن يمس الكيان المغربي والمصالح الفرنسية".**[2]

يذكر أبو بكر القادري في كتابه أن التصريح كان الهدف منه هو: رفض طغيان الدكتاتورية الألمانية الهتليرية التي أصبحت تهدد القيم الإنسانية المتمثلة في الحرية، وحماية الحركة الوطنية من المؤامرات التي كانت تحاك ضدها من طرف بعض من أرادوا بقاءها منكمشة ببقاء المعتقلين في السجن، وفسح المجال أمام الجنة التنفيذية المؤقتة للقيام بتحركاتها، والعمل على تحرير المعتقلين والمنفيين من الوطنيين، والمطالبة بتحقيق المطالب التي بقيت عالقة منذ ما قبل دخولهم السجن، وكان الهدف الاخير المسطر هو التعاون المادي والمعنوي لمواجهة الاخطار التي قد يتعرض لها المغرب من طرف الطغيان النازي.[3]

لقد أشارت جريدة المغرب إلى أن الحرب سجلت موقفا تراجعيا لأعضاء الحزب الذين تحرروا من السجون أو الذين لم تطلهم أيادي السلطات، وعقد بعض أفراد الخلية السرية للحزب اجتماعا كونوا فيه لجنة تنفيذية مؤقتة تتكون من محمد الغازي و أحمد الشرقاوي وسعيد حجي وأبو بكر القادري، "**وقرر هؤلاء عدم التقيد بنصوص الميثاق الوطني الذي يمنع كل حوار أو تفاهم مع حكومة الحماية إلا بعد العدول عن خنق الحريات والاضطهاد وتنفيذ المطالب المستعجلة، وفتحوا قنوات الحوار مع سلطات الحماية**".[4].

---

[1]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة..**، **ج 1**، م س، ص.475.

[2]– "سعادة *المقيم العام يقتل وفدا من الوطنيين*"، **جريدة المغرب**، عدد225، 29 غشت 1939، ص.1.

[3]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة..**، **ج 1**، م س، صص.476-477.

[4]– " *سعادة المقيم العام يقتبل وفدا من الوطنيين*"، **جريدة المغرب**، عدد 225، 29 غشت 1939، ص.1.

ويضيف حجي أن أعضاء النخبة الوطنية المتبقين فضلوا الانضمام إلى جانب إدارة الحماية، اقتفاء بأثر سلطانهم فقد قام أعضاء الحزب الوطني، وهم محمد الغازي و أحمد الشرقاوي وأبو بكر القادري بإصدار بيان[1] يعلنون فيه عن فتح عهد جديد بين إدارة الحماية والنخبة الوطنية، ويقرون بانضمامهم إلى جانب الحلفاء في القضية التي يناضلون من أجلها، واستمرت الاتصالات بين النخبة الوطنية والسلطات الفرنسية، واتجهت صحيفة المغرب إلى تحرير مقالات تمجد فيها " العهد الجديد ، وسارت على درب تأييد الحلفاء".[2]

ولا ندري أن هذا الموقف الذي اتخذته القيادة المؤقتة للحزب الوطني، هو موقف مستقل أم نابع من الخوف والتهديد من طرف السلطات الفرنسية، وإن ما يثير الشك في ذلك هو ما أشار إليه بوطالب من أن زعماء الحزب الوطني بمراكش قد تعرضوا للاعتقال نتيجة تشبثهم أمام ممثل الحماية الفرنسية بمطالبهم كشرط للتضامن.[3]

وقد أورد بوطالب ما كتبه عبد الله إبراهيم في هذا الصدد: "**لقد استدعانا الباشا الكلاوي أنا ومحمد الملاخ، وعبد القادر حسن، ليبلغنا قرار الجنرال الفرنسي حاكم مراكش العسكري أنه نظرا لكون الحرب على الأبواب، ولأن مقاليد المغرب ستنتقل كلها إلى سلطات الجيش الفرنسي، فمن غير الممكن أن تستمر أية معارضة وطنية مغربية، أو يبقى غير أصدقاء فرنسا والفرنسيين، وأن المطلوب من وطنيي**

---

[1]– نص البيان : اجتمعت اللجنة التنفيذية المؤقتة، المخول لها من الهيأة العليا المتركبة من الأربعة والخمسون والمنفردة حق النظر في الموقف وتقرير الخطة المناسبة له، وبعد أن درست الموقف الحالي من جميع وجوهه، سواء من ناحية الحالة الدولية العالمة، أصدرت البيان التالي:

نظرا لكون الخطة العامة للحزب، مبنية على مطالبة الحكومة بما فيه مصلحة البلاد والتفاهم معها على ذلك، والتعاون النزيه كلما أظهرت استعدادها، ونظرا لكون خطة الميثاق المؤرخ في 13 أكتوبر 1937 في فصله السابع، إنما كانت خاصة بالظروف المبينة في نص الميثاق المذكور، ونظرا كون الظروف الدولية العالمية متحرجة وقد يستهدف المغرب معها لأخطار جسيمة لا قبل له بها، وبحيث أن ذلك يوجب إعادة النظر في الخطة العامة المبدئية للحزب الذي جرى عمله عليها قبل صدور الميثاق المذكور، وهي مطالبة الحكومة بما فيه مصلحة البلاد والتفاهم معها على ذلك، والتعاون النزيه معها كلما أظهرت استعدادها.

وكتب بتاريخ 14 يوليوز 1939 تم التوقيعات (الحسن بن محمد –يوسف بن تاشفين –يعقوب المنصور –أبو عدنان) وهي الأسماء الرمزية للموقعين أعضاء اللجنة التنفيذية المؤقتة وهم أبو بكر القادري – محمد غازي –أحمد الشرقاوي –سعيد حجي. أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة..، ج 1**، م س، ص.479–480.

[2]– حجي (سعيد)، *" لقد قال المغرب كلمته"* ، **جريدة المغرب**، عدد 233، 6 شتنبر 1939، ص.1.

[3]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...، ج 2**، م س، ص.28.

مراكش التعجيل باتخاذ موقف مكتوب وعلني واضح يلتزم فيه الوطنيون بإيقاف العمل السياسي وبانضمامهم غير المشروط لفرنسا".[1]

يشير القادري إلى استغراب إدارة الاستعلامات العامة من استقبال الإقامة العامة، بعد طلب اللقاء من طرف اللجنة التنفيذية المؤقتة، ومؤكدا أنه بذلك تم إفساد خطتها الرامية إلى المؤامرة على الحركة الوطنية، والتي تم تدبيرها، وبدأت في تطبيقها بإلقاء القبض على قيادة الحزب بمراكش،[2] إلا أن بوطالب يشير إلى أن حيثيات اعتقال عبد الله ابراهيم وزملاؤه، تنبئ أن السبب هو تشبثهم بخطة الحزب وميثاقه، ومعللا ذلك بقول عبد الله إبراهيم: "...**وبعد أن أجبنا بأننا ننتظر من الحماية الفرنسية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للحركة الوطنية باستئناف نشاطها، وسن سياسة إصلاحية على أساس المطالب الوطنية المستعجلة ألقي بنا في سجن أبي المهاريس حيث بقينا إلى ما بعد الهزيمة الفرنسية وتوقيع صك الهدنة.**".[3]

من خلال ما سبق يتبين أن الموقف من الحرب العالمية الثانية لم يكن موقفا منسجما داخل الحزب الوطني، وذلك راجع إلى الانحلال التنظيمي الذي كان يعانيه، بعد الضربة القاضية التي تلقاها في الأحداث الإصطدامية بينه وبين الإقامة العامة بقيادة الجنرال نوجيس منذ 1937، إذ تعرضت جل قيادته للنفي.

إلا أن هذا الموقف سيستقيم بعد اندلاع الحرب، وذلك بعد أن أخذ السلطان موقف إعلان الحرب على ألمانيا، إذ زكى الحزب موقف السلطان وأيد فكرة مساعدة فرنسا بل أكثر من ذلك كان يقوم بالدعاية للانخراط في الواجب المقدس نحو الوطن وهو ما أشار إليه أحد قادة الحزب الوطني ومدير جريدة المغرب سعيد حجي حين قال: "...**بالأمس قال المغرب كلمته، فأعلن المتبوع الأعظم لرعاياه في جميع الأنحاء أن المغرب بجانب فرنسا التي أخذت أهميتها للدفاع عن شرفها وشرفنا و مستقبلها و مستقبلنا جميعا**".

(...) إن كل شيئ يجب أن يتجه لنصرة المصلحة العليا للأمتين المغربية والإفرنسية ويحفظ كيان بلادنا المهدد بشتى الأخطار، هذا الشعور الذي يقود أبناء المغرب المخلصين إلى العمل في جو من التعاون النزيه والثقة المتبادلة لأداء واجب مقدس نحو الوطن".[4]

---

[1]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 2**، م س، ص.28.

[2]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة..**، **ج 1**، م س، ص.475.

[3]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 2**، م س، ص.29.

[4]- حجي (سعيد)، *" لقد قال المغرب كلمته"*، **جريدة المغرب**، عدد 233، السنة الثالثة، 6 شتنبر 1939، ص.1.

وبالرغم من أن موقف علال الفاسي كان متأخرا، لأنه كان منفيا في الكابون، فقد عبر عنه في كتابه الحركات الاستقلالية، وحاول أن يربط بين موقف اللجنة التنفيذية المؤقتة وموقف السلطان بالرغم من أنهما كان متباعدين واحد قبل الحرب والآخر بعد انطلاقها، وأشار إلى توجه وفد من الحزب الوطني إلى المقيم العام نوجيس معلنا تضامن الوطنيين مع السلطان، وبحثهم عن الاستفادة من ظروف الحرب لمصلحة المغرب، ويقول علال الفاسي" **إن الحزب الوطني أبى إلا ان يعرب مرة أخرى عن حسن نواياه، فأرسل وفدا للمقيم العام يعلن له تضامن الوطنيين المغاربة مع جلالة السلطان في عدم وقوع أي شيء يمس مصلحة النصر في الحرب القائمة ويذكر المقيم العام بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة النصر نفسه**".[1]

ولقد بين الفاسي الدور الفعال لموقف السلطان في توجيه موقف الحزب وتوحيده، كما أن قادة الحزب بالخارج حاولت العمل على الاستفادة من انتصار الألمان في الشطر الأول من الحرب، إذ توجه بلافريج إلى برلين، فلم يلق استعدادا منهم في ذلك، كما أن الاتصالات التي قام بها فرع الحزب بباريس بالألمانيين لم تعط أية نتيجة، وعن ذلك يقول علال الفاسي: "**ولقد حاول الألمان أن يجدوا في رجال الحزب الوطني مساعدا لهم على عملهم فلم يظفروا بأحد، ووالوا الدعاية المباشرة بقرب عهد الظفر الألماني الذي يفسح المجال لنيل المغرب نظاما أكثر حرية وعدلا، فلم يغر الوطنيين ذلك، ولا أثر في نفوسهم، وقد استطاع الوطنيون أن يكشفوا نوايا الألمان ويعرفوا حقيقة مراميهم، واستطاع الحزب بباريس وغيرها من المدن الأوربية أن يتعرفوا بالحقيقة على وجهها، ويطلعوا الزعماء عليها، وهي أن ألمانيا لا تريد إلا تشييد إمبراطورية مبنية على التفوق الجنسي الآري.**".[2]

وقد أضاف الفاسي في نفس السياق أنه أجرى اجتماعات مطولة في برازافيل، بدعوة من السلطات الاستعمارية، قصد المداولة في الشؤون السياسية للمغرب والشمال الإفريقي، فأكد لممثل الحماية الفرنسية استعداده التام للعمل مع رجال الحزب الوطني لتحرير المغرب من الضغط النازي، متعاونا في ذلك مع فرنسا الحرة، لكنه هذا التعاون الذي عرضه الفاسي كان مشروطا باعلان الجنرال ديغول استقلال المغرب، ويشير الفاسي إلى أن ممثل الحماية بعث ببرقية لحكومة فرنسا جاء فيها: "**تفاوضت مع الأستاذ علال الفاسي، وهو يقبل التعاون مع فرنسا الحرة على تحرير شمال افريقيا من ضغط المحور بشرط الاعتراف باستقلال المغرب، والسيد علال صريح ويتكلم في استقامة ووضوح، ويتمتع زيادة على نفوذه في المغرب بثقة كبيرة من زعماء العرب.**".[3]

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...، م س**، ص.227.

[2]– المرجع نفسه، ص.228.

[3]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...، م س**، صص.235-236.

وبذلك يكون الحزب الوطني قد اتخذ موقف التضامن مع فرنسا ودول الحلفاء بشكل صريح، خصوصا عندما قرر السلطان سيدي محمد بن يوسف اعلان الحرب على ألمانيا، بل عملت جريدة المغرب على الدعاية لنصرة فرنسا، بل ربطت مصير المغرب بدول الحلفاء وهو ما قاله سعيد حجي في إحدى مقالاته بعد بداية الحرب بأسبوعين حيث اعتبر أن "**المغرب جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي قد ربط مصيره بالدول الدمقراطية وهيأ نفسه لكل تضحية...فالانسانية تشاهد حربا جديدة خطرها مشترك على مجموعة من الامم الأرضية فلذا كان من الضروري أن يكون دفاع هذا الخطر مشترك.**".[1]

لقد عمل قادة الحزب الوطني إلى الدعاية لنصرة دول الحلفاء وتوضيح الأبعاد التي ترمي إليها ألمانيا، كإنشاء امبراطورية عنصرية، مستهينين بمخاطر الحرب، بل مشجعين الناس، بتجاوز المخاطر التي تهون أمام المهمة العظيمة يقول حجي: "**إن أخطار الحرب جمة ولكن النفوس إذا دخلت الحرب وهي تدافع عن مستقبلها وعن شرفها، آمنت بالفوز واستهانت بالمصاعب، وتلقت كل شدة بعزيمة وثبات، فيسير الجندي إلى ساحة الوغى لا يرى إلا راية الظفر، فالحرب التي تخوض الإنسانية اليوم غمارها حرب على طغيان أراد الاستيلاء على العالم، وتكوين إمبراطورية واسعة الأطراف عديدة المماليك لن نرضى مطلقا أن نكون من جملة عبيدها.**".[2]

إذا كان موقف الحزب الوطني قد توضح بعد إعلان السلطان الحرب على دول المحور، وانسجمت القيادة السابقة في شخص علال الفاسي مع موقف اللجنة التنفيذية المؤقتة بالرغم من انقلابها على ميثاق 13 اكتوبر 1937، فما هو موقف الحركة القومية.

ج- موقف الحركة القومية من الحرب العالمية الثانية

لقد عمل نوجيس على شل الحركة القومية، باعتقال قادتها، خصوصا زعيمها المنظر محمد حسن الوزاني، لذلك لم تصدر موقفا من الحرب العالمية الثانية، يقول بوطالب: "**لم يكن لحركة المرحوم محمد حسن الوزاني أي موقف حيال التضامن مع فرنسا، ولم يسجل لقيادتها أي تصريح بالتأييد أوالمعارضة. وكان زعيمها ما يزال في منفاه بالصحراء بأمر من فرنسا وممثلها في المغرب.**".[3]

وإذا كانت الحركة القومية لم تصدر موقفا رسميا باسمها، فإن أعضائها عبروا على مواقف مختلفة، فهناك من عبر عن دعمه لألمانيا، وهناك من فضل السكوت، وهناك من دعم موقف السلطان، وهناك من انتقد موقف الحزب الوطني دون التعبير الصريح على موقف من الحرب، فابراهيم الوزاني

---

[1]– حجي (سعيد)، *" الخطر المشترك و الدفاع المشترك"*، **جريدة المغرب**، عدد244، 19 شتنبر 1939، ص.1.

[2]– حجي (سعيد)، *" لقد قال المغرب كلمته "*، **جريدة المغرب**، عدد 233، 6 شتنبر 1939، ص.1.

[3]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 2**، م س، ص.30.

العضو البارز في الحركة القومية، كان خرج من الجنوب إلى منطقة الشمال متنكرا، إثر حوادث 1937، فعمل على الدعاية ضد فرنسا، فقد أسس بتطوان تنظيما سياسيا باسم "مكتب الدفاع الوطني"، وأصدر جريدة "الدستور"، وكانت من بين أعماله، توزيع المناشير التي تدعو إلى الثورة على فرنسا، وبعث بها إلى زملائه أعضاء الحركة القومية في الجنوب.[1]

لقد عمل ابراهيم الوزاني على توجيه رسالة إلى هتلر يطلب من خلالها المعونة وتوفير النصرة للحركة الوطنية، وكان ذلك عندما هدد هتلر الحلفاء، وأشار في إحدى خطبه إلى حالة المغرب السياسية، مشيرا إلى إعادة النظر في استبداد فرنسا للمغرب، وقد اعتبر الوزاني هذا من أهم أعداء فرنسا، وكان مادة دسمة لوسائل الإعلام في تلك المرحلة، إذ كانت إذاعات تطوان وروما وباريس وبرلين واشبيلية تغطي نشاطاته، وقد استقر بطنجة بعد احتلالها من طرف اسبانيا، واستمر بنشاطه المعادي لفرنسا.[2]

أما الحاج أحمد معنينو فقد أعطانا إشارة لا يمكن منها فهم موقفه من الحرب، ففي 17 يونيو 1940، حيث كان مدرسا بمعهد مولاي المهدي للغة العربية بتطوان، بلغ خبر انهزام فرنسا، فخرجت مظاهرة، يقول معنينو: "**انفعلت كثيرا وتقدمت المظاهرة، أصيح وسط الطلبة انطلاقا من باب المعهد، وأصبحنا نشق الطرق والأزقة،...ولسان المتظاهرين لا يفتر عن ترديد شعار المظاهرة _ماتت فرنسا، عاش المغرب_، وأنا في اندهاش، أخطب وأردد أعمال الاستعمار الفرنسي الغاشم، إلى أن وصلنا ساحة الفدان. هنا ظهر الأستاذ ابراهيم الوزاني على رأس مجموعة من الشباب، يحملون نعشا للموتى! فوقه صندوق من العود، وعليه راية فرنسا المنكسرة، مكتوب فوقها _ماتت فرنسا، عاش المغرب_ والكل يصيح بسقوط فرنسا.**".[3]

وإذا ما اعتبرنا أن موقف الحركة هو موقف محمد حسن الوزاني، فإن هذا الأخير لم يكن ممن يسرهم موقف التضامن مع فرنسا، إذا قام بنقد موقف الحزب الوطني في ذلك، ومبررا ذلك بما لاقته النخبة السياسية من قمع ونفي واعتقال وتعذيب وصل حد الاستشهاد، يقول: "**ومع هذا عمد بعض المعتدلين _لحاجة في نفوسهم_ إلى التقرب من الإقامة العامة وقتما تأزم الوضع الدولي، فصار ينذر بخطر حرب عالمية ثانية، وهكذا تألف وفد من الحزب أعضاء الحزب المنحل، وهم محمد غازي، وأحمد**

[1]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 2**، م س، ص.30.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- معنينو (الحاج أحمد)، **ذكريات ومذكرات، 1938-1946، ج 3**، مطبعة سبارطيل، 1991، ص.145.

الشرقاوي، وأبو بكر القادري، وبواسطة أحمد بن غبريط، تقدموا إلى الجنرال نوجيس الذي تسلم منهم... خطابا.".[1]

وقد أعطى الوزاني بعض ملاحظاته على خطاب اللجنة التنفيذية المؤقتة للحزب الوطني، والذي تم إلقاؤه أمام المقيم العام، واعتبر أن لا محل له من الإعراب في تلك الظروف الممزوجة بالدم الوطني بيد الإقامة العامة، كما أعطى موقفا صريحا من الحزب بقوله: "..**ثم إن حركة ذلك الوفد كانت على الأقل فضولية من الحيثيات الوطنية، والسياسية، والعملية، كما كانت افتياتا على الوطنية الصادقة ممثلة في المخلصين الأوفياء الذين كانوا في جحيم المعتقلات والمنافي. ولهذا عدت تلك الحركة ممعنة في الطيش والتهور، ومنافية للعزة والشهامة.**".[2]

لقد أقلق الوزاني تحدث الوفد باسم الوطنيين، مما جعله يبرأ نفسه والحركة القومية من ذلك، يقول: "**ومن أشد ما نلاحظه على ذلك الوفد أنه ادعى النطق باسم الوطنيين المغاربة أجمعين، كما لو كان مفوضا منهم أو كانت له أي صلاحية لتمثيلهم والتحدث عنهم وهم في أعماق السجون، وأبعد المنافي، وفي الحقيقة كان الوفد لا يمثل إلا نفسه ومن هم على شاكلته في الحزب دون سواهم.**"، وقد تعجب الوزاني لموقف علال الفاسي، الذي دونه في حركاته الاستقلالية، موضحا التناقض الذي سقط فيه، إذ بين أنه مع التصريح المرسل للإقامة العامة، وضد سياسة نوجيس.[3]

لا ندري هل هذا الموقف الذي عبر عنه الوزاني هو موقفه الشخصي، أم موقف الحركة القومية، وإن ما يدعونا إلى الريبة في ذلك هو ما أشار إليه القادري، مبينا أنه يريد أن يرد الأمور إلى نصابها، تعقيبا على ما جاء به محمد حسن الوزاني، يقول القادري: "**أما رجال الحركة القومية فلقد رفعوا عريضة إلى المقيم العام الفرنسي نوجيس الذي اضطهدهم وإخوانهم رجال الحزب الوطني _أعلنوا فيها كمثقفين تضامنهم التام معه لمصلحة المغرب وفرنسا.**".[4]

وقد أورد القادري نص العريضة التي جاء فيها:

"**سعادة المقيم العام لفرنسا الحامية الجنرال نوجيس**

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...، ج 5**، م س، ص.235.

[2]– المرجع نفسه، ص.236.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 5**، م س، ص.237.

[4]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...، ج 1**، م س، ص.485.

إننا يا سعادة المقيم العام نتشرف بإحاطتكم علما بأن تتبعنا لتطورات الحالة الدولية، وما تنذر به من خطر في هذه الظروف، أوجب علينا أن نؤكد لكم بصريح العبارة تضامننا التام معكم لمصلحة البلدين: المغرب وفرنسا وأن جميع هيآت المثقفين المغاربة لا يتأخرون عن مؤازرتكم بما وسعهم من حجة وبيان، لتوضيح مصلحة المغرب العليا لدى جميع الطبقات.".[1]

لقد ضم الوفد مجموعة من الشخصيات المثقفة، واستقبله المقيم العام الجنرال نوجيس صباح يوم الجمعة فاتح شتنبر 1939، تكون من السيد ادريس روداس المسؤول الأساسي في الحركة القومية في الرباط إذ ذاك، وأحمد بوهلال والصديق روداس من الرباط أيضا، ومن عبد سلام بنسعيد المسؤول إذ ذاك عن الحركة القومية بسلا، من مديري جريدة "الوداد" و"التقدم"، محمد اشماعو وأحمد بن احساين النجار، وهما من المتعاطفين مع الحركة القومية.[2]

وإذا ما كان القادري صريحا فيما يقول ففعلا فإن محمد النجار كان من المدافعين على فرنسا، والداعين للتضامن معها، فجريدته كانت لا تخلو من مقال في ذلك، وجل ما كتبه بنفسه حول الموضوع يعبر عما قيل، وعن كراهية ألمانيا، يقول: "**إذا وقف المسلمون اليوم مع الدولتين العظمتين فرنسا وانجلترا في مقاومة الألمان ورد عدائهم فإنما يقومون بمهمة إنسانية لازمة تدفعهم إليها مثلهم العليا وأهدافهم السامية وحظهم من مسؤولية الذود عن حمى الحضارة، ويدافعون على مصالحهم الضرورية، إذ أن سياسة الألمان وأحلافهم ترمي إلى فتح عهد جديد للقوة الغاشمة والاستيلاء في الوقت نفسه الذي صارت فيه الحضارة تبحث عن وسائل مجدية لتيسير العلاقات بين الدول والشعوب.**".[3]

لقد اسهب النجار في التحليل حول الموضوع مبينا بأن أخطار الحرب تمس الجميع، ومحرضا على الالتفاف حول فرنسا وحلفائها، ومبيضا وجه فرنسا، والتي اعتبرها من الامم التي تحافظ على العهود وتحترم حرية الشعوب وتؤيد الحق وتنصر الأمم الضعيفة وتناضل ضد الاستبداد والظلم والجور، فيما ذهب إلى اعتبار المانيا متعطشة للقهر والعنف والغلبة والسيطرة على الضعفاء، والفتك بهم وسلب الحريات والحقوق، وشجع المغاربة للانخراط في الحرب إلى جانب فرنسا، معتبرا أنه " **لامناص للأمم التي تريد أن تحافظ على كيانها أن تنخرط في دفع تلك الأخطار والنتائج بكل ما تملك من وسائل وجهود قبل أن يفوت الفوت.**".[4]

---

[1]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...، ج 1**، م س، صص.485-486.

[2]- المرجع نفسه، ص.486.

[3]- *"وفاء الإسلام"*، **جريدة التقدم**، عدد 28، 11 شتنبر 1939، ص: 1.

[4]- النجار (أحمد)، *" الشعب المغربي يلتف حول فرنسا بأجمعه "*، **جريدة التقدم**، عدد 29، 25 شتنبر 1939، ص.1.

وقد ذهبت الجريدة المقربة من الحركة القومية حسب القادري، إلى أن المغرب سيجني من تأييد فرنسا في الحرب، الحرية والكرامة، والقضاء على الظلم، لم يأت ذلك بهذه الطريقة، وإنما بشكل مستبطن، موضحة معرفة المغاربة بهتلر الذي "**يسعى إلى السيطرة، ...هو وحليفه ستالين..لم يقوما لدفع غارة التعدي على حريات بلادهم أو الذود عن كرامة دولتهم وإنما ود النازيون وإخوانهم الحمر تحقيق أحلام واهية لا يقرها العقل ولا الطبع، واتخذوا سلاحهم الظلم والقهر والسيطرة على الضعيف وسلبه كل ما وهبته الطبيعة أو اكتسبه من كده وكفاحه المشروع في الحياة...**"،[1] وهذا ما يبين أن الجريدة كانت تدافع على طرح إديولوجي معين، هو الطرح الرأسمالي، وما يبين ذلك هو عداؤها للاتحاد السوفياتي حليف فرنسا في تلك الحرب.

لقد كانت الجريدة تبالغ في الدفاع عن فرنسا وتعتبرها نصيرة الحرية وصديقة المسلمين، والتي تحترم الحقوق المدنية والحرية الشخصية والتي وفرت القوت وأمنت طريق الحج، مقارنة بألمانيا التي لا تحترم الشعائر الإسلامية، مشيرة إلى عملها على قتل مسلمي بولونيا، ومتخذة من المعابد مستودعات الذخيرة والعتاد، يقول أحد الصحفيين: " **فليطمئن النازيون... وليعلموا أن المسلمين والعرب لن يخدعوا بالأباطيل والدعايات فلقد ملوا هذه الترهات وأعلنوا لفرنسا الولاء ولم يؤثر عنهم إلا الوفاء**."[2].

وعموما فيمكن اعتبار النخبة السياسية بالمنطقة السلطانية، كانت مع الموقف الرسمي الذي عبر عنه السلطان، وهو موقف الوقوف إلى جانب فرنسا، وبالرغم من أن محمد حسن الوزاني قد عبر عن امتعاضه من موقف الحزب الوطني، فإنه لم يدعمه ولو بكلمة واحدة حول موقف السلطان الذي يمكن اعتباره، مرجع موقف الحزب الوطني، مما يفسر أن ذلك الموقف لم يكن نابعا من رؤية واضحة، بقدر ما هو إلا موقف مبني على مركبات سيكولوجية.

د- موقف حزب الإصلاح الوطني

شكلت الحرب العالمية الثانية التي اندلعت سنة 1939 فرصة بالنسبة للأمم المستعمرة، قصد الخروج منها بنتيجة إيجابية قد تصل إلى حد الحصول على الاستقلال، وكان طبيعيا أن يكون المغرب باعتباره دولة محمية في صلب هذه الحرب، وهو تحت القبضة الحديدية للاستعمار الفرنسي والاسباني، وإذا كانت السياسة الرسمية قد اتخذت موقفا صريحا في مساندة فرنسا فإن الأحزاب السياسية عرفت اختلافا في ذلك، إذن فما هو موقف حزب الإصلاح الوطني من الحرب العالمية الثانية.

---

[1]– يقظ، "*ما سيجني المغرب من تأييد فرنسا في الحرب*"، **جريدة التقدم**، عدد 40، 4 مارس 1940، ص.1.

[2]– "*فرنسا نصيرة الحرية وصديقة المسلمين*"، **جريدة التقدم**، عدد 37، 22 يناير 1940، ص.3.

لم يكن حزب الإصلاح الوطني متحمسا للحرب العالمية الثانية، ويتضح ذلك عشية الحرب العالمية، إذ أن تحليلاته قبل الحرب كانت ترمي إلى توضيح مخاطر الحرب، وإلى تغير الأوضاع الدولية واختلال التوازن الأوربي، مما ينبئ بعدم الاطمئنان، في وقت لا زال فيه المغرب يرزح تحت نير الاستعمار، وقد وضعت نخبة الحزب تساؤلا حول قدرة النخبة الوطنية بالمغرب الخليفي على الاستعداد لمواجهة الاوضاع القادمة في حالة الحرب، ومشاركة اسبانيا فيها، موضحة أن خوض الحرب يتطلب امكانيات، واحتياطات لازمة للوقاية، كان المغرب الخليفي لا يتوفر عليها، بينما هناك شعوب أخرى لها من الإمكانيات ما يخول لها المشاركة.[1]

لقد كان قصد حزب الاصلاح الوطني هو حماية الناس من أخطار الحرب وويلاتها، في وقت بدأت الدول تستعمل آليات متطورة، كقنابل الطائرات، والغازات، وموضحا المجاعة التي تعانيها الشعوب بسبب الحروب، وبالرغم من ذلك فقد ربط الحزب مصيره باسبانيا، ناصحا إياها باتخاذ جميع الاحتياطات وذلك بما صدر في لسان الحزب: "...**إذ قدرت الظروف لاسبانيا الدخول في الحرب العالمية الثانية فعليها أن تلتفت إلى الوقاية من قنابل السماء وتشرع إلى بناء مجموعة كافية من المخابئ داخل المدن وتمدد بعض الطرق ليسهل الانتقال إلى الجبال المحيطة بالمدن وتمد المنطقة الخليفة بالتغذية لأنها ضعيفة الإنتاج وضعفها تبين بشكل واضح أثناء الحرب الاسبانية، فلولا الإمداد المتتابع من اسبانيا لمات الناس جوعا**".[2]

لقد تبين موقف الحزب بوضوح أثناء الحرب، حيث عبر الحزب عن مساندته لاسبانيا في حالة دخولها الحرب، بل أعلن منذ بداية الحرب مساندته لدول المحور، وتأييدها، معلنا عداءه لدول الحلفاء بشكل صريح وعلني منذ البداية يقول التهامي الوزاني " ..**إنه من المنتظر إذا طال أمد الحرب أن تشارك فيها الدولة الاسبانية وسوف تكون قطعا إلى جانب أصدقائها الألمان والايطاليين ونحن في هذه المنطقة الخليفة، سوف نتضامن مع اسبانيا لأن هذه الظروف فرضت على فريق موجود في تراب واحد أن يتضامن مع اسبانيا أمام الخطر وعلى فرض أننا لم نتضامن وبقينا في عزلة فإننا سنكون مثل الطريدة في بيت العرس لا هي أكلت ولا هي تفرجت...لأن هذا الوقت لا يسمح بأن يقول أحد أنه محايد بل هو وقت الصرامة، فإما أصدقاء وإما أعداد وإزاء هذا التغيير المرسوم نختار أن نكون مع الجبهة الاسبانية**".[3]

---

[1]– "*الاحتياط ضروري قبل حدوث الأحداث*"، **جريدة الحرية**، عدد 95، 16 أبريل 1939، ص.1.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– الوزاني (التهامي)، "*موقف الوطنية من الحرب العالمية الثانية*"، **جريدة الحرية**، عدد 113، 3 شتنبر 1939، ص.1.

لقد تعرض حزب الإصلاح للانتقاد بشكل كبير حول موقفه هذا، الذي راهن على دول المحور، واتهامه بالتملص من المسؤولية التاريخية، في حين كان يرى قادة الحزب أن المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم تتمثل في انتهاز الفرص لتقوية المغرب وإكسابه حقوقه وكرامته، موضحين بأن ما يهمهم هو المغرب، وأن المسؤولية التاريخية لا تهمهم.[1]

لقد بسط حزب الإصلاح الوطني الأسباب الواقفة وراء دعمه لدول المحور موضحا موقفه من فرنسا وانجلترا وألمانيا، فوقوفه ضد فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية يرجع إلى الاستمرار في موقف العداء الذي اتخذته الحركة الوطنية بالشمال إبان ظهور الظهير البربري سنة 1930م، والذي توضح بشكل بارز على عهد هيأة العمل الوطني بشمال المغرب، وقد ورث الحزب ذلك العداء منذ نشأته في سنة 1936م، كما أنه زكى موقفه بالقمع الذي مارسه الجنرال نوجيس اتجاه الحزبين الوطنيين بالجنوب منذ 1937،[2] موضحا أن التجربة التاريخية تفيد بأن فرنسا لها باع طويل في سفك الدماء، إذ قابلت تضامن المغرب معها في الحرب الكبرى الاولى بالسياسة البربرية، ونزع الاراضي، ومقاومة النهضة المغربية، والاستيلاء على السلطة وتجريد السلطان من كل سلطة حقيقة.[3]

أما تبرير الحزب لوقوفه ضد انجلترا في الحرب فيراه في الجذور التاريخية إذ لعبت انجلترا دورا بارزا في تقسيم المغرب، وبيعه لفرنسا بموجب الاتفاق الودي لسنة 1904، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كون المغاربة لهم ثأر عند بريطانيا يتمثل في الاعتداء على دار المسلمين خاصة الأراضي المقدسة في فلسطين، التي باعتها للحركة الصهيونية بموجب وعد بلفور،[4] أما فيما يخص موقف التأييد لألمانيا ولدول المحور فيرجع إلى كونها وقفت مع المغرب خلال فترة الضغط الأوربي عليه من خلال زيارة الإمبراطور غليوم الثاني للمغرب سنة 1905، إضافة إلى كونها تدخل الحرب ضد العدو اللدود للمغرب يقول الطريس: "...**يرى الناس أننا ننتصر لألمانيا منذ أن أشهرت السلاح ضد عدوها...لأن ألمانيا تحارب فرنسا، وكفى بما فعلته فرنسا ضدنا وضد مقدساتنا حتى نكون حربا عليها**."[5]

يتبين أن الطريس قد بنى آمالا كثيرة على انتصار ألمانيا، إلى حد تمجيدها، فقد تباهى بانتصار دول المحور في المرحلة الأولى من الحرب، معبرا بأن الصراع في المرحلة الأولى يقتضي إبعاد فرنسا من

---

[1]– *"المغرب والحالة الدولية"*، **جريدة الحرية**، عدد 266، 17 أبريل 1940.

[2]– الصفار (حسن)، **حزب الإصلاح الوطني 1936/1956، دراسة تحليلية**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط1، 2006، ص.264.

[3]– *"المغاربة لا يفدون أجنبيا"*، **جريدة الحرية**، عدد830، 29 غشت 1942.

[4]– *"إلى من يحق للمغرب أن يميل"*، **جريدة الحرية**، عدد 746، 22 مارس 1942.

[5]– الطريس (عبد الخالق)، *"ما هو مصيرنا"*، **جريدة الحرية**، عدد303 ، 16 يونيو 1940.

المغرب، وهو أمر كان يلوح في الأفق بعد أن أبانت ألمانيا القوة،[1] خاصة وأن ألمانيا قد أعلنت من بين أهدافها القضاء على الاستعمارين الفرنسي والانجليزي في العالم.[2]

لم يكن دعم حزب الاصلاح الوطني لدول المحور دعما مفوضا، ولم تكن الدعاية لها مجانية، بل كان مشروطا، إذ كان يرى الطريس أنه بمجرد سيطرة ألمانيا، فإن اسبانيا ستتنازل عن منطقتها وعن المدن الخاضعة للسيادة الاسبانية وهي سبتة ومليلية،[3] يقول الطريس: "**وليس معنى عطفنا على المحور وأصدقاء المحور والأنظمة التي يمثلها المحور أننا خلقنا ليستغلنا المحور أو يجعل منا ألسنة تلهج بذكره أحسن أم أساء، وإن المحور يتمتع بعطفنا وعطف الأمم الإسلامية**"،[4] لقد كان هذا العطف مشروطا حسب الطريس، بعدم لجوء دول المحور إلى نفس أساليب الدول الاستعمارية، وأنه سيتبرأ من ألمانيا وحلفائها إن نحت منحى طمس هوية ومعالم وجود الأمم الإسلامية بإنكار حقوقهم في الحرية والاستقلال.[5]

لقد كانت الأمور تسير وفقا لما يراه حزب الإصلاح الوطني، ويخطط له، إذ سقطت العاصمة الفرنسية في يد القوات الألمانية يوم 14 يونيو 1940م، مما أطلق العنان للفرحة والبهجة في صفوف الإصلاحيين، حيث قام أنصار الحزب في نفس اليوم بأداء صلاة الجنازة على فرنسا المنهزمة، وبمجرد ما وصل نبأ استسلام فرنسا يوم 17 يونيو 1940، حتى نظم الحزبان الوطنيان بالشمال مظاهرات، بمدينة تطوان، مبتهجين بشعارات بموت فرنسا ومهنئين لألمانيا، وتم إحراق العلم الفرنسي أمام القنصلية الألمانية، كما طالبت المظاهرات باستقلال المغرب ووحدته، رافضة لكل أشكال الاستعمار.[6]

حاول حزب الاصلاح الوطني بعد هذا التحول في ميزان القوى لصاح ألمانيا، أن ينتزع من ألمانيا تصريح باستقلال المغرب، فكانت تلك هي المحاولة الثانية من طرف اللجنة المكونة من الطريس وبلافريج والطيب بنونة والتهامي الوزاني ومحمد طنانة، مطالبة من ألمانيا الاعتراف باستقلال المغرب، إلا أن أجوبة اللجنة الألمانية لم تكن واضحة، فقد لجأت إلى المراوغة والتماطل، وفي 16 شتنبر 1940م،

---

[1]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية...**، م س، ص.156.

[2]– الصفار (حسن)، **حزب الإصلاح الوطني..**، م س، ص.265.

[3]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية...**، م س، ص.156.

[4]– *"نص خطاب الرئيس الأستاذ عبد الخالق الطريس في الذكرى الرابعة لتأسيس الحزب"*، **جريدة الحرية**، عدد 398، 11 نونبر 1940.

[5]– المرجع نفسه.

[6]– الصفار (حسن)،)، **حزب الإصلاح الوطني..**، م س، ص.266.

تسلم القنصل الالماني بتطوان برقية من حكومته ببرلين تخبره فيه أن حل المشكلة المغربية وباقي دول الشمال الافريقي، قد أصبحت من اختصاص إيطاليا.[1]

لم يستسلم حزب الإصلاح الوطني، وأبدى تفهما للموقف الألماني، واستمر في الاتصال بالسلطات الالمانية قصد الاعتراف المنشود يقول غلاب: "**وقام المرحوم الاستاذ عبد الخالق الطريس برحلة إلى برلين في يناير 1941م، أجرى فيها محادثات مع غورينج وهملر وغيرهما من قادة النظام النازي وحاول أن يحصل من حكومة ألمانيا على تصريح وعد باستقلال المغرب، ولكنه عاد يائسا من أن تخطو ألمانيا خطوة في تحرير هذه البلاد.**".[2]

لقد تلقى حزب الاصلاح الوطني ضربة قاسية إثر التعامل الألماني مع قضية استقلال المغرب ببرودة، بالرغم من الدعم الذي تلقته دول المحور من طرف الحزب، مما عجل باقتناع الحزب على أنه لا طائلة من ألمانيا، وأن حزب الاصلاح والمغاربة عامة لن يحصلوا على أي شئ من ألمانيا، وكان ذلك بمثابة خيبة أمل لقادة الحزب، والتي عبرت عنها بالقول: " **فمن الغرو أن يظن المغاربة أن ألمانيا أو غيرها من الدول تدخل يدها في النار لتخرج لهم الشواء وتقدمه لهم لقمة سائغة باردة لسواد عيونهم، فالحرية لها ثمن لا بد من أدائه.**"،[3] وبهذا يكون موقف الحزب قد بدأ يميل نحو الحياد. في هذه الحرب.

لقد بدى واضحا أن الحزب قد بدأ يدعو إلى الحياد عبر جريدته، ففي إحدى المقالات المنشورة ورد ذلك بوضوح، جاء فيه: "**والصواب الذي لا ينبغي المحيد عنه هو عدم معاونة أحد من الفريقين المتحاربين والبقاء على الحياد والعمل لاصلاح المغرب ورفع الأذى عنه**"،[4] وبهذا تكون تحركات عبد الخالق الطريس أنها كانت تنم عن إحساس سياسي أقل نموا مما يتوفر عليه الزعماء السياسيين، وقد امتنع عن إمضاء أي مقال في جريدة الحرية، في الفترة المتراوحة بين شتنبر 1941 إلى شتنبر 1942، وتحولت خطة الحزب، إذ حصر عمله داخل المدن فقط.[5]

لقد خسر حزب الاصلاح الرهان مرتين، الاولى بدعمه لألمانيا وعم استجابتها لمطالبه، والثانية عندما انقلبت الاومور إلى غير ما كان يتوقعه الحزب بانهزام ألمانيا في الحرب، ليبين عن عدم قدرة قادته السياسيين عن إعطاء قراءة علمية للمرحلة. وبالرغم من أن حزب الوحدة المغربية كان إلى جانب حزب

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1**، م س، ص.213.

[2]– المرجع والصفحة نفسهما.

[3]– *"إلى من يحق للمغرب أن يميل"* ، المرجع السابق.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية...**، م س، صص.156-158.

الاصلاح في معركة تحرير المغرب في الشمال، فإن خطته، وموقفه من الحرب العالمية الثانية كان براغماتيا أكثر.

ه- موقف حزب الوحدة المغربية

كان حزب الوحدة المغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، يقتنص الفرص لخدمة القضية الوطنية، يقول رزيت: "**إن حزب الوحدة المغربية لا يعارض اسبانيا معارضة شديدة، بل الأكثر من ذلك، نجد الناصري يستغل الأحداث لممارسة بعض الضغط على السلطات الاسبانية، وذلك بأن أرسل في 5 يوليوز 1940 رسالة مفتوحة إلى الجنرال فرانكو، يذكره فيها بالوعود التي أعطاها للوطنيين مقابل دعمهم سنة 1936.**".[1]

كان خطاب حزب الوحدة المغربية يروم إلى تحقيق المطالب بالنسبة لكل شعوب العالم عامة والشعب المغربي على وجه التحديد، وفي موقف صريح من الحرب الدائرة بين الدول الامبريالية يتبن أن هم مناضلي الحزب هو الحياة لجميع الشعوب ويعبر عن ذلك ب: " **والمهم أن جميع هذه الأمم تستحق الحياة سواء كانت غالبة أو مغلوبة، وإذا تحدثنا عن مغربنا الحبيب فهو... صخرة صماء لا تحرك ساكنا ولا تطالب بحقها ولا تفكر حتى في المطالبة، كأنها بعيدة عن هذا العالم أو كأنها في مأمن من عواقب هذه الحرب العالمية التي نراها تقترب من النهاية...**".[2]

يتبن من خلال لسان الحزب بأنه يعمل على دعاية المغاربة إلى الاعتماد على النفس وأن لا يرجوا شيئا جميلا من الغير، مبينا أن الكل لا يفكر إلا في نفسه ويهتم بشؤونه ولا يعنى إلا بمصالحه، وأن مصالح المغرب قد تضيع بين الدول المتصارعة، " **لولا وجود الحركة الوطنية وقادتها، بالخصوص لما كان يسمع للمغرب صوت، فالمغرب مدين لقادته الذين استبسلوا في معركة الكفاح الوطني وجاهدوا جهاد المستميت غير أنه لا يغرب عن البال أن جهادا من هذا النوع العمومي القومي يلزم أن يكون جهاد شعب بأكمله وأمة بأجمعها، فإذا لم تكن الأمة بجميع طبقاتها تشعر شعور القادة وتهتم بنفسها ووطنها ومصيرها اهتمام أولئك القادة، فإن النتائج سلبية لا محالة .**".[3]

وبالرغم من هذا الموقف المحايد، بل البرغماتي، وبالرغم من عدم إظهار الحزب العداء لاسبانيا، وعدم تمجيد ألمانيا إلا برصانة، فقد كانت الوحدة المغربية تنشرح لانتصارات ألمانيا، ولم يكن ذلك طمعا

[1]– ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية** ...، م س، ص.158.

[2]– "*العالم يتمخض عن انقلاب خطير فهل للمغرب حق في الحياة*"، **الوحدة المغربية**، عدد 235، 18 ماي 1942، ص.1.

[3]– المرجع نفسه.

في الدعم المباشر، بقدر ما هو نكاية في فرنسا، التي فرضت حمايتها على المغرب، وهي لا تستطيع حتى حماية نفسها، وأن مصيرها لم يبق بيدها.[1]

لم يتردد حزب الوحدة المغربية في دعوة المغاربة إلى الاهتمام بالقضية المغربية وبالوطن، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فالمغرب يتطلب حصر الجهود والبحث عن أسباب السقوط والتدهور والعمل على إنهاضه والأخذ بيده، حتى يجتاز المرحلة الشاقة وإنقاذ سفينته من الغرق وقوده إلى شاطئ السلامة والأمان، منتقدا سلوكات المواطنين، ومتأسفا على انشغال الناس بالحرب الكونية الطاحنة، يقول الزكاري: "**واستولت حوادث السياسة العالمية على تفكير المغاربة وسيطرت على ميولهم ومحت من مخيلتهم ما يسمى بالقضية المغربية وهذا ما عمدت الدعاية الأجنبية إلى الوصول إليه حيث احتل تفكير المغاربة وأحاديثهم على مصائر الدول**".[2]

لقد حمل الحزب المسؤولية للنخبة الوطنية في تذكير المغاربة بأنهم تحت نير الاستعمار، وهو ما عملت على توضيحه نخبة الوحدة المغربية في جل المقالات المنشورة على صفحات جريدته إذ أكد الزكاري أنه "...**لابد من استرجاع الحرية، فالرأي العام قد تناسى همه الأكبر،...فالمغرب بقضاياه المتعددة، ومشاكله المعقدة، وحاضره المحزن، ومستقبله المظلم، ومصيره المعلق في الهواء، لا يشغل حيزا في الأدمغة ولا يعتنى به الاعتناء المطلوب، كأن الأمة تعيش في بحبوحة من رغد العيش، وكأن الاستقلال مصون، والمستقبل مضمون، وأن ليس في الأفق ما يكدر صفو الحياة ...**"[3].

من خلال ما سبق يتضح أن حزب الوحدة كان يعي أن المغرب كان يعيش أوقات عصيبة لم يعرفها في تاريخه القديم والحديث، إذ الأنظار كانت متجهة إليه، ومطامع كثير من الدول تحوم حوله، ساسة الدول المتحاربة تنظر إليه نظرة الطامع، نظرا لمركزه الجغرافي الممتاز، وما فيه من خيرات ومعادن، لذلك كان يلح دائما على تبني سياسة المصالح للقضية الوطنية، يقول الزكاري: "...**إزاء هذا الموقف الدقيق الذي يوجد فيه المغرب، وأمام هذه الأخطار المعرض لها مصيره، نجد القوم قد جرفتهم الدعاية الأجنبية وشغلتهم عن قضيتهم الخاصة، وقد ذهب الناس في هذه الحرب مذاهب شتى فمنهم من يناصر هذا ومنهم من يتحمس لذاك، ولو دقق الإنسان النظر لوجد أن لا خير للمغرب إلا إذا ناصر أبناؤه جميعا قضيته وحدها وأولوها عنايتهم واهتموا بمستقبل المغرب وحاضره.**".[4]

---

[1]– رزيت (ر)، **الأحزاب السياسية** ...، م س، ص.159.

[2]– الزكاري (محمد العربي) ، " *والمغرب ...! لقد حان الوقت لأن نوجه إليه الأنظار*"، **الوحدة المغربية**، عدد 281، 16 شتنبر 1942، ص.3.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه.

لقد دافع الزكاري عن موقف حزبه من الحرب العالمية الثانية، مستحضرا القضية الوطنية في صلب الموقف، ومبينا أنه من العبث أن يهمل شعب مثل الشعب المغربي قضيته ويشغل فكره بقضية غيره، وموضحا حقيقة الأمور في تلك الحرب الكونية،ولقد كانت تحليلاته تنم عن حس سياسي بارع ومؤكدا أن الحقيقة هي أن كلا الفريقين المتحاربين يهتمان بقضيتهما الخاصة، ويستغلان جهل وغباوة الأغبياء لصالح ذلك ولمنفعتهما، يقول: "... **وليس من المعقول أن يقدم شعب من الشعوب أبناءه طعمة لنيران المدافع لينعم غيره بالاستقلال ويتقيأ ظلال السلام**".[1]

وفي نفس السياق يذهب الزكاري، إلى أن الاهتمام بالقضايا العالمية يمثل تقدما في الرأي العام، ودليل على مدى تطور الفكر البشري ونهوضه، لكنه يؤكد على موقفه بأن ذلك يجب أن يكون في المرتبة الثانية بعد القضايا الخاصة، لذلك فهو يصر على أن تحتل مشاكل المغرب الداخلية والخارجية الدرجة الأولى في التفكير وإهمال القضايا البعيدة، إزاء القضية الخاصة والإهتمام بمصير الشعب ومستقبل الوطن، ومذكرا بأن المغرب معرض للخطر، وأن مستقبل الأمة مظلم.[2]

لقد كان حزب الوحدة المغربية يدعم موقفه من الحرب وفرنسا انطلاقا مما يعانيه الشعب المغربي في المنطقة السلطانية ويبرهن على ذلك بالقول: "**إن مصائب الحرب أحرقت الأخضر واليابس، وتتحمل كوارثها الأمم المتحاربة والمحايدة التي سخرت بكل آلياتها لخدمة حاجيات الحرب، فقد قلت المواد الغذائية والملابس، والأثمان إرتفعت، وقلت مواد البناء والصناعة والحديد والخشب واليد العاملة .وأمست كل عائلة تحت ضائقة اقتصادية ...هذا هو الحال في المنطقة السلطانية، فقد قلت بعض المواد الغذائية فيها قلة مدهشة ونذر البعض منها تماما، فجاعت البطون وارتخت الأعصاب وضعفت الأجسام وكثرت الأمراض...**".[3]

يعتبر موقف الحزب من الاستعمار موقفا حازما، إذ لم يتوان في فضح ممارساته الهمجية في حق المواطنين وفي ظروف عصيبة، حيث أنه في هذه الظروف المنذرة بالخراب، رصد قيام علماء فاس بتوزيع الصدقات على ضعفاء المسلمين، لكنهم اصطدموا بتدخل السلطات الاستعمارية التي استعاضت من هذا العمل الخيري، "...**فغاظ هذا العمل الديني والخيري والإنساني، حكام فرنسا الاستعمارية**

---

[1]– الزكاري (محمد العربي) ، " *والمغرب ...! لقد حان الوقت لأن نوجه إليه الأنظار*"، م س، ص.3.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– " *الجوع والعرى والموت في المغرب – منع مسلمي فاس من ذكر الله وتوزيع الصدقات* "، **الوحدة المغربية**، عدد 250، 22 يونيو 1942، ص.1.

وانتفخت أوداجهم، فمنعوا الاجتماع وحالوا بين المسلمين وربهم...إن المغاربة تغمرهم الآن موجة من الغضب والسخط على فرنسا...نحن لا نستغرب هذا العمل من الاستعمار الغاشم.".[1]

إذا كان موقف الحزب معتدلا ضد اسبانيا، فإن موقفه من فرنسا كان عدائيا، ومفسرا ذلك بأنها دولة استعمارية غير متسامحة، تستخدم القوة لمحاربة الاسلام وهدم كيانه، ولا شك من أن هذا الموقف يرجع إلى المركب التاريخي الذي كونته النخبة ضد فرنسا، منذ 1912، مرورا بالظهير البربري، وبأحداث المغرب في سنة 1937، والذي خلف العديد من الضحايا، والاعتقالات، والنفي في صفوف النخبة الوطنية بالمنطقة السلطانية.

لقد كان الحزب ضد فرنسا، في تلك الحرب وكان يتمنى هزيمتها، مذكرا عدم وفائها بالوعود التي قطعها ليوطي على نفسه للمغاربة، والمتمثلة بإصلاح البلاد بعد مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى، واستحضر الحزب أنه " **لم تمض سنتان على تأسيس الحماية حتى اشتعلت نار الحرب العالمية سنة 1914، فنادى الجنرال ليوطي المغاربة للتجنيد وتقديم الأموال والمواد والمعونة، فأجابوا بدون تجنيد إجباري ...وفي مقابلة ذلك أذر عليهم من الوعود ما غمر آذانهم ...سنصرف في إصلاح بلادكم القسط الأعظم من غرامة ألمانيا ...فننشئ بها المدارس والمعاهد والمكاتب والمستشفيات.**"،[2] وهو ما يؤكد استحضار البعد التاريخي في تحليلات الحزب وبناء مواقفه.

لقد بين حزب الوحدة أنه لا خير في الحرب سواء في الانضمام إلى هذا الجانب أو ذاك، وأن المغرب لا ناقة له ولا جمل فيها، متخذا مما خلفته الحرب الكبرى الأولى برهانا على ذلك، ومبينا البلاء الذي أبلاه المغاربة في الدفاع عن المدنية، جنبا إلى جنب مع الجنود الفرنسية، إذ كتب المغاربة بدمائهم شريعة إخاء مع حلفائهم في ساحة الشرف، إلا أنه بعد انتهاء الحرب تبخرت وعود ليوطي، بل أكثر من ذلك، تأزمت الأوضاع أكثر، وقد جاء في هذا الصدد: " **والمصادفة أن مدة الحرب كان كل شيء رخيصا، وقد قام السكان بإبدال الفضة بالفرنك، وبعد الحرب سيعلن الكثير من التجار إفلاسهم، إذ صار التاجر الذي تداين قبل الحرب من يشتري إبرة انجليزية بستة وعشرين فرنكا فضية يدفعها الآن بمائة وثلاثين فرنكا ورقا، ولا ندري بماذا تنتهي هذه الأقصوصة، لأن الفرنك سقط مرتين في سنتا هذه، واضمحل مما بقي بالأيدي الثلثان وزادت المعيشة ضعفين في هذه السنة الواحدة** ".[3]

---

[1]– *"الجوع والعرى والموت في المغرب – منع مسلمي فاس من ذكر الله وتوزيع الصدقات "*، **الوحدة المغربية** ، عدد 250، 22 يونيو 1942، ص.1.

[2]– *"مطالب الشعب المغربي المستعجلة"*، **الوحدة المغربية**، عدد 299، 30 نونبر 1942، صص.1-5.

[3]– *" أين تنفيذ الوعود"*، **الوحدة المغربية**، عدد 299، 30 نونبر 1942، صص.1- 5.

لقد كان موقف حزب الوحدة المغربية ينم عن حس وطني عالي، مستحضرا التاريخ في تحليل الواقع، ومبينا أن الحرب لا فائدة منها، وأن الشعب المغربي لن يجني منها شئ، مما جعله يتخذ موقفا ضد الحرب العالمية الثانية، ومركزا على القضية الوطنية باعتبارها القضية الأم، كما أن الناصري كان ذا بعد وحدوي أكثر من الطريس، وأكثر ارتباطا بالحركة الوطنية بالجنوب وبالسلطان سيدي محمد بن يوسف.

2- النخبة السياسية المغربية من الإنزال الأمريكي إلى مؤتمر أنفا

أ- النخبة السياسية المغربية والإنزال الأمريكي

ترجع تفاصيل دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب العالمية الثانية، إلى أواخر سنة 1941 أي بعد مضي عامين على اشتعال الحرب، حصل قبل ذلك بقليل لقاء بين الرئيس روزفلت والوزير الأول البريطاني تشرشل على متن السفينة الحربية (بوتوماك) التي كانت راسية في المياه الكندية، ففي هذا اللقاء وضعت وثيقة عرفت بميثاق الأطلسي، واعتبرت هذه الوثيقة بمثابة خارطة طريق لما بعد الحرب، ومن بين ما سطر فيها، عدم السعي في التوسع إقليميا كان أو سواه، واحترام حق الشعوب في اختيار نمط حكمها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والعمل على نشر السلم في المستقبل.[1]

إلى حدود يوليوز سنة 1942 لم تكن القوات المتحالفة قد قررت بعد المكان الذي ستنطلق منه حملة التحرير ضد ألمانيا، لكن دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب أصبح رسميا وعلنيا، بعد ما رأت أن اكتساح القوة الألمانية لكثير من الأقطار، وتهديدها القوي للقضاء على الحلفاء، بالإضافة إلى هجوم اليابان على بيرل هاربور، مما اضطر روزفلت إلى إرسال ثلاث وفود في مهمة القيام بعمليات عسكرية في أجل أقصاه 8 أيام للبحث في المكان والوسائل التي يجب استعمالها، قبل متم سنة 1942.[2]

لقد استمرت الاجتماعات ما بين 20 و 23 يوليوز دون انقطاع، في الوقت الذي كانت فيه الغواصات الألمانية مستمرة في تلغيم ونسف البواخر التجارية الأنجلو-أمريكية وفي 24 من نفس الشهر تقرر مصير الحرب العالمية الثانية، وأخيرا خرجت هذه المحاولات الشاقة إلى اتفاق صادق عليه سريعا الرئيس روزفلت،[3] وعلى إثر ذلك قررت القيادة العامة المشكلة من الأمريكيين والإنجليز أنه من الأجدر سياسيا واستراتيجيا أن يقع الإنزال بإفريقيا الشمالية لتتشكل هناك قاعدة يمكن من خلالها الانطلاق في

---

[1]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة...، ج 2**، م س، صص.141-142.

[2]- Lahlou (Abdlmalek), **Casablanca a l'heure de l'opération torche et de conférence d'anfa (1907-1956**, récit, Casablanca, Najah El Jadida 1993, p 99.

[3]- Ibidem.

حملة قوية على هتلر في أوربا، وقد أعطيت ضمانات مكتوبة أن الأراضي الاسبانية، وكذلك المستعمرات ومنطقة الحماية بالمغرب ستكون محترمة كل الاحترام ولن تكون هدف أي هجوم ولا أي عمل مناقض.[1]

لقي التدقيق في الزمان والمكان خلافا حادا بين الأمريكان والانجليز الذين كانوا يرغبون في أن يكون الإنزال في عرض البحر المتوسط للوصول سريعا إلى تونس، حيث تتواجد قوات المحور، وكان الانجليز كذلك أكثر تسرعا إذ اقترحوا النزول يوم 7 اكتوبر 1942، في حين كان الموقف الأمريكي متريثا، واقترح يوم 8 نونبر، أما المكان فقد أصروا على الدار البيضاء بالمحيط الأطلسي لخوفهم من احتلال جبل طارق من طرف الألمان الشيء الذي سيشكل حاجزا للوصول إلى المتوسط، وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على عملية الإنزال بالشواطئ المغربية والجزائرية، وبتوصية من تشرشل سميت العملية ب torche، وبذلك نصت خطة الإنزال بأن تؤخذ الدار البيضاء بواسطة قوة كلها أمريكية تحت قيادة الجنرال باتون.[2]

وهكذا وصلت القوات الأمريكية إلى المغرب في 8 نونبر 1942، مخلفة بذلك مفاجأة كبيرة في صفوف الإقامة العامة الفرنسية والمغاربة على السواء، إذ تباينت مواقفهم بين الرفض والتأييد، وقد عبر هويسنطن عن تلك اللحظات ب "**أصعب لحظات نوجيس في الإقامة العامة هي التي مر منها في 8 نونبر 1942، يوم تدفقت حملة عسكرية أمريكية غير متوقعة ولا مدعوة بجنودها على شواطئ المغرب**".[3]

لقد كان نوجيس متوجسا من تزايد شعبية الأمريكان في وسط الأهالي بالمغرب طيلة سنة 1942، بل ظل يعترف بانتشار التعاطف مع الأمريكان والنقمة على الألمان، وكان يحذر من التدخل الأمريكي في المغرب، وقد أشار هويسنطن إلى تخوفات وموقف نوجيس من ذلك، وبرهن عليه بقول نوجيس : "**إن المغرب شديد الميل للولايات المتحدة، لكننا سنقاوم كل هجوم...**"،[4] وهذا ما يعبر عن موقف المغاربة من الولايات المتحدة قبل الإنزال بالشواطئ المغربية.

وقد تطور هذا الموقف المتعاطف مع أمريكا قبل النزول، مما قض مضجع نوجيس، لكنه سكت عنه، يقول هويسنطن: "**وقد سكت نوجيس على انزعاجه مما كان لأمريكا من الأدوار في المس بحرمة فرنسا، وكان على بينة من اتصال أصحاب مورفي المكلفين بمراقبة برنامج المساعدة بالنخبة الأهلية**

---

[1]– "*المنطقة الخليفية في أمن وأمان تعهد أميركا وانجلترا للدولة الاسبانية الصديقة* "، **الوحدة المغربية**، عدد 291، 11 نونبر 1942، ص.1.

[2]– Lahlou (Abdlmalek), op. Cite, pp.111-116.

[3]– هويسنطن (وليام)، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوجيس 1936-1943**، تعريب، إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2002، ص.329.

[4]– هويسنطن (وليام)، المرجع السابق، ص.322.

وقيامهم بالدعاية لصالح أمريكا."،[1] ولقد كان للدعاية السياسية في الأوساط الأهلية ضد الحماية الفرنسية في المغرب صدى كبير، إذ جاء مخبر نوجيس ليؤكد أن التعهد بإلغاء الحماية هو ما له أقوى تأثير في الأوساط الأهلية، وأن مصلحة المخزن في ذلك والعودة إلى نظام الامتيازات الذي كان معمولا به قبل الحماية.[2]

بل إن التعاطف مع أمريكا تجاوز كل الحدود، إلى حد أنها انتشرت إشاعات تنبئ بأن بعض رجالات المخزن وهم ابن عم السلطان مولاي العربي، وخليفة باشا مراكش، وأحمد بناني كاتب الصدر الأعظم، قد أوحوا إلى نائب القنصل الأمريكي، بتشوف المغرب إلى الحماية الأمريكية،[3] ويذكر هويسنطن أنه جاء في التقارير الأمريكية أن السلطان كان "مبتهجا" بآفاق الحماية الأمريكية، وإن كان لا يستطيع ولا يود التعجيل بقيامها، ونقل عن السلطان أنه قال: " **إذا جاؤوا فسأكون أول من يرحب بهم، لكن فليجيؤوا**".[4]

لا شك أن تنامي التعاطف مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ولاء نوجيس لحكومة فيشي، كانا وراء اتخاذه لموقف محاربة جنود الحلفاء عند نزولها بالشواطئ المغربية، وبعد نزول القوات الأمريكية، قرر أن تقوم الجيوش التي تحت إمرته بمقاومتها، غير معط أي اعتبار لصاحب السلطة العليا للبلاد السلطان محمد بن يوسف،[5] غير أن هذا الأخير لم يوافقه على مقاومة الجيوش الأمريكية النازلة بالشواطئ، بل استدعاه قائلا له: "**يمكن للجيش الفرنسي الذهاب إلى ما وراء البحار ويقاتل لكن خارج أراضينا**."[6].

لقد كان الجنرال نوجيس مصرا على المواجهة والمقاومة، حتى عندما جاء قنصل أمريكا في الرباط إلى الإقامة العامة، محملا برسالة من الرئيس روزفلت، يعلن فيها رسميا النزول بالمغرب، فصرفه معبرا عن رفضه، وفي الوقت الذي جاء نبأ الهجوم على أسفي قال نوجيس: "**سنقاوم بكل قوانا وبكل ما بيدنا من الوسائل**"، وفي نفس الوقت كانت القنابل الأمريكية تتساقط على بعد 300 متر من قصر السلطان،[7] مما عجل باقتراح نوجيس على السلطان مغادرة العاصمة، فامتنع السلطان، وفضل المكوث في الرباط وأفهمه **"أن المغرب أعلن الحرب على ألمانيا دفاعا عن قضية الحلفاء، وأنه لم يوقع هدنة قط"**.[8]

---

[1]– هويسنطن (وليام)، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول...**، م س، ص.323.

[2]– المرجع والصفحة نفسهما.

[3]– المرجع والصفحة نفسهما.

[4]– المرجع نفسه، ص.324.

[5] – القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة ...،ج 2**، م س، ص.144.

[6]– Berramdane (A), **Le Maroc et l'occident (1800-1974)**, édition kartahala, Paris, 1987, p.47.

[7]– هويسنطن (وليام)، المرجع السابق، ص.332.

[8]– الوزاني (محمد حسن)، مذكرات..، ج 6، م س، ص.58.

بل ذهب السلطان إلى طلب نوجيس إيقاف إطلاق النار، وعبر عن ذلك في تعارض تام بين السياستين بالقول: "**إن دم الجنود الفرنسيين والساكنة المدنية يراق الآن، ولقد أعلن الرئيس روزفلت والجنرال إيزنهاور أن قوات الحلفاء هي قوات صديقة، تعلمون جيدا الآن أن هذه القوات لا تقهر، لذا يجب وقف المعركة، وكعاهل لسيادة الأمة المغربية واجبي الأول هو تفادي إراقة الدماء**".[1]

ويذكر بوطالب أن السلطان توج مسلسل رفضه ومعارضته لمطالب المقيم العام برفضه القاضي بنقل عاصمة المغرب مؤقتا من الرباط إلى مدينة فاس عندما كانت قوات الحلفاء قد شرعت في النزول بالدار البيضاء وأسفي والقنيطرة يوم ثامن نونبر 1942، بعدما كان قد صرح للمقيم العام بأن المغرب لا يشعر أنه مستهدف لأي خطر بسبب نزول الحلفاء بأرضه، وأن حربهم ليست موجهة إليه، بل ذهب السلطان إلى حد نصح المقيم العام بالتوقف عن مناهضة قوات الحلفاء لمنعها من النزول.[2]

وفي نفس السياق يقول الوزاني أنه **"عند نزول الحلفاء بشواطئ المغرب ...، قاومتهم القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي الخاضعة هي نفسها لألمانيا الغالبة، وأثناء هذه الأحداث حاول الجنرال نوجيس أن يفر بالسلطان وحكومته إلى مكناس، فأبى السلطان محمد بن يوسف أن يبتعد عن عاصمة البلاد ومقر حكومته ذاكرا أن مقاومة الفرنسيين للجيوش الحليفة لا تعني المغرب الذي لم يكن في حرب معها، ولم تكن هي كذلك في حرب معه**". [3]

لقد أبان السلطان عن حنكة سياسية باستمراره في الوقوف إلى جانب الحلفاء، معترضا على مقترحات نوجيس يقول الوزاني "...**وبهذا انهزم نوجيس وأشياعه أمام السلطان قبل أن ينهزموا بعد أربعة أيام من عمليات حربية يائسة أمام قوات الأمريكيين ...كما أن موقف المغرب كان موقف تبصر، وتريث، وانتظار باسم الحياد أثناء الاصطدام بين الأمريكيين والفرنسيين الذين غاروا من التدخل الأمريكي في المغرب، كما ارتاعوا مما قد يؤدي إليه في غير صالح وجودهم فيه خصوصا والجميع من المغاربة والفرنسيين كانوا يعلمون أن روزفلت وتشرشل قد أعلنا في 14 غشت 1941 ميثاق الأطلسي الذي ينص على استعادة الشعوب لحقوق السيادة التي كانت محرومة منها، كما يعترف بحق الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي تريد أن تعيش في ظله**".[4]

لقد تبن فيما سبق أن موقف السلطان لم يكن متجاوبا مع موقف نوجيس، كان هذا الأخير مصرا على مقاومة نزول الجيوش الحليفة، منفذا للأوامر التي تلقاها من الجنرال "درلان" الذي كان مقيما

---

[1]- الحسن الثاني، **التحدي**، المطبعة الملكية الرباط، 1990، ص.43-44.

[2]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 1**، م س، ص.50.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج 6**، م س، ص.72.

[4]- المرجع نفسه، ص.72.

بالجزائر، والذي كان وافقه على المقاومة، ورفض الإنذار الأمريكي، وهكذا دخلت الجيوش الواقعة تحت إمرة "نوجيس" في حرب مع الجيوش الأمريكية،[1] الأمر الذي نتج عنه قصفا عنيفا قامت به البارجة الأمريكية الأرمدا " Armada" خلف أزيد من 1000 قتيل والعديد من الجرحى في صفوف الجيوش المغربية الفرنسية، ونفس الحصيلة في صفوف الجنود الأمريكيين،[2] ولم يستسلم "نوجيس" إلا في صباح 11 نونبر، أي ثلاثة أيام بعد البدء بإنزال القوات، بأمر من الجنرال "درلان" نفسه،[3] وانتهى الأمر بعزل الجنرال نوكيس من منصبه كمقيم عام

لقد قابل الرئيس الأمريكي روزفلت بارتياح، ما أعرب عنه السلطان من حرصه على قيام التعاون والتآزر الوثيق بين الشعبين، المغربي والأمريكي، وعبر عن بهجته بانضمام المغرب إلى صف الحلفاء منوها بالجهود المشتركة،[4] وأكد أن هدف مجيء قوات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المغرب، هو تطهير الشمال الإفريقي من النازية، وإنقاذه من سيطرة المحور، الذي يريد التحكم فيه سياسيا واقتصاديا.[5]

وقد عبر السلطان عن صداقة أمريكا المشروطة في إجابة على خطاب روزفلت، يقول: " **إن المغاربة استقبلوا جنود الولايات المتحدة كما يستقبلون الأصدقاء، وأن المغرب ليس على خلاف مع أمة الولايات المتحدة الكبيرة المعروفة عندنا بشهامتها ونبلها وعشقها الحرية، وبهذه الروح صرحنا للقائد العام باطون أنه مادامت أرضنا وما دام ديننا وما دامت تقاليدنا محترمة فإن القوات الأمريكية يمكن أن تكون واثقة من أنها لن تجد في المغرب إلا الأصدقاء المستعدين للتعاون.**"،[6] مما يفسر بأن السلطان كان ذا فطنة كبيرة.

أما الحزب الوطني فقد علم بتغير الأوضاع السياسية بالمغرب، بعد نزول القوات الأمريكية، إذ كان يعرف تراجع الدور الفرنسي، وما إن نزل الحلفاء بالشواطئ المغربية، حتى بدأ يتطلع إلى محاولة كسب ود الأمريكيين حتى لا يرثوا العداء الذي كانت الإدارة الفرنسية تكنه للوطنيين.[7]

---

[1]– *" العمليات الحربية في المنطقة السلطانية "*، **الوحدة المغربية**، عدد 290، 10 نونبر 1942، ص.2.

[2] – Ayach (Albert), **le mouvement syndical au Maroc, tome 2, ED, wallada Casablanca, 1990,** p.17.

[3]– *" إيقاف الكفاح"*، **السعادة**، عدد 5682، 11 نونبر 1942، ص.1.

[4]– " *رسالة شخصية من الرئيس روزفلت إلى جلالة مولانا السلطان المنصور بالله "*، **السعادة**، عدد 5691، 23 نونبر 1942، ص.1.

[5]– *"إفريقيا للأفارقة والمغرب للمغاربة "*، **الوحدة المغربية**، عدد 291، 11 نونبر 1942، ص.1.

[6]– " *جلالة الملك يطالب حكومة الولايات المتحدة باحترام ديننا وتقاليدنا ويعتبر هذا الاحترام هو الاساس الوحيد للصداقة "*، **الوحدة المغربية**، عدد 298، 27 نونبر 1942، ص.1.

[7]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية... ج1**، م س، ص.223.

رتب الحزب اتصالاته مع المفوضتين الأمريكية والانجليزية، وكان يسعى من وراء هذه الاتصالات إلى أن يكسب شيئا للمغرب في سيره وإلى أن يحصل على وعود على الأقل لتقرير مصير المغرب بعد الحرب، وعمل في اتصالاته على التذكير بالجهود التي بذلها المغرب في تأييد الحلفاء من أول يوم، وبدماء المغاربة التي كانت تسيل مرارا في ميادين القتال، وكان يثير فكرة الاستقلال مع الأمريكيين والانجليز، لم تفد الاتصالات التي قام بها الحزب القضية الوطنية، إذ عبرت انجلترا عن رفضها الحديث في الموضوع، متذرعة بأن الاولوية هي النصر في الحرب، فيما عبرت أمريكا عن عدم القدرة على وعد الحزب بشئ، آملين في تغير وضعية المغرب.[1]

وبالرغم من ذلك فإن موقف الحزب من النزول كان إيجابيا، وذلك راجع لمساحة الحرية التي اتسعت، وتقلص التضييق على الوطنيين، يقول الفاسي في هذا الصدد: "**ولما نزل الحلفاء في المغرب...اطمأنت النفوس من جانب التوسع الاسباني والألماني، فأخذ الوطنيون يتحركون بكيفية أقوى رغم عناد الفرنسيين وسوء معاملتهم، وقد جدد الحزب فروعه، فانضم إليه كثير من الموظفين الذين ظلوا محايدين...، وسعى في جمع الأمة كلها حول الاتجاه الذي سيظهر بيننا بعد سنة أخرى**".[2]

لا شك من أن الحزب كان يعلم مسبقا أن مطالبه في الحرية والاستقلال ستقابل بالرفض، من طرف فرنسا، وسيتم تخوين الوطنيين ونعتهم بالعمالة للمحور، وأن تحركاتهم تلك هي ضد المجهود الحربي للحلفاء، خصوصا في تلك المرحلة التي هي مرحلة حرب وهذا ما جعل تحركاتهم تكون في علم السلطان.[3]

لقد كان موقف المغاربة موقفا مساندا للنزول الأمريكي بالمغرب، فمنهم من اتخذ هذا الموقف عن قناعة انسجاما والموقف من مساندة الحلفاء ضد المحور، ومنهم من ساهمت الأوضاع الاقتصادية في جعله، يستأثر بكل ما هو جديد طمعا في تحسن الأوضاع، وعموما فإن الموقف الرسمي، موقف السلطان والحزب الوطني كان ينم عن حس سياسي، متطلعين للأوضاع التي تتغير أمام أعينهم، إذ أصبح للمغرب دور مهم في الأحداث، وهذا ما تم بالفعل عندما تم استدعاء السلطان للقاء الحلفاء بالدار البيضاء، من طرف الرئيس الأمريكي روزفلت، دون وساطة فرنسية، ضاربا عرض الحائط، اتفاقية الحماية التي جردت السلطان من السياسة الخارجية.

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية... ج1**، م س، ص.223.

[2]- الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.230.

[3]- المرجع نفسه، ص.224.

ب- النخبة السياسية المغربية ولقاء أنفا

إن الظروف العامة التي كان يمر منها المغرب إبان انعقاد مؤتمر أنفا كانت ظروفا صعبة، وبالرغم من ذلك فإن المغاربة كانوا يتطلعون في صمت وسر لمستقبل أفضل، و ساد شعور في أوساط النخبة المغربية بأن هناك تطور مهم سيحصل في ظل وجود الأمريكيين، هؤلاء الذين ارتكبوا في أول نزولهم كثيرا من الأخطاء، إذ استباحوا كل شيء حتى أعراض النساء في الشارع،[1] ويذكر الوزاني أن المسؤولين الكبار، خشية على سمعتهم، بعد انتشار موجة من السخط والاحتجاج، ومخافة رد فعل عنيف من المغاربة، تمكنوا من ردع الجنود، وأفهموهم أنهم في أرض وبين شعب جديرين بالاحترام، وكان ذلك في صالح العلاقات التي كانت تنمو بين الأمريكيين وبعضا من النخبة المغربية، إذ كانت أمريكا تخاف من انتشار الفضيحة حتى لا تغضب فرنسا التي لم تكن راضية بالتدخل الأمريكي، ومتضايقة من الصلة التي كانت بين المغاربة وأي شخصية أمريكية.[2]

وفي تلك الظروف المليئة بالمآسي والمعاناة التي كان يمر منها الشعب المغربي، صارت كفة الحلفاء ترجح، وصارت الاجتماعات تتوالى، لتقرير مصير الحرب، وتوحيد الأفكار، وتمتين علاقات المنتصرين، ووضع إستراتيجية موحدة، عسكرية وسياسية، لضمان الانتصار وتثبيت مواقع الحلفاء، وهكذا انعقد مؤتمر في الدار البيضاء ما بين 14 و24 يناير 1943، حضره بالخصوص الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ومساعدوهما وأعوانهما من الضباط الكبار والمدنيين المسؤولين.[3]

وفي نفس السياق يذكر القادري أن المؤتمر أحيط بالكثير من السرية، إذ أنه لم يستطع أحد أن يعلم عنه أي شيء طيلة العشرة أيام التي دامها، باستثناء منظميه، وكان من المفروض أن يحضره كذلك الرئيس السوفياتي ستالين، والرئيس الصيني تشان كاي تشيك، ولكنهما اعتذرا عن الحضور، نظرا للظروف الحربية التي كانت تلزمهما بالبقاء ببلديهما، للإشراف بنفسهما على العمليات العسكرية التي كانت تجري.[4]

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...، ج 6**، م س، ص.22.

[2]- نفسه.

[3]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في ..، ج 2**، م س، ص.147.

[4]- المرجع والصفحة نفسهما.

لقد وصف بوطالب مؤتمر أنفا بالحدث التاريخي، واعتبره محطة رئيسة في مسيرة الحرب العالمية الثانية، بل ذهب إلى حد التعبير عن أنه أبرز مرحلة لتعزيز دور الحلفاء وتمتين روابطهم، لتحقيق النصر الحاسم على المحور.[1]

وأشار في هذا الصدد إلى حضور فرنسا المنقسمة ممثلة بجيرو القائد الأعلى للجيش والمفوض السامي لفرنسا بافريقيا الشمالية، والذي كان يقيم في الجزائر. وديكول الذي أطلق نداء تحرير فرنسا من حكومة فيشي منذ 18 يونيو 1940، والذي كان في لندن، لكن الحلفاء تعاملوا جيرو كممثل فرنسا، لذلك فإن دعوة ديكول وقعها في آخر لحظة الوزير الاول البريطاني تشرشل، وقد خلص المؤتمر إلى استمرار الكفاح الحربي إلى ان يستسلم الجناة الذين أشعلوا فتيل الحرب بدون قيد أو شرط.[2]

يذكر القادري أن الرئيس الأمريكي أراد أن يكرم السلطان محمد بن يوسف لما قدمه للحلفاء من مواقف ضد النازية، وعدم موافقته على مخططات بيتان المستسلم للنازية، رأى أن يستدعي السلطان لحفلة عشاء،[3] وعلى هامش مؤتمر أنفا بين الزعماء الحلفاء، وقع اللقاء بين سيدي محمد بن يوسف والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت دون مباركة الإقامة العامة. وبهذه المناسبة، قام روزفلت بتلميحات ربما أوحت إلى السلطان بمواقف مناوئة للاستعمار الفرنسي. وعن هذه المحادثات، كتب الملك الحسن الثاني بصفته شاهد عيان: "**وفي الواقع أكد الرئيس الأمريكي أن النظام الاستعماري قد عفا عليه الزمن وبالتالي أصبح محكوما عليه بالزوال في رأيه. ولكن تشرشل أكد في البداية على ضرورة التدقيق في وجهة النظر هذه .... ولكن روزفلت علق حالا على ذلك قائلا: "إننا لم نعد الآن في سنة 1830 ولا في سنة 1912، ونتطلع إلى اليوم الذي سيصل فيه المغرب بيسر إلى الاستقلال وفقا لمبادئ الأطلسي، متمنيا أن يكون هذا اليوم قريبا، يوم أن تضع الحرب أوزارها. وأضاف مؤكدا: بعد الحرب ستصبح إعادة التنظيم السياسي-الاقتصادي للمجتمعات الإنسانية ضرورة ملحة، وقال إن الولايات المتحدة لن تكتفي يومئذ بعدم وضع أية عراقيل في وجه استقلال المغرب فحسب، بل إنها، كما أكد، ستخص المغرب المستقل كذلك بمعونات اقتصادية مناسبة**".[4]

لقد ذهب الرئيس الأمريكي إلى أبعد من ذلك عندما أطلق الحديث بحماس عن مستقبل المغرب، مبديا اهتمامه بمعرفة طاقاته ونموه الاقتصادي، وبذلك كان من الضروري على السلطان طرح القضية الوطنية في حضرة الرجل البارز في العالم، والذي كان صاحب أكبر نفوذ في الشؤون الدولية، وقد اطمأن

---

[1]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 2**، م س، ص.66.

[2]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 2**، م س، ص.67.

[3]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي..**، **ج 2**، م س، ص.147.

[4]- الحسن الثاني، **التحدي**، المطبعة الملكية، ط 2، الرباط، 1983، صص.50-51.

السلطان عند سماعه التعاطف الأمريكي مع الآمال التي ينشدها الوطنيون، لكن وفاة الرئيس روزفلت بعد هذا اللقاء وقبل نهاية الحرب، كانت خسارة كبرى ومؤلمة للأمة المغربية وعاهلها.[1]

يذكر القادري أن علاقة الحزب الوطني إذ ذاك بالسلطان كانت متينة، وكانت المشاورات مستمرة حول القضية الوطنية، وأن الحزب كان على اطلاع بكل ما جرى بين السلطان والرئيس روزفلت من مشاورات، يقول القادري: "**ولذلك فإننا نحن أعضاء الطائفة وهي الجماعة السرية في الحزب الوطني، ثم حزب الاستقلال، كنا نعقد اجتماعات متوالية يومية، وكنا على اطلاع بكل ما يجري بينه وبين الرئيس روزفلت من مذاكرات، وأنه رحمه الله بمجرد ما باغتته دعوة الرئيس روزفلت للعشاء، خبرنا قبل الذهاب، وبعد العشاء خبرنا بكل ما جرى...ومن جملة ما خبرنا به محمد الخامس، أن الرئيس روزفلت حذره من استيلاء الأجانب على ثروة المغرب، واستغلال أراضيه، وأن المستقبل سيكون سعيدا، بل مضمون السعادة**".[2]

وفي الحقيقة فقد التأم مؤتمر أنفا، استجابة للتطلعات الإستراتيجية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلفاء، وأضحى أيضا ذو أهمية سياسية كبيرة لجميع الأطراف، خلاله كان أول لقاء يجريه سلطان المغرب مع رئيس دولة أجنبية بعيدا عن الرقابة الفرنسية.[3]

وفي تحليله لهذا اللقاء ذهب الوزاني إلى أن السلطان قد عبر عن استقلالية عالية في اتخاذ المواقف، خصوصا عند وقوفه في وجه نوجيس ورفض جلاءه وحكومته من العاصمة الرباط، وتجلى ذلك الاستقلال أكثر عندما قبل دعوة الرئيس الأمريكي، وحضر اللقاء بأنفا في الدار البيضاء في 22 يناير 1943، كان هذا اللقاء بدعوة من الرئيس دون وساطة المقيم العام، الذي تجعل منه معاهدة الحماية وزير خارجية الدولة المغربية المحمية، ولا حق للسلطان في ظلها إجراء أي اتصال دبلوماسي، إلا بموافقة المقيم العام.[4]

لقد كان الحدث بارزا إذ بدعوة الرئيس الأمريكي تم التعبير عن وجود الدولة المغربية، ضاربا عرض الحائط معاهدة الحماية الفرنسية، وتمت مرافقة السلطان من طرف الصدر الأعظم محمد المقري، ونائب مدير التشريفات محمد المعمري، والأمير مولاي الحسن، وتعتبر المرة الأولى التي سيتم فيها اللقاء

---

[1]– لاندو (روم)، **محمد الخامس منذ اعتلائه العرش إلى يوم وفاته**، ترجمة ليلى أبو زيد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979، ص.22.

[2]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي..**، **ج 2**، مس، ص.149.

[3]– لاندو (روم)، **محمد الخامس منذ اعتلائه ...**، م س، ص.20.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...**، **ج 6**، م س، ص.23.

المباشر لمحمد بن يوسف، منذ اعتلائه العرش، على قدم المساواة مع رئيس دولة، إذ عقد مع الممثلين الدوليين لقاءات ناذرة.[1]

يقول رزيت: "**إن هذا الاتصال مع رئيس دولة أجنبية، والذي يعتبر متناقضا تناقضا واضحا مع نص معاهدة الحماية، قد ساهم كثيرا في إعطاء المغاربة الانطباع بأن أمريكا تنوي ضرب الالتزامات التي أدت إلى الحد من الاختصاصات الدولية للدولة المغربية، وقد أعطى الرئيس روزفلت، كما هو معتقد، وعودا قاطعة إلى العاهل في شأن استقلال بلاده في نهاية الحرب، وبعد لقاء أنفا بقليل صرح روزفلت للملك ابن سعود بأن مثل هذه الضمانات قد تم إعطاؤها من طرفه إلى سيدي محمد بن يوسف**".[2]

بالرغم من تلك الوعود التي قدمتها أمريكا للمغرب، فإنها كانت متوجسة من استغلال ألمانيا للشمال وتقوم بمهاجمتها بتواطؤ مع اسبانيا، في وقت بدأت فيه فرنسا تسترجع مكانتها الدولية، وانتاب المغاربة بعض القلق لذلك، بعدما ظنوا أن فرنسا قد أقصيت نهائيا، وأصبح الأمريكيين مضطرين للتعاون ولو ظرفيا مع فرنسا، وبذلك وضح Cordell Hull في خطاب بتاريخ 23 يوليوز 1943 أن حق الشعوب المستعمرة في الحصول على استقلالها يعتبر مشروطا بمدى قدرتها على تحمل المسؤوليات الحكومية.[3]

يذكر الوزاني أن السلطان عبر عن رغبته في عدم حصول الجنرال نوجيس على مقعد في مأدبة العشاء التي دعاه لها الرئيس الأمريكي، هذا الأخير الذي عبر عن نفس الموقف، إذ أنه لم ينس مقاومة نوجيس للحلفاء أثناء نزولهم بالشواطئ المغربية لمدة ثلاث أيام، بعدما رضخ للأمر الواقع، لما أظهرته الجيوش الأمريكية من قوة، وعبر روزفلت عن ذلك في أول الأمر قائلا: "**لا أريد أن أراه**"، غير أن الاعتبارات الدبلوماسية، ومجاملات أملتها الظروف، ومساعي تشرشل، وبعض الشخصيات الأمريكية، جعلت روزفلت يغير الموقف، وقبل على مضض حضور الجنرال نوجيس في العشاء.[4]

لقد استقبل روزفلت السلطان بحفاوة، وقدم له السلطان هدايا[5] ثمينة له ولزوجته، أعجبته فقابلها بمنع الخمر ولحم الخنزير تقديرا للسلطان في تلك المأدبة، ويذكر الوزاني أن الشخصيات الحليفة، وخاصة الأمريكيين لم يرقهم موقف المنع المتخذ، وأنه أثناء الحفلة لم يكن تشرشل منشرحا، باعتباره لم يكن راضيا عن تلك الحفاوة، ولم يكن مطمئنا للمحادثة التي تدور بين السلطان والرئيس الأمريكي.[6]

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة...**، **ج 6**، م س، ص.23.

[2]- رزيت (ر)، **الأحزاب السياسية..**، م س، ص.161-162.

[3]- المرجع نفسه، ص.162.

[4]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات...**، **ج 6**، م س، ص.43.

[5]- قدم السلطان للرئيس الأمريكي خنجر ذهبي مرصع، ولزوجته أساور من ذهب مرصعة.

[6]- الوزاني، **مذكرات..**، **ج 6**، م س، ص.45.

لقد كانت المحادثة بين السلطان تجري في السياسة الدولية ومستقبل العالم، وكان السلطان يركز على موقع المغرب في السياسة الأمريكية، وفي وصفه للمحادثة يقول إليوت روزفلت وهو ابن الرئيس الأمريكي، وكان حاضرا، "**كان الحديث الذي يدور بحرارة بين والدي والسلطان يتعلق بخيرات المغرب الطبيعية وإمكاناته الواسعة، وكان السلطان يفيض بشرحها لوالدي، بينما كان الانشراح ظاهرا على كل منهما في هذه المحادثة لأنهما معا كانا يتكلمان الفرنسية بسهولة، ولم يكن تشرشل يتكلمها، وكذلك أمكن للمتحدثين أن يتعمقا في دراسة مسائل مختلفة، كرفع مستوى معيشة المغاربة، وهو ما يستلزم إبقاء قسط من كبير مما تدره خيرات المغرب داخل حدوده.**"[1]

لقد كان السلطان في تلك الليلة منشغلا بشعبه، ومهتما بصحة الأمة، وهو الداري بمعاناته من جراء الاستعمار والحرب والجفاف، يقول إليوت: "**وأعرب السلطان للرئيس رغبته الأكيدة _وفي حدود الإمكان_ بأن تمد له يد العون لانجاح جهوده في تزويد المغرب بمؤسسات صحية عصرية مقترنة بتوسيع نطاق التعليم، فكان جواب الرئيس، أن السيادة الرشيدة لتحقيق مثل هذه المشاريع تحتم على السلطان ترك سياسة التساهل والتنازل إزاء المصالح الأجنبية حتى لا يحرم البلد من خيراته وهنا تشرشل حاول تغيير مجرى الحديث، ولكن السلطان تابع كلامه واستفهم...عما يمكن استخلاصه من نصيحته بالنسبة لحكومة فرنسا المستقلة، فأجابه أبي _وهو يقلب شوكة الطعام بين أصابعه_ أن الاحوال ستتغير تغيرا جذريا بعد الحرب ولا سيم في الميدان الاستعماري.**"[2]

لقد كان السلطان متعطشا للحديث عن القضية الوطنية، لأنه كان يبحث عن مخرج لما هو فيه وشعبه، واستفسر روزفلت عن المقصود بالتغيير الجذري، فكانت إجابة روزفلت أن الماليين الفرنسيين والإنجليز كانوا قد أسسوا شركات قبل الحرب تتجدد تلقائيا، هدفها استثمار ثروات المستعمرات، وأشار إلى إمكانية العثور على ثروات بترولية، فتأسف السلطان لقلة العلماء والمهندسين بالمغرب، بل ذكر له السلطان أن المغرب لا يستطيع انجاز مثل تلك الأعمال دون مساعدة أجنبية، ويذكر مزيان على لسان "إليوت"، أن الرئيس همس في أذن السلطان أنه "**من الممكن مثلا إعداد مهندسين وعلماء تخطيط يرمي على تبادل جماعي مع الولايات المتحدة، فهز السلطان رأسه مستحسنا ما سمع وموافقا عليه**".[3]

---

[1]– Roosvelt (E), **As He Saw It**, Ed, Duell, Sloan and Pearce, L'université de Californie, 1946.

– نقلا عن مزيان (محمد)، **العلاقات المغربية الأمريكية من الحماية إلى الاستقلال، 1912–1956**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1، الرباط، 2015، ص.245.

[2]– مزيان (محمد)، المرجع السابق، ص.246.

[3]– مزيان (محمد)، **العلاقات المغربية الأمريكية**...، م س، ص.246.

لقد تابع روزفلت في نصائحه للسلطان مبديا له مثلا أنه بإمكانه طلب مساعدة المؤسسات التجارية الأمريكية، لتعينه على وضع برنامج لاستثمار ثروات المغرب، مقابل الحصول على نسبة من الأرباح، مذكرا بأن مثل هذا التعاون قد يتيح للحكومة المغربية ذات السيادة الكاملة مراقبة ثرواتها الوطنية، وهو ما قض مضجع تشرشل الذي بدا عليه القلق والحيرة.[1]

لا تسعفنا المصادر المغربية في استجلاء حقيقة ما أشار إليه مزيان عن إليوت روزفلت، باستثناء ما أشار إليه الحسن الثاني في كتابه التحدي، إذ في تعبيره عن نهاية العشاء، أكد أن السلطان سيدي محمد بن يوسف قد قال وهو يغادر قاعة الطعام متبوعا برئيس الوزراء البريطاني تشرشل الذي كان يدخن سيجارته، باديا على وجهه القلق، "**ها هو ذا مستقبل جديد لبلادي يلوح أمامي**".[2]

يذهب الوزاني إلى أنه بعد اللقاء الذي تم بين السلطان سيدي محمد بن يوسف والرئيس الأمريكي روزفلت في الدار البيضاء، وما جرت بينهما من مذاكرات رأسا لرأس، تمت محادثة رسمية بين الطرفين في 23 يناير 1943، ومثل المغرب الصدر الأعظم محمد المقري، ومحمد المعمري مدير التشريفات الملكية، في حين مثل الولايات المتحدة كل من هوبكينس المستشار الخاص للرئيس، والجنرال ويلبور عضو حاشيته، لقد احتفظ بالمحادثات في سرية تامة، إلى أن عثر عليها الوزاني مذكورة في وثائق هوبكينس، ملخصة بقلم رفيقه ويلبور، كما عبر عن ذلك في مذكراته.[3]

وفيما يلي نص المحادثة كما ترجمها محمد بن الحسن الوزاني:

"**لقد شرح لي الصدر الأعظم أن الموضوع الذي ستتناوله المناقشة لن يطلع عليه إلا الرئيس، بحيث لا تعرف المحاورة أية سلطة أخرى باستثناء الولايات المتحدة، وقد يكون الأفضل عدم مناقشة أي شيء إذا لم يتوصل إلى اتفاق حول الموضوع المشار إليه أعلاه، وأكد السيد هوبكنس للصدر الأعظم أن ما يرغب فيه سيتحرم تماما، وأن الموضوع الذي سيناقش لن يعلمه غير الرئيس، فصرح الصدر الأعظم بأن أربعة أسئلة تحتاج إلى أن تعرض على اهتمام الرئيس.**

السؤال الأول: لقد سمع جلالة الملك بأن اجتماعا للتباحث يدور الآن بين الجنرال جيرو والجنرال دوكول، وأن فرنسا التي تشعر بعدم الأمن تريد أن تغير هذه الحالة قبل الاتجاه إلى غيرها، ومنذ 8 نونبر (يوم نزول الجيوش الأمريكية في المغرب) ظلت العلائق مع فرنسا مضطربة، وذلك نتيجة عدد من الفرق المنشقة، وليس للملك أي اعتراض على الجنرال نوجيس، فهذا الأخير رجل إداري

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– الحسن الثاني، **التحدي**، م س، ص.68.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 6**، م س، ص.46.

كفء، وعلاقته مع السلطان وحكومة جلالته، والشعب جيدة، ولكن الجنرال نوجيس اقترح، منذ 8 نونبر، برنامج عمل، وعلى الفور عارضه بعض الدوكولييين أو أصحاب جماعة فيشي.

إن السلطان متخوف بسبب ما ذكر آنفا، وقد تلقى بسرور مجيء جيوش الولايات المتحدة اتجاه المغرب؟ وأية علائق ستوضع مع الولايات المتحدة؟ ومن أجل أن يقرر سياسته المستقبلية يود السلطان معرفة السياسة القارة للولايات المتحدة فيما يخص المغرب.

السؤال الثاني: لم يكن اليهود الشعب المتفوق في المغرب، بل كانوا دائما وبكيفية جد محددة ثانويين عددا ونفوذا، وكانوا يعاملون معاملة حسنة من المسلمين، ولما حلت لجنة الهدنة الألمانية بالمغرب ألح أعضاؤها أول الأمر على معاملة اليهود كما كانت معاملتهم في ألمانيا، فامتنع السلطان بقوة من أن يفعل هذا، إن الحالة الراهنة ناشئة على قرون من التعايش، فالمسلمون محتاجون إلى اليهود كما اليهود محتاجين إلى المسلمين، ولا توجد مشاكل يهودية في المغرب إذا بقي هذا الموضوع كما هو الآن، وقد ظن بعض اليهود أن مجيء الجيوش الأمريكية يعني أنه سيضعهم في مراكز قوة ونفوذ بالنسبة للمسلمين، وهذا ما يجب أن لا يقع.

السؤال الثالث، إن للمغرب احتياجا كبيرا للتزود ببعض مواد التموين، والألبسة، والأجهزة الخ، وقد تعرض نفوذ الولايات المتحدة، بكيفية أو بأخرى، في هذه المسألة كما دلت عليه التصريحات التي أكدت أن المواد الضرورية ستصل، والمؤمل أن احتياجات المغرب الأكثر أهمية يمكن إرضاؤها قريبا.

السؤال الرابع: إن السلطان متأكد من أن الحرب ستنتهي بانتصار الولايات المتحدة، وستعقب هذا الانتصار معاهدة سلام، وعندما يحين وقت التداول في شروط السلم ينوي السلطان أن يرتمي بين يدي روزفلت، بشرط قبول السيد روزفلت وكذلك بلاده، فإذا قبل السيد روزفلت عروض السلطان الرامية إلى استفتاء شعبه فإن السلطان متأكد من أن شعبه كله سواء في المنطقة الفرنسية أو الاسبانية سيكون موافقا وراضيا بأن يضع مستقبله بين يدي السيد روزفلت.

وصرح الصدر الأعظم بأن للسؤال الأخير أهمية تتطلب أن يحفظ بمطلق السرية والكتمان، وبأنه يرغب في أن يعرض على السيد روزفلت وحده، فأكد السيد هوبكينس أن هذا السؤال لن يعرفه غير السيد روزفلت.

وبما أن السيد هوبكينس كان مطلعا على وجهات نظر السيد روزفلت فقد أعلن أنه يستطيع أن يعطي فورا جوابا مقنعا عاما.

الجواب العام: إن السيد روزفلت يعتقد أن هذه الحرب معركة حياة أو موت، وفي الوقت الراهن يجب أن نبذل كل الجهود لهزم ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، ونعتقد أننا سننجح، وأن انتصارا تاما

سيتحقق. وستواصل الحرب إلى أن تقبل ألمانيا، وإيطاليا، واليابان الاستسلام بلاقيد ولا شرط. ويعي الرئيس الصعوبات التي تواجه الآن المغرب، كما يدرك أن السلطان كان عالما بما حاولته لجنة الهدنة الألمانية لإكراهه على الامتثال لمطالبها، فقد ظهر السلطان كرجل حازم وقوي، وهذا ما يهنئ به الرئيس نفسه، ويعلم كذلك أن السلطان رجل عظيم. وفي الماضي دخل الجيش البلاد، وبعده إعادة السلم إليها بقي فيها بدعوى أو بأخرى، أما الجيش الأمريكي فلن يبقى في المغرب.

وقد استغلت البلاد القوية البلاد الفقيرة، وامتصت الثروة والخيرات فأخذت خارج البلاد لمنفعة البلاد القوية، ورجا السيد هوبكينس أن يؤكد الصدر الأعظم للسلطان، أن الولايات المتحدة لا تنوي استغلال المغرب، كما يتمنى وضع علائق اقتصادية وثيقة، خصوصا وأن الطائرات ووسائل النقل البحري الآخذة في التقدم ستسمح للبلدين بأن يكونا أكثر تقاربا، ويعلم الرئيس أن كثيرا من شعوب هذا العالم لم تظفر بقسطها العادل من الخيرات، كما يعلم أنها تستطيع التمتع بها، وستتوفر على هذه الخيرات بعد الانتصار، ويعتقد الرئيس أنه لا توجد أسباب تدعو إلى تغيير الحكومة الحالية في المغرب، لأن هذه الأخيرة سمحت له بزيارة المغرب، وبملاقاة السلطان، وكان تأثر الرئيس تأثرا عميقا، وستكون زيارته ذات فائدة حيث أنه أصبح صديقا كبيرا للسلطان وللبلاد.

وصرح السيد هوبكينس بأنه لا يمكن أن يعطي جوابا نهائيا على كل الأسئلة، وفيما يخص التموين من أجل المدنيين فسيرسل، ولكن الأسبقية للحاجيات العسكرية، ويعرف الرئيس أن الشعب المغربي صاحب الشأن، ويجب أن لا يكون هذا بكيفية غير عادلة، ويمكن انتظار النتيجة النهائية بدون شك ولا ريب.

وشكر السيد هوبكينس الصدر الأعظم على صراحته معلنا أنه سيبلغ الرئيس التقرير الكامل والصحيح عن هذه المناقشة.".[1]

لقد وقع المحادثة "ويلبور" و"بريكاديي جنرال"، وقد أشار مزيان محمد في كتابه إلى هذا اللقاء معتمدا على تقارير العلاقات الخارجية الأمريكية (F.R.U.S 1941-1943)،[2] وبمقارنتها مع ما أتينا به لدى الوزاني يتبين أنهما متطابقين في المضمون، وعموما فقد كانت الأجوبة الأمريكية على أسئلة المغرب لا تخلو من الخطاب الدبلوماسي، الغير الواضح، في حين أن الجانب المغربي كان يرمي من وراء طرح الأسئلة إلى الحصول على إجابات واضحة يبني عليها مستقبله الذي كان معلقا في الحماية الفرنسية.

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 6**، م س، من الصفحة 46 إلى الصفحة 51.

[2]- مزيان (محمد)، المرجع السابق، صص.247-248.

وعموما فإن هذا المؤتمر خلف جدلا حادا في أوساط الباحثين والمهتمين، فهناك من تحدث عن أهميته التاريخية، باعتباره كسر بندا من معاهدة الحماية، حيث استقبل السلطان لأول مرة من طرف رئيس دولة غير فرنسي، وهناك من اعتبره نقطة مهمة في مسار الشعوب التواقة إلى التحرر والإنعتاق، باعتباره قد كان يهدف إلى القضاء على النازية وكل أشكال العنصرية على أساس ميثاق الأطلسي، وهناك من أعتبر أن هذا اللقاء فتح الباب على مصراعيه أمام السلطان سيدي محمد بن يوسف، ولعب دورا كبيرا في مطالبته بالاستقلال

صراحة لقد كان اللقاء مع روزفلت بمثابة المصباح الذي أخرج السلطان من الظلمة إلى النور، إذ منذ تلك اللحظة والسلطان يتبوأ مكانة في قيادة الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال.

الفصل الثالث: موقف النخبة السياسية المغربية من الحماية والمقاومة وتصورها للاستقلال

يسعى هذا الفصل إلى معرفة مواقف النخبة تجاه مجموعة من القضايا لمغرب الفترة المدروسة، وكذا مغرب ما بعد الحماية أي مغرب الاستقلال. هذه النخبة التي بنت تصوراتها على مجموعة من المنطلقات لخدمة أهدافها، إذ سيتبين موقف كل حزب حزب، وكل حركة حركة من القضايا التي كانت آنية للشعب المغربي كالحماية والمقاومة و الاستقلال.

سنتعرف على النخبة المعارضة للحماية والداعمة للمقاومة سواء كانت منها المسلحة أو الدبلوماسية أو الإعلامية، والطامحة للاستقلال كل بمنظوره الخاص، وسنرصد النخبة الداعمة للحماية والمخونة للمقاومة والطامحة إلى مغرب يعيش في سلم وأمان تحت راية الحماية. إذن:

- ما هو تصور النخبة المغربية للحماية الفرنسية بالمغرب؟
- ما هو تصور النخبة المغربية للمقاومة؟
- ما هو تصور النخبة المغربية لمغرب الاستقلال؟

أولا: موقف النخبة السياسية المغربية من الحماية

1- موقف حزب الاستقلال من الحماية

عمل الاستقلاليون في تحليلاتهم على دحض كل الأطروحات الكاذبة لدعاة الاستعمار الفرنسي، وآخذوا على عقد الحماية خرق كل التعهدات الدولية وسلب المغرب حريته القومية وسيادته الكاملة، التي اعترفت بها وضمنتها معاهدة الجزيرة الخضراء، وقد بين الحزب التناقض الذي شعر به واضعو ميثاق الحماية مستشهدا بقول "بوانكاريه"[1] في كتاب بعثه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 27 أبريل 1912 "**إن فكرة الحماية كانت الفكرة الوحيدة الممكن تطبيقها والمتفقة مع المعاهدات الدولية، وهذا الادعاء لا يكون صحيحا إلا إذا كان الغرض من الفكرة صيانة تامة ودائمة، وصيانة وحدة التراب المغربي كله من أقصاه إلى أقصاه وصيانة الحرية الاقتصادية القائمة على المساواة والعدل.**".[2]

[1]– وزير فرنسي.

[2]– الفاسي (علال)، **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، محاضرة ألقاها علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المراكشي بمكتب المغرب العربي بمناسبة مرور 36 سنة على فرض الحماية على مراكش، مطبعة الرسالة، ط 1، القاهرة، 1948، ص.19.

كان الاستقلاليون يؤمنون بفكرة أن الاستعمار الفرنسي دخل إلى المغرب، وهو يعتقد بأن هذا الأخير ليس أمة موحدة، ولا دولة، وإنما مجموعة قبائل، لا يربط بينها إلا رابطة الجوار الضعيفة[1]. أما الدين فقد ظل سطحيا وسط هذه القبائل، فلم يتعد أن يشكل رابطة ضعيفة. أما الوطن فلم يكن له أي معنى قط. ولم تكن هذه القبائل خاضعة للعرش إلا قهرا وغلبة، هذا ما روج له الفرنسيون في البداية.[2] وفي المقابل اعتبر الفرنسيون أنفسهم جاءوا بعهد وسياسة جديدين، يفهم فيها معنى الدين، ويفهم فيها معنى توحيد الكلمة بين القبائل المختلفة، ويفهم فيها معنى الوطن وحبه وتقديسه والدفاع عنه، ويفهم فيها معنى العرش، وكونه رمزا قويا للمحافظة على كيان المغرب، وضمان وحدة أراضيه، هذه السياسة تلخصها معاهدة الحماية الموقعة في 30 مارس 1912.[3]

كان مناضلو حزب الاستقلال على إطلاع تام بنوايا مهندسي معاهدة الحماية، لذلك عملوا على الرد على كل ادعاءاتهم الكاذبة، وقد تطرق الحزب لما كتبه "بوانكاريه"، وفندوا ادعاءاته في أن الهدف الذي جاءت به الحماية هو حماية الوطن وسيادته ووحدته الترابية ورد الحزب في محاضرة الفاسي بمكتب المغرب العربي بالقاهرة على قول "بوانكاريه" بالقول: "...**و نقول نحن من جهتنا إن هذا الادعاء غير صحيح، لأن الحماية لم تكن تفكر أبدا في صيانة شيء مما أشار إليه الوزير الفرنسي، وإذن فالحماية مؤامرة فرنسية أقرتها الدول بأعضائها عينها أو الاعتراف بها خرقا لكل التعهدات التي ذيلتها أمم متمدنة بإمضاء الشرف والكرامة، وقد سجلوا بعملهم هذا صفحة سوداء في تاريخ العلاقات بين الدول.**".[4]

اعتبر أعضاء حزب الاستقلال هذه المعاهدة تهدف إلى القضاء على عناصر الوحدة المغربية، كما ترمي إلى تشتيت السيادة المغربية، حتى لا تبقى هذه السيادة ممثلة في العرش المغربي، والنتيجة الحتمية للقضاء على وحدة المغرب وسيادته هي التمكن من القضاء على شخصيته كدولة قائمة الذات، وتمكن بعد ذلك من ابتلاع المغرب واستنزاف خيراته. وبعد فشل الفرنسيين في تحقيق أطماعهم، انكشف للجميع التحام ووحدة الأمة المغربية حول الدين الإسلامي والعرش العلوي، ووحدة وطنهم، فلجؤوا إلى خطة خطيرة على وحدة المجتمع مستندين في ذلك على بنود معاهدة الحماية. جاء على لسان أحد الصحفيين التابعين لحزب الاستقلال قوله:« **والجزء الذي ظهر من هذا المشروع الخطير حتى الآن يتلخص في تنظيم البلاد تنظيما إداريا خاصا، يستغلون فيه نظام الجماعات القديمة، فيجزؤون البلاد**

---

[1]– صحفي، *"وحدة المغرب وسيادته في خطر عظيم"*، **جريدة العلم**، العدد 1670، 4 يناير 1952، ص.1.

[2]– نفسه.

[3]– *" البرنامج الفرنسي لتفكيك السيادة المغربية وتشتيتها"*، **جريدة العلم**، العدد 1671، 5 يناير 1952، ص.1.

[4]– الفاسي (علال)، **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، محاضرة ألقاها علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال...، م س، ص.20.

إلى عدة جماعات، كل جماعة مستقلة عن الأخرى في نظامها الإداري والقضائي، وفي مجلسها التشريعي وفي حكامها والمسيطرين عليها، وبطبيعة الحال سيكون المشرف على هذا النظام هو المراقب المدني أو الحاكم الفرنسي. والنتيجة من كل ذلك أن كل جماعة ستصبح خاضعة إلى الحاكم الفرنسي الذي سيستطيع أن يشرع ويحكم».[1]

هكذا ستصبح البلاد جميعها في يد ثلة من الموظفين الفرنسيين، يشرعون فيها وينقدون كما يريدون، ويرى الحزب أن هذه السياسة ترمي إلى القضاء على العرش المغربي، وتقسيم البلاد إلى قبائل متناحرة، وبذلك ستنهار الوحدة المغربية.[2] ولقد اصطدمت هذه السياسة بشعب يطالب بحقوقه الضائعة، ويطمح إلى الحرية بجميع معانيها، وهو يريد أن لا يبقى مبعدا عن الأعمال العامة، ولا مهملا في زوايا النسيان، لذلك يرى الحزب أن مصير هذه المؤامرة هو الفشل.[3]

تأسس حزب الاستقلال بعد تجربة مريرة لمناضليه في الصراع مع نظام الحماية الفرنسية، وعند الانتقال من الحزب الوطني إلى حزب الاستقلال، أعطى الحزب تحليلا مفصلا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، اقتنع فيه مناضلوه بأنه لا تقدم للمغرب بدون إلغاء نظام الحماية، وقبل صياغة وثيقة 11 يناير، كان لا بد من التطرق للموقف من الحماية، اعتبر الحزب "**الحماية نظام مفروض بالقوة على الأمة المغربية في ظروف استثنائية وليس أدل على ذلك من المقاومة الحربية التي واظب عليها الشعب المغربي من سنة 1907 إلى سنة 1934.**".[4]

وذهب الحزب إلى تبرير مطالبه، واعتبر نظام الحماية نظاما قائما، وأنه أثناء تطبيق معاهدة الحماية المفروضة وقع خرقها لفظا ومعنى من طرف الذين التزموا رسميا باحترامها، فأصبحت السيادة المغربية غير ملموسة الوجود، وقد بين الحزب ذلك في عريضة المطالبة بالاستقلال، يقول البيان: "...**وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية...**"،[5] وذلك بالاستحواذ على كل السلط ضاربا عرض الحائط التزاماته المسطرة في عقد الحماية، والانتقال إلى الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية، واحتكار خيرات البلاد.[6]

---

[1]– *" وحدة المغرب وسيادته في خطر عظيم"*، مرجع سابق.

[2]– الفاسي الفهري (عبد الكبير)، *" المرأة المغربية في عيد العرش"*، **جريدة العلم**، العدد 61، 21 نونبر 1946، ص.3.

[3]– *" لنا رأي عام اقرؤوا له حسابه"*، **جريدة العلم**، العدد 33، 19 أكتوبر 1946، ص.2.

[4]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.243.

[5]– نفسه، ص.245.

[6]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.245.

أما موقف حزب الاستقلال من الحماية الفرنسية في فترة الخمسينيات كان يتماشى مع مواقف محمد الخامس، حيث أعلن الحزب تأييده للمذكرة التي قدمها السلطان محمد الخامس للحكومة الفرنسية في أكتوبر 1950. وقد عبر السلطان في هذه المذكرة عن رغبته الأكيدة في إدخال بعض التعديلات عن معاهدة الحماية الموقعة في 30 مارس 1912، هذا الموقف الجديد جاء نتيجة التطورات الوطنية والمتمثلة بالأساس باقتناع المغاربة بأن بنود معاهدة الحماية لم تعد تساير التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم ككل.[1]

وقد اعتبر الحزب هذه المذكرة هي عبارة عن برنامج متماسك قوامه وضع أسس للمفاوضات المغربية الفرنسية ومنح المغاربة بعض الحريات الديمقراطية كحرية الاجتماع وحرية التعبير وحرية التجول. كما نصت المذكرة على ضرورة الاعتراف للعمال المغاربة بالحق النقابي وإلغاء القوانين الاستثنائية لا سيما منها الظهائر والقرارات حول الأحكام العرفية الصادرة منذ سنة 1914. والنقطة الثانية تمس تشكيل حكومة مغربية تتكون من رجال أكفاء لمساعدة جلالة الملك في مهمته، والمهمة الجوهرية لهذه الحكومة هي إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لإعادة النظر في العلاقات الفرنسية المغربية.[2]

هذه التعديلات لا يمكن تطبيقها في ظل استمرار السياسة الاستعمارية التي تدعي بأن كل الإصلاحات ممكنة في دائرة بنود معاهدة الحماية، وتختلف هذه الرؤية عن رؤية السلطان، الذي يعتبر الاعتراف بمصالح فرنسا بالمغرب يمكن ضمانتها في معاهدة جديدة.[3] يقول الجنرال كاترو في هذا الإطار: « **إن المشكلة قد وضعت وهي تعديل معاهدة الحماية من ناحية ممارسة السيادة الداخلية وتوزيع السلطات، وتجنب درس هذا المشكل يدل على عدم التبصر، كما فيه خيبة أمل الشعب المغربي الذي أذكينا فيه روح الشعور الوطني، ومن واجبنا كما أنه من مصلحتنا أن نوثق صلتنا به، فالساعة مواتية لفتح مفاوضات، والاعتدال الذي أظهره السلطان يدعونا لذلك، كما تحدونا إليه الحالة الدولية**».[4]

يلاحظ من خلال المقالات المنشورة في جريدة العلم أن المغرب دخل في مرحلة جديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والميزة الأساسية لهذه المرحلة هي الرؤية الجديدة للسلطان محمد الخامس الذي اقتنع بأن المغرب سيظل جامدا في حالة غياب روح وطنية عازمة على تكثيف الجهود للنهوض بهذا الوطن

[1]– " *حول المذكرة الملكية للحكومة الفرنسية*" ، **جريدة المغرب**، العدد الأول، 7 ابريل 1952، ص.1.

[2]– " *حول المذكرة الملكية للحكومة الفرنسية*" ، **جريدة المغرب**، المرجع السابق.

[3]– "*ذكريات العرش المغربي*" ، **جريدة العلم**، العدد79، الخميس 12 دجنبر 1946، ص.1.

[4]– "*حول المذكرة الملكية للحكومة الفرنسية* " ، مرجع سابق.

السجين في معاهدة 30 مارس 1912. هذه الرؤية تعطي الأولوية لنشر التعليم العربي وحل مشكلة المرأة المغربية والعمل على صنع رأي مغربي تشارك فيه مختلف شرائح المجتمع.[1]

جاءت هذه المواقف نتيجة الأزمة التي عرفها العالم ككل منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية. يقول أبو فارس أحد أعضاء حزب الاستقلال وصحفي في جريدة العلم: « **منذ نشوب الحرب توالت الأزمات على العالم وسرى تيارها في جميع مناحي الحياة البشرية، فتأثر الاقتصاد بويلاتها، وتسرب إلى النشاط الفكري فتور وتضاعفت الرقابات وتعذرت المواصلات وتعرقلت المبادلات الثقافية الدولية فانقطعت عنا الكتب والمجلات والجرائد وأصبحنا نعيش في قفص لا نتطلع فيه إلى العالم ولا يتطلع العالم إلينا وزاد الأزمة استعصاء والمشكلة اشتباكا، توقف الطبع والنشر بالمغرب إما لقلة الورق...وإما لأسباب أخرى لا يعلمها إلا الله والدوائر السياسية**».[2]

ومن أجل تجاوز هذه الأزمة التي تساهم سلطات الحماية في تعميقها، يرى الباحث أن الاهتمام بالإبداع الأدبي هو الحل الوحيد لتحقيق اكتفاء ثقافي ذاتي وبالتالي عدم التأثر بما يجري في الخارج حيث يقول: « **إلى متى سنبقى عالة على الشرق في كل شيء ولنا رجال أكفاء مستعدون للإبداع في جميع شعب الثقافة، لو وجدوا مشجعا؟ وإلى متى ستبقى جهودنا مشتتة وأعمالنا مرسومة بالطابع الفردي العقيم؟ إلى متى هذا التكاسل؟ ننظر أن يؤلف لنا المصريون كتبا في تاريخ المغرب وجغرافية المغرب وأدب المغرب وحفريات المغرب وآثار المغرب**».[3]

يرى أعضاء حزب الاستقلال أن التعليم في ظل الحماية الفرنسية تعترض سيره عقبات ومشاكل تكاد تقف سدا منيعا بينه وبين تجديده وتطوره المنشودين، وقد يؤدي ذلك إلى إجهاض نهضة التعليم وهي في مهدها.[4] ويمكن إجمال المشاكل التي يعاني منها التعليم في ظل الحماية الفرنسية فيما يلي:

- **قلة المدرسين:** فإلى جانب صعوبة تكوين المدرسيين في ظل هذه الظروف يرى أعضاء الحزب أن السياسة الفرنسية تجاه المدرسيين يجعلهم ينفرون من هذه المهمة.
- **الجهل بقيمة التعليم:** رسخت سلطات الحماية في مختلف شرائح الشعب المغربي، بأن المدرسة قد تؤدي بالابن إلى الانحراف مما جعل الشعب يتحفظ عليها خاصة من المدارس الفرنسية.

---

[1]– *" بعد عودته من اليابان السيد المهدي ابن كيران يتحدث إلى قراء العلم"*، **جريدة العلم**، العدد 91، دجنبر 1946، ص.3.

[2]– أبو فارس، *" أزمة الكتب المدرسية عندنا"*، **جريدة العلم**، العدد 58، نونبر 1946، ص.1.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه.

- **ضعف ميزانية التعليم:** من الطبيعي أن تلجأ سلطات الحماية إلى تقليص ميزانية التعليم مادامت لا ترد أية فائدة عليها، وما يزيد الطين بلة هو أن هذه الميزانية الضعيفة يخصص النصيب الأكبر منها للفرنسيين أنفسهم.[1]

يختلف موقف حزب الاستقلال هذا عن موقف الفرنسيين الذين حملوا مسؤولية تدني التعليم للمغاربة، حيث جاء في تصريح أحد المسؤولين الفرنسيين: « **لقد توفرت لدى العائلات المغربية طيلة 45 سنة جميع التسهيلات لإرسال أبنائهم لجميع المدارس من ليسيات ومعاهد عمومية وحرة سواء بالمغرب وفرنسا وسوريا وانجلترا و سويسرا وألمانيا، فكان في وسع هؤلاء الأطفال أن يصيروا أطباء ومهندسين واختصاصيين فلاحين كإخوانهم في الدين بالقاهرة والإسكندرية ودمشق وحلب وبيروت وأنقرة وطهران الذين كانوا يلجون بكثرة كلياتنا ومدارسنا العالية ومدننا الجامعية سواء اللادينية منها والكاثوليكية أو البرتستانية...**».[2]

ورغم الظروف الصعبة التي مر منها المغرب بعد الحرب العالمية الثانية فإن الفرنسيين استمروا في سياستهم الإستنزافية من خلال الرفع في الضرائب ورفع الأسعار والزيادة في عدد الموظفين الفرنسيين مقابل تسريح آلاف المغاربة، هذا كله تحت اسم حماية بلد ضعيف ومساعدته على النهوض بميادينه. من هذه الزاوية كان موقف حزب الاستقلال من الحماية الفرنسية على المغرب على أنها أداة لشرعنة الاستغلال البشع لكل ما يملك المغرب من ثروات.[3]

ما فتئ حزب الاستقلال يطرح السؤال حول مدى تحقيق الإصلاحات الضرورية التي كان من المفروض إدخالها على المغرب من طرف الحماية الفرنسية؟ وللإجابة عليه كان الاستقلاليون يستشهدون بما كتبه جهابذة نظام الحماية نفسه، فقد استشهد الحزب هذه المرة بما كتبه ليوطي في تقريره لسنة 1920 يقول: "..**لقد وجدنا المغرب دولة وشعبا. نعم كان المغرب يجتاز أزمة، ولكنها حديثة العهد وأكثر مساسا بالحكومة منها بالشعب، ويكفي أن نرجع إلى بضع سنوات لنجد حكومة قائمة الذات لها مكانتها بين الدول...ولكن هذه الإدارة بدأت تفقد مع الحماية معناها شيئا فشيئا حتى صارت دواليبها مجرد أداة لتنفيذ الأوامر التي تتلقاها من هيئتين فرنسيتين: إحداهما فنية، وهي التي تسمى "الإدارة الشريفية الجديدة" والأخرى هي هيئة المراقبة**".[4]

---

[1]– السائح (عبد الرحمان)، *" مشكلة التعليم عندنا"*، **جريدة العلم**، العدد 50، الجمعة 8 نونبر 1946، ص.1.

[2]– *" ياله من بهتان عظيم "*، **جريدة العلم**، العدد 69، 30 نوفمبر 1946، ص.1.

[3]– الناقد، *" ميزانية المغرب لسنة 1948–14 مليارا و 394 مليونا–"*، **جريدة العلم**، العدد 418، يناير 1948، ص.1.

[4]– الفاسي (علال)، **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، محاضرة ألقاها علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال...، م س، صص.29–30.

وفي وصف الحزب لحالة الهيئتين المحدثتين، فقد اعتبر الأولى قد عمدت إلى الحكومة المغربية فحلت محلها ومدت فروعها حتى أصبحت لها أهمية وشخصية قضت بها على كل معالم السيادة الوطنية، مهمشة دور السلطان في تدبير شؤون البلاد، وأورد الحزب ما قاله ليوطي في هذا الصدد معتبرا السلطان ب "**أنه لا يمثل سلطة ولا علاقة له إلا بالمستشار المخزني إذ يراه كل يوم، وليست استشارة جلالته إلا صورية، أما الصدر الأعظم وبقية الوزراء فلا يشاركون في أية مداولة تتعلق بالشؤون الهامة لأنها تباشر من دونهم بالإدارات الفرنسية..**"، أما الهيئة الثانية، فقد وصفها الحزب بأنها أحدثت لتحل محل الإدارة المغربية بدعوى الإشراف على تنفيذ عقد الحماية، وأصبحت تقوم بالحكم المباشر مدنيا وعسكريا.[1]

لقد اتضح للحزب سيطرة إدارة الحماية على جميع مرافق الدولة، ومن أجل ذلك أصبحت الحماية منافية لطبيعة الأشياء، "**فهي نظام فاسد لا يصلح أن يكون وسيلة لتنظيم العلاقات بين شعبين مختلفين**"، وعدد الحزب أضرار الحماية، واعتبر أن "...**ضرر الحماية كان أعظم من هذه الفوضى السياسية التي يسمونها نظاما، فقد أدت سوابقها أو نتائجها لتقسيم مراكش إلى عدة مناطق لعل الكثير من الناس يجهلونها فهناك:**

- **منطقة "موريتانيا" التي تعتبر هي أقصى الجنوب بالمغرب اقتطعتها فرنسا وجعلتها إقليما قائما بنفسه، ولم يبق له أدنى اتصال سياسي أو ديني بمراكش وملكها، بل أصبح مستعمرة فرنسية ملحقة بإفريقيا الغربية.**
- **وهناك منطقة الحماية الفرنسية التي أومأنا لشكل نظامها.**
- **وثمت "توات" و"القنادسة" وقسم كبير من الصحراء المراكشية اقتطع نهائيا وألحق بالجزائر فأصبح في نظر الفرنسيين جزءا من فرنسا نفسها.**
- **ثم إن هناك المنطقة الاسبانية في شمال المغرب.**
- **ومنطقة النفوذ الاسباني في سيدي افني والساقية الحمراء بجنوب المغرب وهو ما تريد اسبانيا أن تفعل به ما فعلته فرنسا بأقصى الجنوب.**
- **وفوق ذلك كله منطقة طنجة التي لها نظام دولي خاص.**".[2]

يندرج بشكل عام موقف حزب الاستقلال من الحماية الفرنسية على المغرب في الطرح الذي يرى بأن الحماية هي وسيلة لتشتيت السيادة المغربية، تسهل على فرنسا أن تمنح لرعاياها حقوقا سياسية وتحقق ما تهدف إليه من إدماج التراب المغربي في الذاتية الفرنسية ودوام السيطرة على أهل البلاد. ولا

[1]– الفاسي (علال)، **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية...**، م س، صص.29-30.

[2]– المرجع نفسه، صص.31-32.

شك أن السلطات الفرنسية تصمم على الإسراع في تنفيذ برنامجها هذا لما عاينته من إجماع الأمة المغربية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات، بإلغاء وضعية الحماية وتحقيق الاستقلال. وخصوصا بعد تقدم محمد الخامس بالمذكرة التي سبقت الإشارة إليها للحكومة الفرنسية مطالبا إياها بإلغاء الوضعية الراهنة وإقامة العلائق المغربية الفرنسية على أسس جديدة.[1]

لقد كان حزب الاستقلال في تناغم تام مع ما يقوم به السلطان مؤيدا لكل سياسات الاصطدام مع السلطات الفرنسية، ضد الإصلاحات المقترحة من طرفها بعد 1944، وقد ازداد الرفض الاستقلالي، خصوصا بعدما عبر السلطان للفاسي على استعداده للتضحية بكل شيء ولو بعرشه لا قدر الله إذا كان ذلك في صالح القضية المغربية، مما عزز آمال الزعماء الاستقلاليين في تحقيق ما يصبون إليه ألا وهو استبدال نظام الحماية بنظام الاستقلال،[2] وهو ما جاء في الرسالة التي وجهها الأمين العام لحزب الاستقلال للأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 15 شتنبر 1947: "**أما ما يدعى الإصلاحات التي أعلنت عقب 11 يناير سنة 1944 والاضطهادات الدموية التي تلته، فإنها لا تهدف إلا إلى تعزيز السيطرة الفرنسية اقتصاديا وسياسيا على مراكش، وأن تقضي بصفة بسيطة نهائية على الشخصية المراكشية، وليس في استطاعة هذه الإصلاحات أن تخدعنا لأننا مقتنعون بأنه يجب قبل كل شيء وضع نهاية لهذا النظام الشائن وتحرير السيادة الوطنية.**".[3]

لقد أكد حزب الاستقلال موقفه الرافض للحماية الفرنسية على المغرب، متخذا من عدم شرعيتها الدولية ومن عدم الاعتراف بها من طرف الشعب المغربي، سنده في ذلك. بل اعتمد الحزب على رفض السلطان عبد الحفيظ للحماية المفروضة، يقول الفاسي: "**وقد رفض الشعب الاعتراف بالحماية المفروضة، وثار عليها ثورته الخالدة التي ما تزال تكافح حتى تلغى الحماية من الواقع المغربي، وتنازل السلطان الموقع على الحماية معترفا بأنه قد عجز عن حل للمشكلة يرضي الأمة ويحفظ كرامتها. وهكذا بقي مشروع المعاهدة الذي أمضاه عديم القيمة لأنه ألغاه بتنازله عن العرش واعترافه بأن إرادة الشعب لم تصادق على عمله.**".[4]

لذلك حذر الحزب المغاربة من قضية "الحماية العميقة"،[5] التي خرقت بموجبها السلطات الاستعمارية الفرنسية والاسبانية عقد الحماية المفروض، واتخذ مواقف معادية ومتشددة ضد السياسات

---

[1]– *"تشتيت السيادة المغربية هو هدف الإصلاحات الفرنسية بالمغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 1669، 3يناير 1953، ص.2.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، صص.279-280.

[3]– المرجع نفسه، ص.417.

[4]– المرجع نفسه، ص.420.

[5]– المقصود بالحماية العميقة التي اعتبرها علال الفاسي مشكلة المشاكل هو قضية الحكم المباشر.

الاستعمارية. ودعا جل المغاربة إلى الالتفاف حول السلطان باعتباره رمزا للسيادة الوطنية، وعلى الأمير الحسن الذي رأى فيه الحزب وليا للعهد وكذا على الأميرة للا عائشة التي اعتبرها رمزا لتطور المرأة.[1]

أكد حزب الاستقلال أنه من الواجب أن تكون الأمة المغربية قاطبة على حذر وانتباه، مما يكاد لها، وأن تقف بالمرصاد لجميع الخطط الرامية إلى القضاء على كيانها ومحو شخصياتها وإدماجها في ذاتية أجنبية عنها.[2] ومن الأشياء التي دعا إليها الحزب هي التصدي للمغاربة المتعاونين مع الفرنسيين وعلى رأسهم بعض المشايخ والعلماء، يقول علال الفاسي في هذا الصدد: «**إن حركتنا بدأت بنشر الدعوة السلفية التي كان للأزهر فضل نشرها بما أسسه الشيخ محمد عبده من مدرسة تدعو لبعث الإسلام وإحياء مجده. ويظهر لي أن هذه البداية كانت طبيعية من الوجهة النفسية لأن الاستعمار جعل في مقدمة وسائله استغلال بعض المشايخ والعلماء ممن كان لهم نفوذ ديني في الأوساط الشعبية، فوجب أن ننبه الجمهور إلى أن الإسلام الصحيح ليس هو العلماء أو شيوخ الطرق وليس هو التقاليد والعادات التي يتمسك بها هؤلاء أو أولئك، وإنما هو في الروحانية الحقة التي جاء بها محمد ﷺ وفي المبادئ والمثل العليا التي من أهمها الإخلاص والجهاد في سبيل الحق والعدل**».[3]

وعموما فإن حزب الاستقلال منذ نشأته قد نهل من المرجعية الوطنية المغربية التي تشكلت في سيرورة النضال الوطني ضد الحماية الفرنسية، لذلك كان من أشد المعارضين للسياسة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب إذ رفض سياسة الإصلاحات المقترحة من طرف السلطات الاستعمارية. وفتح النار على الاستعمار بشكل عام والاستعمارين الفرنسي والاسباني بشكل خاص، على مجموعة من الواجهات. فعمل على توعية وتنظيم الشعب المغربي وتأجيج الأوضاع في كثير من المناسبات، وشهر بالممارسات الاستعمارية في المحافل الدولية عربيا وأمميا، كما نشطت صحافته في تعرية الواقع المعاش...، مما يفسر أن موقف حزب الاستقلال من الحماية كان موقفا معاديا لها، ورافضا لكل الأسس التي بنيت عليها.

2- موقف حزب الشورى والاستقلال من الحماية

عرف زعيم حزب الشورى والاستقلال الحماية بكونها "اختراع شيطاني" تستعمله الامبريالية الاستعمارية لفرض حكمها الغاشم على الشعوب المستضعفة التي تستعبدها سياسيا وعسكريا لاستغلالها والاستيلاء على أراضيها والانفراد بخيراتها،[4] وأضاف قائلا: "**إن الحماية ليست سوى صيغة تستخدم**

---

[1]– رزيت (ر)، **الأحزاب السياسية** ...، م س، صص.178–179.

[2]– *" الإدارة الفرنسية تريد أكل الثوم بفم غيرها"*، **جريدة العلم**، العدد 1667، يناير 1952، ص.1.

[3]– الفاسي (علال)، *" الحركة الوطنية بالمغرب جزء من حركة العالم الإسلامي"*، **جريدة العلم**، العدد 1712، 15 فبراير، ص.2.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية على الأمة**، سلسلة دراسات وتأملات 8، ترجمة أحمد بنجلون، أشرف على طبعه دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1994، ص.17.

لإخفاء الحقيقة عن الشعب المقهور وعن العالم الخارجي، فيما يتعلق بالمناورة الاستعمارية التي تقوم بها دولة امبريالية، كما أنها ليست سوى حيلة لتقديم القبح الاستعماري في صورة مزينة لكي يصدقها شعب يوجد بلده وثرواته محط الأطماع، الحماية إذن ليست سوى تغطية وتزوير، ونفاق وإساءة مقنعة وجوبا أو لأغراض، تلك هي الحقيقة المفضوحة والتي لا مرية فيها والمعبر عنها بكل نزاهة وصدق، وبدون مراوغة ولا تمحك ولا تنقيص فكري ولا آراء خفية.".[1]

من خلال ذلك يتبن العمق الذي تبناه زعيم الحزب في موقفه وموقف حزبه من الحماية، إذ عمل على تشريح ودراسة نظام الحماية قانونيا وسياسيا، وخلص إلى أنه لا يعدو أن يكون إلا نظام شيطاني، هدفه استغلال خيرات الشعب المغربي، بدعوى إدخال إصلاحات على الدولة المغربية قد تساعدها في تجاوز أزمتها التي كانت تمر منها، وقد استشهد الوزاني في التعبير عن موقفه من الحماية، وهو نفس موقف حزبه باعتبار الوزاني هو دينامو الحزب، الذي بدونه ينمحي هذا الحزب، بما كتبه مجموعة من أساتذة القانون.

كتب أحد أساتذة القانون الدولي العام في فرنسا: «**إن معاهدات الحماية لا يمكن بحكم طبيعة الأشياء أن تكون لأجل غير مسمى ولوقت غير محدود لأنها لا تنظم حالة ثابتة مستقرة بطبيعتها. الحماية عثرة طارئة في حياة الشعوب وشيء عارض في القانون الدولي، الحماية حالة شاذة، وهي حتما مؤقتة، ويمكن أن يقال إن كل معاهدة من معاهدات الحماية هي بحكم موضوعها تحمل في خلاياها جرثومة الموت والفناء**».[2] بهذه القولة استدل محمد بن الحسن الوزاني على موقف حزب الشورى والاستقلال من الحماية وتصوره العام لها، إن على مستوى الشكل، وهو ما أكده زعيمه في مقال آخر" إنما حياة كل أمة بالدستور"، بعدما تطرق لتحليل الأوضاع التي يعيشها المغاربة في ظل نظام الحماية، مستعملا مجموعة من المفاهيم كالنظام الإداري القائم بالمغرب وكذا " بيت فرنسا"[3].

لقد كان غلاة الاستعمار يعلمون أن لا خلود لهذا العصر، عصر"الحماية"، عصر الاستعمار وهذا ما أدرجه محمد بن الحسن الوزاني في إحدى مقالاته مستشهدا بقول الجنرال لابون:« **إنه من الحمق أن يظن أحد أن الحماية خالدة غير فانية**» و ليعلق على ذلك الوزاني: «**هذا ما كنا دائما نعتقده ونصرح**

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية...**، م س، صص.17–18.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، *" المغرب ومصيره العزيز عليه"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 22، 10 شتنبر 1947، ص.1.

[3]– الوزاني (محمد لحسن)، *" إنما حياة كل أمة بالدستور"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 11، 25 يونيو 1947، ص.1.

به وما أصبح الفرنسيون اليوم – بحكم الظروف وقهر الأقدار– يعتقدونه معنا ويعلنونه مثلنا على رؤوس الملأ في الداخل والخارج».[1]

وقد أورد الوزاني ما كتبه أحد الفرنسيين يقول: "**إن الحماية ضرب من الوصاية حسب القانون الدولي، تقيم بين دولتين منظومة من الحقوق والواجبات المتبادلة، إذ أن دولة ضعيفة تفوض لدولة أخرى أقوى منها، بعض حقوق السيادة، مقابل التزام الدولة المستفيدة من التفويض، القيام بحماية الدولة الضعيفة من الأخطار التي تهدد كيانها، ومساعدتها على تطوير مؤسساتها والحفاظ على مصالحها**".[2]

لقد حلل الوزاني هذا التعريف متصديا لمشرعني الاستعمار باسم الحماية، وفي معرض مناقشته لهذا التعريف عرج على التحضيرات التي مرت بها الدول الأوربية قبل فرض الحماية على المغرب، وبين أن "**الحماية لم تكن في يوم من الأيام أمرا مرغوبا فيه..الحماية تنطلق دائما من هجومات تشنها دولة قوية. بهدف الاحتلال العسكري لمواقع استراتيجية في البلد المهدد والمطموع فيه، وهكذا تصبح الحماية أمرا ملموسا قبل أن يعلم العالم رسميا أنها تتويج لمعاهدة ملفقة اسمها "عقد الحماية"**".[3]

لقد اسقط ما هو نظري على المغرب ليبرر عدم شرعية الحماية الفرنسية على المغرب الذي أخضع للاستغلال بموجبها، وتساءل الوزاني، أهذه هي الحماية؟ فكانت إجابته تنم عن موقف حزبه المعادي لنظام الحماية بشكل عام والاستعمار الفرنسي بالمغرب خاصة "**بل هي النظام السياسي الذي لا مثيل له في التشوه وفي التقنع الذي يخفي أوحش وأشرس المغالات في تسخير القوة لخدمة الامبريالية الاستعمارية الجشعة الظالمة. ويا أيتها الحضارة، فما أكثر الجرائم الكبرى وما أكثر الفظائع التي ترتكب باسمك !.**[4]

شاءت الحكومة الفرنسية أن تكون معاهدة الحماية تحمل تاريخ 30 مارس 1912. وشاءت الحكومة الفرنسية التي ابتكرت هذه المعاهدة، أن تنسب فيها لحكومة المغرب اتفاقاتها على العهد إلى النظام المحدث بإدخال ما عبرت عنه مقدمة تلك (الوثيقة أو الوثائق على الأصح)، بالإصلاحات في شتى الميادين.[5] وشاءت « **الحكومة أيضا في نفس المعاهدة أن تسند إليها نفس اقتراح كل إصلاح، والمصادقة على كل إصلاح، وتطبيقا لنصوص المعاهدة، وتنفيذا لخطتها المرسومة وإحكاما لنظامها**

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، *" المغرب ومصيره العزيز عليه"* ، **جريدة الرأي العام**، المرجع السابق.

[2]– االوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية على الأمة...**، م س، ص.18.

[3]– المرجع نفسه، ص.20–21.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية ...**، م س، ص.22.

[5]– الوزاني(محمد بن الحسن)، *"الحماية جناية"* ، **جريدة الرأي العام**، العدد 236، 29 مارس 1952، ص.3.

المفروض لم يجف مداد قلم الاستعمار الذي حبكها ووشاها، ورسمها وزكاها، وسطرها، وأمضاها، ثم فرضها وأملاها، حتى فتح باب الإصلاح المزعوم على مصراعيه فكانت الحكومة المغربية التي اعتبرتها المعاهدة أحد طرفيها المتعاقدين أول ضحايا الإصلاح الجديد ...».[1] إن هذا التصور تأكد وبالملموس على أرض الواقع، وهذا ما تشير إليه جريدة الرأي العام في إحدى مقالاتها ب: «**ومرت السنون، وتعاقب المقيمون، وتغير الحكام والمراقبون، وبقيت كلمة "الإصلاح" كالطلب الأجوف تسمع صداه من بعيد ويصك أذنيك من قريب، فإذا بحثت عما بداخله لم تجد غير هواء محبوس».**[2]

لقد صب حزب الشورى والاستقلال جم غضبه على معاهدة الحماية الفرنسية، وعلى السياسات الاستعمارية، يقول الوزاني: "**يلزم أن لا يظل الشعب المغربي عنصرا من عناصر ثروة الاستعمار، إن أكبر لوم نوجهه إلى الحماية في أغلب الأوقات وفي معظم المسائل والقضايا عدم اكتراثها بالمعاهدات وامتناعها من الامتثال للمواثيق والأوقات...وأن هذا الأمر يظهر بجلاء في سلوك سياسة عامة مستمدة روحها من المبدأ الشنيع الذي بنى وزن الأشياء بقسطاسين مختلفين...وبعبارة أدق أصرح وأدق أن الحماية تنهج سياسة أقيمت على الفوارق والامتيازات الجسيمة، فهي تكاد أن لا تعمل إلا لخير العناصر الأجنبية الأوربية النازلة بهذه البلاد.**"[3]

استطاع حزب الشورى والاستقلال أن يعطي تحليلا قانونيا محضا لمعاهدة الحماية، شكلا ومضمونا، وقام بتحليل كل فصولها، وكان يبين أن ما جاءت فرنسا من أجله هو الاستيلاء على خيرات الشعب المغربي، لذلك هيأت التنظيم الملائم لذلك، يقول الوزاني بعد توضيح الوزارات التي تم إلغاؤها: « **وهكذا ثم تحقق الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وأصبحت الأولى من اختصاص الظهائر. والثانية من اختصاصات القرارات الوزارية، وليست هذه بقاعدة عامة إذ توجد ظهائر هي أقرب إلى التنفيذ منها إلى التشريع، والتشريع – في عهد الحماية– من مهمة مجلس فرنسي تعهد إليه الحماية بوضع مشروعات الظهائر والقرارات الوزارية قبل التقدم بها إلى حكومة المخزن للإمضاء ثم إلى الإقامة العامة للمصادقة والتنفيذ، ومن هنا ندرك الكيفية التي تسيطر بها الحماية على مقاليد التنظيم، والحكم، والسياسة في المغرب...».**[4]

يذهب الوزاني إلى التشكيك في النص الفرنسي لمعاهدة الحماية يقول: "**ونميل إلى الاعتقاد ... بأن عبد الحفيظ الذي لم يكن يعرف الفرنسية إنما وقع كما اشترط على نص عربي ...وعليه فهو**

---

[1]– الوزاني(محمد بن الحسن)، *"الحماية جناية"*، **جريدة الرأي العام**، م س، ص.3.

[2]– *"شعوب المغرب العربي ستكافح الحماية والاستعمار حتى النهاية*، **جريدة الرأي العام**، العدد256، 17يناير1952، ص.1.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم، ج 1**، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1981، ص.15.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، *" الحماية جناية "*، م س، ص.3.

النص الحقيقي الرسمي الوحيد الذي وقع من عبد الحفيظ، وظل سرا محصنا طيلة عهد الحماية."،[1] وقد سبقت الإشارة إلى أنه مما زاد في تشكيك الوزاني في ذلك ما أورده أن بعض الصحف الألمانية روجت قبل وفاة عبد الحفيظ أن السلطان كان يعتزم المطالبة بالعودة إلى العرش بمناسبة انقضاء أمد الحماية في 30 مارس 1937، وقد جاء ذلك تأكيدا لما قيل، وهو أن المعاهدة أبرمت لمدة 25 سنة على حد تعبير الوزاني.[2]

أما على مستوى معارضة سياسة الحماية الفرنسية على أرض الواقع فإن الوزاني، عبر عن موقف الحركة القومية والتي هي الأساس الذي أسس عليه الحزب، إذ اعتبر أن السلطات الفرنسية لم تتعظ بالأحداث والتطورات التي واجهتها في المشرق، ولم تعمل على مواكبة التطورات والتغيرات في العالم. ولم تتعظ بالأحداث في المغرب وما أثبتته من وحدة الصفوف، وتضامن القوات السياسية، وتكتل الجهود من أجل المطالبة بالاستقلال.[3]

يذكر الوزاني في معرض حديثه عن سياسة الإصلاحات وما خلفته من رفض شعبي، أنها منيت بالإخفاق التام، وقد تأكد هذا في حوادث ومجازر الاستقلال وحركته، لما حاولت سلطات فرنسا بالجزائر والرباط أن تحول مجرى التاريخ، وتوقف عجلة الزمان، وتثني الشعب المغربي عن أغلى أمانيه، وتطوي صفحة تحريره حتى يدخل في خبر كان، وتجلت تلك المحاولات الفاشلة فيما سمته السلطات الاستعمارية "ببرنامج الإصلاحات "، إذ أن سلطات الحماية فرضت الاحتلال باسم الإصلاحات في 30 مارس 1912، يقول الوزاني: "**وعاشت الدعاية الفرنسية على استهلاك خرافة الإصلاحات أكثر من ثلث قرن، فلم يكن حديث الإصلاحات في كل مناسبة إلا ذرا للرماد في العيون، ومغالطة للنفوس، وألهية يتلهى بها المستعمرون كلما دعت حاجتهم إلى هذا للخداع والتضليل.**".[4]

لقد عبر الشوريون ما مرة على فشل سياسة الإصلاحات التي تبنتها الحماية الفرنسية، مما يؤكد موقفهم من الحماية بشكل عام باعتبارها "**نظام ...يقوم على القوة ولا يستمر في البقاء إلا بالقوة**"،[5] وبذلك فإن نظام الحماية ما هو إلا نظام الإدارة المباشرة، وهي واحدة من الحقائق الأكثر بداهة.

"**إن الحماية هي النظام المطبق على بلد محمي يبقى محتفظا بهويته وبخصوصياته الروحية، أي بدينه وأخلاقه وأعرافه، إنها صيغة النظام الذي تطبقه الدولة الحامية على الدولة المحمية،**

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة..**، **ج 5**، م س، ص.98.

[2]- المرجع نفسه، ص.100.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج 6**، مس، ص.153.

[4]- المرجع نفسه، صص.153-154.

[5]- الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية على الأمة**،..، م س، ص.36.

مستبعدة النظرية الاستعمارية التي تنبني عليها الإدارة المباشرة...أما عن السياسة المتبعة نحو الأهالي، فإنها تمثل الاختراق الاقتصادي والمعنوي لشعب من الشعوب.."[1] هذا ما قاله ليون باريتي رئيس سابق للفريق البرلماني الفرنسي المهتم بالمغرب متحدثا عن المذهب الرسمي للحماية.

وفي تعليق للوزاني على ذلك يخلص إلى التشابه والتنافر في دلالاته مما يجعله يميز النظام الذي يشرحه، ويستشهد بما أشار إليه باريتي هذا الذي اعتبر أنه تعريف ضرب في التناقض والغموض والخروج عن المعنى، يقول الوزاني: "..**وفي نظري، إن هذا التفسير لنظام الحماية يرجع إلى كون هذا النظام، في حد ذاته، يفتقد الأصل والأصالة ويخلو بناؤه من أي قاعدة شرعية.**""[2]

وتعتبر الحماية في نظر الشوريين جناية، إذ عملت جريدة الرأي العام على تتبع القضية الوطنية ومنتقدة نظام الحماية وموضحة كيف أن القضية المغربية لم تبق حبيسة طرفين بل دخلت إلى المجال الدولي «...**في وقت لم تعد فيه قضية المغرب محتكره في أيدي الاستعمار الفرنسي باسم الحماية المفروضة، بل أفلتت من قبضته،... وتسربت عمليا إلى مجالها الجديد الذي هو المجال الدولي الفسيح، وذلك بفضل الجهود المبذولة بواسطة جامعة الدول العربية، وبمؤازرة الدول الإسلامية وغيرها من دول أسيا، إفريقيا، وأوروبا، وأمريكا**».[3] فقد استطاعت بعض الدول أن تبدأ في نشر "ملف الحماية" أمام الرأي العام العالمي، وأن تجلس دولة الاستعمار في قفص الاتهام ليناقشها الحساب أنصار الحق والحرية والسلام.[4]

ومن ناحية أخرى توضح الجريدة عن موقف الشعب المغربي من الحماية الفرنسية بالقول: « **لقد كان يوم الأحد 30 مارس 1952 يوم حداد وحزن بسائر نواحي المغرب، مدنه وقراه، فقد أعلن الشعب عن طواعية واختيار سخطه التام على عقد الحماية**»،[5] لقد أعلن الشعب المغربي هذا السخط والعداء للحماية بالمغرب منذ 1912، وله الحق أن يزيد. فقد بذل من الجهود من أجل التعليم وكابد من العقبات وعانى من العراقيل التي تضعها مختلف الإدارات في وجهه، مالا يصدقه عقل.[6]

كما أن نظام الحماية قضى على كل القطاعات الحيوية يقول الوزاني: « **وقد قضت سياسة الحماية الميكيافلية على نظام الحرف والصنائع المشهورة بمهارتها، واجتهدت بجميع الوسائل لتشل**

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية على الأمة**،...، م س، ص.71.

[2]– المرجع نفسه، ص.72.

[3]– الوزاني (محمد)، *" الحماية جناية "*، م س، ص.1.

[4]– المرجع نفسه، ص.3.

[5]– *" شريط عن يوم 30 مارس 1912"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 237، بتاريخ 5 أبريل 1952، ص.1.

[6]– *"الأرقام الناطقة"*، **الرأي العام**، العدد 9، بتاريخ 11 يونيو 1947، صص.1-4.

حركتنا الصناعية، وبدلا من أن تعينها على تجديد أساليبها الفنية، وتعمل على تطويرها ليضخم إنتاجها، عمدت إلى فتح الباب أمام استيراد صناعي ضخم، سوف يقضي القضاء المبرم في القريب على ما بقي من إنتاجنا الصناعي».[1]

فعقد الحماية نفسه لا يحرم المغرب من وحدة سيادته، ولا يشرك سلطة الحماية مع حكومته في التشريع والتقرير، بل يترك هذا الحق كاملا لجلالة الملك وحكومته، ومحاولة تشريك سلطة الحماية ممثلة في المديرين الفرنسيين في التشريع الوزاري تعد خرقا صريحا لعقد الحماية، وهو العقد الذي يقول ممثلوا فرنسا أنهم يتمسكون به ويتشبثون ببنوده.[2].

يعتبر الشوريون « **أن الحماية استعمار غاشم وجحيم وعذاب وسيطرة واستبداد منذ فقد المغرب استقلاله، وانقض عليه الاستعمار الغاشم، وأصبح شعبه يعيش في جحيم الحماية، والسيادة الوطنية في محنة وعذاب،وعسف وإرهاق».**[3] ودليل الحزب في ذلك قول الوزاني: «**إن الحماية أسست بمعاهدة 30 مارس 1912، وهذه المعاهدة لم تكن نتيجة مفاوضات بين المغرب وفرنسا، بل أملتها الحكومة الفرنسية بالقوة والدبلوماسية على السلطان عبد الحفيظ وحكومته... وما دامت هي التي أملتها فإن محتوياتها لا يمكن أن تكون إلا في صالح فرنسا نفسها ونظامها الاستعماري في المغرب».**[4]

كما تم وصف الحماية بالمشؤومة والغير قانونية بدافع أن السلطان عبد الحفيظ وقع عقد فاس، وهو عقد انتزع توقيعه من ملك المغرب إذ ذاك تحت ضغط شديد، ومن المعروف في القوانين الخاصة والدولية أن كل توقيع تحت الضغط لا يعطي للوثيقة الممضاة أية صيغة قانونية، كما أن وضعية الأمر الواقع لا تكتسب في عرف تلك القوانين صيغة الوضع الشرعي.[5]

تتبع حزب الشورى والاستقلال أطوار الحماية في كل درجاتها واعتبر أنها وصلت بعد سنة 1944 إلى درجة الشيخوخة وهذا ما أشارت إليه الجريدة في إحدى مقالاتها « **ولما كان الاستعمار قد دخل طور الهرم والشيخوخة، فقد حسب أن في مقدوره أن يوقف سير التاريخ، ويعطل حركة الزمن، وتوهم أكثر من ذلك أن هذه الأمة المغربية لم تعد أمة، وإن دماء الغيرة والشرف لم تعد تجري في عروق أبنائها، وتنسى ، فوق ذلك عشرين قرنا من تاريخ هذا الشعب، قضاها في السيادة والاستقلال، ومقاومة**

---

[1]– *"تصريحات الزعيم الوزاني"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 227، بتاريخ 24 يناير 1952، ص.1.

[2]– *"مجلس الوزراء والمديرين جزء من برنامج المؤامرة على السيادة المغربية"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 232، بتاريخ 28 فبراير 1952، ص.3.

[3]– *"رسالة مفتوحة"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 234، بتاريخ 13 مارس 1952، ص.2.

[4]– الوزاني (محمد بن الحسن)، *" الغمرات"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 234، بتاريخ 13 مارس 1952، ص.1.

[5]– *"برنامج خطير يهدد حرية المغرب واستقلاله"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 249، بتاريخ 18 شتنبر 1952، ص.2.

المغيرين والطامعين وكانت غلطة الاستعمار الكبرى التي تمت يوم 20 غشت 1953 أخطر حادث قربه من نهايته، وأسرع به إلى الاحتضار».[1]

استنكر الحزب قيام السلطات الحامية لنفي السلطان واعتبر أن هذا العمل ادخل المغرب في أزمة، وهو ما أكده محمد العربي العلمي قائلا: « **فالمغرب اليوم يعاني أزمة حادة، ولعل خير وصف لهذه الأزمة تصريح جلالة الملك في صيف سنة 1944 للجنرال كاترو لدى زيارته لجلالته قال الملك: لقد ألبس المغرب قميصا وهو طفل ولكن هذا الطفل شب وترعرع وبقي القميص كما هو فتمزق».**[2]

ويضيف لتوضيح موقفه من الاستعمار محاولا الإجابة عن التساؤل المطروح حول اختلاف المغرب عن البلدان المستعمرة قائلا: « **يقولون إن وضعية المغرب مخالفة لوضعية البلاد العربية التي تتطلعون إلى تقليدها واقتفاء أثرها لعوامل كثيرة متنوعة أهمها أن الاستعمار بالمغرب ليس استعمار استراتيجيا أو استغلاليا فحسب كما هو الشأن في الشرق ولكنه إلى ذلك استعمار استيطاني فهذه الجاليات التي استقرت به وأنشأت لها مصالح متعددة ذات خطر كبير ليس من المعقول أن تتنازل عنها، وقد اكتسبتها بكدها وأدائها ونشاطها».**[3]

إن حزب الشورى والاستقلال لا يغفل في جريدته وفي كلمته التي يكتبها أمينه العام محمد بن الحسن الوزاني، أن يذكر بتصوره المعادي للحماية الفرنسية وتحريضه ضدها من أجل الاستقلال والحرية، وفي هذا الصدد يقول الوزاني: « **إن الحماية بطبيعتها ومهمتها نظام فرنسي لا أقل ولا أكثر، فمن قال الحماية الفرنسية فكأنه قال السلطة الفرنسية، والسيطرة الفرنسية والسيادة الفرنسية، ومن تذكر أن هذه السيادة الفرنسية خولت لنفسها في معاهدة الحماية حق التنظيم – وهو يقتضي هدما وبناءا–، وحق الإصلاح اقتراحا وتنفيذا، أدرك حرية التصرف المطلقة التي أخذتها الحكومة الفرنسية في معاهدة الحماية، وإذا علمنا أن نظام الحماية – في مبناه ومؤداه– قائم على الاقتران والإشراك والتعاون بين حكومتين – حامية ومحمية– وبين سيادتين– قوية وضعيفة – تصورنا بطبيعة الأشياء أن إحدى الحكومتين أو السيادتين فوق الأخرى حسا ومعنى، وأن التي "فوق" تحكم التي "تحت" وأن الأولى تتصرف بما يكاد أن يترك الثانية إسما بدون مسمى...».**[4] وبذلك سيطر العنصر الفرنسي على كل الإدارات المغربية ولم يبق للمغاربة إلا مقاومة الاحتلال، والمطالبة بالاستقلال، إذن ما هو تصور حزب الشورى والاستقلال للمقاومة والاستقلال؟.

---

[1]– *"المحرر الوطني الأول"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 261 ، بتاريخ 19 نونبر 1955، ص.1.

[2]– *" أما أن لهذه الأزمة أن تنفرج "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 11، بتاريخ 25 يونيو 1947، ص.1.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– الوزاني (محمد بن الحسن)، *" الحماية جناية"*، م س، ص.3.

مجمل القول فإن حزب الشورى والاستقلال اتخذ موقفا صريحا من الحماية الفرنسية على المغرب، ومن الاستعمار بشكل عام، إذ اعتبر أنظمة الاستعمار ما هي إلى أنظمة شيطانية هدفها هدم الدول المستعمرة واستغلال خيراتها، واعتبر نظام الحماية بالمغرب نظاما قائما على النهب والاستغلال عن طريق القوة. وأن سياسة الحماية كانت قائمة على الكيل بمكيلين والوزن بميزانين، أي أن السياسة الفرنسية في المغرب كانت ذات وجهتين تنطبق من جهة على الفرنسيين وغيرهم من الأجانب بصفتهم عنصرا سيدا ممتازا وتنطبق من جهة على المغاربة بنوع خاص ككتلة شعبية مستعبدة يتحكم فيها المسيطرون والاستغلاليون. وبذلك فإن حزب الشورى اعتبر الحماية مصدرا لكل أزمة، وأما للمشاكل في الأمة المغربية.[1]

طبيعي أن يكون ذلك هو موقف الحزب، لأن جل مناضليه قد تمرسوا في الميدان وهم يواجهون مخططات الحماية منذ نشأة الحركة الوطنية المغربية، واستمروا في ذلك في إطار الحركة القومية التي كانت دائما في صلب معمعان النضال ضد سياسات الحماية التي رفضها الشعب، وعند تأسيس الحزب أدرج في أدبيات مؤتمره التأسيسي مطلب الاستقلال كهدف أسمى.

3- موقف حزب الإصلاح الوطني من الحماية

لا يختلف كثيرا موقف حزب الإصلاح الوطني عن موقف الأحزاب الأخرى من الحماية الفرنسية، فمعاهدة الحماية الفرنسية منذ سنة 1912 هي عبارة عن سلسلة من الفضائح المخجلة خصوصا في الميدان الاقتصادي حيث جند الفرنسيون كل قواهم لاستغلال هذه الأرض الجديدة استغلالا كاملا على حساب الأهالي اللذين يسكنون أرضا غنية وهم فقراء.[2]

يتضح هذا الموقف بشكل واضح في مقال نشر بجريدة الأمة بعنوان "حماية الذئب للحمل..." حيث جاء فيه: « **هذه الحماية التي تتشبث فرنسا باسمها وتتعلق بمظاهرها الخارجية فإنها مجرد وضع دبلوماسي... وهو وضع شيطاني أتقن تكوينه وتهذيبه سماسرة الاستعمار وأبالسة الدبلوماسية في منتصف القرن التاسع ... فإذا كان أساس الحماية إعانة المغرب على مدافعة خطر أجنبي فإن المغرب لم يكن مهددا حين وضعوها إلا بخطر احتلال فرنسا له**».[3] وفي ظل هذا الوضع يرى محمد العربي الشاوش أن لا حياة للمغاربة في ظل معاهدة الحماية، مستحضرا الخطوات التي اتخذتها فرنسا من أجل

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم، ج 3**، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1982، صص.286-287.

[2]– *" الفضيحة الأخيرة للإدارة الفرنسية"*، **جريدة الأمة**، العدد 149، لأربعاء 17 فبراير 1954، ص.1.

[3]– الكاتب، *" حماية الذئب للحمل...1912-1954"*، **جريدة الأمة**، العدد 184، 30 مارس 1954، ص.1.

إفقار الشعب وتجهيله، والاستئثار بكل خيرات البلاد، وضمان رفاهية وسعادة الفرنسيين على حساب أبناء البلاد الشرعيين.[1]

وكل من تأمل في الأسس التي بنيت عليها معاهدة الحماية في البداية سيجد الأساس هو إدخال الإصلاحات على الجهاز الإداري والاقتصادي في المغرب ولم توضع لغير هذا في نظر المغاربة الذين قبلوها عن مضض مكرهين بحكم الظروف السياسية الدولية.[2]

فماذا صنعت فرنسا إذن في هذا السبيل؟ ومهما يكن من الأمر فإن وجود عدد من المعمرين يزيد على 9000 في البوادي المغربية يستغلون أحسن الأراضي وأجودها لا يمكن أن يعد إصلاحا لحال المغاربة اللذين انتزعت منهم تلك الأراضي بشتى الوسائل الشبيهة بالمشروعة، حيث أن الأراضي المذكورة أخذت باسم مصلحة عامة هي في الواقع مصلحة المعمرين، ومتى كانت مصلحة 9000 من المغامرين المجلوبين والهاربين من بلادهم مصلحة عامة بعد ما يجلى أهل الأراضي الشرعيين عنها بكل أنواع العنف، ولا يبقى منهم بجوارها إلا نفر قليل يرغمون على الخدمات الإجبارية لفائدة الاستعمار؟ وأين يوجد هذا النوع من " الإصلاحات" في فصول معاهدة الحماية؟ نعم قد يوجد ذلك فيها إذا كان يسوغ لفرنسا أن تصلح المغرب ليمكن لرعاياها أن يعيشوا فيه سادات مكرمين حاكمين !! أليس من الإصلاحات التعليم؟ ماذا إذن تنتظر فرنسا لجعله إجباريا كما هو في حق أبنائها وهم أقلية في البلاد؟[3] من كل هذه الزوايا نظر حزب الإصلاح الوطني لمختلف قضايا مغرب الحماية، هذه النظرة نجدها كذلك في البيان الذي صدر من القاهرة سنة 1954 باسم الأحزاب الوطنية ويتضمن عدة نقاط هي كالتالي:[4]

أولا: أن أي محاولة للوصول إلى أي تفاهم تعد سابقة لأوانها في الظروف الحاضرة

ما لم يطلق سراح عاهل البلاد الشرعي محمد الخامس ويعاد إلى عرشه وبلاده مع إلغاء الفترة الواقعة بين يوم نفيه ويوم عودته، بحيث تعتبر كل المراسيم التي صدرت خلالها ملغات من تلقاء نفسها وإطلاق صراح جميع المسجونين والمعتقلين.

ثانيا: إن كل برنامج فرنسي يقوم على فكرة "الإصلاحات" في دائرة الحماية لا يمكن أن يقابل من حركتنا إلا بالرفض الحاسم، لأن أي برنامج من هذا القبيل يعتبر امتهانا لكرامة الشعب.

---

[1]– الشاوش (محمد العربي)، *" مرور 42 سنة على معاهدة الحماية"*، **جريدة الأمة**، العدد 184، 30 مارس 1954، ص.2.

[2]– *" إنه لزمن ممسوخ"*، **جريدة الأمة**، العدد 60، الثلاثاء3 نونبر 1953، ص.2.

[3]– *" الاستئثار الفرنسي والتوتر المغربي"*، **جريدة الأمة**، العدد 152، 20 فبراير 1954، ص.1.

[4]– *" لا نقبل أي إصلاحات مع الحماية"*، **جريدة الأمة**، العدد 35، الخميس 14 أكتوبر 1954، ص.1.

ثالثا: إن الدستور الأساسي الذي يقوم عليه كفاح مراكش من الداخل والخارج كان ولا يزال وسيظل هو العمل على إلغاء الحماية الأجنبية وإعلان سيادة مراكش واستقلالها التام ووحدتها الكاملة.[1]

وتعتبر هذه البنود بمثابة نداء واضح المعالم يدعو إلى رفض كل إصلاح في نطاق وجود مستعمر داخل البلاد، لأنه لا داعي إلى الترميم من خلال الإصلاح بالنسبة لصرح آيل للسقوط، وإنما يجب أن يقوم الشعب المغربي بعملية الهدم لينتقل بعدها إلى عملية البناء، من خلال رفضه المطلق للإصلاحات، وكذا العمل على إلغاء جميع المراسيم التي أقيمت في فترة نفي الملك لتكون الغاية من هذا كله هو إلغاء الحماية الأجنبية، وإعلان السيادة المغربية التامة ووحدتها الكاملة. يقول عبد الخالق الطريس في هذا الإطار: «**والحل المعقول الذي يوجد في فرنسا نفسها من يؤمن به ويدعو له هو استبدال معاهدة الحماية بمعاهدة جديدة يحصل بها المغرب على حقوقه في الوحدة والحرية والاستقلال مقابل مصالح يقرها للدولة الفرنسية وضمانات نقدمها للجالية الفرنسية لتطمئن على وجودها ومستقبلها ورؤوس أموالها ومختلف مؤسساتها الاقتصادية والمالية والثقافية**».[2]

وبالنظر إلى التطور الذي عرفه العالم خلال هذه الفترة فإن من يتجول في المغرب ويرى مدائنه العصرية وطرقاته المعبدة وغير ذلك من مظاهر الحضارة المادية الجديدة لا يستطيع أن يفهم كيف أن الشعب الذي يسكن هذه البلاد لا يتمتع بأية ضمانة قانونية لحقوقه الإنسانية الأساسية بل هو يعيش في النصف الثاني من القرن العشرين في عصر الذرة ووسط هذا التقدم المادي الذي تناول الطرق والمدن والموانئ ووسائل المواصلات...كما تعيش الشعوب في عصور الظلمات معرضا في كل ساعة لأن يقبض عليه ويسجن ويضرب وينفى وتفرض عليه الغرامات وتقتحم داره وتنتهك حرماته.[3]

ويرى أعضاء حزب الإصلاح الوطني أن هذا الوضع لا يتفق مع الدين ولا مع روح العصر ولا مع درجة التطور التي وصل إليها المغرب بل ولا مع نظام الحماية نفسه، فكيف إذن يمكن تبرير بقاء هذه الأوضاع الشاذة بعد مرور أربعين سنة على نظام الحماية.[4]

ويرى حزب الإصلاح كذلك أن فرنسا قد عمدت من أجل ترسيخ سياستها الاستعمارية في المغرب إلى اختيار عصابة من المغاربة لتعتمد عليهم في انتهاج سياستها التي تطبقها بحد السلاح، وكل المغاربة يعرفون خطورة هؤلاء الأشخاص، جاء في إحدى المقالات بجريدة الأمة: «**لقد عمدت الإدارة الفرنسية إلى تركيز سياستها الاستعمارية على أشخاص من صنف المتردية والنطيحة وما عافه السبع لا مما**

---

[1]– ابن فاس، *" السياسة بالمغرب"* ، **جريدة الأمة**، العدد 62، الخميس 5 نونبر 1953، ص.2.

[2]– الطريس (عبد الخالق)، *" الرد المعقول على المذكرة الملكية"* ، **جريدة الأمة**، العدد 24، 1 يوليوز 1952، ص.1.

[3]– *" نريد قانونا يكفل الحقوق الأساسية للمواطنين المغاربة"* ، **جريدة الأمة**، العدد11، الأحد 25 ماي 1952، ص.2.

[4]– المرجع نفسه.

أكله، فسياسة فرنسا في المغرب ترتكز على محالفة الكلاوي الذي لا يذكر اسمه من لدن كل مغربي إلا مقرونا باللعنة... وسياسة فرنسا مرتكزة على محالفة الكتاني الذي يتجر بالدين الإسلامي ويبيع ابتغاء مرضاة المسيو فنان وفلان من المعمرين، والذي أخذ على نفسه أن يكيد لكل مغربي مسلم حتى ولو كان ابنه عبد الأحد وأبو بكر... وسياسة فرنسا تعتمد على ابن الهاشمي الذي يتمتع بامتياز رئاسة الفرق التجارية بوجدة... وسياسة فرنسا ترتكز في الميدان الدبلوماسي على دعاية التمسماني الذي يعبد الخيانة ويهيم بها أينما كانت».[1]

لقد اتخذ الحزب انطلاقا من موقفه العداء لسياسة الحماية الفرنسية لذلك كان زعيمه يدعو إلى محاربتها، وهكذا دعا الطريس إلى وحدة الحركات التحررية ضد الاحتلال الفرنسي معتقدا أنه "**آن الأوان لإيجاد اتحاد عام شامل بين كافة الحركات التحريرية التي تعمل في الإمبراطورية الإفرنسية يتولد عن اجتماع يعقد بين ممثلي هذه الحركات في عاصمة من عواصم الأمم التي تعطف علينا وعلى قضايانا العادلة في أقرب وقت لوضع أسس الاتحاد وتنظيم أسباب الاتصال...إن فرنسا لن يغلبها البلداء ولا المتخاذلون ولا المعتدلون، وإنما سيغلبها _ إذا سمحت قدرة الله_ الذكاء والتضامن والتطرف الكامل.**".[2]

لقد عبر عن مواقفه كذلك اتجاه المتعاونين مع فرنسا، وتهجم زعيمه على عملاء الاستعمار من المغاربة فاضحا إياهم بلهجة يملأها الخزي و المرارة يقول: " **فرنسا تعرفكم يا أشباه الرجال وتعرف أنكم لستم من النوع الذي يعتد به، ولكنها تقضي مآربها منكم، فإن نبهتها الحقائق المرة وعادت إلى رشدها فستلفظكم كما يلفظ القشر بعد أكل النواة. فرنسا تعرف أنكم لا تمثلون شيئا، وأن الممثلين الحقيقيين للمغرب ليسوا جالسين على الكراسي الوثيرة بل يجلسون على الحصر البالية في المنافي السحيقة و السجون المظلمة ويعرضون أنفسهم للمهالك والأخطار ليحرروا المغرب منكم ومن أمثالكم السافلين.**"[3]

لم يسلم ابن عرفة من التهجم إذ نعتته جريدة الأمة بالملك الدمية وقد أشارت إلى محاولتي الاغتيال اللتين استهدفتاه في كل من الرباط ومراكش، فربطت بين الحدثين وما يمكن أن يستنتج منهما بالقول: " **ها هو النموذج الذي ابتدأ ظهوره في المغرب بالشهيد علال بن عبد الله يظهر من جديد في مسجد بريمة ليثبت للعالم أجمع أن المغرب لا يمكن أن ينسى محمد الخامس، ولا يمكن أن يرضى بوضعه الحاضر ولا يمكن أن يقبل عيشة الذل والصغار التي أخضع لها منذ إعلان الحماية.**"[4]

---

[1]– *" هؤلاء هم الذين تعتمد عليهم فرنسا"*، **جريدة الأمة**، العدد 64، السبت 7 نونبر 1953، ص.1.

[2]– *"آن للحركات التحريرية أن تتحد"*، **جريدة الأمة**، العدد 54، 27 أكتوبر 1953م.

[3]– *"من لا يمثل غير جمجمته لا يعتد بثقته"*، **جريدة الأمة**، العدد 94، 15 ديسمبر 1953م.

[4]– *"على نفسها وأهلها جنت براقش"*، **جريدة الأمة** ، العدد 165، 8 مارس 1954م.

وقد هاجم الحزب السياسة الفرنسية في مستعمراتها والرامية إلى دمجها في إطار ما يعرف بالاتحاد متابعة نفس السياسة بعد الحرب العالمية الثانية، وما فتئ يعمل على كشف النوايا المبيتة التي كانت تستهدفها من وراء إنشاء الاتحاد الفرنسي بصفة خاصة، وقرر باستهزاء وشماتة أن فرنسا "**عندما أتت الحرب بهزيمتها ثم ضعفها ثم بقائها دون القوات العالمية الكبرى التي تنافس السيادة على الدنيا فكرت أن يساير روح الكراهية للاستعمار التي سيطرت على العالم في العشر سنوات الأخيرة، ذلك هو الاتحاد الفرنسي الذي ابتكره الإفرنسيون ليقلدوا الكمنويلث البريطاني، فأتوا بمخلوق عجيب ليس له شكل مقبول ولا طعم مستساغ.**".[1]

إذا كانت اللهجة التي استعملها الحزب ضد السياسات الفرنسية تتسم بالشدة في كثير من الأحيان، فإنها كانت في بعض الأحيان تروم إلى المرونة والليونة، في مخاطبة الضمير الحي في الفرنسيين الأحرار_ أحزابا و منظمات وأفراد_ الذين يأبون على بلادهم أن تكون رمزا للاستعمار والهمجية، في محاولة منه لاستقطابهم إلى جانب القضية المغربية، نظرا لما قد يكون لهم من دور في التأثير الإيجابي على سياسة فرنسا الخارجية، يقول الطريس: "**لعل التفكير المنطقي السليم يفرض على الإفرنسيين سواء كانوا من طينة الخير أو طينة الشر، إقرارا للسلام والتفاهم أو تضمينا للمصالح والنفوذ، أن يعالجوا الموضوع على أساس بحث الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الجو الخانق في المنطقة السلطانية.**".[2]

وهكذا يمكن استنتاج أن الحزب قد اتخذ موقفا معاديا للسياسة الفرنسية بالمنطقة السلطانية، وبالرغم من ذلك فقد حافظ الحزب على اعتداله إزاء السياسة الاسبانية، ولا شك أن هذا الاعتدال كان ظاهريا باطنه الرفض للاستعمار الاسباني، باعتباره احتلال اجنبي للمغرب رغم اختلاف طبيعته وممارسته مع الاحتلال الفرنسي، الذي كان أكثر ظلما وعدوانا، يقول الطريس مستشهدا بقول شخصية اسبانية عن الفرق بين الاستعمارين الاسباني والفرنسي: " **إني أذكر بإعجاب قول شخصية إسبانية كبيرة معروفة بواسع اطلاعها على أحوال المغرب في الحاضر والماضي: "لا يوفق بين السياسة الإسبانية والسياسة الإفرنسية إلا قبول الإفرنسيين أن يكون استقلال المغرب غاية الحماية". وهذا قول صادق تشهد به حقائق السياسة المغربية لإسبانيا قبل الحماية وتؤيده المواقف الرائعة التي وقفتها السلطات الإسبانية في المغرب بتأييد مدريد وتفويضها من الملك الشرعي للبلاد رمز الوحدة القومية، ومن**

---

[1]– *"افهموا أو لا تفهموا واستحيوا أو لا تستحيوا"*، **جريدة الأمة**، العدد 173، 17 مارس 1954م.

[2]– *"كيف يعالج الإفرنسيون موضوع المقاومة المصرية"*، **جريدة الأمة** ، عدد 204، 22 أبريل 1954م.

محاولة توجيه الحماية الإفرنسية في اتجاه غريب لا يؤدي السعي فيه إلا إلى الاستقلال رغم طول المسير."[1]

يذكر حسن الصفار أن موقف حزب الإصلاح الوطني من السياسة الاسبانية كان موقفا متبدلا، بتغير الظروف وحسب المقيمين العامين، وقد طبع علاقات الحزب مع اسبانيا تارة التوتر والمواجهة وتارة الوئام والتقارب، إلا أن أحرج فترة عرفها الحزب في إطار هذه العلاقات كانت هي فترة المقيم العام الجنرال فاريلا[2]، في حين كانت فترة المقيم العام فالينيو[3] فترات انفراج.[4]

وعموما فإن موقف حزب الإصلاح الوطني من الحماية الفرنسية والاسبانية بالمغرب ينبني على منطلقات فكرية وسياسية عميقة وتقارير دولية حول الاستعمار وتاريخه وأهدافه، فهو تصور واضح منطلقاته الحرية التامة للشعوب، وكذا تسيير شؤونها بنفسها،[5] هذا الرصيد الفكري والسياسي النابع من الدارسة والتحليل جعله يعطي موقفا واضحا حول نظام الحماية، وهو نظام فاسد يرمي إلى إدماج الأمة المغربية في الاتحاد الفرنسي ودمجها كأمة من الدرجة الثانية غير مؤهلة لتسيير نفسها بنفسها.[6]

هذه المواقف لن تدع مجالا للتراجع على الانخراط في رفض نظام الحماية، والنضال الموحد من أجل إلغائه، والكفاح مع السلطان سيدي محمد بن يوسف الذي لم ينخدع بالقضايا الجوفاء للمستعمر.[7]

4- موقف حركة الوحدة المغربية من الحماية

لقد استوعبت حركة الوحدة المغربية أن نظام الحماية، خرج عن أهدافه المسطرة في معاهدة فاس 30 مارس 1912، يقول زعيم وطني ودبلوماسي كبير في هذا الصدد: «**لقد ارتكبت فرنسا في حمايتها المفروضة أكبر خطأ بإتباعها الإدارة المباشرة في المغرب إذ أنها استولت على دواليب السلطات**

---

[1]– *"البداية طيبة والأمل كبير"*، **جريدة الأمة**، العدد 420، 6 يناير 1956م.

[2]– أصبح مقيما عاما في مارس 1945، وتم إبعاده في مارس 1951.

[3]– تولى في 30 ابريل 1951

[4]– الصفار (حسن)، **حزب الإصلاح الوطني**..، م س، ص.224.

[5]– *"الشعب المغربي في موقف الدفاع عن النفس وفرنسا هي التي أرغمته على سلوك طريقة العنف بعد أن سلكتها هي بخلع ملكه وتشريد أبنائه. بين أزير الدبابات والطائرات"*، **جريدة الأمة**، العدد 55، 28 أكتوبر 1953، ص.1.

[6]– *" رغم دسائس فرنسا ومناوراتها وتعسفها: القضية المغربية تخطو في الخارج وتكبر في الداخل"*، **جريدة الأمة**، العدد 51، بتاريخ 23 أكتوبر 1953، ص.1.

[7]– الخطيب (عبد اللطيف)، *" بين الدم والمداد..."*، **جريدة الأمة**، العدد 56.، لخميس 29 أكتوبر 1953، ص.2.

الفعلية، تدير جميع آلاته وتحرك جميع أدواته، بينما لم تبق للبلاد إلا مظاهر السلطة الزائفة، وليس على الحكومة المغربية إلا أن تنفذ جميع ما يقترح أو يفرض عليها...».[1]

ولتكريس تسهيل الإدارة المباشرة، تحولت الحماية الفرنسية بالمغرب إلى أداة للاضطهاد الفرنسي القائم على الاستغلال والمنافي للحرية، بل كان هذا النظام قائما على العنصرية والتمييز، وبذلك فهو نظام قائم على سياسة ذات وجهين: وجه جميل وسياسة في صالح الفرنسيين بشكل خاص والأوربيين بشكل عام، ووجه سياسي مستبد غارق في العبودية والرجعية يشمل المغاربة ويستعبدهم ويستغلهم ككتلة شعبية خاضعة لطبقة المستغلين.[2]

إن تصور حركة الوحدة المغربية هو تصور ناتج عن تحليل لتطور الحماية الفرنسية بالمغرب، فهو يرى، أن المفروض هو أن يكون هناك تقدم وإصلاح: «**...المفروض والواجب كان يقضي بأن تكون نسبة المتعلمين بيننا 60 في المائة على أقل تقدير، وأن يكون مستوانا المالي أحسن مما كان عليه قبل الحماية بكثير، وأن يكون لدينا طبقة كبيرة من الفنيين والاختصاصين والأطباء والمهندسين والمحاميين وغير ذلك ، وهذا ما لم تحققه فرنسا في قليل ولا كثير، بل كانت ولا تزال تحارب الشعب محاربة علنية في جميع الميادين. تحارب دينه، تحارب نهضته، تحارب تعليمه، تحارب ثروته، تحارب إنتاجه، تحارب اقتصاده، تحارب صناعته، تحارب تجارته، تحارب أحراره، تحارب كل شيء يرمي إلى إسعاد الشعب المغربي ونهضته ويقظته...».**[3]

يذهب الزكاري في تحليله إلى أن ما وصل إليه المغرب من تطور في فترة الحماية فهو من صنع المغاربة الأحرار في معمعان الصراع مع اليد التسلطية الفرنسية، يقول الزكاري: "**...ولسنا نبالغ عندما نصرح في كل مناسبة أن ما وصل إليه المغرب من نهضة وتقدم في جميع الميادين حققه المغاربة وسط زوابع فرنسا وزعازعها وبناه المغاربة على أكتافهم وتضحيتهم المادية والمعنوية، ولو اتكل المغاربة في يوم من الأيام على مساعدة فرنسا واعتمدوا على أخذها بأيديهم لكنا في عداد الشعوب البائدة والأمم المنقوصة، ولكنا ذنبا في قافلة البشرية التي لا يلحقها إلا المجدون الفدائيون.**"[4]

إن نظام الحماية هو نظام امبريالي يقدم مصالح الرأسمال الفرنسي في ظل التبعية، هذه الأخيرة التي نظرت لها فرنسا منذ بداية نهجها للسياسة الاستعمارية، وذلك من أجل إلحاق المغرب بالجمهورية

---

[1]– *" الحماية الفرنسية في المغرب، تاريخها ومبادئها "*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد336، 30 يناير 1944، ص.1.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– الزكاري (محمد العربي)، *"لا يمكن للمغاربة أن يطمئنوا إلى الردود الفرنسية أبدا !"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 544، 28 يوليوز 1946، ص.1.

[4]– الزكاري (محمد العربي)، *"لا يمكن للمغاربة أن يطمئنوا ..."*، م س، ص.1.

الفرنسية، وبذلك فهي فرضت مجموعة من القوانين التي تمنع وصول المغاربة إلى مستوى تدبير أمورهم بأنفسهم، وذلك عن طريق استعمالهم في الأشغال الشاقة باستثناء المؤمنين بالحق الفرنسي. «**إن مغاربة " القانون العام" حسب الاصطلاح الجديد، أعني بذلك المغاربة جميعا ما عدا بعض مئات المحميين حماية شخصية ببعض الدول، يمكن أن يزج بهم في السجن بمجرد اتخاذ إجراءات إدارية دون أي محاكمة أو سبب يبرر الحبس ولا يملك الرعايا المغاربة داخل بلادهم حرية التجول، بل يحتاجون في كثير من الجهات إلى إذن رسمي من السلطة الفرنسية الغريبة...**».[1]

يتضح موقف حزب الوحدة المغربية من السياسة الفرنسية المسماة بالسياسة الأهلية، فهو يعتبرها سياسة عنصرية هدفها تحقير الشعب المغربي، وهي ترمي إلى أن يفقد السكان المغاربة الأصليون جميع حقوق الإنسان الحر العامل، "**وهي تخضع المواطن المغربي لنظام استثنائي يؤديه تدريجيا إلى النزول لمرتبة البهائم بدلا من البقاء في حظيرة الأناسي**"، فالحريات الشخصية كلها وحرية العمل والقول والصحافة والاجتماع والتعليم والتنقل قد قيدت نظريا ورفضت عمليا، "**بل إن حق الشكوى نفسه وحق الطلب ليس واحد منهما مباحا إلا بشروط ثقيلة، وجميع الفوائد التي يمكن استفادتها من بعض القوانين القائمة محرمة على المغاربة، ونفس التكاليف العامة يثقل أكبر قسط منها كاهل المغاربة بينما لا ينوب غيرهم إلا أقل القليل.**".[2]

وفي مقال أخر[3] تؤكد حركة الوحدة المغربية رفض الشعب المغربي للحماية منذ توقيع معاهدة فاس: «**... وأما وقع إعلان الحماية الفرنسية بين أهالي البلاد فقد كان وقعا سيئا للغاية، ويكفي أن نعرض ما كتبه الفرنسيون بما وصف هذا الواقع السيئ يقول ليوطي: "إن هذه الحالة فضلا عن مناقضتها لروح الحماية تجلب شر أنواع الأخطار ونكون واهمين جد الوهم إذا اعتقدنا أن المغاربة لا يدركون أنهم موضوعون على هامش الحياة العامة، فهم يتأملون لذلك ويتحدثون به... إن الفرنسيين في جميع النواحي الإدارية تقريبا، يميلون إلى اعتبار الأهالي المغاربة جنسا منحطا وكما مهملا..**»[4].

ينبني موقف حزب الوحدة من الحماية على النظر في ما جناه المغرب من فرنسا وما سيجنيه في المستقبل، واستنتج أن فرنسا لا يمكن لها إلا أن تزيد في انحطاط المغرب، بل ذهب الحزب إلى اعتبار فرنسا كانت شؤما على المغاربة قبل الحماية، ووبالا عليم أثناءها، يقول الزكاري: "**سوف تكون _الحماية_ هي القنبلة الذرية التي تتركنا هشيما تذروه الرياح إذا ما بقيت مسيطرة علينا في المستقبل،**

---

[1]– *" الحماية الفرنسية بالمغرب.."*، م س، ص.1.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– *" كيف فرضت فرنسا حمايتها على المغرب"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد.505، 20 يناير 1946، ص.1.

[4]– *" الحماية الفرنسية بالمغرب..."* ، م س ، ص.2.

إذ دلت التجارب الماضية والحاضرة على أن أبناء فرنسا في المغرب لا يستطيعون مجاراة اليقظة الحديثة، ولا يمكن لعقليتهم المتحجرة أن تتطور مع الظروف وتؤمن بوجوب ترضية الأماني المغربية ومراعاة الشعور الوطني العام واليقظة الفكرية الجديدة، وهم وإن حاولوا ترضية المغاربة في أبسط الحقوق وأتفهها لا يلبثون أن يتذكروا غلطتهم فيسرعون لنقد ما قالوا ويعجلون بسبب ما منحوا، ويضربون بقوانينهم عرض الحائط، ويبطلون العمل في أسرع من لمح البصر.".[1]

وفي نفس السياق يخلص الحزب أن السياسة الفرنسية فاشلة بشمال إفريقيا عامة، والمغرب بشكل خاص، مبررا ذلك باعتبار النظام الاستعماري الذي وضعته فرنسا منذ القرن الثامن عشر بقي جامدا متحجرا لا يتطور مع الزمن، بينما كل ما حوله يتطور تطورا حاسما وفاصلا، ولأن المستعمرين الفرنسيين أقاموا الحجج على أنهم أعرق في الجمود والتعصب للنظريات السياسية البالية القديمة، وقد شبه الحزب الفرنسيين بالشيوخ المغاربة الذين ظلوا متشبثين بالعادات والأعراف والأفكار.[2]

عاملت فرنسا الشعب المغربي حقا معاملة لا يعرف لها نظير، وقفت منه موقف الخصم المعاند، وأباحت لأبنائها استنزاف خيراته كلها، واستخدمت في سبيل إذلاله واحتقاره وإضعافه وسائل وأساليب وضعية، ووضعت العراقيل في طريق تطوره حتى يظل عبدا إلى الأبد، واستعملت كل ما في وسعها لإفقاره وتجهيله، ليظل دائما وأبدا في مؤخرة الشعوب ولتمتد أيام محنة الشعب المغربي ويطول زمن استعباده «**...إن سلوك فرنسا في المغرب وموقفها من المغاربة هو سلوك استعماري، متطرف وموقف عدائي صريح، ويكفي دليلا على أن فرنسا لم تقم بتنفيذ تعهداتها الدولية وأنها خانت الأمانة الملقاة على عاتقها...**».[3] يقول الزكاري« **...ما نكبت أمة من الأمم بمثل نكبة الشعب المغربي، وما أصابت كارثة أمة ما نظير الكارثة الاستعمارية التي نرزح تحث أثقالها وننئ من جراحها ونتحمل مصائبها وأهوالها، إذ ابتلينا بشر إدارة عرفتها الإنسانية**».[4]

ويضيف محمد العربي الزكاري مفندا كل الأكاذيب التي تروج لأعمال الحماية الفرنسية بالمغرب: « **لقد كان – كما يقول غلاة الاستعمار – قبل فرض الحماية الفرنسية البغيضة يعيش في ظلام دامس من الفوضى والأمية، ويحيي حياة الشعوب المتأخرة المفتقرة إلى من يرشدها إلى طريق النور وسبيل السعادة ...فجاءت فرنسا بخيلها ورجلها وأقبلت بقضها وقضيضها لتأخذ بيدنا... ولكن إلى أين؟ إلى الهاوية حيث الفناء الأبدي والموت السرمدي...إن تاريخ فرنسا في المغرب أسود من السواد وأقتم من**

---

[1]– *" لا يمكن للمغاربة أن يطمئنوا إلى الوعود الفرنسية أبدا"* ، **جريدة الوحدة المغربية**، م س، ص.3.

[2]– *" كيف فرضت فرنسا حمايتها على المغرب"* ، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد.505، 20 يناير 1946، ص.3.

[3]– *" لا يمكن للمغاربة أن يطمئنوا إلى الوعود الفرنسية أبدا"* ، **جريدة الوحدة المغربية**، م س، ص.1.

[4]– *" لا يمكن للمغاربة أن يطمئنوا إلى الوعود الفرنسية أبدا"* ، **جريدة الوحدة المغربية**، م س، ص:1.

الظلام... وتفرض إرادتها على الشعوب الكبرى، ويسمع رأيها في تسيير دفة السياسة العالمية، كان اعتقاد المغاربة اعتقاد منطقي وتجربة دامت ثلاثين سنة، غير أن المغاربة ظنوا أن فرنسا بعد هزيمتها النكراء ستعود إلى الصواب فتعدل عن سياستها الاستعمارية القاسية وتخفف عن المغرب...».[1]

بهذه الأفكار والنظريات كانت تنظر حركة الوحدة المغربية إلى فرنسا ومؤسساتها وبمثل هذه الأفكار كانت تتطلع إلى الأفق السياسي الجديد يقول الزكاري: «...**إن المغرب يئن تحت عبء فرنسا الثقيل ويعيش داخل نطاق من الحراب الفرنسية التي تعمل على تمزيقه، ورغم كل هذا فهو موطد العزم على الثبات إلى النهاية، على انه وإن كان لا يعتمد إلا على الله في سيره، فهو يلفت نظر العالم أجمع إلى ما يقاسيه...».**[2]

لقد أجمع المؤرخون الفرنسيون – حسب الجريدة – على أن الأمة المغربية لم تر في معاهدة الحماية وسلطات الاستعمار الفرنسي الغاشم إلا وسيلة لإلغاء السلطة القومية الإسلامية والقضاء على نفوذ الإسلام.

بلورت الحركة الوطنية في سنة 1944 موقفا واضحا من الحماية الفرنسية بالمغرب يمكن تلخيصها في "لا صلاح لهذا النظام إلا بزواله" نقصد نظام الحماية وتلك نتيجة التقلبات الدولية التي كان ينظر إليها الوطنيون باهتمام، والمقصود بالتقلبات الدولية هزيمة فرنسا في بداية الحرب العالمية II ودخول و. م .أ على الخط، ثم ميل الكفة إلى الحلفاء، مشاركة المغاربة إلى جانب الحلفاء في الحرب، مؤتمر أنفا...كل هذه الأحداث تنبئ بمستقبل آخر للمغرب، وكان الاعتقاد بأن فرنسا سوف تنظر بعين الرضا والعطف إلى الشعب المغربي بعدما ذاقت الإذلال في الحرب من طرف الألمان، يقول الزكاري: «...**لكن دوكول ما كاد يثبت قدميه ويحيط فرقته بسياج من مظاهر القوة حتى قلب ظهر المحن وأطلق يد أعوانه للفتك بأبناء هذا الشعب البئيس..».**[3]

لقد أتى دوغول وفرقته إلى المغرب فلم يرقه ذلك النفس الضعيف الذي بقي يصعد خافتا في صدور المغاربة، فأجهز عليهم بحرابة مفلولة ليقضي على ذلك الرمق فيخلفهم جثة هامدة، وشبحا فارغا، ففي تلك الأيام قوي الظلم الفرنسي وجبروته وطغيانه، محاولة من دوغول ابتلاع ما تبقى من ثروة المغاربة، ومحاربا التعليم أكثر من أي وقت مضى، ووضع العراقيل لإبعاد المغاربة عن دائرة الإدارة

---

[1]– الزكاري (محمد العربي)، *" طبع فرنسا لا يتبدل"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 346، 23 مارس 1944، ص.1.

[2]– المرجع نفسه. ص.3.

[3]– الزكاري (محمد العربي)، *" طبع فرنسا لا يتبدل"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 346، 23 مارس 1944، ص.1.

وملئها بالأجانب، وضوعفت الضرائب وفرضت ضرائب جديدة، وخنقت الحرية الصحفية وأطلقت الحرية للفرنسيين للتصرف في رقاب الشعب واستخدام الأمة.[1]

إن حركة الوحدة المغربية، ما فتئت تنشر في صفحات جريدتها كل الأعمال التي تقوم بها الحماية الفرنسية، هذه الأعمال التي هي في الأصل، ضد تطلعات الشعب المغربي، وكانت دائما تضع مجموعة من العناوين لمقالاتها، تحمل في طياتها أكثر من دلالة مثلا في مقال منشور بتاريخ 28يوليوز 1946، العدد 554، "**أعضاء مجلس الشورى الفرنسي يعلنون بكل صراحة ووضوح معارضتهم الشديدة لمنع المغرب أي حق من الحقوق**"، ويوضح صاحب المقال كيف أن فرنسا لا تعمل إلا ما يحافظ على امتيازاتها في المغرب ضدا على الحياة السعيدة للشعب المغربي، ناهبة خبراته قامعة لكل الحريات، ومميزة بين الفرنسيين كجنس من الدرجة الأولى، والمغاربة كجنس من الدرجة الثانية، هذه هي الحماية الفرنسية في نظر زعماء حركة الوحدة المغربية وفي نظر المغاربة إنها الاستعمار الناتج عن فرض معاهدة فاس « **إذا فرضنا أن هذه المعاهدة من الوجهة، القانونية معاهدة حقيقية شرعية، وأنها موقعة باختيار الطرفين ومعرفتهما التامة، ولازمة لهما لزوما متساويا فما هي " الحماية" أولا؟ ثم ما هو نصيب فرنسا من هذه المعاهدة ؟ وما هو نصيب المغرب؟**»[2].

لقد خصصت جريدة الوحدة المغربية مجموعة من الأعداد للتعريف بالحماية والظروف والملابسات التي وقعت فيها معاهدة الحماية، وذلك لتنوير الشعب المغربي وفي إحدى المقالات "أما كلمة حماية" PROTECTORAT "، فهذه المعاهدة لم تعين مدلولها ولم تشرح خاصيتها، وكل ما هناك أن المادة الرابعة من المعاهدة أشارت إلى الاتفاق على نظام جديد من التعاون والمساعدة" Nouveau Régime de Protection" وسبق للفرنسيين قبل ذلك بسنة أن استعملوا كلمة PROTECTION في معاهدة 4 نونبر 1911 التي عقدوها مع ألمانيا بخصوص القضية المغربية، قال لويس بارطو: «**والمحررون لمعاهدة الحماية لم يريدوا أن يستعملوا كلمة تجرح إحساس المغاربة وتهيج في نفس الوقت المناقشات الأجنبية، فاختاروا هذه الكلمة الجميلة...**».[3] لكن وبالرغم من ذلك فإن الشعب المغربي لم ينخدع بأجمل الكلمات، فكان بالمرصاد للسلطات الاستعمارية، فنشأت داخل الشعب حركة وطنية تفضح أعمال الحماية وتملك تصورا معارضا لها، وتطرح البديل في الاستقلال عن طريق المقاومة إنه الخيار الذي اختاره الشعب المغربي منذ 1912 وما قبلها، وقد استمرت المقاومة إن على المستوى المسلح أو الدبلوماسي، إلى حين الحصول على الاستقلال، واستمرت من أجل اجتثاث كل ما هو مرتبط

---

[1]– *" طبع فرنسا لا يتبدل"*، م س، ص.3.

[2]– *" كيف فرضت فرنسا حمايتها على المغرب"*، م س، ص.1.

[3]– *" كيف فرضت فرنسا حمايتها على المغرب"*، م س، ص.2.

بالحماية الفرنسية، هذه الأخيرة التي حاولت القضاء على القومية المغربية والنخوة الإسلامية، والوحدة الوطنية على حد تعبير جريدة الوحدة المغربية.

إجمالا فإن حزب الوحدة المغربية بنضاله ضد الحماية الفرنسية خلص إلى أن المغاربة قد أضافوا هذه التجربة إلى أخواتها حيث آمنوا إيمانا راسخا بأن لا مفاهمة مع فرنسا ولو كانت متحضرة، وكيف تطمئن نفوسهم إليها ولو قليلا وهي تعاملهم معاملة استعمارية دنيئة،، يقول الزكاري: "...**إن المغرب يئن تحت عبئ فرنسا الثقيل، ويعيش داخل نطاق من الحراب الفرنسية التي تعمل على تمزيقه، ورغم كل هذا فهو موطد العزم على الثبات إلى النهاية، على أنه وإن كان لا يعتمد إلا على الله في سيره، فهو يلفت نظر العالم أجمع إلى ما يقاسيه من عنت.**".[1]

لقد ثبت حزب الوحدة المغربية على اتخاذ موقف الرفض للحماية، والإيمان بأن الحماية الفرنسية المفروضة على المغرب ما هي إلا مرحلة سوداء من تاريخ المغرب، وأن الشعب المغربي لا يمكن أن يقبل بها مهما كان، وأنه سيقاوم من أجل الحرية والاستقلال.

5- موقف حركة المعارضة والإصلاح من الحماية

يتبين من خلال الاسم "حركة المعارضة والإصلاح" أن هذه الحركة تنظر إلى الأشياء من داخل نظام الحماية، وأن موقفها من الحماية هو موقف ايجابي، هذه الحركة التي تتكون من الأعيان والقواد والباشاوات وبعض العلماء وشيوخ الزوايا، تنظر وتعبر عن رأيها في القضية المغربية من خلال لسان حالها، جريدة القيامة، هذه الأخيرة التي ما فتئت تذكر بانجازات نظام الحماية تارة والمطالبة بالإصلاحات تارة أخرى. ففي إحدى المقالات المنشورة تعبر الجريدة، بأن الحماية هي محاولة لإخراج المغرب والمغاربة من حياة "اللإنسانية" إلى حياة المدنية. بالقول عن المغرب: « **لقد كان قبلها (قبل الحماية) حرا طليقا يغزو أقواه الأضعف، ويخرج الأعز منه الأذل، فحاول النظام الجديد أن يكتب في أطراف المغرب هذه النزعة المضطربة، ويضع مكانها حياة مستقرة هادئة يتأتى أن يرعى فيها الحمل بجانب الذئب وفي سكينة وأمان**».[2]

تعتبر الحماية في نظر هذه الحركة ضمانا للديمقراطية وللحرية والتقدم: «**وحسب اعتبار الرؤساء المغاربة فإن الحماية بمثابة ضمان لحقوقهم وتعويض عن السلاح الذي انتزع منهم، فهم يعاضدون**

[1]– *"طبع فرنسا لا يتبدل.."*، م س، صص.1-3.

[2]– *" المسؤول الأول والأخير عن تفاقم النزاع في أمر المشكلة المغربية"*، **جريدة القيامة**، العدد34، بتاريخ 16مارس 1953، ص.1.

الوجود الفرنسي إلا لعلاقة شخصية لهم مع فرنسا أو لأنهم كانوا يخالفون دائما قهر السلطان التي يعرفونه تمام المعرفة في السر والجهر.».[1]

تحاول الجريدة إيهام الشعب المغربي بهجومها على القصر والحركة الوطنية: «**وإذا كان القصر يؤمن بأن الرأي العام الذي كان يعلن له الولاء أو التقديس فيما قبل لا يزال كما كان فهذا أبلغ الخطأ...فالناس أكل قلوبهم الانتظار وأعياهم الصبر الذي لا حد له، وتأتى لهم أن يعرفوا خلال هذه الفترة حقائق كثيرة عن حالهم ومصيرهم...أما اليوم فقد أصبح الرأي العام يعتقد انه مخدوع مراوغ من كل أحد وان الحقيقة التي يركز عليها أهدافه هي المسالمة وبذل يد المساعدة إلى الحكومة الفرنسية».**[2]

تصف حركة الإصلاح والمعارضة سلطات الحماية بأنها القادرة على ترسيخ قواعد الديمقراطية بالقول: «**إن التطور الديمقراطي الذي اقترحته فرنسا في كل وقت وحين لا يمكن القيام به سوى إذا حمل الشعب المغربي على ادارك تسييره وقيمته. وطبقا لهذه الفكرة أرادت السلطات الفرنسية بادئ ذي بدأ بث الديمقراطية على أساس القبائل والقرى والمدن ثم النواحي. وارتأت بأن حكومة مغربية ديمقراطية لن يكون لها مدلول حقيقي سوى بعد تحقيق هذه المرحلة، وهكذا يحفظ المغرب من القلاقل التي تعرفها دول الشرق الأوسط حيث اعتقد بسذاجته أن الديمقراطية يمكن أن تتولد من ثورة تقوم بها في أغلب الأحيان طائفة عسكرية».**[3]

إذن فالحماية عند هذه الحركة هو إدخال مجموعة من الإصلاحات من طرف إدارة الحماية لأن بنية الدولة هي في حاجة إلى هذه الإصلاحات الفرنسية وتعبر عن ذلك بالقول: «**إن الإصلاحات المهمة المنتظرة منذ عهد بعيد في المغرب تعد من الآن حقيقة ماثلة للعيان، فهناك عدة ظهائر شريفة أصدرتها أخيرا المجلة الرسمية للحماية في أعدادها 4 و11و25 شتنبر 1953... وأخيرا ستدخل إصلاحات عميقة على العدالة المغربية، ويتحقق ذلك في أجل قريب حسبما تقتضيه القرائن.».**[4]

هذا "الإصلاح" الذي سيخول في مجموعه تخفيف العبء عن السلطة المركزية بفكرته اللامركزية، وسيمكن من تسيير سليم للمصالح البلدية الفرنسية المغربية خارج نطاق المسائل السياسية، هذه الإصلاحات – في نظر الجريدة – المنجزة في المغرب ستساعد على الوصول إلى حكم ذاتي في عهد

---

[1]– *" كيف قطع الكلاوي علاقته مع السلطان"*، **جريدة القيامة**، العدد 32، بتاريخ 2 مارس 1953، ص.1.

[2]– *" الحرب الباردة بين القصر الملكي والإقامة العامة"*، **جريدة القيامة**، العدد 48، يوليوز 1953، ص.1.

[3]– *" الإصلاحات المنجزة التي ستخول للمغرب الحكم الذاتي"*، **جريدة القيامة**، العدد 64، 2 نونبر 1953، ص.7.

[4]– *"الإصلاحات المنجزة التي ستخول للمغرب الحكم الذاتي"*، **جريدة القيامة**، العدد 63، 26 أكتوبر 1953، ص.1.

جديد. فإذا كان القصر يتمسك بمبدأ تبديل الحماية أو فسخ بنودها أو العمل على أساس الاستقلال، أو شيء من هذا، فإن الاقتراحات التي أعلنها وعبر عنها في كثير من المناسبات...وكانت الإقامة العامة مصرة على أن تفرض وجودها وتحمي المغاربة من الوقوع فيما يعيد عليهم عهود الفتنة الغابرة.[1]

تصور حركة الإصلاح والمعارضة وجود السلطات الفرنسية بالمغرب، على أنه من أجل حماية السلطان، من الفتنة والثورات: «**...هجمت...القبائل الثائرة على أهم المدن وحتى على العاصمة الإدارية، وكان لزاما أن يتألف جيش عتيد من مختلف الطبقات لحماية الملك من جهة ولمغالبة الثائرين من جهة أخرى، ولكن جميع المحاولات التي دبرت في هذا الشأن انتهت بالفشل الأمر الذي أوجب على هذا الملك العاقل صونا لكرامة الدولة أن يرسلها صيحة مدوية في الأرجاء، طالبا من الحكومة الفرنسية أن تكفل مصير هذه الأمة التي أعيته أدواؤها وأن تحميه وتحمي دولة من هؤلاء الثائرين البغاة.**».[2]

وفي دفاعها عن سلطات الحماية تصور لنا حركة الإصلاح والمعارضة هذه في مقال تحت عنوان " كفر الشعب المغربي بدعاية المغرضين يتجلى في يوم 30 مارس"[3] بالقول: «**...كانت العصور السالفة عصور جور وطغيان وكانت الدسائس والوشايات تعمل عملها في أذهان ملوكنا السالفين، حيث كانوا يثيقون بالوزراء والحجاب. ويغفلون عن الفخاخ التي تحاك للأبرياء حتى تنطبق عليهم ويذهبوا ضحية مصلحة خاصة أو انتقام نفساني، وكانت آمال الضعفاء تتبخر في الأجواء الواسعة كما تتبخر أعمال المحتضر المشرف على الموت، وكانت طبقات الشعب الوانية تئن من الجراح النفارة والكلوم الرعيبة، واليوم وبفضل الحماية انقلبت تلك الأوضاع البالية وسايرنا ركب الحضارة وتغيرت صفحتنا من أمة متأخرة جاهلة وانية إلى أمة مثقفة قوية متحضرة تعرف واجبها الملقى على كاهلها وتريد أن تصل إلى المستوى اللائق بها في العصر الحاضر المتمدن، عصر المخترعات والقنابل**». هذه هي الصورة التي تنشرها وتدعيها جريدة القيامة لسان حال "حركة الإصلاح والمعارضة"، وتدعم مقالاتها وادعاءاتها بنصوص واستجوابات مع مجموعة من العلماء وشيوخ الزوايا يقول عبد الحي الكتاني:[4] «**منذ عشر سنوات علمنا بأن فرنسا لم تعد قدماها متمكنتين من هذه الأراضي المغربية ونتج لنا عن ذلك قلق واضطراب كبير، ونحن نطلب من فرنسا أن تذكي مشعل حمايتها، فإذا كانت لا تحب أو لا تقدر أن تفعل ذلك، فلم يبق لها إلا أن تذهب إلى حال سبيلها، ونحن سندبر أمورنا على سبيل الثورة والعنف كما كنا في الماضي... لا نظن بأننا نحب فرنسا بعينيها السوداوين ولكننا إن تبقى في المغرب**

---

[1]– *"الحرب الباردة بين القصر الملكي والإقامة العامة كل يوم هو في شأن"*، **جريدة القيامة**، العدد 48، 6 يوليوز 1953، ص.1.

[2]– *"التعاون أساس النجاح"*، **جريدة القيامة**، العدد 43، 25 ماي 1953، ص.2.

[3]– *"كفر الشعب المغربي بدعاية المغرضين يتجلى في يوم 30 مارس"*، **جريدة القيامة**، العدد 36، 30 مارس 1953.

[4]– *"يجب أن يغير السلطان سياسته أو يجب أن يغير هو بنفسه"*، **جريدة القيامة**، العدد 31، 22يناير1953، ص.1.

لمصلحتنا جميعا»، ويقر الشيخ بأن الحماية تعني الطمأنينة والاستقرار أما الاستقلال فيعني مباشرة الفوضى والدمار والخراب «**لم أكن ولن أكون في يوم من الأيام أقل حبا لبلادي من هؤلاء الذين يدعون حبها، ولكني أنظر بعيدا فأرى غبار الفوضى وراء الذين يقودونها إلى استقلال فوضى ينطوي على تضليل الشعب، وبيعه بدون مقابل للشيوعية الهدامة التي نعاديها كمسلمين رضعنا الدين طريا عندما جاء به الفاتح الأعظم إدريس الأول لهذه البلاد فحافظنا عليه من اعتداء المعتدين وإفساد المفسدين ومغامرات المضللين.**».[1]

إن تصورهم للحماية هو تصور ايجابي معها، يؤمنون بالإصلاحات التي تقوم بها، يعتبرون الحركة الوطنية والسلطان أهم أسباب الانحطاط والفوضى، ويتضح ذلك في تصريح لرئيس الزوايا الدرقاوية بالشمال الإفريقي إلى "مجادة" المقيم العام بالمغرب الجنرال كيوم بعد التحية والاحترام: «... **وبعد، كنا دائما نتمنى أن تفهم الوزارة الفرنسية وجهة نظر أبناء المغرب المخلصين في توجيه السياسة المغربية وتدرك الخطر الذي يهدد المغرب وأبناءه من ناحية الميول السلطانية إلى الأحزاب المتطرفة، وتأييدها في الخروج عن التعاليم الإسلامية، وتشجيعها على محاربة الدين ورجاله، ولذلك رأينا من الواجب علينا غيرة على الدين الإسلامي أن نعلن على لسان الجرائد المغربية للدولة الفرنسية بالمطالبة بخلع السلطان عن عرشه محافظة للمغرب على تقاليده المقدسة المحترمة**».[2]

بل أكثر من ذلك دعت الجريدة إلى إزالة مسالة البيعة ولا ندري لمن تريد إسناد الأمر هل إلى الشعب أم إلى إدارة الحماية ذات "الرأي السديد" « **لما لا نزيل مسألة البيعة من أيدي علمائنا لأنهم مذنبون؟**».[3]

ومن هنا يطرح السؤال ما هو ذنب العلماء؟ هل هو فسخ بيعة محمد بن عرفه إن كانوا قد بايعوه أصلا؟ أم شيء آخر؟.

لقد عملت حركة المعارضة والإصلاح على تنفيذ المؤامرة التي حاكتها سلطات الحماية الفرنسية ضد سلطان البلاد، وحضرت لمؤتمر اتحاد الزوايا بالشمال الإفريقي الذي انعقد بفاس في الفترة الممتدة

---

[1]– *"علم من أعلام الدين يشرح رأيه في الموقف السياسي الراهن"*، **جريدة القيامة**، العدد 28، 29يناير 1953، ص.1.

[2]– الدرقاوي (بوبكر بن محمد)، *" تصريح خطير لرئيس الزوايا الدرقاوية بالشمال الإفريقي"*، **جريدة القيامة**، العدد 48، بتاريخ 6 يوليوز 1953، ص.1.

[3]– *" تساؤلات حول قضية العلماء"*، **جريدة القيامة**، العدد 101، 16 أكتوبر 1954، ص.1.

بين 4 و6 أبريل 1953، وقد حضر هذا المؤتمر قادة الحركة مثل عبد الحي الكتاني والباشا الكلاوي باشا مراكش.[1]

وفي نفس السياق سياق المؤامرة نظم بناحية إفران وبدعم من سلطات الحماية اجتماع آخر ضم بعض القواد والأعيان والعلماء يوم 11 ماي 1956، وتم خلال هذا الاجتماع توقيع عريضة قد تم اعدادها مسبقا من طرف 270 شخصية من القواد والباشوات والاعيان والوجهاء تندد بتصرفات السلطان وتطالب بعزله عن العرش لكونه حاد عن الطريقة الدينية وخالف تقاليد الملوك الأولين، ورفعوها إلى المقيم العام ليرفعها بدوره إلى وزارة الخارجية.[2]

ومما جاء في العريضة التي نشرتها جريدة القيامة الناطقة باسم حركة المعارضة والاصلاح: **إننا معشر القواد من مختلف الجهات المغربية هم ومن في دائرتهم من المغاربة ورجال حركة المعارضة والإصلاح، الممضين أسفله تحت رياسة سعادة الباشا الهمام السيد الحاج التهامي المزواري نتقدم بكل شرف إلى سعادة المقيم العام للدولة الفرنسية الفخيمة بالمغرب بما يأتي:**

بما أن السلطان سيدس محمد بن يوسف خرج عن جميع العهود الدينية والمواثيق الإسلامية التي تجب عليه أمام الشعب المغربي وصار ضد جميع رجال المغرب العاملين واتبع طريقا مخالفا للقواعد الدينية بانتمائه للاحزاب المتطرفة الغير معترف بها وتطبيق مبادئها في البلاد الأمر الذي جعله يسير بالمغرب في طريق الهاوية.

فإننا بصفتنا كبار المغرب أصحاب الحل والعقد من ذوي الغيرة على الدين الاسلامي نقدم لسعادة المقيم العام وللدولة الفرنسية طلب عزل السلطان عن الحكم وتنحيته عن العرش وإسناد هذا الأمر إلى من يستحقه."[3]

وقد عملت حركة المعارضة والإصلاح على اتخاذ موقف مؤيد لسياسات الحماية، وسخرت كل الآليات والسبل لتسهيلها، وفي ظل الظروف التي كانت تحاك فيها مؤامرة نفي السلطان، فقد عمل أنصارها على نشر صورة في جريدة القيامة تبين الأميرة للا عائشة بلباس السباحة، وعلقت عليها بمقال مطول يذكر حيثيات حصول الكلاوي على الصورة من طرف مبعوث صحيفة "فرانس سوار" وقد ذكرت ذلك الصحيفة في عددها 2748 الصادر في 31 ماي وفاتح يونيو 1953، وقال مبعوثها: "**هذه الصورة تؤكد لكم قولي: إنها تبين لكم بنت السلطان الأميرة للا عائشة صحبة أخيها مولاي الحسن على حالة**

---

[1]– *"انعقاد مؤتمر اتحاد الزوايا الطرقية والصوفية بفاس"*، **جريدة السعادة**، العدد 8730، 10 أبريل 1953، ص.3.

[2]– *"ماذا تحتوي عليه مذكرة خلع سلطان المغرب؟ العرش في النزع الأخير؟"*، **جريدة القيامة**، العدد 45، 4 يونيو 1953، ص.1.

[3]– وقعت هذه العريضة في 20 مارس 1953، نفس المرجع السابق، ص.4.

مخالفة تماما لتعاليم ديننا الحنيف. وأن السلطان بصفته الملك الديني للأمة الاسلامية بالمغرب يجب عليه قبل غيره أن يحترم قوانين القرآن المقدسة، ثم أضاف: وأن المدارس الحرة المؤسسة تحت نفوذ السلطان لتعليم القرأن والدين لا تلقن الناشئة المغربية إلا دروسا بعيدة عن الدين ومتشبعة بسموم الانحلال الخلقي وما ذلك إلا لأن الملك متأثر إلى حد بعيد برجال حزب الاستقلال والشيوعيين."[1]

يذكر غلاب أن رموز حركة المعارضة والإصلاح بدؤوا حملتهم بالعريضة المشار إليها أعلاه يقول غلاب: "**بدأت الحملة بالعريضة _الرسالة التي قدمها ممثلوا المنتفعين من المغرب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يطالبون فيها بمنع حزب الاستقلال، وخلع السلطان، وتدعيم معاهدة الحماية، وتدعيم سلطات المقيم العام، وتنفيذ الإصلاحات التي أبى السلطان إمضاءها."**[2]

ويضيف غلاب أن الحملة عرفت دعما من طرف آخر متمثل فيمن أسماهم بالمتمردين من رجال الإقطاع المغاربة الذين حركهم جوان في الأزمة الأولى، وحركتهم الإقامة العامة مع بداية الأزمة الثانية، ويؤكد غلاب أن الكلاوي كان يقود الحملة في المرة الأولى في حين اقتسم معه عبد الحي الكتاني الزعامة في المرحلة الثانية، وما كادت الحماية تشير عليه حتى بدأ في تنفيذ المؤامرة الفرنسية ضد محمد الخامس، عن طريق الدعاية بجل المدن والقرى المغربية ويجتمع ببعض رؤساء الطرق الذين يستغلون مناصبهم لابتزاز بعض المغررين الذين يثقون في تزعمهم لهذه الطرق.[3]

لم تكتف هذه الحركة في الهجوم على السلطان بل هاجمت الحركة الوطنية إذ حملتها مسؤولية تفاقم الأوضاع والنزاع في أمر المشكلة المغربية: « **لقد ولد النزاع في أمر القضية المغربية يوم ظهر أمام أعين الشعب ما يسمى" الوطنية المغربية" في صورة براقة تغري بأمل عذب، ورسمت خطتها على أن تسود في أعين الشعب جميع أعمال الحماية الفرنسية في المغرب»**،[4] كما أكدت أن الحركة الوطنية عرقلت النهج الجديد وجعلت المغرب يتخلف عن حياة العصر الحديث، « **كان ميلاد هذه الحركة في ظروف غريبة لأنها وجدت الشعب المغربي يترنح تحت أنظمة جديدة ويساق إلى نهج جديد من حياة العصر الحديث ويتأهب لتحمل رسالة العمران والمدنية».**[5]

تحدث جريدة القيامة هذا الوصف إلى درجة نعت الوطنيين بالمجرمين، «**...ولكن المجرمين الحقيقيين هم المغرضون الذين تصطنعهم جهات السوء وأعداء الوطن لترويج شائعات تثير المحكوم**

---

[1]– *"ماذا تحتوي عليه مذكرة خلع سلطان المغرب؟ العرش في النزع الأخير؟"* ، **جريدة القيامة**، العدد 45، 4 يونيو 1953، ص.4.

[2]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 2**، م س، ص.102.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– *" تفاقم النزاع في أمر المشكلة المغربية"* ، **جريدة القيامة**، العدد 34، 16 مارس 1953، ص.1.

[5]– *" تفاقم النزاع في أمر المشكلة المغربية"* ، **جريدة القيامة**، م س، ص.1.

على الحاكم والطلاب على الأساتذة والولد على الوالد، فتشيع الفرقة الدينية والخصومة الحزبية بين أبناء البلد الواحد وتتحطم الروح المعنوية وتقتل الإرادة الوطنية فتذهب ريح الوطن وهم الكاسبون الغانمون...ولكن ياله من كسب أسود حقير، دراهم معدودات ومنصب مؤقت ومجد زائل ووصمة في سجل التاريخ».[1]

لكن من يقتل الإرادة الوطنية؟ الاحتلال و من يمجده أو من يعارضه؟ ومن هو عدو الوطن الذي يصح نعته بالمجرم الذي يدعو إلى رفض الاحتلال؟ أم الذي يوثق ويخلف أرشيف لهذه الوصمات في جريدة القيامة؟ لسان المعارضة والإصلاح فعن أي معارضة تتحدث؟ معارضة الشعب المغربي أم معارضة الحماية؟ وأي إصلاح تقترح، إصلاح المغرب أم إصلاح إدارة الحماية بالمغرب؟ ولفائدة من سيعود هذا الإصلاح؟؟؟

لقد صدق غلاب في نعتهم بالخونة المغاربة الذين كانوا يدافعون عن مصالحهم وامتيازاتهم التي يمنحها لهم نظام الحماية لقاء خدمتهم لصالح الاستعمار ضدا على المواطنين، ومنهم القواد الكبار والصغار، والموظفون ورجال الأعمال.

من خلال ما سبق يتضح أن هذه الحركة كانت تدافع عن معاهدة الحماية وسياسية الإقامة العامة، وكانت تجرم النخبة السياسية الوطنية بقيادة السلطان سيدس محمد بن يوسف وحزب الاستقلال.

ثانيا: موقف النخبة السياسية المغربية من المقاومة

1- موقف حزب الاستقلال من المقاومة

اندلعت المقاومة المسلحة المغربية منذ بداية الاعتداءات الأجنبية على سواحل المغرب، هذه المقاومة كانت قبل 1912 تدافع عن الحدود المغربية، وبعد توقيع معاهدة فاس في 30 مارس 1912 اندلعت المقاومة في الجبال المغربية يقودها زعماء القبائل، ولقد غاب التنظيم والتنسيق على هذه المقاومة مما جعل مصيرها هو الفشل. لكن رغم ذلك كان لهذه المقاومة الدور الكبير في اندلاع المقاومة السياسة في المدن المغربية.

كان موقف حزب الاستقلال واضحا من هذه المقاومة إذ اعتبرها تعبر عن شجاعة يمتلكها شعب قادر على مناهضة الاستعمار، وظل أعضاء الحزب يتمجدون بثورة الريف وبطلها محمد بن عبد الكريم الخطابي، وربط زعماء الحزب علاقات مع هذا الأخير فيما يعرف بمكتب المغرب العربي.

---

[1]– *"كثرت الإشاعات وتعددت الأقوال وبقيت الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن داء الحزبية شديد"*، **جريدة القيامة**، العدد 37، 14 أبريل 1953، ص.1.

ولقد ظل الخط التحريري بجريدة العلم وفيا لروح المقاومة والفداء التي عرفتها المدن المغربية، وذلك بنشر أخبار المقاومة ونشر الدعوات والاحتفال بمختلف الذكريات. نشرت الجريدة مقالا بعنوان "29 يناير يوم الشهداء"،[1] من خلال هذا المقال يتبين موقف حزب الاستقلال الداعم للمقاومة وكذا تصوره لطريقة المقاومة: «**إن يوم 29 يناير يوم تفكير وتأمل بالنسبة لنا معشر المغاربة، وسيظل كذلك مادام الكفاح مستمرا بين الشعب المغربي والاستعمار، ففي هذا اليوم من سنة 1944 زهقت أرواح بريئة فداءا لقضية الاستقلال المقدسة، واستشهد عشرات المغاربة تلبية لنداء الواجب، وفي هذا اليوم من تلك السنة غضب الشعب لحقه الضائع ومطامحه المشروعة وقادته المعتقلين، فأعرب عن تعميمه لنيل حقه وبلوغ رغائبه وتأييده لزعمائه بمظاهرات سلمية، وقصدت جماهير الشعب المساجد في شتى المدن حيث رتلت آيات من الذكر الحكيم وتوجهت إلى بارئها بأدعية صالحة طلبت منه تعالى العون والنصر، ثم انتشرت بنظام وهدوء في الشوارع هاتفة بالاستقلال، مطالبة بالإفراج عن القادة الذين لم يقترفوا ذنبا يستحقون عليه الاعتقال**».[2]

يتضح من خلال هذه القولة أن موقف حزب الاستقلال منذ تقديمه لوثيقة المطالبة بالاستقلال، أصبح يشجع المقاومة السلمية المتمثلة في تنظيم مظاهرات سلمية في شوارع المدن، ولعل فشل المقاومة المسلحة في العقود الأولى للحماية هي التي جعلت الحزب يرى في المفاوضات مع فرنسا الطريق الصحيح للحصول على الاستقلال، ويبقى السؤال المطروح هو: كيف ستتعامل سلطات الحماية مع هذا النوع الجديد من المقاومة؟

كان يرى حزب الاستقلال أن هذا النوع من المظاهرات من نوع المظاهرات السلمية المألوفة في الأقطار التي تسودها الأنظمة الديمقراطية. غير أن الجماهير المطالبة بحق الشعب في الحرية والكرامة وجدت نفسها أمام سياج من رجال الشرطة والجيش المدججين بالسلاح، ورغم ذلك استمرت المسيرات الشعبية السلمية في التشبث بمطالبها المشروعة، مما جعل سلطات الاستعمار تبدأ في أعمال القمع والإرهاب، إذ سقط عشرات الشهداء في سبيل مطالبهم العادلة والمشروعة.[3] هذا القمع الذي لم يزد المتظاهرين إلا إصرارا على تحقيق مطالبهم حيث استمرت الإعتصامات، واستمرت معها دماء الشهداء وأرواحهم تكتب تاريخ الحركة الوطنية، بينما كانت الأحكام القاسية تنهال على الوطنيين فيسحبون إلى

[1]– *"29 يناير يوم الشهداء"*، **جريدة العلم**، العدد 1695، 29 يناير 1952، ص.1.

[2]– *"29 يناير يوم الشهداء"*، المرجع السابق، ص.1.

[3]– مراسل العلم ، *" الجبهة الوطنية تؤكد تضامن الشعب المغربي مع الشعب التونسي"*، **جريدة العلم**، العدد 1699، 2 فبراير 1952، ص.3.

السجون ويمتحنون من أجل مبادئهم الوطنية أشد الامتحان ثم تصدر في شأنهم أحكام قاسية دون سابق تحقيق أو ثبوت تهمة، هذا ما يراه الحزب.[1]

يقول أحد أعضاء حزب الاستقلال لم يذكر اسمه في حق شهداء المقاومة السياسية: «**وإننا إذ ننحني إجلالا لضحايا الاستقلال مترحمين على أرواحهم الطاهرة ومتأثرين لما أصابهم في سبيل الله وفي سبيل بلادهم وأمتهم، نجدد العزم على مواصلة السير نحو الغاية الشريفة التي ضحوا من أجلها، فقد اختط الشهداء الأبرار الطريق لكافة المواطنين تاركين لهم مهمة إتباعها إلى النصر المحقق بعدما قصرت أعمارهم عن إدراك منتهاها. كما أن المنكوسين من جميع الأنواع الذين أبلوا البلاء الحسن في سبيل إيمانهم بقضية بلادهم جديرون بتقدير الشعب واقتدائه ولن يرضى عنه هؤلاء وأولئك، ولن تطمئن نفوس شهدائنا في الملكوت الأعلى إلا ما دام الشعب المغربي مثابرا على الكفاح مصمما على بلوغ الهدف**».[2] فحزب الاستقلال كان فاعلا في هذه الأحداث ويعتبرها مقاومة حقة للاستعمار وطريقة صحيحة لنيل الهدف المنشود، وهذا النوع من المقاومة سيعطي للقضية المغربية بعدا دوليا سيساعده على تحقيق كل مطالبه المشروعة، «**ومما يشجعنا على مواصلة العمل أن الكفاح الذي يقوم به الشعب في الداخل قد اكسب لقضيتنا الوطنية سمعة وأنصارا خارج حدود بلادنا، ولم يبق قطر في المعمور إلا وتيقن بحقيقة الصراع الذي يدور بيننا وبين المستعمر الغاصب، وكل نزيه لا يفكر بمنطق المصالح المادية ولا ينقاد مع أصحاب الامتيازات إلا ويشهد بمشروعية مطالبنا وعدالة رغائبنا القومية**».[3] وكان الحزب يرى أن كفاح الشعب المغربي ساهم إلى جانب كفاح الشعوب المظلومة في الكشف عن حقيقة الدول الاستعمارية وفي تمزيق قناع الديمقراطية الذي تضعه هذه الدول من أجل تحقيق أهدافها المادية.

ويعتقد حزب الاستقلال أن النتائج التي حققها المناضلون كافية لتكون حافزا على الاستمرار في النضال والثبات على المبدأ، وينبغي على المغاربة توحيد صفوفهم وتكثيف جهودهم بكل طبقات الشعب من أجل محاربة الاستعمار.[4] «**وفي اليوم الذي تتحقق فيه هذه الأمنية المنشودة سنكون جديرين بالأمانة التي وضعها شهداء الاستقلال في أحضاننا وعاهدناهم على القيام بها مدى الحياة**».[5]

يرجع أعضاء حزب الاستقلال اندلاع المقاومة المسلحة في المغرب إلى مؤامرتين تعرض لهما المغرب الأولى تمثلت في توقيع معاهدة الحماية والثانية تمثلت في نفي السلطان الشرعي وعزله عن

---

[1]– الصحراوي (عبد القادر)، *"المتطرفون ليسوا عشرة ولا عشرين وإنما المغاربة جميعا متطرفون في حقهم"*، **جريدة العلم**، العدد 1684، 18 يناير 1952، ص.2.

[2]– *"29 يناير يوم الشهداء "*، مرجع سابق، ص.2.

[3]– *"29 يناير يوم الشهداء "*، مرجع سابق، ص.2.

[4]– أبركان (الرقيب)، *" الحركات التحريرية والسلم العالمي "*، **جريدة العلم**، العدد 1719، 22 فبراير 1952، ص.2.

[5]– *"29 يناير يوم الشهداء"*، مرجع سابق، ص. 2.

عرشه، « **ذلك أن المؤامرة كانت مدبرة ضد شعب يعرف ما يقصد (ومن عرف ما قصد هان عليه ما وجد) كان الشعب يقصد إلى حياة الاستقلال والحرية إلى حياة العزة، والكرامة، والرفاهية، ولن يعترض طريقه إلى ذلك شيء إلا حطمه. ذلك طبيعي عند جميع الشعوب التي ترتكز على أصل ودين ومجد وتاريخ، والشعب المغربي من هذه الشعوب التي تستمد مقومات حياتها من أصلها ودينها ومجدها وتاريخها. ولهذا كانت انتفاضة الأمة المغربية ممثلة في المقاومة الباسلة التي خاض الشعب غمارها منذ أن اعتدى على عرشه وجلالة ملكه، وكانت هذه المقاومة ترمز إلى شيئين اثنين تدافع عن الملك ليعود إلى عرشه. وتدافع عن الاستقلال المغصوب والحرية المضطهدة والعدالة الممتهنة**».[1]

وحسب منظور الحزب، فالمقاومة الشعبية كانت للدفاع عن كيان الشعب وقد خاضها الشعب بجميع طبقاته، هذا الشعب الذي عرف الاضطهاد والعنف والقسوة هو الذي صمم أن يقف في وجه العابثين به والمتهاونين بمصيره، لكن لكل غاية نبيلة ثمن، وثمن الحرية كان غاليا حيث استشهد الكثير من أبناء الشعب المغربي رميا بالرصاص أو خنقا في زنازين السجون أو تحت سياط التعذيب، وأن الكثير منهم قد حكم عليهم بالموت أو بالأشغال الشاقة. «**وآن لنقف اليوم خاشعين إجلالا واحتراما لأولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل حرية بلادهم واستقلال أمتهم إنهم أبطال مخلدون سيجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله**».[2] وما يلاحظ على جريدة العلم هي نشرها لبعض الأخبار المتفرقة على اعتقال بعض الوطنيين واغتيال البعض الآخر، ونموذج لهذه المقالات مقال معنون بـ "أحد ضحايا حوادث الدار البيضاء يموت في المستشفى " جاء فيه: «**... وقد علمنا أن السيد حمو الصحراوي قد مات بالفعل في المستشفى من جراء الجروح البليغة التي أصيب بها وأن أهله لم يتمكنوا من دفنه بأنفسهم بل أخبروا فقط. وبعد الدفن . بالمكان الذي دفن فيه، فعزاء لأهله وذويه في فقد هذا الشاب الشهيد**».[3]

وبالرغم من أن حزب الاستقلال منذ نشأة نواته الأولى، كان يؤجج الكفاح الوطني ضد الحماية الفرنسية، فإن جل الروايات قد اختلفت حول موقفه من المقاومة المسلحة، ويذهب غلاب إلى أن "**فكرة المقاومة لم تكن مستثناة من برنامج حزب الاستقلال**"،[4] لكن الحزب لم يظهرها لأنه كان يحب أن يظهر بمظهر الحزب السياسي الذي يعمل بالأساليب السياسية، ويضيف غلاب أن قادة الحزب كانوا يدعون إلى

---

[1]– "*كلمة حزب الاستقلال في الاحتفال بعيد العرش*"، **جريدة العلم**، العدد 1996، 20 نونبر 1955، ص.4.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– "*أحد ضحايا حوادث الدار البيضاء يموت في المستشفى*"، **جريدة العلم**، العدد 1719، 22 فبراير 1952، ص.2.

[4]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 2**، م س، ص.156.

الكفاح المسلح، ويؤكد على لسان الطيب بنونة أن هذا الأخير أبلغ قادة الحزب بالرباط موقف علال الفاسي الذي كان في طنجة ب "**ضرورة التعجيل بالكفاح المسلح طبقا للبرنامج**".[1]

يذكر غلاب أن الحزب لم ينظم المقاومة المسلحة بشكل رسمي، احتراما لموقف بعض القيادات الحزبية، لكنه ساهم فيها بشكل كبير. ويبرهن على كلامه بالقرائن التالية: أولها: عمل الحزب على الدعاية _بطرق الإيحاء التي أتقنها قادته خاصة الفقيه محمد غازي _ لتنظيم المقاومة بنوع من الاستقلالية على تنظيمات الحزب، بل أصبح تنظيم المقاومة علنيا بعد أزمة 1951 الاولى بعدما اتضح أن الإقامة العامة عازمة على نفي محمد الخامس، ويؤكد على لسان عبد الكبير الفاسي _وهو من القادة الأولين للمقاومة_ أنه اتفق مع محمد غازي على تنظيم المقاومة،[2] وثانيها: نداء القاهرة حيث أن علال الفاسي نادى بمواصلة الكفاح يقول الفاسي: "**وانني أهيب بالشعب المراكشي أن يواصل كفاحه من أجل الغاية الوحيدة التي هي استقلال البلاد وأن يبذل معنا كل ما يستطيعه من الوسائل للذب عن كرامة مليكنا الشرعي وإعادته إلى عرشه عالي الرأس مرفوع الكرامة**"،[3] وثالثها: أن كل ما كان يسمى بجماعات التزيين تحولت إلى المقاومة عن طريق التوجيهات التي قام بها محمد غازي، في الفترة الممتدة بين دجنبر 1952 وغشت 1953. وأن توزيع السلاح لأول مرة تم في اجتماع في الدار البيضاء بحضور بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال على حد رواية امحمد بوستة.[4]

يشير رزيت إلى أن علال الفاسي كان نشطا ضد سياسة خلع السلطان، إذ سلم لنائب الأمين العام للجامعة في 22 غشت 1953 مذكرة يطلب فيها من 15 دولة عربية وأسيوية قطع علاقاتها مع فرنسا وانعقاد مجلس الأمن للنظر في قضية قلب النظام، كما وجه رسالة احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة.[5] ويحاول رزيت تفنيد ادعاء قيادة حزب الاستقلال تنظيم المقاومة المسلحة، يقول: "**ولم تكن هذه المقاومة من تدبير الحزب رغم ما ادعاه علال الفاسي...رغم اعتقال بعض المقاومين الذين ثبت انتماؤهم لحزب الاستقلال فإن هذا لا يدل على تورط الحزب في العمليات الفدائية.**".[6]

في حين يذهب غلاب ليؤكد تنظيم الحزب للمقاومة قبل اختطاف محمد الخامس، يقول غلاب: "**...وسنعرف أن كثيرا من الخلايا الصغيرة التي كان الحزب ينظمها، للقيام بأعمال اجتماعية ورياضية ومظهرية، أخذت تتحول إلى خلايا للمقاومة. وكلمات الفقيه غازي لشباب الحزب كانت تترجم عمليا.**

---

[1]– نفسه، ص.157.

[2]– نفسه، ص.157.

[3]– "*نداء القاهرة*"، **جريدة العلم**، العدد 16450، 20 غشت 1955، ص.9.

[4]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 2**، م س، ص.157.

[5]– ريزيت (ر)، **الأحزاب السياسية...**، م س، ص.210.

[6]– نفسه، ص.211.

ولهذا بدأت الخلايا تتكون، وكانت متعددة لا يجمع بينها إلا الهدف المشترك، حتى إن بعض أعضائها لم يكن يعرف الآخرين. ورغم ذلك فقد تكونت قيادة مشتركة كانت الخلايا تعود إليها. وكانت تصلها تعليمات القيادة في الخارج التي كان يشرف عليها علال الفاسي، وكان من منفذي هذه القيادة عبد الكبير الفاسي، وكان في مقدمة المنظمين عبد السلام بناني."[1]

يحاول رزيت إبعاد حزب الاستقلال عن علاقته بالمقاومة المسلحة، معبرا أن هذه المقاومة كانت غير منظمة وهو ما أسفرت عنه التحقيقات مع المعتقلين، بل يذهب إلى أن الحزب عبر عن إدانته ل "الإرهاب" من خلال توجيه أحمد بن الجيلالي بناني زوج أخت بلافريج رسالة إلى رئيس منطقة الدار البيضاء، "**يدين فيها كوطني ...أعمال الإرهاب وكل أشكال العنف**"، كما أنه كان من بين الأعيان الذي أدانوا حادثة السوق المركزي، قادة من حزب الاستقلال،[2] لكنه يؤكد الدور الفعال للحزب في الدعوة للكفاح عبر التظاهر والإضراب العام، ونشر مجموعة من المقالات في الصحف خاصة منبر الشعب القريبة من حزب الإصلاح يعبر فيها عن سخطه، وزعزعة الموالين للحماية عبر نشر أخبار تفيد بموت ابن عرفة وإبعاد الكلاوي، ودعا من خلالها إلى التقاط "صوت العرب" وإسماعها للعموم.[3]

لعل المتتبع لرواية غلاب في هذا الشأن سيجعله يقتنع بالدور الفعال للحزب في تنظيم المقاومة المسلحة، يقول غلاب: "..**وكانت لجنة التزيين، التي أنشأها حزب الاستقلال لتقوم بتزيين المدن بالرايات المغربية في الأعياد الوطنية...قد انتدبها الحزب لتزيين مدينة سوق الاربعاء في طريق رحلة الملك،...وفي غمرة الحزن على ضحايا الدار البيضاء وغمرة الفرح الذي عاشته المدينة الصغيرة في الغرب، انبعث هاجس في فكر بعثة التزيين ففكر بعض أعضائها في إنشاء خلية للمقاومة، فاهتدت إلى مسدسين، كما اهتدت إلى عدد من الشباب في مقدمتهم الشهيد محمد الزرقطوني، الذي قال عنه الفقيه محمد غازي بعد أن سمع خطابا له في أحد الاجتماعات الاستقلالية الضيقة: هذا الشاب سيكون له شأن في العمل الوطني.**".[4]

لقد حاول غلاب الدفاع عن موقف حزب الاستقلال من المقاومة المسلحة، ودوره في تنظيمها وتنشيطها، بل تأسيها من طرف أعضاء بارزين في الحزب، إذ يرد لرواية عبد الكبير الفاسي الذي تحدث لجريدة العلم عن مساهمته الشخصية في المقاومة، وفي شهادته تلك يؤكد مفاتحة عبد السلام بناني والزرقطوني والحسن العائشي في موضوع تنظيم المقاومة في صيف 1952، كما أنه أوحى إلى الشبيبة

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 2**، م س، ص.159.

[2]- رزيت (ر)، **الأحزاب السياسية..**، م س، ص.212.

[3]- نفسه، ص.210.

[4]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 2**، م س، ص.159.

الاستقلالية بالدار البيضاء برفع هدية إلى جلالة السلطان في وثيقة تعهدوا فيها لجلالته إراقة دمائهم في سبيل الحرية والاستقلال، ووقعت العريضة بدمائهم، وأضاف أن محمد غازي عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال وافقه على العمل الفدائي تحت مسؤوليته، كما أشار في شهادته موافقة علال الفاسي_ الذي تم الاتصال معه عبر عبد الكبير بن حفيظ الفاسي بطنجة_ على العمل الفدائي.[1]

يؤكد محمد الدويري أن تنظيم المقاومة المسلحة كان بإيعاز من حزب الاستقلال، وأشار في شهادته لجريدة العلم أنه التقى بعد عودته من فرنسا سنة 1952 وبالضبط يوم 18 نونبر بعبد الكبير الفاسي وأخبره أنه مكلف من طرف الحزب وبشكل سري بتنظيم المقاومة، وطلب منه مساعدته في صناعة القنابل والمفرقعات لأنه مهندس في المناجم، ويذكر الدويري أنه في اجتماع سري لمسيري الحزب الذين أتوا من مختلف المدن المغربية، بالدار البيضاء ليلة 13-14 غشت من سنة 1953 لتدارس التهديدات التي تعرض لها السلطان من طرف الجنرال كيوم يوم 13، وفي ذلك الاجتماع تم توزيع السلاح على من طرف عبد الكبير الفاسي على جماعة من مناضلي الحزب بمراكش قصد اغتيال الكلاوي وابن عرفة، وقد تمت المحاولة يوم 16 غشت لكنها فشلت.[2]

لقد تمت الاشارة إلى رواية الدويري عند غلاب، وأضاف أنه تم تأكيدها من طرف امحمد بوستة، مما يفسر الموقف الذي تبناه الحزب من المقاومة المسلحة التي اختارت أن تتجه إلى العمل السري، واختيار مجموعة من الأهداف مدروسة بتخطيط محكم،[3] تتمثل في عودة السلطان الشرعي واستقلال المغرب عبر الغاء نظام الحماية.

وبشكل عام، يمكن القول أن جريدة العلم بدأت تستعمل منذ بداية صدورها إلى فترة عودة السلطان محمد الخامس إلى أرض الوطن وبداية المفاوضات المغربية الفرنسية مصطلحات المقاومة الشعبية، المجاهدون، الأبطال، الشرفاء، الشهداء... وهنا نطرح سؤال حول موقف الحزب من المقاومة خلال هذه الفترة وخاصة جيش التحرير، من المعلوم تاريخيا الخلاف الذي حصل بين محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان يرى في استمرار العمل المسلح ضد فرنسا حتى تنجلي على كل الأقطار في الشمال الإفريقي، وعلال الفاسي الذي كان يرى في المفاوضات السياسية والأحادية مع فرنسا حلا صحيحا لاستقلال المغرب، على اعتبار الخصوصيات المميزة لبلدان الشمال الإفريقي، ولقد اعتبر المكتب السياسي لحزب الاستقلال أن قيادات المقاومة وجيش التحرير قد أصدرت نشرات أعلنت فيها بعد رجوع الملك أن الأوضاع يجب أن تعود إلى ما كانت عليه من قبل وإعطاء فرصة للمفاوضين حتى تظهر نتائج

[1]- **جريدة العلم**، 18 غشت 1978. غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 2**، م س، صص.161-162.

[2]- **جريدة العلم**، 22 غشت 1978.

[3]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 2**، م س، ص.162.

المفاوضات، وبذلك اعتبر الحزب أن العمليات الفدائية والهجومات على الفرنسيين كانت تقوم بها عصابات هدفها هو النهب وعرقلة المفاوضات ومن أجل محاربة كل هذا دعا الحزب إلى اعتماد وسيلة الإقناع والدعاية والدفع بالتي هي أحسن وتوسيع نطاق جماعات الحزب وفروعه بالعناصر المقتنعة بمبادئه.[1]

وبالرغم من ذلك فإن الحزب كلن يرى أن المقاومة المغربية لم تكن حركة إرهابية أو عشوائية أو معتدلة، وإنما كانت حركة مستهدفة لها كل خصوصيات الحركة الوطنية وسمو مقاصدها، امتازت هذه المقاومة بروح فدائية عظيمة منحت لشبابها ورجالها شجاعة قل نظيرها وجرأة في العمل وتضحية بالنفس والعائلة والمال، قوامها نكران الذات والتطلع إلى مستقبل أفضل، وتبقى دروسها عبرا منحوتة في تاريخ المغرب المشرف لأبنائه البررة.

2- موقف حزب الشورى والاستقلال من المقاومة

لا يختلف كثيرا تصور حزب الشورى والاستقلال للمقاومة عن تصور الأحزاب الأخرى، فهو يعلن تأييده التام لمقاومة الاستعمار، لكن ما يلاحظ من خلال جريدة الرأي العام أن الحزب يذهب مع الطرح الذي يعطي الأولوية الكبرى للمقاومة السياسية باعتبارها تعبر عن سخط الشعب كله ضد الاستعمار: « **إن الشعب المغربي عندما كان يرفع صوته بالهتاف كان يرمي إلى التعبير عن السخط والغضب والاستنكار لنظام قضى على حرية البلاد، وصادر سيادته وحرمه من أثمن ما يعتز به حينما منعه سائر حرياته بجميع أنواعها، وافقده كرامته وإنسانيته عندما سخره لخدمة الإقطاعية وخدمة الرأسمال**».[2] هذا الغضب الشعبي كان بسبب المس بالسيادة المغربية والاستمرار في تنفيذ البرامج الاستعمارية، « **وتعم الشعب المغربي موجة من الغضب لكرامته المداسة، وسيادته الوطنية المصادرة فيندفع إلى المقاومة المريرة، وتدوم هذه المقاومة أكثر من سنتين تبين خلالها للاستعمار مدى الخطأ الذي ارتكبوه عندما داسوا مصالح الشعب**».[3] يرى الحزب إذن أن السخط الشعبي والمظاهرات التي عرفتها مختلف المدن المغربية كانت رد فعل طبيعي على السياسة الفرنسية، لكن لا يجب أن يفهم من هذا الكلام أن حزب الشورى والاستقلال لم يتبن الخيار المسلح من اجل استرجاع الحرية التي سلبت من المغرب في 30 مارس 1912، بل كان يؤيد المقاومة المسلحة في أعمالها التي كانت تهدف إلى ضرب مصالح الاستعمار.

---

[1]– *" رسالة وجهها الحزب إلى سائر فروعه في شهر دجنبر 1955"*، مرجع سابق، ص.2.

[2]– العمراوي (محمد)، *"صوت الشعب في يوم الذكريات"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 261، 11 نونبر 1955، ص.3.

[3]– المرجع نفسه.

يرى الحزب أن المقاومة يجب أن تستمر في أعمالها إلى حين تحقيق الاستقلال «**فعلى الرغم من المحاولات التي بذلها الشعب لتحطيم أغلال الاستعباد وتكسير قيود الاستغلال، فلا تزال أمامه عقبات عليه أن يعد نفسه للصراع الطويل الشاق في سبيل التغلب عليها قبل أن يعلن انتصاره التام على الاستعباد والاستغلال**»،[1] فكلما كان الكفاح مستمرا إلا وازدادت الضمانات للحفاظ على المكتسبات والحصول على مكتسبات أخرى إلى حين تحقيق الهدف الأسمى وهو استقلال المغرب.

لقد خاض حزب الشورى والاستقلال معركة التحرير، وفي عزمه أن يكون هذا التحرير كاملا ينعم به كل فرد من أفراد الشعب، خاض المعركة _ المطالبة بالاستقلال _ وغايته أن يتحرر كل فرد من أفراد الشعب المغربي من الاستعمار ومن الجهل واستبداد الحكم حتى يكون الاستقلال حقيقيا وفي صالح الشعب، فالمعركة إذن معركة الاستقلال وليس معركة ضد شخص أو ضد برنامج معين أو قرار معين،[2] وهذا يعني أن المطالبة بالإصلاحات ما هي إلا مرحلة أولى من أجل المرور إلى المرحلة الثانية وهي الهدف الأسمى المتمثل في الاستقلال.

وإذا كانت المقاومة المسلحة المغربية للاستعمار الفرنسي حق طبيعي، فإن حزب الشورى والاستقلال يعتبر أن الشعب المغربي لم يعرف في تاريخه وبصفة خاصة إلى حدود معاهدة فاس 1912 فكرة الاغتيالات السياسية والمقاومة السرية، ويرجع الفضل في ظهور هذه الفكرة وانتشارها إلى الأبطال الوطنيين الذين تزعموا حركة إبطال مؤامرة غشت 1953، وإلى هؤلاء كذلك يرجع الفضل في ظهور وانتشار الوعي القومي. هذا التطور في حركة المقاومة الوطنية قلب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية رأسا على عقب، وخلق موجة من السخط والنقمة على التقاليد الرجعية والأنظمة الاستبدادية الاستعمارية، رغم أن الاستعمار بدل كل جهوده من أجل القضاء على هذا النوع من المقاومة.[3]

يرى الخط التحريري لجريدة الرأي العام أن معاهدة الحماية لا يمكن رفعها بمجرد الشكوى والمطالبة، بل لابد من أن يتجه المغرب بحركته الوطنية وحكومته الشرعية اتجاها جذريا حازما قاصدا نحو تحرير سيادته، وتحقيق استقلاله بما يتحتم من الوسائل الفعالة في الكفاح السياسي وأولى هذه الوسائل أن يعتصم الشعب بمبدأ عدم التعاون مع الاستعمار، وهو مبدأ يجب أن تلتزم به الحكومة المغربية كذلك وهي وسيلة نال بها الكثير من شعوب العالم حريته واستقلاله.[4]

---

[1]– *"هل نحن سائرون إلى استعباد فكري؟"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 268، 11 يناير 1956، ص.4.

[2]– *"ذكرى مطالبة الشعب بالاستقلال"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 268، 19 نونبر 1957، ص.1.

[3]– *"المحرر الوطني الأول"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 261، 19 نونبر 1957، ص.4.

[4]– *"الاستعمار الفرنسي يكشف عن وجهه القناع"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 253، 16 أكتوبر 1952، ص.2.

تربط جريدة الرأي العام إطلاق سراح مجموعة من المقاومين المعتقلين في سجون الاستعمار ببداية ظهور فجر الاستقلال، « **تحققت أولى بشائر عهد الاستقلال مساء يوم الاثنين بالإفراج عن عدد مهم من إخواننا المقاومين الذي كانوا معتقلين بسجن القنيطرة والدار البيضاء، وإن كان لنا أن نعمل الآن لشيء فليكن عملنا لتحرير باقي إخواننا أبطال المقاومة الرشيدة الذين لا يزالون بعيدين عن أهلهم وأحبائهم في قيود السجن والاضطهاد**».[1] وبذلك يكون الشعب المغربي قد بدأ في تحقيق المطلب الأساسي المتمثل في الاستقلال ويبرهن على قوة تمسكه بأبنائه الذين ضحوا بالغالي والنفيس خدمة لهذا الوطن الجريح، «**هكذا استطاع شعبنا أن يبرهن على قوة شعوره بحقه وشدة تمسكه بالحكمة والرزانة، وحسن يقينه في أحرج المواقف، وأصعب المراحل التي يجتازها في حركته الجهادية السائرة بالرغم من الطوارئ والتقلبات**».[2]

يتبين أن حزب الشورى والاستقلال قد اتخذ موقفا مؤيدا للمقاومة المسلحة، إذ أنه لم يجرم المقاومين الفدائيين، وأن جريدة الحزب تابعت بقلق مصير المقاومين المعتقلين، وكانت تبدي فرحتها لإطلاق بعضهم وتتمنى السراح للآخرين، بل إن معظم قادة الحزب الذين تناولوا موضوع المقاومة، قد أشادوا بها وحيوا الشعب المغربي على تبنيها، ومؤكدين أنه كان لها الدور البارز في حل القضية الوطنية.

يرى حزب الشورى والاستقلال بأن الحرية والاستقلال هي ثمرة لصدق جهاد الشعوب وتنوعه بين الحربي والسلمي والجهاد الاقتصادي والسياسي والمادي والمعنوي وكل هذه الأنواع من المقاومة صالحة للظفر بالفوز العظيم، وهذا ما يجب حسب الحزب أن يعلمه دعاة حقوق الشعوب في كل قطر من العالم، وبذلك يكون الاستقلال يؤخذ ولا يعطى ومن هنا نلاحظ بأن الحزب كان يتحفظ من الاتجاه إلى المنظمات العالمية من أجل الضغط على فرنسا لإعطاء الاستقلال للمغرب وفي نفس الوقت يؤمن الحزب ب: «**قد يدرك بالحكمة مالا يدرك بالقوة**».[3]

يؤكد الحزب مرارا وتكرارا بأنه ما زال على طريق الكفاح ولن يتراجع عنه إلى حين تحقيق الاستقلال، لأن المقاومة واجب على كل مغربي يحمل في دمائه روح الإسلام ويحب وطنه، هذا ما أكده زعيم حزب الشورى والاستقلال محمد بن الحسن الوزاني بقوله: « **وغني عن البيان أننا كنا ولا نزال في**

[1] – *"إطلاق سراح عدد من أبطال المقاومة"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 277، 14 مارس 1956، ص.3.

[2] – الوزاني (محمد حسن)، *"السياسة...التي تبحث "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 6، 28 ماي 1947، ص.1.

[3] – الوزاني (محمد حسن)، *" شعوب جامعتها الحرية "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 36، 24 دجنبر 1947، ص.1.

البلاد حزب المعارضة السياسية الجهادية التي تمتاز بالجد والرزانة والوقار، وهذا ما سماه بعضهم...بالاعتدال والاتزان».[1]

ولقد حظي حزب الشورى والاستقلال باهتمام كبير من طرف رموز المقاومة ومنهم بطل الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، هذا الأخير الذي أشاد بمقاومة الحزب في الماضي والحاضر وفي رسالة وجهها إلى محمد بن الحسن الوزاني يقول: «... **ولا نشك في أن جهادكم المتواصل وكفاحكم الرائع في الماضي والحاضر مضافا إلى جهاد الشباب المراكشي المخلص يجعلنا نستبشر بأن فجر الخلاص قد آن بزوغه فسيروا على بركة الله متحدين متساندين يحدوكم هدف واحد وغاية واحدة...»**،[2] هذا يدل على أن أحد زعماء المقاومة يؤيد الحزب في طريقة كفاحه ضد الاستعمار ويبين مدى نجاعة تصور الحزب للمقاومة في الماضي والحاضر ولبلوغ الحرية والاستقلال.

وفي مقال آخر يجيب محمد بن الحسن الوزاني على رسالة الخطابي، بروح مفعمة بالمقاومة والصمود، مبينا فيها مدى مكانة محمد بن عبد الكريم الخطابي المقاوم والمجاهد في قلوب الشوريين ويضيف: «... **فليس فينا من يدعي فضلا على الأمة ولا من يمن عن الوطن وأهله بأي عمل ولا تضحية في الماضي والحاضر، ونحن إذ نعمل ونضحي في سبيل الصالح العام إنما نؤدي واجبا من واجباتنا المقدسة دون أن نطمح من أجل هذا في شكر ولا جزاء ودون أن يداخلنا من ذلك كبير ولا خيلاء، وكذلك ليس فينا من يريد احتكار العمل والاستئثار بالجهاد السياسي في سبيل حرية الوطن واستقلاله».**[3]

إن حزب الشورى والاستقلال يبين تصوره للجهاد السياسي والكفاح المتواصل، ويتضح ذلك بشكل كبير، بوجود مجموعة من التصريحات لبطل الريف في جريدة "الرأي العام" يقول في إحداها محمد بن عبد الكريم، والذي عنونه ب " نعتمد على أنفسنا بعد اعتمادنا على الله": «....**إننا نرجو من الشعب الفرنسي أن يحمل حكومته قبل كل شيء على تغيير خطتها نحو المغرب، وأن تغيرها سريعا، إذ لا يعقل أن نرى بعض المستعمرين القلائل المعتدين على المغرب والمستغلين لخيراته يقودون أمة كبيرة كفرنسا نحو هاوية لا قرار لها، فيجب على الحكومة الفرنسية أن تدرك خطر هؤلاء المستعمرين الذين يدفعونها إلى ارتكاب جنايات نحو الشعوب المغربية وعلى الشعب الفرنسي أن يدرك أننا لا نعاديه، فما كان لنا يوما**

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، *"هل المغرب على أبواب عهد جديد؟"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 24، 24 شتنبر 1947، ص.2.

[2]– *" بطل الريف يولي حزب الشورى والاستقلال ثقته وتأييده"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 25، 1 أكتوبر 1947، ص.1.

[3]– *"جواب زعيم حزب الشورى والاستقلال على رسالة بطل الريف"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 29، 5 نونبر 1947، ص.1.

من الأيام عداء نحو شعب وإنما نحن أعداء المستعمرين الذين يستغلون خيرات بلادنا من جهة ويدفعون حكومة فرنسا...».[1]

تبنى حزب الشورى والاستقلال المقاومة السياسية كآلية لتحقيق الاستقلال، لكنه لم يستثن المقاومة المسلحة، التي فرضت على الشعب، قصد مجابهة الإرهاب الاستعماري، يقول الكتاني: "...**وظلت الحكومة الفرنسية خلال سنتين ونصف بعد نفي ملك المغرب العظيم تتلقى يوميا من أنباء المغرب الجواب الحقيقي لسؤالها، ولم يكن هذا الجواب غير اندلاع ثورة المقاومة الوطنية، وانتشار الفوضى والرعب والقضاء على جيش المخبرين والمتعاونين والانهزاميين الذين هم أركان الاستعمار، ولم تكن وسائل البطش والإرهاب لتجدي نفعا في حل مشكلة شعب أصر على انتزاع حقه في الحرية والاستقلال.**".[2]

ما فتئت جريدة الرأي العام تمجد المقاومة الرائعة للشعب المغربي ضد الضغوطات الأوربية والحماية الفرنسية، يقول الكتاني: "...**والمغاربة قاوموا الاستعمار الفرنسي بحد السلاح ثلاثين عاما (1904-1934) ثم أجمعوا رأسهم وراء مليكم _على أن يقاوموه حتى النهاية بلغة الإقناع كلها ومنها المفاوضات، والحكومة الفرنسية تعلم الآن حق العلم _أنها تفاوض جلالة الملك محمد الخامس وحكومته باسم عشرة ملايين من المغاربة...أمة أقسمت أن تتحرر من الاستعمار مهما كلفها ذلك من ثمن، وهذه الأمة تعتبر نفسها الآن في هدنة تنتهي بانتهاء المفاوضات...لو نجحت...لعاش المغرب وفرنسا صديقين متعاونين ينعمان بالسعادة والأمن والسلام. أما لو أخفقت _لا قدر الله_ فهذا ما لا يستطيع متكهن أن يدرك عواقبه الخطيرة، وما لا يتمنى كل من شعب فرنسا وشعب المغرب والعالم الحر أن يحدث مطلقا.**".[3]

إن حزب الشورى والاستقلال في تحليله للوضع بالنسبة للقضية الوطنية اعتبر أنها وصلت إلى حد لا يمكن التوفيق بين النقيضين، فإما استقلال المغرب وربط علاقات ودية مع فرنسا وإما المقاومة المسلحة والصراع الدموي إلى أن يتم تحقيق الاستقلال.

لقد انخرط حزب الشورى والاستقلال بشكل عملي في المقاومة المسلحة، شأنه في ذلك شأن حزب الاستقلال، يقول عبد الهادي بوطالب في هذا الصدد: "**مع بداية غشت 1953 أطلقت الجبهة المؤلفة من الحزبين الوطنيين العاملين في المنطقة المغربية الخاضعة للنفوذ الفرنسي شعار: "لا أمل في العمل**

---

[1]- *"تصريحات خطيرة لبطل الريف"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 29، 5 نونبر 1947، ص.1.

[2]- الكتاني (إدريس)، *"لو أخفقت المفاوضات الفرنسية المغربية"*، **جريدة الرأي العام**، عدد 275، 29 فبراير 1956، صص.1-5.

[3]- الكتاني (إدريس)، *"لو أخفقت المفاوضات الفرنسية المغربية"*، **جريدة الرأي العام**، عدد 275، 29 فبراير 1956، ص.5.

السياسي وإنما عمل أي شيء للإنقاذ" وأصبح هذا الشعار بعد العدوان السياسي على السيادة كلمة السر التي ألقت بها أفواه القيادة إلى آذان القاعدة لتلتقطها القلوب. وبسرعة تحول النضال السياسي المغتال من الاستعمار إلى مقاومة فردية مسلحة أو خلايا لا تنسيق بينها، وظهرت شراراتها الأولى قبل يوم العدوان بقليل في وجدة الدامية."[1]

لقدد عدد بوطالب الأسباب التي اضطرت حزبه والنخبة الوطنية الانتقال من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح، إذ أنه لم يبق لهم خيار، لأن السياسة الفرنسية انتزعت من الوطنيين ما كان لديهم من وسائل سياسية، مفسحة بذلك المجال للعنف والعنف المضاد، خصوصا عندما نعتت العمليات الفدائية بالإرهاب، "**الذي لم يكن من المغاربة في حقيقته إلا مقاومة مشروعة لعدوان الاستعمار الغاشم، ولما أخذنا نسميه نحن الوطنيين بالإرهاب المضاد الذي أصبحت الإقامة العامة الفرنسية تقف وراءه، تؤسس خلاياه وتسلح عصابات لاغتيال الوطنيين في القاعدة وتهديد حياة كبار الوطنيين في القيادة باستعماله ضدهم إذ لم يعملوا على إيقاف مقاومة الاحتلال.**".[2]

يذكر بوطالب أن حزب الشورى قد قصت جناحيه، وبالرغم من ذلك فقد عمل مناضلوه على إسماع فرنسا صوتهم ومطالبهم بصوت السلاح، لجأت خلالها فرنسا لكل الأساليب الهمجية المتمثلة في الاغتيالات والاعتقالات والتهديدات، وفي هذا السياق اعتقل الحاج أحمد معنينو عضو المكتب السياسي حكم عليه ب عشرة أشهر سجنا، كما حكم على إبراهيم الهلالي عضو المكتب السياسي بسنتين سجنا قضاها بسجن مكناس، وبعد إطلاق سراحة وضع تحت الحراسة النظرية، ونفي عضو ثالث بالمكتب السياسي إلى مقاطعة"أيت ورير" ناحية مراكش وهو محمد بن الموقت. [3]

وعن موقف الحزب من المحاكمات العسكرية التي لجأت إليها فرنسا، فقد اعتبر محاكمة المواطنين المغاربة في محاكم القضاء العسكري الفرنسي عملا غير مشروعا، بل أن هذا العمل كان من مظاهر العدوان على السيادة الوطنية، وقد أشارت الجريدة أنه إذا كانت سياسة القمع والقوة هي التي تبرر محاكمة الوطنيين المغاربة في المحاكم العسكرية الفرنسية، وإصدار أحكام بالإعدام والسجن المؤبد والأعمال الشاقة، فإن هذه السياسة قد انتهت بإخفاقها، وطالبت الجريدة بإلغاء كل الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية. وإطلاق سراح جميع المواطنين الذين يتواجدون في السجون.[4]

---

[1]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 2**، م س، ص.535.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 2**، م س، ص.536.

[4]– *"محاكمة الوطنيين في المحاكم العسكرية"*، **جريدة الرأي العام**، عدد 268، 11 يناير 1956، ص.4.

عملت جريدة الرأي العام على نشر بعض صور الشهداء والمعتقلين الشوريين والتعريف بهم،[1] وأثناء المفاوضات ساند الحزب وقف العمليات الفدائية والمقاومة المسلحة، وأعطى الحق للسلطان وحده في مخاطبة المقاومين في وضع السلاح، كما نشرت الجريدة استجوابا مع الأستاذ الشرقاوي وزير الدولة في المفاوضات، ومما صرح به لراديو افريقيا المغرب، أن جيش التحرير واثق من الدور الذي لعبه في استرجاع الحرية للتراب الوطني، كما هو واع لما سيكون عليه من مسؤوليات في المحافظة والدفاع عن استقلال البلاد تحت ظل العاهل المفدى.[2]

وعموما فقد كان لحزب الشورى تصورا واضحا للمقاومة، فما فتئ في كل تصريحات زعمائه، والمقالات المنشورة على صفحات جريدته، يفضح كل أشكال الاستعمار، وكل الأعمال التي تقوم بها سلطات الحماية، إضافة إلى قيام زعمائه بربط علاقات خارجية من أجل الدعاية والتحريض ضد الحماية وإعطاء طابع دولي وقومي للقضية المغربية. إن مقومات تصور الحزب للمقاومة بعد 1944، تتكون من دبلوماسية مقاومة، صحافة مقاومة، دعاية، وتحريض...، كما أنه انخرط ميدانيا في المقاومة المسلحة، وشجعها، لدرجة أن بعض مناضليه تعرضوا للاغتيال والقمع والنفي والاعتقال...

لقد كان موقف حزب الشورى والاستقلال موقفا إيجابيا من المقاومة المسلحة بالرغم من عدم تبنيها بشكل رسمي.

3- موقف حزب الإصلاح الوطني من المقاومة

يعتبر حزب الإصلاح الوطني أن الشعب المغربي أصبح يعرف طريقة إلى الحرية، وقد استنار في سيره بأربعين سنة من الاحتلال، عرف خلالها معنى العبودية وحقيقة الاستعمار. وسنوات عديدة في الكفاح بالداخل والخارج من أجل استرجاع ما ضاع، استطاع بعدها أن يميز الصالح من الطالح والعدو من الصديق وأن يفرق بين المسالك حتى لا يختار له طريقا غير التي تؤديه في أقرب وقت إلى حريته المطلقة واستقلاله التام، إنها المقاومة بشقيها السياسي والمسلح.[3]

ويرى الحزب أو وجود الاستعمار وبقائه بالبلاد يرجع للشعب المغربي نفسه، فإذا امتد الوعي إلى كل الأفراد، وقل التعاون مع الاستعمار والمستعمرين، وانعدمت الخيانة والانحلال، والروح الانهزامية في نفوس المواطنين، وهددت المصالح الكبرى ولحقت الأضرار الجسيمة بمنشآت الاستعمار، أو كما يقول بعض الحكماء: « **إذا قام هذا الشعب قومة رجل واحد غاضبا زائرا يثأر لكرامته ويتخطف حقوقه فلن**

---

[1]– **جريدة الرأي العام**، العدد 270، 25 يناير 1956، ص.4.

[2]– **جريدة الرأي العام**، العدد 278، 22 مارس 1956، ص.4.

[3]– ط، *" لقد عرف الشعب المغربي طريقه"* ، **جريدة الأمة**، العدد 50، 22 أكتوبر 1953، ص.1.

يبقى أمام الاستعمار إلا طريق اللين والمسالمة ليضمن الباقي من مصالحه»،[1] هذه النظرة تبين لنا أن حزب الإصلاح الوطني يرى أن مواجهة الاستعمار يجب أن تكون الكل ضد الكل مستفيدا في ذلك من فشل المقاومة المسلحة التي اندلعت في مختلف القبائل المغربية منذ توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912 بسبب غياب التنظيم والتنسيق بين القبائل.

ولا يجب أن يفهم من هذا الكلام بأن الحزب لم يعطي اهتماما للعمليات الفدائية المتفرقة التي كانت تعرفها مختلف المدن المغربية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات حيث خصت جريدة الأمة عمودا لأخبار المقاومة كتعبير على تأييدها للعمليات الفدائية، وكمثال على ذلك جاء في إحدى المقالات ما يلي: « **الرباط: أضرم الفدائيون النار في معمل للنجارة في حي الطيران تسببت عنه خسارات كبيرة ولم تأت النار على جميع المعمل لوصول النجدة. وقد تأكد البوليس من أن الحريق من عمل المقاومة بسبب قوارير النفط التي وجدت من بين آثار الحريق»**.[2]

وما يبين تصور حزب الإصلاح الوطني للمقاومة هو القراءة التي قدمها الحزب لأحداث الدار البيضاء يومي 7 و8 دجنبر 1952، حيث اعتبر بأن هذه الأحداث هي مؤامرة دبرت من طرف الاستعمار الفرنسي للشعب المغربي، لمنعه التضامن مع الشعب التونسي عندما تم اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد يوم 4 دجنبر 1952: « **رأت الحركة الوطنية أن من واجبها أن تعبر عن استيائها بصفة مشروعة تسلكها الهيآت السياسية في جميع أنحاء العالم، فقررت النقابة المغربية إضرابا عاما ووجهت نداءا إلى العمال المغاربة تطالبهم فيه بجعل يوم الاثنين 8 دجنبر يوم تضامن مع الشقيقة تونس، إلا أن بونيفاس رأى في هذه المناسبة فرصة ساخنة للقيام بمجزرة جديدة تسيل فيها دماء المغاربة وتحدث اضطرابا يمكن الإدارة الفرنسية من ضرب حزب الاستقلال كانت العدة تعد لها منذ سنة 1951**».[3]

ولا مراء في أن الأعمال الإجرامية التي كان يرتكبها الاستعمار الفرنسي بتعاون مع أعوانه من الخونة هي التي أدت إلى اندلاع المقاومة المغربية ضد المحتلين وأذنابهم، فكانت محاولات اغتيال ابن عرفة والجلاوي وسواهما من رموز الفتنة، وكانت العديد من الأحداث الفدائية التي اندلعت في كثير من جهات المغرب كرد فعل وطني تلقائي ضد تحالف الاستعمار والخونة، وهو أمر طبيعي في رأي الطريس مادام" **تاريخ الفرنسيين في المغرب حافل بكل أنواع الشدة على هذا الشعب الكريم الأعزل، وكل عاق مارق من أبنائه يظلم ويقسو ويرتكب الموبقات ويأخذ الرشي ويمانع في الحريات ويعرقل التطور يعتبر**

---

[1]– ط، *" لقد عرف الشعب المغربي طريقه"* ، **جريدة الأمة**، م س، ص.1.

[2]– *"رقعة المقاومة تتسع ونشاطها يزداد ويقوى"* ، **جريدة الأمة**، العدد 81، 30 نونبر 1953، ص.1.

[3]– *"الحقيقة والتاريخ، كيف دبرت مجزرة الدار البيضاء"* ، **جريدة الأمة**، العدد87، 7 دجنبر 1953، ص.3.

من الإفرنسيين صديقا وفيا ليدعم نفوذ فرنسا ويستحق جوقة الشرف. وذلك هو السر في حالة اليأس التي يوجد عليها الشعب حتى اندفع للاستشهاد و الفداء.".[1]

يتضح أن الحزب كان يرى مقاومة الاستعمار على أنها مصيرية للشعب وبالتالي فكل خطوة يتخذها أي كان من المغاربة بهدف مقاومة الاستعمار يجب أن تكون محسوبة ومنظمة، لأن السلطات الفرنسية تستغل أبسط الأشياء من أجل تنكيل الشعب المغربي، ويرى الحزب أن الفرنسيين لم يترددوا في نعت الأعمال الفدائية بالأعمال الإرهابية والإجرامية: « **إن حالة العنف الموجودة في المغرب المحمي من فرنسا قد وصلت إلى درجة أصبحت تمس مشاعر باقي الشعوب المتحضرة، فما الإرهاب الذي يلطخ بالدم يوما بعد يوم شوارع الدار البيضاء والرباط وفاس إلا متصف بإمارات اليأس، وقد يقال أن تلك التفجيرات ما هي إلا أعمال أناس لا يوفقون إلى التعبير بكيفية أخرى عن شخصيتهم المكبوتة».**[2]

يعتبر الحزب أن هذه الأعمال مقاومة شريفة تتزعمها شخصيات وطنية وتقدم شهداءا أبرارا، هذه الشخصيات اختارت هذه الطريق بعد تأكدها بأن فرنسا لن ترضخ لأي مطلب إلا بحمل السلاح، خاصة بعد الاعتداء على رمز السيادة المغربية السلطان محمد الخامس بعزله عن عرشه وتنصيب ابن عرفة رغما عن أنف المغاربة جميعا، وقد اعترف الجنرال كيوم بذلك بقوله: «**استصغر نفسي لأني رغما عن كوني أعلم أن علة وجود الإرهاب في المغرب هي المؤامرة التي دبرتها مع الماصونية على العرش، لا أستطيع أن أفارق منصبي رغما عن الدماء والأشلاء التي أتخبط فيها إذا ما نمت في فراشي».**[3]

ومما يسجل لجريدة الأمة تاريخيا أنها كانت ترد بقوة على كل الإدعاءات التي تسيء للمقاومة مثل البيان الذي وقعته ستة عشرة شخصية من أعيان الدار البيضاء تستنكر فيه العمليات الفدائية التي تعرفها المدينة. ويشتمل البيان على أربعة نقط رئيسية هي:

1- استنكار الإرهاب.
2- معارضة الإرهاب للمبادئ الوطنية.
3- إخراج الفدائيين من الإسلام.
4- الاستعداد لبذل الدم في سبيل المحافظة على الصداقة بين فرنسا والمغرب.[4]

---

[1]– *"لا يتصرف هكذا إلا حاكم سافل في نظام منحل"*، **جريدة الأمة**، العدد 174، 18 مارس 1954م.

[2]– صحيفة "يا" المدريدية، *" الإرهاب أم اليأس في المغرب"*، **جريدة الأمة**، العدد 87، 7 دجنبر 1953، ص.2.

[3]– الصحافي المتجول ، *"خطاب كيوم في حادث الدار البيضاء"*، **جريدة الأمة**، العدد 107، 30 دجنبر 1953، ص.2.

[4]– ط ، *" صداقة الخائنين وأصحاب المصالح لا تغني عن صداقة الشعب"*، **جريدة الأمة**، العدد 108، 31 دجنبر 1953، ص.1.

وكان رد الجريدة على نقطة استنكار الإرهاب أنه: «**أمر معقول جدا إذا صدر من أشخاص يستنكرونه في كل وقت ومن أية جهة صدر، ولم يسبق لنا أن اطلعنا على استنكار هؤلاء السادة للإرهاب الحكومي الذي شمل الحواضر والبوادي وجرف الرجال والنساء والأطفال**».[1]

أما معارضة الإرهاب للمبادئ الوطنية تقول الجريدة: « **فلا أعتقد أن أمثال الموقعين على البيان هم المصدرون لهذه الأحكام، فلا جهادهم ولا مركزهم في الحركة الوطنية ولا تضحياتهم في سبيل الله والوطن بأمر ذي قيمة كبرى يؤهلهم لمعرفة من يعمل وفق المبادئ ومن يعمل ضدها...إن الوطنية الحقة تؤمن بأن التحرر من العبودية غاية تبرر كل الوسائل ولكنها تفضل أن تتغلب الحكمة على الطيش**».[2]

أما العنصرين الأخيرين من البيان فتعتقد الجريدة أن هؤلاء الأشخاص ليسوا في مستوى إصدار فتوى تخرج الفدائيين من الإسلام، ولو كانت لهم القدرة على ذلك لاختاروا الجهاد في سبيل الله وواجهوا فرنسا في ميدان المعارك. وهؤلاء الأشخاص لا تهمهم العلاقات المغربية الفرنسية بقدر ما تهمهم مصالحهم الشخصية، وحتى الفرنسيون أنفسهم لا تهمهم هذه العلاقات ماداموا مستمرين في أعمالهم الإجرامية ضد شعب بريء ففي الوقت الذي ترى فيه فرنسا تسعى بالفعل للمحافظة على علاقاتها الودية مع المغرب وهناك من يعرقل هذا سنتجند جميعا من أجل إنجاح هذه المبادرة ومحاربة هؤلاء المعرقلين.[3]

يرى حزب الإصلاح الوطني أن المقاومة السرية ما هي إلا مظهر من مظاهر غضب هذا الشعب المكبوت، ووجه من أوجه الكفاح الذي أرغمته عليه – دون أن يتوقعه– سياسة البطش. وهذه المقاومة ينقص أفرادها التدريب وتعوزهم الأسلحة الحديثة. واعتبروا أن المس بهذه المقاومة هو عمل بوليسي ذو التعاليم النازية يريق الدماء، والمغاربة عليهم أن يفرحوا ويفخروا بهذه المقاومة، فكلما أريق دم الشهداء أينع زرع الحرية وانتعشت سنابل الاستقلال.[4]

وفيما يخص موقف الحزب من الاعتقالات التي كانت تشمل أعضاء هذه المقاومة فتجلى في هذه القولة: « **يعتقل البوليس المئات من الأبرياء ويحتفظ بهم في دهاليز الكوميساريات مدة لا تقل في المعدل عن عشرة أيام يقضونها بين أرجل البوليس وأياديه ضربا وركلا ويبيتون على فراش الاسمنت**

---

[1]– المرجع والصفحة نفسهما.

[2]– المرجع نفسه، ص.2.

[3]– ط ، *" صداقة الخائنين وأصحاب المصالح لا تغني عن صداقة الشعب"* ، **جريدة الأمة**، المرجع السابق.

[4]– الخطيب (عبد اللطيف)، *" الصحافة الفرنسية و المقاومة السرية"* ، **جريدة الأمة**، العدد 50، 22 أكتوبر 1953ص.3.

في البرد القارس حتى إذا كلت الأرجل والأيدي من ضربهم ليدلوا بالاعترافات الإجبارية يقدمون إلى محكمة الباشا».[1]

وعن الأحكام القاسية بعد الاعتقال فقد تعرض المقاومون لأحكام الإعدام وأشارت الجريدة إلى أنه إذا كانت هنالك أنواع متعددة لأشكال الاستشهاد والفداء التي اندفع إليها الشعب المغربي اندفاعا بفعل حالة اليأس التي أوصلته إليها السياسة الاستعمارية الفرنسية، فإن أبرز تلك الأنواع على الإطلاق هي أحكام الإعدام التي كانت تصدرها المحاكم المختلفة ضد رجال المقاومة الذين يقعون تحت قبضة سلطات الحماية، رغم أن تلك الأحكام لم تكن لتفتته في عضد الوطنيين المغاربة، بل كانت تزيدهم قوة وصمودا بعدما أدركوا أن نهاية الاستعمار آتية لا محالة، ولعل ذلك ما يقصد إليه الكاتب حين يرى" **أن المحاكم الإفرنسية (وأخيرا المحاكم المغربية) تصدر سلسلة من أحكام الإعدام على الطاهرين الأحرار من أبناء هذه الأمة الجريحة، ومع ذلك نرى رقعة المقاومة تتسع يوما بعد يوم وصفوف الفدائيين تتضخم ووسائل العمل تكثر وتنتظم. أليس معنى ذلك أن الذين يسيرون سفينة الحماية لم يحسنوا نصب شراعها؟**".[2]

وفي مواكبتها لأعمال المقاومة نشرت جريدة الأمة مقالا بعنوان "الحركة الفدائية تعم القطر وتدخل في طور جديد فاصل" بينت خلاله انتشار أعمال المقاومة في مختلف مناطق المغرب، وتطور أعمالها بين تفجير مصالح الاستعمار، واغتيال المتعاونين معهم من المغاربة:[3]« **الدار البيضاء أضرمت النار أول أمس في ضيعة لشخصية معروفة بميولها للفرنسيين وتعاونها معهم، وهو المدعو الحاج العربي، وقد تسببت عن الحريق خسائر مادية تقدر بمليون فرنك، وتقول المصادر البوليسية أن الذي أضرم الحريق راع دفع لعمله من شخص لا يزال مجهولا من الدوائر البوليسية».**[4]

هذه المقاومة أقلقت بشكل كبير السلطات الفرنسية ونشرت الرعب في نفوس المتعاونين معهم، وكان الدور الكبير في وضع حد للمؤامرات التي كانت تحاك من طرف الخونة المغاربة والسلطات الفرنسية.[5]

يتضح أن حزب الإصلاح الوطني قد ساند المقاومة المسلحة في الخمسينيات وقد أكد ذلك أحد رموزها وهو عبد الكبير الفاسي الذي قال عن ذلك عندما استقبله الطريس بداره في 19 غشت 1953:

---

[1]– المراسل، *"كيف يحاكم المغاربة من أجل أفكارهم التحريرية"*، **جريدة الأمة**، العدد 50، 22 أكتوبر 1953، ص.3.

[2]– *"تدابير كيوم وقود للحركة"*، **جريدة الأمة**، العدد 202، 20 أبريل 1954م.

[3]– *"حركة الفداء تعم القطر وتدخل في طور جديد فاصل "*، **جريدة الأمة**، العدد 183، 29 مارس 1954، ص.1.

[4]– *"من أعمال المقاومة"*، **جريدة الأمة**، العدد 41، 12 أكتوبر 1953، ص.2.

[5]– *"المقاومة السرية تقلق الاستعمار"*، **جريدة الأمة**، العدد 87، 7 دجنبر 1953، ص.1.

"**آه عبد الكبير، إني أصرح منذ الآن بأنني عضو نشيط في حركة المقاومة، اعتبرني أخوك...إنني أضع في تصرف المقاومة كل ما أملك..**"، كما أن الحزب نظم حملة لجمع التبرعات لفائدة المقاومين، وتخصيص أماكن بضواحي تطوان للتدريبات العسكرية مثل جنان الرهوني وجنان بريشة.[1]

لقد اتفق الطريس وعبد الكبير على أن العمل المسلح هو السبيل الوحيد الذي بقي لحركة الاستقلال المغربي... ويجب العمل عليه منذ نفي السلطان، وبذلك اقسما على المصحف وكان بينهما مسدس ، اعتبراه رمزا لانطلاق المقاومة، وسلم لأحد الرجال الذين سيبدؤون العمل الفدائي ضد الاستعمار.[2]

لقد أصبحت تطوان بشكل عام وبيت الطريس خصوصا مركز استقبال للمقاومين الآتين من المنطقة السلطانية، وفي شتنبر من سنة 1953 نظم الدكتور الخطيب للسيد الحسن العرائشي مقابلة مع الطريس بقصد تنسيق أعمال المقاومة المسلحة وإيصال السلاح إلى الشهيد الزرقطوني بالدار البيضاء. وأثناء اللقاء الذي حضره عبد الكبير الفاسي وأحمد زياد الذين كانا يقيمان في بيت الطريس، تم الاتفاق على إنشاء شبكة لتهريب السلاح على وجه السرعة، وشرع الطريس منذ ذلك الحين في إمداد المقاومين بالسلاح. وتجدر الاشارة إلى أنه في نفس الشهر ومن أجل تهيء الظروف المناسبة لحركة المقاومة، كان الطريس وعبد الكبير الفاسي قد اتصلا بالمقيم العام الاسباني "فالينيو" قصد إقناعه بفتح أبواب المنطقة الخليفية أمام المقاومين اللاجئين من المنطقة الفرنسية.[3]

يذكر محمد الفلاح العلوي أنه إبان ثورة الملك والشعب بعد سنة 1953، اتخذت مسألة المقاومة المسلحة عند حزب الإصلاح الوطني طابعا رسميا، وبحثت في المؤتمر الوطني للحزب في 10 شتنبر 1953 على ضو التطورات السياسية مسألة دعم حركة المقاومة، وأعطيت الصلاحية للجنة التنفيذية لاتخاذ القرارات المناسبة في الموضوع، حيث تبنت قرارات دعم المقاومة عمليا وإمدادها بالسلاح والذخيرة، وتكلف الطريس بطرق التنفيذ.[4]

وبذلك يتضح الموقف الذي اتخذه حزب الطريس من حركة المقاومة المسلحة، إذ عمل على تهيء شروط إنجاحها، وبذلك أصبحت المنطقة الخليفة قاعدة خلفية للمقاومة المسلحة، إذ شكلت حصنا أمينا لحركة المقاومة المسلحة المغربية بعد نفي السلطان سيدي محمد بن يوسف.

---

[1]- العلوي (محمد الفلاح)، *"مسار حزب الإصلاح الوطني 1936-1956"*، ضمن الأحزاب والتنظيمات السياسية بالمغرب الجذور والامتدادات، **مجلة أمل**، العدد المزدوج 11/10، 1997، ص.55.

[2]- الصفار (حسن)، **حزب الإصلاح الوطني**..، م س، ص.200.

[3]- الصفار (حسن)، **حزب الاصلاح**..، م س، ص.200.

[4]- العلوي (محمد الفلاح)، *"مسار حزب الاصلاح الوطني.."*، م س، ص.55.

وعموما فحزب الاصلاح الوطني دعم المقاومة المسلحة بالمال والسلاح والتدريب، كان هذا بعد أن استنفذ كل الآليات الدبلوماسية والنضالية السلمية لثني السلطات الاستعمارية الفرنسية على عدم تنفيذ مؤامرتها ضد السلطان، ومن بين ما قام به الحزب نذكر:[1]

- قام الحزب منذ أبريل 1953 بحملة مكثفة قصد فضح المؤامرة ضد السلطان.
- تجديد البيعة للسلطان من طرف 156 من الشرفاء والعلماء والاعيان بالمنطقة الخليفية بتاريخ 30 ابريل 1953.
- إصدار بلاغ من طرف علماء المغرب بالمنطقة الخليفية بتاريخ 31 ماي 1953.
- ارسال برقية لعبد الرحمان عزام رئيس الجامعة العربية بالقاهرة شرح فيها الوضع الخطير التي تمر منه القضية الوطنية.
- ارسال برقية لمحمد بن عبد الكريم الخطابي يدعوه للتدخل في ذلك والسعي لمنع الاعتداء على السلطان.
- إصدار بيان يطالب فيه هيأة الامم المتحدة التدخل لحل المشكل بين المغرب وفرنسا.

وبعد أن استنفذ الحزب الطرق الدبلوماسية التي لم تجد نفعا، وبعد تنفيذ المؤامرة، عمل الحزب على تأجيج الاحتجاجات، ففي 21 غشت 1953 اجتمعت اللجنة المركزية للحزب ودعت للتجمع في المسجد الكبير، وأضربت المنطقة عن التضحية لأن ذلك اليوم كان يوفق عيد الأضحى، وخاطب الطريس الجماهير الغفيرة متحمسا ومنددا بالسياسة الاستعمارية الفرنسية، كما بعث بمجموعة من البرقيات إلى رئيس الجامعة العربية، ورئيس الكتلة الأسيوية، وأرسل رسالة إلى الجنرال فرانكو بتاريخ 29 غشت 1953، ورسالة إلى رئيس وزراء فرنسا احتج خلالها باسم الحزب والشعب المغربي على تصرف الحماية،[2] لجأ الحزب إلى دعم وتبني المقاومة المسلحة.

4- موقف حركة الوحدة المغربية من المقاومة

«**المغرب للمغاربة أولا وأخيرا المغرب قطرا واحدا لا يتجزأ، الشعب بالعرش والعرش بالشعب**».[3]

هكذا ارتدت "الوطنية المغربية" أن تضع شعار جريدتها الوحدة المغربية. وهو شعار يبين تصور وموقف نخبة الحركة من قضية الحماية الفرنسية على المغرب وأساليب مقاومتها، فالحركة تتشبث بثلاث مبادئ أساسية وهي استقلال المغرب، ووحدته الترابية، وبعرشه العلوي، ولتحقيق هذه الأهداف يظهر أن الحركة اتخذت العديد من أساليب المقاومة والتحريض ضد المستعمر.

[1]– الصفار (حسن)، **حزب الاصلاح**..، م س، ص. من 187 إلى 192.

[2]– الصفار (حسن)، **حزب الاصلاح**..، م س، ص.192 وما بعدها.

[3]– شعار جريدة الوحدة المغربية.

ففي إحدى مقالات جريدة الوحدة المغربية يتبين أن الحزب كان يفرش الأرضية لاستمرار المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية ويبررها: «...**إن المغاربة لم يهدؤوا منذ استيلاء فرنسا عليهم إلى الآن (أي 1946)، وكيف يهدؤون وفرنسا انتزعت منهم أراضيهم، ومنحتها لأبنائها، واختلست ثروتهم، وقدمتها لشركاتها، وأخذت خيراتهم، وأعطتها لبؤسائها، وأثقلت كواهلهم بالضرائب الباهظة، وانتزعت سلطة حكومتهم نزعا تاما، وحكمتهم.**».[1]

وفي فضحه لسلطات الحماية وتبريره للرد عليها من طرف المغاربة أضاف صاحب المقال: «**يعلم الخاص والعام في الداخل والخارج أن الجمهورية الفرنسية أساءت إلى المغرب_شعبا وحكومة_إساءة بلغت الحد الأقصى في الظلم والعجرفة والطغيان، وأن المستعمرين الفرنسيين أذاقوا الشعب المغربي عن بكرة أبيه من أنواع الاضطهاد ما لم يذقه شعب من الشعوب على وجه الأرض، وأن رجال الحماية الفرنسية جرعونا كأس الحنظل حتى الثمالة...فكان من المنطق أن تجد هذه الأعمال الوحشية ردة فعل قوية من من جانبنا، وكان من المعقول أن يتصدى المغاربة لهذا التيار الجارف حتى يحولوا مجراه عن ترابهم**».[2]

لقد كان موقف حزب الوحدة المغربية موقفا صريحا من مقاومة المغرب للحماية الفرنسية، إذ حرض المغاربة على مكافحة السياسة الفرنسية بكل الوسائل، وبررها، بل اعتبر مجابهة الفرنسيين المستعمرين واجبا، وتذكر جريدة الحزب أنه "**من الواجب المفروض أن يهب الشعب لمناهضة الفئة الباغية المعتدية حتى يقطع عنها الطريق فيحبط دسائسها ومناوراتها، ويزيح الستار عن مطامعها وأغراضها، ويكشف النقاب عن المصير المفزع الذي تريده للمغرب وتسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل الحقيرة التي تعتبر في نظر العالم أجمع وسائل إجرامية يستحق عليها صاحبها القصاص العادل.**".[3]

كانت "الوطنية المغربية" تهدف من وراء المقاومة السياسية، إلى فضح كل أنواع الاستبداد والاستغلال التي فرضتها فرنسا على المغرب تحت ذريعة الحماية. لهذا عملت مثلا على صفحات جريدتها إلى التعريف بالحماية الفرنسية على المغرب[4]. وكيف فرضت هذه الحماية؟ وماذا كانت تقصد بها؟[5]

---

[1]– *"فرنسا أساءت إلى المغرب والمغرب لا يرضى عنها بديلا"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 502، 10 يناير 1946، ص.4.

[2]– *"إن شعبنا شعب جريح فلا بد من الاستغاثة..."*، **جريدة الوحدة المغربية**، عدد 503، 13 يناير 1946، ص.1.

[3]– *"إن شعبنا شعب جريح فلا بد من الاستغاثة..."*، **جريدة الوحدة المغربية**، عدد 503، 13 يناير 1946ص.1.

[4]– **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 336، يناير 1944، صص.1-2.

[5]– **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 505، يناير 1946، صصص.1-2-3.

اهتم حزب الوحدة المغربية بمقاومة السياسة الفرنسية وبرر مقاومة الشعب المغربي بالأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا وتقتضي القصاص، واعتبر أنه مقابل السياسة الفرنسية المفروضة على المغرب، "**وقف الشعب المغربي موقف العداء لفرنسا، وشهر المغاربة السيف في وجهها في كثير من الظروف والمناسبات، وأعلنت الوطنية المغربية الحرب على الظالمين المغتصبين منذ اللحظة الأولى...إلى أن يرتفع عنا كابوس الاستعمار، ففضحت أعمال فرنسا المخجلة على صفحات الجرائد الخاصة والعامة، وبعثت بمذكرات شعبية إلى الدول التي يهمها الأمر، ونددت بالحماية الفرنسية الباغية في مهرجاناتها ومحاضراتها، وبالإجمال لم تترك الوطنية المغربية فرصة تمر دون أن تغتنمها لرفع صوت المغرب المظلوم..إن موقفنا هذا موقف طبيعي ومعقول إذا نظرنا إلى القضية من وجهتها العادلة.**".[1]

عمل حزب الوحدة المغربية على تنوير المغاربة بضرورة مقاومة الوجود الفرنسي بالمغرب: « **فتاريخ فرنسا بالمغرب أسود من السواد، وأقتم من الظلام وليس في دفتر حياتها صفحة واحدة بيضاء، إن حياتها بين ظهرانينا عبارة عن سلسلة متماسكة الحلقات من الفضائح والمنكرات**».[2] لذلك يستطرد صاحب المقال أن المغاربة عزموا عزما أكيدا على أن لا يثقوا بالفرنسيين بعد اليوم وقرروا بالاجماع التبات إلى النهاية في وجه هؤلاء المعتدين حتى ينالوا حقوقهم المشروعة ومطالبهم العادلة، ويحققوا ما تصبوا إليه الأمة من مجد وعظمة وحرية.[3]

لقد اختارت النخبة "بحركة الوحدة المغربية" أسلوب المقاومة "السياسية" كواحد من الأساليب العديدة لفضح المواقف والسياسة الفرنسية بالمغرب، وإظهار الوجه الحقيقي للحماية على المغرب.

كما حرصت أيضا في هذا الباب على استغلال كل الفرص المتاحة من أجل التواصل مع الشعب المغربي، فلم تفوت المناسبات الدينية والوطنية، لتحقيق هذا الغرض، وهنا نشير مثلا إلى الحفلة الوطنية الكبرى بطنجة، والكلمة التي ألقاها مثلا السيد "عبد القادر المؤذن" باسم أدباء طنجة ومثقفيها الذي حرص في كلمته على ضرورة مواصلة الجهاد ولو كان على صفحات الجرائد من أجل تحرير الوطن. كما حث النخبة المغربية على التشبث بخط الشهداء: « **فما قصر زعماؤنا في تحرير وطنهم وقد أوذوا في سبيله**

---

[1]– *"إن شعبنا شعب جريح فلا بد من الاستغاثة..."*، **جريدة الوحدة المغربية**، عدد 503، 13 يناير 1946، ص.1.

[2]– الزكاري(محمد العربي)، *"طبع فرنسا لا يتبدل، وموقفها إزاء المغرب والعروبة والإسلام لا يتغير"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 346، سنة 8 مارس 1944، ص.1.

[3]– نفسه، ص.3.

أفظع الإذايات فمنهم من استشهد، ومنهم من عذب عذابا لا يطاق، ومنهم من ضرب ضربا مبرحا، ومنهم من سجن السنين الطوال، كل ذلك لأجل الوطن».[1]

كما استغلت "الوحدة المغربية" المظاهرات والمهرجانات الوطنية كأسلوب للمقاومة وتوعية الجماهير وتحريرهم ضد الفرنسيين وهنا نشير مثلا إلى الاحتفال الكبير الذي قام به قادة الحزب بمناسبة عيد الفطر لسنة 1365 الموافق لـ 1946. احتفالات صاخبة طغى عليها الحماس الوطني، حيث تم التعريف بالقضية الوطنية وضرورة مسايرة الكفاح والجهاد من أجل تحرير الوطن.[2]

هذا ولم تقتصر المقاومة في تصور نخبة الحركة الوطنية المغربية على ما ذكرناه بل وارتكزت على الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واعتبرته كمدخل أساسي لغد أفضل، فلا يمكن أن ينال المغرب حقه الكامل في الحرية والكرامة إلا بإصلاح شامل للنفوس والعقول. وهو ما ركز عليه خطاب السلطان محمد بن يوسف على مسمع طبقات الأمة المغربية يوم عيد العرش لسنة 1944، وهذا بعض ما جاء فيه من خلال جريدة الوحدة المغربية: « **تبت لدى كل عاقل أن لا صلاح لأحوال البشر بدون انتشار العلم الحقيقي، النافع، فهو أساس العمران، ومنبع الرشاد لبني الإنسان».**[3]

«لا سبيل إلى إصلاح أحوالنا إلا بالإقبال بسرعة على العلم الذي ينبغي أن يبذل لا لعدد قليل منا، بل لجميعنا من غني وفقير، وحاضر وباد، ومزاول للصنائع، ومستعد للوظائف ومتعاط للتجارة والفلاحة».[4]

فطلب العلم ومحاربة الأمية كانت ضرورة ملحة في تصور النخبة المغربية، لتفادي السقوط في مهاوي الجهل والخسران، فالجهل هو عين الموت إن لم نقل بل هو أقبح من الموت، فماذا يداوي هذه الحالة السيئة؟[5]

وإلى جانب التعليم حضر في تصور هذه النخبة المسألة الاقتصادية، على اعتبارها محور الوطن، ومحور كل أمة من الأمم، « **فبصلاحها (الحالة الاقتصادية) يصلح كل شيء وبفسادها يتعسر بل يستحيل كل إصلاح».**[6] فالاقتصاد له دور كبير في حياة الأمة وعليه تتوقف عظمتها، فإذا كان اقتصادها

---

[1]– المؤذن (عبد القادر)، *"في الحفلة الوطنية الكبرى بطنجة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 554، 10 يوليوز 1946، ص.2.

[2]– *"مظاهرات شعبية ومهرجانات وطنية، في غاية الأهمية والعظمة والفخامة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 561، السنة 10، شتنبر 1946، ص.1-2-3.

[3]– *"التعليم والاقتصاد والإحسان"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 410، 9 دجنبر 1944، ص.1.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– *"التعليم والاقتصاد والإحسان"*، **جريدة الوحدة المغربية**، المرجع السابق، ص.1.

[6]– المرجع نفسه.

عظيما قويا كانت الدولة قوية عظيمة، وإذا كان بالعكس فمصيرها كذلك، وبالتالي فضرورة مقاومة كل أنواع الانحراف التي يمكنها أن تمس باقتصاد المغرب الأقصى.

ولم يكن التضامن أقل اهتماما في تصور هذه النخبة، بل هو أساس استقلال المغرب، لذلك نجد مثلا السلطان محمد بن يوسف يحث عليه في خطابه للعرش سنة 1944، حيث قال : « **وتعلمون بعد ذلك أن الزكاة أعظم أركان الاجتماع، إذ رد الغني على الفقير من ماله الواسع، أخرجه من حرج العسر إلى سبعة السير. فيحمده ويشكر عمله ويتقيد له بالإحسان، فتثبت بذلك الأخوة الحقيقية، وتتقوى عرى الاتحاد حتى تصير امة كلها جسدا واحدا. يبذل كل وسعه في صلاح الجميع فيتم للأمة بذلك الرقي البديع**».[1]

هكذا ترى النخبة المغربية أن التعليم والاقتصاد والتضامن أو الإحسان واجب وطني وهو نوع من المقاومة ضد المستعمر وأجندته السياسية الهادفة إلى إعادة إنتاج مجتمع تقليدي غارق في الجهل والأمية والتقليد.

وإذا كنا قد تحدثنا سابقا عن ارتباط المقاومة بالبيت الداخلي بالدرجة الأولى فإن "حركة الوحدة المغربية" ارتأت في الدبلوماسية الدولية كآلية لفضح تصرفات فرنسا بالمغرب. وهو ما يلاحظه الباحث في العديد من المقالات المنشورة في جريدة الوحدة المغربية لسان حال الحركة.

وهكذا بدأت "حركة الوحدة المغربية" عملها الدبلوماسي للتعريف بالقضية الوطنية لباقي دول العالم والمنظمات الدولية.

ففي مقال تحت عنوان "فلا إذلال للمغاربة بعد اليوم" يقول صاحبه: « **فالمغاربة خاصة والأفارقة عامة لم تعد تستهويهم كلمات "الصداقة النهائية" و"الأخوة الحقيقية" مادامت فرنسا قد سلبتهم أعز ما كانوا يملكون (الحرية) وما دامت تحول بينهم وبين ما يريدون الاستقلال والسيادة...نولي وجهنا إلى مجلس الأمم المتحدة المنعقد بلندن فلنستمع إلى رئيس الوفد الأمريكي المستر بيرنس، ونستمع إلى رئيس الوفد الإنجليزي الميستر بيغن... نسمع لغة الدبلوماسية المعتدلة، وصيحة الإنسانية الصادقة ونداء العقل المتوازن الرزين، ولهجة العصر الذري الجديد**».[2]

ويزيد قائلا: «**إن الدول العظمى يلزم أن تخدم العالم لا أن تسيطر عليه وأن تعتبر ما عندها من قوة بمنزلة تراث مقدس لا يستعمل لخدمة أية غاية من الغايات الإنسانية، وإنما يستعمل لخير جميع**

[1]– نفسه، ص.2.

[2]– *"فلا إذلال للمغاربة بعد اليوم"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 505، السنة 10، يناير 1946، ص.3.

الشعوب...وأن المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق مجلس الأمم المتحدة هي تأسيس نظام متين للسلم يقاوم زعازع المستقبل وأن يساعد على رفاهية جميع شعوب العالم وخيرها اقتصاديا واجتماعيا».[1]

إن الدبلوماسية وتدويل القضية المغربية كانت من بين أولويات الوحدة المغربية، لقطع الطريق على جميع المحاولات والدسائس التي يمكن أن تقوم بها فرنسا داخل صفوف المغاربة، ووضع الجميع أمام الأمر الواقع، كما هدفت من وراء ذلك إلى: « **تنوير الرأي العام المغربي من جهة وتنوير الرأي العام الدولي من حجة أخرى، عن حقيقة العمل الفرنسي في المغرب وإقامة الدلائل الواضحة على إفلاس النظام الفرنسي القائم وفساده وعدم صلاحيته، وبعده عن روح العدل والإنسانية...وإقناع الجميع بأن نظاما استغلاليا واحتكاريا أنانيا كهذا النظام يجب أن يجتث من الأساس وأن يؤتى عليه من الجذور».**[2]

فلا يوجد أي مبدأ من مبادئ العدالة الدولية يستطيع أن يفرض على الشعب المغربي بالرغم منه إدارة معادية مغرضة سيئة القصد، « **فالمغرب قد قرر قراره النهائي وأعلن حكمه الأخير في موضوع علاقاته مع فرنسا ولن يستطيع أحدا كيفما كان أن يؤثر عليه أو يقنعه بضرورة مراجعة ذلك القرار أو تعديل ذلك الحكم...فأمنية المغاربة العليا وهدفهم الأخير يتلخصان في إلغاء النظام الفرنسي القائم وإعادة السيادة المغربية إلى يد العرش المغربي والشعب المغربي».**[3]

هذا الهدف الذي عبرت عنه حركة الوحدة المغربية دائما بالقول: « **لقد أعلنت حركتنا في كل مناسبة ونعود اليوم فنردد تصريحها بأنها حركة شعبية تطويرية لا حركة أجنبية ولا ثورية، فالوحدة المغربية تريد النهوض بالمغرب وترقيته من جميع الوجوه، فمن أفسح المجال في وجهنا لتحقيق المطالب القومية فليس بينا وبينه إلا السلم، ومن عرقل مساعينا وقاوم أماني الأمة المغربية فلا ينتظر من حركتنا ومن جميع المغاربة الأحرار إلا المقاومة المشروعة فليعلم الجميع هذه الحقائق وليسمعها من لا يزال لم يعرفنا...».**[4]

واكب حزب الوحدة المغربية تطور الشعب المغربي وكفاحه، وانتشار الوعي في صفوفه نتيجة العمل اليومي للحركة الوطنية وفي صلبها حركة الوحدة المغربية بقيادة زعيمها محمد المكي الناصري، وفي

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– *"الأمة المغربية تعلن إجماعها على بغض فرنسا وفساد نظامها القائم بالمغرب"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 502 يناير 1946، السنة 10 ص.1.

[3]– المرجع نفسه، ص.3.

[4]– الزكاري (محمد العربي) ، *"حركتنا حركة شعبية تطورية"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 518، 17 مارس 1946، ص.3.

وصف الجريدة لهذا التطور وانخراط المرأة في الكفاح ضد الاستعمار تقول: "..**أبت المرأة المغربية إلا أن تشاطر الرجل في كفاحه والدفاع عن حوزة الوطن**"، وأضافت أن هذه الظاهرة الجديدة التي لم يعهدها المغاربة لقيت استحسانا، وأنها تبشر بالخير والفلاح، بل وضحت الجريدة أنها تعطي للنخبة السياسية تصورا عن الشعب المغربي، وصورة واضحة على أنه كله شعر بواجبه الوطني، والمتمثل في المقاومة والكفاح من أجل الحرية والاستقلال.[1]

يتبين مما سبق أن حزب الوحدة المغربية قد اتخذ موقفا ايجابيا من المقاومة المغربية بشقيها السياسي والمسلح، ومما يؤكد ذلك بالإضافة إلى ما أوردناه في هذا المحور، انخراطه في الأعمال النضالية والتضامنية منذ تأسيسه، وانخراطه في كل المبادرات التي تهدف إلى الحرية والاستقلال، وقد سبق وأن تحدثنا إلى ذلك خلال معركة بوفكران وكذا انتفاضة المدن المغربية في 1937، كما أننا سنتطرق إلى انخراطه في جبهة الشمال من أجل المطالبة بالاستقلال وتضامنه مع وثيقة 11 يناير، وانخراطه في جبهة الأحزاب الوطنية سنة 1952، المكونة بالإضافة له من حزب الاستقلال والشورى والاستقلال والإصلاح الوطني، والنضال من داخلها حتى تحقيق استقلال المغرب، الدعاية للقضية الوطنية في المحافل الدولية.

5- موقف حركة المعارضة والإصلاح من المقاومة

إن القراءة التاريخية الفاحصة لقصاصات جريدة القيامة، وتتبع هذه المقالات المتعلقة بالمقاومة، يتضح أن الجريدة تحاول، وبدون تردد توظيف مصطلح الإرهاب وإلصاقه بكل من خولت له نفسه مقاومة الاحتلال الفرنسي، فتحت عنوان "الذين تعاونوا على الإرهاب بالأمس يتبادلون التهم اليوم أمام المحكمة" كتب مقالا نعتت فيه المقاومة بكل النعوت: « **ليس غريبا أن يقف أمام المحكمة مجرمون شوهوا راحة مدينة هادئة كمدينة فاس...ليس شيئا من هذا الغريب في قضية هؤلاء الإرهابيين ولكن الغريب الذي يبعث على السخرية والخزي والاحتقار هو خلو ضمائرهم من معاني السمو الذي يجب أن تتخلل جميع الأعمال فهؤلاء الأشخاص الذين وقفوا بالأمس جنبا إلى جنب، يعملون ويتعاونون للدعوة إلى الإرهاب، وإلى مباشرته بالفعل، وإلى تحريض المعتقلين وضعاف العقول، إلى القيام به وإقناعهم بأنه الوسيلة الباقية لحفظ الشرف وتحرير البلاد**».[2] أمام هذا الوضع الذي تسوق له جريدة القيامة والمتجسد في انتظار قدوم أحد المقيمين العامين (لا كوسط)، لمباشرة أشغاله الإدارية في الرباط – على حد تعبيرهم – وإيجاد علاج للمشكلة الراهنة، التي تعتبر مشكلة عامة تعم جميع مرافق الحياة الوطنية، بل إعادة الحياة

[1]– *"الزعيم الناصري يخطب الجماهير في المسجد الأعظم"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 561، 8 شتنبر 1946، ص.3.

[2]– **جريدة القيامة**، العدد 81، بتاريخ 15 مارس 1954، ص.2.

في البلاد إلى مجراها الطبيعي، حيث سيشمل الهدوء والاستقرار والطمأنينة لجميع السكان فرنسيين ومغاربة، كما ترى أن تعيين لاكوسط لم يكن وحده كافيا للتخفيف من الإرهاب بالمغرب.[1]

وبفخر واعتزاز، وكأن الخبر الذي تريد طرحه قد جعل من بلاد المغرب بلاد حرب وعداء، لمواجهة عصابات، تحاول تخريب البلاد، وهدم بنياتها، وذلك من خلال مقال يهدف إلى تشويه المقاومة، هذا المقال الموسوم بـ "عشرة شبان مغاربة ينتظرهم الرصاص" يقول: « **بأن دماءهم في رقاب الذين دفعوهم إلى الإرهاب، وقد اعتبرت هذا الحكم عادلا وأنه حكم حاسم يهدف إلى بعث الرعب في النفوس، كما أنه حكم مشابه للجريمة ....لقد قالت العدالة كلمتها الأخيرة في قضية الإرهابيين الذين كانت تحاكمهم محكمة فاس**».[2] وحول أهداف وغايات المقاومة والدماء التي سالت، خصوصا إبان مقتل الزعيم فرحات حشاد، تقول الجريدة : «**إن الدماء كانت تسيل ولم ينصرم شهر واحد من قبل، فقد أطلقت قديفتان في ليلة السابع والثامن من دجنبر الماضي...والسبب الذي انتحله بعضهم لإثارة هذه الضجة هو مقتل فرحات حشاد في الناحية الأخرى من المغرب. ولكن السبب ليس مقتل الزعيم الوطني والنقابي التونسي الآنف الذكر، ولكنه عرض القضية المغربية آنذاك على أنظار مجلس الأمن في الولايات المتحدة بنيويورك، وكانت آمال جسام تبنى على هذا المشهد الدامي الذي شاركت فيه ثلاثمائة وثمانون جمعية مناصرة لحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي**».[3]

إن تهمة "الإرهاب" التي ربطتها جريدة القيامة بالمقاومة المغربية لم تبق حبيسة فوق جبين هذه المقاومة بل ألصقتها بالمقاومة التونسية وتؤكد على "أن الإرهاب في تونس يتحول إلى معارك يتقابل فيها الفريقان" فهذه الجريدة وخطها التحريري يدافع عن الحماية وكأنه مفتاح لتحرير الشعوب العربية وتحضرها وإخراجها إلى دائرة الأمن والأمان، والوصول إلى الهدوء الذي يفرضه رجال الأمن، والذي يحاول السياسيون أن يجعلوه بأيديهم حيث نظرة هذه الجريدة: « **إن أمر الهدوء الذي يتعين أن يسود البلاد لم يعد في يد البوليس أو رجال الأمن، بل أصبح في قبضة السياسيين الذين لم يبادروا إلى تحقيق كثير من الوسائل التي بين أيديهم...إن الحكومة الفرنسية أصبحت بكل صراحة مضطرة إلى التفكير في شهر سلاح جديد لمقاومة الحالة الراهنة التي أثرت أثرا كبيرا في جل الميادين**».[4] فعن أي أمن يتحدثون؟ وعن أي سياسيين يتشدقون؟ وما هو السلاح الذي لم تستعمله فرنسا ضد "الإرهابيين"؟

---

[1]- **جريدة القيامة**، العدد 91، بتاريخ 27 يوليوز 1954، ص.1.

[2]- *"عشرة شبان مغاربة ينتظرهم الرصاص"*، **جريدة القيامة**، العدد 81، بتاريخ 15 مارس 1954، ص.3.

[3]- *"يجب أن يغير السلطان أو يجب تغيره هو بنفسه"*، **جريدة القيامة**، العدد 31، بتاريخ 22 فبراير 1953، ص.1.

[4]- "إصرار بعض العناصر المغربية على تحريك الفتن "، **جريدة القيامة**، العدد 81، بتاريخ 15 مارس 1953، ص.1.

وفي تغطيتها لتفكيك منظمة اليد السوداء، انتشر الخبر في سائر المغرب، فإذا بالشرفاء يتأسفون عن ذلك والغيورين يتألمون والوطنيون يفكرون في إبداع أشكال المقاومة، كانت حركة المعارضة والإصلاح وعبر لسانها القيامة تهتز فرحا وسرورا للخبر الذي التقطته كمادة دسمة لقرائها ملفقة شتى أنواع التهم بالفدائيين ناعتة إياهم بشتى العبارات القدحية مملوءة بالتحامل من مثل المجرمين، الإرهابيين، القتلة، فقد نشرت مقالا في عددها 74، يبرز إلقاء القبض على خلية اليد السوداء التي عاثت في مدينة فاس الفساد، وخلفت فيها مئات من الضحايا وحرقت أكبادا بريئة من اليتامى والأرامل، وصبغت البلاد كلها بصبغة كئيبة من الذعر والقلق، وأصبح أهل المدينة يفقدون كل ثقة حولهم.[1]

كما نوهت الجريدة بالجهود التي بذلها رجال الأمن من مختلف الدرجات من أجل القبض على "المجرمين".

وفي دعايتها ضد المقاومة والمقاومين تؤكد الجريدة، أن نضال الفدائيين هو عبارة عن عربدة وفتوة، ومنهم من اعتبرهم شرذمة لا قيمة لها في النسيج الاجتماعي المغربي، فهم بطالين لا شغل لهم، مشوهة سمعتهم، وأن هدفهم في هذه "الأعمال الإجرامية" هو الحصول على المال، وليس دفاعا عن المبادئ ويؤكدون ذلك باعترافهم ببعضهم البعض عند الاستنطاق تحت التعذيب.[2]

وفي تغطيتها لاغتيال الإمام إدريس بنسودة أحد الأئمة الذين انحازوا لأطروحة الاستعمار وأبدى حماسا استفزازيا للصلاة باسم محمد بن عرفة والدعاء له، علقت على الحادث ب: "**لقد استغرب سكان فاس حين قتل العلامة إمام مسجد فاس وتساءلوا ما ذنب الرجل؟ الجميع بنفث الآهات ويعدد خصاله الحميدة وصفاته الطيبة، كل ذنبه حسب المنطق الأعوج أنه يذكر في خطبة الجمعة الملك الجديد، أليس هذا هو الخور بعينه؟ إن الملك توطد عرشه واعترف به العالم وبايعه الشعب المغربي، علمائه وشرفائه، وكبرائه، وسائر طبقاته فأصبح قائم الملك.**".[3]

وألصقت هذه الحركة بالفدائيين تهمة التطرف والتخابر مع الخارج، واعتبرتهم أولئك "**المتطرفين ولا يشك أحد في أن لهذه الحركة _منظمة اليد السوداء_علاقة قريبة بهم سواء منهم الذين يوجدون**

---

[1]– *"مساعي رجال الأمن تنتصر على الجريمة الكبيرة التي خلفت يتامى وأرامل"*، **جريدة القيامة**، العدد 74، 16 يناير 1954. ص.1.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– *"مساعي رجال الأمن تنتصر..على الجريمة الكبرى التي خلفت يتامى وأرامل"*، **جريدة القيامة**، العدد 74، 16 يناير 1954، صص.1-7.

داخل المغرب ممن التقطتهم الشبكة مع القتلة أو الذين لا زالوا يصيحون ليحرضوا الناس على الفتنة.".[1]

لقد تتبعت جريدة الحركة محاكمة الفدائيين، ومما جاء في مرافعة أحد المحامين أنه "**لا يمكن للمحكمة أن تصدر حكم الإعدام على الجميع فهذا أمر غير معقول وأن الجناة الحقيقيين يوجدون في أمريكا ولربما في فاس نفسها وهم الذين يريدون خلق الإرهاب الذي لن تقبله المدينة قط، أما المتهمون الذين هم أمامكم فإنهم يفضلون في قرارة أنفسهم أن يحاكموا أمام محكمة فرنسية لأنهم فهموا أنكم في هذه المحكمة تمحصون الحقيقة وهم يضعون ثقتهم فيكم ويتعلمون منكم ما هي العدالة.".**[2]

وقد علقت الجريدة على الأحكام الصادرة في حق فدائيي منظمة اليد السوداء ب "**إن ساكنة فاس كانت تترقب اليوم الموعود للقصاص من هؤلاء القتلة الذين سعوا في الأرض فسادا. وجاء هذا اليوم. وكان عبارة عن الحلقة الأولى من الحلقات الإجرائية للتمهيد للحكم النهائي وكانت القاعة غاصة بالجماهير يشاهدون رجال القانون والضباط العسكريون وهم يباشرون عملهم.**"،[3] وأبدت فرحتها من مثل هذه الأحكام ليكون المتهمون عبرة لغيرهم ممن يفكرون في زعزعة واستقرار الوطن، معتبرة أن إعدام الفدائيين سيكون قصاصا للعائلات المنكوبة.[4]

وقد أوردت الجريدة في تعليقها على أحكام الإعدام الصادرة في حق فدائيي منظمة اليد السوداء تعاليق ساخرة مملوءة بالتشفي مرفوقة بصورهم جاءت كالتالي:[5]

- محمد بنشقرون: فقد أعصابه عند سماع الحكم.
- السعيدي: تجارة بارت.
- العراقي: دوى في أذنيه الحكم أكثر من ذوي قنابله.
- عبد العلي بنشقرون: حياتي...بعتها بالمال.
- إدريس خرباق: لم أستأنف خوفا من الإعدام.
- الكحلاوي: لم أستأنف خوفا من الإعدام.
- عبد العزيز بنشقرون: كنت مقلدا.

---

[1]– المرجع نفسه، ص.7.

[2]– *"عشرة شبان مغاربة ينتظرهم الرصاص"*، **جريدة القيامة**، عدد 92، 22 مارس 1954، ص.3.

[3]– *"اليوم الموعود للقصاص من قتلة فاس"*، **جريدة القيامة**، عدد 80، 8 مارس 1954، ص.3.

[4]– *" عشرة شبان مغاربة ينتظرهم الرصاص"*، **جريدة القيامة**، م س، ص.3.

[5]– المرجع نفسه، ص.4.

- السلاوي: بكاء وشهيق...كالطفل.
- الحياني: طلب المسامحة من ضحاياه.

طبيعي جدا أن يكون موقف هذه الحركة موقفا معاديا للمقاومة السياسية والمسلحة المغربية، وهي التي نصبت نفسها مدافعة عن معاهدة الحماية الفرنسية، واعتبرت الوطنيين رجالا تطفلوا على السياسة وساهموا في توسيع رقعة الخلاف، واعتبرت "**أنه من سوء طالع المغاربة أن بدأت عناصر تتدخل لحاجة في نفسها بخيط أسود لتعيش كما تريد، لأنها لا تصطاد إلا في في الماء العكر وكان في طليعة هذه العناصر باشا فاس فقد عمل على أن يؤكد الخلاف بين وجهة نظر السلطان والحكومة الفرنسية بالوشاية بينهما حتى أصبح الأمل في الاتفاق بعيد المنال، وأغرى السلطان بأنه لا بد كاسب لمعركة. وهيج الشعب الفاسي غير ما مرة على أن يطلع إلى محكمته في جموع محتشدة عسى أن يقلق اطمئنان الإدارة الفرنسية إلى غير ذلك من الأعمال الإرهابية التي يحفظها له تاريخ هذا العهد المظلم والتي شجع بواسطتها الحزبيين ودعاتهم وشيعتهم على أن يصبحوا لهذا البلد مشرفون على كل صغيرة وكبيرة حتى المشاكل التي لا علاقة لها بالوطنية.**".[1]

يتبين أن كل ما هو مرتبط بالأحزاب الوطنية والرجال الوطنيين وبموقف السلطان في عدم التبعية للفرنسيين، يتم نعته من طرف هذه الحركة بالعمل الإرهابي. كما أن الاحتجاجات المشروعة للمغاربة يتم تجريمها من طرف هذه الحركة التابعة للإدارة الفرنسية.

وقد عملت حركة المعارضة والإصلاح على خدمة الأجندة الاستعمارية، وأن تكون هي السوط الإعلامي لها ضد الأحزاب الوطنية، ومناضليها الشرفاء، ومافتئت تنعت الحزبيين بالرهبان المشعوذين الذين يقومون بالأعمال الوطنية لأغراض شخصية، لم يسلم المقاومون من تسلط هذه الحركة ولسانها، إذ أنها كانت متوجسة من كل الأعمال الدعائية ونشر الأفكار الوطنية، وتعتبر أن مثل هذه الأعمال الوطنية، تساهم في تشويش أفكار الناس، وأن كل مقاوم وطني يعمل على"...**امتصاص دم الأمة باسم الواجب والمصلحة الوطنية وجمع المال لأسياده ليتنعموا به ويعيشوا على حساب الأمة، وإما في بث الرهب وحبك الدسائس والمناورات لمن لا يؤمن بمذهبهم ودائما شاهرا السلاح في وجههم ، ومن الأدلة ما هو عن ذلك ما هو ملموس ومحسوس ومشاهد بالعيان. ففي كل لحظة وساعة تسمع خبرا أو أخبار تزيد القلب انتفاضا حلت بمدينة أو أصابت إحدى العائلات.**".[2]

[1]– *"رجال تطفلوا على السياسة ولكنهم ساهموا في توسيع رقعة الخلاف"* ، **جريدة القيامة**، عدد 48، 6 يوليوز 1953، ص.1.

[2]– *"سماسرة الحزبية بفاس"*، **جريدة القيامة**، عدد 33، 9 مارس 1953، ص.3.

تعتبر حركة المعارضة أن المشكلة المغربية اجتمعت عليها مجموعة من العوامل، وأن النزاع في القضية الوطنية قد تولد بظهور الوطنية المغربية، التي رسمت خطتها في أن تسود في أعين الشعب،[1] وبهذا فإنها تبرر موقفها السلبي من المقاومة، بل تجرم الحركة الوطنية السياسية فما بالك بالمقاومة المسلحة، وتطلق عليها اسم الأعمال العدوانية،[2] وتتمنى التوفيق للمقيم العام في مأموريته، وتترجى أن يتعاون الشعب والحكومة معه على إنقاذ الشعب مما هو فيه من حيرة ورعب وعدم استقرار.[3]

عموما فإن حركة المعارضة والإصلاح قد تبنت موقف المساند للحماية الفرنسية في المغرب، لذلك فهي لن تكون منسجمة مع هذا الموقف إلا بدعم سياسات الاستعمار الفرنسي بالمغرب ودول شمال إفريقيا، وتجريم كل أشكال المقاومة بشقيها المسلح والسلمي، ولذلك فهي كانت دائما تنادي بحل الأحزاب السياسية الوطنية، واعتبرت أن حلها يعين الشعوب المستضعفة على النهوض ويخفف عنها وطأة الفتنة والفساد،[4] كما عملت على نقل أطوار العمليات الفدائية، ونقلتها لقرائها على أساس أنها أعمال إرهابية، تقض مضجع الشعب ولا تترك له فرصة التقدم والازدهار.

ثالثا: تصور النخبة السياسية المغربية للاستقلال

1- تصور حزب الاستقلال للاستقلال

فرض نظام الحماية على المغرب بدعوى تنظيم الحكومة الشريفة، تنظيما جديدا أو إدخال الإصلاحات، التي يتمكن بها الشعب المغربي من تدبير شؤون البلاد على نمط عصري، لكن الواقع يظهر هذا النظام كحكم استعماري مباشر.

ويرى حزب الاستقلال أنه لزيادة تركيز السيطرة الفرنسية في الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية، سلب هذا النظام السلطة المغربية سلطتها واختصاصاتها، وفتح للفرنسيين باب الهجرة قصد استيطان جالية تتكاثر يوما بعد يوم. كان رد فعل الشعب المغربي إلى حدود سنة 1944 هو المقاومة والمطالبة بالإصلاحات، لكن التطورات التي عرفها المغرب جعل أبناء هذا الشعب يتطلعون إلى

---

[1]– *" المسؤول الأول والأخير عن تفاقم النزاع في أمر المشكلة المغربية"*، **جريدة القيامة**، عدد 34، 16 مارس 1953، ص.1.

[2]– *"حكومة فرنسا وقضية المغرب"*، **جريدة القيامة**، عدد 101، 16 أكتوبر 1954، ص.6.

[3]– *"مأمورية مقيم فرنسا العام الجديد بالمغرب"*، **جريدة القيامة**، عدد 90، 31 ماي 1954.

[4]– **جريدة القيامة**، عدد 28، 29 يناير 1953، ص.1.

الحصول على الاستقلال عوض الإصلاحات.[1] ويبقى السؤال المركزي الذي يطرح نفسه هو كيف كان تصور حزب الاستقلال لهذا المطلب الجديد؟

في البداية لابد للإشارة إلى التأييد الكبير، الذي خصه الحزب لدعوة محمد الخامس فرنسا إلى إعادة بناء العلاقة بين الطرفين، على أساس ديمقراطي، بموجب معاهدة جديدة تضمن للمغرب الحرية وكامل السيادة، وللفرنسيين وباقي الأجانب مصالحهم المشروعة، وهذا يعني بأن أعضاء الحزب رغم مطالبتهم بالاستقلال فقد ظلوا متشبثين بمطالبهم الإصلاحية، التي تفاعل الفرنسيون معها بطريقتهم الخاصة مثلما حدث سنة 1950 عندما استجابوا لبعض المطالب التي يرونها ديمقراطية مثل تخويل الفرنسيين حق الانتخاب والتقرير في المجالس البلدية، وإعطاء صبغة قانونية لما يسمى "مجلس شورى الحكومة" وتوزيع مقاعده إنصافا بين المغاربة والفرنسيين،[2] وهذا ما اعتبره أعضاء الحزب محاولة للفرنسيين للوصول إلى أحداث حكومة مشتركة.[3]

وفي هذا الصدد أصدرت الجبهة الوطنية، التي كان فيها حزب الاستقلال الفاعل الأساسي، مذكرة في 9 يناير 1952 تطالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية وإعلان الاستقلال، ليتأتى تأسيس حكومة مغربية صالحة، لإدخال الإصلاحات الديمقراطية الصحيحة، وإقامة علاقات مع فرنسا، قائمة على الصداقة والاحترام المتبادل في نطاق مبادئ هيئة الأمم المتحدة.[4] وهذا يعني أن حزب الاستقلال كان على قناعة بأن فرنسا لن تمنح المغرب استقلاله بدون أن تحصل على ضمانات تحمي لها مصالحها في هذا البلد، لذلك ظلوا يشيرون في مطالبهم بكل وعي إلى مسألة الحفاظ على العلاقات الودية مع فرنسا، يقول الرقيب أبركان في هذا الصدد: «**إن الشعوب الضعيفة إذ تطالب بالاستقلال ليس معنى مطالبتها قطع كل صلة مع الجانب المستعمر فهذا غير معقول أبدا، ولكن معنى ذلك في نظري هو إنهاء حالة الوضعية الأولى والاعتراف بحق ممارستها فعلا لحريتها واستقلالها وذلك بتشكيل حكومة حرة وبرلمان حر مع الاحتفاظ بالخبراء الضروريين وهذه هي الحقيقة المنشودة**».[5]

ويرى عبد الرحيم بوعبيد عضو المكتب السياسي لحزب الاستقلال أن الفرنسيين كانوا يبنون مستقبلهم في المغرب على أساس الاستقرار الدائم، واعتبر المطالبة بالاستقلال أكبر صدمة مني بها

---

[1]– *"الجبهة الوطنية ترفع مذكرة إلى الأعتاب الشريفة تجدد فيها مطلب الاستقلال "*، **جريدة العلم**، العدد 1676، 10 يناير 1952، ص.1.

[2]– *"اجتماع القسم المغربي لما يسمى بمجلس شورى الحكومة"*، **جريدة العلم**، العدد 736، 19 يناير 1949 ص.1.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– *"الجبهة الوطنية ترفع مذكرة إلى الأعتاب الشريفة..."*، مرجع سابق، ص.1.

[5]– أبركان (الرقيب)، *" هل توقف استقلال الشعوب الضعيفة على وجود الأكفاء"*، **جريدة العلم**، العدد 1715، 18 فبراير 1952، ص.3.

التفكير الاستعماري منذ سنة 1912، ويلخص عبد الرحيم بوعبيد الاصطدامات التي حدثت بين الفترة الممتدة ما بين 1944 و1955 بكون المسألة مصيرية بين الاستقلال والاستعمار، ولا ينبغي حسب هذا الأخير أن نعتبر أن المقاومة التي لقيتها فكرة الاستقلال آتية من جميع الفرنسيين المستوطنين بالمغرب، إذ لا يجب نسيان العمل الرشيد الذي قام به الشيوعيون الفرنسيون لنصرة القضية المغربية، واعتبر فكرة الاستقلال حتمية تاريخية وضرورة وطنية لأن معاهدة الحماية هي سياج استعماري يمنع أي تطور أو إصلاح وطني وبالتالي فالحل الوحيد للإصلاح ونشر مبادئ الديمقراطية هو الاستقلال.[1]

إن ما يميز موقف الحزب من الاستقلال هو الطابع العربي الإسلامي الذي كان يطغى في بعض الفترات على خطاب أعضاءه، مثلما وقع سنة 1952 في الحفل التكريمي الذي نظم بمصر لشخصيات إسلامية، ساهمت بشكل كبير في مناهضة الاستعمار. وكان الزعيم المغربي علال الفاسي من بين المكرمين، وقد استغل علال الفاسي هذا الحفل لإعطاء مجموعة من المواقف والرغبات المغربية في مواجهة الاستعمار، مؤكدا على الروح الإسلامية التي تتميز بها الحركة الوطنية المغربية والتي كان للأزهر فضل نشرها وحسب علال الفاسي، فهذا التوجه هو طبيعي من الوجهة النفسية لأن الاستعمار جعل في مقدمة وسائله استغلال بعض المشايخ والعلماء ممن كان لهم نفوذ ديني في الأوساط الشعبية، ووجه تنبيه للجمهور أن الإسلام الصحيح ليس هو العلماء أو شيوخ الطرق وليس هو التقاليد والعادات التي يتمسك بها هؤلاء وإنما هو في الروحانية الحقة التي جاء بها محمد ﷺ.[2]

بعد هذا التوجه الديني للحزب تطور إلى حزب سياسي يبحث عن الحرية وإنقاذ الأمة من الاستعمار لأنه الداء الفتاك، يقول علال الفاسي في هذا الصدد: « **إذ لا غرابة أن تكون حركتنا وهي القائمة على روح البعث الديني والمواجهة لأول مرة ضد الخونة أولا وضد المعتدين على الشريعة الإسلامية ثانيا حركة إسلامية صادقة في نواياها ومناهجها، لا تريد غير تحرير الوطن المراكشي وإبقاء الإسلام حيا عزيزا**».[3]

يتضح أن علال الفاسي كان يعتبر حركته في أعمالها المختلفة ووجوه نشاطها المتعددة جزء من حركة العالم الإسلامي، وبذلك يكون استقلال المغرب ضمن استقلال أقطار العالم الإسلامي لذلك يجب

---

[1]– بوعبيد (عبد الرحيم)، *"الأمين العام لحزب الاستقلال يفتتح بخطاب هام"*، **جريدة العلم**، العدد 2007، 3 دجنبر 1955، ص.1.

[2]– *"نص عريضة علماء جامعة القرويين"*، **جريدة العلم**، العدد 1684، 18 يناير 1952، ص.1.

[3]– الفاسي (علال)، *" الحركة الوطنية بالمغرب جزء من حركة العالم الإسلامي"*، **جريدة العلم**، العدد 1712، 15 فبراير 1952، ص.1.

التعاون بين جامعات الإسلام لتجديد الثقافة الإسلامية وتكييفها بما تقتضيه روح العصر وحاجياته وطلب علال الفاسي من مصر أن تقود هذا التوجه وسيكون المغرب من أول المتعاونين معها.[1]

ويتجلى موقف الحزب كذلك في نظرته للمرأة المغربية، إذا اعتبر أن استقلال المغرب يعني استقلال المرأة المغربية، نظرا للدور الذي تلعبه في محاربة الاستعمار، والدور الذي ستلعبه في مغرب الاستقلال. وشكلت سنة 1946 حسب إحدى المقالات التي نشرت في جريدة العلم السنة التي اجتمعت فيها المرأة المغربية لأول مرة لغاية واحدة ومقصودة وهي الاحتفال بعيد العرش المجيد، هذا الاحتفال يدل على بداية الاتحاد والشعور باليقظة والحياة والروح الوطنية لدى المرأة المغربية.[2]

هذا التطور كان يتماشى مع رغبة محمد الخامس من خلال خطبه التي تشير دائما للرجل والمرأة، وباقتناعه خلال هذه الفترة بأنه لا نهضة إلا إذا شاركت فيها المرأة ولا تقدم إلا إذا تقدمت المرأة، وبذلك دعا إلى وجوب تعليم البنات وتأسيس المدارس الخاصة بهن رغم معارضة الفرنسيين لهذه الفكرة ومحاولتهم تقزيم عدد الفتيات في المدارس الحرة، يقول الأستاذ عبد القادر زمامة: « **المرأة المغربية في هذا اليوم لها شعور خاص بها زيادة على الشعور العام الذي يشعر به كل واحد، فهي تشعر بأن تقوم بواجبها خير قيام نحو أبنائها وزوجها وأخيرا نحو وطنها**».[3]

من جهة أخرى يرى أحمد بلا فريج أن فكرة استقلال المغرب كانت تحظى بإجماع المغاربة، وكانت تستمد قوتها من أفكار مصطفى كمال الوطنية وخطب سعد زغلول الحماسية وأفكار محمد عبدوا ورشيد رضا الإصلاحية، هذه الفكرة ظهرت مباشرة بعد جواب الإقامة العامة على ما يعرف بمطالب الشعب بقولة أحد المقيمين العامين: «**هذا الدفتر يصلح أطروحة لنيل الدكتوراه ولا يمت للواقع بصلة**».[4]

تيقن شباب الحركة الوطنية بأن الإدارة الفرنسية ليس في وسعها أن تقوم بإصلاحات تتطلبها حالة البلاد أو ترضي رغبات الشعب المغربي، وتيقن هؤلاء الشباب كذلك بأن دوام الوضعية يتنافى مع إقامة دولة عصرية ديمقراطية في المغرب ، بسبب هذا نادى الكل، استقلال المغرب هو الحل لكل مشاكل الشعب.

---

[1]– الفاسي (علال)، *" الحركة الوطنية بالمغرب جزء من حركة العالم الإسلامي"* ، **جريدة العلم**، م س، ص.1.

[2]– الفتاة المغربية، *" النهضة النسائية في شمال المغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 36، 23 أكتوبر 1946، ص.1.

[3]– زمامة (عبد القادر)، *"المرأة المغربية في عيد العرش"*، **جريدة العلم**، العدد 61، 21 نونبر 1946، ص.1.

[4]– بلا فريج (أحمد)، *"كيف طالبنا بالاستقلال"*، **جريدة العلم**، العدد 2046، 11 يناير 1956، ص.1.

وظل أعضاء حزب الاستقلال متشبثين بملك المغرب محمد الخامس ملكا لمغرب الاستعمار ومغرب الاستقلال، حيث اعتبر المكتب السياسي للحزب أن رجوع محمد الخامس من المنفى هو انقلاب سياسي في المغرب بدأت معه الجماهير الشعبية تتلهف لتغيرات جوهرية تتحقق بها العدالة والحرية والسيادة.[1]

ومن هذا المنطلق يبرر الحزب دخوله في الحكومة التي تأسست للتفاوض مع فرنسا وتسيير شؤون البلاد، ويعتبرها تجربة يجب القيام بها بوفاء وإخلاص حتى يتحقق الهدف الأسمى المتمثل في استقلال المغرب، ويرى الحزب أن هناك من يتمنون إحباط هذه التجربة وفشلها لذلك لن يتأتى ضمان النجاح للتجربة التي ابتدأت بدخول حزب الاستقلال في الحكومة إلا إذا أصبحت الحياة عادية في سائر الميادين ويقبل كل واحد على عمله بنظام "**الفلاح في حقله، والعامل في معمله، والتاجر في متجره، والتلميذ في مدرسته**"[2] تاركين للذين يتحملون المسؤولية مهلة كافية للوصول إلى النتائج المرجوة «**ونحن نلاحظ من الجانب الفرنسي استعدادا كبيرا للسير في هذا الطريق**»، يقول الحزب. ويرى الحزب أن توفير الظروف للمفاوضات المغربية الفرنسية لن يكون إلا بإيقاف المهرجانات والمظاهرات والأفراح ويعلل ذلك بأن هناك من يتربصون الفرص لاستغلال الفرح والتجمهر من أجل بث الفوضى وخلق هيجان في صالح المستعمرين الذين يرغبون في إعطاء صورة سوداء عن حالة المغرب.

وما يبين توجه الحزب للبحث عن صيغة للاستقلال ترضي الطرفين المغربي والفرنسي هي الرسالة التي وجهها المكتب السياسي إلى سائر فروعه بالمغرب يدعوهم فيها لاتخاذ التدابير اللازمة، لإحباط مساعي المغرضين والمستفزين حسب تعبيره، ويبين لهم فيها مجموعة من الأمثلة لهذه الفوضى أهمها[3]:

. مسألة المدارس: نظرا للاحتجاجات التي كانت تعرفها المدارس المغربية وبداية بلورة الحركة التلاميذية بها، اعتبر حزب الاستقلال ذلك فوضى قد تساهم في التشويش على المفاوضات المغربية الفرنسية، وحصر مطالب التلاميذ في المطالبة بجعل اللغة العربية لغة أساسية في المدارس، وهذا المطلب في نظره لن يتحقق إلا في ظل المفاوضات المغربية الفرنسية، وبذلك وجه دعوة إلى كل المدرسين الاستقلاليين أن يتجندوا لانقاد المدارس من هذه الفوضى المدبرة.

---

[1] – *"شعور الأمة نحو ملكها المحبوب"*، **جريدة العلم** العدد 733، 15 يناير 1949، ص.2.

[2] – *"وجهها الحزب إلى سائر فروعه في شهر دجنبر 1955"*، **جريدة العلم**، العدد 2046، 11 يناير 1956، ص.1.

[3] – *"وجهها الحزب إلى سائر فروعه في شهر دجنبر 1955"*، م س، ص.1.

. مسألة المقاطعة : كان موقف حزب الاستقلال واضحا من المعارك النضالية التي كانت تتخذ شكل مقاطعات في مختلف الميادين ابتداءا من سنة 1955م، إذ اعتبرها تدخل ضمن مصالح أعداء الوطن، ودعا المغاربة إلى دعم المشاركة فيها حتى لا يتم إفشال المفاوضات الرامية لتحقيق الاستقلال.

. مسألة العصيان: حسب هذه الرسالة عرفت بعض البوادي خلال هذه الفترة موجة من العصيان تظهر في الامتناع عن أداء ضريبة الترتيب وفي عدم احترام قوانين الرعي في الغابات، وهذا في نظر الحزب خارج عن القانون ويجب التصدي لهذه القبائل.

ومن أجل محاربة كل هذا دعا الحزب إلى اعتماد وسيلة للإقناع والدعاية والدفع بالتي هي أحسن وتوسيع نطاق الحزب وفروعه بالعناصر المقتنعة بمبادئه. ويبقى السؤال المطروح هو مدى مصداقية الحزب في هذا التوجه؟ ألم يكن فقط يريد السيطرة على مغرب الاستقلال؟[1]

إن حزب الاستقلال اقتنع في الأخير بأن الاستقلال لن يكون إلا بطريقة ترضي الطرفين المغربي والفرنسي، وأكد علال الفاسي على بعض الثوابت التي لا يمكن التخلي عنها منذ البداية وهي إلغاء معاهدة الحماية وتحديد نوع العلاقات الجديدة التي تبرم بكيفية حرة بين المغرب وفرنسا، بشرط أن لا تمس هذه العلاقات بوحدة التراب المغربي، بالإضافة إلى تحديد المصالح الفرنسية والوضعية القانونية للجالية الفرنسية وغيرها من الأجانب القاطنين ببلادنا.[2]

كان ينظر حزب الاستقلال أن للمغرب الحر المستقل القدرة على أن يكون فاعلا في الهيآت الدولية ومن تم كان توجه الحزب إلى تدويل القضية المغربية وربط علاقات مع التوجهات اليسارية التي ظهرت في مختلف بقاع العالم.[3] هذا التصور جاء نتيجة السياسة الفرنسية التي كانت تحاول دائما جعل المغرب منعزلا عن العالم، والإبقاء عنه كما كان في القرون الماضية يقول الأستاذ عبد الكبير الفاسي: **«فإذا لم نشيد مغربنا الجديد على قيم عمدتها مصلحة البلاد قبل مصلحة الأفراد، يوشك المغرب الجديد أن يكون نسخة طبق الأصل من المغرب القديم الذي أمكن للاستعمار أن يزدرده طعمة صائغة لأن الفرد كان يعيش فيه لنفسه من غير أدنى اكتراث لغيره وكان يسوغ لنفسه التعاون مع الأجنبي على بلاده حتى أصبح الكل يعيش في بؤرة للتفاؤل في نيل فتات خيرات البلاد».**[4]

---

[1]– ابن شقرون (محمد)، *"يوم البيضاء المشهود"* ، **جريدة العلم**، العدد 20، 14 أكتوبر 1946، ص.2.

[2]– الفاسي (علال)، *" موقف حزب الاستقلال حول تشكيل الحكومة المغربية"* ، **جريدة العلم**، العدد 2007، 3 دجنبر 1955، ص.1.

[3]– *"المغرب يأمل أن يكون عضوا عاملا في هيئة الأمم"* ، **جريدة العلم**، العدد 1709، 12 فبراير 1952، ص.2.

[4]– الفاسي (عبد الكبير) ، *"عهد جديد"* ، **جريدة العلم**، العدد 1995، 18 نونبر 1955، ص.3.

يتضح أن حزب الاستقلال لم يرض منذ 1944 بأي اقتراح من طرف السلطات الفرنسية ولا النخبة المغربية لحل الأزمة. واشترط إعلان الاستقلال كمدخل لأي مفاوضات في المسألة. كما أنه غيب المسألة الدستورية، واعتبر أن الدستور نظام حكم يأتي بعد الاستقلال لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على حكومتها، وهذا يتنافى مع الاحتلال الأجنبي ولا يتفق مع طبيعته. كما أنه كان ينظر إلى مغربة الإدارة المغربية بشكل تدريجي، يقول عبد الكريم غلاب: "**الفكرة الأساسية عند حزب الاستقلال هي: لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال. ولا دستور إلا في وضع استقلالي كامل يقضي على كل وجود اداري وسياسي وعسكري لسلطة الاحتلال.**"[1]

لقد اعتبر حزب الاستقلال أن مفهوم الاستقلال يكون _عادة_ واضحا في فكر الشعب الذي يطالب به ويناضل من أجله، وهو يعني تحرير السيادة من كل سيطرة أو رقابة أو تدخل في العمل الداخلي والآفاق الخارجية، وأنه مفهوم غامض ومعقد في فكر الدولة المستعمرة لأنه يرتبط بكثير من المصالح التي تطورها دولة الاستعمار لها ولأبنائها المستوطنين من مصالح إلى حقوق.[2]

لقد كان الحزب يعي صعوبة الموقف بفهمه هذا للاستقلال الذي يعني عنده تخلي الحكومة الفرنسية عن تلك "الحقوق" المتراكمة طيلة الفترة الاستعمارية، والتي اتخذت من معاهدة الحماية سندا في كسبها، معتبرا أن المسألة ليست قانونية صرفة ولو كانت كذلك لكانت المفاوضات سهلة متى ما برهن نظام الحماية على أنه لم يعد صالحا لربط علاقات الدولتين، يقول غلاب : "...**غير أن "المصالح والحقوق" المغتصبة...عقدت مفهوم الاستقلال في فكر المفاوض الفرنسي.. ولهذا نجد الحكومات التي بدأت تتفهم ضرورة تغيير نظام الحماية في المغرب لا تكاد تطيق سماع كلمة الاستقلال.**"[3]

أما بخصوص الاستقلال الذي كان الحزب يدافع عليه فهو الاستقلال التام، إذ يشير غلاب إلى أن الحزب بالرغم من قبوله اصطلاح "الاستقلال المتداخل"، فقد كان يرفض الاستقلال على شاكلة تونس، وأن علال الفاسي أعلن عن ذلك من القاهرة في اليوم الذي أعلن فيه الاستقلال الداخلي لتونس وحذر فرنسا من أن تحاول سلك نفس الطريق مع المغرب، وطالب بالاستقلال التام ، ويذكر غلاب أن عبد الرحيم بوعبيد أكد نفس ما صرح به علال الفاسي إذ وضح له كلمة المتداخل في نظر الحزب والتي تعني التعاون في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.[4]

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 1**، م س، ص.408.

[2]- المرجع نفسه، ص.361.

[3]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة ..، ج 2**، م س، ص.361.

[4]- المرجع نفسه، ص.362. والهامش الرابع في نفس الصفحة.

إذا كان حزب الاستقلال لا يرى في الحديث عن أي مسألة تتعلق بمغرب الاستقلال قبل إعلانه، فقد كانت له تصور لهذا المغرب، وقد أورده علال الفاسي في حركاته الاستقلالية تحت عنوان حزب الاستقلال كمذهب وعقيدة، ويتكون هذا التصور من عشرة فقرات أساسية، أولها أن الحزب يريد الاستقلال باعتباره شرطا أساسيا لإنهاض الأمة. وثانيها أن الحزب يريد الحرية باعتبارها مصدرا للكرامة، معتبرا الحرية وحدها هي التي تجعل المرء يدرك الحرية. أما البند الثالث، فقد تطرق فيه الحزب لمسألة النظام (الدستور)، واعتبر أن هذه المسألة لا محل لها في المغرب، لأن الملك الشعبي على حد تعبير الوثيقة هو الذي يجعل من النظام عمدة من أعمدة الوحدة والانسجام لمعاني الامة، وبالرغم من ذلك فالحزب يطالب بدستور ديموقراطي ينص على ثوابت الامة المتمثلة في اللغة العربية والإسلام مع ضمان حرية العقيدة والتفكير للجميع، معتبرا أن المسألة اليهودية لا وجود لها في البلاد.[1]

وفي البند الرابع تطرق إلى أن الحزب من أنصار الملكية الدستورية والمبادئ الديمقراطية، واستدرك بأنه يريد الديمقراطية كما تفهمها الدول الغربية الكبيرة، واعتبر أن من مهمته القيام بتربية ديمقراطية مستمرة لسائر أفراد الشعب، والمطالبة بالتعليم الاجباري في الحواضر والبوادي للبنين والبنات، وتعويد الأمة على الحياة الدستورية، أما الخامس فتطرق لمسألة الاطار التي اعتبرها الحزب ليست عائقا، بل يجب على الحكومة القومية أن تحلها بما يلزم من الوسائل التي ترى فيها خيرا للبلاد، والعمل التدريجي على هو السبيل لذلك، تقول الوثيقة: "...**ويجب أن يستقل المغرب ويسير ولو بإطار عتيق ليتمكن من تكوين أداة عصرية لحكمه، وإلا لن يدرك أبدا ما يصبو إليه، وثلاثة أجيال الحماية كلها دليل على أن نظاما يسيره الأجنبي لا يمكن أن يؤدي لتطور منشود للأماني القومية والاجتماعية للبلاد.**".[2]

أما مسألة العدل فقد طالب الحزب بسن قوانين متحدة مستمدة من أصول الشريعة الإسلامية ومراعية لتوجيهات العمل المغربي وتطورات القانون الأجنبي، وتأسيس المحاكم وإعداد القضاة. في حين تحدثت المادة السابعة على السياسة الاجتماعية، خصوصا التعليم والإسعاف، مؤكدا على ضرورة إجبارية التعليم، بما يقدم الصناعة والفلاحة، وأوجب على الحكومة المغربية المستقلة أن تضع في أولوياتها الإسعاف الاجتماعي لحماية المرأة والطفل ورعاية الصحة العامة.[3]

لم يغفل تصور الحزب قضية الدفاع الوطني والأمن الداخلي منتقدا السياسة الأمنية للحماية، واقترح تكوين فرقة إدارية لا تعمل إلا لما تقتضيه حاجة الأمن الإقليمي، دون أن يكون لها أدنى حراسة على التيارات السياسية. أما فيما يخص الدفاع الخارجي يرى الحزب بأن المغرب يجب عليه أن يبذل كل

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.247.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.248.

[3]– المرجع نفسه، ص.249.

مساعداته لنظام الدفاع الأممي طبقا للأصول التي تقررها الأمم المتحدة،. كما أن الحزب اقترح سياسة اقتصادية ومادية تنبني على سياسة الباب المفتوح وتساوي الدول الاجنبية فيما يخص المعاملات الاقتصادية، كما ركز على استغلال خيرات البلاد من معادن، ومقاومة التضخم النقدي، وخلص إلى أن الحزب لا ينتحل في سياسته الاقتصادية والمالية أي مذهب من المذاهب المعروفة، وأن عطفه يتوجه نحو الطبقة الفقيرة لرفع مستوى عيشها.[1]

لم يغفل الحزب السياسة الخارجية وأدرجها في البند العاشر والأخير لتصوره، وكان يرى أن تكون علاقات البلاد أحكم وأوفق مع الدول العربية، وذلك لاعتبارات تاريخية وثقافية وعنصرية، كما كان يرى الانضمام للجامعة العربية والمساهمة من داخلها في بناء صرح السلام العالمي، وبعث نظام إنساني لخير العالم بأسره.[2]

خلاصة القول فإن حزب الاستقلال وبالرغم من قطع سياسته مع سلطات الحماية منذ 1944، ومطالبته بالاستقلال الذي اعتبره مدخل للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وإعراضه على مناقشة تصوره للاستقلال بشكل علني، فإنه كان يناقش ويؤلف من داخل هياكله لهذا التصور. ويتضح أن الحزب كان له تصور واضح لمغرب الاستقلال يشمل كل مناحي الحياة الاقتصادية والسيياسة والاجتماعية والثقافية.

2- تصور حزب الشورى والاستقلال للاستقلال

يستحضر حزب الشورى والاستقلال في كل مناسبة التطورات الداخلية والخارجية، ليستدل على منظوره للاستقلال، ويبرهن على تصوره له، موضحا أن مطلب الاستقلال، كان إلى حدود سنة 1944 حلما بعيدا يموج في بعض الأذهان، وكان يحسبه البعض سرابا، فأعلنه الشعب المغربي بجميع هيئاته وحركاته السياسية، وأصبح عقيدة الشعب يؤمن به ويضحي من أجله، وأن الفكرة الجديدة التي ألقاها الحزب تشق طريقها نحو القلوب سواء في المغرب أو بين شعوب الجامعة العربية التي رددت صحافتها صدى المذكرة التاريخية المقدمة للجامعة العربية.[3]

إن الشعب المغربي لن يختار بين الوسائل التي تقربه من استقلاله المنشود، وسيطرق كل باب ليجعل من هذا الاستقلال أمرا واقعا لأنه آمن بحقه ومستعد للكفاح من أجله، ولن تستطيع قوة أن تصرفه عما آمن به، واستدل الحزب على ذلك بشعوب احتلت مدة طويلة جدا كالهند التي انتهى بها الكفاح إلى

---

[1]– نفسه، ص.251.

[2]– نفسه، ص.252.

[3]– *"برنامج خطير نحو حرية المغرب واستقلاله"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 249، 18 شتنبر 1962، ص.3.

تحقيق مطامحها، وأن هذه الشعوب ليست بأكثر من الشعب المغربي نضوجا واستعدادا وإرادة وأن المستقبل سيكشف ذلك.[1]

يوضح الحزب أن الممارسة الفرنسية التي تعمل على التمييز بين أبناء الشعب في التعليم، والصحة وكل شيء، تتنافى مع التعبير والاشتراكية والديمقراطية وتطورات العصر، وأن الشعب المغربي بطموحه ونضجه كشف كل الشعارات الجوفاء التي طالما تغنت بها السلطات الفرنسية، « **إن الشعب المغربي يجتاز عهدا جديدا أصبح فيه الشعب كل شيء، والأفكار الديمقراطية الصحيحة هي مبدأ الأمة جمعاء، ولن يقنع الشعب المغربي أن يقدم الحكم إلى طبقة من رجاله إذ مشكلة الحكم ليست مشكلة حكم ولا مشكلة طبقة، بل هي مشكلة شعب يريد أن يحيي حياة الرفاهية ويستمتع بالعدالة الاجتماعية وسيرجع حريته واستقلاله ويحقق المبادئ الديمقراطية التي تقضي على الاستبداد. وأمر الشعب للشعب ...فالشعب المغربي بلغ من النضج السياسي ما جعله لا يرضى عن أية وزارة لا يكون لها سلفا برنامج صالح ومبدأ ديمقراطي دستوري واضح...** ».[2]

يعتبر حزب الشورى والاستقلال أن الاستقلال ليس هو إلغاء نظام الحماية. وإنما هو مشروع متكامل، يضمن للشعب المغربي حقوقه وحقه في تسيير نفسه بنفسه، وأن الدستور هو المدخل الأساسي لذلك، معرجا على إصلاح المجتمع المغربي، « **إن إصلاح المجتمع المغربي من أهم ما ينبغي أن يعنى به ويهتم بشأنه ذلك أن المجتمع هو الذي يخلق الأفراد ويكونهم بقدر ما فيه من صلاح أو فساد...** ».[3]

ولقد ربط إصلاح المجتمع بوعيه بالقوانين الاجتماعية التي يسير على ضوئها والتي تكفل للإنسان سعادته وهناءه، وأن المجتمع لن يستقيم إلا بالنقد والدرس لكل مظاهر الحياة الاجتماعية والتغلب على الرأي العام وتحويل مجرى الحياة الاجتماعية، من الفوضى إلى الهدوء، وذلك بصفة تدريجية، مستدلا على ذلك بقول بنشقرون: «**...ولكنا مضطرون لأن نغير بصفة تدريجية مجرى هذه الحياة الاجتماعية التي أصبحنا نعيش بثقل تكاليفها على كواهلنا، تلك التكاليف التي احتملها الآباء والأجداد لأن شؤون حياتهم كانت قاصرة عليها، أما نحن فغير معقول أن نتحملها، وغير راضين عنها، ولا مطمئنين لها،**

---

[1]– *"برنامج خطير نحو حرية المغرب واستقلاله"*، **جريدة الرأي العام**، م س.

[2]– *" يبحثون عن بخوش "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 240، 1952/07/17، ص.4.

[3]– بنشقرون (أحمد)، *" حاجتنا إلى إصلاح المجتمع المغربي"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 4، الأربعاء 7 ماي 1947، ص.7.

وغير طبيعي أن نحيي على غرارهم من دون أن يكون لنا حق الاختيار والانتقاء اللذين تفرضهما علينا حرية الفكر واستقلال الرأي».[1]

وهذا ما أكده الوزاني بالاستشهاد بما كتبه السياسي المحنك الجنرال "سمونس" رئيس دولة إفريقيا الجنوبية الإنجليزية في المجلة الأمريكية "لايف" بتاريخ دجنبر 1942: «**إن الحرية لا تفرض من الخارج فرضا، وإنما هي تخلق في الداخل خلقا وحقيقتها الجوهرية أنها منشأة ذاتية، وكذلك الاستقلال، يجب أن يكون الترجمان المعبر عن روح الشعوب وحكمتها السياسية** »، ويضيف الوازني مستدلا، إن «**الاستقلال ليس بهدية تهدى لطفا وكرها وإنما هو مسؤولية كبرى تمارس ويضطلع بعبئها الكبير**».[2]

نعم الحرية والاستقلال من الحقوق التي تؤخذ ولا تعطى لمجرد الرغبة والطلب ووسائل الأخذ كثيرة، وقد يدرك بالحكمة ما لا يدرك بالقوة، وبالسياسة من تعجز عنه الشدة، وهما ثمرة لسعي العاملين الثابتين، ونتيجة لصدق جهاد الشعوب نفسها وطرق السعي ووسائل الجهاد شتى، ففيها الحربية والسلمية والاقتصادية والسياسية، والمادية والمعنوية والظاهرة والخفية.[3]

إن الحزب في توضيحه لتصوره حول الاستقلال، وطريقة الوصول إليه، لا يغفل الاستدلال بالزعماء السياسيين وكذا التجارب ففي مقال معنون بالدستور والاستقلال أورد تصريحات محمد الخامس للصحفيين بطنجة: «**إن همنا الأكبر منذ اعتلائنا العرش المغربي المجيد هو إنالة شعبنا نعمة التمتع بالحقوق الديمقراطية التي يصبوا لها**»، ويحلل عبد الهادي الشرايبي ذلك بقوله: «**وما التمتع بالحقوق الديمقراطية سوى إقرار الشورى والنظام البرلماني وتثبيت قواعد الدستور الذي يحفظ للشعب وللمستضعفين منه بالخصوص حقوقهم، ويصون مصالحهم من تلاعب الاستغلاليين، ويجعل الفلاحين والعملة وغيرهما من طبقات الشعب بمنجاة عن ظلم القواد والحكام وسيطرة الشركات وأصحاب رؤوس الأموال، إن مهمة الدستور الأساسية هي النظر في الأموال العامة للأمة وتشريع القوانين الكافلة لمصالحها والرقابة الصارمة على جميع مؤسساتها، وهيئاتها حتى لا تتعدى حدود تصرفها ولا تتجاوز نطاق اختصاصها فهو يفرض الرقابة على الحكومة التي هي مكلفة فقط بتنفيذ القوانين التي أقرها نواب الأمة واعتبروها كفيلة بمصالحها ولا يجوز للحكومة أن تتخذ أي قرار ضد مصالح الشعب وإلا كان ذلك كافيا لإسقاطها وتبديلها بمن هم أكثر كفاءة وإخلاصا وأشد غيرة على صيانة حقوقها...**».[4]

---

[1]– بنشقرون (أحمد) ، *" حاجتنا إلى إصلاح المجتمع المغربي"*، م س، ص.7.

[2]– الوازني (محمد حسن) ، *"شعوب جامعتها الحرية"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 32، بتاريخ 24 دجنبر 1947، ص.1.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– الشرايبي (عبد الهادي)، *"الدستور والاستقلال"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 24، 24 شتنبر 1947، ص.1.

كما أن الدستور يجعل أفراد الشعب بمأمن عن الظلم الاجتماعي والحكم الفردي الاستبدادي، ويقرر لكل واحد حريته الشخصية وحرمة بيته وأملاكه، كما يقرر الحريات العامة في الرأي والصحافة والاجتماع وحق تأسيس الجمعيات والنقابات والشركات وغيرها من كل ما يعود على الأمة بالخير الشامل. يقول الوزاني في هذا المجال: «**الدستور وما أدراك ما الدستور به يكون للأمة شأن في موطنها ومكانة بين الأمم الحية الراقية، ولهذا يكون من الغلو إذا ما قلنا إن السياسة التي لا دستور لها إنما هي أمة متأخرة، وكل نهضة تقوم فيها إنما تكون ناقصة ومعرضة في كل حين إلى التعثر بل إلى الآفات الجمة...وإذا قلنا الدستور، فإنما نعني به النظام الذاتي والقانون الأساسي الذي ينتظم به أمر الأمة والدولة والفرد والجماعة والحاكم والمحكوم، والراعي والرعية، فبالدستور تتقرر الحقوق والواجبات، ويعرف كل من الشعب والحكومة كل ماله وما عليه، وهذا شرط أساسي في حياة كل مجتمع بشري، وطيد الكيان محكم النظام مستقيم السياسة موفورة العزة**».[1]

يرجع حزب الشورى والاستقلال مصير الاستقلال إلى وجود دستور ينظم الأمة المغربية ويعبر أحد قادته عن ذلك إذ يقول: « **إننا نريد لأمتنا استقلالا صحيحا ثابت الدعائم وسيادة قومية موطدة الأركان، وأن السبيل الوحيد لنيل هذا الاستقلال وضمان التمتع به بعد الحصول عليه هو الدستور والحكم البرلماني الصحيح الموطد على أنظمة الحكم الحديثة والديمقراطية العصرية**».[2]

يربط حزب الشورى والاستقلال تصوره هذا بمجموعة من الشروط، وكذا بالمقارنة بين ما يصبون إليه وما هو موجود. وبين ما يطمحون إليه وما تفرضه فرنسا يقول أحدهم: «**...وبعد، ماذا سيستفيد الشعب المغربي من أمر تأليف وزارة كالتي نسمع أن القوم يعملون لتأليفها؟ ماذا سيستفيد الفلاح والعامل والصانع، وكل منهم يعاني مأساة مؤلمة في ظل الوضع القائم؟ هل سيكون تأليف هذه الوزارة عاملا على إيقاف المظالم في البوادي؟ هل تجد الوزارة المنتظرة الشجاعة لإيقاف بيع المناصب؟ هل ستكون لديها المسؤولية الكافية للضرب على أيدي السماسرة الذين يتاجرون في المناصب؟ هل ستقضي على الرشوة وتنهي أمر الوساطات والشفاعات والتقربات؟ هل تستطيع هذه الوزارة إيقاف حركة تأسيس الشركات لانتزاع الأراضي من أصحابها؟ هل تستطيع أن ترفض القوانين التي تعرض عليها لتنظيم الاستعمار واغتصاب حق الشعب ومقاومته صحافته مما تطالعنا به الجريدة الرسمية من حين لآخر؟**

وهل سيكون الشعب على هذه الوزارة رقيبا يناقشها الحساب بواسطة نواب بمثابة في برلمان تكون الحكومة مسؤولة أمامهم؟

---

[1]– الوزاني (محمد الحسن)، *"إنما حياة كل أمة بالدستور"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 11، 25 يونيو 1947، ص.1.

[2]– الشرايبي (عبد الهادي)، *" الدستور والاستقلال"*، م س، ص.1.

إن كانت هذه الوزارة لا تستطيع أن تفعل ذلك، وليس هي بمستطيعة في ظل الوضع الحاضر، فما الفائدة في تبديل الأشخاص إذا كان الحال سيظل على ما هو عليه».[1]

إن معظم التساؤلات التي يضعها حزب الشورى، هي مشروعة، إذ يؤكد من خلالها، أن للاستقلال شروط نظرية وواقعية ومجتمعية، يقول الوزاني: « **يجب أن تكون الأيدي المتصرفة والعقول المفكرة والأفكار المدبرة كثيرة متكاثفة على العمل، وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالة – السلطان– أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب وإعطائها حرية الفكر لتقوم بإصلاح بلادها اقتداءا بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة وسلطتها مطلقة لم تكن لها كلمة مسموعة ولا ما يدل على أنها دول قديرة وحيث خلص الله تلك الأرواح من شبكة الاستبداد والرق نهضت تلك الدول من سقوطها وتنقلت في أطوار الكمالات حتى وصلت إلى ما وصلت إليه.**

إن أمة تتحدث صحافتها بحرية وصراحة تامة وتناضل عن حق حكم نفسها بنفسها وتدير شؤونها العامة بواسطة الدستور والحياة النيابية لأمة جديرة بكل تقدير وإجلال».[2]

يربط حزب الشورى الدستور بإرادة الشعب المغربي ومتطلبات الحياة الكريمة، وتدبير الشؤون بشكل ديمقراطي عصري، «**إن الشعب المغربي يريد ويتطلب حكومة وطنية دستورية تكون مسؤولة أمام برلمان شعبي منتخب وهذا البرلمان الشعبي يجب أن تضمن لانتخابه للحرية الكاملة في المدن والقرى حتى تكون الانتخابات بعيدة عن التزوير والتدليس، ووزارة شعبية دستورية هي التي تستطيع أن تبرم مع فرنسا أمر مستقبل علاقتها بالمغرب، وهي القادرة على الوفاء بتعهداتها للشعب الذي يراقبها ولفرنسا التي لها مع المغرب علائق يحرص على الاحتفاظ بها لها في دائرة الود والصداقة والاحترام المتبادل.وحكومة دستورية في ظل ديمقراطية صحيحة هي التي تستطيع أن تحفظ لجميع العناصر المتساكنة بهذه البلاد مصالحها المشروعة وتقي أموالها وأشخاصها».**[3]

ومن جهة أخرى يرى عبد الهادي الشرايبي أن المكون الاقتصادي هو دعامة أساسية لحياة البلاد والعباد منتقدا الحركة الوطنية التي أعطت أهمية للسياسة: « **اصطبغت الحركة الوطنية بالمغرب بلون السياسية الآخاد وطغت موجاتها على الرجال المشتغلين بالقضية المغربية حتى ليكادون يحرصون اهتمامهم في هذه الناحية ويقصرون نشاطهم على أغراضها، وهذه خطيئة من خطيئات السياسة،**

---

[1]– *"يبحثون عن بخوش"*، م س، ص.4.

[2]– الوزاني (محمد حسن)، *" الاستقلال رائدنا، وسبيلنا إليه الدستور"*، م س، ص.1.

[3]– *"يبحثون عن بخوش"*، م س، صص. 1-4.

...إذ النهضة الاقتصادية قاعدة لبقية النهضات في ميادين الثقافة والسياسة والاجتماع والمال أساس الأعمال، كما يقول حضرات السادة: رجال الأعمال».[1]

إن النهضة الاقتصادية تعني المحافظة على رأس المال المغربي وتنميته بمختلف الوسائل والطرق المؤدية إلى ذلك، وذلك من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وفصله على الاقتصاد الفرنسي، وبذلك سيكون هذا هو المدخل الأساسي إلى جانب المداخيل الأخرى التي سبق التطرق لها، للاستقلال الكامل.

بهذه المبادئ والأهداف كان ينظر حزب الشورى إلى الاستقلال التام، وقطع على نفسه عهدا أن سيستمر في المطالبة بها والدفاع عنها وهذا ما أكده الحزب في يوم 11 يناير 1956: « **وإننا بمناسبة هذه الذكرى نجدد للشعب المغربي العزيز العهد الذي قطعناه على أنفسنا بمواصلة الكفاح والعمل حتى تتحقق الديمقراطية في سائر الميادين، ويصبح استقلالنا حقيقة ماثلة نشعر به في حياتنا الفردية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والوطنية على السواء، ونؤكد للشعب المغربي أننا لم نجعل ولن نجعل أبدا من دفاعنا عن الديمقراطية والدستور، وسيلة للتضليل والمغالطة والادعاء، إننا آمنا أن الشعب يجب أن يكون حرا، ليفكر ويعمل وينتج بمواهبه كلها، وبيني وطنا سعيدا حرا».**[2]

وفي مقال آخر تحت عنوان الشورى والاستقلال معا. يؤكد الحزب أنه منذ أن أعلن عن تأسيسه وهو يدافع على نصرة مبدأين عزيزين هما الشورى والاستقلال، وهذا هو الطريق الصحيح لخروج استقلال بالشعب من قبضة المستعمر مدافعين كذلك على أن: «**الاستقلال والديمقراطية ينبغي أن يسيرا جنبا إلى جنب، ليعمل كل في جهته على تحرير الشعب من ربقة العبودية السياسية والفكرية والروحية، وبدون هذا التحرر لا تتربى في الشعب روح المواطنة...».** [3]

لقد كان حزب الشورى والاستقلال، عكس حزب الاستقلال، ينظر أنه يمكن الحصول على الاستقلال بشكل تدريجي، عن طريق التفاوض ووضع برنامج لذلك. وهو ما نحى نحوه الحزب منذ 1947 وبعث بمذكرة في 23 شتنبر توضح برنامجه للوصول إلى الاستقلال، ويمكن تلخيص ما جاءت به فيما يلي:

- تهيئ المغاربة نفسيا ومعنويا إلى واقع جديد، يوجههم إلى الرشد السياسي وحرية تقرير المصير، عبر الإعلان الرسمي عن حق المغرب في الاستقلال، وإلغاء كل القوانين والتشريعات الجائرة، وإصدار عفو عام شامل لصالح المغاربة ضحايا الاضطهاد.

---

[1]– الشرايبي (عبد الهادي)، *" الاقتصاد ! الاقتصاد !"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 6، 26 ماي 1947، ص.1.

[2]– *"ذكرى مطالبة الشعب بالاستقلال"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 268، 11 يناير 1956، ص.1.

[3]– *" الشورى والاستقلال معا"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 245، 21 غشت 1952، ص.1.

- تأليف حكومة وطنية مغربية تتمتع بثقة الأمة وثقة السلطان، تتصرف بحرية في أداء مهامها، وتوجه المغرب عن طريق الدستور للاستقلال.
- تعويض معاهدة الحماية بمعاهدة مؤقتة تحدد المرحلة الانتقالية، وتحدد مدتها.
- تكوين مجلس وطني توكل إليه مهمة وضع الدستور، الذي يجب أن ينص على فصل السلط، ويضمن الحريات العامة، ويجعل من المغرب دولة ملكية دستورية.
- إلغاء النظام العسكري ، وإلغاء مناطق انعدام الأمن.
- تنظيم جيش وطني وشرطة مغربية على أساس استقلالهما.[1]
- اعتراف فرنسا باستقلال المغرب وحريته، وكامل سيادته وإبرام معاهدة حقيقية بين الطرفين تقوم على المودة والتحالف.
- إلغاء النظام المباشر، ومغربة الإدارة المغربية بالتدريج في سائر المراتب.[2]

يؤكد حزب الشورى دائما على أن الاستقلال مدخله هو الديمقراطية بجميع أنواعها السياسية والاقتصادية، وأن الديمقراطية السياسية تتمثل في الدستور والبرلمان، وأن بالديمقراطية الاجتماعية يقضى على الفروق الطبقية، وتوحد الأمة.[3]

وبهذه المنطلقات كان الحزب ينظر إلى تطور الحكم في المغرب بعد عودة السلطان وإنشاء الحكومة ليؤكد أن تحديد اختصاصات الحكم في ذلك العهد كانت تستلزم الاختصاصات السياسية والإدارية من سلطات ومسؤوليات فعلية كان وما زال مسألة موضوعة على بساط بحث بين المغرب وفرنسا، معبرا عن ذلك بأنه ليس إلا إحداث تغييرات سطحية بعيدة كل البعد عن ما هو جوهري، فالمغاربة ينظرون إليه كخطوة أولى لتحقيق الاستقلال والفرنسيين ينظرون أن الإصلاح هو التغيير.[4]

صفوة القول يتبين أن تصور حزب الشورى للاستقلال كان يختلف عن تصور حزب الاستقلال، إذ اعتبر الشوريون أن الهدف الأساسي من الاستقلال هو تسيير المغاربة لشؤونهم عبر دستور ينص صراحة على فصل السلط، ومغربة الإدارة بالتدريج، وأن ذلك يمكن أن يتم عبر مرحلة انتقالية. وهو ما كان يرفضه حزب الاستقلال، الذي شرط إعلان الاستقلال كشرط للمفاوضات.

---

[1]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات...**، **ج 2**، م س، صص.309-310.

[2]– الدفالي (محمد معروف)، *"حزب الشورى والاستقلال من التأسيس إلى الانهيار 1946-1959"*، ضمن الأحزاب والتنظيمات السياسية بالمغرب الجذور والامتدادات، **مجلة أمل**، عدد مزدوج 11/10، 1997، صص.71-72.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، *" تنازع الاختصاص وحقيقة الأوضاع السياسية "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 270، 25 يناير 1956، ص.1.

3- تصور حزب الإصلاح الوطني للاستقلال

قبل الشروع في إعطاء موقف حزب الإصلاح الوطني من الاستقلال أريد أن أعيد طرح السؤال الذي طالما طرح على أعضاء الحزب وهو: هل المغرب مستعد لتحمل أعباء الاستقلال؟ سؤال أجابت عنه مختلف الدول المتعاطفة مع القضية المغربية بأن المغرب يحتاج لخمسة سنوات تمهيدية للاستقلال يستعد خلالها أبناؤه من أجل تسيير شؤونهم بأنفسهم، مستدلين بحجة كون خمسة سنوات في التمهيد للاستقلال أحسن من خمسين سنة في حياة شعب مستعبد لا يرى لعبوديته نهاية.[1]

جاء تصور حزب الإصلاح الوطني مغايرا لما سبق حيث اعتبر أنه من الخطأ قبول هذا الاستعداد نقطة ابتداء، لأن الاستعمار لا يمكن أن يؤهلنا للسيادة، فما دام موجودا على أرض المغرب فالعجز عن إدارة شؤوننا بأنفسنا سيبقى الطابع البارز في حياتنا العامة، يقول أعضاء الحزب.[2] والصواب حسب هؤلاء هو جعل نقطة الابتداء هي السؤال: هل يمكن أن يوضع حد للحالة التي يعانيها المغرب بالاستقلال ؟ وبذلك يكون الاستقلال علاجا وليس جزاءا.[3]

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن حزب الاصطلاح الوطني كان واضحا في تصوره لمصير المغرب، واعتبر أن الشعب المغربي تحت النفوذ الفرنسي لا يمكن له أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام، « **إن الشعب المغربي تحت النفوذ الفرنسي لا يخطو في ميدان الأهلية السياسية خطوة واحدة، وأربعون سنة من الحماية لم تعمل قليلا ولا كثيرا لتمرين المغاربة على شؤونهم السياسية والإدارية، وكل إصلاح يشرع أو يتخذ لا يقصد منه إلا توطيد دعائم الحكم المباشر للحماة وإضعاف الشعور المغربي بواجبات المواطن وإبعاد الرأي العام عن التفكير في الشؤون العامة التي ترتبط مباشرة بحقوق البلاد ومصالحها العليا**».[4]

ويستند حزب الإصلاح الوطني في تصوره هذا على الفرق الكبير بين عهد الاستقلال وعهد الاستعمار في البلاد التي نالت حريتها وسيادتها بعد الحرب العالمية الثانية، واعتبر ذلك من الأدلة القاطعة على أن ما يفعله الشعب لنفسه لا يمكن أن يفعله له أجنبي، خاصة إذا كان يرى في حياة المغاربة موته.[5] إن السياسة التي تتبعها فرنسا في الشمال الإفريقي كله سياسة اغتصاب الدار كلها يقول عبد الخالق الطريس: « **إن الوطنية تقف أمام الاستعمار وجها لوجه في كافة جهات المغرب العربي،**

---

[1]– ط ، *"الاستقلال في حقنا دفاع عن النفس"* ، **جريدة الأمة**، العدد 42، الثلاثاء 13 أكتوبر 1953، ص.1.

[2]– ط ، *"الاستقلال في حقنا دفاع عن النفس"* ، **جريدة الأمة**، العدد 42، الثلاثاء 13 أكتوبر 1953، ص.1.

[3]– الخطيب (عبد اللطيف)، *" المسؤولية كلها مسؤوليتنا"* ، **جريدة الأمة**، العدد 61، الأربعاء 4 نونبر 1953، ص.2.

[4]– *" لا تبدل في السياسة الفرنسية"* ، **جريدة الأمة**، العدد 4، الخميس 8 ماي 1952، ص.4.

[5]– ط، *" الاستقلال في حقنا دفاع عن النفس"* ، مرجع سابق، ص.2.

كلكم ترون كيف تنكل فرنسا بالتونسيين من الباي والوزراء والزعماء إلى ابسط العمال رغم كل المحاولات التي قامت بها بعض الجهات للوصول إلى حل مع فرنسا، إنها فقدت الحياء. إن الاستعمار الفرنسي لا يمكن أن يعطي للمغاربة حقوقهم إلا تحت الضغط من الداخل والخارج».[1]

فالحزب إذن يرى أن الاستقلال حق ضروري ووسيلة قبل أن يكون غاية، فبه يمكن أن يرتفع مستوى المعيشة، وبه يمكن أن يتمتع سائر أفراد الشعب بالحقوق التي يتمتع بها المواطنون في كل أمة حرة من أمم الأرض، وبه يمكن أن ينتهي عهد المآسي والمذابح وعمليات الترحيل والنفي والمحاكمات...فالهدف من الاستقلال حسب حزب الإصلاح الوطني هو انقاد المغاربة من الإبادة الجماعية.[2]

وقد سعى حزب الإصلاح الوطني إلى جانب المغاربة وملكهم نحو حياة دستورية تكفل للمغرب حقوقه وتحفظ لكل فرد كرامته وحريته ومصالحه، وقد توجه محمد عزيمان أحد أعضاء الحزب للملك محمد الخامس باقتراح جاء فيه: « **أتوجه إلى سموه باقتراح يستطيع سموه بواسطته أن يضع الحجر الأساسي في بناء دستور المغرب، ويكتب صفحة جديدة من صفحات المجد في تاريخ العرش العلوي الذي يمثله في هذه الديار، وذلك بأن يأمر . أيده الله . بتأليف لجنة يشترك فيها المحامون المغاربة الذين درسوا الحقوق في اسبانيا أو في الشرق العربي، ويشترك فيها بعض رجال الفقه الإسلامي المتنورين، وتشترك فيها بعض الشخصيات المغربية المعترف لها بالكفاءة والخبرة وسداد الرأي والشعور بحاجات المجتمع المغربي والإخلاص للصالح العام».**[3]

وتنحصر مهمة هذه اللجنة في مهمتين أساسيتين هما:

أولا: إعداد وثيقة أساسية تتضمن الاعتراف للمغاربة بالحقوق الإنسانية الأساسية التي يتمتع بها الأفراد في جميع الشعوب المتمدنة والتي تتلاءم مع روح الإسلام ومع ظروف هذه البلاد ليصدر بها ظهير شريف يحيطها بجميع الضمانات.

ثانيا: إعداد نظام جديد للمحاكم المخزنية وقانون تسير عليه يكون مأخوذا من القوانين السائدة في العالم، وفي اسبانيا نفسها. مع مراعاة ملاءمته لروح الشريعة الإسلامية ولحاجات البلاد واستجماعه

---

[1]– *"لا تبدل في السياسة الفرنسية"*، **جريدة الأمة**، مرجع سابق، ص.4.

[2]– الطريس (عبد الخالق)، *" المغاربة لن يحالفوا من لا يعترف بحقوقهم"*، **جريدة الأمة**، العدد 9، الثلاثاء 20 ماي 1952، ص.3.

[3]– عزيمان (محمد)، *"نريد قانونا يكفل الحقوق الأساسية للمواطنين المغاربة"*، **جريدة الأمة**، العدد 11، الأحد 25 ماي 1952، ص.4.

للضمانات اللازمة لحماية حقوق المغاربة التي تتكفل بها الوثيقة الأساسية السابقة لتصدر بذلك الظهائر اللازمة لتقريره وضمان تنفيذه على الوجه الصحيح[1]. وسيعتمد هذا الاقتراح بشكل أساسي على المساعدة الاسبانية لإنجاحه، خاصة وأن المقيم العام الاسباني كان لا يبدي أي تردد لكل محاولة لإصلاح الوضع القائم في المغرب من الناحية التنظيمية، وبهذا المقترح يمكن تحقيق الأمن والعدالة والاطمئنان.[2]

ومن أجل إنجاح هذا المقترح والوصول إلى الهدف الأسمى وهو استقلال المغرب يجب توحيد الجهود داخل الحزب الواحد وبين الأحزاب الوطنية التواقة للتحرر يقول رئيس اللجنة الفرعية لحزب الإصلاح الأستاذ التكموتي:« **أيها الإخوان إن هذا اليوم ليوم أغر خالد في تجديد العهد بكم وإذكاء نار الغيرة الإسلامية والوطنية المغربية في نفوسكم كعود النار في الزند إن قدحت أورت وتطاير لهبها وإن تركت توارت واستترت، ولنعاهد الله من جديد أمام رئيسنا ولجنتنا التنفيذية الموقرة لحزبنا العتيد أننا سنسير وراءها يدا في يد متضامنين متكاتفين حتى نصل بأمتنا العزيزة إلى مأربها الأسمى وهو أعز ما تزهو به الأمم ويعمل لأجله كل شعوب الدنيا، ذلك هو استقلال المغرب الكامل واسترجاع حريته المفقودة في ظل سيد البلاد والعباد صاحب الجلالة مولانا محمد الخامس. فأناشدكم أيها الإخوان أن تكونوا عند ظن حزبكم فالتفوا حوله ولا تفرقوا فهذه صرخته القلبية تناديكم».**[3]

وإلى جانب هذه التصورات والمواقف التي أعلن عنها حزب الإصلاح تجاه الاستقلال نجد بالمقابل مواقف تختلف خاصة لدى الفرنسيين حيث نشرت جريدة "لا ديبيش ماروكين" مقالا جاء في إحدى فقراته «**...أضف إلى ذلك أنه في زماننا هذا لم يبق وجود للاستقلال المطلق، فكل قطر من أقطار العالم متضامن بشكل أو بآخر مع غيره من الأقطار، ويندرج جدا وجود بلاد تستطيع أن تعيش في وحدة وانفراد. وليست فرنسا من هذا النوع النادر وبالأحرى ألا يكون المغرب أيضا من هذا النوع.... فالأمم تطلب بالتدريج المزيد من الحرية، فالواجب الذي يقع على عاتق أولئك الذين ساعدوا في تطورها الروحي هو أن يواصلوا القيام بتأدية رسالتهم».**[4]

لقد كانت فكرة الاستقلال حاضرة في ذهن حزب الإصلاح الوطني منذ ميلاده سنة 1936م، وبالرغم من طغيان الجانب الإصلاحي على ممارسة الحزب في السنوات الأولى من حياته، فإنه قد طرح

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– ط ، *" مكانة محمد الخامس وأسرته لا تلحقها أيدي المفترين والمزورين"*، **جريدة الأمة**، العدد 43، الأربعاء 14 أكتوبر 1953، ص.1.

[3]– التكموتي، *" في القصر الكبير"*، **جريدة الأمة**، العدد 3، الثلاثاء 6 ماي 1952، ص.2.

[4]– *"نحو نظام جديد"*، **جريدة الأمة**، العدد 372، الأربعاء 10 نونبر 1954، ص.3.

مسألة الاستقلال والوحدة في قانونه الأساسي الذي جعل من بين غايات الحزب، إيصال الأمة المغربية إلى جميع حرياتها وكامل استقلال أراضيها، وتحقيق الوحدة المغربية سياسيا ولغويا.[1]

صفوة القول إن مسألة الاستقلال شكلت إحدى الهواجس الأساسية في فكر وممارسة حزب الإصلاح الوطني منذ ميلاده، مما جعله يربط علاقات مع الحركات الاستقلالية بالمغرب، وأهم حركة ربطتها بالحزب علاقات طيبة هي حزب الاستقلال، إذ عمل أعضاء الحزبين على الحضور المتبادل لمؤتمريهما، فمثلا المؤتمر فوق العادة الذي عقده حزب الاستقلال بالرباط في 3دجنبر 1953 حضره عضو اللجنة المركزية لحزب الاصلاح السيد محمد بن محمد الخطيب، وأقام الحزبان ندوة مشتركة بتطوان يوم 10 دجنبر 1955، بمنزل الطريس.[2]

وإذا كنا لم نجد في ثنايا المراجع ما يبين تصور حزب الإصلاح الوطني لمعالم الاستقلال. فإنه يمكن تفسيرها بأن الحزب كان يتماهى في مواقفه مع حزب الاستقلال في هذا الشأن، وهو ما تأكد في 16 مارس 1956، عندما انضم حزب الإصلاح إلى حزب الاستقلال مندمجا فيه، وهو ما أشارت إليه جريدة الامة في عددها ليوم 17 مارس بالقول: "**علمنا في آخر ساعة والجريدة ماثلة للطبع أنه... وعقب اجتماع هام بين الأمين العام لحزب الاستقلال الأستاذ أحمد بلافريج ورئيس حزب الإصلاح الوطني الأستاذ عبد الخالق الطريس مع زمرة من الأعضاء العاملين في الحزبين بمدينة طنجة قرر حزب الإصلاح الوطني إعلان اندماجه النهائي في حزب الاستقلال كمقدمة لتحقيق وحدة البلاد وكمثال لخدمة قضية البلاد العليا.**".[3]

لقد عمل قياديي الحزبين السيد علال الفاسي والطريس، على توقيع بلاغ مشترك في يوم 18 مارس ومما جاء فيه أنه "**بعد المذاكرات التي جرت في المدة الأخيرة بين اللجنة المركزية لحزب الاصلاح الوطني واللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، والتي استعرضت فيها التطورات التي طرأت على سير القضية المغربية، اتفق الكل على ضرورة توحيد جميع جهود المواطنين لجعل الاستقلال المعترف به حقيقة واقعية، وتوطيد دعائم الوحدة الترابية للبلاد في ظل صاحب الجلالة سيدي محمد الخامس نصره الله، وبناءا على ذلك وعلى ما بين الحزبين من تاريخ مشترك في الكفاح الوطني وبعد استشارة المسؤولين في الحزبين قررا أن يندمجا في بعضهما ويصبحا حزبا واحدا يحمل اسم "حزب الاستقلال"**".[4]

---

[1]- الصفار (حسن)، **حزب الإصلاح الوطني**..، م س، ص.228.

[2]- المرجع نفسه، ص.241.

[3]- *"آخر ساعة"*، **جريدة الأمة**، عدد 788، 17 مارس 1956.

[4]- **جريدة الأمة**، العدد 789، 19 مارس 1956.

إجمالا يمكن التأكيد أن حزب الإصلاح الوطني قد عبر عن موقفه المطالب بالاستقلال منذ 1943 في عريضة الشمال، وقد عمل من أجل ذلك الكثير إذ عبر عن مساندته لوثيقة 11 يناير، كما أنه ركز اهتمامه لمعاداة الحماية الفرنسية أكثر من الحماية الاسبانية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن نخلص أن تصوره لمغرب الاستقلال هو نفس تصور حزب الاستقلال على اعتبار أنه انضم للحزب مقرا بمقرراته التي أقرها في موتمره يوم 3 دجنبر 1955.

4- تصور حركة الوحدة المغربية للاستقلال

إن المتتبع لتاريخ المغرب المعاصر، سيلاحظ أن كل فئات الشعب المغربي، اقتنعت أن نظام الحماية الفرنسية على المغرب، جاء لنهب خيراته، وثرواته، والاستقلال هو الحل الوحيد والأوحد لينعم المغرب بالحرية والكرامة، فظهرت العديد من التصورات، اتفقت في مجملها على مطلب استقلال المغرب وطرد المستعمر، إلا أن النخبة المغربية التي توزعت بين مختلف الأحزاب آنذاك، اختلفت إستراتيجيتها للاستقلال، وتباين تصورها لتحقيق هذا المطلب، بين من ينادي بالاستقلال السياسي والعسكري، ثم بناء مغرب جديد، وبين من نادى بضرورة وضع أولويات لمطلب الاستقلال.

وسنحاول هنا قدر الإمكان استخلاص تصور حركة الوحدة المغربية، الذي ارتكز على ضرورة الاستقلال الكامل، السياسي والعسكري والاقتصادي، وهو ما استشفناه في العديد من المقالات نشرت بجريدة الحركة، على اعتبار أن الاستقلال الاقتصادي لا يقل أهمية وخطورة عن الاستقلال السياسي، بل يبقى الاستقلال السياسي ناقصا ودون أهمية في غفلة عن الاستقلال الاقتصادي.[1]وفي هذا الصدد يقول الحاج محمد الرويفي:

«... **فكم من أمة مستقلة استقلالا كاملا في عرف القانون الدولي ومعترف بسيادتها وحريتها من دول العالم أجمع، ولكنها نجد أن كلمتها ليست قوية... وماليتها ضعيفة وحركتها التجارية بسيطة، وليس لها في الأسواق التجارية الخارجية أي تأثير يذكر..**».[2] هذا تصور جديد بالنسبة لزمانه فهو يكشف عن تصور متكامل حول استقلال المغرب.

فالاقتصاد يلعب دورا حيويا في حياة الأمم والشعوب، وهو مقياس الدول وعظمتها وقوتها، ولهذا نجد حركة الوحدة المغربية تركز وتضع في أولوياتها الاستقلال الاقتصادي كشرط أساسي للاستقلال

[1]– الرويفي (الحاج محمد)، *"الاستقلال الاقتصادي أساس الاستقلال السياسي"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 178، السنة 48 أكتوبر 1945، ص.3.

[2]– المرجع نفسه.

السياسي، فحاولت جرد كل ثروات المغرب الطبيعية والمعدنية ومنتجاته الفلاحية والصناعية.[1] لمعرفة مدى قوة المغرب الاقتصادية.

بالإضافة إلى الاستقلال الاقتصادي، وضعت الحركة بين أولوياتها أيضا الوضع الثقافي والاجتماعي بالمغرب. « **فلا أحد يجهل أهمية الثقافة على العموم، إذ هي الوسيلة الأولى والأخيرة لحياة الأمم والشعوب حياة سعيدة وحقيقية، ولذلك نرى الدول تتسابق لنشر ثقافتها وآدابها في سائر أطراف الدنيا**».[2] ولهذا فقد تشبثت الحركة بالإسلام كدستور للمغاربة، على اعتبار أن الإسلام هو أساس التحضر والحضارة المغربية منذ تأسيس دولة الأدارسة[3]، « **لقد رضى البعض من أراضي الوطن الأكبر في المغرب أن يستسلم للذلة، فيدفع هذه الجزية ولكنه ارتد على نفسه خاسرا قبل أن يفرح بالحديث النفسي عن الربح المقدر، فعاد الإسلام ثانيا ففرض سلطانه عليه أكثر من قبل، وكان سلطانه هذه المرة العقيدة المحمدية في نفوس المغاربة**».[4]

وعلى اعتبار أن الإسلام هو دين المغاربة، ودستورهم الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فقد ذهبت الحركة إلى المطالبة بضرورة إصلاح العقول والنخب والشباب المغربي، ليصبح مؤهلا، لتسيير دواليب الدولة المستقلة، فلم يتأخر في إعلانه الحرب على كل قيم الانحلال والتفسخ الأخلاقي، والثقافة التقليدية التي تراكمت عبر عقود من الحماية الفرنسية، على المغرب. «**إن معيار الأمم في الحياة هو الأخلاق الفاضلة، فهي الرباطات المعنوية التي تشحذ العزائم، وتوقظ الهمم، وتقوم النفوس، وتحررها من عبادة الأوهام، وربقة التقاليد الزائفة فتجدد الأمم حياتها، وتهذب من طباعها وتنفض حياة الهوان، وتنصل من حياة الضعة كما ينصل السيف الصارم من قرابه مشرقا وضاء**».[5]

ونظرا للأوضاع المزرية التي أصبح شباب المغرب يعيشه، في ظل سياسة فرنسية، تعمل على زرع بذور التفسخ والانحلال والتخلف فإنه: « **لا جرم أن الجهوز في البلد قد فقد الاعتدال والاتزان الخلقي، وأمعن في الضلالة والعماية. وصارت أمهات الأخلاق في نظرة كالشجاعة والنجدة، والكرم والإحسان وما شاكلها فضائل ثانوية، فارتبكت أحواله، وتنكرت معالمه، وأصبحنا نشكو حياة مملة، وعيشا ممضا، وشقاء طويلا...**»،[6] ونظرا لهذه الأوضاع رأت "حركة الوحدة المغربية" أن المغرب لابد له

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– *"إن شعبنا شعب جريح فلا بد له من الاستغاثة "*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 503، السنة10، ص.1.

[3]– الكتاني (محمد الناصري)، *" لولا الإسلام لما كان المغرب"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 336، السنة 8، يناير 1944، ص.1.

[4]– الكتاني (محمد الناصري)، *" لولا الإسلام لما كان المغرب"*، م س، ص.1.

[5]– أبو العيون، *" الشباب يهب للعمل تحت لواء الوطنية الصادقة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 178، سنة 8، 4 أكتوبر 1945، ص.4.

[6]– المرجع نفسه.

من جيل جديد من: « **الشباب ينظر إلى المستقبل نظرة الحكيم الفيلسوف فيقدر منه شره وخيره... شبابا لا ينطق إلا عن الحق...لا نريد شبابا ينطق عن الهوى ليرضى الأسياد...شبابا نصوحا في القول والعمل بعيدا عن الخذلان والكسل...شبابا يلج الميادين النافعة والحقول المثمرة....يمهد طرقاتها، ويقيم بنياتها، ويصلح تربتها ....شبابا ينظر إلى نفسه في المجتمع...يريد ازدهارا مستمرا لشعبه، ونموا منتظما لأمته وقوة ومناعة وسيادة لوطنه...**».[1]

وفي مقال بنفس الجريدة تحت عنوان "يدنا على المحراث" تحاول الحركة إعطاء صورة مجملة حول ما ينبغي أن يكون عليه مغرب الغد. المغرب المستقل. مغرب في كامل استعداده للتطور وللنهوض ولمجاراة الأمم المتحضرة.[2] وذلك بالثورة على كل شيء، " **لابد من قلب الأرض رأسا على عقب، نحن نريد الثورة حتى على أنفسا**"،[3] على اعتبار أن المغرب ليس بالمجتمع الجامد وليس بالعقلية المتحجرة، من أجل غد أفضل لابد حسب صاحب المقال، من الثورة على الجهل والأمية التي انتشرت بين طبقات الشعب المغربي ومحاربته كل العوائد والخرافات والتقاليد التي جرت الشعب المغربي للهاوية « **فالشعوب التي تقدمت إلى الأمام مسرعة لم تكن لتصل إلى الإجماعية على كل ضروب التأخر والانحطاط وتعلن الحرب الهوجاء على جميع مظاهر التدهور والانحلال... أقامت معالم رقيها على ضرائب ما كان لديها من آثار الجهالة والأمية والانحطاط**».[4] لذلك صرحت "الحركة الوطنية المغربية" بضرورة "**الانقلاب بمعناه الكامل ونرغب في الثورة بمدلولها الواسع،...نريد أن نثور على تقاليدنا البالية ثورة هوجا**".[5]

لقد نادت "حركة الوحدة المغربية" في تصورها لمغرب الاستقلال بالثورة على كل ما هو موروث يعيق التقدم والازدهار في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو موقف يبين على درجة عالية من النضج لدى النخبة المغربية. لم تقتصر النخبة المغربية في تصورها للاستقلال على المستوى المحلي أي شؤون المغرب الداخلية، لكن تصورها كان قد تعداه إلى ما هو إقليمي، في إطار القومية العربية والإسلامية فتشبث الحركة بالجامعة العربية واعتبارها الممثل الشرعي في المحافل الدولية لكل دول شمال إفريقيا والمشرق العربي. « **نحن نعتبر القومية العربية تمتد من المحيط الأطلسي حتى خليج البصرة، ونعتبر أن شمال إفريقيا جوهرة ثمينة في عقد الوحدة العربية، وهو أكثر الأقاليم العربية انسجاما ووحدة، كما أنه أكثرها عرضة للمتاعب والظلم**».[6]

---

[1]– اليطفتي (بوطاهر)، *"نريد شبابا مكتملا"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 518، السنة 10، مارس 1946، ص.4.

[2]– الزكاري (محمد العربي)، *"يدنا على المحراث"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 525، السنة 10، أبريل 1946، ص.1.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– الزكاري (محمد العربي)، *"يدنا على المحراث"*، م س، ص.1.

[5]– المرجع نفسه.

[6]– *"شمال إفريقيا جوهرة ثمينة في عقد الوحدة العربية"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد410، 24 دجنبر 1944، ص.4.

أصرت نخبة هذه الحركة على ضرورة الوحدة العربية من أجل بناء وطن عربي حر ومستقل، يكون مصيره بين أيادي أبنائه الشرفاء. وأن المغرب الأقصى فهو مرتبط ارتباطا شديدا ببعده العربي الإفريقي، « **أما نحن أبناء الشمال الإفريقي على العموم والمغرب الأقصى بالخصوص فلسنا نعتبر أنفسنا في معزل عن العروبة ولا بغرباء عن جامعتها، بل أعلنا ونعلن أننا من العرب وإلى العرب، ونعتبر أن مستقبلنا مرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل العروبة، ولسنا نكتفي بالقول دون العمل ونلقي على الجامعة وحدها. مسؤولية تقرير المصير دون أن نقوم نحن بواجبنا في هذا السبيل، بل عملنا وسنعمل وكافحنا وسنكافح وما وسعنا الجهد حتى نشاطر أبناء عمومتنا المسؤولية ونتحمل نصيبا في الجهود في سبيل تقرير المصير**».[1]

لقد ركز حزب الوحدة المغربية في تصوره للاستقلال على ركيزة أساسية وهي الاقتصاد واعتبر أن المدخل الحقيقي للاستقلال الاقتصادي يتجلى في تعليم أبناء الشعب وتربيتهم تربية حسنة تقوم على الإحسان، وبذلك طرح الحزب تساؤلا حول وضعية التعليم بالمغرب، وأنجز بحثا في الموضوع، محملا مسؤولية تعليم المغاربة للنخبة المغربية. أوردت جريدة الحزب أنه في سنة 1944 كان يقدر عدد المغاربة المسلمين بثمانية ملايين نسمة، ربعهم فتيان وفتيات، يتعين على النخبة المغربية أن تعتني بتعليمهم وتثقيفهم، قصد تهيئهم لتحمل المسؤولية، وطرحت الجريدة سؤالا عن عدد المتوجهين للمدارس من هذا العدد؟ فكان الجواب أنه لا يتعدى العشر، والباقي معرض للسقوط في مهاوي الجهل والخسران.[2]

لقد عبر الحزب أنه "**لا سبيل إلى إصلاح أحوال_ المغرب إلا بالإقبال بسرعة على العلم الذي ينبغي أن يبذل لا لعدد قليل من المغاربة، بل لجميعهم من غني وفقير، وحاضر وباد، ومزاول للصنائع، ومستعد للوظائف، ومتعاط للتجارة والفلاحة، وأول شرط لهذا هو إعداد قبل كل شيء المعلمين من المغاربة في سائر أنواع التعليم، والإنفاق بكل ما بيد المغاربة في سبيل نشر التعليم بالمغرب، والتأكيد على جعل متابعة أحول الشباب ذكورا وإناثا، حتى يتعلموا ويهذبوا على أحسن ما يجب أن يكون عليه المسلم الذي إذا احتيج إليه نفع، وإذا استغني عنه نفع نفسه.**".[3]

لقد حثت جريدة الوحدة المغربية على تلقين العلوم الدينية والدنيوية للشباب المغربي، وحددت سن الثانيةعشرة كسن لبداية التعليم بالنسبة للبنات والذكور، وربطت ذلك بتنمية الإنتاج في الاقتصاد المغربي، تقول الجريدة أنه بالتعليم "**يكون كل رعايانا في القريب من المستقبل على بينة من أمر دينهم القويم،**

---

[1]– الزكاري (محمد العربي)، *"نحن والجامعة العربية، مصيرنا مرتبط بمصير العروبة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 523، أبريل 1946، ص.3.

[2]– *"التعليم والاقتصاد والإحسان"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 410، 24 دجنبر 1944، ص.1.

[3]– *"التعليم والاقتصاد والإحسان"*...، م س.

ويكابدوا مشاق الحياة بسلوك الصراط المستقيم، فيمكن لمريد العلوم أن يزيد، وللتاجر والفلاح والصانع أن يتعاطى مهنته وهو بصير مما يريد..والذي نحث عليه بعد هذا هو حالتنا الاقتصادية التي هي محور دنيانا، فبصلاحها يصلح كل شيء وبفسادها يتعسر بل يستحيل كل إصلاح.".[1]

لقد كان لحزب الوحدة تصورا واضحا لاستقلال المغرب منذ بداية الأربعينيات، ولخصته في مذكرة المطالب الاستقلالية لحركة الوحدة المغربية، والتي جاء فيها بعد الديباجة: "**أولا: إن الوطنية المغربية المجاهدة لا تقبل أي حل للقضية المغربية العامة إلا على أساس توحيد جميع أجزاء التراب المغربي توحيدا تاما، وأساس وإعلان استقلال دولة المغرب استقلال ناجزا صريحا كاملا، فالوصاية والحماية والانتداب وما يشبهها لا يمكن مطلقا قبولها ولا مواجهة الشعب المغربي بها بعد اليوم.**

ثانيا: إن الوطنية المغربية التي تمثل الشعب المغربي أصدق تمثيل لا تقبل أن تتنازل عن شبر واحد من التراب الوطني المقدس لأية دولة من الدول، وإذا كانت هناك نقطة تحصينية تهم الدولة التي تريد التحالف معنا، فإن أقصى شيء نقبله باختيار ورضا، هو أن يشترك المغرب المستقل مع الدولة الحليفة في تنظيم قوات عسكرية مشتركة تقوم بحراستها وصيانتها، نظير ما فعله المصريون والإنجليز في منطقة قناة السويس.

ثالثا: إن الوطنية المغربية لا تقبل أي اتفاق يكون على أساس السيطرة الأجنبية على الجيش المغربي بأس أسلوب من الأساليب،بل لا بد من تكوين جيش قومي خالص يكون تسييره وقيادته بيد عناصر مغربية خالصة، تحت أوامر القائد الأعلى للجيوش حسب توجيه الرئيس الأعلى للأمة المغربية، وكل ما يمكن قبوله طوعا واختيارا في هذا الباب هو الاستعانة حسب الحاجة بالخبراء العسكريين من الدول التي يتحالف معها المغرب، وهؤلاء الخبراء يكون عملهم داخل الجيش المغربي بصفة موظفين في سلك الحكومة المغربية نفسها، يتبعون توجيهاتها، وينفذون أوامرها طبقا لمصلحة المغرب المستقل، ويستمر عملهم ما دامت الحاجة ماسة إليه لا غير.

رابعا: إن الوطنية المغربية لا تقبل أي اتفاق يكون على أساس التدخل في الاقتصاد المغربي والمالية المغربية، بل لا بد أن يكون كلا الأمرين خاضعا وتابعا فقط للحكومة المغربية المستقلة وحدها.

خامسا: لا تقبل الوطنية المغربيةأن توافق وتلائم بين سياسة المغرب الخارجية والسياسة العليا للدولة الحليفة، مع حفظ حق المغرب المستقل في تمثيل نفسه بنفسه سياسيا ودبلوماسيا في الجبهة التي يرى من المناسب إقامة ممثلين خصوصيين له بها، هذا مع التنبيه إلى أن المغرب المستقل لا

[1]– نفسه.

يمكن أن يتحمل مسؤولية الدولة الحليفة، ولا أن يشاركها مطلقا في أي تدبير يمكن أن يوجه ضد مصالح الأقطار العربية والإسلامية الشقيقة الأخرى، أما السياسة الداخلية للمغرب فلا حق لأية دولة أن تتدخل فيها ولو كانت حليفة، بل يجب البعد التام عن كل نوع من أنواع التدخل أو الضغط من قريب أو بعيد فيما يمس السياسة الداخلية للوطن المغربي. ويلزم الانتباه بالخصوص إلى أن الأمن العام، والعدالة المغربية لا بد أن يبسطا سلطانهما على المواطنين والأجانب المقيمين بالمغرب على السواء.

سادسا: لأجل الدخول في المفاوضات التي يرتبط بها مصير المغرب الموحد في الظروف التاريخية الحاضرة يلزم تأليف حكومة قومية من بين العناصر العاملة المعروفة بإخلاصها وكفاءتها وماضيها الوطني المشرف، والتي لأسمائها شهرة ورنين، والتي هي موضع ثقة وطمأنينة ليس فقط داخل التراب المغربي وحده، ولكن في شمال إفريقيا والعالم الاسلامي كله، وفي الدوائر الدولية العالمية التي لها ارتباط بالسياسة المغربية العامة، ولا بد في هذه الحكومة من إنشاء وزارة الخارجية ووزارات الحربية والمالية والاقتصاد الوطني إلى جانب الوزارات الأخرى.".[1]

فالوطنية المغربية على العموم أقامت الدليل تلو الدليل على حيويتها وكفاءتها واستعدادها للتعاون على ما فيه خير الإنسانية وسعادتها ورجال المغرب الأحرار برهنوا في كثير في المناسبات والظروف على أن المغرب لا يريد إلا أن يعيش في دائرة القانون الدولي العادل وأن تحيى بين أحضان العروبة الخالدة "**إننا آمنا وسنظل مؤمنين بأن مصيرنا مرتبط بمصير العروبة**".[2]

فتصور الوطنية المغربية لاستقلال المغرب لم يكن محدودا بمنطق الحدود الجغرافية للمغرب بل تعداه إلى ضرورة استقلال كل أقطار الوطن العربي، استقلالا شاملا، تلعب فيه الجامعة العربية الدور المركزي والممثل الشرعي للدول العربية في المحافل الدولية، كما اعتبرت مسألة الوحدة العربية ضرورة أملتها المتغيرات الدولية، من أجل الدفع بركابها الحضاري والإنساني إلى مصاف الدول المتقدمة.

لقد بسط حزب الوحدة المغربية لتصور مبكر للاستقلال وناضل من أجله إلى جانب النخبة السياسية المغربية في المنطقتين الخليفة والسلطانية، معتبرا أن الاستقلال التام الاقتصادي والسياسي والعسكري والدبلوماسي، لن يتحقق إلا باستلام السلط من طرف نخبة من الوطنيين المشهود لهم بالشرف في الداخل والخارج.

---

[1]– *"مطالبنا الوطنية الاستقلالية"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 292، 13 نونبر 1942، صص.5-6.

[2]– الزكاري (محمد العربي)، *"نحن والجامعة العربية، مصيرنا مرتبط بمصير العروبة"*، م س.

5- تصور حركة المعارضة والإصلاح للاستقلال

تطرح قضية حل المشكلة المغربية حسب جريدة القيامة لسان حال حركة المعارضة والإصلاح في إطار أسباب الانتظار وتمضي فصول هذا الانتظار بين متى وسوف فثنائية السؤال الذي تطرحه القضية المغربية متى؟ نجد الجواب دائما نعم سوف: « **إن القضية المغربية دخلت في طور عملي أصبحت نتائجه قريبة للخروج إلى حيز التنفيذ، إنما يلزم منا اليقين جميعا بأن نؤمن بأنها ستكون طالعا حسنا لبناء عهد (عملي) ...يكون أساسه القضاء على كل المشاكل وخلق جو سليم**»،[1] هذه هي الصورة التي تسوق لها جريدة القيامة وتضعها أمام الرأي العام المغربي أو على الأقل الذين يتابعونها.

أضحت القضية المغربية بعد ذلك الصراع الطويل الذي مر عليها شيء واحد هو الخروج بها إلى طور من أطوار التطبيق العملي لجميع المشاريع التي كانت بحكم كثير من الموانع فوق الرفوف، حيث ترى الجريدة أن القضية المغربية وصلت إلى أطوارها المتقدمة. وقد وصلت إلى نتيجة حسنة إذ أصبحت بين الطرفين الفرنسي والمغربي وحدهما يباشرانها على أساس احترام السيادة المغربية وعلى أساس ضمان المصالح الفرنسية ثانيا، التي تعتبر حقا لا مكابرة فيه،[2] فهل المصالح الفرنسية في المغرب حق على الشعب المغربي تأديته؟ ومن سمح لجريدة لسان حركة المعارضة والإصلاح بهذا الحق؟

ومن خلال الصور التي تنشرها الجريدة عن الرحلات الرسمية للمقيم العام في المدن والبوادي المغربية تؤكد للرأي العام الاستقبالات والهتافات بالإقامة العامة، والقبول بهذا الواقع، « **يريد هؤلاء الناس أن يؤكدوا أنهم يقدرون المقيم العام الجديد (فرانس لاكوسط) ويرون فيه الأمل الوحيد الذي يمكن أن يخرج بالقضية المغربية من مأزقها الحرج...وكما توضح الصورتان المنشورتان بالمظهر المشاهد على الابتهاج الذي يخامر السكان بالزيارة المقيمية. تدل معانيها على أن هناك تقارب بين المقيم العام....وعناصر الشعب المغربي**».[3]

وحين الحديث عن الخطوط الرئيسية لسياسة الغد أي صورة الاستقلال الذي يطمح له الشعب المغربي في نظرهم، « **وسياسة الغد، بناء هذه البلاد كدولة عصرية يتحمل فيها المغاربة مسؤوليات**

---

[1]– *"الطور العملي الذي ستدخل فيه القضية المغربية"*، **جريدة القيامة**، العدد 99، بتاريخ 26 يوليوز 1953، ص.2.

[2]– *" السياسة الداخلية ترمي إلى مساعدة المغاربة على إدارة شؤونهم الخاصة"*، **جريدة القيامة**، العدد 66، بتاريخ 16 نونبر 1953، ص.1.

[3]– *"زيارة لاكوسط للمدن والبوادي المغربية"*، **جريدة القيامة**، العدد 108، بتاريخ 11 أكتوبر 1954، ص.1.

تتزايد عظمتها يوما بعد يوم...وهذه هي الوسيلة كما يعبر لسان الحال لتهيئ المغاربة للحكم الذاتي...أو كما يسمى بالاستقلال الداخلي».[1]

إن حركة المعارضة والإصلاح تهتم بالإصلاحات التي تقيمها إدارة الحماية، معتبرة المطالبين بالاستقلال أقلية دكتاتورية، متمنية إقبارها إلى الأبد، ومنبهة الإقامة العامة إلى إعطاء الفرصة للعناصر التي أطلقت عليها المعتدلة، ومؤكدة أنه ما دامت الحكومة تجد بقربها أشخاص "مقتدرين" وغير مطعمين بالنزعات والميول، فإنها ستستمر على طول الخط في مباشرة العمل معهم، وأن أغلب المغاربة سيقتنعون بالإصلاح السياسي، لقد بينت حركة المعارضة أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التعايش السلمي، وهدفهم من ذلك هو إقرار نظام سياسي على أساس الديمقراطية بما سيسمح لكل عنصر يحكم في هذا النظام باحترام شعبي وعلى ثقة وطنية وعلى وزن انتخابي إن يدخل الميدان ليباشر مصالح البلاد.[2]

لقد كانت جريدة القيامة تغطي باستمرار الإصلاحات التي تقوم بها فرنسا في المغرب، وتدافع عنها، بل تستشهد برجالات الحماية في هذا الشأن، يقول أحد مناصري الحركة: "**وفي سياق الكلام أريد أن أحلل تحليلا عاجلا ما صرح به مجادة المقيم العام الجنرال كيوم في الأيام الأخيرة حين تعرض لقضية المغرب والإصلاحات التي سيعرفها من بعد فقد قال: إن هدفنا واضح وهو جعل المغاربة مشاركين بصفة واسعة النطاق في إدارة شؤونهم الخاصة وهذا يعني أن فرنسا لا ترمي إلى قصر هذا الاختصاص على نفسها وحدها بل كل مغربي تتوفر فيه الكفاءة التامة لهذا العمل عليه أن يتقدم إليه..وبذلك قد يكون قد ساهم في تسيير شؤون بلاده الخاصة ومهما يكن فإن المغاربة يتعين عليهم أن يتطعموا بشئ من الثقة وذلك هو خير وسيلة لتحقيق مصالح الشعب المغربي والمحافظة على الصداقة الفرنسية المغربية...**".[3]

اعتبرت حركة المعارضة أن نظام العدلية ونظام الجماعات هما الخطوة الأولى لتدريب المغاربة على إدارة شؤونهم بأنفسهم كما أن المسؤولين قد وعدوا بذلك غير ما مرة وبذلك أصبح الشعب ينتظر نظاما جديدا في كل نظم البلاد،وأن ذلك سيكرس الشعور بالوجود الذاتي لكل مغربي، مما يؤدي إلى نهضة البلاد وتقدمها، في إطار المصالح المشتركة.[4] كما ترى أن تنحي فرنسا كان أبعد مما كان يظن ومما كانت تسوغه بعض الأسباب في السنين الأولى من التحرير بالقول: « **إن الاستقلال ما زال ولن**

---

[1]– *"الخطوط الرئيسية لسياسة الغد"*، **جريدة القيامة**، العدد 94، بتاريخ 21 يوليوز 1954، ص.2.

[2]– *" السياسة الداخلية ترمي إلى مساعدة المغاربة على إدارة شؤونهم الخاصة "*، **جريدة القيامة**، العدد 66، 16 نونبر 1953، ص.2.

[3]– المرجع نفسه، ص.2.

[4]– *"المحاولة الأولى لتدريب المغاربة على إدارة شؤونهم بأنفسهم"*، **جريدة القيامة**، العدد 73، 11 يناير 1954، صص.1-2.

يزال حركة ذات مفعول سطحي لا أقل ولا أكثر ويمكننا القول بأن الحركة الاستقلالية لم تتعد حدود المدن».[1]

أما عن المطالبة بالاستقلال من خلال هيئة الأمم المتحدة فيرى منظرو هذه الجريدة أنه مجانب للصواب وغير مجدي: « **لقد قلنا للمغاربة وحاولنا أن نفهمهم أن الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو أية منظمة كيفما كان نفوذها، لا تستطيع أن تنفع المغرب بشيء ما دام هو لم ينتبه إلى عيوبه الكامنة فيه، وما دام لم يخلص نيته ويحسنها للتعاون مع الفرنسيين والسير معهم نحو المصالح المشتركة جنبا إلى جنب ويكفر بكل من يحترف السياسية أو يجعلها أداة للسلب والاسترزاق».**[2] وبشكل واضح فاضح ترى أن الاستقلال مجرد أوهام وأحلام: « **إن هيأة الأمم المتحدة لا تقدر على أن تقدم اللقمة سائغة لنبتلعها ونحن نيام، ولنحسب كل ما يعدنا به العرب أو غيرهم لا يعدو حلما براقا عابرا مثل ذلك الحلم الذي رأيناه وهو المطالبة باستقلال المغرب في ظرف خمس سنوات».**[3]

وللوصول إلى الحكم الذاتي تقترح الجريدة التعاون والإخلاص، والاعتماد على النفس بدل الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن. أما الاستقلال فهو مجرد حلم أو طيف عابر عند من يتحدثون عنه.

إن الاستقلال في نظر هؤلاء بعيد المنال، وأن الشعب المغربي لم يطلبه، ولكن طلبه الوحيد هو المزيد من الإصلاحات: « **إن الشعب يريد من أرباب الحل والعقد في هذا الوطن العزيز أن يعملوا على تحقيق مطامحه وآماله وإنجاز الإصلاحات على جناح السرعة فإن الأحرار لا يكذبون، والشعب يريد خلق عهد جديد في العدالة وحفظ الحقوق، إنما يريدونه مباشرة هو العلاج بالفعل في دائرة الاتحاد والنظام والعمل، والتفاهم والوئام والتضافر».**[4] فلم نعد ندري من هم الأحرار! الذين يطلبون الاستقلال؟ أم الذين يراهنون على الاحتلال؟ الذين يريدون الاعتماد على النفس كما سبق وأن ادعت الجريدة؟ أم الذين ينشدون الإصلاحات تحت النفوذ الفرنسي؟

وترى الجريدة أن إيجاد مخرج للمشكلة المغربية هو من المحال حيث تقول: « **ولكننا... وقد أصبح أمامنا كالحقيقة الواضحة أن هذا الفجر سوف لا يطلع بعد، وأوشكنا أن نقطع بفشل جميع**

---

[1]– *"الإصلاحات المنجزة التي تحول للمغرب الحكم الذاتي في عهده الجديد"*، **جريدة القيامة**، العدد 64، بتاريخ 2 نونبر 1953، ص.1-2.

[2]– *" استقلال المغرب خلال خمس سنوات كان حلما عابرا... الوسائل الناجعة لبلوغ الهدف ...هي التعاون والإخلاص والاعتماد على النفس"*، **جريدة القيامة**، العدد 64، بتاريخ 2 نونبر 1953، ص.4.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– *"المشكلة المغربية في المرحلة الأخيرة"*، **جريدة القيامة**، العدد 50، بتاريخ 20 يوليوز 1953، ص.1.

المحاولات في علاج المشكلة المغربية».[1] وفي قصاصة أخرى ترى الجريدة أن الحوارات لم تعد تجدي شيئا: « **لقد أعيتنا المقابلات السرية والعلنية بين الدبلوماسيين وغير الدبلوماسيين من المغاربة أو الفرنسيين على السواء، وسئمنا الوعود الطويلة المتعددة كما يصوغها أرباب الحل والعقد بمنطقهم السياسي المزخرف».**[2] وفي الأخير تعلق الفشل على الحركة الوطنية وذلك من خلال مقارنة بين الأحزاب المصرية والأحزاب المغربية من حيث الفشل: «**وليس فشل الأحزاب في أرض الفراعنة، بأقل شناعة من هزيمة الأحزاب هنا في هذا الوطن المفدى، فقد ضاق الناس ذرعا بالسكوت عن مصالحهم، وشعروا بأن أقفالا هائلة تسد أفواههم عن النطق ولو بأقل من كلمة».**[3]

وفي دفاعها عن استمرار المغرب تحت سلطة الحماية تذكر حركة المعارضة والإصلاح بعيد فرنسا الوطني في يوم 20 يوليوز 1789 إذ: « **منحت فرنسا للعالم أجمع دروسا رائعة في حقوق الإنسان حينما هب الأحرار بجموعهم الحاشدة ليحرروا إخوانهم السجناء».**[4] وقال وزير فرنسا بهذه المناسبة: « **إن المغاربة يحتفلون كغيرهم من معظم بلدان العالم بالعيد الوطني الفرنسي، ليعبر فيه عن اعترافه بالجميل نحو أمة كبيرة نبيلة تنشر العدل والإخاء والحرية بين الناس».**

وفي رسمه لصورة المغرب الجديد، يدعو شيخ الزاوية الكتانية الشعب المغربي إلى الدفاع عن المنجزات التي قامت بها فرنسا، والمزيد من تحصينها لأنها هي السبيل الوحيد للعيش الكريم ويحث الشعب على الكفاح من أجل الوصول إلى الغايات المنشودة، التي لا تعود منفعتها على هيأة خاصة دون غيرها وهي رفع مستوى الشعب وزيادة إنتاجه قاطعا الطريق على الذين لا يستطيعون الحياة في مجتمع نظيف (مجتمع الحماية) شريف، والذين يحاولون إثارة الفتن وإقامة العقبات، فمن واجب الشعب أن يقيم من نفسه من يحمي العهد الجديد ويقف إلى جواره ويحطم كل يد تمتد لتعرقل تقدمه إلى الأمام.[5]

وفي رؤية هذه الحركة للنظام الجديد فإنها متشبثة بالإصلاحات التي قامت بها الإقامة العامة، كخلق مجموعة من المجالس، وانتخاب أعضائها، وتتكون المجالس من فرنسيين ومغاربة بالتساوي، ومنها مجلس شورى الحكومة، وكذا إصلاح العدلية وتحرير نظام لقضاة محاكم المخزن، وإصلاح قانون المسطرة الجنائية وإعادة تنظيم محاكم المخزن، تعتبر الحركة هذه الإصلاحات هي المدخل الأساسي

---

[1]– *"هل يحق لنا أن نقطع بفشل المحاولات في علاج ما يسمى بالمشكلة المغربية"*، **جريدة القيامة**، العدد 43، بتاريخ 25 ماي 1953، ص.3.

[2]– *"فهل من حد لسياسة اللف والدوران؟"*، **جريدة القيامة**، العدد 33، بتاريخ 9 مارس 1953، ص.1.

[3]– *"ليس علينا إلا أن نعرف الحقيقة ونجا به الواقع"*، **جريدة القيامة**، العدد 51، بتاريخ 27 يونيو 1953، ص.2.

[4]– *" المشكلة المغربية في مرحلتها الأخيرة"*، **جريدة القيامة**، العدد 50، 20 يوليوز 1953، ص.1.

[5]– يقصد بالمعرقلين الحركة الوطنية الداعية إلى الاستقلال والمدافعة عنه بكل الوسائل أنظر: *" ليس علينا إلا أن نعرف الحقيقة ونجابه الواقع"*، **جريدة القيامة**، العدد 51، 27 يوليوز 1963، صص.1-3.

للديمقراطية وفصل السلط، لكن في ظل التبعية للفرنسيين باعتبارهم شعب واع ومتعلم، وهذا كله سوف ينقلنا تحت إشراف أسيادهم الفرنسيين إلى مستوى أعلى وهو ما اصطلحوا عليه الاستقلال الداخلي أي الحكم الذاتي.[1]

وفي تحليلها للنظام البديل فإنها رأت أنه لا بديل إلا في إطار الحماية، مدافعة على الإصلاحات الإدارية والانتخابية التي قامت بها الإقامة العامة، "**فأصبح برنامج فصل السلطات وإقرار الجهاز الحكومي على هذا النمط وسيلة عملية لتوزيع المسؤولية أولا، وتجعل حدود قانونية تمركز كل جانب وأداة، فالديمقراطية تبشر بنظام معتدل خاليا من الحكم الأوتوقراطي الذي يجعل السلطان وحده دون الحكومة ودون الشعب حاكما مطلقا لا مرد لحكمه.**".[2]

وعندما سنصل إلى مجتمع يعيش فيه الفرنسيين إلى جانب المغربي يقول دعاة الإصلاح: « **إننا نريد أن نشكو الفرنسيين للفرنسيين، وكم نود أن يسمعوا منا الشكوى لأنها وسيلة لغسل القلوب مما يغرس فيها من تطعيم مسموم، إننا لو سلمنا بأننا لا نطلب أن نعامل مثلهم، على الفرض بأن الأستاذ هو أرفع درجة من التلميذ... والفرنسيون أساتذة كي نفهم أو كما يفهمون، ولكن الذي نطلبه هو أن لا يعامل الأجنبي في بلادنا معاملة أرفع درجة منا نحن المغاربة أهل الديار**».[3]

ولتسهيل المرور إلى مرحلة الحكم الذاتي فعلى الفرنسيين أن يعملوا على تثقيف الشعب المغربي ثقافة سياسية، يفهم بها الإصلاحات المنجزة فهما دقيقا، يساعده على أن يعرف المغزى الحقيقي الذي ترمي إليه في إنشاء الشعوب، وخلقها خلقا جديدا حديثا.[4]

وفي الأخير تؤكد الجريدة مدى معرفة المغاربة بذلك: « **ولكن المغاربة يعرفون تمام المعرفة أن عجلة الزمان تدور إلى الأمام وأن الحكومة الفرنسية، بالرغم من أن لها خصوما سياسيين داخل المغرب وخارجه "ككل دولة" فإن لها مبادئ ديمقراطية، ورأي عام متيقظ وخطة سياسية موضوعة تحتم عليها أن تحافظ على مركزها المعنوي بجانب مراكز الدول الكبرى...**» وتنبه الجريدة الفرنسيين إلى أن

---

[1]– *"الإصلاحات المنجزة التي ستحول للمغرب الحكم الذاتي في عهده الجديد"*، **جريدة القيامة**، العدد 65، 9 نونبر 1953، ص.1-3.

[2]– المرجع نفسه، ص.2.

[3]– *"رأيي"*، **جريدة القيامة**، العدد 103، 30 غشت 1954، ص.1.

[4]– المرجع نفسه.

هناك رأي مخالف ينتشر في المغرب يجب بتره لأن الشعب عندما تختلط عليه الأمور يرتمي في أحضان التصوف.[1]

إن حركة الإصلاح والمعارضة تنظر إلى حل القضية المغربية من داخل نظام الحماية وفي أقصى حد في الحكم الذاتي. وحملت المسؤولية إلى السلطان سيدي محمد بن يوسف في الأزمة المغربية، وفي هذا الصدد أشارت إلى أن "**موقف القصر إزاء التطورات والإصلاحات كان من الأسباب البارزة التي قادت إلى الأزمة المغربية السابقة، غير أن الحل الهادئ لهذه الأزمة، من حقه أن يطبق هذا البرنامج–برنامج الإصلاحات القانونية والإدارية المقترحة من طرف الإقامة العامة_المهيأ على حساب التعليمات المرسومة في عقد فاس، والذي غايته تحوير القضاء الشريف، وجعل الحكومة المغربية مسايرة للنظم الحديثة، في دائرة احترام الملكية، وحماية العرش المغربي والعوائد الإسلامية.**

إن جلالة السلطان المعظم سيدس محمد بن مولاي عرفة عندما وضع طابعه الشريف على الظهائر المقدمة له، يعبر بعمله هذا عن نية حسنة في العمل بإخلاص مع الدوائر الفرنسية المسؤولة، حتى تسير المشاريع إلى حيز التطبيق، وهكذا سيصل المغرب في أمد قريب إلى تطور سياسي يضمن له مقاما مرموقا بين مصاف الأمم العظيمة المتمدنة.".[2]

صفوة القول، إن النخبة المغربية سواء منها المتواجدة بالمنطقة السلطانية أو الخليفية اختلفت في تصوراتها للحماية والمقاومة والاستقلال بالرغم من أن حزب الاستقلال وحزب الشورى وحزب الإصلاح الوطني وحركة الوحدة المغربية، كانوا متفقين على رفض الحماية وتبني خيار النضال السياسي كحلقة أساسية من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقلال. لكن هذه الأحزاب اختلفت في منظورها لمغرب الاستقلال، فمن دعا إلى الاستقلال، ومن دعا له بشروط تتمثل في بناء دولة ديمقراطية مدخلها الأساسي دستور ديمقراطي ينص على فصل السلط.

أما حركة المعارضة والإصلاح والتي تتكون من الأعيان والقواد والباشاوات وشيوخ الزوايا، فإن منظورها يختلف تماما عن الأحزاب الأخرى، إذ ترى في نظام الحماية السبيل الوحيد لحفظ السلم والأمن المغربيين، والقيام بإصلاحات، قد تصل بالمغرب وأبناءه إلى درجة تحمل مسؤوليات الحكم لكن في إطار الحكم الذاتي في ظل الحماية.

---

[1]– *" إلى أين وصلت القضية المغربية"*، **جريدة القيامة**، العدد 107، 28 شتنبر 1954، صص.1–2.

[2]– *"الإصلاحات المنجزة التي ستخول المغرب الحكم الذاتي في عهده الجديد"*، **جريدة القيامة**، العدد 63، 26 أكتوبر 1953، صص.1–2.

الفصل الرابع: النخبة السياسية المغربية وتدبيرها لقضية استقلال المغرب

يسعى هذا الفصل إلى تتبع الحيثيات والعوامل التي مرت منها النخبة السياسية المغربية قبيل وأثناء المطالبة بالاستقلال، واقتناعها الراسخ بضرورة القطيعة مع نظام الحماية، مما أدى إلى مواجهة أخرى في جل المدن المغربية بين النخبة وفرنسا، وكانت هذه المواجهة هذه المرة دفاعا عن المطالبة بالاستقلال جهرا من طرف جل المغاربة بقيادة سلطانها سيدي محمد بن يوسف، كما أن هذا الفصل سيعمل على تتبع تطور القضية الوطنية في المحافل الدولية، وتدويلها عربيا وأمميا، إذا عملت النخبة السياسية المغربية مشكلة لجبهة الأحزاب الوطنية على دعم محاكمة فرنسا في محكمة لاهاي في مسألة حرية التجارة بالمغرب من طرف الولايات المتحدة، إذ اعتبرت النخبة أن هذه المسألة هي بمثابة دعم السيادة الوطنية، فكان موقف المحكمة يدعم حرية التجارة، حكمت محكمة لاهاي لصالح و.م.أ فابتهجت النخبة.

ثم بين هذا الفصل معركة النخبة من أجل قبول وتسجيل القضية الوطنية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما عجل بالمفاوضات المباشرة مع فرنسا، قصد التداول في تجديد العلاقات بين المغرب وفرنسا، انتهت باستقلال المغرب.

أولا: النخبة السياسية المغربية من المطالبة بالاستقلال إلى المواجهة الدامية مع قوات الاحتلال

1- العوامل والحيثيات الممهدة للمطالبة بالاستقلال

كانت فكرة الاستقلال هاجسا في الشعور الوطني المغربي منذ أن بدأ المغرب يتعرض للهجمات على سواحله في الفترة الحديثة، وتطور وترعرع مع التواجد الامبريالي بالجزائر، وعند اشتداد الضغوطات الأوربية على المغرب، كان العلماء والمخزن يجددون الخطط لوقاية المغرب من الاستعمار، وحتى عند اشتداد الضغوط، ومصادقة مولاي عبد العزيز على بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء، سارع العلماء والأمة إلى مبايعة مولاي عبد الحفيظ مبايعة مشروطة بإعلان الجهاد وتحرير البلاد وسحب الاعتراف بميثاق الجزيرة، ومنذ 1907 عند احتلال وجدة وقنبلة الدار البيضاء، انطلقت المقاومة ضد الاحتلال، وقبلها كانت منطلقة في الجنوب الشرقي ضد التحرشات الفرنسية بالحدود المغربية، وفي 1912 لم يصادق عبد الحفيظ على وثيقة الحماية إلا مكرها، واستقبل العلماء والعامة هذه المعاهدة بالرفض والمقاومة المسلحة.

وبعد القضاء على المقاومة المسلحة، وتكون نخبة سياسية، سارعت هذه النخبة إلى طرح مطالب في ظاهرها إصلاحية، وفي مضمونها استقلالية، يقول غلاب: "...**نؤكد أن الحزب الوطني وكتلة العمل الوطني من قبله لم تكن حركة إصلاحية تستهدف تطوير المغرب في ظل الحماية ولكنها حركة**

استقلالية منذ البداية"،[1] لكن الظروف هي التي ساهمت في اتخاذ التكتيك الذي من شأنه تبرير الوجود الرسمي، من أجل تعجيز السلطات الاستعمارية وكسب الأنصار من التقدميين الفرنسيين، وانتظار تجدر الوعي بالاستقلال في صفوف الشعب، بعدما قتلته الآلة الحربية الفرنسية، وكبتت معنويات الأمة عن طريق إذلالها وقهرها واستنزافها.[2]

ويضيف غلاب أن اختيار الحزب الوطني للمطالبة بالاستقلال لم يكن عملا جديدا، بقدر ما هو تنفيذ للفكرة التي تأسست على إثرها التنظيمات الأولى للحزب من الزاوية والطائفة إلى كتلة العمل الوطني إلى الحزب الوطني، لكن ظروف القمع وعدم النضج في صفوف الشعب هو ما جعله سريا، إذ أن كل منخرط كان ملزما بالقسم من أجل العمل على هذا المبدأ الذي هو الاستقلال،[3] وما يؤكد ما جاء به غلاب هو ما أعرب عنه أحمد بلافريج في هذه المسألة منذ 1934 إذ أكد بلافريج أن" **الاستقلال ليس عملية تجارية يدفع قسطا فقسطا، وإنما هو كتلة واحدة لا تتجزأ، يؤخذ ولا يعطى، فطوبى لمن استعد لأخذه، وويل لمن تمنى أن يعطى له**".[4]

يذكر الوزاني أن الحركة الوطنية التي خلفت المقاومة المسلحة، كانت حركة تحررية في عمقها، لكنها اتخذت من العمل السياسي وسيلة دعائية وكفاحية، أساسها التضحية، بصفتها مقاومة سلمية مع اللجوء إلى الشدة إن اقتضى الحال، من أجل الحرية والاستقلال، وفي معرض حديثه عن هذه المقاومة يقول: "..**وهكذا تمثل فيها رفض المغرب لكل سيطرة أجنبية، وتركزت فيها إرادة التحرير، وعزيمة الاستقلال، وقد بلغ الصراع أشده بين الحركة الوطنية ودولة الاستعمار في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.**"[5].

ويذكر بوطالب في معرض ذكرياته عن حيثيات المطالبة بالاستقلال، أن السبق في ذلك يرجع إلى الحركة الوطنية في الشمال بسبع سنوات عن مثيلتها في المنطقة الفرنسية، مبررا ذلك إلى سياسة الانفراج التي كان تتمتع بها النخبة في الشمال، رغم تعاقب الحكومات الاسبانية، هذه الاخيرة التي كانت تراهن على تقويض الحضور الفرنسي بالغرب، وغضت الطرف عن كل نشاط سياسي مغربي يساعد على ذلك، في حين كانت المنطقة الفرنسية تحت وطأة حكم عرفي فرضته الحماية الفرنسية، منذ 1912.[6]

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 1**، مس، ص.219.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– نفس المرجع السابق.

[4]– بلافريج (أحمد)، *" معرض الأفكار"*، **مجلة السلام**، العدد السادس، مارس، 1934، ص.51.

[5]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة..، ج 6**، م س، ص85.

[6]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..شهادات...، ج 2**، م س، ص.93.

إذا كانت فكرة الاستقلال شائعة في صفوف المغاربة من شماله إلى جنوبه، فقد ساهمت الظروف في مرحلة ما في عدم الجهر بها، وما إن نضجت الشروط حتى بدأ المغاربة يجهرون بالاستقلال، وتبقى الشرط الدولية التي سادت العالم في نهاية العقد الرابع من القرن الماضي من أهم المتغيرات التي طرأت وتأثرت بها النخبة السياسية المغربية، التي كان معظم قادتها في المنافي والسجون، وبالرغم من ذلك لم يتبق أي مبرر أمامها في عدم التعبير عن رغبة الأمة في الاستقلال.

لقد سبقت الإشارة في المحورين السابقين إلى دور الحرب العالمية الثانية والإنزال الأمريكي في ذلك، وهو ما شجع النخبة السياسية في طرح مطالبتها بإلغاء الحماية، وفي هذا الصدد يقول الوزاني: " **وفي هذه الحقبة كان المغاربة يتتبعون عن كثب مراحل الحرب، ويهتمون بكل ما تروجه دعاية المتحاربين خصوصا بالنسبة للشعوب المغلوبة على أمرها من دول الاستعمار، وفي وسط هذا الخضم من الدعايات المتنافسة والمتضاربة التي ترددت أصداؤها القوية في الداخل بمختلف الوسائل والوسائط، كان المغاربة يفكرون في مصير بلادهم ويتدبرون أمر مستقبلها محاولين الاستفادة من الظروف، والاستعانة بالأحرار من الحلفاء في تحقيق ما كانوا يتطلعون إليه آنئذ بقوة وتلهف، من أمال وطنية غالية، ولهذا انصرف تفكير المغاربة. إلى تجاوز المطالب التقليدية، والإعراض عن الإصلاحات الجزئية، ومسايرة ركب الأحداث في العالم، آخذين بمنطق ما كانت تتمخض عنه تطورات الحرب من انقلابات ومفاجآت في حياة الشعوب كلها**".[1]

ويضيف بوطالب في نفس السياق أن الوطنيين في الجنوب ظلوا يتابعون دراسة أطوار الحرب وتعامل الحلفاء مع قضايا تحرير مستعمراتهم في عملية جس نبض لما يمكن أن تؤول إليه قضية الجهر بالمطالبة باستقلال بلادهم،[2] في حين يذهب غلاب إلى تركيز ذلك في ثلاث عوامل، تمثلت في هزيمة فرنسا في الجزء الأول من الحرب، وثانيها النزول الأمريكي بالشواطئ المغربية، وثالثها إحساس النخبة بقرب نهاية الحرب، والتي تعني تصفية المشاكل. ويستدرك بإضافة عامل جديد هو المقابلة بين السلطان والرئيس الأمريكي،[3] وهي نفس العوامل التي أجمعت النخبة السياسية المغربية على اتخاذها كشروط موضوعية مشجعة للجهر بالاستقلال، إضافة إلى نضج الحركات التحررية على المستوى العربي، حيث كانت الحركة الوطنية في صراع شديد مع سلطات الانتداب في سوريا ولبنان، وتعمقت إرادتهما في إلغاء الانتداب الفرنسي، ورغبتها في الحصول على الاستقلال التام، وساعدتهما في ذلك إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان كانتا تحرصان آنذاك على تصفية التوسع الفرنسي في المشرق.[4]

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة و جهاد...**،ج 6، م س، ص.86.

[2]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..**، **ج 2**، م س، ص.96.

[3]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..**، **ج 2**، م س، صص.217–218.

[4]– الوزاني محمد حسن، **مذكرات حياة و جهاد...**، **ج 6**، م.س، ص.91.

لقد شجعت هذه العوامل النخبة المغربية على طرح فكرة الاستقلال للنقاش، في المنابر الإعلامية، قبل صياغة العرائض الرسمية، يقول الوزاني: "..**وفي بداية الحرب لم تكن المطالبة بالاستقلال مجرد فكرة تخالج نفوس المغاربة،...بل أتيح لها أن برزت على صفحات بعض الجرائد الوطنية**"،[1] ويذكر أن جريدة الريف التي كان يصدرها التهامي الوزاني في تطوان، قد أصدرت ملحقا في عددها ليوم 14 يونيو 1940، عنونته ب "نريد استقلال المغرب"، ومشيرة إلى ضرورة توحيد المغرب وتكوين دولة وطنية مستقلة، معتبرة الأجانب ضيوف عند المغاربة الذين يملكون البلاد كلها، وأورد مقتطفا يقول: " **لقد أصبحنا الآن على أبواب عهد جديد..ولا شك أن خريطة العالم أجمع، سيقع فيها من التبديل والتغيير ما سيقلب أوضاعها وأنظمة الحكم فيها رأسا على عقب...**".[2]

يذهب الوزاني إلى تأكيد ما ذهب إليه رفيقه بوطالب في مسألة سبق المنطقة الخليفية لطرح مسألة الاستقلال جهرا، عن طريق جريدة الريف، لكنه بخس تأثيرها، يقول: "**وإذا كان لجريدة الريف السبق في تلك الفترة من زمن الحرب إلى الجهر بفكرة المطالبة بالاستقلال فإنه لم يتجاوز كالمعتاد النطاق الصحفي إلى المجال السياسي، ولم يكن له أكثر من صدى على الصعيد الدعائي المحلي دون التحرك الشعبي في منطقة الشمال التي لم تكن الاحزاب فيها قادرة على أكثر من القول..كما لم تكن هناك أية استجابة في أية جهة أخرى من المغرب.**".[3]

ينفرد عبد الكريم الفيلالي بالتفصيل في العلاقة السيئة التي سادت في تلك الفترة بين السلطان والمقيم العام الجديد "جابرييل بيو"، بعدما تم عزل "نوجيس" ومغادرته للمغرب في 5 يونيو 1943،[4] وقد جاء تعيين "بيو" من أجل تطبيق ما فشل فيه نوجيس، خصوصا بعدما تجاوز السلطان معاهدة الحماية بحضوره شخصيا لحفلة العشاء مع الرئيس الأمريكي، وحديثه عن آمال الشعب المغربي في الحرية والاستقلال، والتطلع لربط علاقات مع الأمريكان.[5]

ساهم التوتر بين السلطان والإقامة العامة في التقارب بين النخبة الوطنية، والسلطان محمد بن يوسف، والتشاور حول كيفية رد هجوم "بيو"، وتحولت المعركة إلى ما يشبه المواجهة بين الإقامة العامة والسلطان، وذاع وانتشر خبرها،[6] ويذكر الفيلالي إلى أن أولى الاتصالات السرية التي جمعت بين السلطان وكل رجالات الوطنية، كانت بعد عيد العرش 18 نونبر 1943، وبدأت هذه الاتصالات بجماعة

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 6**، م س، ص.86.

[2]- نفسه، ص.87.

[3]- نفسه، ص.88.

[4]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 10**، شركة ناس للطباعة، ط 1، القاهرة، 2006، ص.49.

[5]- المرجع نفسه، ص.50.

[6]- نفسه، ص.52.

قدماء الثانوية الادريسية بفاس، ثم بجماعة الحزب الوطني، وجماعة علماء القرويين وغيرهم من العلماء الذين كانوا في الرباط وسلا ومكناس يترددون على القصر، وكان ذلك قصد تكوين هيأة تتقدم للمطالبة بالاستقلال.[1]

إذا كان الفيلالي قد أشار إلى أن أولى الاتصالات بين الوطنيين والسلطان قد تم في نونبر 1944، فإن غلاب يذهب إلى أن أولى الاتصالات التي تمت بين السلطان والحزب الوطني، ترجع إلى ماي من نفس السنة، يقول غلاب في معرض حديثه عن تطور العلاقة بين السلطان والحزب: "**وتطورت هذه العلاقة حتى انتهت أخيرا إلى رغبته في الاتصال المباشر بالهيئة المسيرة للحزب، كان هذا الاتصال في مايو سنة 1943، وكان من السرية بحيث لم يطلع عليه إلا اللجنة التي حضرت الاجتماع.**"،[2] وتكونت اللجنة من الحاج عمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي ومحمد غازي ومحمد الفاسي، وكان اللقاء يتم عن طريق أحمد بن سعود الذي كان موضع ثقة السلطان وأمين سره.[3]

وبكثير من الاستغراب والتساؤل يتطرق الوزاني في مذكراته، لبروز عنصر قدماء الثانوية الادريسة، في طليعة المطالبين بالاستقلال، بعدما كان في أكثريته بعيدا عن كل نشاط سياسي، منذ نشأة الحركة الوطنية، يقول الوزاني: "**وكان الموقف الجديد الذي ظهر به فجأة "القدماء" والذي اكتسى "التطرف" في الحركة الوطنية مدعاة لكثير من التساؤلات، بل "التقولات" في مختلف الأوساط المغربية، وخاصة منها السياسية، فماذا طرأ حتى انقلب القدماء دعاة للمطالبة بالاستقلال؟..**".[4]

تذهب جل المصادر المحسوبة على حزب الاستقلال، إلى الدور البارز الذي قام به الحزب الوطني، في تجنيد المغاربة للمطالبة بالاستقلال، وتوفير الشرط الذاتي، المتمثل في التنظيم الذي يتحول إلى قوة سياسية بالتفاف الجماهير حوله، لذا عمل الحزب الوطني على التبشير بفكرة الاستقلال بين أفراد الشعب وبتنظيم خلايا الحزب من جديد على أساس المطالبة بالاستقلال، يقول غلاب: "**وقد نجح الحزب نجاحا باهرا في تجنيد الرأي العام حول الفكرة وفي تكوين طلائع المناضلين والمضحين من أجلها حتى كانت النتيجة أن الحزب حينما قدم عريضة المطالبة بالاستقلال كانت مقدمة حقيقة باسم الشعب وأيدها الشعب بجميع طبقاته عن طريق عرائض التأييد وبطريق المظاهرات والرد على أعمال العنف.**".[5]

---

[1]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 10**، م س، ص.54.

[2]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 1**، م س، ص.222.

[3]- القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية..، ج 2**، م س، صص.157-158.

[4]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 6**، م س، ص.92.

[5]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 1**، م س، ص.220.

إذا كانت جل مصادر حزب الاستقلال تخبرنا عن تنظيم خلايا الحزب قبل تقديم الوثيقة فإن الفيلالي ينفي ذلك بشكل مطلق، بل يؤكد أنها لم تنشط إلا في سنة 1946، يقول: "...**وللأسف نجد بعضهم يتكلم عن خلايا حزب الاستقلال في هذه المرحلة مع العلم أن هذه الخلايا لم يعمل على تكوينها إلا في سنة 1946، وما بعدها.**".[1]

لقد كان لعريضة 11 يناير صدى كبير في المغرب أثناء تهيئها وبعد عرضها على المعنيين، وخلفت الكثير من الحديث في صفوف النخبة، وكان لها ردود فعل قوية إيجابية وسلبية، وبالرغم من الاختلافات التي كانت بين الزعماء السياسيين للحركة الوطنية وتعدد العرائض المقدمة للمطالبة بإنهاء الاحتلال، فإن تاريخ11 يناير شكل قفزة نوعية في مسار النخبة السياسية المغربية، وحركة المطالبة بالاستقلال عامة، وعرف المغرب تسارع الأحداث بعد تقديمها، انتهت بالمواجهة مع الإقامة العامة.

2- وثيقة 11 يناير بين الرفض والتأييد

تعتبر 11 يناير محطة مهمة في تاريخ المغرب المعاصر، وتحتل هذه المحطة مكانة ملحوظة في قلوب المغاربة، حاضرا ومستقبلا، بكل خلفياتها التاريخية ودلالاتها السياسية، وذلك لكونها نقطة مهمة، حددت قفزة نوعية في نضال الحركة الوطنية بكل فصائلها السياسية ورجالاتها حيث شهدت الإعلان عن ميثاق شرف بين النخبة السياسية الوطنية والسلطان سيدي محمد بن يوسف، وبهذا الميثاق انصهر العهد بين الملك والشعب ومنه خرجت وثيقة المطالبة بالاستقلال.

يقول الأستاذ محمد الفاسي عن هذا العهد بين السلطان والحركة الوطنية: "...**وجدنا جلالة الملك الزعيم القوي الإيمان بربه، وقدم لنا نسخة من المصحف الكريم، فاقسمنا بان نخلص لله وللوطن وللملك وعندما وقعت الأزمة النهائية التي أدت إلى نفي الملك العظيم محمد الخامس، فقال الجنرال جوان: " عندما اكلم محمد بن يوسف في شأن التبرؤ من حزب الاستقلال يرفض وينفعل كأن بينه وبين الحزب قسما**".[2]

يذهب علال الفاسي إلى أنه في 11 يناير 1944 عقد حزب الاستقلال مؤتمرا بالرباط ضم جل طبقات المغرب السياسية والاجتماعية، منحدرة من الحزب الوطني، ورؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء التلاميذ بمدن الرباط وفاس وأزرو ومكناس وسلا ومراكش ووجدة وأسفي، وعديد من الشخصيات البارزة في الحركة القومية، وعديد من الشخصيات البارزة من مفتين وقضاة شرعين.وتمخض

---

[1]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..، ج 10**، م س، ص.59.

[2]– ابن براهيم، *" حكومة المسؤولية التاريخية والتبعية الوطنية من أجل الوحدة الترابية"*، **ملفات من تاريخ المغرب**، عدد 17، يناير 1998، ص.1.

عن هذا المؤتمر ميثاقا رفع إلى السلطان ولممثلي فرنسا وحلفائها،[1] وهذا الميثاق هو عريضة الاستقلال المعروفة في تاريخ المغرب المعاصر.

في حين يذهب عبد الكريم الفيلالي إلى أن مذكرة المطالبة بالاستقلال كتبت في منزل محمد الزغاري بالمطاحن الادريسة بفاس، بآلة كاتبة بالفرنسية تطوع بها محمد لغزاوي، وأن الذين وثقوا هذه العريضة بالإضافة إلى الزغاري هم: أحمد باحنيني، وأحمد لحمياني ختات، وادريس لمهدي، وعبد الكريم بن جلون التويمي وعمر بن عبد الجليل التلمساني، وأنها قدمت للسلطان أثناء الاحتفالات بعيد العرش لسنة 1943، بالدار البيضاء، وذلك حفاظا على سريتها، في وقت كان بلافريج لم يدخل بعد إلى المغرب، لكونه كان مطلوبا عند الفرنسيين، وقدمها للسلطان محمد لغزاوي، وبعد مراجعتها أضيفت لفظة الاستقلال، بعدما كانت الوثيقة مبنية فقط على فكرة المطالبة باستبدال معاهدة الحماية بأخرى تتفق وما يليق بالمغرب ودولته ذات السيادة وأن تكون له علاقة خاصة مع فرنسا.[2]

لم تكن وثيقة 11 يناير هي الوثيقة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية المغربية التي طالبت بالاستقلال، بل هناك وثيقة الشمال المعروفة بوثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة التي حررت بتطوان يوم 14 فبراير 1943، أي قبل وثيقة حزب الاستقلال بسنة كاملة،[3] ويشير الحاج أحمد معنينو إلى أنه قبل 1944، ورغم التقلبات وقع الإعلان عن المطالبة بالاستقلال في المنطقة الشمالية من طرف الجبهة التي كونها حزبي المنطقة، وكان ذلك في التجمعات السياسية والمساجد الكبرى بتطوان، "**كما أعلنت هذه المطالبة بالاستقلال جرائد الحزبين السياسيين المتحالفين فضلا عن الوثيقة الرسمية للمطالبة بالاستقلال المؤرخة يوم 14 فبراير 1943، والموقعة علنيا والتي تداولتها الدوائر الرسمية والدبلوماسية بمدينة تطوان لقد برزت هذه الوثيقة المطالبة بالاستقلال الشامل لكل أجزاء المغرب بشمال المغرب سنة تقريبا قبل الإعلان عن مثيلتها بالمنطقة الجنوبية يوم 11 يناير 1944 من طرف حزب الاستقلال ويوم 13 يناير 1944 من طرف الحركة القومية.**".[4]

يقول محمد بن الحسن الحجوي في صدد وثيقة المطالبة بالاستقلال: "...**إن الحزبين الوطني والقومي المغربيين قد بعثا من رمسهما الذي اقبرا به من عام 1938، وعادا إلى الظهور والتأما معا وسموا المجموع "حزب الاستقلال"، وكتبوا عريضة قدموها أمس الثلاثاء 11 يناير 1944 لجلالة مولانا السلطان، ونظيرها للمقيم العام ولم يجدوا إلا خليفته فقبلها منهم ووعدهم خيرا، وأنها تصلح لان**

---

[1]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.243.

[2]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..**، **ج 10**، م س، ص.58–59.

[3]– " *وثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة (14 فبراير 1943) التي قدمتها الحركة الوطنية في شمال المغرب*"، **ملفات من تاريخ المغرب**، م س، ص.3.

[4]– معنينو (الحاج أحمد)، **ذكريات ومذكرات، ج 3**، مطبعة سبارطيل، طنجة، 1991، ص.111.

تكون أساسا للمفاهمة، وانه يقدمها للمقيم بعد عودته من مراكش، حيث ذهب لاستقبال جون دوكول هناك والتفاهم في هذا الأمر وغيره، كما قدموا مثلها للقنصلية الانجليزية وأخرى لقنصلية الامريكان".[1]

وما قول الحجوي في هذا الصدد هو قول ليس بصحيح، وذلك لاعتبارات مهمة، لان حزب الاستقلال _المكون من الحزب الوطني وشخصيات حرة_ هو الذي قدم وثيقة 11 يناير، وكتبت جل مصادر حزب الاستقلال أن مناضلي الحزب قدموا العريضة لمحمد بن الحسن الوزاني زعيم الحزب القومي لتوقيعها فرفض، ويذكر القادري أنه وقع الاتفاق مع محمد لغزاوي لتوظيف الحسن بن شقرون للاتصال بالوزاني في منفاه، وإبلاغه بما ينوي الحزب الإقدام عليه، وأن اقتراح الاتصال كان من طرف الأمين العام بلافريج، لكن التأييد تأخر إلى يوم 13 يناير.[2]

وهو ما ينفيه محمد بن الحسن الوزاني في كتابه حياة وجهاد، مستدلا بأنه لم يستشر في ذلك، وإنما اخبره الحسن بنشقرون، عندما كان في اتزر منفاه في تلك الفترة، وان الوثيقة قدمت إلى الإقامة العامة قبل زيارة بنشقرون للوزاني، فأبدى دعمه لها وانه لم يطلب منه التوقيع عليها أو الملاحظة، يقول الوزاني : "**اعتادت جريدة العلم، لسان حزب الاستقلال، أن تنتهز فرصة حلول 11 يناير فتعرض ذكراه في مقالات لا تخلو من ادعاءات وتلفيقات تمسخ حقائق التاريخ السياسي المغربي الخاص بتلك الذكرى...وهو أنني دعيت لإمضاء عريضة المطالبة بالاستقلال فرفضت كل الرفض، وكانت الدعوة المزعومة موجهة لي قبل التقديم بواسطة مبعوث الحزب إلى منفاي هو الشاب الحسن بن شقرون.**"[3]

ويشرح الوزاني بتفصيل الحصار المضروب على مكان إقامته يوم 11 يناير، كما أنه أكد اتصال بن شقرون به بعد تقديم العريضة، وأن المبعوث كان من طرف بلافريج وبن عبد الجليل، فكان جوابه يقول: "**يتلخص في شكري وتقديري للإخوان، وسروري بالحركة الجديدة، وتأييدي للمطالبة بالاستقلال، وتضامني معهم تضامنا قلبيا تاما، ودعائي لهم بكل توفيق.**".[4]

وعموما فقد قدمت العريضة، ويذكر غلاب أنه في صباح 11 يناير خرجت الوفود الاستقلالية، وتكون وفد من السادة : أحمد بلافريج، محمد اليزيدي، عبد العزيز بن ادريس، الهاشمي الفيلالي، عبد الله ابراهيم، ادريس المحمدي، عبد الكريم بن جلون، أحمد الحمياني، عبد الحميد الزموري، واتجه نحو القصر الملكي ليقدم العريضة للسلطان. وتكون وفد من عمر بن عبد الجليل، محمد غازي، محمد الزغاري، ومحمد الديوري، فاتجه نحو الاقامة العامة ليقدم العريضة للمقيم العام أو لموظف سام في الاقامة. ووفد توجه

---

[1]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر والاستعمار، الجزء الثامن**، مخطوط الخزانة الوطنية، الرباط، ح122، ص.18.

[2]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي..، ج 2**، مس، ص.165-166.

[3]– الوزاني (محمد بن الحسن)، **مذكرات حياة...، الجزء 6**، ص ص.162.

[4]– المرجع نفسه، م س، ص.165.

للمفوضية الامريكية يتكون من المهدي بنبركة وعبد الرحيم بوعبيد. ووفد اتجه إلى المفوضية الانجليزية يتكون من أحمد مكوار وأحمد باحنيني.[1]

يذكر بوطالب أن السلطان استدعاه قبل ظهيرة 11 يناير وقال له: "**لقد تلقيت من حزب الاستقلال عريضة المطالبة بالاستقلال. وعندما تحدثت في شأنها مع المقيم العام قال لي عنها إنها لا تمثل إلا رأي حزب واحد لا يملك التحدث باسم الشعب المغربي بكامله، لأن حزبا آخر يوجد زعيمه في المنفى لم يقل كلمته**"،[2] ثم سأله السلطان عن عدم توقيع الحزب ونبهه إلى أن ذلك سيفضي إلى إجهاض المطلب من محتواه، فسارع إلى جمع الحركة القومية في أقل من 48 ساعة، وبذلك قدمت الحركة القومية عريضتها المؤيدة في 13 يناير،[3] ويذهب الفيلالي إلى التشكيك في رواية بوطالب وفي صحة لقائه بالسلطان.[4]

وفي 13 يناير استدعى السلطان المجلس الوزاري للانعقاد في شكل مؤتمر، يضم كثيرا من رؤساء البلاد وأعيانها، خصوصا رؤساء المقاطعات وعلماء الدين وأهم القضاة الشرعيين والمدنيين، وأبرز أفراد العائلة المالكة، لمناقشة ميثاق الأوضاع مفتتحا بميثاق 11 يناير،[5] ومضمونها أن حزب الاستقلال الذي وقع بعض أعضائه وغيرهم العريضة يبين "**ما آلت إليه حالة المغرب من البؤس والشقاء والجوع والعري والظلم الفادح، وانتزاع الأقوات من قموح وشعير وحيوانات وصوف وزيتون وغيرها بالجبر من غير ان يستند ذلك إلى ظهير شريف مما يخالف ما أسست عليه الحماية من كون التصرفات كهذه لا تكون الا بظهير شريف، وزيادة الضرائب التي لم يبق لها حصر ولا يعلم احد مستندها ولا اساسها الذي ترتكز عليه إلى غير ذلك من الحكم المباشر الذي لا يليق بقواعد الحماية التي يزعمون اعتمادهم عليها وعملهم بها، ثم طلب أولا إلغاء الحماية والاستقلال التام إذ الأمة كانت مستقلة قبل نحو 32 سنة وفي حالة خير من الحالة التي فيها المغرب والمغاربة بكثير من الان، وان يتسلم المغاربة تسيير دفة مصالحهم بأيديهم، وثانيا بما أن المغرب شارك في الحرب برجاله وأمواله مشاركة فعالة وذات أهمية، فهو يطلب حضور من يمثله في مجلس الصلح مع الاعتراف باستقلاله، وانه إن لم يساعد على ذلك فانه يكف عن المشاركة كليا، كما انه يريد ان يدخل في ميثاق الاطلانطيكي**".[6]

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..**، **ج 1**، م س، ص.224-225.

[2]- بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات....**، **ج 2**، م س، ص..111.

[3]- نفسه.

[4]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..**، **ج 10**، م س، ص.67-68.

[5]- واحي (العربي)، *"أحداث 29 يناير 1944 بسلا"*، ضمن **ندوة بيان يناير 1944 بين مطلبيه: الاستقلال والديمقراطية**، منشورات أمل، مطبعة النجاح الجديدة، 1996، ص.98.

[6]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر والاستعمار**، **الجزء الثامن**، م س، ص.18.

ويؤكد الحجوي أنه بعد دراسة الوثيقة وعلمها من طرف جلالة السلطان، أطلق العنان لمناقشتها بما ظهر لكل واحد بكامل الحرية، فأجمعت كلمتهم مع كلمة السلطان مع الاعتراف بسوء الحالة وأنها وصلت إلى حالة لا تطاق، وأن نظام الحماية لم يبق صالحا للبلاد. وفي هذا الصدد يقول عبد الكريم غلاب: "....**وجاءت سنة 1944، فيها كان الفكر الوطني قد تطور من الإصلاح في دائرة الحماية القانونية إلى الاستقلال الصريح**".[1]

وإجمالا فإن نظرية المجلس الوزاري كانت متفقة مع حزب الاستقلال تمام الاتفاق في فصول العريضة، وطلب المجلس من جلالة السلطان عرض مضمون العريضة على المقيم العام، والتفاهم معه بالطريق الرسمي الودي في ذلك وجعل هذه العريضة أساسا للمذاكرة معه كما قال نائب المقيم العام للوفد الذي قدمها إليه، بأن هناك مطالب أخرى لها أهميتها كاتصال العمل بالظهير البربري، والتعجيل بتعيين قضاة للبربر بالفعل عاجلا، وهدم كل الحدود السياسية التي قسمت المغرب إلى مناطق يراد بها التفرقة وإبطال منع المواصلة بين المغرب الفرنسي والاسباني.[2]

خلف تقديم الوثيقة مجموعة من المواقف وردود الفعل، كان أولها استقبال المقيم العام للسلطان، الذي اعتبرناه موقفا في حد ذاته، ومقابلة المقيم للحجوي منفردا وهو موقف كذلك.

3- المواقف المؤيدة والمعارضة لوثيقة 11 يناير

أ- مقابلة المقيم العام للسلطان محمد بن يوسف

يخبرنا محمد بن الحسن الحجوي أن مقابلة المقيم العام للسلطان جاءت عشية الجمعة الأولى بعد 11 يناير، وتذاكرا في الحالة التي عليها المغرب والعريضة المقدمة، بل العرائض، وقد نبه المقيم العام السلطان لوجود أسماء بعض الموقعين ممن يخدمون المصالح الألمانية، وأن هذه العريضة الهامة ينبغي أن تقدم للسلطان بواسطة الصدر الأعظم وأن مقابلتهم لجلالة السلطان قد لا تناسب العوائد الجارية في مثلها وقد يجرؤ العامة على التشويش إلى أن قال: "**إن جلالة السلطان مسؤول عن الأمن**"، **وقال أيضا:** " **أن المقيم العام كان بمراكش وقابل هناك الجنرال دوكول وأن هذا كان مع تشرشل على تمام الوفاق في كل المسائل وأنه لم يقع من دولته ولا يقع تداخل في المغرب مثل ما وقع في لبنان وسوريا وأنهم مع فرنسا وحلفائها صادقون**".[3]

---

[1]– *"وثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة (14 فبراير 1943) التي قدمتها الحركة الوطنية في شمال المغرب"*، **ملفات من تاريخ المغرب**، ع 17، يناير 1998. ص.3.

[2]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر والاستعمار، الجزء الثامن**، م س، ص.18.

[3]– المرجع نفسه، ص.20.

لقد دافع السلطان على العريضة بكل صراحة ووضوح بقوله حسب الحجوي: " **أن أمر الغرب إن بقي على ما هو عليه فمآله الدمار والهلاك**".[1]

كانت إجابة المقيم العام الفرنسي بنبرة تهديدية بقول المقيم العام حسب الحجوي دائما: " **لا بد أن تبين لنا موقفك هل أنت مع فرنسا أم مع هؤلاء الذين قدموا العريضة، وهم أقلية من الشبان المتطرفين**"،[2] فأجابه السلطان بأنه ليس عدوا لفرنسا هو ولا أمته، وإنما هو مغربي قبل كل شئ يضره ما يضر الأمة، وأن فرنسا لما كانت سائرة في طريق إصلاح المغرب ونفع أهله لم يكن أحد يقابلها إلا بالجميل، وكذلك ينبغي وهي الآن أثقلت كاهلها المظالم إلى حد لم يبق معه تحمل ولا صبر، فينبغي للجميع مد يد العون ودفع الخطر عن الجميع، أما العريضة المقدمة فما أعرف أحدا فيها يشتغل بخدمة ألمانيا، وقد كان هنا ونحن ننظر نفس المطالب هل هي حق أو كذب ولا ننظر لمن قدمها فوجدناها كلها تطلب الحق وتشكو الظلم والإرهاق.[3]

لقد دون الحجوي في مخطوطته أن جلالة السلطان أمرهم _ أي الحجوي _ ووزير العدلية وكذا الصدر الأعظم بالتوجه إلى مكتب المقيم العام، ويصف الحجوي المقابلة بالبشاشة، لقد كانت المقابلة على الساعة التاسعة ليلا، وفي حديثه عن المذاكرة التي دارت بينهم وبين المقيم العام حول وثيقة 11 يناير ومطالبها، أكد على دفاع الصدر الأعظم ووزير العدلية على مضمون الوثيقة بمثل ما دافع به السلطان، ويعلق الحجوي على ذلك بأن إجابة الصدر الأعظم ووزير العدلية كان فيها زيادة وتأكيد، ووصف وزير العدلية بالتطرف في شدة اللهجة.[4]

لقد تأكد أن الحجوي كان غير راض على تشبث وزير العدلية والصدر الأعظم بمضامين العريضة كاملة، وهذا موقف يحسب عليه، لأنه لم يبد أي ملاحظة تسئ للمقيم العام مما يفتح الباب على مصراعيه في طرح أكثر من علامة استفهام حول علاقة الحجوي بالإقامة العامة وما مدى تشبثه بالحماية الفرنسية، والقبول بها مع تقديم إصلاحات في ظلها؟ وهذا لا يعني أن نحكم عليه بالخيانة أو الوطنية لأنه لم يفسر نعته لممثلي السلطان بالتطرف، وكذا نعته للمقيم العام بالبشوش؟

---

[1]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر**...، م س، ص.20.

[2]– المرجع والصفحة نفسهما.

[3]– نفسه.

[4]– نفسه.

ب- اجتماع الحجوي بالمقيم العام

يخبرنا الحجوي أنه في عشية يوم 16 يناير تم استدعاؤه من طرف المقيم العام كابريال بيو للمذاكرة في مسألة عريضة الاستقلال،[1] وقد جاء ذلك بعد مقابلة السلطان بيومين، وهذا يجعلنا نطرح التساؤل حول وضعية الحجوي بين فرنسا والمغرب في هذا الاجتماع، لماذا الحجوي دون غيره؟ أشار الحجوي في مخطوطته أن موضوع المقابلة كان حول بعض الأشخاص الموقعين على العريضة، إذ سأله المقيم العام عن مدى صدقية وجود إمضاءات بعض أعضاء مجلس المحكمة العليا الشريفة بين إمضاءات العريضة المقدمة للسلطان، وكان جوابه بشكل أكثر تعاونا بأن المحكمة التي يرأسها هي المحكمة الشرعية وأنه لا يعلم بأي أحد من أعضائها بل ولا من كتابها وقع على العريضة، وأن تلك التوقيعات تعود لبعض أعضاء المحكمة الأخرى التي تستأنف على العمال والباشاوات.[2]

إن الحجوي يضمر في كلامه أكثر من دلالة، أولها أنه متعاون مع الحماية، وأن كل الموظفين الذين يشتغلون تحت إمرته أيضا هم متعاونون. مما يؤكد أنه بالرغم من عدم إعلان رفضه لمضامين الوثيقة علانية فإنه يخفي مساندته للحماية الفرنسية بالمغرب وعداءه لأعداء فرنسا

لقد امتد موضوع الاجتماع الى مضامين الوثيقة، فكان الحجوي ناصحا المقيم العام الفرنسي ومبينا له مجموعة من السبل والطرق لتفادي مطالب النخبة السياسية المثقفة بالاستقلال معلنا له أن الشعب المغربي "يحب" فرنسا وموضحا ذلك بقوله: " **وأن ما شاهدتم من وجوه الشعب الذي لاقاكم بفرح وسرور وحسن حال وبزة نظيفة فذلك فرح حقيقي ولكن السواد الأعظم من الأمة جائع وعار**".[3]

إن الحجوي يجزم بعدم التفاف الشعب المغربي على العريضة، وأن العريضة تلزم موقعيها، وبذلك فهو يتناقض مع اشارته من قبل بوجود عرائض موقعة من طرف غالبية الشعب، تحمل نفس المضمون. ليلخص مطالب الشعب المغربي في نقص الضرائب والأكل والسكن...، مما يعني أن هناك فسادا إداريا يجب إصلاحه أو بالأحرى وجود مفسدين في الإدارة الفرنسية يجب تغييرهم وتقديم إصلاحات تهم الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وسوف يعود الامر كما كان أي " **سيرجع الشعب مرة أخرى ليهتف باسم فرنسا**"، وقال: "**...وعلى كل حال وجب علي أن أجيبكم بالصراحة التي تحبون وهي التي حملتكم على سؤالي، وأنني على يقين أنكم متسرعون بإصلاح الحالة، كما أنني موقن بأن مولاي السلطان معين لكم في كل إصلاح، والله يوفق ويؤلف**".[4]

---

[1]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص21.

[2]- نفسه، ص.21.

[3]- نفسه، ص.21.

[4]- نفسه، ص.21.

ليضيف الحجوي دون تعليق أن المقيم العام أتى إلى السلطان فأخبره بأنه لا يقبل التلفظ بكلمة استقلال وأنه متمسك بعقد الحماية وأن فرنسا مستعدة كما هو في عقد الحماية لإصلاح التعليم والعدلية والمعارف والاقتصاد والمالية والعسكرية بحسب ما تراه صالحا.

كما أن السلطان جمعهم وأعلمهم بجواب السفير، وأمر كل من له أمر من الباشاوات وغيرهم بإلزام الناس بالسكينة والهدوء وكل ما يشوش أو يتظاهر يجب إيقافه عند حده، وأن يعلمهم أن الإصلاح يكون بالهدوء والسكينة لينفض الجميع يوم الأربعاء 19 يناير 1944م.[1]

ج- مواقف النخبة السياسية

يذكر الفاسي أن الموقف الفرنسي كان واضحا، إذ عمل الفرنسيون على تحييد السلطان، وعزله عن حركة المطالبة بالاستقلال، إذ عمل المقيم العام على الاتصال بالسلطان يوم 18 يناير، وإخباره بعزم فرنسا القيام بإصلاحات مهمة، وأن كل مناقشة لمعاهدة الحماية لن تسمح بها فرنسا، بلغ السلطان مضامين اللقاء لوزرائه، وبمجرد ما علم الحزب بذلك أعلن في بيان أن المطالبة بالاستقلال لا تعني أبدا العداء لفرنسا ولا لغيرها، وأن الحزب لا يفكر في الوصول لغايته إلا بالطرق المشروعة.[2]

لقي هذا البيان هجوما من طرف الحركة القومية، إذ يشير الوزاني إلى أن بيان الحقيقة الذي أصدره حزب الاستقلال يوم 19 يناير، كان أسلوبه دلالة على روح الاعتدال، والتراجع، والتنازل بعد التطرف في الموقف،[3] وربط الوزاني هذا التراجع بتصلب موقف فرنسا، هذه الأخيرة التي أصدرت إلى جميع الشخصيات المغربية المتواجدة بالرباط بمغادرة المدينة إلى أماكن إقامتها الأصلية، وفي يوم 21 يناير أصدرت الاقامة العامة بلاغا رسميا تخبر فيه اتفاقها مع السلطان على إجراء إصلاحات.[4]

وبالرغم من ذلك فإن موقف الحركة القومية من وثيقة 11 يناير كان إيجابيا، يقول أحد قادتها: "**نعم، لو كتب لي أن أكون بمدينة سلا في هذه الحقبة التاريخية وعرض علي أمضاء وثيقة المطالبة بالاستقلال ليوم 11 يناير 1944، لما أمضيتها**،[5] وهو نفس ما ذهب إليه الوزاني، موضحا تضامنه مع حركة 11 يناير، وأن الحركة القومية حرصت على أن تكون وثيقتها التي قدمت في 13 يناير شبيهة بوثيقة 11 يناير، مفضلة إظهار وحدة الصف.[6]

---

[1]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر..**، م س، ص.21.

[2]- الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.254-255.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 6**، مس، ص.108.

[4]- نفسه، ص.108.

[5]- معنينو (الحاج أحمد)، **ذكريات ومذكرات، ج 3**، م س، ص.114.

[6]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 6**، م س، ص.117.

أما موقف المنطقة الشمالية فقد كان موقفا مؤيدا لوثيقة الاستقلال بالمنطقة الجنوبية، وما إن بلغ خبر تقديم الوثيقة للسلطان، بادر حزب الاصلاح الوطني إلى تحرير مذكرة تأييد وجهها إلى السلطان محمد بن يوسف بتاريخ 29 فبراير 1944، وحملها إلى الرباط مولاي العربي العلوي، ومما جاء فيها: "**إننا نغتنم لنضم صوتنا إلى حزب الاستقلال، نؤازره ونؤيده في مطالبه العادلة...إن آمال الشعب المغربي كلها معلقة على جهودكم ومساعيكم الدبلوماسية في سبيل تحرير المغرب. وإن مصير الأمة ومستقبل الوطن في يدكم...ونحن يا مولانا من هنا من شمال المغرب بالنيابة عن باديته وحاضرته وشرفائه وعلمائه وزراعه وتجاره وصناعه وملاكه، نستغيثكم باسم الإسلام ونرجوكم... أن يكون دفاعكم عن المغرب دفاعا عن وحدته بجميع مناطقه وحدوده، وأن يكون استنكاركم للاستعمار استنكارا عاما لا فرق فيه بين فرنسي واسباني، لعل الله يجعل الفرج على يدكم.**".[1]

يقول عبد الله ابراهيم في هذه المحطة: "كانت 11 يناير 1944 هي القمة العليا في التجربة الوطنية المغربية باعتبارها:

- قرارا مصيريا اتخذته جماعة ما من المواطنين باسم الشعب، ونيابة عن الشعب، وبناء على أن لا سيادة في المغرب إلا للشعب.
- عمل سيادة، مدعوما بالإجماع الوطني الحر من عامة الحواضر والبوادي المغربية ومسنودا بعشرات الآلاف من العرائض الموقعة في كل أنحاء المغرب، من طرف الجماهير المؤيدة لها بحماس.
- إلغاء شعبي لوثيقة الحماية القديمة بالإجماع الوطني الجديد على وثيقة الاستقلال.
- تذييل عريضة الاستقلال أيضا بعشرات آلاف الإمضاءات الحمراء الساخنة، إذ أضاف الجنود دفاعا عن حرية الشعوب أسماءهم إلى العريضة التاريخية موقعين عليها بدمائهم المتدفقة من كل أجسامهم بحرارة وقوة وعنف على صخور انزيو ومرتفعات كاريكليا ومونتي كاسينو وكورسيكا وشواطئ نورماندي دفاعا عن الكرامة وحق تقرير المصير.[2]

يضيف عبد الله إبراهيم أن 11 يناير كانت تحمل في طياتها وما بين سطورها في ضمائر النخبة وكل المغاربة آمالا وتوقعات ورهانات وشكوك زمن ما بعد الحرب، إذ بدأ يتضح إذ ذاك ما كان يطمح إليه كبار المحاربين من أهداف لهم عالمية في الحرب، منذ الإعلان عن ميثاق الأطلسي، ثم جاء مؤتمر

[1]– الصفار (حسن)، **حزب الاصلاح الوطني**..، م س، ص.230.

[2]– ابراهيم(عبد الله)، **ثورة تقدمية ذات طابع تاريخي تصطدم بثورة رجعية مضادة 1956/1944**، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، ص.27.

طهران في نونبر 1943 ليضع فيه الأربعة الكبار اللمسات الأولى لتصورهم المشترك حول ما سيسمى فيما بعد بمنظمة الأمم المتحدة، وما ستكون عليه بنيات ومبادئ وتوازنات النظام العالمي الجديد.[1]

وعموما فإن هذا الصدى الذي خلفته عريضة المطالبة بالاستقلال راجع إلى الموقف الشعبي المقتنع بضرورة الدفاع عن حرية واستقلال الوطن، وبالرغم من محاولات التفاف السلطات الاستعمارية على حق الشعب المغربي في مطلبه هذا، فقد اقتنعت بأنه لا بديل عن قمع حركة التأييد الواسعة للوثيقة، ودشنت ذلك في نهاية يناير 1944 باعتقال زعماء الحزب الوطني، فكان الرد قويا من طرف الجماهير بجل المدن المغربية، وهو ما بات يعرف بأحداث يناير الدامية، إذن ما هي أسباب هذه الأحداث؟ وما هي تطوراتها؟ وما هي نتائجها؟ والمواقف التي خلفتها؟.

4- أحداث يناير 1944 وردود الفعل الوطنية

أ- الأسباب المؤدية لأحداث يناير 1944

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى أحداث 29 و30 يناير 1944 هو تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال يوم 11 يناير 1944 إلا أن الحجوي يجملها في أسباب اجتماعية محضة بقوله: "ولكن السواد الأعظم من الأمة جائع وعار".[2]

كما أشار إلى ان المغاربة كانوا يعيشون البؤس والشقاء بسبب اختلال الضوابط والمبادئ التي أسسها الماريشال ليوطي، فهناك تفاحش في الضرائب وزيادتها على ما كانت عليه في العهد السابق، وأصبحت تفرض بمناسبة وغير مناسبة فالكل أصبح يعاني، الفلاح والعامل، وكذا كل فئات الشعب المغربي، يقول الحجوي: "...**فالفلاح_والفلاحة هي أهم نتاج المغرب_ يدفع أولا الترتيب الذي كان رسميا دراهم، ولكنه ضوعف أضعافا عما كان عليه وبعد أدائه الترتيب يطلب منه أن يدفع مددا من القمح والشعير قناطر بعينه، ويعين له المخزن قدر ما يدفع ثمنه**".[3]

---

[1]– ابراهيم(عبد الله)، **ثورة تقدمية ذات طابع تاريخي...**، م س، ص.28. كان من بين إفرازات الحرب العالمية الثانية عقد الحلفاء لعدة مؤتمرات كان من بينها مؤتمر طهران، 28 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 1943 والذي شارك فيه كل من روزفلت وتشرتشل وستالين ومن بين الاتفاقات التي خرج بها الحلفاء من هذا الاجتماع هو فتح الاتحاد السوفياتي جبهة ثالثة ضد النازية بالمقابل ضمن المؤتمر موافقة مبدئية للسوفيت على مطالبهم الترابية في البلطيق ورومانيا وبولونيا وتم تبني فكرة إقامة منظمة تحل محل منظمة عصبة الأمم لكن الاختلاف ضل قائما بين تشرشيل الذي أصر على أن تكون الجبهة الثالثة في البلقان بيد أن ستالين ألح بضرورة فتحها في أوروبا الغربية كما كان هناك خلاف واضح بين المجتمعين حول مصير ألمانيا بعد الحرب.

[2]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.21.

[3]– المرجع نفسه، ص.21.

وفي نفس السياق يقول الحجوي: "...**أما الزيتون فإن الملاك يدفعون الترتيب المعلوم وقد ضوعف أيضا، أما الصوف التي هي كسوة البادية بل والحاضرة لعدم وجود كتان فإنها مدة ثلاث سنين أخذت قهرا بسعر 7 فرنك للكيلو، والذين يحوزونها يبيعونها في السوق المظلمة ب 200 فرنك، ويبقى الشعب عاريا يموت رجالا ونساء وصبيانا بردا وجوعا، وكم من واحد انتزع منه ثوره بالشدة. وهناك ضرائب تحدث في البلديات كثيرة والمدن المغربية محرومة من فوائدها ولا تصير البلديات في مصالحها إلا النزر اليسير، إن هذه الإختلالات على المستوى الإداري والجبائي كانت بمثابة النار تحت الهشيم وما أن طالب الوطنيون بالاستقلال حتى تبناها المغاربة أجمعين**".[1]

إذا كان الحجوي دائما يرجع أسباب العنف الفرنسي ضد المغاربة في حاجة الناس إلى حياة كريمة، نتيجة الفقر الذي تفشى في صفوف الشعب، فقد كان منطقيا في تحليله بالرغم من عدم اتهامه للسلطات الاستعمارية بشكل مباشر بسن سياسات تهدف إلى ذلك. وطبيعي أن هذه الشروط ستنتج نخبة سياسية قادرة على تأجيج العمل الوطني، وعدم الاكتفاء بالمطالب الجزئية، وهو ما تحقق في يناير 1944، حيث أصبح المطلب الشعبي الوحيد هو رحيل فرنسا عن المغرب. لذلك عملت فرنسا التي تريد البقاء مستعمرة للمغرب، على تلفيق مجموعة من التهم للسياسيين المغاربة، متخذة ذلك ذريعة لقمع المطالب الشعبية المشروعة في الاستقلال. يقول الفاسي في هذا الصدد: "...**ولكن الاستعمار الفرنسي لا يعدم سببا، فقد ادعى أن الحركة الاستقلالية مؤيدة ومشجعة من طرف المحور الذي يريد خلق صعوبات لجيوش الحلفاء**."[2]

لا شك في أن فرنسا كانت مندهشة لما حدث في 11 يناير، وكانت تبحث عن ذريعة للاستمرار في ارتكاب جرائمها، إلا أنها منذ تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944 إلى 28 منه لم يحصل أي تحرك ضد المواطنين عموما، ولا ضد الذين وقعوا على المطالب في مختلف المدن المغربية، لا من الإقامة العامة بالرباط، ولا من الجهات الأخرى بالأقاليم حتى التي كانت تحكم عسكريا وقتها، مثل مكناس ووجدة ومراكش، بل ولم يقع أدنى تحرك ضد الوفود الكثيرة التي كانت تتوارد على القصر بالرباط حاملة عرائض التأييد مما أغرى المواطنين ثم دفع بهم إلى الغليان، وزاد حماسهم عندما علموا أن قيادة الموقف أصبحت بيد السلطان.[3]

مرت فرنسا بفترة من الذهول نتيجة لهول المفاجأة التي منيت بها بعد تقديم عرائض المطالبة بالاستقلال، من لدن الأحزاب الوطنية، وتأييدها من كافة طبقات الشعب المغربي،[4] وذهب البعض إلى أن

---

[1]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.22.

[2]- الفاسي (علال)، الحركات الاستقلالية...، م س، ص.255.

[3]- الفيلالي (عبدالكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير...، ج10**، م.س، ص75.

[4]- الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية...**، م.س، ص.152.

الإقامة العامة كانت متذمرة من دعم القصر للوطنيين أكثر مما كانت تزعجها العريضة،[1] ولمدة أسبوعين ونصف كانت مدينتي الرباط وسلا عموما والحمى الملكي بحي اتواركة بالأخص، كأنها في عرس عظيم، رغم ظروف الحرب وصعوبة المواصلات، بل عرفت المدينتان تجمعات في مختلف البيوت التي استقبلت الواردين، وامتد ذلك إلى المساجد والشوارع والحدائق والأزقة، إلى درجة غير عادية، ولا حديث للناس إلا تحقيق الاستقلال،[2] في ظل تلك الظروف المفعمة بالرغبة في الاستقلال، والمنتشية بانهزام فرنسا، وعدم قدرتها على إصلاح المغرب.

وبالرغم من هذا الذهول، فإن سلطات الحماية تريثت ما بين 11 و28 يناير لتتأكد من عدم اعتماد الحركة الاستقلالية على تأييد الأمريكيين والانجليز، يقول الوزاني: "**فبعد أن تريث حكام فرنسا في الجزائر وسلطاتهم في المغرب أياما قضوها في البحث، والتحقيق، والاستطلاع بكل الوسائل استطاعوا أن يستوثقوا من الحياد المطلق للحلفاء...وهكذا تم للفرنسيين ما أرادوا إثر زيارة دكول لمراكش، وتفاهمه مع تشرشل...وأخذوا يستعدون لإطلاق اليد بعد أن خلا لهم الجو باتفاق مع الحلفاء.**"،[3] وكان ذلك تجنبا لما يمكن أن يقع من اصطدام معهما، مثلما حدث لها في سوريا ولبنان، فلما اطمأنت إلى أن الوثيقة من عمل المغاربة وحدهم، و إلى حياد دول الحلفاء في موقفهم منها، حاولت زحزحة الوطنيين عن فكرة الاستقلال إلى المطالب الإصلاحية الجزئية.[4]

ويذهب عبد الكريم الفيلالي إلى أن مدة أسبوعين ونصف من الحرية أمر على غير العادة، لأن القوات الفرنسية لم تقابل ما حصل وقتها بالقوة، خاصة وأنها كانت تواجه أقل من تلك المواقف بالشدة والعنف، وتبين بعد ذلك من خلال ما خلفه الفرنسيون من وثائق بإدارة الاستعلامات من إدارة الشؤون السياسية بوزارة الداخلية، أنهم كانوا في هذه المرحلة قد جندوا قوافل من الجواسيس والعملاء لجمع المعلومات حول علاقة السلطان الجديدة مع الأمريكيين، ثم علاقته مع الوطنيين الذين ظهروا في تلك الفترة.[5]

وصارت تتأزم الحالة يوما بعد يوم فأصدر حزب الاستقلال بيانا يدحض فيه دعوى أنه يريد أن يضر بمصالح الحلفاء بمطالبته الاستقلال، وأنه عندما أقدم على هذه الخطوة إلا لإيمانه بأنه يطالب بحق مشروع، وفي دائرة المشروعية وفي نطاق المواثيق الدولية، وفي طليعتها الميثاق الأطلسي الذي صدر

---

[1]- العلمي (محمد)، **علال الفاسي رائد الحركة الوطنية...**، م.س، ص.94.

[2]- الفيلالي (عبدالكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير...، ج10**، م.س، ص.76.

[3]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة ...، م.س،ج6**، ص.110.

[4]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج1**، م.س، ص.236-237.

[5]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير...، ج10**، م.س، ص.79.

عن الحلفاء أنفسهم، ومن ضمنهم فرنسا الحرة نفسها، ولكن الفرنسيين لم يرتضوا مطلقا فكرة المطالبة بالاستقلال وصاروا يعرضون على السلطان القيام ببعض إصلاحات في نطاق الحماية.[1]

وبالرغم من تريث فرنسا فإن صبرها قد نفذ، وسرعان ما استيقظت من هذا الذهول المفاجئ، فقر رأيها على اللجوء إلى الشدة، ومقابلة الانتفاضة الشعبية والعواطف المتدفقة التي أعربت عنها جماهير الشعب، بمحاولة سحقها بكل ما تتوفر عليه من وسائل القوة، وأساليب التعسف والتنكيل،[2] وكان ذلك بعدما جمعت كل المعلومات التي تفيد في ذلك، وفبركة مسرحية أخرى تدين فيها النخبة السياسية أمام المنتظم الدولي، وفي أوساط الشعب، لكنها لم تفلح في ذلك، فقاوم الشعب آلتها الحربية بقوة وعزيمة متشبثا بمطلب الاستقلال، وعموما تبقى أسباب التدخل الاستعماري في حق الجماهير المطالبة بالاستقلال واضحة، متمثلة في حاجيات الدولة الفرنسية الامبريالية في المغرب.

ب- مظاهرات واعتصامات في المغرب ضد الحماية الفرنسية

إن الفترة الفاصلة بين 11 يناير و28 منه سنة 1944 كانت بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة، وهكذا بعد بضع ساعات من إعلان المسيو ماسيجلي المفوض الوطني في الخارجية الفرنسية، بمذياع الجزائر قبول اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مشروع إصلاح مستعجل بالمغرب، حتى نفذ الولاة العسكريون مساء 28 يناير اعتقال 18 مسيرا من رجال الحركة الاستقلالية، بتهمة الاتصال بالعدو، وكان من بينهم الأمين العام لحزب الاستقلال أحمد بلافريج، وعضو اللجنة التنفيذية محمد اليزيدي.[3]

لقد كان هذا الإجراء الفرنسي بمثابة إعطاء الانطلاقة لأحداث عنف جديدة ضد مطالب الشعب المغربي بالاستقلال، وما إن بلغ إلى مسامع المغاربة هذا الاعتقال، حتى وقعت الانتفاضة بالمغرب، وعم الاستياء ووقع اضراب عام وشامل في سائر المدن المغربية، وكان ذلك صبيحة يوم 29 يناير.[4]

ويذهب غلاب إلى أنه في ليلة 29 يناير شرعت السلطات الاستعمارية في الانتقام من زعماء الحزب ومساندي العريضة في مختلف مدن المغرب وقراه، بالعزل من الوظائف والنفي والسجن والتعذيب والقهر والتشريد والقتل،[5] وعبر الوزاني عن ذلك بقوله:" **فلم يحل يوم 29 يناير حتى حدث الانفجار،**

---

[1]- القادري (أبوبكر)، **المجاهد محمد اليزيدي...**، م س، ص.60. وغلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج1**، م.س، ص.237.

[2]- الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية...**، م.س، ص.152.

[3]- الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.255. والوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 6**، م س، صص.136-137.

[4]- الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، المرجع السابق، ص.255.

[5]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج1**، م.س، ص.248.

وأطلق العنان لقوات الشر، تقمع وتبطش بجماهير الشعب الهائجة ضد الانهزاميين، والثائرة على المستعمر والمتحالفين معه ضد أماني البلاد في التحرر والإنعتاق".[1]

يذهب القادري إلى أن الفرنسيين قرروا اعتقال الوطنيين وفي طليعتهم أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي وعدد من الوطنيين الآخرين، وذلك ما حدث في صبيحة 29 يناير، فقد كان الفرنسيون يعتبرون بلافريج المسؤول الأول عن حركة المطالبة بالاستقلال، واليزيدي هو المسؤول الثاني باعتباره الشخصية الثانية البارزة بعد بلافريج، ولذلك فإن إلقاء القبض عليهما كان من أول الأولويات بالنسبة للسلطات الاستعمارية، وتقديمهما للمحاكمة يعتبر من الضروريات التي تقضي على فكرة المطالبة بالاستقلال[2].

يتضح أن جل المصادر تجمع على أن يوم 29 كان يوم بداية الأحداث باعتقال بلافريج وآخرين، باستثناء علال الفاسي والوزاني الذين اعتبرا يوم 28 هو يوم الاعتقال الذي طال رموز النخبة السياسية، في حين أجمعت المصادر على أن يوم 29 كانت الانطلاق الفعلية للشرارة ضد هذا الاعتقال.

لقد كانت فرنسا على دراية باستقلالية قرار النخبة السياسية المغربية في المطالبة بالاستقلال، وعدمت الأسباب في قمع الهيجان الشعبي فأصدرت بلاغا رسميا ادعت فيه أن السلطة العسكرية قامت باعتقال بعض الرعايا المغاربة بتهمة الاتصال مع العدو،[3] كان هذا الاعتقال بمثابة مؤشر لصدمة نظام الحماية بعد تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال التي تدشن مرحلة شديدة من الصراع الاستعماري، كما أن اعتقال قادة الحركة الوطنية كان بمثابة الشرارة التي ألهبت الحريق في كافة أنحاء البلاد، خاصة الرباط وسلا وفاس التي عرفت مظاهرات شعبية صاخبة أغرقتها سلطات الحماية بالدماء كما تم الزج بالوطنيين في السجون فأصدرت المحاكم العسكرية أحكاما قاسية ضدهم.[4]

لقد لخص عبد الهادي الشرايبي هذه الملحمة في فقرة بديعة، بين فيها وحشية السلطات الاستعمارية، والإيمان القوي للمغاربة في الدفاع عن قضيتهم، والاجماع الشعبي حول مطلب الاستقلال وقادة النخبة المطالبة به، يقول: "**وما إن بلغ إلى الشعب خبر اعتداء السلطات الفرنسية على الوطنيين بإلقاء القبض عليهم ونفي البعض خارج الوطن، حتى ثارت ثائرته، فخرج إلى الشوارع متظاهرا، ولجأ الخطباء إلى المساجد معبرين في خطب حماسية هائجة عن استنكارهم لهذا الإعتداء الصارخ على الحريات والمقدسات، ووقع الاصطدام بين المتظاهرين وبين الجيش الذي نزل إلى الشارع ببنادقه**

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة و جهاد...، ج6**، م س، صص112-113.

[2]– القادري (أبو بكر)، **المجاهد محمد اليزيدي...**، م س، ص.60.

[3]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة و...، ج 6**، م س، ص.139.

[4]– بوراس (عبدالقادر)، *"حيثيات وظروف انتقال الحركة الوطنية المغربية من حركة المطالبة بالإصلاحات إلى حركة المطالبة بالاستقلال"*، **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، عدد 49، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 1997، ص.3.

ورشاشاته، وأخذ يطلق الرصاص والقذائف على أفراد الشعب الأعزل من كل سلاح إلا سلاح الإيمان بحقه في الحرية والدفاع عن كرامته، وارتكب الجنود مجازر في كل مكان من فاس والرباط وسلا، وعمت الاضطرابات سائر المدن والبوادي، وكانت السلطات الفرنسية تقابل كل هذه التحركات الشعبية المسالمة بكل ما تتوفر عليه من وسائل القمع والفتك بالأبرياء".[1]

لقد كانت السلطات الاستعمارية مستعدة قبل اعتقال الزعماء السياسيين لارتكاب مجزرة في حق المغاربة، لأنها تعلم أن هذا العمل سيقابل بالاحتجاج من أجل إطلاق سراح المعتقلين، مما دفعها لعسكرة مدينة الرباط والمدن الكبرى، ويذكر الحاج أحمد الشرقاوي حالة مدينة الرباط بقوله:" **وفي تلك الأثناء تكهرب الجو وخاصة يومي 27 و28 يناير حيث أثقلت المدينة بالجنود، وهم على نوعين جنود فرقة اللفيف الأجنبي وجنود الفرقة السينغالية، وصدر الأمر إلى الوفود بان يعود كل منهم إلى مدينته أو قريته، وأقفلت الطرق المؤدية إلى الرباط لتصد بقية الوفود عن الوصول إلى المدينة وقطعت المواصلات الهاتفية".**[2]"

وكما كانت تتوقع سلطات الحماية فإن مدينة الرباط هاجت بمجرد ما أعلن ما حل ببلافريج ورفاقه، وانطلقت جموع السكان رجالا وشبابا في مواكب شملت الكبير والصغير إلى ساحة القصر لترفع ظلمها إلى السلطان،[3] ويذكر غلاب الدور الذي لعبه فرع حزب الاستقلال بالمدينة في تنظيم الجماهير في مختلف الأحياء وعلى صعيد المهن، إذ عمل على الدعوة إلى الإضراب العام والتظاهر، واتجهت الوفود في مختلف الأحياء وضواحي المدينة إلى ساحة القصر، وظل المتظاهرون يرددون هتافات تطالب بتحرير بلافريج ورفاقه.[4]

واجتمع حشد كبير من المتظاهرين في ساحة القصر للإحتجاج والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، وطالب الفرنسيون من السلطان أن يعمل نفوذه لتفريق أو إخراج المتظاهرين من ساحة القصر، فطلب منهم أولا أن يبادروا بإطلاق اليزيدي، الذي ليس لديهم عليه أية حجة، أما بلافريج فقد ادعى الفرنسيون أنه كان على اتصال بالألمان، لأنه زار برلين قبل أن يرجع إلى المغرب أواخر سنة 1943 ولذلك تجب محاكمته،[5] ويذكر الحجوي في نفس السياق أن السلطان دافع على مشروعية مطالب الشعب

---

[1]– الشرايبي (عبدالهادي)، **ثمن الحرية...**، م س، صص152-153.

[2]– *" 29 يناير ذكرى شهداء المطالبة بالاستقلال سنة 44، الشريط الكامل للأحداث كما قادها حزب الاستقلال وكما يرويها مناضلوه الذين عاشوها"*، **جريدة العلم**، عدد8985، السنة 29، 29 يناير 1975، ص.2.

[3]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير...، ج10**، م.س، ص.112.

[4]– غلاب عبدالكريم، **تاريخ الحركة الوطنية...،ج1**، م س، ص.314.

[5]– القادري أبوبكر، **المجاهد محمد اليزيدي...**، م س، ص.61.

المغربي، وأن ما وقع هو حق مشروع لا يمس الأمن يضيف الحجوي قائلا: "... **وفي الحين أطلق سبيل اثنين منهم وهما اليزيدي ورودياز الأندلسي الرباطي، أما عن بلافريج الأندلسي الرباطي فلم تطلقه.**".[1]

لقد تشبث المتظاهرون بإطلاق سراح الزعيم بلافريج،[2] وتظاهروا بباب القصر السلطاني الداخلي، وقصدوا باب بنيقة الصدارة لأجل الشكاية، وخرج إليهم الوزير وطمأنهم فقال: "...**إنني ذاهب لجلالة السلطان ليطلقه**"، ويضيف الحجوي: "...**لكن الأستاذ المعمري الكاتب الخاص للسلطان قصد مسرعا نحو المتظاهرين بباب البنيقة، فأخبر المتظاهرين بإطلاق سراح الاثنين، فأجابوا، لا نذهب حتى يطلق سراح بلافريج، فأجابهم بأنه لا بد من محاكمته أمام محكمة عسكرية لأنه يخدم مصلحة ألمانيا فهاجوا وماجوا.**".[3]

كان ذلك ما صرح به محمد المعمري وكان مديرا للتشريفات ويقوم بمهمة الترجمان وطلب من المتظاهرين التفرق، وعندما أعلن بأن لبلافريج يدا مع الألمان ثار المتظاهرون وأمسكوا به وكادوا يفتكون به، و لم يخل سبيله إلا السلطان بعدما أن أطل من شرفة القصر داعيا إلى السكينة،[4] ويذهب الحجوي إلى أن المتظاهرين انهالوا على المعمري بالضرب وراموا إلى قطع لسانه لأنه افترى على بلافريج العمالة لألمانيا، ويقال أنه سبهم، فضربه رجل حداد بمطرقة على جمجمته إلى أن سقط مغشيا عليه إلى أن ظنوا أنه مات لكنه بقي على قيد الحياة، وأسعفه طبيب بباب القصر، يقول الحجوي: "...**كان دمه أول دم أريق في هذه المعركة النحسة.**".[5]

إن الحجوي في روايته هذه يحاول أن يبين أن المتظاهرين هم أول من ابتدأ العنف ليشرعن التدخل العسكري الفرنسي، يقول: "...**وفي الحين جاءت السلطة بدبابات ورشاشات وعساكر واحتلت المدينة، ووقعت مبادلة طلقات نارية ووقعت بعض ضحايا ولكنها قليلة،... وحتى تلامذة المدرسة اليوسفية خرجوا منها بعد الظهر رافعين علما مغربيا فتعرض مديرها لهم ليأخذ العلم، فأوسعوه ضربا وكسر ذراعه وأسقطوه الأرض صريعا، وما نجا إلا بشق الأنفس، وأصيب المتظاهرين بجراح خفيفة، ومن الغد الأحد رجعت السكينة وألقي القبض على بعض المشتبه بهم.**".[6]

---

[1]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.26.

[2]– **جريدة العلم**، العدد8967، السنة 29، السبت 11 يناير 1975.

[3]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.26.

[4]– *" 29 يناير ذكرى شهداء المطالبة بالاستقلال سنة 44، الشريط الكامل للأحداث كما قادها حزب الاستقلال وكما يرويها مناضلوه الذين عاشوها"*، **جريدة العلم**، عدد8985، السنة 29، 29 يناير 1975، ص.2.

[5]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.26.

[6]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.27.

في حين هناك رويات أخرى تؤكد اعتراض السلطات الاستعمارية للمتظاهرين، فقد هاجمت كوكبة من الدرك الفرنسي المتظاهرون بمجرد وصولهم باب المدينة، فجرت مشادة بينها وبينهم، ثم وصلت كوكبة ثانية تحت قيادة الجنرال لوكلير فاتجه المتظاهرون نحو حي الإقامة العامة، فهاجمهم الجيش ثم انضمت إليه مجموعات أخرى بباب شالة، فأمطر المتظاهرون القوات الفرنسية بوابل من الحجارة،[1] فقتل شرطي فرنسي كان راكبا دراجة نارية، وحاملا للأوامر، كما قتل بييترا كاتب الغرفة التجارية الفرنسية الذي تعرض للقذف بالحجارة، وفي نفس الوقت أرسلت الإقامة العامة نجدة من الخيالة فدام الصراع بينها وبين المتظاهرين بضع ساعات، نتج عنه خسائر في الأرواح في كلا الطرفين.[2]

وفي صباح اليوم الموالي ما أن استيقظ السكان حتى وجدوا أحياء الرباط محاصرة بجيوش كبيرة مدججة بالأسلحة الثقيلة، فقطعوا الطرق وأقفلت المدينة مما جعل السكان يهيجون، الأمر الذي دفع سلطات الحماية إلى توسيع نطاق الاعتقالات في صفوف السكان، و أعضاء الحركة الاستقلالية، وهكذا سيق إلى السجون الآلاف من الناس دون جريمة، وفتشت منازل عدة بواسطة الجند تحت ستار البحث عن السلاح أو البضائع المخزونة،[3] لم تنته هذه الأزمة التي دامت ثلاثة أيام إلا بعد اعتقال سلطات الحماية لشاب موظف بالقنصلية العامة الأمريكية، وتم ضربه وتمزيق وثائقه، مما دفع الممثل الأمريكي للاحتجاج، وأمر الفرنسيون آنذاك بإنهاء التعرض للناس،[4]، وباختصار فقد عاشت الرباط ثلاثة أيام في جحيم الاستعمار السفاح.[5]

لقد خلفت هذه المظاهرات العديد من الضحايا (شهداء ومعتقلين ومنفيين ومعطوبين...) وقمع الحريات، يقول الفيلالي: "**أما قائمة الخسائر الفرنسية... اثنان مدنيان وهما بييتري ورولو من رجال الإدارة متصرف شرطة من صاحبي الدراجات النارية 3، وبريجادي واحد، ووصيف بريجادي، ومتصرف بوليس، أما الذين جرحوا جرحا شديدا فكانوا سبعة، منهم رئيس الكوكبة الكوماندار أرابيير والأدجودان شاف، و المارشال ديلوجيه، وثلاثة من الجندرمة جرحوا في رؤوسهم ضربا بالحجارة**"،[6] وحسب الوزاني

---

[1] العمراني الإدريسي (محمد)، *" ظروف وملابسات إعداد وثيقة المطالبة بالاستقلال و مكوناتها"*، **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، عدد 36، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 1994، ص.92.

[2]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة و جهاد...، ج6**، م.س، ص.140-141.

[3]- غلاب (عبدالكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...،ج1**، م.س، ص.250.

[4]- اليوسفي (محمد)، *" أهمية 11 يناير في تاريخ المغرب"*، **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، عدد 36، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 1994، ص.81.

[5]- الوزاني محمد حسن ، **مذكرات حياة...، ج6**، م س، ص.141.

[6]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير...، ج10**، م.س، ص.115.

فقد استشهد من المغاربة ستة وجرح حوالي الستين، وقتل في صفوف الفرنسيين مدنيان وشرطيان وسبعة دركيين وجرح دركي.[1]

امتدت المظاهرات لتعم كافة المدن، وكانت سلا قد أبلت البلاء الحسن في ذلك الوقت، وحسب الحجوي فقد انتشرت المظاهرات بالرباط وسلا وفاس. يقول الحجوي: "...**ومثل هذه المظاهرة وقعت في سلا وكانت الحال بها سيئة جدا، وقتلوا أحد البوليس الفرنسي وقتل من أهل سلا ستة أناس، وجرح آخرون، وقبض على مئة وخمسون رجلا زجوا في السجن، وأما في الرباط فوقع أكثر من ذلك فقد قتلوا ثمانية من الأوربيين صادفوهم في الطريق كما أنه قتل من أهل الرباط أكثر من ذلك وجرح وسجن عدد ليس باليسير**."[2].

يذكر غلاب أن مدينة سلا عرفت بدورها نفس الأحداث، إذ عقدت مجموعة الفتح وهي تنظيم سري للحزب بسلا، برئاسة أبو بكر القادري مساء يوم 28 يناير اجتماعا استثنائيا، ونظمت العمل لمواجهة تحديات الادارة الفرنسية،[3] وبالرغم من اتخاذ سلطات الحماية للتدابير الاحتياطية خشية قيام المظاهرات، واستدعاء القادري ونخبة من سلا لثنيها عن القيام بالمظاهرات، فإن نخبة سلا كان جوابها لتهديدات السلطات الاستعمارية، بالرفض والاستنكار للتهم المفبركة ضد بلافريج، مؤكدين وحدتهم مع بلافريج وكل أفراد الحزب.[4]

وبعد خروج النخبة من مكتب الباشا والمراقب المدني الفرنسي، صمموا على تنفيذ ما تقرر، فتمت الدعوة إلى الإضراب العام الشامل بالمدينة وضواحيها، فكان التعاطي مع النخبة إيجابيا، فأقفلت الأسواق والدكاكين، وانتشرت الدعاية للاضراب من طرف الشبان وتلاميذ المدارس باجمعها، وخرج سكان المدينة إلى الشارع قاصدين المسجد الاعظم، والكل ساخط على الادارة الاستعمارية.[5]

يذكر القادري أنه لم يتردد في الاستجابة لطلب عبد الرحيم بوعبيد في قيادة المظاهرة، وانطلقت المظاهرة من باب المسجد، ومرت بعقبة المدرسة متجهة إلى الطالعة، ومنها إلى الحرارين فالشراطين فطريق باب الخباز، فساحة الشهداء، التي كانت مطوقة بقوات اللفيف الأجنبي،[6] ضمت المظاهرة حوالي ألف متظاهر سرعان ما انضمت إليهم آلاف أخرى من السكان فقصدوا مركز المراقبة المدنية وهناك قتل

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة و جهاد...، الجزء السادس**، م س، ص.141.

[2]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.27.

[3]– غلاب (عبدالكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، الجزء الأول**، م س، ص.252.

[4]– القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة ...، ج 2**، م س، ص.232.

[5]– المرجع نفسه.

[6]– نفسه، صص.232-233.

شرطي فرنسي، وجرح آخر مغربي، ثم وقع الاصطدام،[1] وسرعان ما انطلق الرصاص من كل جانب وأخذ الشهداء يتساقطون الواحد تلو الآخر، وكان في مقدمتهم خناثة الروندة، وخلافة الزمراني، والفقير الجيلالي الفيلالي، وبلال الصحراوي، ولما رأى محمد بن عبود، وهو في سن السابعة عشر أنذاك، سقوط المتظاهرين أخذ خنجرا وطعن به شرطيا فرنسي الجنسية، وكان يهوديا يدعى دافيد.،[2] ويضيف الفيلالي إلى هؤلاء الشهداء بوعزة بن العربي الشاوي وزوجة بلال الصحراوي رحمة الدكالية، ومحمد بن عبود الذي تم إعدامه فيما بعد.[3]

وعموما، فقد خلفت المظاهرات بسلا حوالي إحدى عشر قتيلا، وأكثر من ثلاثمائة سجين، وعدد كبير من الجرحى، أما أحكام الإعدام فغير محددة في صفوف المتظاهرين من تلاميذ وأساتذة وأطر الحزب وغيرهم، وكان يزمع محاكمة عبد الرحيم بوعبيد منظم مظاهرة سلا، أمام قضاة عسكريين،[4] هذا بالإضافة إلى خنق المدينة بعدما أشاع "دوسانطي" الرعب فيها بواسطة السلب والنهب، وإطلاق أيدي الجند للقتل انتقاما، مقتديا في ذلك بجابرييل بيو والجنرال لوكلير.[5]

امتدت المظاهرات إلى فاس بل كانت فاس سباقة للتظاهر بمجرد السماع باعتقال زعماء حزب الاستقلال، يقول الحجوي: " **ليلة أمس السبت 29 يناير 1944 ألقت السلطات الفرنسية القبض في فاس على زعماء فاس من حزب الاستقلال في الساعة الثالثة ليلا، ... بعد أن نودي لجنود الاحتياط، وأدخلت شرذمة من جند السودان والجند المغربي البربري الغير المنظم لفاس**".[6]

في حين تذكر جريدة العلم بأنه خرج من الرباط في ليلة 29 يناير 1944 رسولا حاملا ساعة جيب كلف بان يسلمها إلى فاس، ولم تكن ساعة الجيب سوى رسالة صامتة، معناها: " لتنطلق العملية"،[7] وكان الرسول هو عبد الهادي لحلو، وحمل الرسالة إلى أحمد مكوار، وتعني أن الأوضاع متكهربة بالرباط، فلتبدأ العملية أي المظاهرات.[8]

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج 6**، م س، ص.142.

[2]– *"29 يناير ذكرى شهداء المطالبة بالستقلال سنة 44، الشريط الكامل للاحداث..."*، **جريدة العلم**، م س، ص.2. وغلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..**، **ج 1**، م س، ص.252.

[3]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..**، **ج 10**، م س، ص.117.

[4]– اليوسفي (محمد)، *"أهمية 11 يناير في تاريخ المغرب"*، **مجلة المقاومة وأعضاء جيش التحرير**، م س، ص.81.

[5]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..**، **ج 10**، م س، ص.116-117.

[6]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر..**، م س، ص.26.

[7]– **جريدة العلم**، العدد 8985، السنة 29، الاربعاء 29 يناير 1975. وغلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..**، **ج 1**، م س، ص.248.

[8]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..**، **ج 1**، م س، ص.248.

إن الحماية الفرنسية بالمغرب أرادت كبح مطالبة الشعب المغربي بالاستقلال، هذا الشعب الذي تعاطى بشكل إيجابي مع مطالب حزب الاستقلال المقدمة في وثيقة 11 يناير 1944م، واستبقت الأحداث باعتقال زعماء الحزب وتشديد الخناق ومحاصرة المدن الكبيرة وخصوصا فاس مركز النضال من أجل الحرية والاستقلال.[1]

وبالرغم من ذلك فإن الشعب المغربي في نضاله متحديا القمع والسجون والرصاص يقول الحجوي: "... **وما إن طلعت شمس نهار السبت حتى هاجت المدينة (فاس) وماجت وصعد السكان محتجين لدى المخزن على ذلك وعمرت بهم دار المخزن عند الساعة 15 نهارا وفتحوا سور القراءات وبعضهم بذكر اسم اللطيف.**".[2]

وفي وصفه لمظاهرة 29 يقول الحجوي: "...**ووقعت مظاهرة سلمية بفاس يوم السبت أيضا، ولكن لم يرق فيها دم فيما بلغني الآن، وذلك أن أهل فاس قصدوا صبيحة النهار القرويين واعتكفوا فيها على الذكر والقرآن والصلاة...وعطلت دروس القرويين إلى أن صلوا المغرب وعادوا إلى منازلهم.**".[3]

لم تقتصر فاس على مظاهرة السبت 29 يناير، بل نظمت مظاهرتين سلميتين يومي 29 و30 يناير ومظاهرة دموية يوم 31 يناير،[4] ويشير غلاب إلى دور التنظيمات الوطنية في قيادة المظاهرات وتوزع المنشورات والقيام بالدعاية لتجنيد الشعب وتنظيمه بعد معرفة اعتقال قيادة الحزب، وأن ذلك كان مقررا من قبل كخطة استباقية في حالة ما تم المساس بالقيادة[5]

وكما كان متوقعا فإن سلطات الحماية عملت في فاس ما عملته في المدن الأخرى، وما تقوم به دائما في التعاطي مع المظاهرات، من قمع واعتقال وإطلاق اليد للرصاص في حالة عدم رضوخ الشعب لتهديداتها وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمان ربيحة أحد المعاصرين لهذه الأحداث بفاس: "..**فقامت باعتقال أحمد مكوار في صبيحة 29 يناير فكان ذلك أول شرارة في معركة دامت خمسة عشر يوما، فأغلقت المدارس والمتاجر والمعامل وقصد الناس مسجد القرويين في تجمع هائل مرددين مولانا جد**

---

[1]– **جريدة العلم**، العدد 8985، السنة 29، الخميس 30 يناير 1975.

[2]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.26.

[3]– المرجع نفسه، ص.28.

[4]– السلوي أبو عزام (محمد)، **المقاومة والوجدان (عن الشعب والذات)**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 1990، ص.27.

[5]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة ...، ج 1**، م س، ص.322.

علينا وأهلك من طغى وتجبر علينا...وانطلقوا في شوارع البلاد مرددين اسم اللطيف قاصدين ضريح المولى ادريس ومسجد الرصيف واستمرت المظاهرة طيلة يومي السبت والاحد 29 و30 يناير".[1]

يبين اربيحة مدى التنظيم المحكم للحركة بفاس إلى درجة كشف المخبرين، ويذكر أنه عندما كانت المظاهرات في أوجها والوطنيون يلهبون حماس المتظاهرين، كان أحد المتعاونين يدعى اسماعيل يسأل الخطباء والمنظمين، وبيده لائحة يستفسر منها عن أسماء معينة، فارتاب المتظاهرون في أمره، وقاموا بتفتيشه فوجدوا عنده مسدسا ورصاصا ولائحة تضم بعض الأسماء مثل الحاج أحمد مكوار وعبد الكبير الفاسي وعبد العزيز بن ادريس والهاشمي الفيلالي وغيرهم، وصرح بأنه جاء من الرباط خصيصا لقتل هؤلاء فأشبعه المتظاهرون ضربا، وفي الأخير قام العربي العلوي وهو من سكان فاس الجديد بوضع حد لحياته.[2]

وكعادتها حاولت السلطات الاستعمارية بشتى أساليب التهديد والوعيد والبطش رد الوطنيين عن تظاهراتهم الاستنكارية والمنددة باعتقال الزعماء، ولكن هذه التهديدات كانت بمثابة صب الزيت على النار، ولم تزد المتظاهرين إلا حماسا، مما زاد في حدة التوتر بين الطرفين، فقام الجيش الفرنسي بإمطار المتظاهرين بوابل من الرصاص المنصب من بنادق ورشاشات ومدافع الجنود السنغاليين وغيرهم من جنود اللفيف الأجنبي،[3] الأمر الذي أدى إلى سقوط مجموعة من الوطنيين المناضلين في ساحة شرف الاستشهاد الوطني، واستشهد اثر هذا الصراع الدموي يوم 31 يناير ستون متظاهرا، وجرح أكثر من مائة، واعتقل ما يقرب من الألف وسجن أكثر من ألف.[4]

يذكر الحجوي محاولا تبخيس التظاهرات المناهضة للحماية في فاس أنه: "**...بعدما كان أهل فاس اقتصروا يوم السبت على عمل مظاهرة سلمية...لكن يوم الاثنين انطلق صبيانهم فضربوا بعض عساكر السنغال بالحجارة وقراطيس الفلفل الحمراء فأصابتهم في أعينهم وخياشيمهم فضرب هؤلاء الصبيان بقنابل اليد ومات بعض الصبيان فاشتبك أهل الصفارين من طلبة مدرستيها وغيرهم، فأطلق العساكر السود الرصاص على الناس في الأزقة والسطوح ومات عدد كبير من اهل فاس والطلبة وقيل أنه أناف على الستين وقليل بل لم يعد 31 بين الذكور والإناث والصبيان ومات من السنغال واحد.**".[5]

---

[1]– "*الأخ عبد الرحمان ربيحة يروي أحداث الانتفاضة الشعبية الهائلة خلال أيام 28-29-30-31 يناير 1944 وما أعقبه*"، **جريدة العلم**، عدد 8986، السنة 29، 30 يناير 1975، ص.2.

[2]– نفسه.

[3]– السلوي أبو عزام (محمد)، **المقاومة والوجدان ...**، م س، ص.27.

[4]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..، ج 6**، م س، ص.143.

[5]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر..**، م س، ص.30.

لقد أبانت فاس عن استماتة منقطعة النظير في الدفاع عن معتقليها ومطالبها، واستمرت بها المظاهرات في صمود واستماتة خمسة عشر يوم،ا وقاوم أهلها ما قامت به السلطات الاستعمارية من أعمال وحشية، وما قامت به كذالك من منع للماء، وقطع التيار الكهربائي، ومنع المؤن، لكن هذه التدابير القمعية لم تكن إلا فرصة لإظهار روح الوطنية القوية والتضامن بين فئات الشعب بفاس، وذلك ما يتضح من خلا قول عبد الهادي الشرايبي، فقد عبر عن هذا التضامن يقول: "**وعرفت فاس في تلك الفترة أياما حالكة، إذ ضيق الفرنسيون فيها على السكان الآمنين، واستعملوا معهم كل وسائل الحرمان، فقطعوا الماء والغذاء والإنارة وكل ما كان في متناولهم من أسباب الحياة، ولجأ السكان إلى وسائلهم الخاصة، وفتحوا لأبناء الشعب خزائنهم ومدخراتهم، وتعاونوا على التغلب على تلك الصعوبات التي خلقها في وجههم الاستعمار**".[1]

استمرت المظاهرات بنفس الحماسة والكراهية للسلطلت الاستعمارية، ففي فاتح فبراير رجم المتظاهرون بالحجارة فرقة سنغالية بأبي الجنود، وفي 2 فبراير قتل حارس سنغالي رميا بالرصاص وتفاقم الصراع ولجأت القوة إلى البطش والانتقام، فانتقلت السلطات الاستعمارية إلى معاقبة المدينة بتدابير أخرى ومنعت التجول، وتركت المدينة تعوم في ازبالها وحاصرت المدينة، وحل المقيم العام بفاس رفقة بونيفاس مدير الشؤون السياسية، فاستقبل وفدا من العلماء، وفي 4 فبراير قامت هيئة من علماء القرويين بالدعوة إلى التهدئة، فزارت الجنرال سوفران حاكم الناحية ، وطالبته بسحب الجيش من المدينة واطلاق سراح المعتقلين، للمساهمة في التهدئة العامة، وفي 8 فبراير تجمع متظاهرون بمسجد الرصيف فدعوا إلى الاضراب من جديد فاعتقلوا.[2]

وعموما فقد عرفت فاس خسائر كبيرة في الارواح، وفي وصفه عما لحق فاس بعد هذه الانتفاضة المباركة يقول الحجوي: "... **وكان الخطب بفاس شديدا عظيما وانكشف الستر الذي كان ساترا لفاس والحكايات عن ذلك كثيرة...**"، ويتحدث شامتا في الوطنيين: "... **غاية ما تحقق أن فاسا ضربت في الصميم وحل بأهلها في مدة تنيف عن شهر ونصف أعظم محنة وأشهرت الأحكام العرفية وقطعوا عنها الماء الخاص للشرب وضوء الكهرباء وجعلت الحواجز بين الحومات... وعذبوا عذابا أليما وقبض على ألوف من الناس. وأغلقت المدارس وعطلت الصلوات وخطب الجمعة مدة أسابيع.**"[3]

ويذكر الفاسي علال أن الدار البيضاء أعلنت الإضراب العام يوم 30 يناير، فأضربت أسواقها ومعالمها وعمال مرساها، فأطلقت سلطات الحماية يدها واحتلت سائر الأحياء، وأطلقت النار على

---

[1]- الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية..**، م س، ص.153.

[2]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد..**، **ج 6**، م س، صص.143-144-145.

[3]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر..**، م س، ص.30.

المغاربة العزل، مستعملة الدبابات والسيارات المصفحة، وقتل عجوز في سن السبعين، وجرح ثلاثة شبان، واعتقل العديد من المتظاهرين، اطلق سراحهم بعدما تم تعذيبهم، وتم طرد التلاميذ من الليسي الفرنسي.[1]

في حين يذكر الوزاني أنها كانت متأهبة للتضامن، وقد أظهرت بعض التأييد للحركة، لكنها لم تقم بالدور المنوط بها، وأرجع ذلك إلى عدم قيام المسؤول عن الدار البيضاء بدوره في التأطير والتأجيج، بل ذهب إلى أن الناس كانوا ينتظرون منها أكثر لكنهم فوجؤوا بتخلفها عن الركب، وطرحوا مجموعة أسئلة على عمر بن عبد الجليل المكلف بها، فكان جوابه أنه تلقى أمرا من لجنة الرباط بالكف عن العمل.[2]

وعموما فقد عرفت جل المدن المغربية انتفاضات مؤيدة لوثيقة 11 يناير ومطالبة بإطلاق سراح القيادة الاستقلالية، وبذلك عرفت أزرو احتجاجات مؤيدة للمطالبة بالاستقلال، فتم اعتقال الموقعين على العريضة، وبعد الاعتقال، انتشر الخبر فأضربت المدينة وقلبها النابض ثانوية طارق بن زياد، فكانت ردة الفعل الاستعمارية قوية، إذ تحركت الجيوش وطوقت المدينة وجميع المناطق المجاورة، وألقي القبض على أزيد من 20 تلميذا واستاذ من البرابرة، وقدموا للمحاكمة، فحكم عليهم القائد ما بين سنتين وستة أشهر، أما الطلبة الأخرون فتم استدعاء أولياء أمورهم. أما وجدة والنواحي فهي الأخرى لم تتخلف عن الدعم وتوقيع العريضة، ولم تسلم هي الأخرى من البطش والاعتقال، وكان نصيب المتظاهرين من الاعتقال الحكم ما بين عام وعامين.[3]

خلفت انتفاضة الشعب المغربي المؤيدة للمطالبة بالاستقلال مجموعة من النتائج والمواقف.

ج- النتائج والمواقف التي خلفتها الانتفاضة

كان من نتائج هذه الأحداث أن عم الإرهاب سائر البلاد وأصبحت حالة الحرب قائمة في جميع المدن والقرى بالمغرب، حيث أغلقت المدارس الابتدائية وثلاث ثانويات إسلامية من أصل أربعة آنذاك، واقفل معد جسوس المؤسسة الحرة التي أنشأها أحمد بلافريج بعد أن حاصرتها الجيوش التي جوعت تلامذتها لمدة يومين قبل إرسالهم لمنازلهم، كما طرد طلبة الثانويات وطلبة معهد الدروس العليا المغربية، واقفلت المدرسة الثانوية بأزرو وسجن أغلب طلابها لأنهم تضامنوا مع إخوانهم، وكذلك ثانوية إفران التي سجن مديرها وعدد من أطرها، أما من الناحية الإدارية فتم استعفاء العديد من الشخصيات المؤيدة

[1]- الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.260.

[2]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات..**، **ج 6**، م س، ص.145.

[3]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..**، **ج 1**، م س، صص.258-259-260.

للاستقلال نذكر من بينهم وزير العدلية السيد محمد بن العربي العلوي، وتم إبعاده إلى الصحراء، والسيد أحمد بركاش باشا أزمور.[1]

ويمكن تلخيص النتائج في ما يلي[2]:

- استشهاد العديد من الوطنيين في المظاهرات.
- اعتقال أكثر من خمسة آلاف سجين، تم تعذيبهم بوحشية.
- الحكم بالإعدام على العديد من الشبان وتنفيذه صبيحة عيد المولد النبوي، والحكم على العديد بالأشغال الشاقة.
- بقاء الثانويات مقفلة عاما كاملا. كما أغلقت المدارس الابتدائية في كثير من المدن لمدة ثلاثة أشهر، وأن جامعة القرويين التي نفي مديرها وعديد من رجالها بقيت مضطربة لمدة ثلاث سنوات.
- اعتقال الكثير من المثقفين المغاربة.
- اعفاء وزيرين مغربيين من منصبهما ووضعهما تحت الإقامة الجبرية.
- عزل العديد من الموظفين، دون محاكمة.

وبالرغم من جسامة الخسائر في الأرواح والحريات فقد خلفت هذه الانتفاضة مجموعة من المواقف المشرفة، المفعمة بالوطنية الصادقة، ويشير الحجوي أن السلطان محمد بن يوسف قد اتخذ موقف المساندة للمطالب المشروعة واصطف إلى جانب النخبة السياسية المغربية، وطالب بإطلاق سراح كل المعتقلين، يقول الحجوي عن موقف السلطان في صدد اعتقال بلافريج ورفاقه: "... **وفي الحين كلم جلالة الملك سلطة الحماية في ذلك وذكرها بأن الاتفاق وقع معها ومع الباشاوات والعمال أن لا يمدوا اليد في أحد إلا إذا وقع ما يخل بالأمن ولم يقع**".[3]

وعموما، فقد تعددت المواقف الوطنية من هذه الأحداث التي عرفتها مختلف المدن المغربية، واختلفت أشكال التعبير، ولكنها كانت في مجملها تصب في اتجاه واحد وهو عزم المغاربة على تحقيق الاستقلال، فحسب الفاسي علال، فقد ظل هذا المطلب يتردد في كثير من المناسبات السياسية وغيرها، تذكيرا لسلطات الحماية بإجماع المغاربة عليه، وإصرارهم على تحقيقه، وإغراء المواطنين به، وتعريفا لهم بمعانيه وحدوده وأبعاده حتى لا يرضوا بالاستقلال الصوري أو الجزئي.[4]

---

[1]- االفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية...**، م س، ص.260.

[2]- المرجع نفسه، صص.261-262.

[3]- الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر...**، م س، ص.26.

[4]- الفاسي (علال)، **نداء القاهرة..**، م س، ص.132.

يقول الوزاني : " **وهكذا جاء دور الشعب ليعبر عن موقفه، ويعلن رد فعله أمام الأحداث منذ 11 يناير وما أعقبها من تطورات، فكتب في سجل التاريخ بدمائه الزكية آيات رائعة وخالدة من الكفاح، والبطولة، والاستشهاد.**".[1] ويضيف "..**وإذا دفع الشعب الثمن غاليا في تلك المناسبة الوطنية، فانه استطاع أن يجعل من الاستقلال مطلبه الاجماعي الذي لا يرضى به بديلا فجندل بهذا الحماية التي حار الفرنسيون في بعث جدتها بعد البلى، ونفخ الروح فيها بعد الفناء**".[2]

يعتبر الحجوي في حديثه عن الأحداث التي عرفها المغرب لسنة 1944 أنها كانت انفلاتا أمنيا رغم إقراره أمام المقيم العام بأن الأوضاع التي يعيشها المغاربة من حرمان وتنكيل وكذا من جوع وعري وقمع للرأي وتجهيل محاولا في ذلك أن يبين أن الأوضاع الدولية التي عرفها العالم كانت هي الفاعل الأساسي في تطور الأحداث كالحرب العالمية الثانية ونزول الجيوش الأمريكية بالمغرب ولقاء أنفا، لكنه بالرغم من ذلك فإنه كان ناصحا لفرنسا بإجراء بعض الإصلاحات الجزئية لأنها ضرورية لتفادي المطالبة بالاستقلال.[3]

وإذا كان الحجوي لا يرى في الوقت مناسبا لمطلب الاستقلال، لان ذلك يتطلب تهيئ الأطر القادرة على الأخذ بزمام الأمور بعد الاستقلال، وظل متشبثا بفكرة مطالبة دولة الحماية بإدخال إصلاحات فورية وجذرية إلى المغرب،[4] فإن شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي قد قدم استقالته من الوزارة بعد أحداث 1944 احتجاجا على تواطؤ الوزراء مع الاستعمار أثناء تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال.[5]

أما العلامة عبد الله الجراري فقد تتبع الأحداث بصبر وصمود، موقعا عرائض مناصرة لوثيقة المطالبة بالاستقلال، منددا بالهجومات الوحشية التي نظمها المستعمرون ضد الشعب المغربي، مسجلا ما خلفته من آثار، وما أحدثته في نفوس المواطنين من استنكار، مساندا الأمة المغربية في مطالبها العادلة، مؤيدا لهذه الانتفاضة الشعبية، متقدما الصفوف في المساجد والشوارع، والاحتجاج الشديد ضد العنف الذي واجهت به القوات الاستعمارية الغاشمة مطالب الشعب المغربي في الحرية والاستقلال.[6]

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة..، ج 6**، م س، ص.113.

[2]– المرجع نفسه، صص.151–152.

[3]– الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر..**، م س، ص.27–28.

[4]– بنعدادة (أسية)، **الفكر الاصلاحي في عهد الحماية..**، م س، ص.208.

[5]– الفلاح العلوي (محمد)، *"دور الفكر السلفي في تعزيز الحركة الوطنية داخل جامعة القرويين"*،..، م س، ص.185.

[6]– خالص (عبد اللطيف)، *العلامة النموذج عبد الله بن العباس الجراري أحد الرواد الأوائل للحركة الوطنية المغربية"*، م س، ص.23.

ويذكر الجراري أن حوادث المطالبة بالاستقلال لسنة 1944، كانت تدل على انصهار وحدة الشعب المغربي وراء سلطانه، وتوالت العرائض من سائر الشعب لا سيما الطبقات الراقية من مثقفين ومفكرين وقضاة.[1]

هذا جانب من مواقف متعددة ساندت المطالبة بالاستقلال، ويبقى موقف النخبة السياسية المغربية المتمثلة في حزب الاستقلال والوطنيين القوميين، موقفا أكثر بطولة، تعدى المساندة إلى التبني، ويذكر الفاسي أن الحزب خرج من هذه المعركة متعبا، لكنه خرج منتصرا أشد أنواع الانتصار، بانتشار الحركة الاستقلالية وذيوعها، وبتعلم الجماهير معاني التضحية والقيم الوطنية من أجل المطالبة بالاستقلال.[2]

ويذكر بوطالب الدور الذي قامت به الحركة القومية في تحقيق الاجماع الوطني حول الاستقلال، وتقديم العديد من الضحايا، يقول بوطالب: "**وكان طبيعيا – والحالة هذه– أن ينصب سوط عذاب الاستعمار الفرنسي على الحركة القومية التي تقدم في كل انتفاضة على الاستعمار مواكب من شهدائها ومنكوبيها وتترشح لتملأ السجون بقيادتها وأنصارها وتتخذ تدابير تعسفية في حق الأطر المنتمية لها**."[3]

يتضح من خلال ما سبق أن الأحداث الدامية بالمغرب في يناير 1944 الناتجة عن حدث تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، ما هي إلا نموذج واحد من النماذج التي شهدها المغرب في مدنه الكبرى مثل الدار البيضاء، الرباط وسلا وفاس.. والتي تبين مدى شراسة الاستعمار الفرنسي وإفراطه في استعمال السلاح، محاولا إجهاض كل حركة تحررية تهدف إلى استقلال البلاد، وتوعية العباد بمفاسد الاستعمار، كما يتبين الدور الفعال للنخبة السياسية المغربية في إعطاء الدروس الوطنية، وتبني القضية الوطنية، متخذة من العمل السياسي والنضال الميداني آليات لتحقيق الحرية والاستقلال، ومتحدية الآلة العسكرية والتقتيل والاعتقال والتعذيب الممارس عليها وعلى الشعب من طرف القوات الاستعمارية.

وعموما فإن النخبة المغربية استطاعت أن تنتصر على الآلة العسكرية الفرنسية، بعزيمتها وصمود الشعب المغربي، وبذلك بقيت متشبثة بجهرها بمطلب الاستقلال، مما دفعها إلى العمل على تدويل القضية الوطنية، والعمل على تمثيل المغرب في المحافل العربية والدولية.

---

[1]– الجراري (عبد الله)، **من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا**، ج 1، مطبعة الأمنية، ط 1، الرباط، 1971، ص.250.

[2]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية..**، م س، ص.262.

[3]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 2**، م س، ص.143.

ثانيا: النخبة السياسية المغربية وتدويل القضية الوطنية

1- النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب

شكل تاريخ 15 يوليوز 1952 يوما فاصلا في تاريخ المغرب، باعتباره سيدشن افتتاح ملف من أهم الملفات التي ستساهم في تقدم مشروع استقلال المغرب نحو الأمام، إذ يعتبر نقطة مهمة في مسار تدويل القضية المغربية، وإعطاءها إشعاعها الدولي بالشكل الذي سيمكن من استثمار هذه القضية وحمل المجتمع الدولي على الضغط على فرنسا وحملها على الاعتراف باستقلال المغرب.

ففي هذا اليوم بدأت أطوار النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب داخل أروقة محكمة العدل الدولية بلاهاي، وقد تحمل مسؤولية تقديم وجهة النظر الفرنسية السيد كرو Krou ونائبه السيد بول روتير Paul Router وستستغرق مرافعة تقديم قضيتهم خمس جلسات[1]. أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فإن تقديم وجهة نظرها في هذه القضية لم تبدأ إلا يوم 21 يوليوز، وسيتحمل مسؤولية تقديمها أمام المحكمة المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية السيد أدريان فتشير A.fietchet[2] ليأتي بعد ذلك الدور على المحامي الفرنسي ونائبه للتعقيب على المرافعة الأمريكية، وفيما يتعلق برئاسة المحكمة فإنها أسندت في هذه القضية إلى القاضي البريطاني السيد أرنولد ماك نير Arlond Mark Nier.[3]

وتعود مجمل أسباب انتقال القضية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي إلى أن فرنسا عندما فرضت حمايتها على المغرب سنة 1912 كان للبلاد معاهدات سالفة تربطها بدول أجنبية أخرى ومن بين هذه المعاهدات نجد مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، التي أسست بشكل قانوني لسياسة الباب المفتوح، ومنذ أن فرضت عليه معاهدة فاس 1912 وسلطات الحماية تسعى لدى الدول المشاركة في هذا المؤتمر للتنازل لها على الامتيازات التي خوله لها هذا المؤتمر،[4] ولم يبقى لها من بين هذه الدول سوى الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تربطها بالمغرب فيما مضى اتفاقية تجارية وقعت بين الطرفين سنة

---

[1]– *" محكمة لاهاي تنظر في النزاع بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول حرية التجارة بالمغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 1848، 15 يوليوز 1952. ينظر كذلك:

– *"les procès franco américain. S'ouvre aujourd'hui devant la cour de la haye"*. **Le petit marocain**, 15 Juillet 1952. N° 11066.

[2]– "*le procès franco– américain. S ouvre aujourd'hui devant la cour de la haye...*", op. cit.

[3]– *" aujourd'hui d'ouvre a la Haye. Le procès France u.s.a au sujet du Maroc"*, **le courrier du Maroc**, 15 juillet 1952, N° 5102.

[4]– *"حقيقة الخلاف الفرنسي، الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 1848، 15 يوليوز 1952.

1836،[1] وحيث أن بريطانيا آخر من تنازل عن حقوقه سنة 1937، فإن فرنسا حاولت الضغط على الأمريكان للتنازل بدورهم عن هذه الامتيازات.

فإلى أوائل الحرب العالمية الثانية والإدارة الفرنسية بالمغرب تعمل على مراعاة النصوص الدولية التي كانت تربط المغرب بالخارج، ولكن الحرب وظروفها الاستثنائية اضطرتها إلى تطبيق قوانين خاصة، وذلك للمحافظة على وضعية اقتصادية مستقرة للبلاد، لكن استمرار العمل بها بعد الحرب بدعوة قلة العملة الأجنبية وتقنينها، أدى إلى المس بحرية التجارة، وبالتالي بمصالح الرعايا الأمريكان،[2] الذين كانت المعاهدات السالفة تخولهم امتيازات وحقوق خاصة، الأمر الذي سيؤدي إلى احتقان سرعان ما سيتفجر في 11 مارس 1948، حيث ستعمد فرنسا إلى نشر لائحة بالبضائع التي يمكن للأمريكيين استيرادها بكل حرية بدعوى المحافظة على قيمة الفرنك. ولكن البضائع التي كان يتم استيرادها عن طريق ميناء طنجة اضطرتها في دجنبر من نفس السنة إلى الرجوع عن هذا القرار الأول ومنع الاستيراد إلا بإذن خاص،[3] وهنا أخذ التجار الأمريكان يطالبون بتطبيق الحقوق الاستثنائية التي تخولها إياهم معاهدة 1836 ومعاهدة 1906 وطالبوا من حكومتهم التدخل في الأمر، وبعد الأخذ والرد بين واشنطن وباريس لمدة عامين، اتفق الطرفين سنة 1950 على عرض خلافهما على محكمة لاهاي.[4]

أ- وجهة النظر الفرنسية في النزاع

فبخصوص وجهة النظر الفرنسية في هذه القضية التي دعت إليها، فإن محاميها السيد كرو اعتمد في تقديمه على تدعيم مسألة ارتقاء قانون أو معاهدة على حساب قانون أو معاهدة أخرى لتماثل الاختصاص، وكما عمد إلى تفنيد قضية الأثر الرجعي للمعاهدات السابقة عن 1912 والتي ستحتج بها الولايات المتحدة الأمريكية أمام رئيس المحكمة.

كان المحور الأول من القضية الذي توقف عنده المحامي الفرنسي، هو مسألة الأمة التي لها الأفضلية على غيرها في المغرب، وهي النظرية التي تعتمد على معاهدة سنة 1856 المبرمة ما بين المغرب وبريطانيا، وعلى معاهدة سنة 1861 المنعقدة بين المغرب واسبانيا[5] حيث قال: « **عندما كان**

---

[1]- وهي معاهدة حصل بها الأمريكان على امتيازات تجارية، ينظر: *"التزاع الفرنسي الأمريكي"*، **جريد العلم**، عدد 1725، الخميس 28 فبراير 1952.

[2]- *"حقيقة الخلاف الفرنسي. الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب"*...المرجع السابق.

[3]- *" aujourd'hui d'ouvre a la haye. Le procès France u.s.a au sujet du Maroc"*, **Le courrier du Maroc,** 15 juillet 1952, N° 5102.

[4]- *"حقيقة الخلاف الفرنسي، الأمريكي حول حرية النجارة بالمغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 1848، 15 يوليوز 1952.

[5]- *" les justes français reveut les contradiction de la thèse U.S"*, **Le courrier du Maroc**, N° 5 104, 17 Juillet 1952.

المغرب مرتبطا مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات فإن هذه قد استفادت من تلك الحالة لكن حينما لم تعد تلك المعاهدات في دائرة التنفيذ فلا يمكن للولايات المتحدة أن تثيرها».[1]

اعتبرت الحكومة الفرنسية في شخص ممثل وجهة نظرها، أن مسألة الأفضلية ملغية بتخلي بريطانيا عن الامتيازات التي تخولها إياها معاهدة 1856، أما مسألة الحقوق التي أتت بها معاهدة 1861 فهي كذلك ملغية باعتبار أن معاهدة فاس 1912 فسخت ما تضمنته من حقوق للرعايا الإسبان المقيمين بالمغرب.[2]

أما بخصوص الاتفاقية المنعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الشريفة سنة 1836 بمدينة مكناس، فإن المحامي الفرنسي اعتبر أن هذه الاتفاقية لا تخول للأمريكان إلا الحق في المطالبة بـ:[3]

– اختصاص المحاكم القنصلية الأمريكية فيما يتعلق بالدعاوي المدنية التي تهم المواطنين الأمريكيين أو من هم في حكمهم من المحميين الأمريكيين.

– بحق القنصل في حضور المتابعات الجنائية الناجمة على ارتكاب جرائم أو مخالفات من جانب مواطن أمريكي أو ضده.

ومن هنا يمكن القول بأن الموقف الفرنسي من هذه المعاهدة يمكن تلخيصه في أن الحقوق التي اكتسبها رعايا الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب، بمقتضى هذه المعاهدة قد فات أوانها بحجة العلاقات الدولية الراهنة وكما تعللت فرنسا بتخلي إنجلترا وإسبانيا عن امتيازاتها كما ذكرت سالفا.[4]

وفي السياق نفسه، والمتعلق بالرغبة الفرنسية في تفنيد النقطة المتعلقة بالأفضلية، صرح المحامي الفرنسي قائلا في مرافعته أمام المحكمة: « **إننا أمام نقطة أساسية، فإذا كان للفصل المتعلق بالدولة ذات الامتياز في المعاملة المعنى الذي تريد أن تعطيه إياه الولايات المتحدة أي إذا كان يهدف إلى تركيز امتيازات اكتسبت بفضل معاهدات مع الغير بصفة دائمة ولو أبطلت تلك المعاهدات فإن المغرب**

---

[1]– "ملخص مرافعة المحامي الحكومة الفرنسية والدعوى بين فرنسا والولايات المتحدة"، **جريدة العلم**، العدد 185،17 يوليوز 1952.

[2]– *" la cour de la haye. Se rendra sa seuteuce que l'hiver prochain"*, **le petit marocain** N° 11068, Jeudi 17 juillet 1952.

[3]– *"ملخص مرافعة الحكومة الفرنسية... "* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[4]– *"حول الخلاف الفرنسي الأمريكي بحرية التجارة بالمغرب"* ، **جريدة العلم**، عدد 1848 الثلاثاء 15 يوليوز 1952. ينظر كذلك:
"Le procès France USA au sujet du Maroc", ***Le*** **courrier du maroc** , N° 5102, 15 juillet 1952

في الوقت الحاضر خاضع وسيبقى خاضعا على الدوام لنظام أسس في المغرب بالقرن الثامن عشر وهو نظام تخلت عنه جميع الدول».[1]

أما فيما يتعلق بالباب المفتوح والذي تنص عليه معاهدة الجزيرة لسنة 1906 فإن الحكومة الفرنسية اعتمدت في تفنيد هذه الحجة القانونية للأمريكان على مجموعة من المواثيق الدولية. إذ أن مسألة مراقبة الصرف اعتبرها المحامي الفرنسي لا تتنافى البتة ومعاهدة الجزيرة الخضراء، بل زاد في القول بأنه لا حق للأمريكان في أن يقولوا بأن الحرية الاقتصادية المنصوص عليها في هذه المعاهدة تبيح لهم عدم الرضوخ إلى قواعد مراقبة الصرف في المغرب، واعتبر أن من جملة الأسباب التي تنزع عن الحرية الاقتصادية صفة الإطلاق وعدم التقييد بشروط الدفاع عن النظام العام.[2]

إن هذه المبادئ قد أضرت بمصلحة المغرب وسكانه سواء منهم المغاربة أو الأجانب، بل إن فرنسا على لسان محاميها، اعتبرت أن الاعتراف الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا بحمايتها على المغرب، هو الأمر الكفيل بإلغاء امتيازاتها السابقة وخاصة المتعلقة بضرورة موافقة حكومة واشنطن على أي قانون بالمغرب يشمل الرعايا الأمريكيين ويخص بالذكر المرسوم الصادر في 30 دجنبر 1948 المتعلق بالواردات.[3]

أما فيما يتعلق بمراقبة الصرف أو الواردات التي أصدرت من أجلها فرنسا المرسوم السابق الذكر، فإن فرنسا بررت موقفها هذا من الأمر، باعتباره لا يتنافى مع معاهدة الجزيرة الخضراء، وأنه لا حق للأمريكيين في أن يقولوا بأن الحرية المنصوص عليها في هذه المعاهدة تبيح لهم عدم الرضوخ إلى قواعد مراقبة الصرف في المغرب، ولاحظ محاميها بأنه من جملة الأسباب التي تنزع عن الحرية الاقتصادية صفة الإطلاق وعدم التقييد بالشروط، الدفاع عن النظام العام.[4]

والمقصود من النظام العام في نظر الحكومة الفرنسية، العجز في الميزان التجاري، الذي خلفه اختلال التوازن في ميزان الواردات والصادرات، فأمريكا تصدر إلى المغرب أكثر مما تستورد منه، الشيء

---

[1]– *"المغرب لا يقيد بأي قرار يضر بمصالحه"* ، **جريدة العلم**، العدد 1850 الخميس 17 يوليوز 1952.

[2]– *"من استبلد الغير حري بأن يعتبر بليدا"* ، **جريدة العلم**، العدد 1851 الجمعة 18 يوليوز 1952. ينظر كذلك :

""Le procès de la haye , le professeur Gros réclame pour le Maroc le droit de contrôle des importations", **le petit marocain**, N° 11067, Mercredi 16 juillet 1952.

[3]– "ملخص مرافعة محامي الحكومة الفرنسية في الدعوى ثم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول حرية التجارة بالمغرب"، **جريدة العلم**، العدد 1850، الخميس 17 يوليوز 1952.

[4]– *"محامي الحكومة الفرنسية يدافع من مشروعية مراقبة الصرف في المغرب"* ، **جريدة العلم**، العدد 1851، 18 يوليوز 1952.

الذي أدى إلى هذا الأمر بفعل اختلاف قيمة الفرنك والدولار.[1] كما دعمت فرنسا طرحها في هذه النقطة بمجموعة من النصوص من مواثيق دولية كالاتفاقية الدولية الخاصة بالنقد، ميثاق لاهفان، المعاهدة الأوربية للتعاون الاقتصادي، الاتحاد الأوربي للأداءات، وخلص محاميها إلى مبدأ الحرية مع عدم التمييز المنصوص عليه في معاهدة الجزيرة الخضراء، يراعى إذا ما تطلب الأمر ضمان إقرار التوازن في الميزان التجاري.[2]

خلاصة القول إن الحكومة الفرنسية كان هدفها من مراقبة الواردات نحو المغرب، هو احتكار هذا السوق وكذا المواد الأولية الخامة التي كان التجار الأمريكان يصدرونها نحو بلدانهم، ومن هذا الباب لجأت إلى إصدار المرسوم الذي دشن هذا النزاع والذي سينتهي في هذه المحكمة بصفة شبه نهائية.

ب - وجهة النظر الأمريكية في النزاع

ابتدأ الدفاع الأمريكي بقيادة المحامي الأدريان فيشير، محاولته التأثير على الدفاع الفرنسي في عقد ندوة صحفية بخصوص هذا النزاع حول حرية التجارة بالمغرب.[3]

وهي الخطوة التي حاول بها الجانب الأمريكي الضغط على فرنسا سياسيا من خلال مخاطبته ود المغاربة إذ قال في الندوة: « **سيكون بإمكان المغاربة أن يديروا شؤونهم مع من يريدون إذا ما أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في صالح الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع النزاع مع فرنسا بشان حقوق الرعايا الأمريكيين في المغرب...**».[4]

وهذه الخرجة الإعلامية للمحامي الأمريكي لها ما يبررها فهو يحاول الضغط على فرنسا بأكثر من المطالبة بحقوق الرعايا الأمريكيين بل بمحاولة تفنيد وضرب عضد احتكارها للمغرب والمتمثل في عقد الحماية الذي يخول لفرنسا تسيير شؤون المغرب الخارجية، هذا فضلا عن محاولته استفزاز الحركة الوطنية المغربية للإدلاء بدلوها في هذا النزاع لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليختم هذه الندوة

---

[1]– *"محامي الحكومة الفرنسية يدافع عن مشروعه..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق

[2]– "*les ressortissants. U.S. et règlements Marocains*", **le courrier du Maroc**, N° 5105, Vendredi 18 juillet 1952.

[3] *" –le professeur Gros réclamé pour le maroc le droit de contrôle des importations"*, **le petit marocain**, N°11067 mercredi 16 juillet 1952.

[4]– *" إذا كان الحكم في صالح أمريكا سوف يمكن للمغاربة أن يتعاملوا مع من شاؤوا"*، **جريدة العلم**، عدد 1849، الأربعاء 16 يوليوز 1952. ينظر كذلك:

–*"الأمر في لاهاي يتعلق بمسألة بقاء فرنسا بالمغرب"*، **جريدة المغرب**، العدد 12، الأربعاء 16 يوليوز 1952.

الصحفية بالإشارة لتمسك بلاده بامتيازات رعاياها التجار بالمغرب، باعتباره المصالح المحمية هي الوحدة المفتوحة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقيات اقتصادية سابقة عن معاهدة الحماية.[1]

أما بخصوص تقديم وجهة النظر الأمريكية بشكل رسمي فإنها بدأت يوم الاثنين 21 يوليوز 1952 داخل أروقة محكمة العدل الدولية بلاهاي، حيث سيبدأ مستر أدريان فيشير المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية والمدافع الأول عن وجهة النظر الأمريكية، بالإضافة إلى نائبه مستر جوزيف سوني تقديم موقف أمريكا الرسمي والقانوني من هذه القضية، هذا بالإضافة إلى الصيغة السياسية التي ستطغى على خطابهما، وهي الصبغة التي بدأ التلميح لها من المؤتمر الصحفي الذي عقده أدريان فيشير والتي سبق وأن أشرنا إليها.

فمن الناحية القانونية، فإن معاهدة الجزيرة الخضراء، ستشكل عضد المرافعة الأمريكية، وذلك باعتبارها المعاهدة الكافلة لحقوق الرعايا الأمريكيين بالمغرب، إذ أنه بمقتضاها هم وحدهم الذين لهم الحق في جلب السلع إلى المغرب بدون عملة.[2]

فيما يتعلق بعقد الجزيرة الخضراء، فإن الدفاع الأمريكي خصص مرافعته الأولى لنفسية الإدعاء الفرنسي الذي يقول بفسخ اتفاقية الحماية لما سبقها من معاهدات واتفاقيات، والذي دعم أطروحته هاته بالتنازل الإنجليزي والإسباني والألماني عن امتيازاتها السابقة بالمغرب، معتبرا استمرار العمل بمثل هذه المعاهدات والاتفاقيات سيضر بمصلحة ووضع المغرب الدولي.

ففي مثل هذه النقط التي استهدفت عقد الجزيرة الخضراء الذي سيشكل نقطة قوة الملف الأمريكي، توقف أدريان فيشير ونائبه، إذ أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على لسانها أنها لا تستهدف من وراء قضيتها هاته تأزيم العلاقات المغربية الفرنسية، بقدر ما هي مهتمة باحترام فرنسا حقوق الأمريكيين بالمغرب بمقتضى المعاهدات التعاقدية التي لها مع سلاطين البلاد قبل معاهدة الحماية،[3] هذا الاحترام الذي لا يمكن في نظرها أن يضر بمصلحة المغرب وازدهاره ولا بوضعه الدولي، إذ قال المحامي

---

[1]– *"الأمر في لاهاي يتعلق بمسألة بقاء فرنسا بالمغرب"*، **جريدة المغرب**، العدد 12، الأربعاء 16 يوليوز 1952.

[2]– *"أوساط محكمة العدل الدولية ترتقب بلهف دفاع الجانب الأمريكي، هل سيكون للمرافعة صبغة سياسة أم لا؟"*، **جريدة العلم**، عدد 1852، السبت 19 يوليوز 1952. ينظر كذلك:

– *"la thèse française a porte les américains répondront "*, **le courrier du Maroc**, N° 5106, samedi 19 juillet 1952.

[3]– *"المغرب شخصية دولية أكدتها محكمة لاهاي سنة 1923 ولا يدخل من حيث السيادة في الاختصاص الفرنسي"*، **جريدة العلم**، العدد 1855، الثلاثاء 22 يوليوز 1954.

الأمريكي: "...**إن الوضع الدولي للمغرب تقرر في الجزيرة ويقول الجنرال جوان نفسه بأن هذا العقد يعد عقد ازدياد المغرب العصري**".[1]

ويضيف المحامي الأمريكي: « **لهذا فإنه يقصد بأن الوضع الدولي للمغرب محدد وفق مبادئ الجزيرة الخضراء وليس بعقد معاهدة الحماية مع المولى عبد الحفيظ**"،[2] وهذه المبادئ التي حددت هذا الوضع تمثلت في:

1 – احترام وحدة التراب المغربي.

2 – احترام سيادة جلالة الملك.

3 – المساواة الاقتصادية.[3]

فالولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه المبادئ التي وضعت من أجل حماية المغرب وتطوير مشروعه الإصلاحي، فإنها رأت أن: "... **الأمم في ذلك العصر ومن ضمنها المغرب كانت تريد أن يسمح لهذه البلاد بإدخال ما تحتاجه من إصلاحات ورؤوس الأموال ومساعدة من الخارج**".[4] **ومن هنا ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه الأجدى بفرنسا أن لا تضر بمصلحة المغرب واحتكاره لنفسها، لأن ذلك سيعيق تطور الإصلاحات، بل يجب التدخل لحماية المغرب، خاصة أن هذه المبادئ الثلاث وضعت لتحول دون استقرار مصالح خاصة أو مصالح استعمارية بالمغرب، وكانت الأمم في الجزيرة، تسعى لكي لا تدخل أفكارا استعمارية في المغرب، فعقد الجزيرة كان قصده الأساسي هو حماية المغرب من الاستعمار، ومن الاحتكار الخاص، وكانت تريد أن يبقى المغرب مفتوحا في وجه العالم بأسره لمصلحته...**».[5]

أما فيما يتعلق بإمكانية فسخ معاهدة الحماية، لهذه المعاهدة وغيرها والتي رأت فرنسا أنها مسألة تعنيها هي وحدها، بموجب هذا العقد الذي لها مع المغرب، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، لم يرقها الأمر، ولم توافق عليه، وذلك أن للمغرب: « **من ناحية الحقوق الدولية شخصية قانونية، والمحكمة الدائمة للعدل أصدرت في سنة 1923 قرار يوم السابع من فبراير يتعلق بالجنسية قالت فيه أن المغرب**

---

[1]– نفسه.

[2] – *"la thèse française a porte les américains répondront "*, **le courrier du Maroc**, N° 5106, samedi 19 juillet 1952.

[3]– *" للمغرب شخصيته الدولية.."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[4]– نفسه.

[5]– *"للمغرب شخصيته الدولية..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

لا يدخل في الاختصاص الوطني لفرنسا، والعلاقات ما بين المغرب والخارج ليست بعلاقات قاصرة على فرنسا والمغرب مازال متمتعا بوضعيته الدولية».[1]

بل إن الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها هذا من عدم إمكانية عقد الحماية فسخ المعاهدات السابقة، زادت على لسان محاميها أدريان فيشر قائلة: « **فالحماية لم يترتب عنها وضع حد للعلاقات بين المغرب والخارج أو تعديل للمعاهدات السابقة... إن تأسيس الحماية نفسه يعطينا الأدلة على ذلك، فالمعاهدة الفرنسية الألمانية لسنة 1911 قد مهدت لوضع الحماية التي أبرمت سنة 1912، وقد طالبت فرنسا من دول عقد الجزيرة أن توافق على معاهدتي 1911-1912، فرفضت الولايات المتحدة هذه الموافقة لأنها اعتبرتها منافية للوضع السابق للمغرب... ولهذا فإن لأمريكا تمثيلا دبلوماسيا في المغرب كما أنه لها دبلوماسيين معتمدين لدى السلطان...».**[2]

إن عدم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المعاهدات يعني أنها لا تلزمها، الشيء الذي يعني استمرار علاقتها بالمغرب وفق المعاهدات السابقة، وإذا كانت فرنسا قد احتجت إلى تنازل كل من انجلترا واسبانيا وألمانيا عن امتيازاتهما التي تخولها إياهم معاهدة الجزيرة الخضراء فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن الأمر تم نتيجة صفقة سياسية بين فرنسا وهذه الأطراف، فإنجلترا وافقت بعد تنازل فرنسا عن امتيازاتها في مصر وإسبانيا لم توافق إلا بعد تنازل فرنسا عن الريف، وألمانيا بعد تنازل فرنسا عن الكامرون،[3] أما فيما يتعلق باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بعقد الحماية سنة 1917 فإن المحامي الأمريكي، أرجع ذلك بالتزام فرنسا بأن لا تمس الحقوق الناجمة عن معاهدة الجزيرة، والتي ظل الأمريكيون يتمتعون بها إلى غاية إعلان فرنسا رغبتها احتكار السوق المغربية ومضايقة التجار الأمريكان.

وفي السياق نفسه وخاصة المتعلق بمراقبة الواردات فإن الولايات المتحدة الأمريكية، اعتبرت أن فرنسا تخرق بهذا الأمر ميثاق الأمم المتحدة الذي يقر باحترام الأسبقية لمصالح الأقطار الغير مستقلة على مصالح الدول المشرفة على هذه الأقطار.[4] حيث أنها أقدمت على اتخاذ تدابير مختلفة تقدم فيها مصالحها على المصالح المغربية، بل اعتبرت أمريكا أن هذا الأمر اتخذ دون مراعاة عقد الجزيرة وليس على عقد الحماية الذي أسس على أساس القيام بإصلاحات اقتصادية بالبلاد والتي هي الأساس في تحقيق أي تطور سياسي حسب المحامي الأمريكي.

---

[1]- *"المغرب شخصيته الدولية..."*، م س، ينظر كذلك :

- *"le professeur Gros réclame pour le Maroc le droit de contrôle des importations"*, **Le petit marocain**, N° 11067, Mercredi 16 juillet 1952.

[2]- *"المغرب شخصيته الدولية..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[3]- *"المغرب شخصيته الدولية..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[4]- *"مراقبة الواردات تسببت في ارتفاع الأسعار"*، **جريدة العلم**، العدد 1818. الأربعاء 23 يوليوز 1952.

وفي الإطار نفسه فإن الولايات المتحدة الأمريكية في شخص مستر أدريان فيشير أقدمت على تفنيد حجة الفرنسيين في قيامهم بمراقبة الواردات المغربية، وخاصة المتعلقة بقانون الخزينة المالية الدولية، إذ أن أدريان فيشر صرح في مرافعته داخل المحكمة قائلا: "**خلافا لما قاله خصماي المبجلان فإن الفصول المتعلقة بالخزينة المالية الدولية لا تبرر اتخاذ مرسوم 1948 الذي يقنن الواردات بدون عملة...**".[1]

وقد اعتمد في تفنيد وجهة النظر الفرنسية هاته، على مجموعة من النصوص القانونية للخزينة المالية الدولية التي ساقها لرئيس المحكمة، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن مراقبة الواردات هو السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار، وفي هذا السياق دعا المحامي الأمريكي رئيس المحكمة إلى مقارنة ثمن السكر الزهيد بمدينة طنجة حيث هي منطقة دولية غير خاضعة وارداتها للمراقبة، بثمن السكر بمدينة الدار البيضاء التي تقع تحت نفوذ الحماية الفرنسية.[2]

من كل هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتهم فرنسا بفرض ضوابط استبدادية على الواردات بدون عملة، وكذا بتأويل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية آنذاك تأويلا منافيا لمعاني تلك الاتفاقيات، ثم باتخاذ موقف متعارض مع الوعود التي قطعتها الحكومة الفرنسية حيث نالت اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى بالحماية.

أما فيما يتعلق بجباية الضرائب من الأمريكيين فإن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن العقود المبرمة بينها والمغرب، وكذا ما بين هذا الأخير والأمم الأخرى تشكل الحصانة فيما يتعلق بجباية الضرائب، ومن هذا طالبت على لسان محاميها من المحكمة أن تعلن أن هذه الضرائب جبيت بصفة غير قانونية وأنه يجب إرجاعها لأصحابها الأمريكيين.[3]

أما فيما يتعلق باختصاص المحاكم القنصلية فإن رد الولايات المتحدة الأمريكية على وجهة النظر الفرنسية كان سياسيا أكثر منه قانونيا. إذا اعتبرت أن المغرب دولة ذات سيادة ومتميزة عن فرنسا، وبذلك فإن الولايات المتحدة بتشبثها بالمادة التي تنص على حق الأسبقية لها كامل الحق في المطالبة بنفس الحقوق القضائية التي نالتها فرنسا بعدما بسطت حمايتها على المغرب، ففرنسا قد حصلت على ظهير

---

[1]– *"مراقبة الواردات تسببت في ارتفاع الأسعار"*، **جريدة العلم**، العدد 1818. الأربعاء 23 يوليوز 1952.

[2]– نفسه.

[3]– *"المحاكم الفرنسية محاكم أجنبية بالمغرب – و م أ تعتبر المغرب دولة متميزة عن فرنسا "*، **جريدة العلم**، العدد 1857 الخميس 24 يوليوز 1952.

شريف يخول لها محاكم أجنبية على التراب المغربي لرعاياها القاطنين في البلاد، وللأمريكيين الحق في نفس الأمر.[1]

إن رفض الولايات المتحدة الأمريكية خضوع رعاياها للمحاكم الفرنسية بالمغرب، جاء مقرونا برفض ثاني لخضوعهم للتشريع المحلي إلا بموافقة حكومتهم،[2] وذلك بمقتضى معاهدات دولية، بل إن المحامي الأمريكي استدل على هذه النقطة باستمرار المقيم العام إلى غاية 1948 في طلب موافقة القنصل الأمريكي بمدينة طنجة.[3]

يتلخص الموقف الأمريكي في اعتباره معاهدة الجزيرة الخضراء، الدستور الحي الذي ينظم علاقة الأمم بالمغرب، والذي تمتد جذوره في الماضي والحاضر ويرنو بعينه نحو المستقبل – على حد تعبير المحامي الأمريكي – باعتباره يحتوي على المبادئ التي ينبغي أن تقود المغرب نحو مرحلة الدولة العصرية، إن أمريكا لا تعتبر معاهدة الجزيرة وثيقة بالية، وضع لها حد مع توقيع معاهدة الحماية. بل هي السبيل لضمان عدم إدماج المغرب في الاقتصاد الفرنسي والذي كان الهدف من وراء هذه الإجراءات التي أقدمت عليها فرنسا لمضايقة التجار الأمريكان.

2- النخبة السياسية المغربية في محكمة لاهاي والأمم المتحدة

أ – النخبة السياسية المغربية وقضية النزاع الفرنسي الأمريكي بلاهاي

إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ السيادة المغربية في دفاعها أمام المحكمة على مصالحها التجارية، مستندة في ذلك إلى قرار محكمة لاهاي لسنة 1923 المتعلقة بالجنسية،[4] وكذا استنادا إلى مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906، أثار حفيظة الفرنسيين إذ وقعت بينهم والأمريكان خلافات جوهرية أثناء تقديم المذكرات الكتابية، حيث طالبت أمريكا بمن يمثل وجهة نظر الحكومة المغربية، في الوقت الذي رفضت فرنسا ذلك بادعائها تمثل وجهة نظر حكومتين بمقتضى معاهدة الحماية، إلا أن أمريكا رفضت هي الأخرى هذا الاقتراح باعتبارها إبان تحطيمها لشخصية المغرب القانونية الدولية، فأمريكا أقرت أنها لا زالت تعتبر المغرب دولة متميزة عن فرنسا.[5]

---

[1] – *"المحاكم الفرنسية محاكم أجنبية بالمغرب ... "*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[2] – *"le procès franco- américain au sujet du Maroc Les thèses en présences"*, **Le courrier du Maroc** , 5103, 16 juillet 1952.

[3] – *"المحاكم الفرنسية محاكم أجنبية بالمغرب ... "*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[4] – *"المغرب شخصية الدولة أكدتها محكمة لاهاي سنة 1923... "*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[5] – *"المغرب شخصية الدولة أكدتها محكمة لاهاي سنة 1923... "*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

ويمكن القول إن هذه الأرضية التي بنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية أطروحاتها في صراعها مع الحكومة الفرنسية، شكلت دفعة قوية للنخبة السياسية في تسوية مشروع استقلال المغرب، فالولايات المتحدة الأمريكية حاولت منذ البداية استفزاز النخبة المغربية للإدلاء بموقفها من هذا الصراع، وهو الأمر الذي تأتى بعد دفاع الأمريكان عن السيادة المغربية واستقلالها عن فرنسا، وهو الأمر الذي يعني عودة القضية المغربية إلى ما قبل معاهدة الحماية أي إلى ساعة تدويلها.[1]

ومن هذا الباب فإن النخبة الوطنية المغربية استغلت ذلك على المستوى الدبلوماسي، إذ قامت بصياغة مذكرة في الخلاف الدائر بين الحكومة الفرنسية والأمريكية حول حرية التجارة بالمغرب، شارك في صياغتها الأحزاب السياسية الوطنية المغربية آنذاك، وتم رفعها إلى محكمة لاهاي الدولية، وتشير جريدة العلم إلى ذلك في تغطيتها للنزاع الأمريكي الفرنسي حول حرية التجارة بالمغرب، والتي تتبعتها جل الجرائد الوطنية، وفي عددها ليوم 25 يوليوز 1952 أشارت إلى ذلك بالقول: "**رفعت جبهة الأحزاب الوطنية المغربية بتاريخ 10 ماي مذكرة إلى محكمة لاهاي...وقد حددت الجبهة موقفها من النزاع بما يكفل مصلحة المغرب...وأضافت إلى المذكرة أربعة ملاحق: أولها متعلق بخرق السيادة المغربية، وثانيها متعلق بأحوال التجارة والاقتصاد في المغرب، وثالثها يتعلق بخرق دستور الأمم المتحدة فيما يمس بمبدأ تقديم مصالح أهل البلاد القاصرة، أما الرابع فخاص بخرق عقد الحماية.**".[2]

وقد ارتأى عمر بن عبد الجليل وعبد القادر بن عبد الجليل كتابة مذكرة جبهة الأحزاب الوطنية،[3] تأييدا للطرح الأمريكي، إذ اعتبرا أن الحكومة الفرنسية تتوخى من وراء الإجراءات التي أقدمت عليها في سبيل تضييق الخناق على حرية التجارة بالمغرب، رغبتها في توجيه الاقتصاد المغربي لصالح الاقتصاد الفرنسي، وبالتالي ربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي،[4] في أفق سيطرة هذا الأخير، الأمر الذي يعني طمس السيادة المغربية التي من أهم رموزها العملة، وهذا الأمر لن يتأتى إلا بسن قوانين تسمح بخنق الاقتصاد المغربي، وفي هذا السياق جاءت القوانين المتعلقة بمراقبة الواردات.

كما طلبت جبهة الأحزاب الوطنية باحترام السيادة المغربية المنصوص عليها في معاهدة مؤتمر الجزيرة الخضراء، وكذا احترام سياسة الباب المفتوح، وفي هذا السياق اعتبرت الحركة الوطنية المغربية أن

---

[1]– *"إذا كان الحكم في صالح أمريكا سوف يمكن للمغاربة أن يتعاملوا مع من شاؤوا"* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[2]– *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة لاهاي حول النزاع الفرنسي الأمريكي"* ، **جريدة العلم**، العدد 1858، الجمعة 25 يوليوز 1952.

[3]– *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية ..."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[4]– المرجع نفسه.

معاهدة الحماية لا تخول للحكومة الفرنسية التحكم في السياسة الخارجية المغربية واتخاذ قرارات فيها إلا بعد موافقة صريحة من السلطة الشرعية في البلاد.[1]

كما ذيلت جبهة الأحزاب الوطنية مذكرتها إلى محكمة لاهاي الدولية بمجموعة من التحفظات التي تعكس بشكل صريح موقف الحركة الوطنية المغربية من هذا الصراع الدائر، وقد جاء في هذه التحفظات: «**ترى جبهة الأحزاب الوطنية المغربية من واجبها أن تستدعي بكل احترام نظر المحكمة إلى أهمية الدعوة المرفوعة اليوم عليها ونرجو أن تتفضل المقترحات التالية:**

. إن المغرب لا يخضع طواعية للنظام الذي وضعته فرنسا، فإنه لا يعترف لها كذلك بأي صبغة للتصرف باسمه وبدون الموافقة الصريحة من الحكومة الشرعية.

. لا يعتبر المغرب نفسه في أي حال من الأحوال مرتبط بقرار قد يضر بمصالحه المشروعة مهما يكن المستفيد.

. لا يعتبر المغرب نفسه في أي حال من الأحوال مرتبط بقرار يكون من عواقبه إعطاء صبغة مشروعة لحال واقعة قد تضر بمصالحه، وحتى مع تجريد المغرب من امتيازات قديمة للتفويض، عليه امتيازات جديدة أشد خطرا».[2]

إن هذه التحفظات تشكل صلب وجهة النظر المغربية الخالصة في هذا الصراع، حيث أن جبهة الأحزاب الوطنية أكدت للمحكمة الدولية عدم اختصاص فرنسا بالشؤون المغربية، حيث اعتبر أن أي تصرف باسمها لا يمكن أن يتم إلا بموافقة السلطات الشرعية،[3] ويمكن القول أن هذا الأمر هو الذي قسم ظهر الحكومة الفرنسية ومحاميها، باعتبار أن كل مجريات القضية ستدور داخل قاعة المحكمة على مسألة السيادة المغربية، ففرنسا ظلت تدعي تمثيلها للمغرب، وأمريكا ظلت تعتبر المغرب دولة لها كيانها المستقل عن فرنسا.

بل إن جبهة الأحزاب الوطنية ارتأت الحياد في وجهة نظرها حينما دعت المحكمة إلى عدم تكبيل المغرب بامتيازات جديدة أشد خطرا،[4] وهذا النوع من الحياد يحمل في طياته ميلا إلى الحكومة الأمريكية

---

[1]– *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية ..."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[2]– *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة...."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة...."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

باعتبار القاعدة هي كون المغرب سوق مفتوح، أما الاستثناء فهو ما تهدف إليه الحكومة الفرنسية في احتكار السوق المغربية.

لقد تطلب الموقف الدبلوماسي للحركة الوطنية هذا الوقت الكثير الذي كان من الممكن أن لا يأتي لولا تشجيع الأمريكان للمغاربة بالإدلاء بموقفهم وذلك عند ارتكاز دفاعهم في المحكمة على السيادة المغربية، وبالرغم من عدم حضور من يمثل وجهة الحكومة الشريفة بالمحكمة، فإن موقف الحركة الوطنية المغربية على المستوى الإعلامي كان متوازيا مع تطور القضية داخل ردهات محكمة لاهاي.

فعلى مستوى جريدة العلم لسان حزب الاستقلال فإنها كانت تتابع تطورات القضية يوما بيوم، وذلك لما كان لهذا الحزب من تطلعات فيما يمكن أن تقدمه هذه القضية من تقدم لمشروع استقلال المغرب، ومن هذا الباب لم تتوقف الجريدة عند حدود نقل وقائع الجلسات بل انتقلت إلى إقحام مجموعة من المقالات كتعاليق على مرافعة المحامي الفرنسي أو الأمريكي.

وانطلاقا من هذه النقطة فإننا نقف فيها على عدة مقالات تعكس ما قلناه بل وتجسد موقف الحزب من هذا الصراع، وأول مقال نقف عليه في هذا الاتجاه نجد مقالا بعنوان :" المغرب لا يتقيد بأي قرار قد يضر بمصالحه" وفيه تساءل صاحبه – بعد إيراد المرافعة الفرنسية– عن: « **من اعتمد الحكومة الفرنسية لتمثيل المغرب في هذه الدعوة؟ فالشيء المحقق هو أن السلطة المغربية الشرعية لم تعتمدها، وحتى عقد الحماية الذي تستند عليه لتبرير هذا التمثيل لم يرد فيه ما يسمح لها بالقيام بهذا العمل دون مشاورة حكومة جلالة الملك**»[1] يقول صاحب المقال.

وفي مقال آخر: « **نعم إننا نوافق المحامي الفرنسي على مناهضته لنظام الامتيازات ونؤيده في عدم وجود مبرر لبقائها، ولكن نؤكد أنه لا ينبغي زوال امتيازات لصالح أخرى اشد منها ضررا بالنسبة للشعب، فلو كانت الامتيازات التي تطالب الحكومة الفرنسية من محكمة لاهاي ببطلانها في صالح هذا الشعب ولفائدة الدولة المغربية المتمتعة بكامل حقوقها وسيادتها لكنا من أول المصفقين لدفاع مستر كرو**»،[2] بل اعتبر صاحب المقال الحجج الفرنسية في هذه القضية حججا بليدة باعتبار أنه يحاول إقناع هيئة المحكمة بأن الدفاع عن الاستعمار دفاع عن الأمة المغربية.

بل إن جريدة العلم دخلت في صراع إعلامي مع الجرائد الاستعمارية، التي كانت تسوق لصورة فرنسا للنزاع باعتبار أن قضية حرية التجارة بالمغرب ليست في صالح المغاربة، وفي هذا السياق نقف

[1]– *" المغرب لا يتقيد بأي قرار قد يضر بمصالحه"* ، **جريدة العلم**، العدد 1850، الخميس 17 يوليوز 1952.

[2]– *"من استبلد الغير حري بأن يعتبر بليدا"* ، **جريدة العلم**، العدد 1851، الجمعة 18 يوليوز 1952.

على مقال بعنوان "ما هذا المنطق" وهو عبارة عن رد عن تعليق لجريدة La vigie marocaine على طبيعة تعاطي حزب الاستقلال مع هذا النزاع، إذ اعتبر المقال هذا التعليق مجرد تضليل سفسطائي ومحاولة إقناع المغاربة بواقع هم له رافضون،[1] بما في ذلك عقد الحماية الذي بنى عليه صاحب التعليق موقفه من ممارسات حزب الاستقلال في النزاع الأمريكي الفرنسي، إذ اعتبر أن هذه المعاهدة تخول لفرنسا التحكم في سياسته الخارجية ما دام معترف بها دوليا وداخليا من السلطات الشرعية.

لقد كانت النخبة المغربية تعي جيدا أن الموقف الأمريكي لم يكن موقفا مساندا لاستقلال المغرب بقدر ما هو موقف يدافع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب ويتضح ذلك من خلال تصريح المستشار القانوني الأمريكي قائلا: "**حتى في حالة حصول الولايات المتحدة على حكم يكون في صالحها فإنها ستكون مضطرة للبحث عن حل وسط مع فرنسا لتسوية هذه القضية الخاصة بحقوق الرعايا الأمريكيين بما تكون فيه مصلحة الشعوب الثلاثة المعنية بالأمر**."[2]

وبالرغم من ذلك فإن النخبة السياسية المغربية كانت تعرف هدفها في تلك المرحلة، والمتمثل في عدم طمس هوية وسيادة الأمة المغربية، تحت قيادة السلطان سيدي محمد بن يوسف، وقد أدرجت ذلك في مذكرة جبهة الأحزاب الوطنية المغربية التي رفعتها إلى محكمة لاهاي، مبينة عدم مسؤولية حكومة جلالة السلطان عن هذا التشريع موضوع النزاع، وفسرت ذلك باحتكار الأمة الحامية لإصدار القرارات والقوانين، وتنفيذها وهو ما يعني التصرف المباشر في شؤون البلاد من طرف الدولة الفرنسية، وهو ما يتنافى مع معاهدة الحماية.[3]

وقد ذكرت النخبة في مذكرتها ما تعرض له السلطان من مضايقات سنة 1951، وكادت السلطات الفرنسية أن تخلعه، إثر اعتراضه لاحتكار التجارة، والامتناع عن إمضاء نصوص تشريعية رآها السلطان منافية لمبدأ السيادة المغربية، وضد مصالح الشعب المغربي، الأمر الذي أثار أزمة عنيفة بينه وبين الإقامة العامة، مما أزم العلاقات الفرنسية المغربية.[4]

ووفق ذلك، فإن النخبة السياسية المغربية تجسد موقفها من خلال مذكرة جبهة الأحزاب الوطنية، وكذا من خلال ما عبرت عنه الآراء في الجرائد الوطنية آنذاك والتي تعد "العلم" أبرزها في تلك الفترة، وهو الموقف الذي تماشى والطرح الأمريكي في هذه القضية، وتجدر الإشارة إلى أنه لولا ارتكاز القضية على

---

[1]– *"ما هذا المنطق"*، **جريدة العلم**، العدد1857، الخميس 24 يوليوز 1952.

[2]– *"إذا كان الحكم في صالح أمريكا..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[3]– *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة...."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[4]– *"المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة...."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

مبدأ السيادة المغربية لما سجل للنخبة الوطنية من موقف، وهذا المبدأ لم تثره الولايات المتحدة حبا في المغرب بل حبا في مصالحها الإستراتيجية التي هددتها فرنسا بقراراتها.

لقد كان يوم 27 غشت 1952 هو اليوم الذي أصدرت فيه محكمة لاهاي حكمها في قضية النزاع الأمريكي الفرنسي حول المغرب،[1] وجاء الحكم لفائدة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اعتبرت المحكمة القرار المؤرخ بتاريخ 30 دجنبر 1948 والذي يحرر فرنسا من مراقبة وارداتها إلى المغرب ويخضع الولايات المتحدة للرقابة، منافيا لعقد الجزيرة الخضراء الذي يعطي الحق لأمريكا في المطالبة بالمساواة في الحقوق الاقتصادية مع فرنسا، كما أن المحكمة أقرت الامتيازات القضائية في القضايا المدنية والجنائية الموجهة ضد الرعايا والمحميين الأمريكيين وفقا لبنود الجزيرة الخضراء.[2]

خلف هذا الحكم مجموعة من المواقف المؤيدة والمعارضة له، فقد أثار انتقادات واسعة في الأوساط الفرنسية، إذ علقت الصحافة الفرنسية على الهزيمة النكراء التي منيت بها فرنسا، كما أنها توجست من التبعات الاقتصادية والسياسية لهذا الحكم، وقد أشارت جريدة العلم إلى هذا القلق في صفوف الفرنسيين موردة ما نشر في جريدة L'information بعد تنديدها بتفاؤل الحكومة الفرنسية: "**مما لا جدال فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية ربحت في الحصول على المساواة في الحقوق في الميدان الاقتصادي وهذا مكسب له عواقب عظيمة على المؤسسات الفرنسية القائمة في المغرب وبالنسبة لتجارة المغرب وفرنسا.**".[3]

كما أوردت جريدة العلم مجموعة من الآراء الصحفية التي خلفها الحكم، فجريدة Les échos قالت: "**ينبغي أن نلاحظ أن وزارة الخارجية الفرنسية لم تحصل على الفوز الذي كانت تأمله من وراء الحكم الذي كان في صالح الولايات المتحدة الأمريكية**"، واسترسلت العلم في نشر ردود فعل الصحافة الفرنسية، فجريدة Le rhum عبرت أن "**محكمة لاهاي قد اعترفت للأمريكيين بحق جلب سلعهم إلى المغرب دون عملة وهذا سيتيح للمضاربين أن يجعلوا الفرنك المغربي في وضع سيء كما سيضعف نفوذنا بالمغرب**"، أما جريدة Parisien libre فقد بينت فشل فرنسا في المحكمة، كما عبرت عن انتظارها لهذا الحكم لاعتبارات مهمة تمثلت في محاصرة فرنسا أمميا من طرف الكتلة العربية والأسيوية، التي تدين

[1]– مزيان (محمد)، **العلاقات المغربية الأمريكية...**، م س، ص.281.

[2]– نفسه، ص.282.

[3]– *"إجماع الصحافة الفرنسية على فشل وجهة النظر الفرنسية"*، **جريدة العلم**، عدد 1892، 29 غشت 1952.

أعمال فرنسا بتونس والمغرب، وذهبت جريدة Ce matin lui إلى نصح الحكومة الفرنسية بمفاوضة أمريكا لإبرام اتفاق اقتصادي خال من كل تدخل سياسي في المغرب.[1]

إذا كانت الصحف الفرنسية قد أجمعت على اندحار الأطروحة الفرنسية، وعبرت عن استياء الفرنسيين من ذلك، فإن الرأي العام الدولي قد عرف ارتياحا من هذا القرار فالصحافة البلجيكية عبرت عن قلقها من الحكم لو كان عكسيا، مما يستوجب مراجعة عقد الجزيرة الخضراء، كما أكدت أن المصالح البلجيكية ستكون معرضة للخطر الداهم في تلك الحالة، أما المغرب فكان سيصبح صيدا خالصا لفرنسا،[2] أما الصحافة السويسرية فقد طرحت مجموعة من الأسئلة عن مصير المغرب بعد هذا الحكم، متسائلة عن ما يمكن أن تفعله واشنطن، فهل ستحاول المس بالوضع السياسي للمغرب وتأييد الكتلة العربية الأسيوية في هيأة الأمم المتحدة؟.[3]

وقد عبر روبير رودس عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، ورئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالمغرب، وكذلك رئيس الفرع المحلي للفيف الأمريكي،[4] عن هذا الحكم قال: "**يفيد هذا القرار أن المغرب سيصبح ميدانا تزدهر فيه المشاريع الحرة من الطراز الأمريكي التي كانت لحد الآن محوطة بسياج من التقنيات تغمر اقتصاد أكبر جزء من النصف الشرقي للكرة الأرضية**"، كما أن التجار الأمريكيين المقيمين بالمغرب عبروا عن فرحتهم لهذا الحكم، لما يمكن أن يشجع في استقرار تجار آخرين بالمغرب، ويساعد على جلب سلع تثري السوق المغربي بأثمان أقل من الأثمان المتداولة.[5]

لقد كان لمتابعة الصحف المغربية للمواقف المتضاربة من هذا الحكم معنى دقيق، يعبر عن موقف مبطن بارتياح النخبة المغربية لهذا الحكم، وهي العارفة بالدور الذي سيلعبه في تقدم القضية الوطنية إلى الأمام، إذ كانت النخبة السياسية تعول على تدخل القوى العظمى في المسألة المغربية يقول الوزاني: "**إن كل ما ذكرنا، عن الدول الكبرى ...وبوقوفنا على جملة من العوامل العظيمة التي تحفزنا كلها للعمل الحاسم في هذه الظروف وهو إلغاء الحماية، وإعلان الاستقلال، والمطالبة بالجلاء، ومن**

---

[1]– *"إجماع الصحافة الفرنسية على فشل وجهة النظر الفرنسية"*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[2]– نفسه.

[3]– *"ارتباك الإدارة وأرباب الأموال الفرنسية أمام قرار محكمة لاهاي"*، **جريدة العلم**، عدد 1893، 30 غشت 1952.

[4]– كانت متطلباتهم الاقتصادية والعلاقات التي تربطهم بالبرجوازية وبالأحزاب الوطنية المغربية مصدر انشغال بالنسبة لسلطات الحماية، ومصدر استنكار بالنسبة للجنة المركزية لرجال الصناعة بالغرفة التجارية والصناعية الفرنسية بالمغرب. عياش (ألبير)، **الحركة النقابية بالمغرب، نحو الاستقلال 1949-1956، ج 3**، ترجمة نور الدين سعودي، منشورات أمل، مطابع الرباط نت، 2015، ص.18-19.

[5]– *"الأمريكيون القاطنون بالمغرب يبتهجون بقرار المحكمة"*، **جريدة العلم**، عدد 1892، 29 غشت 1952.

الآن فإن تدخل روسيا وأمريكا قد أخذ بنظم فرنسا التي استطيرت له فزعا ورعبا، وأصبحت تحسب له ألف حساب.".[1]

تذكر جريدة العلم أن قرار المحكمة خلف ابتهاجا في صفوف المغاربة، واستغراب بعض الصحف لتغطيتها ارتياح المغاربة لذلك، وفي ردها على هذا الاستغراب، أجابت على السؤال الذي طرحته في عنوان كبير بعددها الصادر يوم 31 غشت 1952، لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟، وبررت ذلك ب: "**أن ارتياح المغاربة لم يكن لأن محكمة العدل الدولية حكمت لأمريكا ضد فرنسا، فليس من الطبيعي أن يستريح المغاربة لانتصار دولة أجنبية على أخرى لو لم يكن هذا الانتصار يتصل بصالح المغاربة ويبرهن على تعزيز السيادة المغربية**".[2]

عددت الجريدة الفوائد التي سيجنيها المغرب من وراء هذا الحكم، واعتبرت أهم فائدة سياسية هي إعطاء المحكمة الدولية قيمة كبرى للمعاهدات الدولية التي كان المغرب طرفا فيها، كمعاهدة مكناس 1832 التي عقدت بين المغرب وأمريكا، ومعاهدة الجزيرة الخضراء، ومعنى ذلك أن معاهدة الحماية لم تلغ ما قبلها من معاهدات، كما أن فرنسا ليس في استطاعتها أن تنفرد بالمغرب فتزعم في يوم من الأيام أنه قطعة تابعة لفرنسا، تقول الجريدة: "...**بل لا يزال في استطاعته (أي المغرب) أن يطالب بالحقوق التي اعترفت بها هذه المعاهدات الدولية وأقرتها كالحق الذي اعترف به عقد الجزيرة ويتمثل في اعتراف الدول بسيادة السلطان واستقلال المغرب ووحدة أراضيه.**".[3]

هذا من الناحية السياسية، أما الفائدة الاقتصادية التي سيجنيها المغاربة من هذا القرار فتتمثل في تحرير السوق المغربية من سيطرة الشركات الفرنسية ورؤوس الأموال الفرنسية، والتي تكرست خلال الحرب العالمية الثانية، وتعززت بموجب القرار المقيمي لسنة 1948، هذه الامتيازات التي جعلت من المغاربة عبيدا مسخرين لخدمة الاقتصاد الفرنسي على حد تعبير الجريدة، واستعاضت الجريدة من جشع غلاة التجار الفرنسيين الذين احتكروا السوق المغربية، وتحكموا في الأسعار، مستغلين الشعب المغربي الذي معظمه فقراء. تقول الجريدة: "**فهذا القرار سيحرر المغرب من هذه السيطرة التي لم يكن في فرضها أي مصلحة للمغرب مطلقا وسيعيد نظام الباب المفتوح ويخضع الاقتصاد في المغرب للقاعدة الاقتصادية قاعدة العرض والطلب في جو من حرية العرض وحرية الطلب.**".[4]

---

[1]– الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة..**، **ج 6**، م س، ص.237–238.

[2]– *" لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟"*، **جريدة العلم**، عدد 1894، 31 غشت 1952.

[3]– *" لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟"*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[4]–*نفسه.*

لهذه الأسباب ابتهج المغاربة بحكم محكمة العدل الدولية، تقول الجريدة: "**ولهم الحق في ذلك فهم الذين اكتووا بنار القوانين الاستثنائية الجائرة المفروضة على كل مقومات الحياة في المغرب، وهم الذين عرفوا كيف تستغل الإدارة الفرنسية والحكومة الفرنسية نفسها معاهدة الحماية وقوة الاحتلال لتثبيت الاستعمار ولإبعاد المغرب عن كل صلة دبلوماسية أو روحية تربطه مع دول أخرى حتى تنقطع صلة العالم بهذه البلاد ولا يعرف عنها إلا ما تقدم فرنسا في تقاريرها وبين ثنايا صحفها**."[1].

من خلال ما سبق يتبين أن النخبة السياسية المغربية قد استغلت هذا النزاع الأمريكي الفرنسي حول حرية التجارة بالمغرب للتعبير عن سيادة الدولة المغربية ووحدتها تحت قيادة السلطان، كما اتخذتها فرصة لمحاكمة الدولة الفرنسية وسياساتها الاستعمارية بالمغرب، كما أنها كانت تعي الدور الذي سيلعبه الحكم لصالح أمريكا في الدفع لقبول القضية الوطنية في ردهات هيأة الأمم المتحدة، وعموما فإن القضية المغربية قد عادت إلى ما قبل 1912، إذ استطاعت النخبة المغربية من إعادة طرح نقاشها على الرأي العام الدولي من خلال هذا الحكم. وبعد ذلك ستجد القضية الوطنية بعد احتداد الصراع بين فرنسا والنخبة الوطنية طريقها إلى المفاوضات الثنائية حول استقلال المغرب.

ب- النخبة السياسية المغربية وتدويل القضية الوطنية بالأمم المتحدة

منذ أن برز السلطان كراعي لحركة المطالبة بالاستقلال والسلطات الفرنسية في وضع حرج، فقد ساهمت جرأة السلطان بمقابلة الرئيس روزفلت 1943، ودعمه لوثيقة المطالبة بالاستقلال 1944، وزيارته لطنجة 1947 في تأزم العلاقات المغربية الفرنسية. وقد ضاق السلطان ذرعا من سلوكات الجنرال جوان. فبعث برسالة خاصة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية السيد فانسان أوريول بتاريخ 2 دجنبر 1947،[2] واستمرت المضايقات لدرجة أن المقيم العام كان يتهم السلطان بدعم حزب الاستقلال كلما تأزمت العلاقات، وفي أوج التوتر طالب جوان من السلطان أن يتبرأ من حزب الاستقلال أو التنازل عن العرش.[3]

وجدير بالذكر أن السلطان أشار في مذكرته الأولى التي بعث بها للرئيس الفرنسي في 3 أكتوبر 1950، إلى الاحتقان بين النخبة السياسية المغربية والإقامة العامة ومما جاء فيها: "**كما أن أحزابا مغربية أصيلة برزت بطابع معاد للنظام الحالي لدرجة استحالة حماية نفسه في مواجهتها دون اللجوء إلى**

---

[1]– *" لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟"* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[2]– اشتكى السلطان في رسالته هذه تجاوز الجنرال جوان لسلطات الحماية والتدخل في سلطات المخزن بعزله لأربعة قواد بتعسف، وبصورة انفرادية، بشكل لم يسبق له مثيل، وباعتبارهم موظفين للحكومة المغربية مما يمس بسيادة الدولة المغربية المتمثلة في السلطان وحكومته، وقد نبهه السلطان في مذكرة بتاريخ 24 يونيو 1947. غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، الجزء الثاني**، مطبعة الرسالة، الطبعة الثانية، البيضاء، 1987، ص.13.

[3]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، الجزء الثاني**، مطبعة الرسالة، الطبعة الثانية، البيضاء، 1987، ص.19.

القوة، وكما أكدت التجربة أن اللجوء إلى القوة وسيلة عقيمة، ولا تنتج عنها إلا عواقب وخيمة تسئ لعلاقات الشعبين المغربي والفرنسي.".[1]

ساهم التوجه الذي تبناه جوان في المغرب، في تبني النخبة السياسية المغربية للخيار الدبلوماسي وطرح القضية الوطنية في المحافل الدولية، وكان تحرك الزعماء السياسيين كردة فعل على السياسة الفرنسية، إذ أصبح الوقت مناسبا لطرح القضية المغربية على أنظار هيئة الأمم المتحدة، بل طرح المسألة الاستعمارية بوجه عام. وأمام توتر المناخ السياسي، وحبك الدسائس والتهديد بخلع السلطان سنة 1951،[2] اضطر السلطان لتوقيع بروتوكول مقيمي يوم 25 فبراير 1951، موضحا أنه فعل لتلافي إزهاق الأرواح وإراقة الدماء وتحت الضغط والإكراه.[3]

بعد التوقيع على البروتوكول لجأت السلطات الاستعمارية لاعتقال بعض الوطنيين، وتصاعدت المواجهات، وفي 27 مارس من نفس السنة انتهز السلطان فرصة وجود الدكتور محمد عزمي مندوب جريدة الأهرام المصرية بالمغرب، فأفضى له بتصريح يوضح فيه ملابسات وظروف توقيعه للبروتوكول المقيمي، متحدثا عن الضغط والإكراه الذي تعرض له، وبذلك تم فضح المؤامرة المقيمية في الداخل والخارج، مما أفشلها وبقيت الأزمة تنتظر انفراجا. [4]

يذكر عبد الكريم غلاب أن السياسة الفرنسية التي دشنها الجنرال جوان سنة 1947، والتي بدأت تأخذ شكلها العدواني في بداية الخمسينات، ثم أن الرحلة التي قام بها السلطان لفرنسا سنة 1950 والمذكرات التي قدمها للحكومة الفرنسية، يضع فيها قضية إلغاء الحماية ووضع العلاقات المغربية الفرنسية على أسس جديدة، قد أعطت لقضية المغرب أساسا دوليا، قوامه محادثات رئيس دولة لم تفقد سيادتها، ودولة تمارس سلطات الحماية بتجاوز كبير على دولة تتطلع للاستقلال وتحرير سيادتها.[5]

ويضيف غلاب أن هذه الشروط بالإضافة إلى عودة حزب الوفد إلى الحكم في مصر زاد من دوافع عبد الرحمان عزام رئيس الجامعة العربية لتبني القضية المغربية وعرضها على الأمم المتحدة. كما أن النخبة المغربية لعبت دورا كبيرا في عرض القضية المغربية على الأمم المتحدة خصوصا بعد مؤامرة جوان حول العرش سنة 1951، فقد كان علال الفاسي على صلة وثيقة بالعالم العربي يقول غلاب:

---

[1]– المرجع نفسه، ص.8.

[2] – El Machat (Samya), **Les Etats-Unis et Le Maroc, Le choix stratégique 1945-1959**, l'Harmattan, Paris, 1978, p.62.

[3]– العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية، عن حياة محمد بن الحسن الوزاني وتاريخ الحركة الوطنية**، الكتاب الأول، ط 1، 1996، ص.216.

[4]– العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية...**، م س، ص.217.

[5]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..، ج 2**، م س، ص.31.

"**وحينما انتقل علال الفاسي إلى القاهرة بعد أزمة يناير – فبراير 1951، وانتقل كذلك قادة بعض الأحزاب السياسية كمحمد حسن الوزاني بدأ الاتصال يأخذ اتجاها آخر ذلك أن الحركة الوطنية قررت تدويل القضية، خاصة وهي تعرف أن الضغط على فرنسا، وتدخل الجامعة العربية وبعض دولها كان يزيدها إمعانا في سياستها الاستعمارية، لأنها تؤمن بأن دول الجامعة تحمل عداءا لفرنسا.**".[1]

ويشير عبد الكريم الفيلالي إلى أن اللجنة السياسية للجامعة العربية قد قامت في الاجتماع الذي انعقد برئاسة مصطفى النحاس يوم السبت 10 مارس 1951 بعرض للمذكرة السياسية التي أعدتها الإدارة السياسية والقانونية للأمانة العامة للجامعة العربية والخاصة بقضية المغرب وتطوراتها منذ بدء الحماية إلى حدود تلك اللحظة، ثم مذكرة عن المسألة وعرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة التي كانت ستنعقد وقتها، ومما جاء في المذكرة: "**لمسألة المغرب جوانب تدعو إلى بحث إمكان طرحها على الأمم المتحدة، سواء في ذلك الجمعية العامة أم مجلس الأمن وهذا يتطلب تحديد ما إذا كان مبدأ السلطان الداخلي للدول ينطبق على هذه المسألة.**".[2]

لقد أفلحت النخبة المغربية في طرح نقاش القضية المغربية في المنتظم العربي. وقامت الجامعة العربية بإحاطة القضية الوطنية بعناية تامة إذ عملت على دراستها من جميع الجوانب حتى لا يتم رفضها عند عرضها في الأمم المتحدة،[3] وخلصت إلى أن عرضها سيكون بمثابة تدويلها، يقول الفيلالي: "... **وفي الهيأتين (مجلس الأمن والجمعية العامة) على كل حال مجال فسيح للتعبير عن قضية المغرب والدعوة لها ولعرض جوهر الموضوع وبيان وجوه العدل والحق والحرية فيه، ولاستشارة تأييد الشعوب الحرة وعطفها، وكل هذه وسائل ضغط لا ينكر قدرها في التأثير على اتجاهات الأحداث في المغرب.**".[4]

يذهب غلاب إلى أن النخبة الوطنية كانت تدرك أن مناقشة الجامعة العربية للقضية المغربية قد استنفذت أغراضها، وأن الوقت قد حان لعرضها على الأمم المتحدة، وتدويلها مذكرا بالدور الفعال لرموز النخبة المغربية في ذلك وبتجربتها الطويلة في الدعاية للقضية الوطنية، ومعرجا على الاتصالات التي قام بها حزب الاستقلال ببعض الوفود العربية وهي في طريقها إلى مؤتمر فرانسيسكو لتأسيس الأمم المتحدة، حيث قدم لها مذكرة حول القضية الوطنية، كما أن الأمين العام لحزب الاستقلال السيد أحمد بلافريج بعث

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..، ج 2**، م س، ص.31-32.

[2]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 11**، ط 1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص.152.

[3]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي...** ، **ج 11**، م س، ص. من 152 إلى 158.

[4]– نفسه، ص.159.

برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة منذ 15 شتنبر 1947 يؤكد فيها مطالبة الشعب المغربي بالحرية والاستقلال، ويسترعي اهتمام المنظمة إلى السياسة الاستعمارية التي تسلكها فرنسا.[1]

قبل عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة عملت جامعة الدول العربية من أجل التوصل مع فرنسا إلى حل سلمي للقضية المغربية بحيث استعملت لذلك اتصالات ووساطات، ولكنها لم تنجح.[2] وفي 17 مارس 1951 قررت الجامعة العربية عرض القضية على الأمم المتحدة، وقد اجتمعت اللجنة السياسية في فاتح شتنبر بعلال الفاسي ومحمد حسن الوزاني واستمعت، وبذلك أرسلت مذكرة ثانية إلى الحكومة الفرنسية لحملها على حل المشكلة بالاستجابة لمطالب المغرب، وكان ذلك بمثابة استرعاء،[3] وقد اتفقت اللجنة السياسية للجامعة العربية بإسناد مهمة عرض القضية الوطنية في الأمم المتحدة باسم مصر والجامعة للدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر.[4]

يذكر بوطالب الدور الذي لعبته النخبة السياسية المغربية في عرض القضية المغربية في الأمم المتحدة في دورتها السادسة بقصر شايو بباريس، حيث قامت الجبهة الوطنية بتقسيم المهام لهذا الغرض، فغادر علال الفاسي القاهرة في جولة للاتصل بعدد من دول الشرق الأوسط، في حين تابع الوزاني وابن سودة وعلي العراقي بالقاهرة اتصالاتهم بالجامعة العربية لتحديد الترتيبات.[5]

وفي يوم 14 أكتوبر 1951، تقدم الوفد المصري بطلب تسجيل القضية المغربية في الدورة السادسة للجمعية العامة التي كانت على وشك الانعقاد في باريس، وكان عنوان الطلب كالآتي: دعوى خرق فرنسا لمبادئ الميثاق وبيان حقوق الإنسان في المغرب،[6] وقد تكون وفد المغرب من عدد من الزعماء السياسيين الذين استطاعوا الحضور إلى باريس بالرغم من الحصار الذي ضربته فرنسا في هذا الشأن، إذ أرهنت الحضور بترخيص الإقامة العامة. وهذا الوفد كان يضم أعضاء من الأحزاب الأربع التي كانت ممثلة في الجبهة.[7]

وفي حضور وفود الجبهة الوطنية عقد الدكتور عبد الرحمان عزام الأمين العام للجامعة العربية ندوة بقصر شايو تحدث فيها على قضايا العرب عامة ومما جاء في معرض حديثه عن القضية الوطنية:

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 2**، م س، ص..32.

[2]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..، ج 11**، م س، ص.161.

[3]– غلاب (عبد الكريم، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج 2**، م س، ص.33.

[4]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي...، ج 11**، م س، ص.162.

[5]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 2**، م س، ص.511.

[6]– العمراني (عبد الحي حسن)، المرجع السابق، ص.219. وغلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..، ج 2**، م س، ص.35. والفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..، ج 11**، م س، ص.162.

[7]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 2**، م س، ص.516.

"..**إن لنا بالمغرب صلة متينة، إنه القطر الوحيد الذي ظل خلال القرون الطويلة محتفظا باستقلاله...وإن هذا الشعب هو الذي يعيش اليوم في وضعية شاذة...وحين أثرنا قضية المغرب في المنظمة الأممية قيل لنا: إنكم ضيوف فرنسا فلتحترموا الضيافة، ولكننا لسنا ضيوف فرنسا، بل على العكس إننا أولياناها شرف عقد هذه الدورة في عاصمتها، ويجب أن تعرف الدول التي ما تزال تتعصب لمذهبها الاستعماري أنها تخاطر بحياة هيأة الأمم، وإذا كانت لا تريد الخضوع لروح التطور الذي يسود أغلبية المنظمة فإن معنى ذلك أن السلام سيقضى عليه، وآمل أن تفهم الولايات المتحدة أنه قد آن الأوان أن تولي تأييدها للدول التي تدافع عن الحريات الانسانية.**".[1]

يذكر العمراني أن فرنسا دبرت المؤامرات لمنع عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد وصلت برقيتان إلى المنظمة الدولية، الأولى من قدماء المحاربين بمدينة مكناس، والثانية من عمال ناحية جرادة. طلب الموقعون عليها من الهيأة الأممية أن لا تهتم بالشكوى الذي تقدم بها من سموهم بالأجانب ضد فرنسا، كما اتهمت رجال الجبهة الوطنية[2] بكونهم حفنة من المهيجين.[3]

عملت النخبة المغربية على التصدي لهذه المؤامرات إذ عملت الجبهة الوطنية على توزيع بيان على الوفود الأممية بقصر شايو توضح فيه مؤامرة فرنسا، كما اتخذت الجبهة البرقيتين فرصة لتوضيح حالة العمال المغاربة، مما أفشل خطة فرنسا.[4]

وفي نفس السياق يذكر الفيلالي أن فرنسا لم تستسغ عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة، مما جعلها تخلق أحزابا فرنسية في المغرب بواسطة عملاء نكرات منها الحزب الاشتراكي ومن ورائه برونيل رئيس ناحية وجدة. وأسست جرائد باسم مجموعة من الخونة المجرمين –على حد تعبير الفيلالي – ، وقد حملت هذه الأحزاب والصحف على عاتقها عرقلة أعمال النخبة الوطنية، والتنديد بفكرة عرض القضية المغربية، على المحافل الدولية.[5]

لقد كان موقف السلطان مؤيدا لموقف النخبة المغربية والجامعة العربية في تدويل القضية الوطنية، وعبر عن ذلك لإذاعة كولمبيا الأمريكية، إثر استجوابه بمناسبة انتخاب ايزنهاور رئيسا للولايات المتحدة في 4 نونبر 1952، وفي ما يلي بعض ما دار في الاستجواب: "... **س– ما رأي جلالتكم في اختصاص هيئة الأمم بالنظر لقضيتي تونس والمغرب؟**

---

[1]– العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية..**، م س، صص.218–219.

[2]– هي جبهة الأحزاب الوطنية التي تأسست التي تأسست في 9 أبريل 1951، بوحي من الصحفي المصري صالح أبو رقيق، وضمت الاحزاب المغربية الأربعة (الاستقلال، الشورى والاستقلال، الوحدة المغربية والإصلاح الوطني).

[3]– العمراني (عبد الحي حسن)، المرجع السابق، ص.218.

[4]– العمراني (عبد الحي حسن)، المرجع السابق، ص.218.

[5]– الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..**، **ج 11**، م س، صص.162–163.

ج- إن المغرب كما هو معروف بلاد ضمنت لها المعاهدات الدولية المختلفة سيادتها ووحدة أراضيها ولم تمس معاهدة سنة 1912 (معاهدة الحماية الفرنسية) طابع السيادة هذا، ونعتقد أن معاهدة باردو (معاهدة الحماية التونسية) لا تمس أيضا السيادة التونسية.

س- هل تظنون جلالتكم أن بلادكم على استعداد لأن تحكم نفسها بنفسها منذ الآن أو أن يتم ذلك في مستقبل قريب،وإذا كان الجواب بالإيجاب فكيف تحصلون على المهندسين والأطباء والخبراء الزراعيين والصناعيين لتحقيق التقدم في المغرب؟

ج- لن يكون المغرب البلاد المستقلة الوحيدة الذي يحكم نفسه ويعتمد في نفس الوقت على الخبراء الأجانب لتحقيق التطور الصناعي والزراعي، وسوف نقبل أن نتعاون مع الأجانب في هذا الميدان – وعلى رأسهم الفرنسيين لتحقيق التطور المادي لهذه البلاد.

س- هل تعود سياسة الباب المفتوح الى الوجود إذا انتهت معاهدة الحماية الفرنسية، وإذا كانالجواب بالايجاب فكيف تستطيع حكومة جلالتكم حماية الصناعة المغربية الوليدة إزاء ذلك؟

ج- إن سياسة الباب المفتوح التي ضمنها عقد الجزيرة الخضراء وعززها الحكم الصادر من محكمة لاهاي الدولية يجب أن تظل محترمة، ولذلك فإننا نرى الضرورة تقضي بربط العلاقات بين سياسة الباب المفتوح وحماية الصناعة المغربية الوليدة.

س- ما رأي جلالتكم في نشاط حركة حزب الاستقلال؟

ج- إن حركة حزب الاستقلال حركة حزب سياسي يباشر نشاطه على النحو الموجود في سائر البلاد.

س- ما رأي جلالتكم في الاتهام الموجه إلى حزب الاستقلال الخاص بأنه يؤلف جبهة مشتركة مع الشيوعيين؟

ج- إننا نرى أن حزب الاستقلال وهو حزب مغربي مسلم ملكي لا يمكن أن يشترك في جبهة مع الشيوعيين دون أن يخفق...".[1]

يتضح من الاستجواب أن السلطان كان يتماشى مع السياسة التي تبنتها النخبة السياسية المغربية المتمثلة في الجبهة الوطنية وخصوصا حزب الاستقلال الذي كان معارضا صلبا للسياسة الاستعمارية، ودعمه لعرض القضية المغربية على أنظار الأمم المتحدة، وبالرغم من النقاش والصدى الذي خلقته قضية

[1]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي...، ج 11**، م س، ص.163-169.

المغرب في قصر شايو، والاهتمام الذي حظيت به عند سائر أعضاء الأمم المتحدة، واعتماد أنصار المغرب على مجموعة من الأساليب في الدفاع عن المغرب والتي تثبت أحقية مطالب المغرب، والمتمثلة أساسا في فضح السياسة الفرنسية المنافية لحقوق الإنسان، والتذكير بالمذكرتين اللتين بعثا بهما السلطان، للمطالبة باستقلال المغرب، والتضامن الدولي مع المغرب...، فإن فرنسا استطاعت هذه المرة منع القضية من أن تطرح على طاولة المناقشة، لكن الجانب المغربي استطاع انتزاع قرار التأجيل فقط.[1]

لقد خلف هذا القرار استياء في صفوف الأحزاب الوطنية الاستقلالية في المغرب العربي، يقول الفيلالي: "**... كانت قضية المغرب قد عرفت خذلان 28 دولة أعطت أصواتها إلى جانب كندا لإبعاد قضية المغرب من جدول الإعمال مقابل 23 صوتا طالبوا بإدراجها ثم إمساك 7 دول، مما دفع مختلف الأحزاب الوطنية الاستقلالية في المغرب العربي وبتوجيه من الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمان عزام إلى رفع احتجاج على ذلك وجهوه من القاهرة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 نونبر 1951.**".[2]

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..، ج 2**، م س، ص.37-41.

[2]- جاء في بيان الاحتجاج ما يلي: "رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة قصر شايو باريس.

سيدي الرئيس: إننا ممثلي الأحزاب الوطنية لاستقلال المغرب شمال إفريقيا المجتمعين يوم 11 نونبر 1951 بمكتب المغرب العربي بالقاهرة نحتج بحرارة ضد القرار المتخذ من طرف مكتب الجمعية والرامي إلى تأجيل إدراج المسألة المغربية في جدول الأعمال، ونلاحظ أن هذا القرار لم يسبق له مثيل في محاضر الأمم المتحدة. وبهذا فإنه مناقض للمبادئ الأساسية للديمقراطية. بالإضافة إلى أنه اتخذ تحت ضغط القوات الاستعمارية التي تستعمل الأمم المتحدة لفرض اختيارها على الشعوب المستعمرة

ولا يمكن أن نتخلى عن الاعتقاد بأن هذا القرار يعتبر من عمليات الامبريالية الفرنسية التي تسعى إلى منع الشعب المغربي من إسماع صوته في الجمعية العامة وعرض مظالمه وإظهار حقوقه في الحرية والاستقلال.

وبتهرب مكتب الجمعية العامة من إدراج المسألة المغربية في جدول الأعمال فانه خدم الامبريالية، التي تعتبر عامل اضطراب وفزع ضد قضايا الشعوب المستضعفة، ويتصرف (المكتب) في تناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فإذا أرجأت الجمعية العامة إدراج المسألة المغربية في جدول أعمالها فإنها ستشجع الاستعمار الفرنسي على متابعة سياسة القمع والاستغلال والتضليل في شمال إفريقيا مما يعتبر مسا ببيانات حقوق الإنسان التي أعلنتها الامم المتحدة.

وإن أملنا وطيد في أن الجمعية العامة لن تتبني قرارا لم يسبق له مثيل في محاضرها وأنها ستدرج المسألة المغربية في جدول أعمالها، وتناقشها وتتخذ الحلول الضرورية التي تضع حدا للاعمال المؤسفة الناتجة عن الوجود الاستعماري في منطقة حيوية من حوض البحر الابيض المتوسط كالمغرب وكل شمال افريقيا.

وفي انتظار أن تعيد الامم المتحدة الثقة إلى نفوس الشعوب المسيطر عليها تقبلوا سيدي رئيس الجمعية العامة تحياتنا المعبرة عن كل احترام.

القاهرة 11 نونبر 1951

عن المغرب: علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال

عن الجزائر الشاذلي مكي مندوب حزب الشعب الجزائري في المشرق العربي.

عن تونس: علي بهلوان الأمين العام المساعد لحزب الدستور." - الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..، ج 11**، م س، صص.169-170.

وعموما فإن حركة الدول العربية والجبهة الوطنية المغربية، كانت حركة موفقة، إذ عملت على إماطة اللثام عن القضية الوطنية وإخراجها من نطاق الثنائية إلى النطاق الدولي، فأصبحت بذلك قضية من ضمن القضايا الدولية التي يستأثر بها الرأي العام الدولي، وهيأة الأمم المتحدة، بعدما تمت محاكمة فرنسا في باريس عن طريق المناقشات الطويلة والمرافعات في الدفاع عن القضية المغربية من طرف جل الدول الصديقة للمغرب، التي ستنتهيأ لعرض القضية في دورة نيويورك.

يذهب غلاب إلى أن النخبة المغربية والدول العربية استطاعوا كسب حلفاء جدد في الكتلة العربية الأسيوية، قبل عرض القضية المغربية على أنظار الأمم المتحدة، وبعد سنة من انعقاد الدورة الأولى، ستنعقد الدورة السابعة للجمعية العامة الأممية، وستعاود الدول العربية الكرة، وتتقدم بطلب تسجيل القضية المغربية، وعند اقتراب موعد اجتماع دورة نيويورك طلب رسميا السيد عوني الخالدي، ممثل العراق في هيأة الأمم المتحدة يوم 8 غشت 1952 من السيد "تريجيف لي" الأمين العام للأمم المتحدة إدراج قضية المغرب في جدول أعمال هذه الدورة.[1]

لقد تمت تزكية هذا الطلب يوم 13 شتنبر من طرف 13 دولة من إفريقيا وآسيا. وطالبت في تقريرها المؤرخ يوم 3 شتنبر 1952 بعرض القضية على الجمعية العامة في دورة أكتوبر. وفي 13 شتنبر وضعت الكتلة العربية مذكرة جديدة لعرضها على الأمم المتحدة تأييدا لطلب التسجيل.[2] وفي 15 أكتوبر 1952 أصدر مكتب الجمعية توصية بقبول القضية المغربية. وفي 17 دجنبر، وبعد مداولة الوفود الصديقة والمعارضة للمغرب، صادقت اللجنة السياسية على مشروع قرار اقترحته مجموعة دول أمريكا اللاتينية، صوت لصالحه 45 دولة وعارضته 3 وامتنع عن التصويت 11 دولة.[3]

تضمن المشروع المصادق عليه من الجمعية من الجمعية التعبير عن أملها في أن يتولى الطرفان المعنيان المغرب وفرنسا متابعة حوارهما وتفاوضهما بما يسمح للشعب المغربي حكم نفسه بنفسه ومما جاء في القرار المؤرخ ب 19 دجنبر 1952: "**نظرا لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من طرف الدول الأعضاء الثلاث عشرة....**

تعبر عن ثقتها بأن الحكومة الفرنسية، تنفيذا لسياستها المعلنة، ستسعى جاهدة لتأمين حريات الشعب المغربي الأساسية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

---

[1]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 2**، م س، صص.44-45.

[2]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 2**، م س، ص.45. والعمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية..**، م س ، المرجع السابق، ص.220.

[3]- العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية..**، م س، ص.221. وغلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 2**، م س، ص.47.

وتعبر عن أملها بأن يتابع الفريقان مفاوضتهما بصورة مستعجلة نحو تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية الحرة...".[1]

وإذا كانت الجمعية العامة قد قبلت طلب تسجيل القضية المغربية، فإنها رفضت تضمين قرارها مشروع تقدمت به ثلاث عشرة دولة افريقية وأسيوية، والذي ينص على التعبير باسم الجمعية العامة عن الاستياء للحالة التي تسود المغرب في تلك الوقت، ومطالبة الحكومة الفرنسية وسلطان المغرب بالشروع في مفاوضات للاتفاق على ما يطابق السيادة الوطنية المغربية والمصالح الشعبية وميثاق الأمم المتحدة،[2] وجدير بالذكر بأن هذا القرار جاء بعدما حكمت محكمة لاهاي كما سبقت الإشارة إلى ذلك لصالح أمريكا في نزاعها مع فرنسا حول حرية التجارة بالمغرب.

لقد لعبت النخبة المغربية الشيء الكثير في قبول القضية المغربية في الجمعية العامة، وعن هذا الدور يذكر العمراني أن وفد الجبهة الوطنية المكون من عضوي حزب الاستقلال الأستاذين علال الفاسي وأحمد بلافريج، وعضوي حزب الشورى الأستاذين الوزاني ومحمد الشرقاوي، وعن حزب الإصلاح المهدي بنونة، وعن الوحدة المغربية الأستاذ المكي الناصري، قد قسموا العمل وساهموا بشكل كبير في صياغة المشاريع وتسهيل عمل الوفود، بتحضير التقارير، وعقدوا لقاءات مع رؤساء الوفود للدعاية لقضية المغرب.[3]

يؤكد غلاب أن الأمين العام لحزب الاستقلال أعرب عن ترؤسه للبعثة المغربية الشبيهة بالرسمية في دورة الجمعية العمومية، وطلب من الوفود الأسيوية التدخل لكي يسمح له بإلقاء بيان في الجمعية عن الوضعية في المغرب باسم حزب الاستقلال،[4] في حين يذكر بوطالب الدور الفعال لوفد حزب الشورى والاستقلال داخل الجبهة في التعريف بالقضية الوطنية بنيويورك.[5]

يقول العمراني: "**وكان الأستاذ محمد حسن الوزاني والأستاذ أحمد بلافريج يحضران جميع الجلسات المخصصة لدراسة القضية المغربية بصفتهما فنيين مستشارين الأول في الوفد اليمني والثاني في الوفد العراقي، وبهذه الصفة استطاعا أن يحصلا على ورقة رسمية من الأمانة العامة لهيأة الأمم المتحدة يمثلان الحركة الوطنية المغربية لتتبع القضية في هيأة الأمم المتحدة.**".[6]

---

[1]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية...، ج 2**، م س، ص.48.

[2]– العمراني (عبد الحي حسن)، المرجع السابق، ص.221.

[3]– العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية..**، م س، ص.221.

[4]– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة...، ج 2**، م س، ص.45.

[5]– بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..، ج 2**، م س، ص.529.

[6]– العمراني (عبد الحي حسن)، المرجع السابق، ص.221.

يذهب الفيلالي إلى أن المناوشات التي دارت في الأمم المتحدة حول المغرب والدور الفعال الذي قام به حزب الاستقلال في مجال الإعلام داخل المغرب وخارجه، وما صدر من توصيات أظهرت فرنسا رغم تضامن دول الاستعمار بمظهر الفشل، مما زاد في قوة ومعنويات المغاربة ملكا وشعبا، وثقتهم بأن سيادة دولتهم لم تتأثر بالحماية المفروضة ولا القوانين المغتصبة الناتجة عن تصرفات المقيمين العامين السابقين من عهد ليوطي إلى عهد كيوم.[1]

لقد عملت الصحافة الوطنية على متابعة عرض القضية الوطنية على الجمعية العامة، فكانت جريدة العلم التابعة لحزب الاستقلال لا يخلو عدد من أعدادها إلى الإشارة إلى هذه القضية، قبل وبعد عرضها على الأمم المتحدة، نذكر من بين ما نشرته، "مراسل (لوموند) في واشنطن يؤكد أمريكا ستصوت بلا شك لإدراج القضيتين التونسية والمغربية في هيأة الأمم"،[2] "القضية المغربية تحظى بتأييد كبير من لدن الكتلة المعادية للاستعمار"،[3] "مراحل عرض قضية المغرب على هيئة الأمم المتحدة"،[4] هذه بعض النماذج وغيرها كثير والتي ساهمت بشكل كبير في توعية الرأي العام الوطني والدولي حول قضية المغرب، إذ عمل الاستقلاليون من خلال هذه المقالات على فضح السياسة الاستعمارية وتبيين مواقف الدول العظمى من القضية وغير ذلك مما قد يدفع بالقضية المغربية نحو الحل المتمثل في الاستقلال.

وبالرغم من قبول تسجيل القضية المغربية بالجمعية العامة وصدور قرار 19 دجنبر 1952، فإن فرنسا لم تعترف بقرارات الأمم المتحدة، بعد انسحابها الدائم من الجلسات المناقشة للقضية الوطنية معتبرة أن قضية المغرب هي مسألة داخلية لفرنسا. وفي الفترة الفاصلة بين الدورة السابعة والثامنة للأمم المتحدة، أطلقت فرنسا العنان للعنف ومضايقة الوطنيين، بل امتدت يدها إلى رمز السيادة في البلاد وعملت على نفي السلطان، ضاربة عرض الحائط قرارات الجمعية العامة.

في ظل هذه الظروف الجديدة القديمة بادرت المجموعة الدولية التي تبنت القضية المغربية في ردهات هيأة الأمم إلى طلب تسجيل الموضوع من جديد في الدورة الثامنة خريف 1953، وتم قبولها بتزعم ظفر الله خان وزير خارجية باكستان هذه المرة، وقد أكد الجمعية العامة قرار 19 دجنبر 1952 وأضافت إليه الافراج عن المعتقلين وإعادة الحريات الأساسية، وإنشاء مؤسسات تمثيلية ديمقراطية وحصول المغرب على سيادته واستقلاله في مدى خمس سنوات،[5] كان ذلك في 19 أكتوبر 1953، وفي

---

[1]- الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي..**، **ج 11**، م س، ص.175.

[2]- **جريدة العلم**، 10 غشت 1952.

[3]- **جريدة العلم**، 20 غشت 1952.

[4]- **جريدة العلم**، 14 أكتوبر 1952.

[5]- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة..**، **ج 2**، م س، ص.50.

8 نونبر وقع التصويت على اقتراح اللجنة السياسية ولكن الجمعية العامة لم تصادق على المشروع لعدم توفر أغلبية الثلثين وتأجلت القضية إلى دورة 1954.[1]

ولم تعرض القضية المغربية على هيأة الأمم في دورة 1954، لكون القضية دخلت منعطفا حاسما ساهم في إيجاد تسوية نهائية يتفق عليها بين المغرب وفرنسا، وذلك بعدما دخل الشعب المغربي في معركته المسلحة مع الاستعمار،[2] متخذا من شعار أن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى، وهو ما آمنت به النخبة السياسية المغربية، وهو ما عبر عنه الزعيم علال الفاسي بقوله: "...**في هذا السبيل يجب أن نعمل بكل مجهوداتنا لتحقيق دعوتنا الإنسانية التي هي القضاء على الاستعمار بكامل ضروبه وتحرير الإنسانية من ويلاته ولذلك يلزم أن نحشد القوات الشعبية في الأمم القاصرة ونعمل على عقد مؤتمر دوري عام للأحزاب الأهلية في البلدان المستعبدة كلها، يجب أن نذكر أن الأرقاء لم تحررهم مواثيق الأمم ولا دعوات الزعماء...ولكن حررهم كفاح هؤلاء الأرقاء وتضامنهم في المطالبة بحقوقهم في الحياة.**".[3]

وإجمالا فقد خاضت النخبة السياسة معركة الأمم المتحدة، إذ ساهمت في تدويل القضية الوطنية، ومحاصرة فرنسا أمميا، لكنها كانت مقتنعة بأن الحل الوحيد للحصول على الاستقلال هو الاعتماد على الشعب وتأطيره من أجل الدفاع عن حريته واستقلال بلاده. بعدما تأكدت من أن الدول الأوربية وأمريكا لن تدافع على القضية في الأمم المتحدة، وبعدما تأكد أن فرنسا لن تلتزم بمقررات الأمم المتحدة بنفيها لسلطان البلاد. مما عجل بانطلاق العمليات الفدائية والمقاومة المسلحة المنظمة. اضطر فرنسا إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، إذن كيف أدارت النخبة السياسية المغربية تلك المفاوضات التي حصل المغرب بموجبها على الاستقلال؟.

[1]– العمراني (عبد الحي حسن)، المرجع السابق، ص.225.

[2]– نفسه.

[3]– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية**..، م س، ص.430.

ثالثا: النخبة السياسية المغربية والمفاوضات المغربية الفرنسية حول الاستقلال

سنحاول من خلال هذا المحور أن نتتبع المفاوضات المغربية الفرنسية، والإجابة عن طبيعتها وأهدافها ونتائجها، مستحضرين وجهة نظر الحزبين الحاضرين في المفاوضات. وتتبع المفاوض المغربي، والمفاوض الفرنسي (من خلال جريدتي لافيجي ماروكان و لوكوريي دي ماروك).

1- تصور حزب الاستقلال للمفاوضات

عاش المغرب فترة انتقالية بين نظام الحكم المباشر الذي فرضته الحماية الفرنسية على المغرب ومرحلة الاستقلال، وتعرف هذه الفترة بفترة المفاوضات المغربية الفرنسية، بعد نهاية الاستعدادات الأولية للدخول في المفاوضات بين الطرفين المغربي والفرنسي. سافر الملك إلى فرنسا في 13 فبراير 1956 لافتتاح المفاوضات، ويرى أعضاء الحزب أن هذا السفر دليل على الأهمية التي يعلقها جلالته على المفاوضات للوصول إلى اتفاق بين المغرب وفرنسا لتحقيق استقلال المغرب وتحرير سيادته الداخلية والخارجية، ونفس الشيء يقال عن الشعب المغربي حسب حزب الاستقلال: « **وليس من شك في أن الشعب نفسه وقد اختار طريق المفاوضات لتحقيق استقلاله يعلق على هذه المفاوضات أهمية عظمى**».[1]

أما الفرنسيون فهم الآخرون يعلقون آمالا كبيرة على هذه المفاوضات: « **ونحن لا نشك في إن المفاوض الفرنسي يعلق نفس الأهمية لما قد تؤدي إليه هذه المفاوضات من بناء علاقة على أسس جديدة بين المغرب وفرنسا، والشيء الذي لا شك فيه أن الشعب الفرنسي الحقيقي يعلق أهمية أعظم على المفاوضات المقبلة**».[2]

هذه الأهمية التي يعطيها المغرب ملكا وشعبا وحكومة للمفاوضات، ناتجة عما يرجوه المغرب من ورائها، وما يرجوه حسب حزب الاستقلال ينحصر في جملة واحدة هي تحرير السيادة المغربية من كل القيود التي فرضتها معاهدة الحماية، ومفهوم هذه الجملة واضح تمام الوضوح في أذهان المغاربة كما هو واضح في أذهان المفاوضين الفرنسيين « **إن كل أثر للحكم المباشر يجب أن ينتهي في هذه المرحلة فتصبح السلطة التشريعية مجتمعة كلها في يد صاحب الجلالة ريثما يقوم نظام نيابي، والسلطة التنفيذية في يد الحكومة، وبذلك يتضح الموقف وتزول العراقيل الأولى من الطريق فيتسنى للجانبين**

---

[1]– *" ما يريده الشعب من المفاوضات"*، **جريدة العلم**، العدد 2076، 10 فبراير 1956، ص.1.

[2]– نفسه.

المغربي والفرنسي أن يباشروا المفاوضات من أجل إقرار علاقات جديدة بين البلدين في جو خال من كل لبس كافل لكل نجاح».[1]

وما يميز بداية هذه المفاوضات حسب تصور حزب الاستقلال هو الوضوح التام الذي تميز به طرفي المفاوضات، هذا الوضوح يتجلى في خطاب السلطان محمد الخامس وتصريحاته وفي برنامج الحكومة الذي تقدمت به للشعب المغربي بعيد استلامها زمام الحكم، وقد يساهم هذا الوضوح في ازدياد أهمية المفاوضات ويزيد في أمل الشعب في إنجاحها، ذلك لأن المفاوض المغربي دخلها معبرا كما يريد بصراحة تامة حتى في النقط التي كان يعتبرها البعض صعبة التفاوض مثل الجيش والسيادة الخارجية. ويرى حزب الاستقلال أن المفاوض المغربي كان صريحا عندما عبر عن استعداد المغرب لحماية مصالح الفرنسيين ما لم تمس بسيادة المغرب، وعندما تعهد بضمان الأمن والعدل والحرية الاقتصادية والاجتماعية لجميع سكان المغرب.[2]

وقد تحدث الأمين العام لحزب الاستقلال السيد أحمد بلا فريج عن المفاوضات في خطاب موجه للاستقلاليين قائلا: « **أيها الاستقلاليون إننا على أبواب الدخول في تجربة جديدة، تجربة تحقيق الاستقلال عن طريق المفاوضات، ونحن ندخلها بكامل الاطمئنان وبنية حسنة، ويشجعنا على ذلك ما لمسناه في السياسة الفرنسية ومن اتصالنا برجال الحكومة الفرنسية من استعداد طيب لحل مشكلتنا على أساس من العدل وبروح نزيهة، ولكننا مع ذلك لا نجهل أننا نبدأ في تجربة جديدة من نوعها في بلادنا، وكل تجربة هي نوع من المغامرة قد تتضمن أخطارا ومزالقا ولكننا مع ذلك قبلنا هذه التجربة بشجاعة لأننا نثق بأنفسنا ونعرف قدراتنا على تجنب الأخطار واتقاء المزالق، لقد قبلنا التفاوض لنتسلم أمور بلادنا حتى يمكننا بذلك أن نحقق استقلالا كاملا غير منقوص لكننا مع ذلك لن نقبل في مفاوضاتنا أي شيء يرهن مستقبل بلادنا... الاستقلال إما أن يكون كاملا تاما وإما أن لا يكون».**[3]

كان حزب الاستقلال يضع شرطا لبدء المفاوضات وهو الاعتراف باستقلال المغرب، معتقدا بأن المفاوضات لن يطول أمدها بالنظر إلى الوضوح والرغبة التي أبان عليها الطرفان، خاصة وأن الشعب المغربي حريص على السرعة لأن المغرب الذي يريد أن يدشن عهده الجديد بأعمال إيجابية لصالح الشعب ليس له الوقت الكافي ليضعه في فترة الانتقال والمفاوضات، وقد استحضر التجربة التونسية لأخذ

---

[1]– *"إلغاء الحكم المباشر من الآن"*، **جريدة العلم**، العدد 2087، 2 يناير 1956، ص.1.

[2]– *" برنامج واضح"*، **جريدة العلم**، العدد 2019، 15 دجنبر 1955، ص.2.

[3]– بلا فريخ (أحمد)، *" خطاب مهرجان الرباط"*، **جريدة العلم**، العدد 2047، 12 يناير 1956، ص.1.

العبرة من نتائج عدم الوضوح في المواقف والتماطل في التفاوض، لأن ذلك أدى بتونس إلى اشتعال الفتنة الداخلية.[1]

ووضح حزب الاستقلال مجموعة من النقاط التي يجب على الحكومة أن تحسم فيها قبل الشروع في المفاوضات وهي:

– إلغاء معاهدة الحماية ونقل اختصاصات السيادة للدولة المغربية.

– تحديد نوع العلاقة الجديدة التي تبرم بكيفية حرة بين المغرب وفرنسا بشرط أن لا تمس هذه العلاقات بوحدة التراب المغربي ولا بأي مظهر من مظاهر السيادة المغربية لا في الداخل ولا في الخارج.

– وضع برنامج للاستلام اختصاصات السيادة المغربية في الشؤون الخارجية والدفاع.

– برمجة مسألة المصالح الفرنسية والوضعية القانونية للجالية الفرنسية وغيرها من الأجانب القاطنين بالمغرب في المفاوضات.[2]

وفي تصريح لعبد الرحيم بوعبيد عضو المكتب السياسي لحزب الاستقلال قال بأن الحزب طلب من الحكومة وضع أسس متينة للدخول في المفاوضات « **يجب وضع الأسس التي ينبغي أن تسير عليها المفاوضات خاصة إذا استحضرنا التناقض الواقع في التصريحات الرسمية حول الاستقلال تارة، وحول المحافظة على الحماية تارة أخرى، ولهذا فإن واجب الحكومة المغربية المؤقتة أن تبدأ المفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس اعترافها العاجل الواضح في غير غموض بإلغاء معاهدة الحماية، والاعتراف للمغرب باستقلاله التام، وكلمة الاستقلال لها معنى واضح محدد لا لبس فيه ولا غموض، وهو تحرير السيادة المغربية في الداخل والخارج، وأن يكون لنا جيش وطني، هذا باختصار لمن يريدون أن يفهموا من الاستقلال غير ذلك**».[3]

ومن أجل تحقيق كل هذا يرى الحزب أن سيادة الهدوء داخل المغرب هو الطريق الذي سيوصلنا إلى الأهداف المتوخاة من المفاوضات، لأن المفاوضات هي في حاجة إلى جو يساعدها لتصل إلى الغاية المرجوة، ومعنى الجو هو هدوء الأفكار وإرجاع الطمأنينة إلى النفوس، وقد أصدر جلالة الملك عدة توجيهات للشعب المغربي عن طريق الخطب والبلاغات وعن طريق الوفود العديدة التي تتصل بجلالته

---

[1]– *"أهداف المفاوضات "*، **جريدة العلم**، العدد 2055، 20 يناير 1956، ص.1.

[2]– *" موقف حزب الاستقلال حول تشكيل الحكومة المغربية"*، **جريدة العلم**، العدد 2007، 3 دجنبر 1955، ص.2.

[3]– بوعبيد (عبد الرحيم)، *" مغزى المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال"*، **جريدة العلم**، العدد 2009، 5 دجنبر 1955.ص.1.

كل يوم، وأشاد الحزب بخطوة الإقامة العامة التي أفرجت عن مجموعة من المعتقلين السياسيين، وكان هذا الإفراج سببا مباشرا في إصدار مجموعة من المنظمات السرية لمناشير تعلن فيها عن وقف عملياتها داخل المغرب.[1]

تجدر الإشارة إلى أن جريدة العلم تتبعت مراحل المفاوضات وعمل الحكومة منذ الإعلان عن تأسيسها، بل تساءلت حول ماذا أنجزت الحكومة خلال شهرين مرا على تنصيبها، وماذا ينتظر من المفاوضات المقبلة، وذكرت الجريدة بالاستعدادات التي اتخذت لإجراء هذه المفاوضات من الجانبين الفرنسي والمغربي، حيث بدأ وزراء الدولة المكلفون بالمفاوضات بالرحيل إلى باريس، فقد سافر يوم الجمعة 10 فبراير السيد محمد الشرقاوي ويوم الأحد 12 فبراير السيد عبد الرحيم بوعبيد وإدريس محمدي ورضى اكديرة، يوم الاثنين سيتوجه إلى باريس الملك رفقة رئيس الحكومة السيد البكاي ورئيس الوزراء بالنيابة السيد محمد الزغاري.[2]

وحاولت جريدة العلم أن تقدم صورة عامة على سير المفاوضات، حيث ذكرت في البداية بالأسس الثلاثة لتشكيل الحكومة المغربية، وبينت موقع كل واحد منها في المفاوضات. هذه الأسس هي: – إجراء مفاوضات مع فرنسا– تسيير شؤون البلاد– وضع الأنظمة التي يفتقر إليها المغرب، وفيما يخص نقطة المفاوضات كان على الحكومة أن تنتظر النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات الفرنسية من أجل التفاوض مع الحكومة الجديدة، أما مسألة التسيير فقد دخلت الحكومة المغربية منذ الأسبوع الأول من تأسيسها في محادثات مع الإقامة العامة، وقد تم تعيين السيد إدريس محمدي مقررا لهذه المفاوضات التي أطلق عليها " المفاوضات الصغرى": « **وكان رأي الحكومة أن مسألة التسيير ينبغي أن ترجع برمتها إليها وأن يلغى الحكم المباشر بتاتا حين الفترة الانتقالية، فتصبح مقاليد أمور الدولة في يد الوزراء والإدارة الإدارية التابعة لهم، وقبل المبدأ من لدن الإقامة العامة**».[3]

ومن المسائل التي عرضت للنقاش هي وضعية المديرين الفرنسيين في النظام الجديد، فكان رأي الحكومة أن المديرين مخيرون بين أمرين: إما أن يكون لهم حق الرقابة بصفتهم أعوانا للمقيم العام على تطبيق بنود الحماية، وفي هذه الحالة ينبغي أن ينتهي دورهم في ميدان التسيير، وإما أن يظلوا في ميدان التسيير خلال المرحلة الانتقالية، وحينئذ يتعين عليهم أن يصبحوا تابعين للحكومة.[4]

---

[1]– *" الجو الذي ينبغي أن يسود"*، **جريدة العلم**، العدد 2035، 31 دجنبر 1955، ص.1.

[2]– الزهري(قاسم)، *"على عتبة المفاوضات المغربية– الفرنسية"*، **جريدة العلم**، العدد 2078، 12 فبراير 1956، ص.1.

[3]– الزهري(قاسم)، *"على عتبة المفاوضات المغربية– الفرنسية"*، **جريدة العلم**، م س، ص.1.

[4]– الزهري(قاسم)، *"على عتبة المفاوضات المغربية– الفرنسية"*، **جريدة العلم**، م س، ص.1.

ويعتبر حزب الاستقلال أن الحكومة المغربية حصلت في ظرف شهرين ونصف منذ تنصيبها على نتائج مهمة، ولم تتنازل عن أدنى شيء يمس بحق من حقوق البلاد، ويمكننا القول بأن المراقبة التي كانت في يد الإدارة التنفيذية المغربية في سائر مراتب الحكم قد سقطت ما عدا فيما يتعلق بمراقبة المقيم العام على الظهائر بمقتضى عقد الحماية، كما أن المراقبين المدنيين أصبحوا مستشارين فقط للعمال والقواد ما عدا في المسائل التي تمس الأمن.[1] وقد أمضى برتوكولا في شأن النقط المتفق عليها بين رئيس الحكومة البكاي، والمقيم العام الفرنسي أندري لوي ديبوا ، وقد جاء فيه:« **إن أندري لوي ديبوا مقيم فرنسا العام بالمغرب باسم الحكومة الفرنسية والسيد البكاي رئيس الحكومة المغربية باسم صاحب الجلالة قد امضيا يومه على الساعة الثانية عشرة والنصف اتفاقا حول نقل سلطات التسيير، ومباشرة الشؤون للحكومة المغربية، تلك السلطات التي كانت تمارسها الإقامة العامة بمقتضى الأوقاف والعقود الجاري بها العمل، وذلك ابتداء من تاريخ إمضاء هذا الاتفاق إلى نهاية المفاوضات الفرنسية المغربية المقبلة، وبعض المسائل التي لم يتم الاتفاق في شانها ستدرس فيما بعد».**[2]

والنقط التي لم يتم الحسم فيها هي: الوظيفة العامة– الأمن– الطيران– مراقبة الصرف– إدارة السجون، وتكرر الجريدة أن الحكومة تشبثت بحقها في تسيير الشؤون المتعلقة بالنقط الخمس، ولم تنكر الإقامة العامة هذا الحق وإنما ترى أن يرجأ البث في أمر هذه النقط إلى أجل آخر، وقد يبث فيها خارج المفاوضات المغربية الفرنسية.[3]

وبعد إمضاء الاتفاق حول تخويل الاختصاصات من يد الإدارة الفرنسية إلى يد حكومة صاحب الجلالة سوف يستعد الوزراء للتوجه نحو باريس لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس الاستقلال التام وستكون الغاية الأولى لهذه المفاوضات هي حسب الجريدة " **طريق دفن نظام الحماية**".[4]

وقد عملت جريدة العلم على الاتصال ببعض وزراء الدولة ليلة سفرهم لتنقل إلى القراء صورة عن تصورهم وهم ذاهبون للمفاوضات، وقد صرح إدريس المحمدي للجريدة قائلا: « **أعتقد انه كان ينبغي إعلان الاستقلال وإلغاء الحماية قبل سفر الوفد إلى فرنسا أو قبل بدأ المفاوضات، وبعد هذا الاعتراف**

---

[1]– بوعبيد (عبد الرحيم)، *" مغزى المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال"*، المرجع السابق، ص.3.

[2]– *"على عتبة المفاوضات المغربية الفرنسية"*، مرجع سابق، ص.5.

[3]– نفسه.

[4]– المحمدي(إدريس)، *"معاهدة الحماية نظام مات وإنما سنتفاوض في طريقة دفنه"*، **جريدة العلم**، العدد2078، 12 فبراير 1956، ص:2.

نتفاوض في المصالح المشتركة التي ينبغي ضمانها، وأخشى أن تحاول بعض المصالح أو الأفراد تأخير إعلان الاستقلال إلى ما بعد انتهاء المفاوضات».[1]

وتذكر الجريدة ما من مرة بالتفاؤل والأمل الذي يعيش عليه الشعب المغربي في ظل هذه المفاوضات وقدرتها في إيصاله لهدفه المنشود: « **ومهما يكن فإن الشعب المغربي في الوقت الحاضر متفائل بالمفاوضات التي ستدشن غدا ويرجو من ورائها خيرا ليس بالنسبة إليه فحسب، بل بالنسبة كذلك لمستقبل علاقاته مع فرنسا، ويتمنى أن يبدي الجانب الفرنسي كثيرا من التفهم لمطامحه وحقوقه محافظة على المصالح المتبادلة لكلا القطرين».**[2]

وقد انتهز الوفد المغربي فرصة تأجيل المفاوضات المغربية الفرنسية لمواصلة بحث الملفات التي ستدرج في هذه المفاوضات، في الوقت الذي اعتقد فيه الرأي العام المغربي والدولي أن تأجيل هذه المفاوضات، كانت بسبب خلاف يوجد بين الطرفين، وجريدة العلم تنفي هذا الطرف لأنها على اعتقاد أن الطرفين قد تجاوزوا الخلاف بمجرد قبول فرنسا إعلان استقلال المغرب قبل البدء في المفاوضات.[3]

وتؤكد الجريدة أن الخلاف الموجود بين المغرب وفرنسا هو خلاف مبدئي، ولغاية وطنية محضة، وأن الشعب المغربي على استعداد كامل لمصادقة الشعب الفرنسي، ما دام يتمتع بكامل حريته واستقلاله، وعلى استعداد لأن ينسى كل محن الماضي ليبدأ حياة جديدة قوامها التعاون والتفاهم، وتساءلت الجريدة أليس من المعقول أن نأخذ نحن والفرنسيون دروسا هذا الأسبوع؟، ونضع نحن وإياهم مبدأ عاما يتلخص في أن استقلال الشعوب هو الوسيلة الوحيدة لضمان التعاون والصداقة، ولضمان مصالح الشعوب المتعاونة والمتصادقة بعضها مع بعض؟.

هكذا إذن، منحت للمغرب فترة أسبوع ليعيشها مستقلا، وأتيحت له الفرصة للاحتفال بالاستقلال، وأن يعيش أياما سعيدة يحاول أن ينسى فيها المحنة التي اجتازها زهاء نصف قرن، ويشعر انه أصبح ذا سيادة وكرامة، وتعتبر جريدة العلم أن المفاوضات بعد هذا الأسبوع ستدخل مرحلة ثانية، هذه المرحلة ستخصص للعلاقات المغربية الفرنسية في العديد من الميادين وبالأخص في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد والثقافة، بالإضافة إلى مناقشة موضوع ضمان حقوق الفرنسيين في المغرب، وحقوق

---

[1]– المهدي (إدريس)، المرجع السابق، ص.3.

[2]– *" تفاؤل وأمل"*، **جريدة العلم**، العدد 2080، 14 فبراير 1956، صص.1-4.

[3]– *"علاقات مبنية على الرضى لا على المساومات"*، **جريدة العلم**، العدد 2084، 18 فبراير 1956، ص.1.

المغاربة في فرنسا، هذه المرحلة لا تقل أهمية عن سابقتها وهي الأخرى سوف تتعرض لمجموعة من الصعوبات التي صرح الطرفان أنهم قادرون للتغلب عليها.[1]

وبعد تحقيق الهدف المرسوم من المفاوضات دعت الجريدة كل المغاربة للانخراط في بناء مغرب الاستقلال وجعل سنة 1956 سنة نسيان ما خلفته معاهدة الحماية في نفوس المغاربة.[2]

2- تصور حزب الشورى والاستقلال للمفاوضات

يبدأ حزب الشورى والاستقلال تصوره للمفاوضات المغربية الفرنسية من خلال جريدة الرأي العام بالتدقيق في مصطلح اتفاق إيكس ليبان، فهو ينكر أن يكون هذا اتفاقا، بل يعتبره محادثات أو استشارات فقط، فكل من تحدث عن اتفاق إيكس ليبان فهو مخطئ، لأن ما تم في إيكس ليبان ليس اتفاقا بالمعنى المتعارف عليه لهذه الكلمة في الاصطلاح السياسي، وقد انتهت محادثات إيكس ليبان كما يريد الحزب أن يسميها بما يلي:

1- إبعاد ابن عرفة.

2- إعادة الملك الشرعي سيدي محمد بن يوسف إلى فرنسا ليقيم بها في انتظار الحل للقضية المغربية.

3- تكوين مجلس لدراسة العرش بصفة مؤقتة.

4- تأليف حكومة مغربية مؤقتة تمثل مختلف اتجاهات الرأي العام المغربية وذلك للتفاوض مع فرنسا لحل المسألة المغربية.[3]

ويعتبر حزب الشورى والاستقلال أن رجوع محمد الخامس للمغرب بعد إقامته بفرنسا لمدة خمسة عشرة يوما نصرا كبيرا للشعب المغربي وملكه محمد بن يوسف، والنصر الكبير قبل هذا هو أنه لم يمض على جلالته بفرنسا أسبوعا حتى أصدر مع وزير خارجية فرنسا التصريح المشترك وذلك يوم سادس نونبر 1955، هذا التصريح الذي تضمن بصفة رسمية اعتراف الحكومة الفرنسية بالمغرب كدولة مستقلة في دائرة ملكية دستورية قبل بدء المفاوضات.[4]

---

[1]- *" والمرحلة الثانية"*، **جريدة العلم**، العدد2121، 26 مارس 1956، ص.1.

[2]- *" 30 مارس 1912، 30 مارس 1956"*، **جريدة العلم**، العدد 2125، 30 مارس 1956، ص:1.

[3]- *" نحن والحكومة"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 264، 14 دجنبر 1955، ص.1.

[4]- *" كلمة الرأي العام "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 274، 22 فبراير 1956، ص.4.

ويرى الحزب أن تأسيس الحكومة المغربية الأولى كان يهدف إلى إجراء المفاوضات مع فرنسا لكن هذه المهمة أخرتها ظروف أملتها الانتخابات الفرنسية التي صاحبت تشكيل الحكومة المغربية، ورغم ذلك فالحزب يلح أن يعرف من فرنسا متى ستبدأ هذه المفاوضات وإن كان يعرف أنها ستنطلق بعد تأليف البرلمان الفرنسي.[1] وفي نفس الاتجاه، اتجهت رؤية السلطان محمد بن يوسف: « **لهذا كانت رسالة جلالة الملك في الأسبوع الأخير إلى رئيس الجمهورية في شأن فتح المفاوضات المغربية الفرنسية بأقصى ما يمكن من السرعة تعد تعبيرا صادقا لما يتطلبه الشعب المغربي من إنهاء هذه المرحلة الانتقالية التي يعيشها، وإن في جواب رئيس الجمهورية إلى جلالة الملك ، وإمكان إجراء مفاوضات تمهيدية بالإقامة العامة بالرباط ما يجعلها نطمئن بعض الشيء إلى تحقيق هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن وإن كانت الأيام هي التي ستكشف عن هذا**».[2]

وخاطب السلطان الشعب المغربي قبل بدء المفاوضات، ودعاه إلى الالتزام بالهدوء وضبط النفس من أجل تهيئ الجو المناسب لسير المفاوضات، والعمل على إحباط مساعي دعاة الفتن الذين كانوا وما زالوا يحاولون بث سموم البغضاء وإثارة الشعب، ومما تجدر الإشارة إليه أن جريدة الرأي العام لم تحدد الجهات التي تراها معرقلة لسير المفاوضات وهنا نتساءل عن موقفها من العمليات التي كان يقودها جيش التحرير ضد الجيوش الفرنسية؟ خاصة وأن جيش التحرير قد رفض في البداية الدخول في مفاوضات مع فرنسا إلا إذا وافقت التفاوض في قضية كل بلدان شمال إفريقيا؟

وتعبيرا عن موقفها من المفاوضات أشارت الجريدة ما من مرة إلى انه لا يجب وضع استقلال المغرب غاية للمفاوضات، بل يجب التفاوض في مستقبل العلاقات المغربية الفرنسية، « **إن الاعتراف باستقلالنا ليس اليوم محل أخذ ورد، وغاية المفاوضات هي تحديد معنى الترابط مع فرنسا، بعد أن تم لنا الاعتراف بمبدأ الاستقلال في تصريح لا سيل سان كلو المشترك، وتألفت الحكومة على أساس هذا المبدأ الصريح، ولا يعقل أن تجرى المفاوضات لعقد المعاهدة الجديدة بين المغرب وفرنسا، إلا إذا كان الوفدان يمثلان دولتين مستقلتين متساويتين في الحقوق والسيادة، وحبذا لو أعلنت فرنسا من جهتها عن قبولها إلغاء معاهدة الحماية التي وقعها المولى عبد الحفيظ بتاريخ 30 مارس 1912 في ظروف استثنائية تجرد توقيعه من كل صبغة قانونية، فلو فعلت الحكومة الفرنسية، لكان ذلك تمهيدا حميدا لسير المفاوضات، ولاقتنع الجميع بأن المشاكل مهما بلغ تعقدها، يمكن أن تحل بالتفاوض والمناقشة**».[3]

---

[1]– اليوسفي(محمد)، *" أهم أحداث الأسبوع"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 267، 4 يناير 1956، ص.2.

[2]– اليوسفي(محمد)، المرجع السابق، ص.2.

[3]– *" كلمة الرأي العام"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 273، الأربعاء 15 فبراير 1956، ص.1.

وينظر حزب الشورى والاستقلال أن خير وسيلة لاختصار طريق المفاوضات التي ستبدأ يوم 15 فبراير 1956 بشكل رسمي هو عدم إحاطتها بالغموض والإبهام وإنارة الرأي العام بالمعلومات الصحيحة عن سير المحادثات وتفاصيلها ونتائجها، وبذلك سيوضع حد لنشر الشائعات والتكهنات الكاذبة، ويدعو الحزب إلى الالتزام بتحديد أجل معين للمفاوضات حسب أهمية المشاكل المعروضة للمناقشة.[1]

وينفي حزب الشورى والاستقلال الإدعاءات الفرنسية حول إلغاء معاهدة الحماية، حيث تعتقد بعض الأوساط الفرنسية أن إلغاء الحماية قد يخلق فراغا قانونيا في العلاقات الفرنسية المغربية، وهذا الفراغ لا وجود له نظرا للأسباب التالية:

1- أن معاهدة فاس 1912 لم تكن نتيجة لمفاوضات حرة بين الطرفين بل كانت عملا من جانب واحد، هو الجانب الفرنسي الذي أبرمها وفرضها بالقوة.

2- لم يطبق الفرنسيون أنفسهم مطلقا معاهدة 30 مارس 1912، لأن النظام الذي طبق من ذلك العهد لم يكن أساسه سوى نظام الإدارة الفرنسية المباشرة.

3- يوجد زيادة على معاهدة 1912 مجموعة من العقود الدبلوماسية تحدد علاقة المغرب بفرنسا.[2]

فالحديث عن الفراغ القانوني معناه الدفاع عن نظرية لا أساس لها، ولا يمكن أن يوجد الفراغ القانوني بينما نرى تصريحات رسمية تعطي لفرنسا ضمانات فيما يخص علاقاتها مع المغرب المستقل: « **وهكذا فإن الفراغ القانوني الذي يريدون تجنبه، والذي لا وجود له في نظرنا إذا كان سيكون معناه هو إقرار النظام الراهن ولو بكيفية مؤقتة، فإن معناه في الواقع هو السير بالمغرب إلى حالة جديدة من الخضوع باسم الترابط**».[3]

ويحذر محمد بن الحسن الوزاني من أن يكون هذا الترابط الجديد بين المغرب وفرنسا نوعا جديدا من الخضوع، ودعا إلى أن تسوده صبغة العمل الحر المشترك بين البلدين في الميدان الاقتصادي والثقافي والاستراتيجي، ويجب أن ينظر إلى قضية الترابط الفرنسي المغربي خارج كل نظام يستوحي روحه من الاتحاد الفرنسي: « **لا يعقل أن يقبل المغرب ترابط بعض المصالح الفرنسية المغربية إلا أن يعاد**

---

[1]- *"كلمة الرأي العام"*، المرجع السابق.

[2]- *" المفاوضات المغربية الفرنسية"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 275، 29 فبراير 1956، ص.1.

[3]- *" موقف حزب الشورى والاستقلال من المفاوضات"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 274، 22 فبراير 1956، ص.4.

ويضمن إليه استقلاله، وبهذا الشرط وحده سيكون لعبارة " الاستقلال في دائرة الترابط" معناه وأهميته عند الشعب المغربي».[1]

بدأت المفاوضات بخطابين قدمهما رئيسي الوفدين المغربي والفرنسي عبر فيه عن وجهة نظر بلديهما في المفاوضات، وقد ألقى الخطاب المغربي رئيس الحكومة السيد مبارك البكاي، ويمكن تلخيص مضامين خطابه فيما يلي:

1- ينتظر الشعب المغربي أن تعمل الاتفاقيات التي قد تبرم بين المغرب وفرنسا على تحرير السيادة المغربية تحريرا كاملا وسريعا.

2-يجب أن يكون استقلال المغرب استقلال كاملا حقيقيا يضمن للمغرب بوصفه دولة ذات سيادة وممارسة كافة اختصاصاته بما في ذلك ما يتعلق منها بالدفاع والأمن والدبلوماسية.

3- إن الدخول في تفاصيل الارتباط بين البلدين لن يكون إلا بعد استرجاع المغرب لسيادته الكاملة لتتوفر المساواة بين الجانبين.

4- إن نظام الحكم في المغرب المستقل سيقوم على أساس الملكية الدستورية والمنشآت الديمقراطية التي تضمن العدالة الاجتماعية والمساواة السياسية للجميع.

5- إن وحدة التراب المغربي ضرورية ولازمة لاكتمال استقلال المغرب، وغاية الدولة المغربية المستقلة هي بناء العلاقات مع الدول التي تربطها بها رابطة على أساس التعاون الحر والمساواة.[2]

كما جاء في خطاب ألم كريستيان بينو أن برنامج هذه المفاوضات قد رسم سلفا وهو العمل على إيصال المغرب إلى نظام الدولة المستقلة المرتبطة مع فرنسا، بروابط دائمة من التكافل المحدد، وأكد ألم بينو في بدء خطابه أن المفاوضات التي وقع الشروع فيها يجب أن تحدد العلاقات الفرنسية المغربية، تحديدا قائما على أسس جديدة، وتحدث طويلا عن الصداقة التي تربط المغرب بفرنسا منذ القدم وعن الخدمات التي قامت بها فرنسا في المغرب لمساعدته على أن يصبح دولة عصرية، مشيرا إلى نصف قرن من الحياة المشتركة التي عملت على التحام الروابط المتينة بين البلدين، في الميادين العسكرية

[1]- *"موقف حزب الشورى..."*، المرجع السابق، ص.4.

[2]- *"حول المفاوضات المغربية الفرنسية"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 275، 29 فبراير 1956، ص.5.

الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والقضائية، وخلقت تضامنا لا تستطيع وضعية قانونية جديدة أن تحطمه بحال من غير أن تخل بالروابط بين الشعبين.[1]

وإلى جانب المساعدات التي كانت تقدمها فرنسا للمغرب في فترة الحماية، أكد ألم بينو أن بلاده ستساعد المغرب في حفظ السلام حتى يتمكن من لعب دوره الاستراتيجي المتميز في العالم، ومقابل ذلك طلب من الجانب المغربي إعطاء ضمانات لفرنسيي المغرب ليواصلوا نشاطهم بحرية في هذه البلاد من غير أن يمس ذلك بسيادة المغرب، وصرح الأخير على ضرورة اطلاع كل الدول التي تربطها علاقات مع المغرب على هذا الاتفاق[2].

ويرى حزب الشورى والاستقلال أن خطاب وزير الخارجية الفرنسي يعوزه بعض الوضوح خصوصا فيما يخص الاعتراف باستقلال المغرب، واشتمل الخطاب على الكثير من التحفظ والتهرب من مواجهة المسائل بصراحة تامة، كما ذهب هذا الخطاب بعيدا في شرح الارتباط الذي ستبنى عليه العلاقات بين البلدين في المستقبل، ويفهم الحزب من هذا الخطاب أن فرنسا تريد أن يبقى لها التصرف في مسائل الأمن والدفاع والدبلوماسية إلى جانب ما تنوي الاحتفاظ به من تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية، وهذا يتنافى مع مفهوم الاستقلال الذي يريده المغرب استقلالا كاملا تتحرر به سيادة البلاد من جميع القيود.[3]

وقد عقد الوفدان المغربي والفرنسي اجتماعا ثانيا يوم 24 فبراير 1956 نوقش خلاله مشروع التصريح المشترك الذي سيحدد أهداف وإطار المفاوضات، وأكد الوفد المغربي خلال هذا الاجتماع أن الواقع يحتم إعلان استقلال المغرب لأن الرأي العام المغربي لا يقبل غير الاستقلال، كما أكد الوفد أنه إنما يمثل هذا الرأي العام لذلك وجب عليه أن يكون أمينا ومدافعا عن أهدافه ومطامحه.

ووجه محمد الحسن الوزاني رسالة بتاريخ 28 فبراير 1956 إلى رئيس الحكومة المغربية السيد البكاي يخبره فيها بمواقف الحزب من سير المفاوضات وجاء في هذه الرسالة:

1- بما أن الموقف المغربي في المفاوضات قد تحدد بوضوح وجلاء، فإن كل تصريح جديد لا يتفق اتفاقا حرفيا مع الإجماع المغربي سيخل بالأهداف الوطنية التي يسعى هذا الوفد من ورائها.

---

[1]- *"حول المفاوضات المغربية الفرنسية"*، المرجع السابق، ص.6.

[2]- *"حول المفاوضات المغربية الفرنسية"*، المرجع السابق، ص.6.

[3]- نفسه.

2- حيث أن استقلال المغرب قد تم الحصول عليه، وحيث أن الشعب المغربي يأبى إلا أن تكون إرادته هي المصدر الوحيد لهذا الاستقلال، فينبغي اليوم أن لا يصبح هذا الاستقلال موضوعا لأي مفاوضات، وهذا شرط أساسي سابق لكل مفاوضات ستتناول وسائل جعل استقلالنا حقيقة ملموسة.

3- لا يمكن مواصلة النقاش حول معاهدة 30 مارس 1912 في ظل غياب النص العربي الأصلي وهو النص الوحيد الذي قد يكون حاملا لتوقيع مولاي عبد الحفيظ.[1]

وقد وجه محمد حسن الوزاني هذه الرسالة في وقت كانت فيه جهود المتفاوضين متجهة كلها نحو وضع التصريح المغربي الفرنسي في صيغته النهائية، حيث تم الانتهاء منه إلى جانب البرتوكول الملحق به في 1 مارس 1956، وتم توقيعه في اليوم الثاني من طرف رئيس الحكومة المغربية السيد البكاي ومن طرف الحكومة الفرنسية السيد ألم كريستان بينو.[2]

وقد أصبح المغرب بموجب هذا التصريح الرسمي دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وسيفاوض المغرب بوصفه دولة مستقلة الحكومة الفرنسية لإبرام اتفاقيات جديدة تحدد العلاقات بين البلدين، وجاء في هذا التصريح ما يلي[3]: « **إن حكومة الجمهورية الفرنسية، وصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس، ملك المغرب، يعلنان عزمهما على تطبيق كل ما يتضمنه تصريح لاسيل سان كلود المؤرخ بسادس نونبر 1955 تطبيقا كاملا، وقد تتحقق لديهما انه تبعا للتطور الذي حققه المغرب في طريق التقدم، فإن معاهدة فاس المبرمة في 30 مارس لم تعد تتلاءم مع حاجات الحياة العصرية، وأنه لا يمكن من الآن فصاعدا أن تبقى العلاقات الفرنسية المغربية خاضعة لها.**».

ونتيجة لذلك فإن حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد رسميا على رؤوس الملأ اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي بالأخص دبلوماسية وجيش، كما تؤكد عزمها على أن تحترم وتعمل على احترام وحدة التراب المغربي المضمونة بالمعاهدات الدولية.

وإن حكومة الجمهورية الفرنسية و محمد الخامس ملك المغرب يصرحان أن المفاوضات التي فتحت في باريس بين المغرب وفرنسا، بصفتهما دولتين متساويتين وذات سيادة، القصد منها إبرام اتفاقيات جديدة تحدد الارتباط بين البلدين في الميادين المشتركة تضمن فيها مصالحهما، وتنظم على أساس الحرية والتساوي وتعاونهما خصوصا في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد والثقافة، وتضمن حقوق الفرنسيين المقيمين في فرنسا وحرياتهم، ضمن احترام سيادة الدولتين.

---

[1]- الوزاني (محمد حسن)، *" رسالة من الأمين العام لريس الحكومة"* ، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956، ص.3.

[2]- الخطابي (محمد العربي)، *"رسالة باريس"* ، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956، ص.4.

[3]- *" البيان المشترك"* ، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956، ص.7.

وقد اتفقت كل من حكومة الجمهورية الفرنسية ومحمد الخامس ملك المغرب، على أن العلائق الجديدة بين فرنسا والمغرب ستقوم على مقتضيات البرتوكول الملحق بهذا التصريح في انتظار إجراء العمل بتلك الأوفاق.

وقد تم التوقيع في نفس اليوم على برتوكول ملحق بهذا التصريح تم فيه توضيح بعض القضايا العالقة، ويتضمن هذه البرتوكول أربع نقاط أساسية وهي:

1- يمارس صاحب الجلالة بالسلطة التشريعية كامل السيادة، ويكتفي ممثل فرنسا بمراقبة الظهائر والقرارات، وله الحق في إبداء ملاحظاته فيها إذا كان يرى أنها تضر بمصالح فرنسا.

2- يتصرف جلالة الملك في جيش وطني، وستعمل فرنسا على مساعدته في بناء هذا الجيش.

3- سيتم تسليم ميادين التسيير التي حافظت عليها فرنسا للمغرب بعد اتفاق يقع بين الطرفين.

4- يحمل ممثل الجمهورية الفرنسية بالمغرب لقب مندوب فرنسا السامي[1].

كان موقف حزب الشورى والاستقلال من هذا التصريح واضحا فقد اعتبره اعترافا باستقلال المغرب وأن المغرب أصبح دولة حرة وذات سيادة كاملة، ودعى الحزب الحكومة المغربية باسم الشعب المغربي إلى اتخاذ مجموعة من التدابير حتى تكون بذلك قد أنهت مهمتها بوجه كامل، هذه التدابير تتلخص فيما يلي:

1- مطالبة جميع الدول وبالأخص الصديقة منها كدول الكتلة العربية الأسيوية بالاعتراف باستقلال المغرب عاجلا.

2- " التشطيب" على كلمة " حماية الجمهورية الفرنسية بالمغرب" في جميع أوراق مصالح الدولة وإدارتها بالمغرب وتعويضها بكلمة المملكة المغربية.

3- الاقتصار على رفع العلم المغربي وحده في جميع الوزارات والإدارات والبلديات والمصالح المغربية، أما المحاكم الفرنسية والمصالح ذات الصبغة الفرنسية فيرفع فيها العلمين المغربي والفرنسي.[2]

---

[1]- *" البروتوكول "*، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956، ص.7.

[2]- الكتاني(إدريس)، *" المغرب دولة مستقلة"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956، ص.7.

3- صورة المفاوضات في جريدة السعادة

تحت عنوان" المفاوضات لا تهم إلا فرنسا والمغرب" نشرت جريدة السعادة في عددها 9573 مقالا تؤكد فيه أن المفاوضات المفكر فيها بين فرنسا والمغرب لا تتعلق إلا بهما وهدفها تحرير أوفاق فرنسية مغربية مطابقة للمبادئ المحررة في التصريح المشترك « لاسيل سان كلو»، وتضيف أن فرنسا مصممة على ضمان مكتسبات كل الدول الأجنبية في المغرب.[1]

ما فتئت جريدة السعادة تعطي انطباعا إيجابيا حول المفاوضات قبل انطلاقها وهي بذلك، تقدم للشعب المغربي دائما مدى العلاقات "الطيبة" بين المغرب وفرنسا، وتقدم الجريدة على لسان رئيس الحكومة الفرنسية المسيو ايدجارفور بعد مقابلته للوزيران المغربيان محمد الشرقاوي وعبد الرحيم بوعبيد: « **حضر مبعوثا الحكومة المغربية ليحملا لي عواطف جلالة السلطان وتشكراته مع تشكرات الحكومة المغربية عن العمل الذي حققته لفائدة التعاون الفرنسي المغربي. وقد جاء الوزيران المغربيان إلى فرنسا لتحضير الشروع في الأوفاق التي سيشرع في مفاوضاتها عما قريب ، واعتقد أن جلالة السلطان يرغب شخصيا في المجيء إلى فرنسا بهذه المناسبة مبرهنا هكذا عن الأهمية الكامنة التي يعلقها على المفاوضات المقبلة**»[2].

دافعت الجريدة على نية فرنسا في منح المغرب " استقلاله"، وقدمت فرنسا أنها الدولة التي قامت بالإصلاحات على أحسن وجه، وأنها ستعمل جاهدا على إتمام ذلك بفتح المفاوضات، وقدمت اسبانيا على أنها لم تقم بشيء من الإصلاحات طيلة 40 سنة، وأنها دولة حامية بالوساطة، ولا حق لها في المفاوضات مع المغرب.[3] وأشارت إلى الهجوم الذي قادته جريدة العلم على اسبانيا والتي تمنت « **أن تستفيد اسبانيا من التجارب الماضية لتوفر على المغرب وعلى نفسها وقتا تصرفه في صالح القضية المغربية والصداقة المغربية الاسبانية**».[4]

نشرت الجريدة في مقال آخر، تصريحا لوزير الدولة عبد الرحيم بوعبيد لجريدة " ليكسبريس" في عددها الصادر يوم 16 يناير 1956، مجيبا على أسئلة الصحفي حول الأوضاع بالمغرب، ومستقبل المغرب، وعلاقاته مع فرنسا، وأكد عبد الرحيم بوعبيد أن المغرب يعيش الهدوء الشامل بعد عودة

---

[1]– **جريدة السعادة**، العدد 9573، السبت 7 يناير 1956، ص.1.

[2]– *" جلالة الملك سيحضر بنفسه في الجلسة الافتتاحية للمفاوضات بباريس"*، **جريدة السعادة**، العدد 9673، الثلاثاء 10 يناير 1956، صص.1-4.

[3]– *" قبل افتتاح المفاوضات"*، **جريدة السعادة**، العدد 9577، الجمعة 13 يناير 1956، ص.4.

[4]– نفسه.

السلطان، وأشاد باستقلال المقيم العام للسلطان بحضور أكثر من 3 ألاف من المغاربة، وتحدث عن الإصلاحات التي تباشرها الحكومة، وخصوصا في ميدان العدلية والخاص بهيئة القواد.[1]

قدمت الجريدة في التصريح حاجة المغرب للموظفين الفرنسيين الذين ادمجوا في الوظيفة العمومية المغربية « **واعتقد أن في خلال سنوات عديدة ستبقى الدولة المغربية في حاجة إلى جميع الموظفين الحاليين، إذ لسنا نرغب البتة في الاستغناء عنهم بل الأمر بعكس ذلك غير أن كثير من الإدارات والمصالح في حاجة إلى موظفين بينما توجد إدارات ومصالح أخرى فيها موظفون زائدون عن الحاجة، فيتعين إذن تلافي هذا الأمر بتوزيع الموظفين على مختلف الهيئات حسب ما هي في احتياج إليه**».[2]

وفي نقاشه عن أحداث الريف، يوضح بوعبيد أن لا علاقة للمقاتلين بالقيادة الوطنية بالقاهرة، وإنما تستغل ذلك سياسيا، في ميدان الدعاية ويقول: « **فإذا اتجهت المفاوضات الفرنسية المغربية منذ البداية اتجاها حسنا فإني مقتنع من سرعة حل مشكلة الريف**»[3] وعن الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها المفاوضات يقول بوعبيد: « **هي الاستقلال بطبيعة الحال، واعتقد عدم قيام صعوبات تعترض المبدأ، غير أن هناك مسألتان ستطرحان هما التمثيل الدبلوماسي للمغرب وتنظيم جيش وطني مغربي ففيما يخص المسألة الأولى يجب أن يفهم الفرنسيون جيدا أن الأمر لا يتعلق بالنسبة للحكومة والشعب المغربي بقضية أنانية وطنية أو حب الذات بل نرى من الضروري الحيوي لنا أن نتوفر في الحين على تمثيل خارجي، فالمغرب المستقل يأبى الآن أن يحقق وحدته الترابية وهو في حاجة أن يدافع بنفسه عن قضيته سواء لدى اسبانيا أو الدول الأجنبية الموقعة على عقد الجزيرة ....حق التوفر على دبلوماسية ليس معناه أن سياستنا الخارجية تتجه في اتجاه مخالف الاتجاه سياسة خارجية فرنسا، بل العكس من ذلك يمكن أن تكون السياستان متناسقتان...أما ما يرجع لتنظيم جيش وطني فقد يكون من الغريب ومن الحيف بالنسبة للمغرب الذي أوجد في الحربين العالميتين كثيرا من الفرق المقاتلة عدم التمتع بحق تنظيم جيش وطني...**».[4]

استمرت جريدة السعادة في تغطية جميع الأحداث المتعلقة بالقضية المغربية إذ قامت بتتبع اللقاءات التي قام بها الوزيران المغربيان مع المسؤوليين الحكوميين والحزبيين بفرنسا، من أجل المشاورات حول المبادئ الكبرى للمفاوضات، وفي خضم ذلك أقحمت الجريدة ما يلي: «... **وبهذه المناسبة أظهر المسيو ايدجارفور والمسيو أنطوان بيني ارتياحهما إزاء البلاغ الأخير لمجلس الوزراء المغربي الذي**

---

[1]– *" المغرب يطالب بجيش ودبلوماسية"* ، **جريدة السعادة**، العدد 9581، الثلاثاء 17 يناير 1956، ص.1.

[2]– *" المغرب يطالب بجيش ودبلوماسية"* ، **جريدة السعادة**، م س، ص.1.

[3]– المرجع نفسه، ص.6.

[4]– نفسه، ص.6.

يستنكر فيه جلالة السلطان المعظم والحكومة المغربية الأعمال الإرهابية التي من شأنها أن تفسد جو الثقة المستقرة في المغرب قبيل افتتاح المفاوضات».[1]

وفي جانب آخر قدم الوزيران المغربيان مجموعة من الملاحظات الأساسية، تمهيدا لنجاح المفاوضات، إذ نشرت الجريدة ذلك بتفصيل وما تمخض عنه، « **وبناءا على هذا يمكن القول بأنه من الجائز أن يكون تقرر مبدئيا ما يلي:**

1- يستفيد المغاربة المحكوم عليهم إلى 20 سنة بالأشغال الشاقة من إيقاف التنفيذ.

2- فيما يخص المغاربة المحكوم عليهم بعقوبات تتجاوز هذه المدة، يكون كل ملف موضوع دراسة خاصة تجري بكامل الحلم والسخاء، وتكون القرارات موضوع مراسيم وزارية».[2]

كما نقلت محادثة الوزيران المغربيان مع مسؤولي الحكومة الفرنسية في الاقتصاد، وخصوصا فيما يخص تنظيم وتضامن الأسواق الفرنسية والمغربية للمنتوجات الحبوب.

إذا كانت جريدة السعادة، تبين في تتبعها للمفاوضات المغربية الفرنسية ، أنها جريدة " وطنية" فإنها تنقل مجموعة من الآراء الأخرى، وربما تكون تلك الآراء هي نفس رؤية الجريدة للمفاوضات نقلت: « **إذا أسرعنا فستستفيد المفاوضات المغربية الفرنسية من الجو السار الناجم عن عودة صاحب الجلالة سلطان المغرب إلى الرباط، الذي تأكدت سلطته مرة أخرى يوم 28 يناير بإمضاء ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية بمحضره تصريح "الوفاق والاتحاد" وستتمتع المفاوضات كذلك من جو الثقة الذي استقر بحسن العلائق التي عرف المقيم العام لوي أندري ديبوى أن يربطها ويديمها مع القصر الملكي، ومع حكومة الرئيس البكاي، فمعنى الإسراع بالنسبة لفرنسا، الاحتفاظ على أقصى ما يمكن من الحظوظ في المفاوضات التي تنبغي أن تكون سريعة عريضة صادقة لكي تكون ذات فائدة».**[3]

ونشرت في عددها 9597، " افتتاح المفاوضات يوم 15 فبراير" وذلك باقتراح من فرنسا، وفي نفس العدد نشرت مقالا يوضح إبرام اتفاقان يحددان اختصاصات الحكومة المغربية قبل افتتاح المفاوضات «**وفي هذا الصدد علمنا من مصدر شبيه بالرسمي أنه من الجائز أن توقع الحكومة المغربية اتفاقية حول اختصاصاتها مع الإقامة العامة في بحر الأسبوع القادم».**[4]

---

[1]- *" تمهيدا للمفاوضات المقبلة"* ، **جريدة السعادة**، العدد 9585، السبت 21 يناير 1956، ص.1.

[2]- المرجع نفسه، ص.4.

[3]- *" الآن لنسرع"* ، **جريدة السعادة**، العدد 9597، السبت 4 فبراير 1956، ص.1.

[4]- *"اختصاصات الحكومة المغربية"* ، **جريدة السعادة**، العدد 9597، م س، ص.1.

قبيل افتتاح المفاوضات بأربعة أيام،وصل وزير الدولة المغربية محمد الشرقاوي إلى باريس، وبعد نزوله من الطائرة أدلى بتصريح أشاد فيه بالزيارة السلطانية للدار البيضاء ، ومعبرا عن سعادة الشعب المغربي، بزيارة البيضاء إذ « **عبر- السلطان- على هذه الرغبة (تحقيق المطامح العزيزة على قلبه وهي الاستقلال) في دائرة النظام والانقياد مع الرغبة في احترام حقوق الإنسان، وتجلت هذه الرغبة كذلك في دائرة المحبة حيث أن سعادة المقيم العام الميسو أندري لوي ديبوى قوبل بهتافات حارة في مناسبات شتى كما هتف الجمهور بعبارة " تحيى فرنسا"**».[1]

تحاول جريدة السعادة دائما، إعطاء كل الزيارات المغربية لفرنسا، والمقابلات على مستويات عليا، والأعمال القائمة بالمغرب، وعلاقة السلطان بالشعب المغربي، دلالة وانطباعا، على مدى استمرار الترابط بين المغرب وفرنسا، كما تساهم في إقناع المغاربة بضرورة تبعية المغرب لفرنسا، على جميع المستويات ولذلك فهي تعمل جاهدة على صناعة رأي عام مغربي يقتنع بالمستقبل الذي ستسفر عنه المفاوضات كيفما كان ذلك باسم الصداقة الفرنسية المغربية، والعلائق الطيبة.

نقلت الجريدة في عددها الصادر يوم الاثنين 13 فبراير 1956 عدة مواضيع، تصب في مجملها، في تطمين الرأي العام، على أن الحالة بالمغرب مستقرة من أجل إجراء المفاوضات، وفي مقال الجريدة وهو مثابة تصريح المقيم العام ديبوى: «**...ثم أشار بعد ذلك إلى خصوم الوفاق الفرنسي المغربي وقال: " فيما يرجع لأولئك الذين يزعمون أن الحالة بالمغرب الشرقي قد تتطور وتكون بمثابة حركة ضغط على المفاوضات يمكنني أن أقول أن هيئات حفظ الأمن والنظام قد عززت في الريف وأنها في حالة يقظة..**»[2]، ومن جهة أخرى تبين الجريدة موقفا واضحا من المفاوضات« **...ستفتح بباريس يوم الأربعاء المفاوضات المغربية الفرنسية الرسمية الناص عليها تصريح لاسيل سان كلو لتحديد العلائق الجديدة بين الدولتين في دائرة الاستقلال ضمن التواطؤ الحر، وينتظر وصول جلالة السلطان الذي سيسير المفاوضات من الجانب المغربي بعد زوال اليوم إلى العاصمة الفرنسية**»[3].

قبل مغادرة السلطان للمغرب صرح في خطاب إذاعي، إذ ذكر بالعلاقات المغربية الفرنسية وفي معرض خطابه قال:«**...فبمجرد ما حللنا بالتراب الفرنسي (قبل العودة من المنفى) أخذنا نواصل جهودنا فانتهت إلى ذلك التصريح العالمي المشترك المعروف بتصريح لاسيل سان كلو المؤرخ في 6 نونبر 1955 بتضمين الاعتراف مبدئيا باستقلال بلادنا وتأسيس حكومة مغربية لتسيير شؤونها وإجراء مفاوضات تحدد بكامل الحرية العلاقات الجديدة بين المغرب وفرنسا وتلك نتيجة تعتبر حدثا عظيما في**

---

[1]- *" سعادة الشرقاوي يصل إلى باريس لتحضير المفاوضات"*، **جريدة السعادة**، العدد 9603، السبت 11 فبراير، 1956، ص.4.

[2]- *" تصريح لمجادة المقيم العام ساعة شخوصه إلى باريس"*، **جريدة السعادة**، العدد 9604، الاثنين 13 فبراير 1956، ص.4.

[3]- *" الحالة السياسية"*، **جريدة السعادة**، العدد 9604، م س، ص.4.

تاريخ بلادنا الحديث»[1]، كما أعرب السلطان عن سعادته ببقاء المغرب متحدا يسود الوئام والوفاق بين كل عناصر سكانه، وذلك هو القاعدة الأساسية لنجاح الحكومة المغربية في مهامها الملقاة على عاتقها حتى الوصول إلى الهدف المنشود.

نشرت جريدة السعادة مقال تحت عنوان" ستفتح المفاوضات رسميا نهار الغد" بينت فيه الغايات الرئيسية للوزارة الفرنسية أثناء المفاوضات «...**يلوح أن حكومة ألم كي مولي ستعمل على:**

1 تحقيق استقلال المغرب ومن شأن هذا الاستقلال، أن يتجلى في نهاية المفاوضات، برفع كل مراقبة فرنسية على الإدارة المغربية، وبأن يتوفر المغرب على الاختصاصات التي تضطلع بها فرنسا الآن في ميادين كثيرة.

2- المحافظة بين المغرب وفرنسا على علاقات ترابط تحدد ويتفق عليها بحرية، ويجب أن يقوم هذا الترابط على ثلاثة أسس:

مشاركة تامة في ميدان الدفاع والعلاقات الخارجية للمغرب، ونظام الإسعاف الفني الدائم بالمغرب بفضل معونة فرنسا لتلافي قلة الأكفاء المغاربة الفنيين والوصول بالمغرب إلى مستوى دولة عصرية وبالتالي التعاون المتين في الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية.

3- ضمانة متبادلة لحقوق البلدين ورعاياهما، وهذه الضمانات ستحدد ببنود في الأوفاق المقبلة وتتناول على الخصوص الحقوق العامة والخاصة وكذلك مصالح الفرنسيين بالمغرب كما تتناول الوظيفة العامة للتعليم والعدلية».[2]

افتتحت المفاوضات المغربية الفرنسية يوم 15 فبراير 1956 وعلقت الجريدة في هذا اليوم على المفاوضات بالقول: «...**خلال المذكرات الغير الرسمية التي جرت بين المغاربة والفرنسيين استخلصت نظريتان فالوزراء المغاربة قد يطلبون من فرنسا في بداية المفاوضات فسخ معاهدة الحماية والمناداة فورا باستقلال المغرب، لكنه يبدو أن الجانب الفرنسي يرى أن هذا الاستقلال لن يكون أمرا حقيقيا إلا بعد أن تحدد روابط التواطؤ الحر بين البلدين، وترغب الحكومة الفرنسية ألا يلغى نظام الحماية قبل إقرار التكافل والتواطؤ، بحيث لا ينبغي في نفس الوقت أن يظل المغرب وفرنسا بدون رابطة** شرعية».[3]

---

[1]- *" نحن متيقنون من أن الشعب الفرنسي سيقف بجانبنا من جديد"*، **جريدة السعادة**، العدد 9604، م س، ص.1.

[2]- *" ستفتح المفاوضات رسميا نهار الغد"*، **جريدة السعادة**، العدد 9605، الثلاثاء 14 فبراير 1956، صص.1-4.

[3]- *" افتتاح المفاوضات المغربية الفرنسية بالأليزي"*، **جريدة السعادة**، العدد 9606، الأربعاء 15 فبراير 1956، ص.1.

لقد ترجم هذا المطلب في خطابي محمد بن يوسف سلطان المغرب والرئيس الفرنسي روني كوتي بمناسبة افتتاح المفاوضات المغربية الفرنسية، ويمكن تلخيص خطاب محمد بن يوسف في النقط التالية:

– تضاعف الإيمان وقوة الثقة في المستقبل المشترك بين المغرب وفرنسا منذ تصريح لاسيل كلو.

– إن أعمال المفاوضات ترمي إلى هدفين اثنين هما: استقلال المغرب وتحديد أسس تعامل وثيق مع فرنسا قوامه التجديد والإيمان بالواقع في ميدان السياسة.

– جعل استقلال المغرب حقيقة ملموسة، وذلك بإلغاء معاهدة فاس وتمكين الدولة المغربية من ممارسة سيادتها بشكل تام.

– تحديد الترابط الذي سينبني على علاقات متينة قوامه التناسق بين ما تقتضيه حرية المغرب وما يفرضه التعاون ويقبله الطرفان عن رضى واختيار.

– ضمان حقوق فرنسيي المغرب.

– إعانة فرنسا الاقتصادية بما يساعد المغرب على استثمار موارده المادية والبشرية.

– الحفاظ على وحدة التراب المغربي على اعتبار أن لا حرية جديرة إلا في دائرة وحدة التراب القومي وعدم قبول أي تجزئة فيه، مستندا في ذلك على عقد الجزيرة الخضراء.[1]

وختم خطابه برغبته المغرب التي تحدوه في التضامن والتعاون بين الشعب المغربي والفرنسي بما يساهم في تمتين دعائم السلم في العالم.

أما خطاب روني كوتي، فيمكن تلخيصه في قوله عن المفاوضات التي «.... **ستفتح بين المغرب وفرنسا لتمكين الإيالة الشريفة من الرقي إلى مستوى دولة مستقلة ومرتبطة مع فرنسا بروابط قارة، لترابط يحدد ويتفق عليه بحرية.**»[2].

وفي إطار استمرار المفاوضات تبين بأن كل طرف متشبث بموقفه الناجم عن خطابي السلطان المغربي والرئيس الفرنسي.

---

[1]– *" خطاب صاحب الجلالة"*، **جريدة السعادة**، العدد 9607، الخميس 16 فبراير 1956، صص.1–4.

[2]– *" خطاب فخامة الرئيس"*، **جريدة السعادة**، العدد 9607، الخميس 16 فبراير 1956، ص.1.

تشبث الجانب المغربي بالاعتراف الفوري بالاستقلال وإلغاء معاهدة الحماية على أن لا يصبح هذا الإلغاء ساري المفعول إلا بعد أن تصبح الأوفاق سائرة المفعول بين الطرفين، وكذا تحديد مختلف ميادين إقرار أواصر هذا الترابط الدبلوماسي الاستراتيجي، الثقافي والاقتصادي، إلا أن فرنسا كانت متشبثة بعقد اتفاق يحدد الترابط ويحمي مصالح الفرنسيين القاطنين بالمغرب حماية ثابتة، بنية أن المغرب مستقل، ثم بعد ذلك يتم إلغاء معاهدة فاس.[1]

استؤنفت المفاوضات بشكل رسمي، وتبين غلبة الطرح الفرنسي بإعطاء الأهمية لمسالة الترابط بشكل مهم واتفق الطرفان مبدئيا على ما يلي حسب جريدة السعادة:

« – اتحاد متين في ميدان الدفاع والعلاقات الخارجية للمغرب.

– نظام إسعاف فني يساعد المغرب بفضل مساعدة فرنسا على تلافي قلة الإطارات ذات الكفاءة.

– تعاون متين في الميدان السياسي والاقتصادي والمالي والثقافي.

– ضمانة متبادلة لحقوق رعايا كل من الدولتين».[2]

تفاءلت جريدة السعادة في تغطيتها للمفاوضات الفرنسية المغربية، وخصوصا عندما بدأ الطرح الفرنسي، يسود في المفاوضات. نستنتج ذلك من خلال العناوين البراقة التي كانت تصور بها الجريدة المفاوضات، فمثلا وفي الصفحة الأولى " المفاوضات المغربية الفرنسية تستأنف في جو من الثقة والتفاؤل"، ناشرة خطابي المسيو بينو وزير خارجية فرنسا ورئيس الوفد المفاوض، ودولة البكاي رئيس الحكومة المغربية، مبينة التقارب الحاصل في وجهتي النظر[3].

واستمرارا لتتبع المفاوضات كتبت جريدة السعادة تصريح عن بينو الذي قال: " لا يجب التعجيل بإبرام اتفاق رديء" ما يلي:«**...أدى كلامه عن المفاوضات الفرنسية ...إن الحكومة وجدت نفسها أمام واقع، ذلك أن الحكومة السابقة منحت الاستقلال ضمن الترابط، ويتعين الآن تحديد معنى هذه العبارة**

[1]– *" نشاط وزرائنا بباريس"*، **جريدة السعادة**، العدد 9611، الثلاثاء 21 فبراير 1956، صص.1-4.

[2]– *" استئناف المفاوضات الفرنسية المغربية"*، **جريدة السعادة**، العدد 9612، الأربعاء 22 فبراير، صص.1-4.

[3]– **جريدة السعادة**، العدد 9613، الخميس 23 فبراير 1956، صص.1-4.

الأخيرة، فالمناقشات الحديثة كانت حاملة على الارتياح، ومن الضروري الأكيد الوصول بسرعة إلى نتيجة، ولكن يتعين تحديد موقف كل فريق بوضوح إذ لا يجب التعجيل بإبرام اتفاق رديء».[1]

وعن التقارب المهم في النظرتين المغربية والفرنسية حول الإدلاء بتصريح مشترك يقول محمد اكديرة الناطق الرسمي باسم الوفد المغربي «**...تتقارب وجهة النظر شيئا فشيئا وأنتم على علم بموقف الحكومة المغربية، فقد أبينا إلا أن نتقدم بصفتنا مفاوضين عن دولة ذات سيادة ومستقلة، ولكن عقد الحماية يقيدنا، ولا يمكننا أن نتعهد بشيء، ما دمنا لم نتحرر من قيود ذلك العقد، وإني واثق من أن مخاطبينا الفرنسيين قد فهموا حججنا...أتمنى أن نصل إلى هذا الاتفاق..».**[2]

وبعد الاتفاق على تحرير تصريح مشترك اصطدم الطرفان بعراقيل متعددة أهمها: المسطرة التي يجب أن تتبعها فرنسا وهي أن إلغاء أي اتفاقية هو من شأن البرلمان، إضافة إلى الاختلاف حول مجموعة من المفاهيم المستعملة في التصريح.[3]

كانت فرنسا تلعب مجموعة من الأدوار، مستغلة تسرع المغاربة، وذلك من أجل إخضاعهم لكل ما تريد من هذه المفاوضات، وفي حديث الجريدة عن التصريح المشترك وتذويب الخلافات نشرت مقالا لعبد العزيز القري يقول فيه:«**....وإذا تم تحضير هذا التصريح المشترك الذي كان منتظر أن يصدر قبل هذا والذي يمكن أن نقول أنه سيخرج إلى حيز الوجود بعد عناء كبير، وبعد طبخ ونفخ، فمعنى هذا بالنسبة للمغاربة هو إعلان استقلال المغرب، استقلالا لا تقيده تلك المعاهدة التي عرفها المغاربة بمعاهدة الحماية، ومعناه أيضا بالنسبة للفرنسيين هو تخويل الترابط مع المغرب على أساس حفظ المصالح، وعى أساس المعونة الفنية التي بدؤوها في هذه البلاد وتتطلب منهم إتمامها ومتابعتها».**[4]

نشرت الجريدة في عددها 9618 مقالا معنون ب " اتفاق المفاوضين على التصريح المشترك قد ينادي باستقلال المغرب يومه أو غدا الخميس على الأكثر" علقت فيه ب: «**...ويظهر أن المتفاوضين يرغبون الآن في السير قدما إلى الإمام، ومن المعروف أنه بين التصريح المشترك والتوقيع على الأوفاق النهائية بين البلدين، توجد مرحلة انتقالية، ولهذا فإن المتفاوضين المغاربة والفرنسيين**

---

[1]– **جريدة السعادة**، العدد 9614، بتاريخ 24 فبراير 1956، ص.1.

[2]– *" تقارب مهم في النظريات حول الإدلاء بتصريح مشترك"*، **جريدة السعادة**، العدد 9615، السبت 25 فبراير 1956، صص.1-4.

[3]– *" تقدم جديد في المفاوضات"*، **جريدة السعادة**، العدد 9616، الاثنين 27 فبراير 1956، ص.1.

[4]– القري (عبد العزيز)، *"حديث اليوم"*، **جريدة السعادة**، العدد 9617، الثلاثاء 25 فبراير 1956، ص.1.

سيشرعون من الآن في تحرير البروتوكول الملحق بالتصريح، ويقرر هذا البروتوكول مقتضيات هذه المرحلة الانتقالية».[1]

سارعت الجريدة إلى نشر مجموعة من المقالات التي تعبر عن فرحة المغاربة، وأن الشعب المغربي استطاع أن يثبت للعالم مدى، ما يتميز به من حيوية ووعي ومقدار وإدراك للحركة الوطنية، وغيرة على قضاياه القومية وعلى مصالحه الوطنية، بظفره ما يريد[2].

دافعت الجريدة بشكل احترافي، على الأطروحة الفرنسية للمفاوضات، وذلك بتسويقها على صفحاتها، مبينة بشكل مضمر مدى نجاعة النظرية الفرنسية في منح المغرب الاستقلال ضمن "التواطؤ الحر"، ولتدعيم ذلك نشرت في إحدى أعدادها البيان المشترك الذي ينص على:

- جيش مغربي مؤلف من 8000 جندي.
- القوات المغربية هي التي ستحافظ على النظام.
- ممثلون مغاربة في السفارة الفرنسية بالخارج.
- بقاء المغرب في منطقة الفرنك[3].

رأت الجريدة في البيان المشترك والبرتوكول الملحق به استقلالا تاما للمغرب وهذا ما عبرت عنه بالبند العريض" المغرب دولة مستقلة ذات سيادة"، ونشرت مقالا لعبد العزيز القري معنون ب " عالم الأحرار" يقول فيه: « **... وقد جاء هذا اليوم...اليوم الذي ترى فيه أمة بأكملها حلمها يتحقق وأمنية تصبح حقيقة ثابتة..فلن يطيب حديث اليوم إلا عن الاستقلال، ولن يطيب حديث الغد، ولا بعد الغد، إلا عن الاعتداد بهذا النصر المبين، ولن يطيب الحديث عن غير الاستقلال، كلما طلع على الناس فجر هذا اليوم الذي ثبت ثبوت الواقع الذي لا يتزحزح..».**[4]

إجمالا كانت هذه صورة المفاوضات في جريدة السعادة إذ تتبعتها منذ عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف، وركزت عليها بشكل كبير، منذ 15 فبراير 1956 إلى حين إعلان التصريح المشترك،

---

[1]- **جريدة السعادة**، العدد 9618، الأربعاء 29 فبراير 1956، ص.1-4.

[2]- بن كيران (محمد بن التهامي)، *" على الشعب أن يغلب العقل على العاطفة"*، **جريدة السعادة**، العدد 9619، الخميس 1 مارس 1956، ص.1.

[3]- **جريدة السعادة**، العدد 9620، 2 مارس 1956، ص.1.

[4]- القري (عبد العزيز)، *"عالم الأحرار"*، **جريدة السعادة**، العدد 9621، بتاريخ 3 مارس 1956، ص.1.

والبروتوكول الملحق به، ويتبين من خلال دارسة هذه الجريدة، أنها حاولت أن تظهر، مظهر الجريدة الوطنية المدافعة على استقلال المغرب، لكن منظورها للاستقلال كان يوافق المنظور الفرنسي أي الاستقلال ضمن الترابط في إطار "التواطؤ الحر".

4- صورة المفاوضات المغربية الفرنسية في جريدة La vigie Marocaine

حظيت المفاوضات الفرنسية المغربية، حول الاستقلال باهتمام الصحافة العربية والأجنبية على حد سواء. وتعددت رؤاها، واختلفت حولها، وذلك ناتج عن اختلاف وتعدد مشاربها، وأهدافها، وتوجهاتها.

فالمفاوضات الجارية واحدة، لكن القراءات والتفسيرات والتأويلات متعددة، وتجسد "لافيجي ماروكان" نموذجا للصحافة الأجنبية، التي كونت صورة حول المفاوضات، فكيف قدمتها؟ وما هي الصورة التي حاولت رسمها لدى القارئ عن المفاوضات؟ وما الأهداف منها؟

تقدم الجريدة المفاوضات المغربية الفرنسية، بمضمون الترابط بين المغرب وفرنسا، إذ وقفت على ثلاث نقط أساسية تمثلت في:

- التنظيم الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي والعسكري للمغرب.
- تكوين مؤسسات مشتركة لتحديد طريقة الارتباط بين المغرب وفرنسا.
- حفظ الأرباح الخارجية للمغرب.[1]

أشارت الجريدة إلى أن مبدأ التوافق قد حصل بين الطرفين، إلا انه من الطبيعي وجود بعض الاختلافات، التي وصفتها بالبسيطة، فغياب فكرة الاستقلال عن هذه النقط التي اعتبرتها الجريدة أساسية، يحمل دلالات عن عدم الوضوح من الهدف في المفاوضات، ليبقى التصور الأساسي للجريدة حول المفاوضات هو الترابط، إلا أن حصول المغرب على الاستقلال لا يزيح فكرة الترابط والتوافق القائمين بين المغرب وفرنسا « **لقد اعتبر المغاربة تصريح Sant Cloud بمثابة الاستقلال الأولي، ويبقى الترابط بين الطرفين، كما أن المفاوضات في حد ذاتها تتناول أفق العلاقات ومستقبلها بعد " الاستقلال" على المستوى الاقتصادي، والمشاريع المقترنة بالترابط والتوافق الفكري للبلدين**»[2].

---

[1]– André(MANNON), *" Les négociations Franco-Marocains s'ouvrent demain a 15h à l'Elysée"*, **La vigie Marocaine**, n° 15994 du 14 Février 1956, P.1.

[2] – *" S.M.LE Sultan s'est installée aux «deux peupliers» .à Saint cloud"*, **La vigie Marocaine**, n°15994 du 14 février 1956, p. 3.

لقد رأى الفرنسيون في تصريح Saint Cloud سخاءا سياسيا، رغم أن مبدأ التوافق والترابط بين البلدين كان متفق عليه من قبل، إلا أن هذه التصاريح لم تمنع وجود وجهات نظر مختلفة وإلا فلا داعي لوجود المفاوضات، لأن الحكومة الفرنسية لم تقم سوى بتغيير المفاهيم، أي المصالح المباشرة بأخرى غير مباشرة.

استوعبت الحكومة المغربية هذا الأمر، حيث كان هدفها الأسمى هو نيل المبتغى والمتمثل في الحصول على الاستقلال، إذ اجتمعت برئاسة السيد البكاي لتدارس الوضعية . وضعية المغرب . التي تسهر عليها لانطلاق المفاوضات المغربية الفرنسية وتحديدا وضع جدولة لأيام المحادثات واقتراحها على الحكومة الفرنسية.[1]

انطلاقا من هذه النقطة (الإشارة) يتضح مدى عزم المغرب حكومة وشعبا على تشجيع المفاوضات مع فرنسا، وإحياءها، وكذا إزاحة كل العراقيل التي تضعها فرنسا في وجهها، وذلك بغية الحصول على الاستقلال.

وفي هذا السياق نشرت الجريدة وجهة الحكومة المغربية محددة أهم المرتكزات التي تدافع عنها "...**أي تحديد يتم تقديمه، متعلق بالوضعية المستقبلية للمغرب في بعض المجالات كيفما كان نوعها، هو أمر سابق لأوانه. الاتصالات الودية مستمرة بين المفاوضين المغاربة ونظرائهم الفرنسيين**".[2]

هنا يتضح وعي الحكومة المغربية بالمخططات الفرنسية الرامية إلى ترسيخ التبعية المغربية لفرنسا، خصوصا في مجال المالي والاقتصادي، وذلك حتى لا تخرج إدارة الحماية خاوية الوفاض من المغرب، وإنما عملت الحكومة الفرنسية على الحصول على تعاقدات تحافظ على وضعية الارتباط والترابط بين فرنسا والمغرب، حتى في ظل الوضع المستقبلي الجديد أي بعد الاستقلال.

ولتحقيق أهداف البلدين، المغرب بنيله الاستقلال ، وفرنسا بإقرار مبدأ "الارتباط" ما فتئ الطرفان يعبران عن تفاؤلهما الكبير بخصوص المفاوضات الجارية والتي كانت على مراحل كما أعربا عن تقارب

[1]– *" la délégation marocaine a mis au point un ordre du jour"*, **La vigie marocaine**, N° 16001, Du 21 février 1956, P.1.

[2] – *"la conférence franco- marocaine commence ses travaux demain »*, **la vigie marocaine**, N°16001, Du 21 février 1956, P.3.

في وجهات النظر خصوصا بعد انتهاء الاجتماع الثاني من المفاوضات المغربية. الفرنسية، على حد تعبير الجريدة.[1]

هذا التقارب يكذبه الواقع، فوجهات النظر كانت متباينة ، فالمغرب كان يسعى إلى تحقيق الاستقلال الكامل واللامشروط، في حين فرنسا كانت حريصة في الحفاظ على امتيازاتها، مما يعني منح استقلال نسبي ومشروط للمغرب، والطريقة الأنسب لتحقيق ذلك بالنسبة للطرفين معا . المغرب وفرنسا . تتمثل في الكلام السياسي المعسول، دون إظهار النوايا الحقيقية ضمانا لنجاح المفاوضات.

ابتدأت الحصة الثالثة من المفاوضات بين المفاوضين المغاربة والفرنسيين في فندق seignelay ، مثل الجانب الفرنسي فيها السيد الآن سافاري Alain savary كاتب الدولة في الشؤون الخارجية. وهو مكلف بالقضية المغربية والتونسية في حين مثل الجانب المغربي رئيس الحكومة السيد البكاي، يعضده بعض الوزراء وهم السادة بوعبيد، الشرقاوي، المحمدي وأكديرة.[2]

لقد استبشر الشعب المغربي التواق للحرية والاستقلال باستمرار المفاوضات، وكان يتابع تطوراتها، ويترقب نتائجها وما ستسفر عنه، وهو ما أشارت إليه الجريدة، حيث تطرقت في عددها الصادر 1956-02-26 لجو التفاؤل والفرحة التي غطت المغاربة لما آلت إليه وبشرت به المفاوضات بين المغرب وفرنسا، وذلك بعد ثالث اجتماع للطرفين معا بشكل رسمي، فبعدما كان من الصعب الوصول إلى إقرار الاستقلال المغربي كان تاريخ 24 فبراير 1956 هو يوم المفاوضات السليمة والمصيرية لتقرير مسار المغرب الجديد.[3]

وقد نشرت الجريدة مقتطفات من خطاب الأمير مولاي الحسن، الذي وجهه في اليوم التالي، أي يوم 25 فبراير 1956، تأكيدا لارتباط الشعب المغربي بالملكية حيث أنه قام في الجزء الأول من الخطاب، بإعطاء نبذة تاريخية عن المغرب الذي اعتبره خط الوصل بين الشرق والغرب، كما تطرق

---

[1]- " André (mannon), *« les négociations de paris sur le statut du Maroc optimisme après la deuxième réunion franco – marocaine d'hier",* **la vigie marocain**, N° 16005 du 25 février 1956, P.1-3.

[2]-*" la troisième séance de travail aura lieu demain»*, **la vigie marocain**, N°16005 du 25 février 1956, P.3.

[3]- André (mannon),*" les négociations franco – marocain de paris»*, **La vigie marocaine**, N°16006 du 26 février 1956, P.1.

لموضوع "العلاقات المغربية الفرنسية" مؤكدا على أنها لا تخلو من بعض الوقائع الطريفة بين السلطان المغربي ولويس 14.[1]

كما أشارت الجريدة بأن الأمير أكد وبإصرار على الاستقلال وأيضا طالب فرنسا والمغرب بالمحافظة على العلاقات الطيبة، وإفشاء السلام بين البلدين مؤكدا أن المغرب لا يخاف الترابط مع فرنسا، ولا يخاف على استقلاله.[2]

يظهر هذا الخطاب حرص المغرب على استقلاله، مع عدم القطيعة مع الدولة الحامية فرنسا، فكيف أمكن لطرفي المفاوضات الوصول إلى توافق رغم اختلاف أهدافهما؟ لقد أجابت الجريدة على السؤال وذلك بتلخيص مضمون خطاب الأمير الحسن في ثلاث مستويات.

- يجب على فرنسا أن تعترف باستقلال المغرب لأن معاهدة فاس قد تجوزت.

- عقد اتفاق جديد للترابط والتعاون يحدد الروابط الجديدة للارتباط بين الدولتين.

- يبقى الوضع على ما هو عليه إلى حين عقد الاتفاقات الجديدة.[3]

إن جريدة La vigie الفرنسية، تحاول دائما، أن تبين للرأي العام أن النظرية المغربية والفرنسية هي نفسها، وأن الدولتان متفقتان على طريقة استقلال المغرب، وعلى الارتباط الاستراتيجي للمغرب بفرنسا إن على المستوى الاقتصادي والسياسي والمالي.

وتؤكد الجريدة أن حرص الطرفان على إنجاح المفاوضات الجارية بينهما حتم عليهما تقديم تنازلات متبادلة، وذلك باعتبارها أن خطاب الأمير الحسن لقي تصفيقا وتشجيعا كبيرا من طرف الحكومة الفرنسية، مما يدل حسب الجريدة على أن الفرنسيين أيدوا واستطاعوا ملامسة البعد السياسي الذي ناقشه الأمير ألا وهو الارتباط الأكيد بين كل من المغرب وفرنسا حتى بعد الحصول على الاستقلال[4]. وهنا سيظهر المصطلح الجديد وهو "الترابط".[5]

---

[1]– *"Les négociations..."*, **la vigie marocaine**, N°16006 du 26/02/1956, P.1-3.

[2]– *"Les négociations..."*, **la vigie marocaine**, N°16006 du 26/02/1956, P.1.

[3] – *"Les négociations..."*, **la vigie marocaine**, N° 16006 du 26/02/1956, P.1.

[4] – *"Les négociations..."*, **la vigie marocaine**, N° 16006 du 26/02/1956, P.1.

[5] – Ibid. P.1.

إن المفاوضات المغربية الفرنسية حلقة مهمة في نضال الشعب المغربي، ونقطة مفصلية في تاريخ المغرب المعاصر، تمكن من خلالها المغرب من الحصول على استقلاله، الذي لن يكتمل إلا بالتحكم في دعائم السيادة، ألا وهي الجيش والدبلوماسية أي الخارجية. وفي هذا الصدد تشير الجريدة إلى أن الفترة التي قضاها السلطان محمد بن يوسف في فرنسا لم تكن سوى تأكيدا على إصرار المغرب في الحصول على الاستقلال التام.[1]

إن استماتة السلطان والحكومة، مدعومين بالشعب المغربي، أسفرت عن الوصول إلى المبتغى الأسمى ألا وهو " تحقيق مطلب الاستقلال" وهكذا عرف يوم 3 مارس 1956. في باريس التصريح بنتائج المفاوضات المغربية الفرنسية. التي أدخلت البهجة والسرور في قلوب المغاربة عامة بعد 40 سنة في ظل نظام الحماية الفرنسية، فقد أصبح مستقلا حرا في ممارسة حقوقه السياسية، وتسيير جيشه.[2] وهنا نطرح السؤال التالي ما هي أهم النقط التي أقرها الاتفاق المشترك بين البلدين والذي يؤكد على استقلال المغرب ويثبت ارتباط هذا الأخير مع فرنسا؟

لقد تضمن التصريح المشترك النقط الأربعة التالية حسب الجريدة:[3]

- التأكيد والإقرار باستقلال المغرب.

- إثبات تقارير الارتباط بين المغرب وفرنسا

- إثبات بأن اتفاقية فاس لا يمكنها أن تحكم من الآن فصاعدا على العلاقات المغربية الفرنسية.

- الإعلان عن توقيع بروتوكول جديد بين الإقامة العامة والحكومة المغربية هذا البروتوكول يبقى ساري التنفيذ حتى توقيع اتفاقية الارتباط في العلاقات بين البلدين، كما نص التصريح المشترك على إلغاء اتفاقية فاس، والمصادقة على اتفاقية الارتباط والذي سيتم أجرأته عن طريق البرلمان الفرنسي ابتداءا من التوقيع على آخر اتفاقية، ثم تسوية ذلك بشكل يرضي الطرفين ويسد "الفراغ القانوني" ويحترم الخصوصية (الوضعية الفرنسية)، لكن في نفس الوقت يؤكد في "الواقع " استقلال المغرب ، إضافة إلى ذلك تم تأكيدا

[1] – André (monnon), "*après les proclamations de l'interdépendance de l'état marocaine»,* **la vigie marocaine**, N° 16012 du 03/03/1956, P. 1.

[2]– *"le Maroc a droit a son armée et sa diplômâtie"*, **la vigie marocaine**, N°15994, 14/02/1956, P.1.

[3]– *" la première phase se terminera demain»*, **la vigie marocaine**, N° 16010, du 01/03/1956, P.1.

إقرار العلاقات الجديدة بين الدولتين وما تقدمانه انطلاقا من البروتوكول التطبيقي الذي هو من الآن قاعدة للتجديد.[1]

شكلت "المفاوضات المغربية الفرنسية" حدثا بارزا في المسار النضالي المغربي، إذ صرح السلطان محمد بن يوسف في خطاب شعبه الوفي، بث عبر راديوا المغرب ما يلي "**انتم تعرفون المجهودات التي بدلناها والمصاعب التي اجتزناها لوضع حد لنظام الحماية الذي خضع له المغرب ودام زهاء 40 سنة**"[2] ولخص السلطان أسباب النجاح في قوله:" **إن صبرنا ودمنا البارد ، هو من ساعدنا على الوصول إلى أهدافنا**".[3]

ومن هذا المنطلق أعطيت للزيارة السلطانية لباريس الدلالة العظمى والأهمية التاريخية الكبيرة، إنها جاءت لوضع اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية الحماية الموقعة بفاس 30 مارس 1912[4] وبعد العودة الميمونة للسلطان استقبله المغاربة بهتافاتهم وتهليلاتهم.[5] وهذا تعبير واضح عن شعبية الملك آنذاك. وأن الملك وشعبه وحكومته ذات واحدة "على حد تعبير الجريدة، كما أنه دليل ارتباط الملكية بالأصول المغربية، وتأكيد آخر بأن الشعب المغربي لن يحاط بالأمن والأمان إلا من طرف حكومة مغربية محضة.[6]

استطاعت جريدة la Vigie Marocaine أن تتبع المفاوضات المغربية الفرنسية وصنعت من السلطان محررا للبلاد وجعلت من التصريح المشترك إعلانا عن الاستقلال التام، ربما كانت تعلم مسبقا بأن المغرب سوف يحصل على الاستقلال في ظل الارتباط ضمن ما عرف بالتواطؤ الحر.

---

[1]– *" la première phase"*..., op. Cit, P.1.

[2]– *" le message de S.M le sultan au peuple marocaine»*, **la vigie marocaine,** N° 15993, Du 13/02/1956, P.3.

[3]– ibid.

[4]– *" S.M. le sultan a quitté rabat ce matin a paris»,* **la vigie marocaine**, N° 15993, du 13/02/1956, P.1.

[5]– *« la foule marocaine acclamée hier. M. Dubois "*, **la vigie marocain**, N° 15993, du 13/02/1956. P .3.

[6]– " *devons – nous contribuer loyalement a la donne"*, **la vigie marocaine**, N°15994, du 14/02/1956, P.3.

5- صورة المفاوضات المغربية الفرنسية في جريدة "le Courrier du Maroc".

بدأت جريدة "le Courrier du Maroc" الحديث عن المفاوضات المغربية الفرنسية بتخصيص قسم لا يستهان به للحديث عن دور إسبانيا في هذه المفاوضات، فهي ترى من جهة أن المفاوضات تخص فرنسا لوحدها مع المغرب ولا يحق لأي دولة أن تتدخل في هذه المفاوضات، ومن جهة أخرى ترى بأن إسبانيا يجب إخبارها بسير المفاوضات عن طريق سفيرها بباريس محاولة بذلك نفي التصريح الذي أدلى به وزير خارجية الإسبان عند ما قال بأن حكومة بلاده تم إخبارها بشكل ضيق عن المفاوضات.[1]

وأعطت الجريدة أولوية كبيرة للسلطان محمد الخامس منذ عودته من المنفى وإقامته في فرنسا، وقد يفهم من ذلك بأن فرنسا كانت ترى في جلالته المخرج الوحيد للأزمة المغربية لأن الجريدة كانت تتحدث عن جلالته كبطل ومحرر عكس ما رأيناه في السنوات الماضية.[2]

وترى جريدة "le Courrier du Maroc" أن يوم 15 فبراير يوم بدء المفاوضات هو يوم تاريخي لن ينسى من طرف الفرنسيين والمغاربة معا لأنه يوم انطلاق مفاوضات ستقرر مصير العلاقات بين البلدين الذين ربطت بينهما علاقات ودية منذ قدم التاريخ، ومن هنا ترى الجريدة أن الفرنسيين جد متفائلون لهذه المفاوضات، بل أكثر من ذلك تقول بأن المغاربة هم الآخرون المتفائلون السؤال المطروح هنا هو أين ترى تفاؤل المغاربة؟هل من خلال البعثة المغربية المفاوضة بفرنسا؟ أم أنها رأت ذلك التفاؤل في الأوساط الشعبية المغربية؟ ورغم ذلك دعت الجريدة بشكل كبير للحذر من إفشال هذه المفاوضات.[3]

وحاولت الجريدة أن تجعل من فرنسا الدولة التي صنعت المغرب المعاصر من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والفكرية، وأنها الدولة التي أدخلت مجموعة من الإصلاحات على دولة كانت تعيش فترة ركود تام، وبالتالي فهي من يمتلك الحق في توجيه المفاوضات وفق مصلحة الدولتين.[4]

وفي حديثها عن الترتيبات الأولى للمفاوضات اهتمت الجريدة بشكل كبير بالتحركات التي كان الوفد المغربي يقوم بها في فرنسا واعتبرت الجريدة تلك التحركات بمثابة المحادثات الأولى للمفاوضات. فالوفد المغربي متشبث بضرورة اعتراف فرنسا باستقلال المغرب قبل البدء في المفاوضات، والفرنسيين هم

---

[1] – Jean (Martin), *"Les négociations franco-marocaines s'ouvrent cet après-midi a l'Elysée"*, **le Courrier du Maroc**, N° 6610 du mercredi 15 février 1956, P.1.

[2] –*"Les négociations franco-marocaines"*, **le Courrier du Maroc,** N°6622 du 27 février 1956, P.2.

[3] – Christian (Houillion), *" les négociations et notre destin "*, **le Courrier du Maroc**, N°6610 du Mercredi 15 février 1956, P.1.

[4] – "*Protestant contre l'exclusion de l'Espagne des négociations franco-marocaines*", **le Courrier de Maroc**, N°6614 du 19 février 1956, P.2

الآخرون متشبثون باستقلال المغرب مع ضرورة الحفاظ على الترابط بين البلدين وذلك بعقد اتفاقيات تحدد الترابط الاستراتيجي بين المغرب وفرنسا.[1] ورغم ذكر الجريدة بأن الفرنسيين متشبثين باستقلال المغرب فإن موقفها من إلغاء معاهدة الحماية يبين عكس ذلك، حيث ترى أن إلغاء معاهدة 30 مارس 1912 سيجعل المغرب يعيش فراغا قانونيا، وبالتالي فلا يجب إلغاء هذه المعاهدة حتى يتم عقد الاتفاقيات التي ستضمن الترابط الحر بين المغرب وفرنسا.[2]

ومن هنا يتبين بأن الجريدة كانت تدافع عن استقلال المغرب في ظل بقاء الترابط الدائم بين البلدين وكانت تدافع كذلك على جعل المفاوض المغربي يفاوض من موقف دولة محمية وليست مستقلة حتى يتم توقيع اتفاقيات تضمن لفرنسا بقاء مصالحها في المغرب، ويمكن القول بأن جريدة " le Courrier du Maroc" كانت ترى في المفاوضات مخرجا لفرنسا من الأزمة التي وقعت فيها داخل المغرب بفعل اشتداد الهجمات على المصالح الفرنسية. ومن اجل ذلك كانت دائما تدعو إلى مأسسة الاتفاقيات التي ستحدد العلاقات المغربية الفرنسية بعد الانتهاء من المفاوضات.[3]

واستمرت جريدة "le Courrier du Maroc" تغطيتها للأحداث سواء المتعلقة بالمفاوضات أو التي لها علاقة بما كان يقع في المغرب من هجمات مسلحة ضد المراكز الفرنسية، فعلى مستوى المفاوضات قامت بنشر أخبار كل اللقاءات التي قام بها الوزيران المغربيان السيد البكاي والسيد الشرقاوي مع مسؤولي الحكومة الفرنسية من اجل الإعدادات الأولية للمفاوضات[4]. وعلى مستوى الأحداث التي عرفها المغرب داخليا ذكرت الجريدة تصريح المسيو ايدجارفور والمسيو انطوان بيني اللذان عبرا فيه عن ارتياحهما إزاء إصدار البيان الأخير من طرف مجلس الوزراء المغربي، هذا البيان الذي يعبر عن استنكار حكومة جلالة الملك للأعمال الإرهابية التي من شأنها أن تفسد الاستعدادات الأولى للمفاوضات، والتي استغرقت مدة طويلة.[5]

---

[1]– *" S.M.le sultan va quitter sa villa de garcher pour s'installer à paris "*, **le Courrier de Maroc**, N°6612 du 17 février 1956, P.2.

[2]– "*Les négociations de paris ne débuteront que Mercredi "*, **le Courrier de Maroc**, N°6611 du 16 février 1956, Pp.1-2.

[3]– *"l'indépendance et la liberté ne doivent pas porter atteinte à l'amitié entre la France et le Maroc "*, **le Courrier de Maroc**, N°6622 du 27 février 1956, P.1.

[4]– *"l'accord franco-marocain est virtuellement réalisé "*, **le Courrier de Maroc,** N°6626 du 2 mars 1956, P.1.

[5]– Christian (Houillion), *" l'indépendance du Maroc moderne "*, **le Courrier de Maroc**, N°6626 du 3 mars 1956, P.2.

وفي نفس الإطار اهتمت الجريدة بالاتصالات التي كان يجريها السلطان محمد الخامس مع خلفائه بمختلف أقاليم المغرب، نموذج خليفة السلطان بتطوان الحسن بن المهدي الذي عبر لجلالته تشبثهم بالعرش العلوي وعبر عن إدانته لما يعرفه المغرب من هجمات متواصلة ضد المصالح الفرنسية، وبين له أن هدف هذه الهجمات هو إفشال المفاوضات، كما عبر له عن امتنانه الكبير لجلالته بالتوفيق في إنجاح المفاوضات بما يرضي الشعب المغربي العظيم.[1]

نشرت جريدة "le Courrier du Maroc" يوم 17 فبراير تفاصيل الاجتماع الذي عقده وزراء مغاربة في باريس برئاسة سي البكاي، هذا الاجتماع حضره كل من الشرقاوي وبوعبيد واكديرة والبكاي، ناقشوا خلاله مسار المفاوضات وما الذي ينبغي فعله من أجل التسريع في وثيرة هذه المفاوضات، كما خصصوا وقتا كبيرا للحديث عن مجهودات محمد الخامس في المغرب من اجل إخماد نار الفتنة التي ما تزال مشتعلة في بعض مناطق المغرب، وذلك من خلال زياراته المتتالية لمجموعة من المناطق المغربية، ودعوته الشعب المغربي في الخطابات الموجهة له إلى التزام الهدوء ومراقبة نتائج المفاوضات.[2]

ولم تتردد الجريدة في اتهام المغرب بعدم التزامه وتهربه من إعطاء ضمانات لفرنسا ما بعد الاستقلال رغم كونها تدافع أحيانا عن المفاوض المغربي، هذا التخوف حسب الجريدة مصدره هو إصرار المفاوض المغربي على انتزاع الاعتراف باستقلال المغرب قبل البدء في أي مفاوضات وهو ما تراه فرنسا أمرا خطيرا عليها لأن ذلك قد يؤدي إلى تضرر مصالحها بالمغرب[3]. ودعت الجريدة من خلال مقالاتها إلى ضرورة إعادة الوجه الحقيقي للمفاوضات، والعودة بها إلى الأهداف التي رسمت لها منذ البداية لأن فرنسا غير قادرة لإعطاء المغرب استقلاله بدون حصولها على ضمانات تحمي لها مصالحها في مغرب الاستقلال وتحمي مصالح العديد من الفرنسيين والأجانب المقيمين بالمغرب.[4]

وجهات النظر المختلفة هاته كان لها دور كبير في تأخير إصدار التصريح المشترك إلى جانب العراقيل الأخرى التي برزت عند اقتراب الانتهاء من تحرير البيان المشترك الذي سيعلن عن استقلال المغرب، هذه العراقيل هي: -كون القانون الفرنسي ينص على أن إلغاء أي اتفاقية لن يتم إلا بمصادقة البرلمان الفرنسي- الاختلاف حول مجموعة من المفاهيم المستعملة في التصريح، لكن الملاحظ في جريدة

---

[1]- "*S.M.le sultan a eu hier matin une séance de travail avec le président Bekkai, et si zeghari* ", **le Courrier de Maroc**, N°6613 du 18 février 1956, Pp.1-2.

[2]- " *Les ministres se réunissent* ", **le Courrier de Maroc**, N°6612 du 17 février 1956, P.2.

[3]- " *Abrogation du traite de Fès du 30 mars 1912* ", **le Courrier de Maroc**, N°6617 du 22 février 1956, P.3.

[4]- " *le traité de Fès ne peut être abrogé ou modifie qu'avec l'approbation du parlement* ", **le Courrier de Maroc**, N°6619 du 24 février 1956, P.1.

"le Courrier du Maroc" هو أنها تحاول جعل هذه العراقيل مبررات لتمرير فرنسا لما تريده من هذه المفاوضات وقد خصصت الجريدة قسما كبيرا لهذا التصريح وذكرت النص الأصلي له مرفوقا بالبرتكول الملحق. واعتبرت هذا التصريح هو اعتراف باستقلال المغرب، وبذلك تكون السلطة التشريعية انتقلت إلى يدي جلالة الملك الذي سيشرف على تنظيم جيش وطني، وبموجب هذا التصريح أصبح المقيم العام الفرنسي بالمغرب بمثابة المفوض الأعلى، وقد تم تأجيل قضية الشرطة ومراقبة المبادلات والطيران المدني إلى أجل لاحق، وترى الجريدة أن الطرفين الفرنسي والمغربي قد حققا ما كانا يصبوان له بإصدار التصريح المشترك، وأن الفرحة قد عمت أرجاء المغرب بهذا التصريح، ونشرت الجريدة إلى جانب نص التصريح المشترك، البرتكول الملحق به.[1]

ورغم إصدار هذا التصريح المشترك والاعتراف باستقلال المغرب فقد ظلت مجموعة من النقاط عالقة بين الطرفين، ويرجع السبب في ذلك حسب الجريدة لكون المغاربة تميزوا وفضلوا التسريع بالمفاوضات من أجل انتزاع مطلب الاستقلال، وبسبب حساسية بعض الميادين كذلك تم تأجيلها إلى أجل محدد بالزمان والمكان مثل قطاع الأمن والمالية والوظيفة العمومية التي تم تأجيل المفاوضات بشأنها إلى حدود 15 مارس 1956 حتى لا يتم اتخاذ قرارات متسرعة في شأنها والتي قد يكون لها أثر سلبي على العلاقات المغربية الفرنسية في المستقبل القريب.[2]

وتشير الجريدة إلى أن الحكومة الفرنسية كانت تخبر الحكومة الاسبانية بسير المفاوضات منذ البداية، وترى هذه الأخيرة أن الاسبان ليس لهم حق التفاوض مع الحكومة المغربية لأنهم لم يوقعوا أية اتفاقية مع المغرب، وكانت حمايتهم لجزء من المغرب باتفاق مع فرنسا، لذلك وجب على الإسبان اليوم التفاوض مع حكومة فرنسا حول مستقبلها بالمغرب[3]، أما الإسبان فكانوا يرون أنفسهم مبعدين عن هذه المفاوضات حسب ما صرح به وزير خارجية اسبانيا السيد Martin ArtaJo ومما جاء في هذا التصريح أن حكومة بلاده لم تعطي بعد وجهة نظرها في التصريح المشترك الذي صدر من طرف الجانبين المغربي والفرنسي، وقد عقد مجلس الوزراء الاسباني اجتماعا خاصا يوم 3 مارس من أجل تدارس هذا التصريح، وأعلن الرئيس الاسباني عقب انتهاء هذا الاجتماع أن بلاده سوف تعلن موقفها من هذا التصريح في وسائل الإعلام بعد الانتهاء من دراسته، وفي نفس الإطار عقد اجتماع بين الرئيس فرانكو

[1]– *" L'indépendance du Maroc est reconnue "*, **le Courrier de Maroc**, N°6627 du 3 mars 1956, P.1-2.

[2]– *"Le transfert aux autorités marocaines "*, **le Courrier de Maroc**, N°6628, du 4 mars 1956, P.3.

[3]– "*Madrid et la déclaration franco-marocaine "*, **le Courrier de Maroc**, N°6628, du 4 mars 1956, P.2.

وخليفة السلطان في شمال المغرب والمفوض الاسباني في المنطقة، وتم خلال هذا الاجتماع تدارس مستقبل العلاقات المغربية الاسبانية في ظل الوضعية الراهنة.[1]

وما يلاحظ في هذه الجريدة هو اهتمامها بالتحركات الاسبانية في هذا المجال، حيث ذكرت أن اسبانيا دخلت في مفاوضات مع محمد الخامس مجرد إصدار التصريح المشترك الذي أعلن عن استقلال المغرب. هذه الخطوة التي اتخذتها اسبانيا جاءت نتيجة تخوفها على مصالحها في المغرب، وتخوفها كذلك على مستقبل العلاقات المغربية الاسبانية خاصة عندما أعلنت فرنسا أن اسبانيا ليس لها الحق في المشاركة معها في هذه المفاوضات.[2]

وخلاصة القول فالجريدة كانت تؤيد في مواقفها المفاوضات السياسية بين الطرفين لكن بما تراه صالح لفرنسا، فهي التي وقفت ضد تشبث المغاربة بالاعتراف بالاستقلال قبل بدء المفاوضات، وظلت تصف أعمال المقاومة التي عرفها المغرب خلال هذه الفترة بالإرهاب والعصابات الإجرامية، ويمكن تفسير هذه المواقف بكون الجريدة كانت ترى أن فرنسا أصبحت متأزمة في المغرب نظرا لاشتداد المقاومة المسلحة وبالتالي فالحل الوحيد للخروج بأقل خسائر هو فتح مفاوضات سياسية مع النخبة الوطنية حتى تتمكن فرنسا من ضمان استمرار مصالحها بالمغرب، واستمرار المغرب في التبعية لفرنسا في جميع الميادين.

خلاصة القول، إن المفاوضات المغربية الفرنسية كانت محطة أساسية في تطور العلاقات بين المغرب وفرنسا، إذ كانت محط نقاش ومحادثات من أجل الحفاظ على المصالح العامة لكلا البلدين، لقد تتبعت الجرائد هذه المفاوضات باهتمام كبير إذ راهنت الجريدة الوطنية على نتائج مهمة تتمثل في الحصول على الاستقلال التام ، عكس الجرائد الفرنسية التي كانت ترى في هذه المفاوضات محطة أخرى للحفاظ على المصالح الفرنسية بالمغرب.

[1]– *"Madrid et la déclaration franco-marocaine "*, **le Courrier de Maroc**, op.cite.

[2]– MARTIN (ARTAJO), *" un accord conclu par la France et le sultan ne peut abroger les droits que l'Espagne possède au Maroc "*, **le Courrier de Maroc**, N°6630, du 6 mars 1956, P.3.

خاتمة

خلف توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912، مجموعة من المواقف المختلفة في صفوف الأمة المغربية، فهناك من استسلم للقدر المحتوم واتخذ الانعزال والهجرة وسيلة للإعراض عن هذا الواقع الجديد. وبالرغم من ذلك فإن بعض نخب المدن المغربية الكبيرة كفاس وتطوان والرباط وسلا..شكلت استثناءا واتخذت من قناعتها بإمكانية الإصلاح وانتشال البلاد من تدهورها.

نذكر من بين الرموز الأولى للنخبة المغربية، محمد بن الحسن الحجوي وأحمد النميشي وابن الأعرج السليماني، هؤلاء الذين تضمنت كتاباتهم مجموعة من الانتقادات للواقع المغربي الجديد، ورفعوا مذكرات للمطالبة بالإصلاحات، كانت أهمها مذكرة النميشي، ولم تخلوا مخطوطات الحجوي من مطالبة الحماية الفرنسية بإدخال إصلاحات في جميع المجالات لتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب المغربي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت هناك رموز للنخبة تساهم في مواجهة الأوضاع بطرق أخرى، نذكر من بينهم الشيخين محمد بن العربي العلوي، وأبي شعيب الدكالي، اللذان واجها نظام الحماية بخلق آليات ساهمت في تطور الوعي لدى الشباب المغربي، وكان أهم ما قاموا به هو محاربة الطرقية وبناء مجتمع قائم على المرجعية السلفية، كما عملا إلى جانب مجموعة من الشباب الوطني الذي تربى تحت أنظارهم على تأسيس مدارس حرة لمواجهة التعليم الفرنسي.

وإلى جانب ذلك فإن حرب الريف التحريرية قد ساهمت في تثبيت دعائم الوعي الوطني لدى الشباب المغربي، ليتطور هذا الوعي في صفوف من سيقودون جيلا ثانيا لمواجهة الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب، ولقد عملت النخبة المغربية المكونة من الجيلين معا من تأسيس تنظيمات سرية، تناقش فيها الأوضاع التي يعيشها المغاربة، وتمتن العلاقات والروابط قصد اتخاذ أساليب ووسائل خفية للعمل من أجل أهداف محددة.

لقد ساهمت كل هذه العوامل سواء منها الذاتية أو الموضوعية _المتمثلة في الهشاشة والفقر والظلم والاستبداد والميز العنصري_ التي أنتجها نظام الحماية في الكشف المبكر لخبايا السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تشتيت صفوف المغاربة، وسن سياسة بربرية تقسم الشعب المغربي إلى عرب وبربر، وكان من بين النخبة الذين كشفوا خطورة هذا الوضع هو عبد اللطيف الصبيحي منذ 1928، مما أطلق العنان للتفكير في صد هذه السياسة الاستعمارية.

لقد أبان الشباب الوطني من خلال محطة 16 ماي 1930، على قدرته العالية في تأطير الشعب المغربي، وخلق آليات جديدة لمواجهة الاستعمار الفرنسي وإدارته المباشرة، في وقت كانت فيه الآلة

العسكرية قد أشرفت على القضاء على المقاومة المسلحة في الجبال مستعملة كل الوسائل المتطورة، لقد تبنت النخبة المغربية في ثلاثينيات القرن العشرين النضال السلمي كآلية للمطالبة بسحب بعض الظهائر، والمطالبة بإدخال بعض الاصلاحات.

لم تمض عن محطة الظهير البربري سوى أربع سنوات، حتى وجدت فرنسا واسبانيا أمامها نخبة سياسية قائمة الذات أطلقت على تنظيمها كتلة العمل الوطني فوضعت برنامجا رفعته على شكل مطالب للسلطات الاستعمارية، ولسلطان البلاد. لقد كان هذا البرنامج بمثابة الوجه المكشوف لأهداف النخبة المغربية الذي تنبأ بظهورها ليوطي منذ 1920 في إحدى تقاريره، وإذا كان البرنامج في ظاهره يحتوي على مطالب إصلاحية فإن كتابات بعض رموز النخبة قد أكدت أن كل منخرطي الكتلة كانوا ملزمين على القسم في المضي قدما في اتجاه تحرير البلاد من الاستعمار، والتضحية بالغالي والنفيس والأرواح في سبيل استقلال البلاد.

تنكرت السلطات الاستعمارية لمطالب النخبة المغربية، هذه الأخيرة التي عملت على خلق أنوية لأحزاب سياسية سيكون لها شأن عظيم في قيادة المعارك، وتأطير الشعب وتنظيمه، فكانت الشوارع في المدن والبوادي مسرحا لموجهات بين المغاربة والجيش الفرنسي، نذكر من بين هذه المعارك، أحداث بوفكران سنة 1937، وأحداث المدن المغربية طيلة سنتي 1937 و1938 كمراكش والخميسات وفاس والدار البيضاء ووجدة وأزرو...، والأحداث التي فجرتها النخبة المغربية في جل المدن والبوادي في نهاية يناير 1944، والتي خلفت مواقف مشرفة للنخبة السياسية المغربية التي كانت في مقدمة المظاهرات والمواجهات، فكان مصيرها النفي والاعتقال والاغتيال.

ساهمت مجموعة من العوامل في انتقال النخبة السياسية المغربية من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة صراحة بالاستقلال، نذكر منها انقسام العالم إلى فريقين متناحرين أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، هذه الأخيرة التي خلفت مواقف متباينة في صفوف النخبة السياسية. كما أن الإنزال الأمريكي بالشواطئ المغربية ولقاء آنفا بين السلطان محمد بن يوسف والرئيس الأمريكي روزفلت قد ساهم في خلق التواصل بين السلطان والنخبة المغربية، مما سرع بالمطالبة بالاستقلال بموافقة السلطان، بل تحت إشرافه وقيادته.

اعتمدت النخبة السياسية المغربية على الجرائد لفضح كل أشكال الاضطهاد والسلب والنهب التي قامت به السلطات الاستعمارية بالمغرب، كما نقلت معاناة الشعب المغربي من جراء الإدارة المباشرة الفرنسية بالمغرب، يقول أحد الزعماء الوطنيين: « **إنهم يسلبون الفلاحين أراضيهم ويغصبون الأغنياء أموالهم، ويسخرون العمال لصالح الماليين منهم،ويحلون رجالهم محل وزرائنا وحكامنا، ويسيطرون**

على كل ناحية من نواحي الثروة والجاه في البلاد، ولكن ذلك لم يكن في نظر الفرنسيين إلا وسيلة واحدة ترمي لغاية واحدة، هي تجريد المراكشيين من الإسلام وإبعادهم على حظيرة الإيمان وإرغامهم على قبول التفرنس والرضا بالخنوع الأبدي للأجنبي.»[1].

كما أن النخبة السياسية المغربية تبنت الجهاد السياسي كآلية لمواجهة الاستعمار، إذ طرح نقاش عميق حول القضاء على المستعمر، وذالك بالاعتماد على النفس، والثورة عليها، وذلك بالقضاء على العادات البائدة والأعراف السائدة، والاعتماد على العلم وصنع شباب قادر على تحمل المسؤولية، هذا بالإضافة إلى رص صفوف كل المغاربة، لقد اعتمدت النخبة كذلك المهرجانات والتظاهرات، واليات الدعاية والتحريض، كما دعمت كل أشكال المقاومة التي تهدف إلى تحقيق الحرية والاستقلال.

لعب محمد بن يوسف دورا مركزيا في توحيد النخبة السياسية المغربية، فكل الأحزاب والحركات السياسية، اتخذت الثالوث المقدس كشعار وهو: السلطان والإسلام والوحدة الترابية، باستثناء "حركة المعارضة والإصلاح" التي كانت تنظر غير ذلك، إذ ساهمت إلى جانب الإقامة العامة في عزل محمد بن يوسف.

كانت مكونات النسق السياسي المغربي كلها لا ترضى عن الاستقلال بديلا، لكن الحزب الوحيد الذي كان يحمل مشروعا مكتملا لمغرب الاستقلال هو حزب الشورى والاستقلال، إذ حدد شكل ومضمون السلطة التي يطمح لبنائها، في ملكية دستورية تسود ولا تحكم، مبنية على التعاقد بدستور ديمقراطي يقر بفصل السلط والحريات العامة والتعددية، ولعل ذلك كان نتيجة التخوف من سيطرة حزب الاستقلال على السلطة، لأنه كان يرى في نفسه الممثل الشرعي للنخبة. باستثناء "أنصار جريدة القيامة" الذين كانوا يرون في الحصول على الاستقلال مجرد رجوع إلى حياة الفوضى والسيبة، وأن الإصلاح هو الحل لبلوغ الهدف المتمثل في الحكم الذاتي.

استغلت النخبة المغربية النزاع الأمريكي الفرنسي حول حرية التجارة بالمغرب، لتطالب تمثيل المغرب في المحكمة الدولية، لأن الأمر يهمها بالدرجة الأولى، مستندة على أن المغرب ذا سيادة كاملة، وبالرغم من ذلك، فإنها عبرت على صفحات جرائدها ببهجتها وفرحتها إزاء الحكم الصادر ضد فرنسا، وبذلك كثفت الدعاية ضد الاستعمار ومطالبته بالاستقلال، كما عملت النخبة السياسة على مواجهة فرنسا دوليا وذلك بفرض برمجة القضية الوطنية في برنامج الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما ساهم في محاكمة فرنسا دوليا، وإعطاء القضية الوطنية صدى عالميا.

[1]- الفاسي (علال)، "الرأي لأول"، جريدة الأمة، العدد 203، 21 أبريل 1954،

عندما واجهت فرنسا مطالب المغرب بالرفض والاعتقال والنفي، بل امتدت أياديها إلى رمز السلطة في البلاد ونفيه وتعويضه بالسلطان الدمية، كان المغاربة بقادة النخبة السياسية على أتم الاستعداد لقيادة شوط آخر من المقاومة المسلحة، أبدع فيها المغاربة أ وأعطوا للأجيال اللاحقة درسا في الوطنية والقيم، وسجل التاريخ بفخر واعتزاز التضحيات الجسام التي قدمها الشعب المغربي دفاعا عن رموه الوطنية وعن وحدة ترابه واستقلاله. لقد كان انطلاق المقاومة المسلحة بمثابة النقطة التي خطت في برنامج فرنسا الاستعماري، وعجلت بدخولها في مفاوضات ثنائية للتداول في مستقبل العلاقات المغربية الفرنسية بعد الاستقلال.

شارك في المفاوضات المغربية الفرنسية الحزبين المتواجدين في المنطقة السلطانية. وذلك بعد عودة السلطان محمد بن يوسف من المنفى، وتشكيل حكومة برئاسة البكاي، هذا الأخير الذي ترأس الوفد المغربي المفاوض، هذه المفاوضات التي انطلقت يوم 15 فبراير 1956، ومرت بمحطة 2 مارس، حيث الإعلان عن التصريح المشترك، والذي اعتبر بمثابة إلغاء نظام الحماية وإعلان استقلال المغرب.

اعتبرت الجرائد الأجنبية أن هذا الإعلان هو بمثابة إعلان الاستقلال في إطار ما عرف بالارتباط أو التواطؤ الحر بين المغرب وفرنسا، يحافظ على المصالح الفرنسية بالمغرب.

إن أهم المواضيع التي عالجتها المفاوضات هي: مسألة الدبلوماسية، الجيش، ومصالح الفرنسيين المقيمين بالمغرب، ومستقبل العلاقات بين البلدين، إذ استمر الخلاف حول إلغاء نظام الحماية وبعد ذلك ربط علاقات متكافئة، أو العكس.

لقد انتهت هذه الأطروحة، موضحة طبيعة مواجهة النخبة السياسية المغربية للاستعمار، مواجهة سياسية وفكرية، حيث استطاعت النخبة أن تفرض نفسها كرقم صعب في معادلة الصراع السياسي بالمغرب ضد فرنسا وأعوانها.

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

ا.الكتب

1. ابراش (إبراهيم)، **علم الاجتماع السياسي مبادئه وقضاياه الأساسية**، الطبعة الأولى، الرباط
2. ابراهيم(عبد الله)، **ثورة تقدمية ذات طابع تاريخي تصطدم بثورة رجعية مضادة 1956/1944**، الطبعة الثانية، الدار البيضاء.
3. ابن سلامة (عبد الرحيم)، **كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية**، دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، 2006.
4. ابن عزوز (محمد حكيم)، **أب الحركة الوطنية الحاج عبد السلام بنونة،حياته ونضاله، ج 1**، مطبعة الساحل، الرباط،1997، ص.403.
5. إسماعيل (علي سعد)، **نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1990.
6. أشقرا (عثمان)، **في سوسيولوجيا الفكر المغربي الحديث**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007.
7. أشقرا (عثمان)، **الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2007.
8. بنجلون (عبد المجيد)، **جولات في مغرب أمس بعيد الحماية، الجزء الأول**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1971.
9. بندورو (عمر)، **النظام السياسي المغربي**، سلسلة القانون العام، الطبعة الأولى، 2002.
10. بنشنهو (عبد الحميد)، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة 2، 1951.
11. بنعدادة (اسية)، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية – محمد بن الحسن الحجوي نموذجا**–، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003.
12. بوتومور، **الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة الجوهري محمد، دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولى، الإسكندرية 1972.
13. بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات..شهادات..ووجوه..، ج 1**، الشركة السعودية لأحداث والنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1992.

14. بوطالب (عبد الهادي)، **ذكريات ..شهادات ..ووجوه، ج 2**، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، مطبعة النجاح الجديدة، 1992.
15. بوعياد (الحسن)، **الحركة الوطنية والظهير البربري**، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1979.
16. الجراري (عبد الله)، **من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا**، ج 1، مطبعة الأمنية، ط 1، الرباط، 1971.
17. الجراري (عبد الله)، **شذرات تاريخية من 1900 إلى 1950**، مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، الدار البيضاء، 1976.
18. الجراري (عبد الله)، **حياة بطل التحرير محمد الخامس**،إعداد وتقديم مصطفى الجوهري، المطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2006.
19. الحجوي (محمد بن الحسن)، **أهم الأخبار عن حرب الثأر والاستعمار، الجزء الثامن**، مخطوط الخزانة الوطنية، ح122، الرباط.
20. الحجوي (محمد بلحسن)، **تقاييد تاريخية**، مخطوط الخزانة الوطنية ، ح 128، الرباط،
21. الحجوي (محمد بن الحسن)، **تقرير حول المعارف بالمغرب**، مخطوط الخزانة الوطنية، رقم ح 129، الرباط.
22. الحجوي (محمد بن الحسن)، **حالة المغرب والحماية**، مخطوط الخزانة الوطنية، ح 254، الرباط.
23. حركات (إبراهيم)، **المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1993.
24. **الحماية الفرنسية، بدؤها – نهايتها، حسب إفادات معاصرة**، تعريب عبد الهادي التازي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط 1، 1980.
25. الحسن الثاني، **التحدي**، المطبعة الملكية، ط 2، الرباط، 1983.
26. الدفالي (محمد معروف)، **أصول الحركة الوطنية بين السلفية الجديدة والسلفية المتجددة**، منشورات أمل، مطابع الرباط نت، ط1، 2014.
27. ديمس (جون جيمس)، **حركة المدارس الحرة بالمغرب 1919 – 1970**، ترجمة السعيد المعتصم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991.
28. ر (رزيت)، **الأحزاب السياسية في المغرب**، ترجمة: محمد ضريف، محمد كرامي ومحمد شقير، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، ط 1، الرباط، 1992.
29. رشد (عبد الله)، **كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية 1953–1973**، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، ط1، الدار البيضاء، 2004.

30. روم (لاندو)، **تاريخ المغرب في القرن العشرين 1900-1955**، ترجمة نقولا زيادة، نشر وتوزيع دار الكتاب، الدار البيضاء، 1963.
31. روم (لاندو)، **محمد الخامس منذ اعتلائه العرش إلى يوم وفاته**، ترجمة ليلى أبو زيد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979.
32. زكي (مبارك) والخلوفي (محمد الصغير)، **الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.
33. زنيبر (محمد)، **صفحات من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990.
34. زيادي (أحمد)، **الاتجاهات الوطنية في النشر المغربي الحديث في عهد الحماية 1912 – 1956** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة ، البيضاء، 1999.
35. زيادي (أحمد)، **الوطنية في النثر المغربي الحديث من مقدمات الحملات الاستعمارية إلى نهاية الحماية 1830– 1956، الأصول والمفاهيم والعوامل**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2010.
36. السلوي أبو عزام (محمد)، **المقاومة والوجدان (عن الشعب والذات)**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 1990.
37. السليماني (محمد ابن الاعراج)، **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**، مطبعة الأممية، الرباط، 1981.
38. السوسي (محمد المختار)، **الإلغيات، ج2**، مطبعة النجاح، البيضاء، 1963.
39. الشرايبي (عبد الهادي)، **ثمن الحرية**، دار العرب للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، 1978.
40. الصفار (حسن)، **حزب الإصلاح الوطني 1956/1936، دراسة تحليلية**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط1، 2006.
41. ضريف (محمد)، **الحقل السياسي المغربي**، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1998.
42. العلمي (محمد)، **علال الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1980.
43. العلوي (امحمد ابن هاشم)، **من وراء السدود أو الحركة الوطنية بفاس 1937 – 1944**، دار الثقافة، القاهرة، ط 1، 1980.
44. العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1956/1927، فترة الحماية الفرنسية والاسبانية**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

45. العمراني (عبد الحي حسن)، **أبطال الوطنية عن حياة محمد بن الحسن الوزاني وتاريخ الحركة الوطنية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1996.
46. عياش (ألبير)، **المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الاستعمارية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المغرب، 1985.
47. عياش (ألبير)، **الحركة النقابية بالمغرب، نحو الاستقلال 1949-1956، ج 3**، ترجمة نور الدين سعودي، منشورات أمل، مطابع الرباط نت، 2015.
48. غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، الجزء الأول**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987.
49. غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، الجزء الثاني**، مطبعة الرسالة، الطبعة الثانية، البيضاء، 1987.
50. غلاب (عبد الكريم)، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب، ج 1**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2005.
51. الفاسي (علال)، **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، محاضرة ألقاها علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المراكشي بمكتب المغرب العربي بمناسبة مرور 36 سنة على فرض الحماية على مراكش، مطبعة الرسالة، ط 1، القاهرة، 1948.
52. الفاسي (علال)، **حديث المغرب في المشرق**، المطبعة العالمية، ط1، القاهرة، 1956.
53. الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط7، الرباط، 2010.
54. الفاسي (علال)، **النقد الذاتي**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبر رقراق للطباعة والنشر، ط 9، الرباط، 2010.
55. الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 7**، شركة ناس للطباعة، ط 1، القاهرة، 2006.
56. الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 8**، ط 1، شركة الناس للطباعة، القاهرة، 2006.
57. الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 9**، الطبعة الأولى، شركة الناس للطباعة، القاهرة، 2006.
58. الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 10**، ط 1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006.

59. الفيلالي (عبد الكريم)، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 11**، ط 1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006.
60. القادري (أبو بكر)، **صفحات من تاريخ الحركة الوطنية المغربية، سعيد حجي دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي 1912-1942**، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1979.
61. القادري (أبوبكر)، **المجاهد محمد اليزيدي ضمير حزب الاستقلال ورجل الصدق والوفاء والوطنية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999.
62. القادري (أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية من 1930ألى 1940، ج1**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1992.
63. القادري (ابو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941إلى 1945، الجزء الثاني**، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1997.
64. قرنفل (حسن)، **النخبة السياسية والسلطة- أسئلة التوافق**، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، أكتوبر 1997.
65. قرنفل (حسن)، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2000.
66. الكتاني (محمد الباقر)، **أشرف الأماني بترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني**، تحقيق نور الهدى عبد الرحمان الكتاني، ط1، بيروت، 2005.
67. الكتاني (محمد بن جعفر)، **نصيحة أهل الإسلام بما يدفع عنهم داء الكفرة اللئام**، تحقيق محمد حمزة الكتاني، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.
68. **كناش الخزانة الحسنية**، رقم 827.
69. كنون (عبد الله)، **مذكرات غير شخصية**، جمعية مكتبة عبد الله كنون، طنجة، 2000.
70. كنون (عبد الله)، **معارك**، مطبعة ديسبريس، تطوان، بدون تاريخ.
71. لوتورنو (روجي)، **فاس قبل الحماية، الجزء الأول**، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
72. مالكي (امحمد)، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،1993، ص.189.
73. مزيان (محمد)، **العلاقات المغربية الأمريكية من الحماية إلى الاستقلال، 1912-1956**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1، الرباط، 2015.
74. معنينو (الحاج أحمد)، **ذكريات ومذكرات 1920-1931، ج1**، مطبعة سبارطيل، طنجة، 1991.
75. معنينو (الحاج أحمد)، **ذكريات ومذكرات، ج 3**، مطبعة سبارطيل، طنجة، 1991.

76. المنصوري (أحمد)، **كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر**، تحقيق محمد بن لحسن، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط 1، الرباط، 2004.

77. المنوني (محمد)، **المصادر العربية لتاريخ المغرب، الفترة المعاصرة 1790- 1930، ج2**، سلسلة الدراسات الببليوغرافية رقم 1، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989.

78. الناصري (محمد المكي)، **موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية، كيف عرفت فرنسا جميع التعهدات الدولية الخاصة بالمغرب، فصول مغربية وأجنبية عن صك الحماية الفرنسية**، حركة الوحدة المغربية، تطوان، 1946.

79. الناصري (محمد المكي)، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**، طبع شركة بابل، ط 2، 1993.

80. نصر (محمد عارف)، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية والمنهج**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2002.

81. نوبير (محمد)، **صفحات من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990.

82. هويسنطن (وليام)، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوجيس 1936-1943**، تعريب، إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2002.

83. واتربوري (جون)، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة بيروت، 1982.

84. الورديغي (عبد الرحيم)، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 أصولها ..تغيراتها ..حالتها الاجتماعية والسياسية**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 1992.

85. الوزاني (التهامي)، **الزاوية**، مراجعة وتقديم عبد العزيز سعود، جمعية تطاوين أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2008.

86. الوزاني (محمد حسن)، **الحماية جناية على الأمة، المغرب نموذجا**، ترجمة أحمد بنجلون، مؤسسة محمد حسن الوزاني، ط 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1994.

87. الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم**،ج 1، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

88. الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم**،ج 3، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1981.

89. الوزاني (محمد حسن)، **حرب القلم**،ج 4، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مطبعة المتوسط، بيروت، 1982.

90. الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية،** طور المخاض والنشوء، ج 1، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.

91. الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية،** مرحلة الانطلاق والكفاح، ج 3، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مؤسسة جواد للطباعة، بيروت، 1984.

92. الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية،** حركة المطالب والدعوة إليها، ج 4، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مؤسسة جواد للطباعة، بيروت، 1982.

93. الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية،** ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال، ج 5، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مؤسسة جواد للطباعة، بيروت، 1986.

94. الوزاني(محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية،** ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال (2)، ج 6، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مؤسسة جواد للطباعة، بيروت، 1986.

II.الأطروحات

1. أسارة (حسن)، **أحداث فاس 1911-1912**، أطروحة لنيل الدكتورة في التاريخ المعاصر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2003.

2. أوري (لحسن)، **التعليم بمدينة صفرو على عهد الحماية 1912-1956**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، ج 1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس، 2004.

3. بن جبارة (عادل)، **الملكية والنخبة السياسية المغربية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول وجدة، 2007.

4. السليماني (محمد ابن الاعراج)، **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، تحقيق عبد الرزاق بنواحي، رسالة لنيل دبلوم الدرسات العليا في التاريخ المعاصر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز، فاس،1997.

5. فطري (أحمد)، **المقالة المغربية على عهد الحماية، زعماء الحركة الوطنية نموذجا**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الأدب العربي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 1996.

6. كولفرني (محمد)، **التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية المغربية محاولة لنقد أطروحة الجمود**، ملخص دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005.
7. اليزيدي (محمد)، **التعليم بمدينة فاس على عهد الحماية 1912 – 1956، ج 1**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2003.

III. الدوريات والمجلات

1. ابن براهيم، *"حكومة المسؤولية التاريخية والتبعية الوطنية من أجل الوحدة الترابية"*، **ملفات من تاريخ المغرب**، عدد 17، يناير 1998.

2. ابن الحسن (محمد)، *"السلطان المولى عبد الحفيظ وانتفاضة فاس من خلال وثيقة أجنبية أبريل – يونيو 1912"*، **ندوة المقاومة المسلحة والحركة الوطنية الوسطى الشمالية ما بين 1911-1956**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 1997.
3. ابن عزوز (حكيم،) *"موقف شمال المغرب من أحداث بوفكران"*، **ندوة تاريخ المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في المنطقة الوسطى الشمالية 1908-1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة 1997.
4. ابن المؤقت (محمد)، *"القضاء والقضاة"*، **مجلة مغرب**، عدد 13، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، أكتوبر 1933.
5. اجويلل (إدريس)، *"السياسة الاستعمارية والحق في التعليم في عهد الحماية"*، **مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد 17، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011.
6. أحداف (محمد)، *" التنظيم القضائي الاستعماري وقضايا السيادة الوطنية وحقوق الإنسان"*، **الذاكرة الوطنية**، عدد 17، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011.
7. أشقرا (عثمان)، *"التعليم الاستعماري في المغرب والتباس الوضعية الاستعمارية"*، **مجلة المناهل**، عدد87، منشورات وزارة الثقافة، 2010.
8. الازمي (أحمد)، *"نضال محمد الخامس و الحركة الوطنية مابين 1939-1947"*، **ندوة محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة كانابرانت، الرباط، الطبعة الأولى، 2007.
9. بلافريج (أحمد)، *" معرض الأفكار"*، **مجلة السلام**، العدد السادس، مارس، 1934.

10. بنعدادة (اسية)، *"مفهوم الحماية عند الحجوي"*، **هسبريس تمودا**، العدد 39، الجزء1، منشورات كلية الآداب، الرباط، 2001.
11. بوجداد (أحمد)، *"حول موقف النخبة السياسية بالشمال من أحداث مكناس 1937"*، **ندوة واد بوفكران: البيئة والتاريخ وآفاق التهيئة**، مطبعة فضالة، المحمدية 1995.
12. بوراس (عبدالقادر)، *"حيثيات وظروف انتقال الحركة الوطنية المغربية من حركة المطالبة بالإصلاحات إلى حركة المطالبة بالاستقلال"*، **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، عدد 49، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 1997.
13. بوعسرية (بوشتى)، *"الانتفاضة الشعبية بمكناس نموذج أحداث بوفكران"*، **أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية 1988**، منشورات كلية الآداب مكناس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1988.
14. بوعسرية (بوشتى)، *"أحمد بلافريج من كتلة العمل الوطني إلى حزب الاستقلال 1934-1944"*، ضمن **ندوة مع رموز الوطنية اللامعة، الحاج أحمد بلافريج ذاكرة الأمة**، منشورات جمعية رباط الفتح، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 1997.
15. بوعسرية (بوشتى)، *" الانتقال من المقاومة المسلحة بالجبال إلى المقاومة السياسية بالمدن 1927/1934"*، **ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط 2، الرباط، 2008.
16. بوزويتة (سمير)، *"الملك محمد الخامس ورهان الاستقلال"*، **ندوة محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحري، مطبعة كانابرانت، الرباط، الطبعة الأولى، 2007.
17. بوزويتة(سمير)، *"محمد الخامس في الكتابات الأجنبية"*، **ندوتان علميتان،نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010.
18. حجي (محمد)، *"وثيقتان جديدتان حول ملابسات إبرام معاهدة الحماية ومعاناة السلطان عبد الحفيظ "*، **كتاب التاريخ والفقه**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، مطبعة الجناح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2002.
19. الحسني (اسماعيل)، *" سؤال التحديث والاختيار الاستعماري في شخصية محمد بن الحسن الحجوي "*، **ندوة المقاومة بين الفعل الفردي والجماعي، مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد 6، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2001.
20. جوزيف (لوسيوني)، *" تهيئ الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930"*، ترجمة محمد المؤيد، **مجلة أمل**، العدد الأول، السنة الأولى، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1992.

21. الحسني (محمد بلبشير)، *"مخططات الاستعمار ضد العربية والإسلام والجهود المبذولة لمقاومتها"*، **ندوة مائة سنة من الاجتهاد والتجديد الفكري بالمغرب 1910-2010، الذكرى المئوية لميلاد زعيم التحرير علال الفاسي**، ج 2، منشورات مؤسسة علال الفاسي، الطبعة الأولى، 2011.

22. خ، *"إصلاح المحاكم"*، **مجلة المغرب**، العدد 8، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، مارس أبريل 1933.

23. خالص (عبد اللطيف أحمد)، *"الزعيم أحمد بلافريج الرائد الأول للحركة الوطنية المغربية"*، ضمن **ندوة مع رموز الوطنية اللامعة، الحاج أحمد بلافريج ذاكرة الأمة**، منشورات جمعية رباط الفتح ، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 1997.

24. خالص (عبد اللطيف أحمد)، *"العلامة النموذج عبد الله بن العباس الجراري أحد الرواد الأوائل للحركة الوطنية المغربية"*، ضمن **ندوة الوطني المجاهد العلامة عبد الله الجراري واجهات وطنية متعددة**، منشورات جمعية رباط الفتح، الطبعة الأولى، الرباط، 2002.

25. الخديمي (علال)، *"الحملة الفرنسية على فاس 1911 المقاومة والانعكاسات الدولية "*، **ندوة المقاومة المسلحة والحركة الوطنية الوسطى الشمالية ما بين 1911-1956**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط،1997.

26. الخديمي (علال)، *" المولى عبد الحفيظ ومقاومة الاحتلال الفرنسي خلال الحرب العالمية الاولى 1912- 1918"*، **ندوة السلطة والمجتمع في عهد السلطان مولاي يوسف**، جامعة مولاي علي الشريف، مركز الدراسات والبحوث العلوية ، الريصاني،2005

27. *"خطبة عبد السلام بن ابراهيم الوزاني بالقرويين ضد الظهير البربري"*، **مجلة أمل**، العدد الأول، السنة الأولى، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1992.

28. خلوق التمساني (عبد العزيز)، *"أصداء انتفاضة مكناس يومي فاتح وثاني شتنبر 1937 في المنطقة الخليفية"*، **ندوة المقاومة المسلحة بالمنطقة الوسطى الشمالية 1908-1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1997.

29. الدفالي(محمد معرف)، *"الظهير البربري وتجذير الحركة الوطنية"*، **مجلة أمل**، العدد الأول، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1992.

30. الدفالي (محمد معروف)، *"القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية"*، **مجموعة الأبحاث في التاريخ الديني، محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني**، تنسيق وتقديم محمد العيادي، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996.

31. الدفالي (محمد معروف)، *"حزب الشورى والاستقلال من التأسيس إلى الانهيار 1946-1959"*، ضمن الأحزاب والتنظيمات السياسية بالمغرب الجذور والامتدادات، **مجلة أمل**، عدد مزدوج 11/10، 1997.

32. الدفالي (محمد معروف)، *" مظاهر من المقاومة السلمية في عهد السلطان المولى يوسف "* ، أعمال الدورة الثانية عشر لجامعة مولاي علي الشريف، **ندوة الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف**، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 2005.

33. الدفالي (محمد معروف)، *" دور حرب الريف في يقظة نخبة المدن"*، **مجلة أمل**، عدد 38، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2012.

34. السراج (أحمد)، *"الفكر السلفي عند الشيخ محمد بن العربي العلوي"*، **ندوة الحركة السلفية في المغرب العربي**، مطابع ميثاق، الرباط، 1989.

35. الشاوش (العربي)، *"موقف شمال المملكة من السياسة البربرية"* ، **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، العدد19، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،الرباط، 1988، ص.65.

36. الشاوش (محمد العربي)، *"أسرار عن موقف المولى عبد الحفيظ من معاهدة فاس "* ، **دعوة الحق**، عدد 246، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط ، 1995.

37. شقير (محمد)، *"مساهمة في رصد ظاهرة النخبة السياسية بالمغرب"*، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العدد 10/9، 1989.

38. الصولي (حميد)، *" نازلة الحماية في نظر الفقيه المغربي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي"*، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش**، عدد 16 – 17، 2001 –2002.

39. عبود (موسى)، *"النظام القضائي في المغرب"*، **مجلة دعوة الحق**، السنة الثالثة، العدد الخامس، منشورات وزارة الأوقاف، مطبعة فضالة، المحمدية، فبراير 1960.

40. العرائشي (امحمد)، *"معركة ماء بوفكران التاريخية"*، **مجلة دعوة الحق**، عدد 226، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، دجنبر 1982.

41. العلوي (محمد الفلاح)، *"السلفية المغربية بين محمد بن الحسن الحجوي ومحمد بن العربي العلوي "* ، **مجلة المناهل**، عدد 24، منشورات وزارة الشؤون الثقافية المغربية، الرباط، شتنبر 2000.

42. العلوي (محمد الفلاح)، *"مسار حزب الإصلاح الوطني 1936-1956"*، ضمن الأحزاب والتنظيمات السياسية بالمغرب الجذور والامتدادات، **مجلة أمل**، العدد المزدوج 11/10، 1997.

43. العمراني (نور الدين)، *" القضاء الجنائي في عهد الحماية وتكريس الفرقة والتبعية الاستعمارية"*، **الذاكرة الوطنية**، عدد 17، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011.

44. العمراني الإدريسي (محمد)، *" ظروف وملابسات إعداد وثيقة المطالبة بالاستقلال و مكوناتها"*، **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، عدد 36، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 1994.

45. العيساوي (فاطمة)، *" المقاومة النسائية بالمغرب بين سنتي 1912 – 1927 "*، أعمال الدورة الثانية عشر لجامعة مولاي علي الشريف، **ندوة الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف**، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 2005.

46. فنيتير (المصطفى)، *"تقرير سري للسلطات الحماية الفرنسية حول النخبة المغربية في بداية عهد الحماية"*، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 126، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2007.

47. القادري (عبد الرحمان)، *" عقد الثلاثينيات من هذا القرن صفحة مجيدة في كفاحنا الوطني"*، ضمن **ندوة أبو بكر القادري.دراسات وشهادات**، إعداد وتنسيق المريني نجاة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1994.

48. كرطيط (عبدالرزاق)، *"المحطات التاريخية لمحمد الخامس الوطنية"*، **ندوة محمد الخامس و الكفاح الوطني من أجل الاستقلال**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحري، مطبعة كانابرانت، الرباط، الطبعة الأولى، 2007.

49. م، *"المحاكم الأهلية"*، **مجلة المغرب**، العدد 1، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، يوليوز 1932.

50. متزكي (نوال)،*" موقف السلطان مولاي يوسف من إرسال مغاربة إلى جانب فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى"*، ضمن **ندوة الحماية والمقاومة المغربية على عهد السلطان مولاي يوسف**، جامعة مولاي علي الشريف، أعمال الدورة الثانية عشرة، منشورات وزارة الثقافة دار المناهل، الرباط، 2005.

51. *"المحاكم"*، **مجلة المغرب**، العدد 11، المطبعة الجديدة، شارع المامونية، الرباط، يوليوز 1933.

52. مخوخ (عبد النبي)، *"المجتمع المدني والنخبة السياسية"*، **مجلة النبأ الإلكترونية**، العدد 79، تشرين الثاني، 2005.

53. المشاط (عبد المنعم)، *"الهفوة السياسية والتنمية السياسية"*، **مجلة الوحدة**، العدد66، مارس 1990.

54. مغربي، *"مشكلة التعليم"*، **مجلة مغرب**، عدد 15، أكتوبر 1933.

55. مكاوي (أحمد)، *"بعض مواقف السلطان مولاي يوسف من خلال كتابات وطنيين مغاربة"*، **جامعة مولاي علي الشريف،أعمال الدورة الحادية عشر**، مركز الدراسات والبحوث العلوية الريصاني، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط، 2004.

56. المنوني (محمد)، *" لائحة مطالب وطنية مبكرة يقدمها عالم من فاس إلى المقيم العام ستيغ سنة 1926"*، **وثائق عهد الحماية رصد أولي**، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 1996.

57. الناصري (محمد المكي)، *" معاهدة الحماية كما يرويها الأجانب"*، **مجلة السلام**، الجزء الرابع، السنة الأولى، 1933.

58. الهيرور (بديعة)، "قراءة تحليلية للائحة مطالب وطنية مقدمة لسلطات الحماية الفرنسية سنة 1926"، **ندوة السلطة والمجتمع في عهد السلطان مولاي يوسف**، جامعة مولاي علي الشريف، الدورة الثالثة عشر، منشورات وزارة الثقافة دار المناهل، الرباط، 2006.

59. واحي (العربي)، *"أحداث 29 يناير 1944 بسلا"*، ضمن **ندوة بيان يناير 1944 بين مطلبيه: الاستقلال والديمقراطية**، منشورات أمل، مطبعة النجاح الجديدة، 1996.

60. *"وثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة (14 فبراير 1943) التي قدمتها الحركة الوطنية في شمال المغرب"*، **ملفات من تاريخ المغرب**، ع 17، يناير 1998.

61. يخلف (محمد)، *"انعكاسات أحداث بوفكران بمكناس على مدينة فاس ثاني شتنبر 1937"*، **ندوة تاريخ المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في المنطقة الوسطى الشمالية 1908 – 1955**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1997.

62. اليزيدي (محمد)، *"المغاربة في مواجهة السياسة التعليمية على عهد السلطان المولى يوسف"*، **ندوة الحماية والمقاومة على عهد السلطان مولاي يوسف**، أعمال الدورة الثالثة عشر، مركز الدراسات و البحوث العلوية، الريصاني، 2004.

63. اليزيدي (محمد)، *"محمد بن الحسن الحجوي ومندوبية الصادرة العظمى في العلوم والمعارف على عهد الحماية الفرنسية"*، **مجلة دعوة الحق**، عدد 380، السنة 45، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2004.

64. اليزيدي (محمد)، *" مساهمة المدارس الحرة في مقاومة الغزو العسكري الاستعماري، مدرسة بنغازي نموذجا "*، ضمن **ندوة دور المدارس الحرة للحركة الوطنية في النضال الوطني من اجل الاستقلال والسيادة الوطنية**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

65. اليزيدي (محمد)، *"مجهودات قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس في النهوض بالوضع الثقافي بمدينة فاس 1919-1944"*، **مجلة أمل**، عدد30، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2004.

66. اليزيدي (محمد)، *"النهضة التعليمية على عهد السلطان محمد الخامس"*، ضمن **ندوة محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة كانابرانت، الطبعة الأولى، 2007.

67. اليوسفي (محمد)، *" أهمية 11 يناير في تاريخ المغرب"*، **مجلة المقاومة وجيش التحرير**، عدد 36، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 1994.

IV. الجرائد

✓ جريدة الأطلس

1. *"اقتراحات في إصلاح المحاكم الشرعية"*، ***جريدة الأطلس***، عدد 2، السنة الأولى، 19 فبراير 1937
2. م. ر. ب، *"وجدة"*، **جريدة الأطلس**، عدد 3، 1937/03/05.
3. الفيلالي (محمد الهاشمي)، *" أما آن لهذه المظالم أن تنتهي ولولاة الأمر أن يسمعوا؟"*، **جريدة الأطلس**، عدد 3، السنة الأولى، 5 مارس 1937.
4. *" البؤس بالمغرب"*، **جريدة الأطلس**، العدد4، 1937/03/12..
5. أبو حيات، *"طالبوا محاربة البؤس فحاربوا البائسين"*، **جريدة الأطلس**، ع8، 1937/04/09.
6. الفيلالي (الهاشمي)، *"الإجرام"*، **جريدة الأطلس**، السنة 1، العدد12، 1937/05/07.
7. ع، *"الطب كله إحسان"*، **جريدة الأطلس**، السنة 1، العدد 12، 7 ماي 1937.
8. اليزيدي (محمد)، *"السياسة البربرية"*، **جريدة الأطلس**، عدد 13، السنة الأولى، 14 ماي 1937.
9. **جريدة الأطلس**، ع 14، 1937/05/21.
10. ابن عبد الجليل (عمر)، *"السياسة البربرية والثقافة القومية"*، **جريدة الأطلس**، العدد 19، الستة الأولى، 07 يوليوز 1937.
11. محب الدين، *" معضلة الفتاة المغربية"*، **جريدة الأطلس**،عدد 19، السنة الأولى، 1 يوليوز 1937.
12. و.غ، *"انتشار الحانات"*، **جريدة الأطلس**، العدد21، 1937/07/15.
13. ابن عبد الجليل (عمر)، *"السياسة البربرية والثقافة القومية–إلغاء السياسة البربرية مسألة موت أو حياة للمغرب"*، **جريدة الأطلس**، عدد 21، 1937/07/15.
14. الفاسي (علال)، *" القول الفصل في ماء بوفكران هو إبقاء ما كان فيه على ما كان"*، **جريدة الأطلس**،عدد 22، 22 يوليوز 1937.
15. ح.غ، *" مكناس، حول ماء أبي فكران"*، **جريدة الأطلس**، عدد 24، 29 يوليوز 1937.
16. الفاسي (علال)، "**شيخنا أبو شعيب**"، **جريدة الأطلس**، العدد 24، السنة الأولى، 29 يوليوز 1937
17. **جريدة الأطلس**، السنة 1، العدد 31، 1937/09/16.

18. مولاي ابيه، *"كيكو بين التعسف والإرهاق"*، **جريدة الأطلس**، السنة1، العدد 31، 37/09/16.
19. أ ح، *"جراثيم المستعمرين"*، **جريدة الأطلس**، السنة 1، العدد 33، 1937/09/30.
20. وطني مخلص، *"أما لهذا الليل من آخر"*، **جريدة الأطلس**، السنة1، العدد33، 1937/09/30.

✓ جريدة الأمة

1. التكموتي، *"في القصر الكبير"*، **جريدة الأمة**، العدد 3، الثلاثاء 6 ماي 1952.
2. *"لا تبدل في السياسة الفرنسية"* ،**جريدة الأمة**، العدد 4، الخميس 8 ماي 1952.
3. الطريس (عبد الخالق)، *"المغاربة لن يحالفوا من لا يعترف بحقوقهم"*، **جريدة الأمة** ، العدد 9، الثلاثاء 20 ماي 1952.
4. عزيمان (محمد)، *"نريد قانونا يكفل الحقوق الأساسية للمواطنين المغاربة"*، **جريدة الأمة**، العدد 11، الأحد 25 ماي 1952.
5. الطريس (عبد الخالق)، *"الرد المعقول على المذكرة الملكية"*، **جريدة الأمة**، العدد 24، 1 يوليوز 1952.
6. *"لا نقبل أي إصلاحات مع الحماية"* ،**جريدة الأمة**، العدد 35، الخميس 14 أكتوبر 1954.
7. *"من أعمال المقاومة"*، **جريدة الأمة**، العدد 41، 12 أكتوبر 1953.
8. ط، *"الاستقلال في حقنا دفاع عن النفس"*، **جريدة الأمة**، العدد 42، الثلاثاء 13 أكتوبر 1953.
9. ط، *" مكانة محمد الخامس وأسرته لا تلحقها أيدي المفترين والمزورين"*، **جريدة الأمة**، العدد 43، الأربعاء 14 أكتوبر 1953.
10. الخطيب (عبد اللطيف)، *"الصحافة الفرنسية والمقاومة السرية"*، **جريدة الأمة**، العدد 50، 22 أكتوبر 1953.
11. المراسل، "كيف يحاكم المغاربة من أجل أفكارهم التحريرية"، **جريدة الأمة**، العدد 50، 22 أكتوبر 1953.
12. ط، " لقد عرف الشعب المغربي طريقه"، **جريدة الأمة**، العدد 50، 22 أكتوبر 1953.
13. "رغم دسائس فرنسا ومناوراتها وتعسفها: القضية المغربية تخطو في الخارج وتكبر في الداخل"، **جريدة الأمة**، العدد 51، بتاريخ 23 أكتوبر1953.
14. *"الشعب المغربي في موقف الدفاع عن النفس وفرنسا هي التي أرغمته على سلوك طريقة العنف بعد أن سلكتها هي بخلع ملكه وتشريد أبنائه. بين أزير الدبابات والطائرات"*، **جريدة الأمة**، العدد 55، 28 أكتوبر 1953.
15. الخطيب (عبد اللطيف)، *"بين الدم والمداد..."*، **جريدة الأمة**، العدد 56، الخميس 29 أكتوبر 1953.

16. *"إنه لزمن ممسوخ"*، **جريدة الأمة**، العدد 60، الثلاثاء 3 نونبر 1953.
17. الخطيب (عبد اللطيف)، *" المسؤولية كلها مسؤوليتنا "*، **جريدة الأمة** ، العدد 61، الأربعاء 4 نونبر 1953.
18. ابن فاس، *"السياسة بالمغرب"*، **جريدة الأمة**، العدد 62، الخميس 5 نونبر 1953.
19. *"هؤلاء هم الذين تعتمد عليهم فرنسا "*، **جريدة الأمة**، العدد 64، السبت 7 نونبر 1953.
20. *."قعة المقاومة تتسع ونشاطها يزداد ويقوى"*، **جريدة الأمة**، العدد 81، 30 نونبر 1953.
21. صحيفة "يا" المدريدية، *"الإرهاب أم اليأس في المغرب"*، **جريدة الأمة**، العدد 87، 7 دجنبر 1953.
22. *" المقاومة السرية تقلق الاستعمار "*، **جريدة الأمة**، العدد 87، 7 دجنبر 1953.
23. *" للحقيقة والتاريخ، كيف دبرت مجزرة الدار البيضاء "*، **جريدة الأمة**، العدد87، 7 دجنبر 1953.
24. *"من لا يمثل غير جمجمته لا يعتد بثقته"*، **جريدة الأمة**، العدد 94، 15 دجنبر 1953م.
25. " الصحافي المتجول ، *"خطاب كيوم في حادث الدار البيضاء"*، **جريدة الأمة**، العدد 107، 30 دجنبر 1953.
26. ط، *" صداقة الخائنين وأصحاب المصالح لا تغني عن صداقة الشعب"*، **جريدة الأمة**، العدد 108، 31 دجنبر 1953.
27. *"الفضيحة الأخيرة للإدارة الفرنسية"*، **جريدة الأمة**، العدد 149، لأربعاء 17 فبراير 1954.
28. *."الاستئثار الفرنسي والتوتر المغربي"*، **جريدة الأمة**، العدد 152، 20 فبراير 1954.
29. *"على نفسها وأهلها جنت براقش"*، **جريدة الأمة** ، العدد 165، 8 مارس 1954م.
30. *"افهموا أو لا تفهموا واستحيوا أو لا تستحيوا"* ، **جريدة الأمة**، العدد 173، 17 مارس 1954م.
31. *"لا يتصرف هكذا إلا حاكم سافل في نظام منحل"*، **جريدة الأمة**، العدد 174، 18 مارس 1954م.
32. *."حركة الفداء تعم القطر وتدخل في طور جديد فاصل"*، **جريدة الأمة**، العدد 183، 29 مارس 1954.
33. الكاتب، *"حماية الذئب للحمل...1912-1954"*، **جريدة الأمة**،. العدد 184، 30 مارس 1954.
34. الشاوش (محمد العربي)، *" مرور 42 سنة على معاهدة الحماية"*، **جريدة الأمة**، العدد 184، 30 مارس 1954.
35. *"تدابير كيوم وقود للحركة"* ، **جريدة الأمة**، العدد 202، 20 أبريل 1954م.
36. الفاسي (علال)، *"الرأي الأول"*، جريدة الأمة، العدد 203، 21 أبريل 1954.
37. *"كيف يعالج الإفرنسيون موضوع المقاومة المصرية"*، **جريدة الأمة** ، عدد 204، 22 أبريل 1954م.

38. *"نحو نظام جديد"*، **جريدة الأمة**، العدد 372، الأربعاء 10 نونبر 1954.
39. الفاسي (علال)، *"الوطنية لا السياسة"*، **جريدة الأمة**، العدد 727، 5 يناير 1956.
40. *"البداية طيبة والأمل كبير"*، **جريدة الأمة**، العدد 728، 6 يناير 1956م.
41. *"آخر ساعة"*، **جريدة الأمة**، عدد 788، 17 مارس 1956.
42. **جريدة الأمة**، العدد 789، 19 مارس 1956.

✓ جريدة الترقي

1. " المغرب في سبيل"، **جريدة الترقي**، 11 نونبر 1916.

✓ جريدة التقدم

1. النجار (أحمد)، *"المغرب في حاجة إلى أمهات متعلمات"*، **جريدة التقدم**، عدد 26، السنة الثانية، 14 غشت 1939.
2. النجار (أحمد)، *" الشعب المغربي يلتف حول فرنسا بأجمعه "*، **جريدة التقدم**، عدد 29، 25 شتنبر 1939.
3. النجار (أحمد)، *"المغرب بجانب فرنسا في الرخاء و الشدة"*، **جريدة التقدم**، عدد34، السنة الثانية، 11 شتنبر 1939.
4. *" فرنسا نصيرة الحرية وصديقة المسلمين"*، **جريدة التقدم**، عدد 37، 22 يناير 1940.
5. يقظ، *" ما سيجني المغرب من تأييد فرنسا في الحرب"*، **جريدة التقدم**، عدد 40، 4 مارس 1940.
6. النجار (أحمد)، *" تقدير حكومة الحماية للمغرب وما تكنه نواياها لمستقبله"*، **جريدة التقدم**، عدد51، السنة الثالثة، 5 غشت 1940.

✓ جريدة الحرية

1. *" الاحتياط ضروري قبل حدوث الأحداث"*، **جريدة الحرية**، عدد 95، 16 أبريل 1939.
2. الوزاني (التهامي)، *" موقف الوطنية من الحرب العالمية الثانية"*، **جريدة الحرية**، عدد 113، 3 شتنبر 1939.
3. *"المغرب والحالة الدولية"*، **جريدة الحرية**، عدد 266، 17 أبريل 1940.
4. الطريس (عبد الخالق)، *"ما هو مصيرنا"*، **جريدة الحرية**، عدد303، 16 يونيو 1940.
5. *"نص خطاب الرئيس الأستاذ عبد الخالق الطريس في الذكرى الرابعة لتأسيس الحزب"*، **جريدة الحرية**، عدد 398، 11 نونبر 1940.
6. *"إلى من يحق للمغرب أن يميل"*، **جريدة الحرية**، عدد 746، 22 مارس 1942.

7."*المغاربة لا يفدون أجنبيا*" ، **جريدة الحرية**، عدد830، 29 غشت 1942.

✓ جريدة الحق

1." *فتنة فاس*" ، **جريدة الحق**، 16 يونيو 1912.
2." *الإفرنسيون بمراكش*" ، **جريدة الحق**، العدد 78، 16 يونيو 1912.
3." *بعد سفر السلطان*"، **جريدة الحق**، 16 يونيو 1912.
4." *الثورة في مراكش*" ، **جريدة الحق**، عدد 85، 4 غشت 1912.
5. " *الشعب المستميث محال ان يموت عالم مراكشي يقرر سلطة المراكشين*" ، **جريدة الحق**، عدد 10، 15شتنبر 1912.

✓ جريدة الرأي العام:

1. بنشقرون (أحمد)، " *حاجتنا إلى إصلاح المجتمع المغربي*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 4، الأربعاء 7 ماي 1947.
2. الشرايبي (عبد الهادي)، " *الاقتصاد ! الاقتصاد !*"، **جريدة الرأي العام** ، العدد 6، 26 ماي 1947.
3. الوزاني (محمد بن الحسن)، "*السياسة...التي تبحث*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 6، 28 ماي 1947.
4. "*أما أن لهذه الأزمة أن تنفرج*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 11، بتاريخ 25 يونيو 1947.
5. "*الأرقام الناطقة*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 9، بتاريخ 11 يونيو 1947.
6. الوزاني،(محمد بن الحسن)، " *إنما حياة كل أمة بالدستور*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 11، 25 يونيو 1947.
7. الوزاني، (محمد بن الحسن)، " *المغرب ومصيره العزيز عليه*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 22، 10 شتنبر 1947.
8. الشرايبي (عبد الهادي)، "*الدستور والاستقلال*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 24، 24 شتنبر 1947.
9. الوزاني (محمد بن الحسن)، "*هل المغرب على أبواب عهد جديد؟*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 24، 24 شتنبر 1947.
10. "*بطل الريف يولي حزب الشورى والاستقلال ثقته وتأييده*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 25، 1 أكتوبر 1947.
11. "*تصريحات خطيرة لبطل الريف*"،**جريدة الرأي العام**، العدد 29، 5 نونبر 1947.
12. "*جواب زعيم حزب الشورى والاستقلال على رسالة بطل الريف*" ، **جريدة الرأي العام**، العدد 29، 5 نونبر 1947.

13. الوازني (محمد بن الحسن) ، "*شعوب جامعتها الحرية*" ، **جريدة الرأي العام**، العدد 32، بتاريخ 24 دجنبر 1947.
14. الوزاني (محمد بن الحسن)، "*شعوب جامعتها :الحرية* "، **جريدة الرأي العام**، العدد 36، 24 دجنبر 1947.
15. «*شعوب المغرب العربي ستكافح الحماية والاستعمار حتى النهاية*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 256.، بتاريخ 17 يناير 1952.
16. "*تصريحات الزعيم الوزاني*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 227 ، بتاريخ 24 يناير 1952.
17. "*رسالة مفتوحة*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 234.، بتاريخ 13 مارس 1952.
18. الوزاني (محمد بن الحسن)،" *الغمرات*" ،**جريدة الرأي العام**، العدد 234، بتاريخ 13 مارس 1952.
19. الوزاني (محمد بن الحسن)، "*الحماية جناية*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 236، 29 مارس 1952.
20. "*شريط عن يوم 30 مارس 1912*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 237، بتاريخ 5 أبريل 1952.
21. "*يبحثون عن بخوش*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 240، 1952/07/17.
22. "*الشورى والاستقلال معا* "، **جريدة الرأي العام**، العدد 245، 21 غشت 1952.
23. "*برنامج خطير يهدد حرية المغرب واستقلاله*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 249.، بتاريخ 18 شتنبر 1952.
24. "*الاستعمار الفرنسي يكشف عن وجهه القناع*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 253، 16 أكتوبر 1952.
25. الكتاني (ادريس)، "*المحرر الوطني الأول*"، **جريدة الرأي العام** ، العدد 261، بتاريخ 19 نونبر 1955.
26. العمراوي (محمد)، "*صوت الشعب في يوم الذكريات*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 261، 19نونبر 1955.
27. " *نحن والحكومة*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 264، 14 دجنبر 1955.
28. اليوسفي(محمد)، "*أهم أحداث الأسبوع*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 267، 4 يناير 1956.
29. "*هل نحن سائرون إلى استعباد فكري*؟"، **جريدة الرأي العام**، العدد 268، 11 يناير 1956.
30. "*ذكرى مطالبة الشعب بالاستقلال*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 268، 11 يناير 1956.
31. الوزاني (محمد بلحسن)، " *تنازع الاختصاص وحقيقة الأوضاع السياسية*"، **جريدة الرأي العام** ، العدد 270، 25 يناير 1956.
32. " *كلمة الرأي العام*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 273، الأربعاء 15 فبراير 1956.
33. " *موقف حزب الشورى والاستقلال من المفاوضات*"، **جريدة الرأي العام** ، العدد 274، 22 فبراير 1956.

34. " كلمة الرأي العام"، **جريدة الرأي العام**، العدد 274، 22 فبراير 1956.
35. " المفاوضات المغربية الفرنسية"، **جريدة الرأي العام**، العدد 275، 29 فبراير 1956.
36. " حول المفاوضات المغربية الفرنسية"، **جريدة الرأي العام**، العدد 275، 29 فبراير 1956.
37. الكتاني (إدريس)، *"لو أخفقت المفاوضات الفرنسية المغربية"*، **جريدة الرأي العام**، عدد 275، 29 فبراير 1956.
38. الوزاني (محمد حسن)،" *رسالة الأمين العام لرئيس الحكومة*"، العدد 276، 2 مارس 1956.
39. الخطابي (محمد العربي)، *"رسالة باريس"*، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956.
40. " *البيان المشترك*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956.
41. " *البروتوكول*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956.
42. الكتاني(إدريس)، " *المغرب دولة مستقلة*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 276، 2 مارس 1956.
43. *إطلاق سراح عدد من أبطال المقاومة*"، **جريدة الرأي العام**، العدد 277، 14 مارس 1956.

✓ الجريدة الرسمية

1. *"برقية من صاحب الجلالة الشريفة السلطان سيدي محمد إلى فخامة رئيس الجمهورية الفرنسوية"*، **الجريدة الرسمية**، عدد 1403، 15 شتنبر 1939، ص.1675.

✓ جريدة السعادة

1. *" الرسالة السلطانية النبيلة إلى الشعب المغربي التريه"*، **جريدة السعادة**، 4745، 6 شتنبر 1939.
2. *" إيقاف الكفاح "*، **السعادة**، عدد 5682، 11 نونبر 1942.
3. *" رسالة شخصية من الرئيس روزفلت إلى جلالة مولانا السلطان المنصور بالله "*، **السعادة**، عدد 5691، 23 نونبر 1942.
4. *"انعقاد مؤتمر اتحاد الزوايا الطرقية والصوفية بفاس"*، **جريدة السعادة**، العدد 8730، 10 أبريل 1953.
5. "**جريدة السعادة**، العدد 9573، السبت 7 يناير 1956.
6. "*جلالة الملك سيحضر بنفسه في الجلسة الافتتاحية للمفاوضات بباريس*"، **جريدة السعادة**، العدد 9673، الثلاثاء 10 يناير 1956.
7. *قبل افتتاح المفاوضات*"، **جريدة السعادة**، العدد 9577، الجمعة 13 يناير 1956.
8. *"المغرب يطالب بجيش ودبلوماسية"*، **جريدة السعادة**، العدد 9581، الثلاثاء 17 يناير 1956.
9. *"تمهيدا للمفاوضات المقبلة"*، **جريدة السعادة**، العدد 9585، السبت 21 يناير 1956.
10. لمارك، " *الآن لنسرع*"، **جريدة السعادة**، العدد 9597، السبت 4 فبراير 1956.

11. *اختصاصات الحكومة المغربية*"، **جريدة السعادة**، العدد 9597، السبت4 فبراير 1956.
12. "*سعادة الشرقاوي يصل إلى باريس لتحضير المفاوضات*"، **جريدة السعادة**، العدد 9603، السبت 11 فبراير، 1956.
13. "*تصريح لمجادة المقيم العام ساعة شخوصه إلى باريس*"، **جريدة السعادة**، العدد 9604، الاثنين 13 فبراير 1956.
14. *الحالة السياسية*"، **جريدة السعادة**، العدد 9604، الاثنين 13 فبراير 1956.
15. "*نحن متيقنون من أن الشعب الفرنسي سيقف بجانبنا من جديد*"، **جريدة السعادة**، العدد 9604، الاثنين 13 فبراير 1956.
16. "*ستفتح المفاوضات رسميا نهار الغد*"، **جريدة السعادة**، العدد 9605، الثلاثاء 14 فبراير 1956.
17. *افتتاح المفاوضات المغربية الفرنسية بالأليزي*"، **جريدة السعادة**، العدد 9606، الأربعاء 15 فبراير 1956.
18. "*خطاب صاحب الجلالة*"، **جريدة السعادة**، العدد 9607، الخميس 16 فبراير 1956.
19. "*نشاط وزرائنا بباريس*"، **جريدة السعادة**، العدد 9611، الثلاثاء 21 فبراير 1956.
20. *استئناف المفاوضات الفرنسية المغربية*"، **جريدة السعادة**، العدد 9612، الأربعاء 22 فبراير 1956.
21. جريدة السعادة، العدد 9613، الخميس 23 فبراير 1956.
22. **جريدة السعادة**، العدد 9614، بتاريخ 24 فبراير 1956.
23. "*تقارب مهم في النظريات حول الإدلاء بتصريح مشترك*"، **جريدة السعادة**، العدد 9615، السبت 25 فبراير 1956.
24. القري (عبد العزيز)، "*حديث اليوم*"، **جريدة السعادة**، العدد 9617 ، الثلاثاء 28 فبراير 1956.
25. "*تقدم جديد في المفاوضات*"، **جريدة السعادة**، العدد 9616، الاثنين 27 فبراير 1956.
26. **جريدة السعادة**، العدد 9618، الأربعاء 29 فبراير 1956.
27. بن كيران (محمد بن التهامي)، " *على الشعب أن يغلب العقل على العاطفة*"، **جريدة السعادة**، العدد 9619، الخميس 1 مارس 1956.
28. **جريدة السعادة**، العدد 9620، 2 مارس 1956.
29. القرى (عبد العزيز)، " *عالم الأحرار*"، **جريدة السعادة**، العدد 9621، بتاريخ 3 مارس 1956.

✓ جريدة العلم

1. ابن شقرون (محمد)، "*يوم البيضاء المشهود*" ، **جريدة العلم**، العدد 14،20 أكتوبر 1946.

2. *لنا رأي عام اقرؤوا له حسابه*"، **جريدة العلم**، العدد 33، 19 أكتوبر 1946.
3. الفتاة المغربية، " *النهضة النسائية في شمال المغرب*" ، **جريدة العلم**، العدد 36، 23 أكتوبر 1946.
4. السائح (عبد الرحمان)، "*مشكلة التعليم عندنا*"، **جريدة العلم** ، العدد 50، الجمعة 8 نونبر 1946.
5. أبو فرس، "*أزمة الكتب المدرسية عندنا*"، **جريدة العلم**، العدد 58، نونبر 1946.
6. زمامة (عبد القادر)، "*المرأة المغربية في عيد العرش*" ، **جريدة العلم**، العدد 61، 21 نونبر 1946.
7. الفاسي الفهري (عبد الكبير) ، " *المرأة المغربية في عيد العرش*"، **جريدة العلم**، العدد 61، 21 نونبر 1946.
8. "*يالله من بهتان عظيم* " ، **جريدة العلم** ، العدد 69، 30 نوفمبر 1946.
9. "*نص خطاب ولي العهد*"، **جريدة العلم**، العدد 70، 3 دجنبر 1946.
10. "*ذكريات العرش المغربي*"، **جريدة العلم**، العدد79، الخميس 12 دجنبر 1946.
11. "*بعد عودته من اليابان السيد المهدي ابن كيران يتحدث إلى قراء العلم*" ، **جريدة العلم**، العدد 91، دجنبر 1946.
12. الناقد، "*ميزانية المغرب لسنة 1948-14 مليارا و 394 مليونا* -"، **جريدة العلم**، العدد 418، يناير 1948.
13. "*شعور الأمة نحو ملكها المحبوب*"، **جريدة العلم** العدد 733، 15 يناير 1949.
14. "*اجتماع القسم المغربي لما يسمى بمجلس شورى الحكومة*"، **جريدة العلم**، العدد 736، 19 يناير 1949.
15. "*الإدارة الفرنسية تريد أكل الثوم بفم غيرها* "، **جريدة العلم**، العدد 1667، يناير 1952.
16. صحفي، "*وحدة المغرب وسيادته في خطر عظيم*"، **جريدة العلم**، العدد 1670، 4 يناير 1952.
17. "*البرنامج الفرنسي لتفكيك السيادة المغربية وتشتيتها*"، **جريدة العلم**، العدد 1671، 5 يناير 1952.
18. "*الجبهة الوطنية ترفع مذكرة إلى الأعتاب الشريفة تجدد فيها مطلب الاستقلال*"، **جريدة العلم**، العدد 1676، 10 يناير 1952.
19. "*نص عريضة علماء جامعة القرويين*"، **جريدة العلم**، العدد 1684، 18 يناير 1952.
20. الصحراوي (عبد القادر)، "*المتطرفون ليسوا عشرة ولا عشرين وإنما المغاربة جميعا متطرفون في حقهم*"، **جريدة العلم**، العدد 1684 ، 18 يناير 1952.
21. "*29 يناير يوم الشهداء*"، **جريدة العلم**، العدد 1695، 29 يناير 1952.

22. مراسل العلم ،"*الجبهة الوطنية تؤكد تضامن الشعب المغربي مع الشعب التونسي* "، **جريدة العلم**، العدد 1699، 2 فبراير 1952.

23. *المغرب يأمل أن يكون عضوا عاملا في هيئة الأمم*" ، **جريدة العلم**، العدد 1709، 12 فبراير 1952.

24. الفاسي (علال)، " *الحركة الوطنية بالمغرب جزء من حركة العالم الإسلامي*" ، **جريدة العلم**، العدد 1712، 15 فبراير 1952.

25. أبركان (الرقيب)، " *هل توقف استقلال الشعوب الضعيفة على وجود الأكفاء*"، **جريدة العلم**، العدد 1715، 18 فبراير 1952.

26. أبركان (الرقيب)، *"الحركات التحريرية والسلم العالمي*"، **جريدة العلم**، العدد 1719، 22 فبراير 1952.

27. *أحد ضحايا حوادث الدار البيضاء يموت في المستشفى*"، **جريدة العلم**، العدد 1719، 22 فبراير 1952.

28. *"التزاع الفرنسي . الأمريكي"* ، **جريد العلم**، الخميس، العدد 1725، 28 فبراير 1952.

29. "*محكمة لاهاي تنظر في النزاع بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول حرية التجارة بالمغرب*"، **جريدة العلم**، العدد 1848 15، يوليوز 1952.

30. " *حقيقة الخلاف الفرنسي، الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب* ''، **جريدة العلم**، العدد 1848، 15 يوليوز 1952.

31. *"حول الخلاف الفرنسي الأمريكي بحرية التجارة بالمغرب*". **جريدة العلم**، عدد 1848 الثلاثاء 15 يوليوز 1952.

32. *"محامي و م أ يقول في ندوة صحفية إذا كان الحكم في صالح أمريكا سوف يمكن للمغاربة أن يتعاملوا مع شاؤوا*" **جريدة العلم**، عدد 1849. الأربعاء 16 يوليوز 1952.

33. *"ملخص مرافعة المحامي الحكومة الفرنسية والدعوى بين فرنسا والولايات المتحدة*"، جريدة العلم، عدد1850، 17 يوليوز 1952.

34. *"المغرب لا يقيد بأي قرار يضر بمصالحه*"، **جريدة العلم**، عدد 1850، الخسيس 17 يوليوز 1952.

35. *"ملخص مرافعة محامي الحكومة الفرنسية في الدعوى ثم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول حرية التجارة بالمغرب"* . **جريدة العلم**، عدد 1850، الخميس 17 يوليوز 1952.

36. *" المغرب لا يتقيد بأي قرار قد يضر بمصالحه"* ، **جريدة العلم**، العدد 1850، الخميس 17 يوليوز 1952.

37."*من استبلد الغير حري بأن يعتبر بليدا*"، **جريدة العلم**، عدد 1851، الجمعة 18 يوليوز 1952.

38."*محامي الحكومة الفرنسية بدافع من مشروعية مراقبة الصرف في المغرب*" **جريدة العلم**، عدد 1851، الجمعة 18 يوليوز 1952.

39."*أوساط محكمة العدل الدولية ترتقب بلهف دفاع الجانب الأمريكي، هل سيكون للمرافعة صبغة سياسة أم لا ؟*" **جريدة العلم**، عدد 1852، السبت 19 يوليوز 1952.

40."*للمغرب شخصية دولية أكدتها محكمة لاهاي سنة 1923 ولا يدخل من حيث السيادة في الاختصاص الفرنسي*"، **جريدة العلم**، عدد 1855، الثلاثاء 21 يوليوز 1952.

41."*مراقبة الواردات تسببت في ارتفاع الأسعار*"، **جريدة العلم**، عدد 1855، الأربعاء 23 يوليوز 1952.

42."*ما هذا المنطق*"، **جريدة العلم**، عدد 1857 الخميس 24 يوليوز 1952.

43."*المحاكم الفرنسية محاكم أجنبية بالمغرب و م أ تعتبر المغرب دولة متميزة عن فرنسا*"، **جريدة العلم**، عدد 1857 الخميس 24 يوليوز 1952.

44. " *المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة لاهاي حول النزاع الفرنسي، الأمريكي*"، **جريدة العلم**، عدد 1858 الجمعة 25 يوليوز 1952.

45. **جريدة العلم**، 10 غشت 1952.

46. **جريدة العلم**، 20 غشت 1952.

47." *إجماع الصحافة الفرنسية على فشل وجهة النظر الفرنسية*"، **جريدة العلم**، عدد 1892، 29 غشت 1952.

48." *ارتباك الإدارة وأرباب الأموال الفرنسية أمام قرار محكمة لاهاي*"، **جريدة العلم**، عدد 1893، 30 غشت 1952.

49." *لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟*"، **جريدة العلم**، عدد 1894، 31 غشت 1952.

50. **جريدة العلم**، 14 أكتوبر 1952.

51."*تشتيت السيادة المغربية هو هدف الإصلاحات الفرنسية بالمغرب*"، **جريدة العلم**، العدد 1669، 3 يناير 1953.

52. الفاسي (عبد الكبير)، "*عهد جديد*"، **جريدة العلم**، العدد 1995، 18 نونبر 1955.

53. "*بمناسبة عودة جلالة الملك إلى بلاده*"، **جريدة العلم**، العدد1995، دجنبر 1955.

54. "*كلمة حزب الاستقلال في الاحتفال بعيد العرش*"، **جريدة العلم**، العدد 1996، 20 نونبر 1955.

55. الفاسي (علال)، "*موقف حزب الاستقلال حول تشكيل الحكومة المغربية*"، **جريدة العلم**، العدد 2007، 3 دجنبر 1955.

56. بوعبيد (عبد الرحيم)، " *الأمين العام لحزب الاستقلال يفتتح بخطاب هام*"، **جريدة العلم**، العدد 2007، 3 دجنبر 1955.

57. بوعبيد (عبد الرحيم)، " *مغزى المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال*"، **جريدة العلم**، العدد 2009، 5 دجنبر 1955.

58. "*برنامج واضح*"، **جريدة العلم**، العدد 2019، 15 دجنبر 1955.

59. *الجو الذي ينبغي أن يسود* "، **جريدة العلم**، العدد 2035، 31 دجنبر 1955.

60. " *إلغاء الحكم المباشر من الآن*" ، **جريدة العلم**، العدد 2087، 2 يناير 1956.

61. بلا فريج (أحمد)، "*كيف طالبنا بالاستقلال*"، **جريدة العلم**، العدد 2046، 11 يناير 1956.

62. "*رسالة وجهها الحزب إلى سائر فروعه في شهر دجنبر 1955*" ، **جريدة العلم**، العدد 2046، 11 يناير 1956.

63. بلا فريج (أحمد)، "*خطاب مهرجان الرباط*"، **جريدة العلم**، العدد 2047، 12 يناير 1956.

64. "*أهداف المفاوضات*"، **جريدة العلم**، العدد 2055، 20 يناير 1956.

65. " *ما يريده الشعب من المفاوضات*"، **جريدة العلم**، العدد 2076، 10 فبراير 1956.

66. الزهري(قاسم)، "*على عتبة المفاوضات المغربية- الفرنسية*"، **جريدة العلم**، العدد 2078، 12 فبراير 1956.

67. المحمدي(إدريس)، " *معاهدة الحماية نظام مات وإنما سنتفاوض في طريقة دفنه*"، **جريدة العلم**، العدد2078، 12 فبراير 1956.

68. "*تفاؤل وأمل*"، **جريدة العلم**، العدد 2080، 14 فبراير 1956.

69. "*علاقات مبنية على الرضى لا على المساومات*"، **جريدة العلم**، العدد 2084، 18 فبراير 1956.

70. " *والمرحلة الثانية*"، **جريدة العلم**، العدد 2121، 26 مارس 1956.

71. "*30 مارس 1912، 30 مارس 1956*"، **جريدة العلم**، العدد 2125، 30 مارس 1956.

72. **جريدة العلم**، العدد8967، السنة 29، السبت 11 يناير 1975.

73. " *29 يناير ذكرى شهداء المطالبة بالاستقلال سنة 44، الشريط الكامل للأحداث كما قادها حزب الاستقلال وكما يرويها مناضلوه الذين عاشوها*"، **جريدة العلم**، عدد8985، السنة 29، 29 يناير 1975.

74. **جريدة العلم**، العدد 8985، السنة 29، الخميس 30 يناير 1975.

75. "*الأخ عبد الرحمان ربيحة يروي أحداث الانتفاضة الشعبية الهائلة خلال أيام 28-29-30-31 يناير 1944 وما أعقبه*"ا، **جريدة العلم**، عدد 8986، السنة 29، 30 يناير 1975.

✓ جريدة القيامة

1. "*علم من أعلام الدين يشرح رأيه في الموقف السياسي الراهن*"، **جريدة القيامة**، العدد 28، 29 يناير 1953.
2. "*يجب أن يغير السلطان أو يجب تغيره هو بنفسه*"، **جريدة القيامة**، العدد 31، بتاريخ 22 فبراير 1953.
3. "*كيف قطع الكلاوي علاقته مع السلطان*"، **جريدة القيامة**، العدد 32، بتاريخ 2 مارس 1953.
4. *فهل من حد لسياسة اللف والدوران؟*"، **جريدة القيامة**، العدد 33 ، بتاريخ 9 مارس 1953.
5. "*سماسرة الحزبية بفاس*"، **جريدة القيامة**، عدد 33، 9 مارس 1953.
6. *إصرار بعض العناصر المغربية على تحريك الفتن*"، **جريدة القيامة**، العدد 34، بتاريخ 16 مارس 1953.
7. "*تفاقم النزاع في أمر المشكلة المغربية*"، **جريدة القيامة**، العدد 34، 16 مارس 1953.
8. " *المسؤول الأول والأخير عن تفاقم النزاع في أمر المشكلة المغربية*"، **جريدة القيامة**، العدد 34، بتاريخ 16مارس 1953.
9. "*كفر الشعب المغربي بدعاية المغرضين يتجلى في يوم 30 مارس*"، **جريدة القيامة**، العدد 36، 30 مارس 1953.
10. " *كثرت الإشاعات وتعددت الأقوال وبقيت الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن داء الحزبية شديد*"، **جريدة القيامة**، العدد 37، 14 أبريل، 1953.
11. "*هل يحق لنا أن نقطع بفشل المحاولات في علاج ما يسمى بالمشكلة المغربية*"، **جريدة القيامة**، العدد 43، بتاريخ 25 ماي 1953.
12. " *التعاون أساس النجاح*"، **جريدة القيامة**، العدد 43، 25 ماي 1953.
13. "*ماذا تحتوي عليه مذكرة خلع سلطان المغرب؟ العرش في النزع الأخير؟*" ، **جريدة القيامة**، العدد 45، 4 يونيو 1953.
14. " *الحرب الباردة بين النصر الملكي والإقامة العامة كل يوم هو في شأن*"، **جريدة القيامة**.،العدد 48، 6 يوليوز 1953.
15. الدرقاوي (بوبكر بن محمد)، " *تصريح خطير لرئيس الزوايا الدرقاوية بالشمال الإفريقي*"، **جريدة القيامة**، العدد 48، بتاريخ 6 يوليوز 1953.
16. "*رجال تطفلوا على السياسة ولكنهم ساهموا في توسيع رقعة الخلاف*" ، **جريدة القيامة**، عدد 48، 6 يوليوز 1953.
17. " *المشكلة المغربية في المرحلة الأخيرة*"، **جريدة القيامة**، العدد 50، بتاريخ 20 يوليوز 1953.

18. *" ليس علينا إلا أن نعرف الحقيقة ونجابه الواقع"*، **جريدة القيامة**، العدد 51، 27 يوليوز 1953.
19. *" الإصلاحات المنجزة التي ستخول للمغرب الحكم الذاتي"*، **جريدة القيامة**، العدد 63، 26 أكتوبر 1953.
20. *" الإصلاحات المنجزة التي ستخول للمغرب الحكم الذاتي"*، **جريدة القيامة**، العدد 64، 2 نونبر 1953.
21. *" الإصلاحات المنجزة التي تحول للمغرب الحكم الذاتي في عهده الجديد"*، **جريدة القيامة**، العدد 64 ، بتاريخ 2 نونبر 1953.
22. *" استقلال المغرب خلال خمس سنوات كان حلما عابرا... الوسائل الناجعة لبلوغ الهدف ...هي التعاون والإخلاص والاعتماد على النفس"*، **جريدة القيامة**، العدد 64، بتاريخ 2 نونبر 1953.
23. *" الإصلاحات المنجزة التي ستخول للمغرب الحكم الذاتي في عهده الجديد"*، **جريدة القيامة**، العدد 65، 9 نونبر 1953.
24. *" السياسة الداخلية ترمي إلى مساعدة المغاربة على إدارة شؤونهم الخاصة"*، **جريدة القيامة**، العدد 66 ، بتاريخ 16 نونبر 1953.
25. *" المحاولة الأولى لتدريب المغاربة على إدارة شؤونهم بأنفسهم"*، **جريدة القيامة**، العدد 73، 11 يناير 1954.
26. *"مساعي رجال الأمن تنتصر على الجريمة الكبيرة التي خلفت يتامى وأرامل"*، **جريدة القيامة**، العدد 74، 16 يناير 1954.
27. *"اليوم الموعود للقصاص من قتلة فاس"*، **جريدة القيامة**، عدد 80، 8 مارس 1954.
28. *"بدون كاتب"*، **جريدة القيامة**، العدد 81، بتاريخ 15 مارس 1954.
29. *"عشرة شبان مغاربة ينتظرهم الرصاص"*، **جريدة القيامة**، العدد 81، بتاريخ 15 مارس 1954.
30. *"عشرة شبان مغاربة ينتظرهم الرصاص"*، **جريدة القيامة**، العدد 82، 22 مارس 1954.
31. *"مأمورية مقيم فرنسا العام الجديد بالمغرب"*، **جريدة القيامة**، العدد 90، 31 ماي 1954.
32. *"بدون كاتب"*، **جريدة القيامة** ، العدد 91، بتاريخ 7 يونيو 1954.
33. *" الخطوط الرئيسية لسياسة الغد"*، **جريدة القيامة**، العدد 94، بتاريخ 21 يونيو 1954
34. *"رأيي"*، **جريدة القيامة**، العدد 96، 2 يوليوز 1954.
35. *الطور ا لعملي الذي ستدخل فيه القضية المغربية"*، **جريدة القيامة**، العدد 99، بتاريخ 26 يوليوز 1954.
36. *"رأيي"*، **جريدة القيامة**، العدد 103، 30 غشت 1954.
37. *" إلى أين وصلت القضية المغربية"*، **جريدة القيامة**، العدد 107، 28 شتنبر 1954.

38. *"زيارة لاكوسط للمدن والبوادي المغربية"*، **جريدة القيامة** ، العدد 109، بتاريخ 11 أكتوبر 1954.

39. *" تساؤلات حول قضية العلماء"*، **جريدة القيامة**، العدد 110، 16 أكتوبر 1954.

40. *"حكومة فرنسا وقضية المغرب"* ، **جريدة القيامة**، العدد 110، 16 أكتوبر 1954.

✓ جريدة المغرب

1. "سعادة *المقيم العام يقتل وفدا من الوطنيين"* ، **جريدة المغرب**، عدد225، 29 غشت 1939.

2. حجي (سعيد)، *" لقد قال المغرب كلمته"* ، **جريدة المغرب**، عدد 233، 6 شتنبر 1939.

3. *"الأمر في لاهاي يتعلق بمسألة بقاء فرنسا بالمغرب"*، **جريدة المغرب**، العدد 12، الأربعاء 16 يوليوز 1952.

4. "*حول المذكرة الملكية للحكومة الفرنسية"*، **جريدة المغرب**، العدد الأول،7 ابريل 1952.

✓ جريدة الوحدة المغربية

1. الناصري (محمد المكي)، *"مطالبنا المستعجلة، العيش والعدل والعلم"* ، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 22، السنة الأولى، 21 أبريل 1937.

2. العبدي (صالح)، *"إلى متى والسيل يجرف؟"* ، **جريدة الوحدة المغربية**، السنة 1، العدد24، 3 ماي 1937.

3. *" العالم يتمخض عن انقلاب خطير فهل للمغرب حق في الحياة"* ، **الوحدة المغربية**، عدد 235، 18 ماي 1942.

4. *" الجوع والعرى والموت في المغرب – منع مسلمي فاس من ذكر الله وتوزيع الصدقات "*، **الوحدة المغربية**، عدد 250، 22 يونيو 1942.

5. الزكاري (محمد العربي) ، *" والمغرب ...! لقد حان الوقت لأن نوجه إليه الأنظار"*، **الوحدة المغربية**، عدد 281، 16 شتنبر 1942.

6. *"صدى الحوادث المكناسية في تطوان"* ، **الوحدة المغربية**، عدد 37، السنة الأولى، 17 شتنبر 1937.

7. " العمليات الحربية في المنطقة السلطانية "، **الوحدة المغربية**، عدد 290، 10 نونبر 1942.

8. *" المنطقة الخليفية في أمن وأمان تعهد أميركا وانجلترا للدولة الاسبانية الصديقة "*، **الوحدة المغربية**، عدد 291، 11 نونبر 1942.

9. *" إفريقيا للأفارقة والمغرب للمغاربة "*، **الوحدة المغربية**، عدد 291، 11 نونبر 1942

10. *"مطالبنا الوطنية الاستقلالية"* ، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 292، 13 نونبر 1942.

11. " *جلالة الملك يطالب حكومة الولايات المتحدة باحترام ديننا وتقاليدنا ويعتبر هذا الاحترام هو الاساس الوحيد للصداقة* "، **الوحدة المغربية**، عدد 298، 27 نونبر 1942.
12. *"مطالب الشعب المغربي المستعجلة"*، **الوحدة المغربية**، عدد 299، 30 نونبر 1942.
13. *" أين تنفيذ الوعود"*، **الوحدة المغربية**، عدد 299، 30 نونبر 1942.
14. " *الحماية الفرنسية في المغرب، تاريخها ومبادئها* "، **جريدة الوحدة المغربية**.، العدد 336، 30 يناير 1944.
15. الكتاني (محمد الناصري)، " *لولا الإسلام لما كان المغرب*"، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 336، يناير 1944.
16. الزكاري(محمد العربي)، "*طبع فرنسا لا يتبدل، وموقفها إزاء المغرب والعروبة والإسلام لا يتغير*"، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 346، سنة 8 مارس 1944.
17. *"التعليم والاقتصاد والإحسان"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 410 ، 9 دجنبر 1944.
18. *"شمال إفريقيا جوهرة ثمينة في عقد الوحدة العربية"*، **جريدة الوحدة المغربية** ، العدد 410، الأحد 24 دجنبر 1944.
19. *"التعليم والاقتصاد والإحسان"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 410، 24 دجنبر 1944.
20. الرويفي (الحاج محمد)، *"الاستقلال الاقتصادي أساس الاستقلال السياسي"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 178، السنة 48، 4 أكتوبر 1945.
21. أبو العيون، *"الشباب يهب للعمل تحت لواء الوطنية الصادقة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 178، 4 أكتوبر 1945.
22. *"الأمة المغربية تعلن إجماعها على بغض فرنسا وفساد نظامها القائم بالمغرب"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 502. 10 يناير 1946.
23. *"فرنسا أساءت إلى المغرب والمغرب لا يرضى عنها بديلا"* ، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 502، 10 يناير 1946.
24. *"إن شعبنا شعب جريح فلا بد له من الاستغاثة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 503،13 يناير 1946.
25. "*كيف فرضت فرنسا حمايتها على المغرب*"، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 505، 20 يناير 1946.
26. " *فلا إذلال للمغاربة بعد اليوم*"، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 505، السنة 10، يناير 1946.
27. الزكاري (محمد العربي)، "*حركتنا حركة شعبية تطورية*"، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 518 ، 17 مارس 1946.

28. اليطفتي (بوطاهر)، *"نريد شبابا مكتملا"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 518، السنة 10، مارس 1946.
29. الزكاري (محمد العربي)، *"نحن والجامعة العربية، مصيرنا مرتبط بمصير العروبة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 523، أبريل 1946.
30. الزكاري (محمد العربي)، *"يدنا على المحراث"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 525، أبريل 1946.
31. الزكاري (محمد العربي)، *"لا يمكن للمغاربة أن يطمئنوا إلى الردود الفرنسية أبدا !"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 544، 28 يوليوز 1946.
32. المؤذن (عبد القادر)، *"في الحفلة الوطنية الكبرى بطنجة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 554 ، 10 يوليوز 1946.
33. *"مظاهرات شعبية ومهرجانات وطنية، في غاية الأهمية والعظمة والفخامة"*، **جريدة الوحدة المغربية**، العدد 561، 10 شتنبر 1946.

✓ جريدة الوداد

1. *"مكناس تحتج وتستغيث فهل من مغيث؟"*، **جريدة الوداد**، السنة الأولى، عدد1، 24 يونيو 1937.
2. *"نص العريضتين"*، **جريدة الوداد**، عدد 2، السنة 1، 8 يوليوز 1937.
3. ابن جلا، *"حول ماء بوفكران"*، **جريدة الوداد**، السنة الأولى، عدد3، 22 يوليوز 1937.
4. *"فضائح الولاة"*، **جريدة الوداد**، السنة1، العدد7، 1937/09/16.
5. محمد (لقومي)، *"مكناس المنكوبة"*، **جريدة الوداد**، عدد7، 16 شتنبر 1937.
6. اشماعوا (محمد)، *"مكناس تتكلم فهل من سامع"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937.
7. *" يوم التضامن مع مكناس"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937.
8. ع، *" وجها لوجه"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر 1937.
9. الزمراني (عبد الكبير)، *"احتجاج مراكش"*، **جريدة الوداد**، عدد7، 16 شتنبر 1937.
10. ابن البادية، *"سطات بعد مراكش"*، **جريدة الوداد**، السنة 1، العدد 7، 1937/09/16.
11. *"في وجدة"*، **جريدة الوداد**، عدد 7، 16 شتنبر.

✓ الجرائد الإلكترونية

1."*النخبة ودور الوسيط والمصادر*"، **جريدة الصحوة الإلكترونية**، العدد 49، فبراير 1996.

2.لكريني (إدريس)، "*الولاء أولا... والكفاءة عاشرا النخبة السياسية في المغرب.. أي رهانات؟*"، **جريدة العرب الأسبوعي**، السبت 2008/02/9.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

I. Ouvrages

1. Alaoui (Abdelhadi), **Le Maroc du traité de Fès a la libération** (**1912–1956**), édition la porte, Rabat, 1994.
2. Ayach (Albert), **le mouvement syndical au Maroc**, **tome 2**, ED, wallada Casablanca, 1990.
3. Berramdane (A), **Le Maroc et l'occident** (**1800–1974**), édition kartahala, Paris, 1987.
4. El Machat (Samya), **Les Etats–Unis et Le Maroc**, **Le choix stratégique 1945–1959**, l'Harmattan, Paris, 1978.
5. Julien (Charles André), **Le Maroc Face aux impérialismes**. Edition Jeune Afrique, Paris.1987.
6. Jully (Pierre), **Une république pour un roi**, Histoire de l'indépendance marocaine, Fayard, Paris, 1974.
7. Lahlou (Abdlmalek), **Casablanca a l'heure de l'opération torche et de conférence d'anfa** (**1907–1956**, récit, Casablanca, Najah El Jadida 1993.
8. Le Tourteau (Roger), **Histoire du Maroc moderne**, Université de Provence, 1992.
9. Remy (Leveau), **Le fellah marocain défenseur du trône**, presse de la fondation nationale de science politique, édition, 1985.
10. R (Rezette), **Les partis politiques marocaines**, F.N.S.P, Paris, 1955.
11. S.M. Hassan ll, **le défi**, édition Albin Michel, Paris, 1976.
12. Taillar (Fulbert), **Le nationalisme marocain**, Edition du Cerf, Paris, 1974.

II.Revues

1. Ageron (C.R), *« La politique berbère du protectorat marocaine1913-1930 »*, **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, Tom 18, janvier mars 1971.
2. George (Oved), *"La gauche française et les Jeunes-Marocains (1930-1935)"*, **dans cahier Mouvement ouvrier**, **COMMUNISME ET Nationalismes dans le monde arabe**, N^{0}3, Etudes cordonnées et rassemblées par René GALLISSO, les Editions ouvrières, Paris, 1987.
3. Paul (Marty), *« le Maroc de demain »*, **publication comité de l'Afrique française**, paris, 1925.

III.*Journaux*

✓ *L'action du peuple*

1. *" Propose de femme aide-toi le ciel t'aidera, le Comité de Rédaction, Aux congrés du parti sociale"*, **L'action populaire**, 26/06/1937.
2. ouzzani (M.H), *"La politique berbère"*, **L'action du peuple**, N° 3, 18/08/1933.
3. EL Kholti (Mohamed), *« La reforme de la justice chérifien»* , **l'action du peuple**, N°4, 25 aout 1933.
4. *« la reforme de la justice chérifien »,* **l'action du peuple**, N°6, 8 Septembre 1933.
5. *« Rabat satisfaction* », **L'action du peuple**, N°8, 22/09/1933.

✓ *le courrier du Maroc*

1. *« le générale Weygand remercie les légionnaires du Maroc pour leur discipline et leur ardent désir de servir »*, **Le courrier du Maroc**, N^0 4462, 3 juillet 1941.
2. *"Echo des événements de Khémissét dans la presse française"*, **le courrier du Maroc**, N°3170, 24 octobre 1937.
3. *« Les manifestations nationaux, les événements des villes »*, **le courrier du Maroc**, N°35773, 26 octobre 1937.

4. *« Emeutes des villes Fès – Casablanca »*, **le courrier du Maroc**, N°3173, 26 octobre 1937.
5. *« Emeutes des villes, Fès – Casablanca »*, **le courrier du Maroc**, N°3173, 28 octobre 1937.
6. *« La situation reste critique à Fès »*, **le courrier du Maroc**, N°3174, 28 octobre 1937.
7. *« La conspiration nationale à Fès »,* **Le courrier du Maroc**, N°3176,30 octobre 1937.
8. *« la conspiration nationale, les événements des villes »*, **Le courrier du Maroc**, N°3176, 30 octobre 1937.
9. *« Rabat, Nouvelles arrestations et commanditions »*, **le courrier du Maroc**, N°3177, 31 octobre1937.
10. *« Les troubles marocains vus de paris !, le gouvernement approuve entièrement l'attitude énergique du général »,* **Le courrier du Maroc**, N° 3179, 2 nov.1937.
11. *« La gendarmerie de Fès arrête l'instigateur de l'émeute de Khémissét »*, **Le courrier du Maroc**, (Fès) N°3192, 14 nov, 1937.
12. *"aujourd'hui d'ouvre a la haie. Le procès France u.s.a au sujet du Maroc,"* **le courrier du Maroc**, N° 5102, 15 juillet 1952.
13. *'Le procès France USA au sujet du Maroc".* ***Le courrier du maroc****. N 5102. 15 juillet 1952.*
14. *'le procès franco- américain au sujet du Maroc Les thèses eu présence »,* **Le courrier du Maroc**. N 5103, 16 juillet 1952.
15. "*les justes français reveulent les contradiction de la thèse U.S".* **le courrier du Maroc**, N° 5104, 17 Juillet 1952.
16. *"les ressortissants. U.S. et règlements Marocains"*, **le courrier du Maroc**. N° 5105. Vendredi 18 juillet 1952.
17. *"la thèse française a porte les américains réondront* **"le courrier du Maroc** N° 5106 samedi 19 juillet 1952.
18. Jean (Martin), "*Les négociation franco-marocaines s'ouvrent cet après-midi a l'Elysée* ", **le Courrier du Maroc**, N° 6610 du mercredi 15 février 1956.

19. Christian (Houillion), " *les négociations et notre destin* ", **le Courrier du Maroc**, N°6610 du Mercredi 15 février 1956.
20. "*Les négociations des paris ne débuteront que Mercredi* ", **le Courrier du Maroc**, N°6611 du 16 février 1956.
21. "*S.M.le sultan va quitter sa villa de garcher pour s'installer à paris* ", **le Courrier du Maroc**, N°6612 du 17 février 1956.
22. " *Les ministres se réunissent* ", **le Courrier du Maroc**, N°6612 du 17 février 1956.
23. "*S.M.le sultan a eu hier matin une séance de travail avec le président Bekkai, et si zeghari* ", **le Courrier du Maroc**, N°6613 du 18 février 1956.
24. "*Protestant contre l'exclusion de l'Espagne des négociations franco-marocaines*", **le Courrier du Maroc** ,N°6614 du 19 février 1956.
25. " *Abrogation du traite de Fès du 30 mars 1912* ", **le Courrier du Maroc**, N°6617 du 22 février 1956.
26. " *le traité de Fès ne peut être abrogé ou modifie qu'avec l'approbation du parlement* ", **le Courrier du Maroc**, N°6619 du 24 février 1956.
27. "*Les négociations franco-marocaines*", **le Courrier du Maroc**, N°6622 du 27 février 1956.
28. "*l'indépendance et la liberté ne doivent pas porter atteinte à l'amitié entre la France et le Maroc* ", **le Courrier du Maroc**, N°6622 du 27 février 1956.
29. "*l'accord franco-marocain est virtuellement réalisé* ", **le Courrier du Maroc**, N°6626 du 2 mars 1956.
30. Christian(Houillion)," *l'indépendance du Maroc moderne* ", **le Courrier du Maroc**, N°6626 du 3 mars 1956.
31. " *L'indépendance du Maroc est reconnue* ", **le Courrier du Maroc**, N°6627 du 3 mars 1956.
32. "*Le transfert aux autorités marocaines* ", **le Courrier du Maroc**, N°6628, du 4 mars 1956.
33. "*Madrid et la déclaration franco-marocaine* ", **le Courrier du Maroc**, N°6628, du 4 mars 1956.

34. MARTIN (ARTA JO)," *un accord conclu par la France et le sultan ne peut abroger les droits que l'Espagne possède au Maroc* ", **le Courrier du Maroc**, N°6630, du 6 mars 1956.

- ***le petit marocain***

1. *"Le beau-frère d'abd-el-krim est à Gibraltar",* **Le petit Marocain**, 13 novembre 1924.

2. *"" les procès franco américaine. S'ouvre aujourd'hui devant la cour de la haïe"*, **Le petit marocain**, N° 11066 du 15 Juillet 1952.
3. *"Le procès de la haïe . le professeur Gros réclame pour le Maroc le droit de contrôle des importations",* **le petit marocain**, N° 11067, Mercredi 16 juillet 1952.
4. *''le professeur Gros réclame pour le Maroc le droit de contrôle des importations''*, **Le petit marocain**, N° 11067. Mercredi 16 juillet 1952.
5. *"la cours de la haïe . se rendra sa seulette que l'hiver prochain*," **le petit marocain**, N°11068, Jeudi 17 juillet 1952.
6. *' la cour de la haie très impressionnée par l'expose de la fosse fsucaise la plaidoirie américaine aura – t- elle lundi un caractère politique,"***Le petit marocain**, N° 11070, samedi 19 juillet 1952.

- ***La presse Marocaine***

1. *"Les agitateurs essaient a nouveau de brouiller les cartes* ", **La presse marocaine**, N 7932, 10 septembre 1937.
2. *"L'émeute a Meknès*", **La presse Marocaine**, N° 7925, vendredi 3 septembre 1937.

- ***La vigie marocaine***

1. " *le message de S.M le sultan au peuple marocaine",* **la vigie marocaine**, *N° 15993. Du 13/02/1956.*

2. *" S.M. le sultan a quitte rabat ce matin à paris",* **la vigie marocaine**, *N° 15993, du 13/02/1956.*

3. *« la foule marocaine acclamée hier. M. Dubois",* **la vigie marocaine**, *N° 15993, du 13/02/1956.*
4. *" devons- nous contribuer loyalement a la donne",* **la vigie marocaine**, *N° 15994, du 14 02/1956.*
5. *André (MANNON) , " Les négociations Franco-marocaines s'ouvrent demain a 15h . a l'Elysée",* **La vigie Marocain**, *n° 15994 du 14 Février* 1956,
6. *" S.M.LE Sultan s'est installée aux« deux peupliers» .à Saint Cloud ",* **La vigie Marocain**, *n°15994 du 14 février 1956,p :3.*
7. *" le Maroc a droit a son armée et se diplomatie",* **la vigie marocaine**, *N° 15994, 14/02/1956.*
8. *" la délégation marocaine a mis au point un ordre du jour".* **La vigie marocaine**. *N° 16001. Du 21 février 1956.*
9. *"la conférence franco- marocaine commence ses travaux demain".* **la vigie marocaine**. *N° 16001, Du 21 février 1956.*
10. "André (mannon),*" les négociations de paris sur le statut du Maroc optimisme après la deuxième réunion franco – marocaine d'hier",* **la vigie marocain**, *N° 16005 du 25 février 1956.*
11. *" la troisième séance de travail aura lieu demain",* **la vigie marocain**, *N° 16005 du 25 février 1956.*
12. André (mannon),*" les négociations franco – marocaines de paris»,* **La vigie marocaine**, *N° 16006 du 26 février .1956.*
13. *"la première phase se terminera demain",* **la vigie marocaine**, *N° 16010, du 01/03/1956.*
14. *André (monnon)," après les proclamation de l'interdépendance de l'état marocaine",* **la vigie marocaine**, *N° 16012 du 03/03/1956.*

- ✓ ***La volonté du peuple***

1. Boubaud (louis), *"Les Marocains veulent des Egards",* **LA volonté de peuple**, 9 février 1934.
2. El Khoulti (Mohamed), "*La politique des égards* ", **La volonté du peuple**, Vendredi 27 Décembre, 1933.

الفهرس

مقدمة 1

مدخل: المحددات النظرية للنخبة السياسية.....11

أولا: نظرية النخبة، الإطار المفاهيمي 11
1- مفهوم النخبة 12
2- تحديد ماهية النخبة كوحدة للتحليل السياسي 14
ثانيا: النخبة السياسية المغربية دراسة للإطار النظري والسياق التاريخي 17
1- دراسة الإطار النظري 17
أ-المقاربة الانقسامية..... 18
ب- المقاربة التقليدية..... 19
ج- المقاربة الموجهة 20
2- السياق التاريخي للنخبة المغربية 21
3- النخبة السياسية المغربية خلال فترة الحماية.....23
أ- السلطان..... 25
ب- حزب الاستقلال 26
ج- حزب الشورى والاستقلال..... 27
د- حزب الإصلاح الوطني 27
هـ- حركة الوحدة المغربية..... 28
و- حركة المعارضة والإصلاح 28

الفصل الأول: حيثيات الحماية وتطور موقف النخبة المغربية من الذهول إلى مواجهة السياسية الاستعمارية 29

أولا: توقيع معاهدة الحماية وموقف الأمة منه. 29
1- الموقف الرسمي من الحماية 29
أ- قبيل عقد الحماية 29
ب - مواقف ما بعد التوقيع على المعاهدة 35
2- الموقف الشعبي من الحماية 40
أ- المظاهر السلبية للمواقف المعارضة للحماية 40
ب - مواقف المعارضة الايجابية (المقاومة العملية)..... 47
3- موقف أهل الحل والعقد من الحماية 54
أ- بعض المواقف المؤيدة للحماية..... 54
ب- بعض المواقف المعارضة للحماية 62
ثانيا: النخبة المغربية الشابة وتهيئ شروط مواجهة الحماية الفرنسية.....72
1- العوامل المساهمة في تبلور الوعي الوطني 72
أ- العوامل الموضوعية المساهمة في تبلور الوعي الوطني..... 72
ب- العوامل الذاتية المساهمة في بلورة الوعي الوطني 80
2- المطالب الوطنية المبكرة للشعب المغربي (نماذج من العلماء السلفيين).....90
3- النخبة الشابة والمبادرات التنظيمية الأولى للحركة الوطنية. 100
أ- جمعيات قدماء التلاميذ بالمدن المغربية 100
ب- التجارب التنظيمية السرية..... 104
ثالثا: النخبة المغربية في مواجهة السياسية البربرية.....113
1- ردود الفعل اتجاه الظهير البربري 114
2- مواقف النخبة المغربية والعربية الإسلامية من السياسة البربرية بالمغرب 126

الفصل الثاني: النخبة المغربية من المطالبة بالإصلاحات إلى تأجيج العمل الوطني وخلق شروط المطالبة بالاستقلال. 138

أولا: الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أجندات النخبة المغربية _التعليم والقضاء نموذجين_.....138
1- الإصلاح في وعي الجيل الثاني من الحماية " تقديم مطالب الشعب المغربي" 138
2- مشروع الإصلاح في ميدان التعليم. 146
3- الإصلاح في الميدان القضائي.....161
ثانيا: النخبة السياسية المغربية وتأجيج العمل الوطني بالمدن المغربية.....173

1- النخبة السياسية المغربية في معركة بوفكران 1 و2 شتنبر 1937. ..... *173*
أ- معركة الماء ببوفكران. 173
ب- المواقف التي خلفتها معركة بوفكران في المغرب 185
2- النخبة السياسية المغربية والانتفاضات الشعبية بالمدن المغربية. *195*
أ- أحداث مراكش (شتنبر 1937). 195
ب- أحداث مدينة الخميسات (أكتوبر 1937) 200
ج- أحداث مدينة فاس (أكتوبر 1937) 204
د- انعكاسات أحداث فاس على المدن المغربية 212
ه- نتائج أحداث المدن المغربية 216
ثالثا: النخبة السياسية المغربية والعوامل المساهمة في الانتقال إلى المطالبة بالاستقلال. 220
1- موقف النخبة السياسية المغربية من الحرب العالمية الثانية *220*
أ- موقف السلطان من الحرب العالمية الثانية 220
ب- موقف الحزب الوطني من الحرب العالمية الثانية 225
ج- موقف الحركة القومية من الحرب العالمية الثانية 230
د- موقف حزب الإصلاح الوطني 234
ه- موقف حزب الوحدة المغربية 239
2- النخبة السياسية المغربية من الإنزال الأمريكي إلى مؤتمر أنفا *243*
أ- النخبة السياسية المغربية والإنزال الأمريكي 243
ب- النخبة السياسية المغربية ولقاء أنفا 249

الفصل الثالث: موقف النخبة السياسية المغربية من الحماية والمقاومة وتصورها للاستقلال 258

أولا: موقف النخبة السياسية المغربية من الحماية 258
1- موقف حزب الاستقلال من الحماية *258*
2- موقف حزب الشورى والاستقلال من الحماية *266*
3- موقف حزب الإصلاح الوطني من الحماية *274*
4- موقف حركة الوحدة المغربية من الحماية *279*
5- موقف حركة المعارضة والإصلاح من الحماية *285*
ثانيا: موقف النخبة السياسية المغربية من المقاومة 291
1- موقف حزب الاستقلال من المقاومة *291*
2- موقف حزب الشورى والاستقلال من المقاومة *298*
3- موقف حزب الإصلاح الوطني من المقاومة *304*
4- موقف حركة الوحدة المغربية من المقاومة *310*
5- موقف حركة المعارضة والإصلاح من المقاومة *316*
ثالثا: تصور النخبة السياسية المغربية للاستقلال 321
1- تصور حزب الاستقلال للاستقلال *321*
2- تصور حزب الشورى والاستقلال للاستقلال *329*
3- تصور حزب الإصلاح الوطني للاستقلال *336*
4- تصور حركة الوحدة المغربية للاستقلال *340*
5- تصور حركة المعارضة والإصلاح للاستقلال *346*

الفصل الرابع: النخبة السياسية المغربية وتدبيرها لقضية استقلال المغرب 352

أولا: النخبة السياسية المغربية من المطالبة بالاستقلال إلى المواجهة الدامية مع قوات الاحتلال 352
1- العوامل والحيثيات الممهدة للمطالبة بالاستقلال *352*
2- وثيقة 11 يناير بين الرفض والتأييد *357*
3- المواقف المؤيدة والمعارضة لوثيقة 11 يناير *361*
أ- مقابلة المقيم العام للسلطان محمد بن يوسف 361
ب- اجتماع الحجوي بالمقيم العام 363
ج- مواقف النخبة السياسية 364
4- أحداث يناير 1944 وردود الفعل الوطنية *366*
أ- الأسباب المؤدية لأحداث يناير 1944 366

ب- مظاهرات واعتصامات في المغرب ضد الحماية الفرنسية..... 369
ج- النتائج والمواقف التي خلفتها الانتفاضة..... 379
ثانيا: النخبة السياسية المغربية وتدويل القضية الوطنية.....383
1- النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب 383
أ– وجهة النظر الفرنسية في النزاع..... 384
ب - وجهة النظر الأمريكية في النزاع 387
2- النخبة السياسية المغربية في محكمة لاهاي والأمم المتحدة 392
أ – النخبة السياسية المغربية وقضية النزاع الفرنسي الأمريكي بلاهاي 392
ب- النخبة السياسية المغربية وتدويل القضية الوطنية بالأمم المتحدة..... 400
ثالثا: النخبة السياسية المغربية والمفاوضات المغربية الفرنسية حول الاستقلال.....411
1- تصور حزب الاستقلال للمفاوضات 411
2- تصور حزب الشورى والاستقلال للمفاوضات 417
3- صورة المفاوضات في جريدة السعادة 424
4- صورة المفاوضات المغربية الفرنسية في جريدة La vigie Marocaine 433
5- صورة المفاوضات المغربية الفرنسية في جريدة " le Courrier du Maroc" 439
خاتمة 444
البيبليوغرافيا.....448
الفهرس.....484